

كتاب في معرفة الحروف الهجائية

مباين الحروف الهجائية
ألفبته الحروف الهجائية
في

العلماء الجاهلية بالدينونة والدينونة بالدينونة
والدينونة بالدينونة والدينونة بالدينونة
الدينونة بالدينونة والدينونة بالدينونة

مباين الحروف الهجائية

كتاب في معرفة الحروف الهجائية
عام ١٩٨٥

كتاب في معرفة الحروف الهجائية

كتاب في معرفة الحروف الهجائية
كتاب في معرفة الحروف الهجائية

(١٩٩٥ - ١٩٩٤)

كتاب في معرفة الحروف الهجائية
كتاب في معرفة الحروف الهجائية



[illegible]

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهي - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص. ب. ٥٤٣ - تلغفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

الموسوعة الادارية الحديثة

مبادئ المحكمة الادارية العليا وفتاوى

الجمعية العمومية لمجلس الدولة

فى

المواد الجنائية والمدنية والتجارية والنسبوية

والادارية والبحرية والاحوال الشخصية والمعاملات

المدنية والاجراءات الجنائية وباقى فروع القانون

الجزء ٣٤

ويتضمن المبادئ ابتداء من

عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٣

تحت اشراف

الاستاذ حسن الفكاهنى

محام أمام محكمة

النقض والادارية العليا

رئيس قضايا البنك العربى

ثم وكيل قضايا بنك مصر (سابقا)

الدكتور نعيم عطية

محام أمام محكمة

النقض والادارية العليا

نائب رئيس مجلس الدولة

(سابقا)

(١٩٩٤ - ١٩٩٥)

مصدر : الدار العربية للموسوعات (حسن الفكاهنى - محام)

القاهرة : ٢٠ شارع عدلى - ت : ٣٩٣٦٦٣٠ - ص.ب : ٥٤٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ

مِثْلُ آبَائِكُمْ وَإِنِّي كُنْتُ مِنَ الْمُتَلَوِّينَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تصحيح

الى السادة الزملاء :

رجال القانون في مصر وجميع الدول العربية :

قدمت اليكم خلال فترة تزيد عن الأربعين عاما مضت العديد من الموسوعات القانونية (عدد ١٦ موسوعة يصل عدد مجلداتها وأجزائها الى عدد ٥٣٣) وآخرها (الموسوعة الذهبية لقضاء محكمة النقض المصرية) (٤١ جزء) شملت مبادئ هذه المحكمة بدوائرها المدنية والجنائية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ .

كما قدمت اليكم خلال عام ١٩٨٦ بالتعاون مع الصديق العزيز الدكتور نعيم عطية الحامى لدى محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سلبقا القسم الاول من (الموسوعة الادارية الحديثة) (٢٤ جزء) شاملة احكام المحكمة الادارية العليا مع متاوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (منذ عام ١٩٤٦ حتى منتصف عام ١٩٨٥) .

وحاليا اقدم لكم القسم الثانى من (الموسوعة الادارية الحديثة) (عدد ١٦ جزء) متعاوننا مع صديقى العزيز الدكتور نعيم عطية الحامى امام محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا . وقد تضمن هذا القسم احكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لتسمى

**الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (منذ النصف الثاني لعام ١٩٨٥ حتى نهاية
السنة القضائية ١٩٩٢/٩٢ في سبتمبر ١٩٩٢) .**

- أرجو من الله أن ينال رضاكم وأن يحقق الغرض من إصداره .
- ومع خالص الشكر لكل من تعاون معنا لاتمام هذا العمل الضخم .
- ادعوا الله أن يوفقنا لما فيه الخير للجميع .

أول فبراير سنة ١٩٩٤

حسن الفكهاني

محام أمام محكمة النقض

رئيس قضايا البنك العربي

ثم وكيله قضائية ببلد مصر (سابقا)

مقدمة

— ٩ —

تضمنت « الموسوعة الادارية الحديثة » في إصدارها الأول ما بين عامي ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ المبادئ القانونية التي قررتها أحكام المحكمة الادارية العليا وتناول الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، منذ انشأته في عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ .

وقد جاءت هذه المبادئ مرتبة ترتيبا ليجديا موضوعيا مما يسهل على الباحث العثور على ما هو بحاجة اليه في بحثه من مبادئ قررتها الفتاوى والأحكام الصادرة من أعلى جهتين في مجلس الدولة وهما المحكمة الادارية العليا بالنسبة للقضاء الاداري والتدريسي والجمعية العمومية بالنسبة لقسمى الفتوى والتشريع .

وقد انتهت « الموسوعة الادارية الحديثة » في إصدارها الأول بالدمج والاستحصان من المستغلين بالقضاء والحماية والتفويض وغيرهم من المواطنين بالمواطنين في شتى إدارات الحكومة ، والهيئات ، والشركات ، والهيئات والمؤسسات ليس في مصر وحدها بل وفي العالم العربي كله ، وذلك على الأخص لسلالة المنهج الذي قلبه عليه الموسوعة ، وغولرة الأحكام والالتزام التي لجوتها مجملاتها التي بلغ عهدها أربعة وعشرين مجلدا ، ليس في مجال القانون الاداري فحسب ، بل وفي مجالات القانون كله من مدني وجناري ودولي وجنالي وضري واداريات عمدة وجارية وجنافية .

وتدور المجلة القضائية دون توقف ، وتمضى أحكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تثرى بالحصيف المتانى فى بحثه من مبادئ قانونية جلسة لثر جلسة ، مضاف الى حصاد السنين اسهامات جديدة ، ينمو بها الرصيد الضخم والجدير بكل اعتبار من عطاء مجلس الدولة الذى يمكن فى اطراد من اثرات الفكر القلتونى ، وتوسيع آفاقه ، وتعميق مساراته ، عبر الخبرات الاستشارية والسوابق القضائية ، صمودا لمدارج التصويب والتقييم والارساء ، حتى يجرى الرصيد ثريا وافيا متجددا ، مظللا لما قد يصادفه الباحثون من صعوبات ومشاكل فى أداء مهامهم ، موفرا بذلك عليهم الوقت والجهد المبذول للتوصل الى المناسب من احكام وفتاوى ترشددهم الى ما يجب ان يخلوا به من رأى فى فتاويهم ، أو يقتضوا به فى احكامهم ، أو يسيروا عليه فى بحوثهم الفقهية والجامعية ، وكما سمعنا ممن اطلعوا على « الموسوعة الادارية الحديثة » من اعتراف صادق بانهم مدينون « للموسوعة » بتجاوز موضوعات اسندت اليهم فى وقت اتمرر بكثير مما كانوا يقدرونه لاتجازها ، محققوا بذلك نجاحات لم يكن يتوقعونها .

واذا كان الاصدار الأول « للموسوعة الادارية الحديثة » قد وقف عند احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الصادرة حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ١٩٨٥/٨٤ ، فقد استشرعنا الحاجة الملحة الى مواصلة الجهد لتجميع وتلخيص الاحكام والفتاوى الصادرة اعتبارا من أول اكتوبر ١٩٨٥ وهو تاريخ بداية السنة القضائية ١٩٨٦/٨٥ حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ١٩٩٣/٩٢ التى هى السنة التى دفع بعدها الى المطبعة بالاصدار الثانى « للموسوعة الادارية الحديثة » الذى يجده القارىء بين يديه حاليا . متضمنا بحق أحدث المبادئ القانونية التى اررتها المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، لذا وضع القارىء أمامه الاصدار الأول « للموسوعة الادارية الحديثة »

والاصدار الثانی لها ، فانه يكون بذلك قد وضع يده على سبعة وأربعين
علما من المبادئ القانونية التي تقررها مجلس الدولة من خلال تفتيه
المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ،

واننا لفرجوا بذلك ان تكون قد قدما — بكل مخر وتواضع — اتجازا
علميا وعمليا ضخما ، يحقق للمشتغلين بالقانون خدمة حقيقية ومؤكدة
تفنى في احيان كثيرة من الرجوع الى عشرات المؤلفات الفقهية للتعرف
على الراى القانونى الصحيح للمسألة المطروحة للبحث .

— ٣ —

وانه لحق على ان اعترف في هذا المقام بفضل زملائي اعضاء
مجلس الدولة الذين اشتغلت بين صفوفهم فترة بلغت ما يربو على اثنتى
وثلاثين سنة من سنوات عملى القضائى ، كانت الخلفية التى استند اليها
استيعابى للمبادئ القانونية التى ضمنتها بامراز دفتى « الموسوعة الادارية
الحديثة » (١٩٩٣/٤٦) كما اعترف بالفضل ايضا للاستاذ الكبير
حسن الفكهاى المحامى اسلم محكمة النقض لتحمله لمشروع « الموسوعة
الادارية الحديثة » سواء في اصدارها الاول او اصدارها الثانى ،
واسدائه للتوجيهات الصائبة المعززة بخبرته الطويلة في اصدار
« الموسوعات القانونية » القيمة في خدمة رجال القانون في العالم العربى .
كما لا ينوتنى ان اتوه بالجهد الذى اسداه كل من الاستاذين / عبد المنعم
بيومى وطارق محمد حسن المحاميان بالاستئناف العالى ومجلس الدولة
والاستاذة / عزة حسن الفكهاى المحامية بالاستئناف العالى ومجلس
الدولة والاستاذة / منى رمزى المحامية في التجميع والتلخيص والتنسيق
والتنفيذ ، وغير ذلك من اعمال دفعت بالموسوعة في اصدارها الثانى
الى يدي القارىء على هذا النحو الرصين الذى بدت عليه .

وختاماً : لا بدوتنى في هذا المقام أن أخص بالذكر السادة الزملاء
الأفاضل الأسعذة المستشارين / أحمد عبيد العزيز والبروفيسور عبد القادر
وفريد نزيه تناقروا نواب رئيس مجلس الدولة والدكتور عبد الله شريف
المستشار حالياً بالمحكمة الدستورية العليا والأستاذ / حسن هند عضو
القسم الاستشاري بمجلس الدولة ، على ما أفوه من اهتمام بالفلسفة
وما أسدوه من عون في سبيل إنجازها .

والله ولي التوفيق

أول فبراير سنة ١٩٩٤

دكتور نعيم عطية

المحامي أمام محكمة النقض

نائب رئيس مجلس الدولة

(سابقاً)

فهرس الموضوعات

الجزء رقم (٣٤)

الفهرس

الموضوع	الصفحة
رسم نوم	
أولا — رسم نظفة	٢
ثانيا — رسم تنمية الموارد	٥
ثالثا — رسم محلى	٢٠
رابعا — رسم قضائى	٢٩
خامسا — رسم السجل العينى	٣٧
سادسا — تقادم الحق فى الرسوم	٢٨
رسوب وظيفى وتصحيح اوضاع العاملين	

الفصل الأول — نطاق سريان قانون تصحيح اوضاع العاملين

رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مناط الانادة من احكاه	٤٦
الفصل الثانى — مؤهل دراسى	
أولا — دبلوم مدارس المعلمت الابتدائىة	٥٤
ثانيا — مؤهل الاعدادىة الفنىة بأنواعه الثلاثة	٥٥
ثالثا — شهادة مركز تدريب مهنى القوات المسلحة	٥٦
رابعا — شهادة اتمام الدراسة الزراعىة	٦٠
خامسا — الشهادات التى توقف منحها والمعلقة للشهادات	
المحددة بالجدول المراتق للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣	٦٤
سادسا — دبلوم التفграф	٦٦
الفصل الثالث — الجسداول	
الفرع الأول — مناط تطبيق جداول القانون ١١ لسنة ١٩٧٥	٦٨
الفرع الثانى — تطبيق الجدول الثانى	٨٠
الفرع الثالث — تطبيق الجدول الثالث	٨٦

الفرع الرابع — تطبيق الجدول الرابع	٩٨
الفرع الخامس — تطبيق الجدولين الأول والثاني	١٠٠
الفرع السادس — تطبيق الجدولين الرابع والثاني	١٠٣
الفصل الرابع — المعد	١٠٩
الفرع الأول — شروط حساب مدة الخدمة السابقة في المدة الكلية	١٠٩
الفرع الثاني — كيفية حساب مدة الخدمة الكلية	١١٠
الفرع الثالث — كيفية حساب المدد الكلية للعاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمقيمين في الوظائف المهنية والفنية أو الكلية المحسدة بالجدولين الثالث والخامس	١١٢
الفرع الرابع — مدة الخدمة السابقة يقتصر حسابها على الفترة اللاحقة للحصول على المؤهل الذي عين العامل على أساسه	١١٤
الفرع الخامس — عدم جواز حساب مدة خدمة سابقة قضيت بمعسكرات الجيش البريطاني	١١٥
الفرع السادس — مدة الخدمة السابقة التي قضيت بالدوائر الزراعية ودخلت في خدمة الدولة	١١٧
الفرع السابع — يمتد ببدء الخدمة السابقة الى قضيت بدار التحرير للطباعة والنشر	١١٩
الفرع الثامن — شرط حساب مدة التطوع والتجنيد ضمن المعد الكلية	١٢٠
الفرع التاسع — طلب ضم مدة الخدمة السابقة	١٢٢
الفرع العاشر — تدخل مدة الخدمة بالمدارس الخاصة الخاضعة لاشراف وزارة التربية والتعليم في المدد الكلية	١٣٠

الفرع العاشر عشر — شرط قضاء مدة بيئية في الوظيفة المقرر لها درجة ادنى لا يقوم الا عند الترقية	١٢٤
الفرع الثاني عشر — قضاء المدة البيئية لاحقا على الحصول المؤهل العلمى المطلوب	١٣٧
الفرع الثالث عشر — حساب عدد الخدمة السابقة بالمهن احرى	١٣٩
الفرع الرابع عشر — تخفيض المدة الكلية	١٤٣
الفصل الخامس — الترقية	
الفرع الاول — من استوفى عدد الخدمة الكلية يعتبر مرئى الى الفئة المقابلة لمجموع تلك المدد فى ذات المجموعة الوظيفية التى ينتمى اليها	١٥٤
الفرع الثانى — حظر الترقية الى اكثر من فئتين مائتين خلال السنة الواحدة	١٥٧
الفرع الثالث — مناه الترقية وفقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢	١٦٩
الفرع الرابع — مناه الترقية وفقا لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥	١٧١
الفرع الخامس — مناه الترقية وفقا لاحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨	١٨١
الفرع السادس — مناه استحقاق الترقية بالنسبة للعامل المحال للمحاكمة الجنائية او التأديبية	١٨٦
الفرع السابع — تحصن قرارات التخطى فى الترقية من الالفاء	١٨٩
الفصل السادس — معنى الزميل فى تطبيق المادة ١٤ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥	١٩٠
الفصل السابع — الاندجى	٢٠٤
الفرع الاول — الادمية فى ضوء احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥	٢٠٤

الفرع الثاني - الأقدمية في ضوء أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠	٢٠٩
الفصل الثامن - التسويات	٢٢٨
الفرع الأول - تسوية الحالة وفقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وصرف الفروق المالية المترتبة عليها	٢٢٨
الفرع الثاني - تسوية الحالة وفقا لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤	٢٣٥
الفصل التاسع - مسائل متنوعة	٢٥٢
أولا - الصبغة والاثراقت ومساعدو الصناع	٢٥٢
ثانيا - حظر تعديل المركز القانوني للعامل من ١٩٨٤/٦/٣٠	٢٥٨
ثالثا - إعادة العامل إلى الخدمة	٢٧٠
رابعا - تدرج العلاوات الواردة في نص المادة ٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينصرف إلى العلاوات التي استحققت فعلا في تاريخ سابق على ١٩٨٧/١٢/٣١	٢٧١
خامسا - يشترط لصحة التسوية التي يتم بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن تكون خذمة العامل متصلة	٢٧٣
سادسا - شرط تطبيق الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥	٢٧٥
سابعا - يجب لأعمال حكم المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن يتم تعيين العامل في درجة أعلى من درجة بداية التعيين	٢٧٧
ثامنا - قرارات الرسوب الوظيفي الصادرة من وزير المالية لسنة ١٩٦٨ حتى نفاذ القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٩	
هي قرارات وقتية غير دائمة	٢٨١

- تاسما - يتعين العليل بمؤهله المالى أو نقله بفئة بعد
 حصوله على هذا المؤهل ٢٨٢
- عاشرا - المقصود بعبارة تدرج المرتب بالمعلاوات . . . ٢٨٤
- حادى عشر - عدم جواز الجمع بين مؤهلين فى مجال تطبيق
 القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ٢٨٧
- رقابة ادارية ٢٩٣

رى وصرف

- لولا - طبيعة الاراضى الواقعة بين جسور نهر النيل . . . ٣٠٣
- ثانيا - حدود سلطة مفتشى الرى فى اصدار قرار بتمكين المنتفع
 من استعمال المسقاة ٣٢٦
- ثالثا - ازالة التعدى على مجرى نهر النيل ٣٢٩
- رابعا - سلطة مدير عام الرى فى اصدار قرار مؤقت بتمكين
 أحد الأفراد من الانتفاع بمسقاة أو بمصرف خاص . . . ٣٣٢
- خامسا - وجوب الحصول على ترخيص من وزارة الرى قبل
 القيام بأى عمل يؤثر على الجسور ٣٣٨
- سادسا - مدى التزام وزارة الرى قانونا بتدبير مورد ببرى
 آخر لأرض بدلا من مصدر الرى المستمد من ترعة تقرر
 الاستغناء عنها وردمها ٣٤١
- سابعاً - حدود رقابة القضاء الادارى بالنسبة لمنزعات الرى
 والصرف ٣٤٤

زراعة :

- لولا - التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٣ ٣٥٢

٢٥٤	ثانيا - الجهة المختصة بإزالة المباني المغلة على الاراضى الزراعية
٢٥٨	ثالثا - الجمعية الزراعية
٢٦١	رابعا - تقدير ايجار الاراضى الزراعية
٣٦٥	خامسا - طبعة لجان الفصل فى المنازعات الزراعية
٣٦٧	سادسا - اختصاصات المشرف الزراعى
٣٦٨	سابعا - حظر تبوير وتجريف الاراضى الزراعية
	ثامنا - سلطة وزير الزراعة فى الترخيص بالبناء فى الاراضى
٣٨٤	الزراعية

٣٩٥	مسلك تجارى
٣٩٧	أولا - تقدير الكتلية
٤٠٤	ثانيا - الترقية
٤٠٥	ثالثا - نسب
٤٠٨	رابعا - أقدمية

٤١١	مسلك دبلوماسى وقنصرى
٤١٣	أولا - تقارير الكتلية
٤١٥	ثانيا - الترقية
٤٢٢	ثالثا - أممية
٤٢٥	رابعا - معادلة الدرجات والوظائف
٤٢٩	خامسا - النذب للعمل بالمكاتب الفنية ببعثات التمثيل بالخارج
٤٣٥	سادسا - النقل من المسلك الدبلوماسى والقنصرى
٤٤٣	سابعا - حقوق أعضاء المسلك الدبلوماسى فى حالة النقل المفاجئ
٤٥٦	ثامنا - بدلات
٤٦٢	تاسعا - المترجمون والكتبة المؤقتون

الموضوع	الصفحة
عاشرا - تساديب	٤٦٥
سوق علم	٤٦٩
سينما!	٤٧٧
أولا - التكيف القانوني لنشاط العرض السينمائي	٤٧٩
ثانيا - الرقابة على الأشرطة السينمائية	٤٨٨
ثالثا - المنازعات الناشئة عن تنظيم عرض الأفلام السينمائية	٤٩٢
رابعا - مدى أحقية العاملون بالمؤسسة المصرية العامة للسينما للبدل المقرر للعاملين بهيئة الإذاعة	٤٩٥
شروط	٤٩٧
الفصل الأول - المرتب	٤٩٩
الفصل الثاني - البدلات	٥٠٥
الفصل الثالث - الترقية	٥١٠
الفصل الرابع - الإقضية	٥٢٠
الفصل الخامس - الأجازات	٥٣٨
الفصل السادس - النقل	٥٣٩
الفصل السابع - التسايب	٥٣٣
الفصل الثامن - استقالة ضباط وأمناء الشرطة	٥٤٤
الفصل التاسع - إعادة تعيين من سبق استقالته أو نزلته من ضباط الشرطة	٥٥٤
الفصل العاشر - إعادة تعيين ضباط الشرطة المنسولين بغير الطريق التسايبى	٥٥٩
الفصل الحادى عشر - احالة ضباط الشرطة الى الاحتياط	٥٦٧

٥٦٦	الفصل الثاني عشر - المسائل
٥٧٣	الفصل الثالث عشر - كلية الشرطة وأكاديمية الشرطة
٥٩٢	الفصل الرابع عشر - مسائل متنوعة
٥٩٢	أولا - المجندون الملقون بخدمة هيئة الشرطة
٥٩٣	ثانيا - اختصار وزارة التموين بتقرير المئذ الموجودة بالمنطقة
٥٩٥	شركة
٥٩٧	أولا - تأسيس الشركة
٥٩٩	ثانيا - تعديل النظام الأساسي للشركة
٦٠١	ثالثا - تغيير الشكل القانوني للشركة
٦٠٣	رابعا - طلبات الاندماج
٦٠٤	خامسا - الجمعية العمومية
٦٠٨	سادسا - مسائل عامة
٦٠٩	شهر عقارى
٦١١	أولا - إجراءات الشهر
٦١٥	ثانيا - دور مصلحة الشهر العقارى
٦١٩	ثالثا - تحديد رسم التوثيق والشهر
	رابعا - مدى احتية الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان
٦٢٢	في الإقاعات من رسوم الشهر والتبوثيق
	خامسا - أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ تنطبق على
	التصرفات الصادرة من الدولة لغير المصريين الخاضعين
٦٢٥	للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨

الصفحة	الموضوع
٦٢٩	صحافة
٦٣٥	صحيفة الحالة الجنائية
٦٣٩	صحف عمومية
٦٤٧	صندوق التأمين الحكومي لضمان أرباب المهن
٦٦٢	صيد
٦٦٧	صيدلية وصيادلة
٦٧٥	ضابط احتياطى
٦٧٧	الفرع الأول — ضم مدة الاستعداد للخدمة بالقوات المسلحة
٦٨٤	الفرع الثانى — الترقية
	الفرع الثالث — احتفاظ ضابط الاحتياط عند استدعائه بأية
٦٨٨	مزايا مالية مقررة لزملائه
٦٩٣	ضريبة
٦٩٦	الفرع الأول — الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية
٧٠٥	الفرع الثانى — الضريبة على المرتبات
٧٠٥	أولا — عدم الخضوع للضريبة
٧١٠	ثانيا — الخضوع للضريبة
٧١٧	ثالثا — أداء الضريبة يكون بالعطلة المصرية
	رابعا — المقصود بعبارة السنة الواردة بالمادة ٥٩ من
٧٢٠	تقنون الضرائب على الدخل

الموضوع	الصفحة
الفرع الثالث - الضريبة على شركات الأموال	٧٢٣
الفرع الرابع - الضريبة على الأرض الفضاء	٧٢٥
الفرع الخامس - الضريبة على الاطيان	٧٢٩
أولا - عدم الخضوع للضريبة	٧٣٩
ثانيا - الخضوع للضريبة	٧٤٤
ثالثا - شروط رفع الضريبة	٧٤٧
الفرع السادس - الضريبة على العقارات المبنية	٧٤٩
أولا - خضوع الأرض الفضاء التي تعد في حكم العقارات المبنية للضريبة على العقارات المبنية	٧٤٩
ثانيا - مناط استحقاق رسم السجل العيني المنصوص عليه في المقتريين ٣ ، ٤ من المادة ٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨	٧٥٣
الفرع السابع - ضريبة الدمغة	٧٥٥
أولا - الخضوع للضريبة	٧٥٥
ثانيا - الإعفاء من رسم الدمغة النسبى	٧٥٧
ثالثا - حدود سلطة رئيس المصلحة	٧٥٩
الفرع الثامن - ضريبة الملاهي	٧٦٢
الفرع التاسع - الضريبة والرسوم الجمركية على السيارات	٧٦٦
أولا - سيارات الليموزين	٧٦٦
ثانيا - السيارات المخزنة في المنطقة الحرة الخاصة	٧٦٨

الموضوع	الصفحة
الفرع العاشر - الضريبة الجمركية	٧٧١
الفرع الحادي عشر - الضريبة على الاستهلاك	٧٧٤
أولا - مناهض استحقاق الضريبة	٧٧٤
ثانيا - تحديد سعر السلعة لا علاقة له بخضوعها أو عدم خضوعها للضريبة	٧٧٨
ثالثا - الخضوع للضريبة	٧٨١
رابعا - عدم الخضوع للضريبة	٧٨٦
خامسا - التظلم من خضوع السلعة للضريبة	٧٨٨
الفرع الثاني عشر - مسائل متنوعة	٧٩٠
أولا - الضريبة لا تدرى الا بقانون	٧٩٠
ثانيا - ولاية محاكم مجلس الدولة بمنازعات الضرائب	٧٩٢
ثالثا - الاستهلاكات الإضافية المنصوص عليها في المادتين ٢٤ و ١١٤ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٥٧ لسنة ١٩٨١ لا يعتبر إعفاءا ضريبيا قائما بذاته	٧٩٤
ملحق أعمال الدار العربية للموسوعات	٧٩٧

رسموم

- أولا - رسم النظافة .
- ثانيا - رسم تنمية الموارد .
- ثالثا - رسم محلى .
- رابعا - رسم قضاى .
- خامسا - رسم السجل العينى .
- سادسا - تقاىم الحق فى الرسوم .

أولاً - رسم النطفة

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

عدم جواز فرض رسم النطفة المقرر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ في القرى التي لم تحدد القيمة الإيجارية للعقارات الواقعة بها طبقاً لأحكام القانون الخاص بفرض الضرائب على العقارات المبنية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسبى الفتوى والقرى بجلستها المنعقدة في ١٩٨٥/١١/٢٠ فاستعرضت المادة ٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن النطفة العامة التي تنص على أنه « يجوز للمجلس المحلي فرض رسم إجباري يؤديه شاغلو العقارات المبنية بما لا يجاوز ٢٪ من القيمة الإيجارية وتخصص حصيلة هذا الرسم لشئون النطفة العامة . وينتسب في كل مجلس يفرض فيه هذا الرسم صندوق للنطفة تودع فيه حصيلة هذا الرسم وحصيلة التصالح المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة التاسعة وكذلك الاعتمادات التي تدرج في ميزانية المجلس للصرف منها على أعمال النطفة » واستبان لها أن المشرع بالمجلس المحلي فرض رسم إجباري يؤديه شاغلو العقارات المبنية لا يجاوز ٢٪ من القيمة الإيجارية تخصص حصيلة لشئون النطفة العامة وينتسب لذلك صندوق تودع فيه حصيلة هذا الرسم وغيره من الموارد المشار إليها بالمادة ٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه . ولما كان المشرع قد حدد رسم النطفة بما يجاوز ٢٪ من القيمة

الاجبارية ، فمن ثم فان مناط فرض الرسم المذكور هو وجود عقارات حددت قيمتها الاجبارية وفقا لاحكام القانون الخاص بالضرائب على العقارات المبنية في الجهات التي تسرى عليها تلك الضريبة فتكون هذه القيمة الاجبارية للمعيار على رسم النظافة ، ومقتضى ذلك عدم جواز فرض رسم نظافة في القرى الخارج من نطاق القانون المذكور وبذلك فلم تحدد قيمتها الاجبارية طبقا لاحكامه .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والشرع الى عدم جواز فرض رسم النظافة المقرر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ في القرى التي لم تحدد القيمة الاجبارية للمعيار الواقعة بها طبقا لاحكام القانون الخاص بفرض الضرائب على العقارات المبنية .

(ملف ٣١٥/٢/٣٧ - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

رسم النظافة هو رسم محلي تعرضه المجالس المحلية - تخصيص حصيلته لشئون النظافة العامة - يسرى على هذا الرسم قواعد الربط والتظلم واقتصيل المتعلقة بالرسوم المحلية .

المحكمة :

ومن حيث لئه بالنسبة الى ما تطلب به جهة الادارة الطاعنة المطعون ضده من اداء رسوم نظافة عن السوق المؤجرة له تبلغ ٢٣٢ر٨٦٠ جنيها ، فان المادة (٨) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة تنص على أن « يجوز للمجالس المحلية فرض رسم اجباري يؤديه شاغلو المعقارات المبنية بما لا يجاوز ٢٪ من القيمة الاجبارية . وتخصص حصيلة هذا الرسم لشئون النظافة العامة ... » وعلى ذلك فان رسم النظافة لا يعدو أن يكون رسما من الرسوم المحلية الذي تعرضه المجالس المحلية ،

مع تخصيص حصيلته لشئون النظافة العامة ، ويسرى في شأنه — من ثم — القواعد المتعلقة بالرسوم المحلية من ناحية إجراءات الربط والتنظيم والتحصيل ، ولا يبين من الأوراق أن ثمة إجراءات قد اتبعت في هذا الشأن أبان قيام المطعون ضده باستغلال السوق أو بعد ذلك ، وعليه فانه لا يجوز الاستناد الى تلك العلاقة التعاقدية للمطالبة بذلك المبلغ وانما على جهة الادارة أن تتبع الطريق القانونى المرسوم لربط هذا الرسم والمطالبة به وفقا لاحكام القوانين واللوائح .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى رفض دعوى الجهة الادارية الطاعنة دون القضاء لها بالمبالغ المستحقة كهوائد تأخير عن انقضاء مقابل الاستغلال التى تأخر المطعون عليه فى سدادها فى مواعيدها ، وكذلك قية رسم التفتيش المستحق فانه يكون قد خالف القانون فى هذا الشأن ، ويتمين من ثم تعديل الحكم المطعون فيه على ذلك الوجه .

ومن حيث أن المادة ١٨٦ من قانون المرافعات تنص على انه « اذا خفق كل من الخصمين فى بعض الطلبات جاز الحكم بأن يتحمل كل خصم ما دفعه من المصاريف لو بتقسيم المصاريف بينهما حسب ما تقرره المحكمة فى حكمها » .

(ظعن ٢٢٧٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢٠)

ثانياً — رسم تنمية الموارد

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

خضوع جميع المصريين المالكين في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة نيا ما كانت وظائفهم لأحكام القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٨ باشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية المعدل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٦ — وكذلك لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بغرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٦/٦/٢٥ فاستعرضت نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٨ — باشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية المعدل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٦، وإلى تنص على أنه « يحظر على كل شخص يتمتع بحسنية الجمهورية العربية المتحدة ان يتعاقد للعمل أو يعمل في حكومة أو شركة أو هيئة أو منظمة دولية أو أجنبية أو غروب أو مكتب لها دون أن يحصل على إذن سلفي من وزير الداخلية سواء كان هذا العمل بالجر أو بمكافأة أو بالجان . ويحصل رسم عند تجديد الإذن من يعملون في الخارج بما يعادل ستة جنيهات مصرية إن لا يزيد دخله الشهري من هذا العمل على مائة جنيه مصرية وبما يعادل اثني عشر جنيه مصرية إن يزيد دخله

على ذلك » . كما استعرضت الجمعية كذلك نص المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة والتي تنص على أنه « يفرض رسم يسمى رسم تنمية الموارد المالية للدولة على ما يأتي : ١ - ٧٠٠٠٠٠٠٠ اذن العمل ٥٠ جنية عن كل اذن عمل ، يصدر للعمل في الخارج او في أى جهة او هيئة اجنبية او مشروع من المشروعات الاجنبية في جمهورية مصر العربية ١٠٠ جنية عن كل سنة عند التجديد » . وكذلك المادة الرابعة من ذات القانون التي تنص على انه « مع عدم الاخلال بحكم المادة الثالثة — لا يجوز الاعفاء من الرسم مالم ينص على الاعفاء منه صراحة » وتبينت الجمعية العمومية من استعراض هذه النصوص أن المشرع حظر على الأشخاص الذين يتمتعون بجنسية جمهورية مصر العربية العمل باحدى الحكومات أو الهيئات أو الشركات الأجنبية أو المنظمات الدولية قبل الحصول على تصريح بذلك من وزارة الداخلية كما فرض على هؤلاء الأشخاص أداء رسم معين مقابل الحصول على اذن العمل أو تجديده سواء استظهرت الجمعية العمومية أن الخضوع لهذين الالتزامين رهن بتوافر شرطين هما :

١ — أن يكون الشخص مقيما بجنسية جمهورية مصر العربية .

٢ — أن يعمل هذا الشخص في احدى الحكومات أو الهيئات أو الشركات الأجنبية أو في منظمة دولية .

ويتوافر هذان الشرطان في المصريين العاملين بالأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والوكالات — المخصصة أيا كانت الوظائف التي يشغلونها بما فيها وظيفة الأمين العام والأمناء المساعدين ولم ينص القانون على إعفاء أى منهم من هذين الالتزامين ومن ثم فانهم يلتزمون جميعا وأيا ما كانت وظائفهم في هذه المنظمات الدولية — بالحصول على تصريح للعمل في هذه المنظمات كما يؤدون الرسم المقرر على هذه التصاريح . ولا وجه للتمسك بالمزايا والحصانات التي قد يتمتع بها بعضهم بحكم وظائفهم أو الاتفاقات

المخولة للاعفاء من الحصول على هذا التصريح وإداء الرسم المقرر عليه إذ إن التمسك بهذه المزايا وتلك الحصانات لا يكون في مواجهة الالتزامات التي تفرضها عليهم التشريعات الوطنية بحكم كونهم يتمتعون بالجنسية المصرية أما الإعفاءات التي أشارت إليها وزارة الخارجية فتتعلق بقيود الجوازات وتسجيل الأجانب ومن الضرائب على المرتبات والمخصصات المدفوعة من الهيئات الدولية ، إذ الواضح أن الأذن المذكور والرسم المقرر عليه والمتعلقة به لا تتعلق بقيود الجوازات وتسجيل الأجانب كما أنها لا تتعلق بالضرائب على المرتبات .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى خضوع جميع المصريين العاملين في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة ايما ما كانت وظلتهم لاحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ بالشرط الحصول على اذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية المعدل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٦ — وكذلك لاحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة .

(ملف ٣٤٧/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

عدم مشروعية ما تضمنته اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن رسم تنمية الموارد من اقساق الوحدات السكنية المقامة على الشاطئ الى الشاليهات والكباثن والاكتشاك التي يسرى عليها رسم تنمية الموارد القصوى عليه بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه .

الفتوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع

يجلسها المتمدة في ١١/٥/١٩٨٨. فاستعرضت حكم المادة (١) من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ التي تنص على أن « يفرض رسم يسمى رسم تنمية الموارد المالية للدولة على ما يأتي : (١٦) الشاليهات والكبائن والاكتشاك التي تقع في المصايف والمشاتى أيا كان نوعها : ويكون الرسم عليها معادلا لعشرين في المائة من مقابل الانتفاع المقرر عليها سنويا ، ومن القيمة الاجبرية المقررة أساسا لربط الضريبة على العقارات المبنية بحسب الاحوال وذلك كله بحد أدنى مقداره ٥٠ جنيها سنويا ، ويلزم الملك بتحصيل هذا الرسم وتوريده لمصلحة الضرائب . ويصدر قرار من وزير المالية بإجراءات ومواعيد تحصيل وتوريد الرسم المنصوص عليه . كما استعرضت حكم المادة ٢٦ من قرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤. معادلا بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ على الشاليهات والكبائن والاكتشاك التي تقع في المصايف والمشاتى أيا كان نوعها ، ويدخل في ذلك الوحدات السكنية (شقق أو فيلات) المقامة على الشاطئ بالمصايف ... » واستبانت أن المشرع استحدث بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه رسما يجتيد اطلاق عليه رسم تنمية الموارد المالية للدولة ومقرر تعرضه على الشاليهات والكبائن والاكتشاك الموجودة بالمصايف والمشاتى وحدد قيمة هذا الرسم بنسبة معينة من مقابل الانتفاع المقرر لها أو القيمة الاجبرية المتخذة أساسا لحساب الضريبة المقررة على العقارات المبنية وذلك بحد أدنى معين وناط بوزير المالية تحديد اجراءات ومواعيد تحصيل الرسم المشار اليه ، هذا وقد ادخلت اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الوحدات السكنية (الشقق والفيلات) المقامة على الشاطئ في المصايف في مفهوم الشاليهات والكبائن والاكتشاك وذلك في مجال استحقاق الرسم المشار اليه .

ولما كان المستقر عليه ونفا لاحكام القضاء الادارى ان اصدار النواحي التنفيذية للقوانين هو حق مقرر للسلطة التنفيذية سواء نص على

ذلك في تلك القوانين أو لم ينص وأن هذه اللوائح يجب أن تقتصر على وضع قواعد تنفيذية دون أن يكون من شأنها أن تضيف أحكاما جديدة لم يوردها القانون أو أن تحد من هذه الأحكام فلا تستطيع السلطة التنفيذية أن تجعل نص القانون يتناول أحكاما أخرى لم يوردها أو تحمل معناه على مدى أوسع ، والا فلنلها تكون قد خرجت عن حدودها وصارت في هذا الخصوص الأحكام التي تضمنت مثل هذا الخروج غير مشروعة .

وترتيا على ما تقدم ولما كان الثابت أن القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ حدد الوحدات الخاضعة للرسم المقرر به بالشاليهات والكباتن والاكتشاك كما حدد سلطة وزير المالية بالنسبة للرسم المستحق على هذه الوحدات تحديد إجراءات ومواعيد تحصيل ذلك الرسم ومن ثم فإن ما قرره اللائحة التنفيذية للقانون المذكور من اعتبار الشقق والفيلات المقامة على الشاطئ كالشاليهات والكباتن والاكتشاك في مجال استحقاق الرسم المشار إليه يعتبر إضافة لحكم جديد لم يقرره القانون وتوسعا لنطاق فرض الرسم المقرر به على خلاف إرادة المشرع الذي قصر فرض هذا الرسم على الشاليهات والكباتن والاكتشاك ، ذلك أن لكل من الشاليهات والكباتن والاكتشاك مدلولات متعارفا عليه يختلف عن مدلول الوحدات السكنية سواء كانت شققا أو فيلات مما أضفته اللائحة التنفيذية ، ولو أراد المشرع سريان ذلك الرسم على الشقق والفيلات المقامة على الشاطئ لنبص على ذلك صراحة وهو الأمر الذي يجعل حكم اللائحة التنفيذية في هذا الشأن متسما بعدم المشروعية ويتمين تبعا لذلك الالتفات عنه وعدم الاعتماد به ، إلى أن يعدل القانون بما يسمح بخضوع الوحدات السكنية المشار إليها لرسم تنمية موارد الدولة .

لذلك :

انتهت الجمعية النوبوية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم جشروعية ما تضمنته اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ من

إضافة الوحدات السكنية المقامة على الشاطئ» (الشقق والفيلات) الى
انشالیهات والكبائن والاكتشاك التى یسرى علیها رسم تنمية الموارد المنصوص
عليه بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه .

(ملف ٣٦٧/٢/٣٧ - جلسة ١١/٥/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

عدم جواز فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة المقرر بالقانون
رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ فى شأن رسم تنمية الموارد المالية للدولة عنى
الكبائن والانشالیهات والاكتشاك الكلفة بالمدين غير الواردة بالجدول الملحق
بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن فرض الضريبة على العقارات .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والنشریح بطسعتها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٦ فتبينت أن المادة ٢ من
القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية تنص
على أن تسرى احكام هذه الضريبة على المدن والبلاد التى صدرت بها
أوامر عالية أو مراسیم يربط الضريبة عليها بالتطبيق للامر العالى الصادر
فى ١٣ مارس سنة ١٩٨٤ والمبينة فى الجدول المرافق لهذا القانون ، ولوزير
المالية والاقتصاد بقرار منه أن يضيف الى الجدول الملحق مدنا جديدة ...
وتنص المادة ٣ من ذات القانون على أن « تحصر العقارات المنصوص
عليها فى المادة الأولى حصرا علما كل ثلاثى سنوات ومع ذلك فيحصر
كل سنة ما يأتى ... » وتنص المادة ٩ على أن تفرض الضريبة على
أسس القيمة الإيجارية السنوية للعقارات المبنية التى تتدرها لجان التقدير
المنصوص عليها فى المادة ١٣ وتنص المادة ١٣ على أن
« يتولى تقدير القيمة الإيجارية فى كل مدينة لجان مكونة من أربعة

أعضاء » وتنص المادة ١٤ على أن « يعين وزير المالية والاقتصاد أو من ينوب عنه في ذلك من اهتم التقديرات في الجريدة الرسمية وتكون الضريبة واجبه الاداء بمجرد حصول النشر وتنص المادة ١٥ على أن « للوليين أن يطلبوا إلمم مجلس المراجعة المنصوص عليه في المدة التالية من قرارات لجان التقدير خلال ستة أشهر من تاريخ نشر اتمام التقديرات وتنص المادة ١٥ على أن « يشكل في كل مديرية أو محافظة مجلس مراجعة ينظر المجلس في التظلمات الخاصة به من يدفعون ضريبة مباني لا تقل عن ثلاثة جنيهات في السنة وتنص المادة ٢٥ على أن « تؤدي الضريبة مقدما على قسطين متساويين خلال الخمسة عشر يوما الأولى من شهر يناير ويوليه من كل سنة ، ويكرن أداؤها في مكتب التحصيل الواقع في دائرة العقار ويجوز تحصيل الضريبة بطريق الحجز الإداري » . هذا وقد استعرضت الجمعية حكم المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ والتي تنص على أن « بفرض رسم يسمى « رسم تنمية الموارد المالية للدولة على ما يأتي : — (١٦) الشاليهات والكبائن والاكشاك التي تقع في المصايف والمشاتى ليا كن نوعها : ويكون الرسم عليها معادلا لعشرين في المائة من مقابل الانتفاع المقرر عليها سنويا أو من القيمة الإيجارية المقررة أساسا لسرير الضريبة على العقارات المبنية يحسب الاحوال وذلك كله بعد ادنى مقداره ٥٠ جنيها سنويا ، ويلزم الملك بتحصيل هذا الرسم وتوريده لمصلحة الضرائب ويصدر قرار من وزير المالية باجراءات ومواعيد تحصيل وتوريد الرسم المنصوص عليه في البتود الخمسة السابقة » . كما استعرضت أيضا حكم المادة ٢٧ من قرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ والتي تنص على أنه « على ملاك الشاليهات والكبائن والاكشاك ... تحصيل الرسم من الشاغلين وتوريده الى الجهات الادارية المختصة بريرط وتحصيل الضريبة على العقارات المبنية والضرائب الملحقة بها » .

ومنذ ما تقدم أن المشرع استحدث بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه رسما جديدا أطلق عليه رسم تنبيه الموارد المالية للدولة وقرر فرضه على الشاليهات والكبائن والاكشاك الكتنة بالمصايف والمشاى وحدد قيمة هذا الرسم بواقع ٢٠٪ من مقابل الانتفاع السنوى او القيمة الاجبارية المنخفضة اسلسا لصاب الضريبة على العقارات - المبينة وذلك يحد أدنى معين ومنط بوزير المالية تحديد اجراءات ومواعيد تحصيل الرسم المشار اليه ، هذا وقد ألزمت اللائحة التنفيذية للقانون المذكور ملاك الوحدات المشار اليها بتحصيل ذلك الرسم من الشاغلين وتوريده الى الجهات الادارية المختصة كما احات هذه اللائحة بدورها فى تحصيل الرسم المذكور الى الاجراءات المقررة لتحصيل ضريبة العقارات المبينة الواردة - بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

وبمناسبة أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فرض ضريبة على العقارات المبينة الكاتنة بالمدن المحددة بالجدول المرنق به وذلك بنسبة مئوية معينة من قيمتها الاجبارية واجاز لوزير المالية اضافة مدنا جديدة الى ذلك الجدول بلجراءات معينة كما حدد هذا القانون اجراءات بربط وتحديد وعاء الضريبة المشار اليها وذلك من حيث حصر العقارات الخاضعة لتلك الضريبة خلال المدة المحددة وتقدير قيمتها الاجبارية بمعونة اللجان المختصة واعلان هذا التقدير وربط الضريبة والتظلم من التحديد والى غير ذلك من الاجراءات المقررة فى هذا الشأن فى تمام تحديد الوعاء الخاضع للضريبة بصفة نهائية كما نظم ايضا لجراءات تحصيل تلك الضريبة بان يتم اداؤها خلال الخمسة عشر يوما الاولى من شهرى يناير ويوليه من كل عام وان يتم توريدها الى مكتب التحصيل الواقع فى دائرته العقار الخاضع للضريبة واجاز تحصيلها بطريق الحجز الادارى واعتبر المستأجرين متضامنين مع اصحاب العقارات فى أداء الضريبة المستحقة .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن فرض الضريبة المقررة بالقانون رقم

٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه على العقارات المبينة منوط بتوافر شرطين اولهما يتعلق بسرمان هذا القانون بأن تكون تلك العقارات واقعة باحدى المدن المحددة بالجدول المرفق به وثانيهما يتعلق بربط الضريبة وذلك من يكون وعاءها قد حدد بصفة نهائية وفقا للاجراءات المقررة فى هذا الشأن .

ومن حيث ان المشرع ربط فى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه بين استحقاق رسم تنمية الموارد المالية للدولة وبين خضوع الوحدات المفروضة عليها الرسم للضريبة المقررة على العقارات المبينة اذ اعتد فى تحديد قيمة هذا الرسم بذات الوعاء المتخذ اساسا لحساب تلك الضريبة ومن ثمة نلته يتعين لاستحقاق الرسم المشار اليه فى حالة عدم وجود مقابل الانتفاع السنوى توافر ذات الشروط المقررة لاستحقاق ضريبة العقارات المبينة بحيث يتمتع فرض الرسم المذكور على الوحدات المخاطبة باحكامه اذا كانت مقابلة فى مدن غير خاضعة اصلا لتلك الضريبة ولا يغير من ذلك ان قانون رسم تنمية الموارد المشار اليها ولائحته التنفيذية قد احالا فى شأن تحصيل هذا الرسم الى احكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ذلك ان هذه الاحالة مقصورة فقط على اجراءات التحصيل والتوريد دون تلك المقررة لربط وتحديد وعاء الضريبة .

وترتبا على ما تقدم ولما كانت مدينة جبسة ليست من المدن المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فان الثساليات والكباتن والاكتشاك المقابلة بها لا تخضع لرسم تنمية الموارد المالية للدولة طالما انه ليس مقررا لها مقابل انتفاع وذلك ما لم يصدر قرار من وزير المالية باضافة المدينة المذكورة وما يماثلها الى الجدول المرفق بالقانون المشار اليه وذلك وفقا للاجراءات المقررة او ان يتم تعديل التشريع الخاص برسم التنمية بما يسمح بفرض هذا الرسم دون التقيد بالاحكام المقررة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

تذكّر :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة المقرر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤. المشار اليه على الكبتن والشاليهات والاكتشاك الكائنة بالمدن غير الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .
لا ملف رقم ٣٧/٢/٣٩١ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٦) .

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

عدم مشروعية ما تضمنه نص اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن فرض رسم تنمية الموارد من اضافة الوحدات السكنية (الشقق والفيلا) المقامة بالشواطىء الى الشاليهات والكبتن والاكتشاك التى يسرى عليها الرسم المقرر به .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٥ من ديسمبر ١٩٨٠ : فترات ما يأتى : —

١. — أن ما انتهت اليه من رأى فى الخصوص بجلستها المنعقدة فى ١١ من مايو سنة ١٩٨٨ يعتد على ما تضمنته فتاها رقم ٥١٧ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٩ على أن المشرع استحدث بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ رسما جديدا اطلق عليه رسم تنمية الموارد للدولة وفرضه بنص المادة الاولى على ما تلولته ومنها « (١٦) الشاليهات والكبتن والاكتشاك التى تقع فى المصايف والمشتات ايا كان نوعها وحدد قيمته بنسبة معينة من مقابل الانتفاع المقرر لها أو القيمة الاجارية المتخذة أساسا لحساب الضريبة على العقارات المبنية بحد اثنى وواحد الى وزير المالية تحديد اجراءات وموايد حصول هذا الرسم ، وأن ما تضمنته اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بها قرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ فى المادة ٢٦ منها على ان

يسرى هذا الرسم على تلك الشاليهات والكباين والاكشاك ايا كان نوعها «
هو نص القانون ايا ما جاء بعدها من أنه « يدخل في ذلك الوحدات السكنية
(شقق أو فيلات) المقامة على الشواطىء والمصايف مما حمل على انها
تدخل في مفهومها ويسرى عليها الرسم فهو زيادة على النص ، واللوائح
استثنائية يجب ان تقتصر على وضع قواعد تنفيذية ولا يكون من شأنها
ان تضيف احكاما جديدة لم يوردها القانون او ان تحد من هذه الاحكام ،
اذ لا تستطيع السلطة التنفيذية ان تجعل نص القانون يتناول احكاما اخرى
لم يوردها ، او يحل معناه على مدى اوسع والا فانها تكون قد خرجت
عن حدودها وتعتبر الاحكام التى تضمنت مثل ذلك غير مشروعة وترتينا
على ما تقدم ، فانه لما كان انقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ قد حدد
الوحدات الخاصة للرسم المقرر به بانها الشاليهات والكباين والاكشاك
كما حدد سلطة وزير المالية بالنسبة الى الرسم المستحق على هذه
الوحدات بتحديد اجراءات مواعيد تحصيله فان ما قرره اللائحة من اعتبار
اشقق والفيلات المقامة على الشواطىء كالشاليهات والكباين والاكشاك
فى مجال — استحقاق الرسم المشار اليه يعتبر اضافة لحكم جديد لم يقرره
القانون وتوسيعا لنطاق فرض الرسم المقرر به على خلاف ارادة المشرع
الذى اقره على الشاليهات والكباين والاكشاك ، ذلك ان لكل منها محلولا
معارفا عليه يخفف عن محلول الوحدات انسكنية سواء كانت شققا أو فيلات
مما اضافته اللائحة التنفيذية ونو اراد المشرع سريان ذلك الرسم عليها
لنص على ذلك صراحة ، الامر الذى يجعل حكم اللائحة التنفيذية فى هذا
الشأن متسا بعدم المشروعية » .

٢ — وهذا الراى صحيح لما بنى عليه من اسباب تحله وتؤدى الى
النتيجة التى انتهت اليها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من
عدم مشروعية ما تضمنته اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦
بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنبيه الموارد
المالية للدولة من انه « ويدخل فى ذلك الوحدات السكنية (شقق وفيلات)

المغلبة على الشواطيء والمصايف » اذ لا يعتبر ذلك تفسيراً صحيحاً لما جاء به النص المقرر للرسم فهذه ليست من الشاليهات والكبائن التى حدد بها نطاق ما يفرض عليه ولا ينال من سلامة ما انتهت اليه الجمعية ما ذكر من ان ارادة المشرع اتجهت الى فرض الرسم ذاته عليها اذا اضاف عبارة ايا كان نوعها (بعد) الشاليهات والكبائن والاكتشاك لتشمل الوحدات السكنية والشقق والفيلات اذ ان عبارة ايا كان نوعها هى وصف لما سقتها « ويتعلق بها ذاتها ، فلا يعد ومنافداً ان الشاليهات والكبائن والاكتشاك تخضع للرسم ايا كان نوع اى منها من حيث مدة اقامته او مساحته ونحو ذلك ، ومن ثم فلا يصح ما أورده اللائحة من اعتبار الوحدات السكنية (فيلات وشقق) منها ، لما بينها من اختلاف واضح ولا ريب فى أن الذى يبين عن المشرع معنى ما أورده هو نص المادة التى تحكم المسألة وفق ما تنيده عبارته بحسب حقيقة ما تناوله . ولا عبرة بالدلالة فى مقابلة التصريح ، ولا مسأغ للاجتهاد فى مورد النص ولا عبرة كذلك بما قد يكون ثم — وخاصة فى مجال الضريبة — من حالات لم يتناولها وان كانت أولى بان تفرض عليها من تلك التى جاء فى تلك المادة عليها . وما فسدت واضع النص تقريره فيه بعبارته لا يصح تقريره انتفاء تحقيق ما كان من مراده ولم تناوله عبارة النص ، ومن ثم فلا وجه للتعلم بالحكمة التى اقتضت فرض الضريبة أو الغلابة منها أو للقول بأن عدم ادخال الوحدات السكنية ضمن ما تسرى عليه يضيع على الدولة مبلغ كبيرة ، اذ لا يمكن تقرير اضافة تلك الوحدات الى الشاليهات والكبائن والاكتشاك فى حكم سريان الرسم المقرر بالقانون استناداً الى نص تورده اللائحة التنفيذية له ، فهى ليست السبيل لتدارك عدم شمول تلك الحالات ان كان له وجه .

٢ — هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فان ما أشار عليه مكتب وزارة المالية من ان فى الاعمال التحضيرية للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ الذى جاء نص المادة ١٦ من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون ٥ لسنة ١٩٨٦ يوافق نص المادة الأولى منه ما يؤدى الى

القول بما وردت به اللائحة التنفيذية من اضافة ذلك ان الاعمال التحضيرية للقاتلون ومذكرته الايضاحية ليست جزءا من التشريع بل هى شئ خارج عنه يجوز الخطأ فيه ولا يسف ما جاء بها فى اضافة معنى يخالف مفهوم النص ، وقد تحدد وفق ما سبق بيانه ، وما جاء فيها من ان العضو الاستاذ الدكتور محمد القاضى (جلسة ١٩٧٨/٦/١٠) اقترح اضافة عبارة ما فى حكمها ، بعد عبارة الشاليهات والكبائن الواردة فى البند ٢ من المادة الاولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ نظرا لوجود كثير من المقارنات التى تضم شققا مفروشة لغرض المصايف والمشاى ويجوز ان تفرض عليها الضريبة ، وان المقرر رد بأن الضريبة تسرى فقط على هذه الوحدات السكنية التى تؤجر داخل الشواطىء ولو كانت معدة للمبيت بحكم النص وانه لزيادة الايضاح يمكن ان يضاف ايا كان نوعها حتى تضمن ما يكون مبينا منها . وان العضو تنازل عن اقتراحه ومن الواضح ان هذا كله لا يعد وان يكون مجرد ما فهمه المقرر من أن اضافة تلك العبارة تجعل النص يسرى عليها ، فى حين انها لا تتعلق الا بترك الاشكالك والكبائن والشاليهات ايا كان نوعها بذاتها ، وهى لا تتناول الشقق والفيلات اذ هى لا تعتبر منها على ما يعنيه معناها ومدلولها اصطلاحا وعرضا وقانونا ، على ما استظهرته الجمعية العمومية وليس هذا الفهم على ما تبين من بعده عن الصواب مما يصح ان يعمل عليه القول لصحة اضافتها فى اللائحة .

٤ — ولما سبق يكون ما انتهت اليه الجمعية فى هذه المسألة فى محله ، وليس من ثمة فيما جاء بكتاب الوزارة ما يغير من وجه هذا الراى ، ولذلك ترى الجمعية تأييد فتواها السابقة .

لذلك :

انتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية ما تضمنه نص اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ من اضافة الوحدات السكنية (الشقق

والفيلات) المقابلة بالشواطئ الى الشاليهات والكباين والاكشاك التى
يسرى عليها الرسم المقرر به .

(ملف رقم ٣٦٧/٢/٣٧ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٥) .

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

لا تخضع الاكشاك داخل مدينة بور سعيد وبور فؤاد المخصصة
لاغراض تجارية لرسم تنمية الموارد المالية للدولة .

التفويى :

عدم خضوع الاكشاك داخل مدينة بور سعيد وبور فؤاد المخصصة .
لاغراض تجارية لرسم تنمية الموارد المالية للدولة المقرر بالقانون رقم ١١٧
لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ واساس ذلك : أن هذا
الرسم الذى هو فى حقيقة امره وجوهر مضمونه ضريبة على الترف ليس
مستحقا نقد سبق اليه المشرع بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن
تحقيق العدالة الضريبية بفرض على الشاليهات والكباين التى تقع فى
المصايف والمشاى ضريبة استهلاك ترفى ثم استبدل رسم تنمية الموارد
بهذه الضريبة بموجب القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه الذى ظلت
معه الشاليهات والكباين خاضعة لهذا الرسم وعطف عليها منشآت من ذات
طبيعتها وتستخدم مثلها فى الاغراض الترفيهية هى الاكشاك فيرتبط خضوعها
لهذا الرسم باستخدامها فى هذا الغرض دون سواء ولا يستطيل هذا الالتزام
الضريبى من ثم الى الاكشاك التى تستخدم فى أغراض تجارية ذلك ان اضافة
الاكشاك الى الشاليهات والكباين عند تحديد وعاء رسم التنمية لم يقصد
به امتداد الالتزام الى منشأ يختلف فى طبيعته والغرض منه عن الشاليه
أو الكابينة ولكن أريد به اخضاع جميع الامكن على اختلاف مسمياتها التى
تستخدم فى اغراض ترفيهية لهذا الرسم والذى يتحدد محله تبعا لهذا المفهوم.

وفى إطار ذلك الغرض - لا يحتاج في هذا الصدد بغير لفظ الاكتشاك فى نص القانون وشموله فى مجال تحديد وعاء رسم تنمية الموارد جميع الاكتشاك أيا كان الغرض منها التى تقع فى المصايف والمشاتى اذ قام الدليل على تخصيص هذا اللفظ وقصره على الاكتشاك التى تستخدم فى أغراض ترفيهية من تتبع التطور التشريعى للرسم المشار اليه وبما انصحت عنه اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ الصادر بها قرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ من سريان رسم التنمية على الشاليهات والكبلين والاكتشاك التى تقع فى المصايف والمشاتى أيا كان نوعها ويخلف فى ذلك الوحدات السكنية (شقق أو فيلات) المقامة على الشاطئ بالمصايف ، وبغض النظر عما شاب اخضاع الوحدات السكنية لهذا الرسم من أوجه عدم المشروعية على نحو ما كشف عنه افتاء الجمعية العمومية الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٩ فان ربط الخضوع لهذا الرسم بأن تكون هذه الوحدات مقامة على الشاطئ يظهر بجلاء أن المشرع لم يتصور وعاء لرسم التنمية فى هذا الخصوص سوى المنشآت التى تستخدم فى أغراض الاستجمام والترفيه والتى تقع بحكم اللزوم على الشواطئ فى المصايف .

(ملف ٤١٢/٢/٣٧ لسنة ١٩٩٣/٣/٢٨) .

ثالثا - رسم محلى

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

لا يعد مقابل الانتفاع ورسم الصيقة والكسخ من الأوعية المثار إليها بالقرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ الصادر من وزير الإدارة المحلية ولا يمكن اعتبارها رسم محلى .

الفتوى :

المادة ٤ من مواد اصدار قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ معدلا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ والمادة ٧/١٢ من ذات القانون تقضى بأن المشرع اختص المجلس الشعبى المحلى للمحافظة بفرض الرسوم ذات الطابع المحلى وهذا الاختصاص مقيد بالفئات والقواعد الواردة بقرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ مع امكانية تجاوز هذه الفئات بما لا يتجاوز الضعف دون استحداث اوعية جديدة ويعد مقابل الانتفاع ورسم الصيقة والكسخ من الأوعية المثار إليها بالقرار المذكور وائر ذلك : لا يمكن اعتبارها رسما محليا .

(ملف ١١٦٩/٢/٢٢ . — جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠) .

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

المشرع اعاد فرض الرسم الذى ككن مقررا على الشافلين بمقتضى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ الذى بذات التسمية .

الفتوى :

القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بشأن إنشاء مجلس بلدية مدينة القاهرة وقوانين الحكم المحلى المتعلقة وأخرها القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ مفاده المشرع أعاد فرض الرسم الذى كان مقررا على الشاغلين بمقتضى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ الملغى بذات النسبة ولم يضمن المشرع أيًا من قوانين الحكم المحلى المتعلقة نصا يقضى بفرض الرسم الذى كان يؤديه ملاك العقارات المبنية بمقتضى القانون المشار اليه ونتيجة ذلك هو إلغاء الرسم البلدى المقرر على ملاك العقارات واستحقاق رسم الشاغلين ومناطق استحقاق رسم الشاغلين هو خضوع العقار ابتداء للضريبة على العقارات المبنية .

(ملف ٩١/٢/٧ — جلسة ١٦/٤/١٩٨٦) .

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

حدد المشرع فئات الرسم على الآلات ذات الإحراق الداخلى أو البخارية ثابتة أو معقدة ذات تشغيل مباشر — مناطق فرض الرسم هو أن يصدق على التشغيل الخاضع للرسم وصف المحل الصناعى أو تتحقق فيه صفة التشغيل العرفى — إذا لم يثبت توافر الوصف أو الصفة انهدم أساس المطالبة .

الحكمة :

من حيث أن المادة (٣) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بصدار قانون نظام الحكم المحلى تنص على أن « يعمل بإحكام قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المكملة له بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية وذلك حتى تحدد هذه الموارد والرسوم طبقا للأحكام الواردة فى القانون المرافق » . وبذلك يكون المشرع قد أضفى ، بنص صريح «الشروعية على التوافق للشهر إليه ، كما يكون قد قرر استقرار العمل به حتى تحدد الموارد والرسوم المحلية بالتطبيق لإحكام قانون الحكم

المحلى . وقد اقتصر قرار محافظ سوهاج رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٣ على أعمال أحكام القرار الوزارى رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بأن قرر فرض الرسوم المحلية بمجالس المدن والقرى بدائرة المحافظة وفقا للفئات والقواعد المبينة بالجدول المرفق بالقرار الوزارى المشار اليه مع سريان هذه الرسوم اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٧٣ . كما اتصرت توصية المجلس المحلى لحفظة سوهاج وموافقة اللجنة الوزارية للحكم المحلى بتاريخ ٢ من ابريل سنة ١٩٧٧ الى تخصيص الرسم المفروض على الآلات ذا الاحتراق الداخلى الواردة بالمجموعة الثانية من الجدول الثالث المرافق للقرار الوزارى رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن الرسوم المحلية الموحدة من جنيه الى ١٠٠ مليم عن الحصان الواحد مع التنازل عن الفروق المستحقة قبل المولين منذ فرض هذا الرسم بنطاق المحافظة .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الجدول الثالث المرفق بقرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن الرسوم على المحال الصناعية والنشاط الحرفى « انه اما ينظم قواعد وأسس تقدير الرسوم على ما يصدق عليه وصف المحل الصناعى او النشاط الحرفى » . ويؤكد ذلك ما ورد بصدر الجدول الثالث المشار اليه من أن « يحدد الرسم المحلى على المحال الصناعية والنشاط الحرفى بإحدى الوسائل الآتية ... » .

وفى مجال بيان القواعد التى تتخذ أساسا لحساب الرسم ، الذى يستهدف المحل الصناعية او النشاط الحرفى على ما سلف البيان « لورد الجدول تحت المجموعة الاولى « الرسوم على أساس الانتاج العلى » وفى المجموعة الثانية « الرسم على أساس القوى المحركة وعدد الدواليب » . وعلى ذلك ولئن كان قد ورد بالمجموعة الثانية المشار اليها بيان فئة الرسم المحدد على « الآلات ذات الاحتراق الداخلى والبخارية ثابتة او متنقلة ذات تشغيل مباشر » . الا أن فرض الرسم على الآلات المشار اليها بالفئات المتعددة بالمجموعة الثابتة المشار اليها ، التى تم تخصيصها بالقرار الصادر

من اللجنة الوزارية للحكم المحلى بتاريخ ٢ من أبريل سنة ١٩٧٧ ، أنها يكون حيث يتحقق منط فرض الرسم وهو أن يصدق على النشاط الخاضع للرسم وصف المحل الصناعى أو تتحقق فيه صفة النشاط الحرفى . فإذا لم يثبت توافر الوصف أو الصفة انعدم أساس المطالبة بالرسم . فإذا كان المستفيد من دفاع الجهة الادارية أنها ما تدعيه من احقية فى مطالبة المطعون ضده برسوم محلية على ملكينات الرى التى يملكها استنادا الى ما ورد من حكم بالمجموعة الثانية من الجدول الثالث المرفق بقرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ويلسعر المحدد به دون أن تكون هذه المطالبة فى اطار تحديد وفرض الرسوم على المحل الصناعية أو النشاط المهنى ، الأمر الذى لم تدعيه الجهة الادارية كما تخلو الأوراق مما يفيد ، فإن مطالبتها المطعون ضده بإداء رسوم على ملكينات الرى التى يملكها تكون غير قائمة على سند من القانون .

ومن حيث أنه لا يبين من الأوراق ، على ما سلف البيان ، أن ثمة قراراً قد صدر بفرض رسم محلى على ملكينات الرى فى ذاتها ، فإنه لا يكون ثمة وجه لها انتهى اليه الحكم المطعون فيه من إلغاء القرارات الصادرة بفرض رسوم على ملكينات الرى ، ويكون من المتعين تصديق الحكم المطعون فيه الى عدم احقية الجهات الطاعنة بمطالبة المطعون ضده برسوم محلية عن ملكينات الرى الثلاثة التى يملكها بزعم مخينة طما ويزنم قريتى الرياتية وأم دومة بمحافظة سوهاج . ومن حيث أن من يخسر الظمن يلزم بمصروفاته أعمالاً لحكم المادة ١٩٨٤ من قانون المرافعات .

(ملحق ١٤٧٥ لسنة ٢٨ ق) — جلسة ١٩٨٦/١١/١)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

قانون نظم الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولائحته التنفيذية
— قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن الموارد والرسوم

المطية — متى حدد المشرع طريقة واجراءات تحصيل الرسوم المطية
فلا يجوز لجهة الادارة ان تضمن عقدها شرطاً مخالفاً لربط وتحصيل تلك
الرسوم .

المحكمة :

من حيث أنه بالنسبة الى ما تطلب به جهة الادارة الطاعنة من الزام الطعون ضده باداء مبلغ ١٢٦٠ جنيتها قية رسوم مطية ، فانه يلاحظ ان الطعون ضده يجمع من صفة المتعاقد مع الادارة ومنع الممول بالنسبة الى ما عساه يستحق عليه لجهة الادارة المتعاقدة — وهى الوحدة المطية لمدينة زغنى — من رسوم مطية من نشاط استغلال ذلك السوق بيد ان علاقته التعاقدية بتلك الجهة لا ينبغي ان تختلط بصفته كممول يلتزم باداء رسم مطى الى الى تلك الجهة ، فالتزاماته التعاقدية التى تجد مصدرها فى العقد مستقلة عن التزامه القانونى باداء الرسوم المطية ، فالقانون وما يصدر تنفيذا له من اللوائح محددين الرسم وكيفية ربطه على الممول وطرق النظم منه وكيفية تحصيله والاضمانات المقررة لذلك الدين ، وعلى ذلك فان تصادف وكانت جهة الادارة المطية المختصة دائنة لاحد الأشخاص بمبلغ ناتجة عن عقد يربطه به وفى نفس الوقت دائنة له برسم مطى استحق عليه بمناسبة ذلك التعاقد ، فان مطالبة صاحب الشأن باداء الرسم المستحق عليه لا يكون على ذات الوجه الذى تطلبه الجهة الادارية بمستحقاتها التعاقدية ، حيث رسم القانون طريقاً لربط واستدعاء دين الرسم ، فالمادة (٧٦) من قانون نظام الادارة المطية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ تنص على ان « يتبع فى تحصيل الرسوم المقررة للمجالس وفى حفظها وصرفها والاعفاء منها القواعد المقررة فى شأن الموال الدولة ، ويكون للمجالس فى تحصيل هذه الرسوم امتياز على جميع اموال الأشخاص المستحقة عليهم وتأتى فى الترتيب بعد المصاريف القضائية وبعد الضرائب الحكومية مباشرة ... » وتنص المادة (٧٧) على ان « تبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون القواعد الخاصة بتحصيل اسمى جميع الرسوم ذات الطابع الملقى وطريقة النظم منها وكيفية

تحصيلها وكذلك قواعد الاعفاء منها أو تخفيضها ... » وقد تضمنت المادة (١٢٠) وما بعدها من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية الأحكام المتعلقة بتحديد الرسوم المحلية وكذلك عمليات الحصر اللازمة وتقدير الرسوم واضطرار أصحاب الشأن بما تم تقديره ، وكيفية التظلم من التقدير ، وإذا كانت المادة (٣) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى تنص على أن « يعمل بأحكام قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المكملة له بشأن الموارد والرسوم المحلية ، وذلك حتى تحدد هذه الموارد والرسوم طبقا للأحكام الواردة فى القانون المرافق ... » فمن المادتين ١٢٥ و ١٢٦ من ذلك القانون متضمنا أحكاما مشابهة لما أورده المادتان ٧٦ و ٧٧ من قانون نظام الإدارة المحلية السابق ، كما تضمنت المواد ٨٧ وما بعدها من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بنظام الحكم المحلى الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٧٥ الأحكام المتعلقة بتحديد أسس وإجراءات حساب جميع الرسوم ذات الطابع المحلى وطريقة التظلم منها وإجراءات تحصيلها ، فإن ما ورد بهذا القانون ولائحته التنفيذية متعلقا بحصر المولين وطريقة ربط الرسم عليهم وكيفية التظلم منه يسرى فى شأن الرسوم المحلية ، وعلى ذلك فإن مجرد الإشارة بالمادة (٣٥) من شروط مزايمة تجبر سوق زفتى العمومى من أنه « على الملتزم سداد الرسوم المحلية المستحقة على السوق بواقع ٠.٣٥ ر. ملجم من كل متر مربع من مساحة السوق والتي قدرها ١٧ س ٢٠ ط ٢ ف لا يعنى أكثر من التنبيه الى أن ثمة رسما محليا مستحقا على تلك السوق ، دون أن يعنى ذلك أن الالتزام بإداء الرسم قد صار شرطا تعاقديا والا كان لاي من طرفي التعاقد التمسك بهذه القيمة حتى ولو تغير أساس حساب الرسم أو قيمته ، وعلى ذلك فإنه لا يجوز الاستناد الى مجرد نصوص العقد لاستثناء ذلك الرسم قضاء من المطعون ضده ، وإنما ينبغى أن تسلك جهة الإدارة الطريق الذى رسمه القانون واللائحة اللذان تقرّر الرسم بموجب

أحكامها ، وبذلك يربط ذلك الرسم وأخطار المول به على الوجه المطلوب قانونا حتى إذا ما استوفى ذلك الربط عناصره النهائية أمكن تنفيذه بالطريق الذى رسمه القانون حيث يتم تحصيله بالقواعد المقررة بشأن الضرائب والرسوم المعلقة — ويكون مطالبة جهة الادارة الطاعنة للمطعون ضده بالرسوم المحلية دون اتباع الطريق الذى رسمه القانون لربط وتحصيل تلك الرسوم ، متعينة الرفض .

(طعن ٢٢٧٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٧/٦/٢٠)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

عدم جواز فرض رسوم مطية على الجرارات الزراعية وملكينات اخرى ما لم يتخذ النشاط وصف المحل الصناعى او تحقق فيه صفة النشاط الحرفى .

التنصوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بطسرتها المنعقدة فى ٥ من يناير سنة ١٩٩٢. فاستبان لها ان المادة الاولى من قرار وزير الادارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن الرسوم الموحدة للمجالس المحلية والذى استمر العمل به فى ظل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ بنظم الادارة المحلية المعدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ — تنص على انه « تفرض الرسوم المحلية بدائرة المجلس المحلية ونعسا للفئات والقواعد المبينة بالجداول المرفقة ... » ، فى حين نص الجدول الثالث المرافق لهذا القرار على ان يحدد الرسم على المحال الصناعية والنشاط الحركى بإحدى الرسائل الاتية :

المجموعة الثانية : الرسم على أساس القوى المحركة وعدد الدواليب

يواقع جنيه من كل حصان على الآلات ذات الاختزان الداخلى والبخارية ثابتة أو متنقلة ذات تشغيل مباشر * .

ومفاد ذلك أن فرض الرسم على الآلات المشار إليها وبالفئات المحددة إنما يكون حسبما انتهت المحكمة الإدارية العليا في أحكامها — حيث يتحقق مناظر فرض الرسم وهو أن يصدق على النشاط الخاضع للرسم وصف المحل الصناعي أو تتحقق فيه صفة النشاط الحرقى . فإذا لم يتأكد توافر الوصف أو الصفة بهذه المفاتيح انعدم أسس المطالبة بالرسم .

لما كان ذلك وكانت الجرارات الزراعية وماكينات الري لا يصدق فيها وصف المحل الصناعي فمن ثم لا تخضع للرسم المشار إليه طالما أن صاحبها لا يمتنع تأجيرها للغير بحيث يكون هذا النشاط هو مورد رزقه الأسمى الذى يعول عليه في معيشته .

الملك :

انتهت الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز فرض رسوم محلية على الجرارات الزراعية وماكينات الري ما لم يتخذ النشاط وصف المحل الصناعي أو تتحقق فيه صفة النشاط الحرقى .

(ملف ٤٣١/٢/٣٧ جلسة ١٩٩٢/١/٥)

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

المنازعات التى تدور حول حقوق مالية ينشأ عنها أطراف الدعوى ينبغي تصور وقوع نزاع يتصل بتأجيرها من جراء تنفيذ ما قد يصدر من قرارات في هذه المنازعات .

المحكمة :

من حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه في المنازعات التى تدور

حول حقوق مالية يفتزعها أطراف الدعوى ينتفى تصور وقوع نتائج يتعذر تداركها من جراء تنفيذ ما قد يصدر من قرارات في هذه المنازعات اذ يؤول الأمر بعد حسم موضوع هذه المنازعات الى أن يسترد كل صاحب حق حقه ، ولما كان الثابت أن الطاعن يستهدف أساسا وقف تنفيذ مطالبته بدفع مبلغ نحو سبعة آلاف وستمئة جنيه كرسوم محلية تم ربطها على الفئسق (أوبرج الفيوم) الذى يرأس مجلس إدارة الشركة التى نديره والذى تم تأجيله من الجهة الادارة المختصة اعتبارا من ١٩٨٠/٩/١ ، وألـ المبلغ المطلوب به تم ربطه كرسوم محلية حتى ١٩٨٦/٦/٢٠ فان قيام الطاعن بصفته بأداء قيمة الرسوم المطلوبة لا يعتبر من قبيل النتائج التى يتعذر تداركها فى مفهوم حكم المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة لأنه بوسع صاحب الفئسق — فيها لو قضى لصالحه فى موضوع الدعوى — أن يسرد ما سبق أن دفعه من رسوم ، وكون اجراءات التقاضى يستطيل أمدها حتى يفصل فى الموضوع نهائيا ليس من شأنه — فى الحالة المسالمة مع ضالـة حجم المبلغ المطلوب دفعه نسبيا أن يؤدى الى نتائج يتعذر تداركها أو الى اضرار يصعب تداركها ، لذلك وبما يكن من أمر الطاعن التى يوجهها الطاعن الى موضوع القرار المطعون فيه ، ومن ثم فان القدر المتيقن أن طلب وقف التنفيذ نافذ لركن الاستعجال ومن المتعين رفضه دون حاجة الى بحث ركن الجدية فى خصوص هذا الطلب ، واذا خلاص الحكم الطعن الى النتيجة التى انتهت اليها هذه المحكمة ، فان الطعن يفتو حقيقا بالرفض .

رابعاً - رسم قضائي

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

تقدير الرسم يتم بأمر يصدره رئيس المحكمة أو القاضي الذي
الذي أصدر الحكم - المعارضة في تقدير الرسم القضائي تقدم الى
القاضي الذي أصدر الحكم .
المحكمة :

تقدير الرسوم يتم بأمر يصدره رئيس المحكمة أو للقاضي الذي أصدر
الحكم - المعارضة في تقدير الرسوم تقدم الى القاضي الذي أصدر الأمر -
قانون الرسوم يتميز بذاتية وأوضاع خاصة ورسم إجراءات معينة للنظر
في المنازعات التي تنشأ عن تقدير الرسوم وحدد جهات بذاتها لنظرها
لنظرها وعقد لها دون غيرها الاختصاص بذلك أيا كان أطراف النزاع -
نتيجة ذلك : عدم اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بنظر المنازعة في أمر تقدير الرسوم القضائية .

(طعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١٩)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

وضع قواعد تنظيمية عليا بقرار اتاري تنقيد به اطلاق الخصوم على
أوراق ومستندات الدعوى - يشكل قيذا على الاطلاع لم يرد به نص في
قانون المرافعات فضلا عما ينطوى عليه تلك القيود من اخلال بحق الدفاع
وتدخل في سير الدعوى على نحو يتعارض مع اختصاص القاضي الذي

ينظر الدعوى صاحب الحق الوحيد في الترخيص بالاطلاع من عنده — كما يكون قد فرض رسوم بالمخالفة لحكم القانون .

المحكمة :

ومن حيث أن الثالث مما تقدم أن السيد رئيس محكمة الجيزة الابتدائية يكون بذلك قد وضع قواعد تنظيمية عامة بقرار ادارى يتقيد به اطلاع الخصوم على اوراق ومستندات الدعوى الامر الذى يشكل قيـدا على الاطلاع لم يرد به نص في قانون المرافعات فضلا عما ينطوى عليه تلك القيود من اخلال بحق الدفاع وتدخل في سير الدعوى على نحو يتعارض مع اختصاص القاضي الذى ينظر الدعوى صاحب الحق الوحيد في الترخيص بالاطلاع من عنده وفقا لما يراه محققا وكافلا لحق الخصوم في ابداء دفاعهم في الدعوى ، كما انه يكون بذلك قد فرض رسوما على الاطلاع وذلك بالمخالفة لصريح احكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ معدلا بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية الذى نصت المادة ٣٧ منه على أن « لا يفرض رسم على اطلاع قوى الشأن على الدعوى القائمة » والذى نصت كذلك المادة ٥١ منه على أن « تشمل الرسوم المفروضة جميع الاجراءات القضائية من بدء رفع الدعوى الى حين الحكم فيها واعلانه ومصاريف انتقال القضاء واعضاء النيابة والخبراء والموظفين والمرجمين والمكتبية والحضرين وما يستحقونه من التعويض في مقابل الانتقال ... » وقد ورد النص على ذات الاحكام في كافة قوانين الرسوم في غير المواد المدنية حيث تنص المادة ٣٥ من قانون الرسوم امام المحاكم الشرعية الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ : والمعمول به بالنسبة للدعوى التى ترفع امام المحاكم الوطنية اعتبارا من ١٩٥٦/١/١ بموجب القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . على أن لا يفرض رسم على اطلاع قوى الشأن على الدعوى القائمة ، كما نصت المادة ٤٤ منه على أن « تشمل الرسوم القضائية المفروضة جميع الاجراءات القضائية من بدء رفع الدعوى الى حين الحكم فيها واعلانه ... » .

ومن حيث انه متى كان الامر كذلك فان الامر الادارى سالف البيان
المطعون فيه يكون صادرا بالمخالفة الصارخة لأحكام الدستور والقانون
لما اعتوره من وضع قيود على الاطلاع تمثل اخلافا بحق الدفاع وبما فرضه
من رسم بنهر الطريق المقرر قانونا وبإدائه اذى من التشريع اللازم لفرض
الرسم فى مثل هذه الحالة الأمر الذى يعيبه بعيب جسيم ينحدر به الى
مهوى الانعدام ١٠

(طعن ٢٧٤٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩١/١/١٩)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

تعفى الهيئات العامة من الرسوم القضائية مثلها فى هذا الشأن
مثل الحكومة (المادة ٥) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤

الفتوى :

المشرع أعفى الحكومة بمقتضى المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة
١٩٤٤ فى شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية بنص
صريح فى عبارته قاطع فى دلالة من أداء الرسوم القضائية وأن الهيئات
العامة لا تخرج عن كونها مصالح حكومية منحها المشرع الشخصية
الاعتبارية وكل لها استقلالاً اقتضته طبيعة المرافق القائمة على ادارتها
ومن ثم تدخل فى عموم لفظ « الحكومة » المنصوص عليها بالمادة ٥٠ آنفة
البيان ويتحقق فى شأنها تبعاً لذلك مناط الإعفاء المنصوص عليه فى هذه
المادة وأن إعفاء الهيئة العامة للإصلاح الزراعى من الرسوم القضائية
على الدعاوى التى ترفعها وذلك تأكيداً للانقضاء السابق للجمعية فى هذا
الشأن والصادر بجلسة ١٩٨٣/٢/٢ - التزام الهيئة بتنفيذ ما يصدر
من الأحكام ولجبة التنفيذ فى شأن المصروفات القضائية اعمالاً لتتفادها
ونزولاً عنها حجبها الملزمة والتظلم من الرسوم القضائية استحقاقاً ومبلفاً

وأداء نظم القانون إجراءاته وهو ما ينسلك عن اختصار الجمعية العمومية ومن ثم على الهيئة ولوج سبيل النظم من الرسم القضائي بإجراءاته المقررة والاستدلال منه بفتوى الجمعية العمومية التي تظاهر موافقها .

(ملف ٢٢٣٧/٢/٣٢ — جلسة ١٩٩٢/٦/٢١)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

تقدير الرسم يتحدد بالطلبات التي تشمل عليها الدعوى — إذا اشتملت على طلبات معلومة القيمة وأخرى مجهولة . أخذ الرسم على كل منها — إذا تضمنت طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد ويقدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات الذي تنبئ عليه الدعوى — للمحكمة أن تستبعد القضية من جدول الجلسة إذا لم يسدد المدعي الرسوم المستحقة .

المحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، لأن الطاعن حاصل على دبلوم معهد الدراسات الإسلامية عام ١٩٧٠ ، ومن ثم فانه طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٨٢ ، يستحق علاوة تشجيعية مقدارها أربعة جنيها ، وتدرج بهذه العلاوة ، وصرفت الفروق المالية ، كما أنه يحق له تعديل أقدميته في الدرجة الرابعة بانقضاء مدة سنة من مدة خدمته الكلية طبقا للفقرة (ج) من المادة (٢٠) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وأن يكون هذا التعديل اعتبارا من سنة ١٩٦٨ بدلا من ١٩٦٩/٨/١ ، كما ورد بقرار التسوية رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٢ .

ومن حيث أن مؤدى ما قضى به الحكم المطعون فيه من استبعاد باقى

الطلبات من جدول الجلسة ، لمعلم سداد الرسم ، هو وقف السير
في الدعوى بالنسبة الى هذه الطلبات الى أن يتم سداد الرسوم عنها
وتعجيل نظرها ، وهو قضاء لم يفصل في موضوع الخصومة ، فمن ثم
فإن صحيح طلبات الطاعن في طعنه هو الحكم بإلغاء الحكم المطعون
فيه ، فيما قضى به من استبعاد الطالبين الواردين بصحيفة الطعن ، والقضاء
له بأحقية فيها .

ومن حيث أن المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩
لسنة ١٩٥٩ ، بشأن الرسوم لما مجلس الدولة ، تقضى بأن تطبق
الأحكام المتعلقة بالرسوم القضائية في المواد المدنية بالنسبة لما يرفع من
دعوى أو يتخذ من إجراءات ، وذلك فيما لم يرد بشأنه حكم في المرسوم
الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ . بلاثحة الرسوم أمام مجلس الدولة ،
وقد نصت المادة الأولى من هذه اللائحة ، معلة بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٢٨٥٩ لسنة ١٩٦٥ ، على أن « يفرض في الدعاوى معلومة القيمة
رسم نسبي حسب الفئات الآتية : »
وفرض في دعاوى الإلغاء والدعاوى مجهولة القيمة رسم ثلث قدره أربعمائة
قرش » ، وتنص المادة الثانية من ذات اللائحة على أن « إذا اشتملت
الدعوى على طلبات معلومة القيمة وأخرى مجهولة القيمة أخذ الرسم على
كل منها طبقاً للمادة السابقة وتنص المادة السابعة من القانون رقم ٩٠
لسنة ١٩٤٤ ، بالرسوم القضائية في المواد المدنية ، على أنه « إذا اشتملت
الدعوى الواحدة على طلبات متعددة ومعلومة القيمة ناشئة عن سند
واحد قدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات ، فإذا كانت ناشئة عن سندات
مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة . . . » وتنص المادة (١٣)
من ذات القانون على أن « على قلم الكتاب أن يفرض قبول صحيفة الدعوى
أو الطعن أو الطلب أو الأمر إذا لم تكن مصحوبة بها بدل على أداء الرسم
المستحق كاملاً . وتستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها
عدم أداء الرسم . . . » .

ومن المستفاد من هذه النصوص أن تقدير الرسم يتحدد بالطلبات التي تشتتل عليها الدعوى ، فإذا اشتملت على طلبات مطومة القيمة وأخرى مجهولة القيمة أخذ الرسم على كل منها ، وإذا تضمنت طلبات بمعددة مطومة القيمة نأشئة عن سند واحد ، فيقدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات فإذا كانت نأشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة . ومقصود المشرع بالسند هو السبب القانوني الذي تبني عليه الدعوى . وإذا قبل تلم كتاب المحكمة صحيفة الدعوى رغم أنها غير مصحوبة بما يدل على أداء الرسم المستحق كاملاً ، صح للمحكمة أن تستبعد القضية من جدول الجلسة إذا لم يسدد المدعي الرسوم المستحقة .

ومن حيث أن الثالث من أوراق الدعوى أن المدعي لم يؤد سوى مبلغ أربعة جنيهات كرسوم ثابتة عن الدعوى ، ويرغم تعدد طلباته فيها ، واختلاف استنادها القانونية ، فمن ثمة فإن الحكم المطعون فيه واذ قضى باستبعاد الطلبات التي لم يؤد المدعي عنها الرسم من الجلسة ، ومنها طلباء بمنحه علاوة تشجيعية ، وإعادة تسوية حالته بإقامة حكم الفقرة ج من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، يكون قد صانف صحيح حكم القانون ، ويفدو الطعن عليه غير قائم على سند من القانون حرياً بالرفض ، ولا يغير من ذلك أن المدعي (الطاعن) قدم أثناء نظره الطعن المائل بما ثبت سداد الرسم عن هذين الطلبين ، والذين اقتضت عليهما صحيفة طعنه ذلك لأن العبرة في سلامة الحكم ، بواقع الدعوى الذي كان قائماً عند صدوره ، واذ لم يفصل الحكم المطعون فيه في موضوع هذين الطلبين ، فإنه يكون سديداً في هذا الشأن مما يضمن معه القضاء برفض الطعن ، والزام الطاعن مصروفاته عملاً بالمادة .

(الطعن رقم ١١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٩٢/٣/٢٠) .

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية تقضى بأن تقدر رسوم على تنفيذ الأحكام والأوامر والعقود الرسمية باعتبار القيمة التى يطلب التنفيذ من أجلها — الأثر على عريضة بيع المحل التجارى المرهون هو سبيل التنفيذ عليه .
أساس ذلك .

الفتوى :

استحقاق رسوم تنفيذ عن الأوامر على عرائض بيع المحال التجارية المرهونة عملاً بأحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية وتعديلاته — أساس ذلك : أنه في مطلع الأربعينات وبينما كانت البلاد في نجر نهضتها الصناعية عنت الحكومة بتيسير التسليف الصناعى باعتباره من أقوى الدعايات التى يركز عليها رقى الصناعة وإطراد نموها بل هو من مقومات حياتها وازدهارها وكانت التشريعات السارية قبل ذلك لا تساعد على نمو النهضة التجارية والصناعية وتقف حجر عثرة في سبيل التسليف الصناعى لذلك رأى إصدار القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها بفرض تحقيق عدة أهداف أهمها إباحة رهن المحل التجارى وما يشتمل عليه من مهمات وآلات رهنًا تأمينيًا تبقى معه في حيازة صاحبه والمشرع عنى في هذا القانون بتبسيط إجراءات التنفيذ على المحل التجارى المرهون تحقيقاً للفرض المقصود بدعم الائتمان عن هذا السبيل فجعل للدائن المرتهن بمقتضى المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ المشار إليه إذا لم يوف المدين بالدين رغم التنبيه عليه بالوفاء تنبيهها رسمياً أن يقدم بعد ثمانية أيام من تاريخ التنبيه عريضة لاقضى الأمور المستعجلة في المحكمة التى يوجد المحل التجارى بدائرتها يطلب الإذن بأن يباع بالمزاد العلنى مقومات المحل التجارى كلها

أو بعضها ويتم البيع في المكان والزمان والساعة وبالطريقة التي يعينها القاضى — اجراءات التنفيذ على المحل التجارى المرهون على نحو ما تنص وسائلته واداته الفاعلة هو الامر الذى يصدر من القاضى ببيع مقومات المحل التجارى كلها أو بعضها والذى لا يقيس بكونه التنفيذ على المحل المرهون والمادة ٧٥ (رابع عشر) من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ تنص على أن تقتدر رسوم على تنفيذ الاحكام والأوامر والمعتود الرسمية باعتبار القيمة التى يطلب التنفيذ من أجلها والأمر على عريضة ببيع المحل التجارى المرهون هو سبيل التنفيذ عليه — استحقاق الرسوم على تنفيذ هذا الامر طبقا لما حددته المادة ٧٥ (رابع عشر) المشار اليها وهو ما درجت عليه ادارة المحاكم ولا محل للقول بخلافه .

خامساً — رسم المسجل العيني

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

الرسم المفروض على ملاك الأراضي الزراعية والعقارات المبنية —
يربط المشرع بين هذا الرسم وبين الضريبة المفروضة على كل منها .

الفتوى :

المادتان ١ و ٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق للسجل العيني مفادهما أن المشرع ربط بين الرسم المفروض على ملاك الأراضي الزراعية والعقارات المبنية وبين الضريبة الأصلية المفروضة على كل منهما ولا يقوم الرسم إلا بقيام الضريبة واستحقاقها والرسم يتعين بصورة بانه على أساس حالة العقارات التي يتناولها في تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨ في ٢١/٨/١٩٧٨ ولا يتأثر هذا الرسم من حيث الوعاء أو المقدار أو الاستحقاق بآلية واقعة تطرأ على العقار بعد التاريخ المذكور .

(ملف ٤١/٥٨ — جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥) ٣٠

سادسا — تقادم الحق في الرسوم

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

يتقادم بثلاث سنوات الحق في المطالبة برد الرسوم التي دفعت بغير حق ويبدأ سريان التقادم من يوم دفعها — لا وجه للدفع بسقوط الحق في المطالبة بالرسوم متى ثبت أن الدعوى بالمطالبة برد الرسوم اقيمت قبل مرور الثلاث سنوات المشار إليها — لا ينال من ذلك أن الدعوى عند ايداع عريضتها لم توجه الى الممثل القانوني للجهة الادارية ولم تعلن اليه الا بعد ابداء الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة ما دام قد ثبت حضور ادارة قضايا الحكومة وتصحيح شكل الدعوى .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن الدفع بسقوط حق المطعون ضدهم في المطالبة بالرسوم محل النزاع لمرور أكثر من ثلاث سنوات على دفعها قبل اختتام الجهة صاحبة الصفة في ردها . فإن الثابت من الأوراق أن المطعون ضدهم قد اقاموا دعواهم بالمطالبة برد الرسوم بإيداع عريضتها قلم كتاب المحكة في ١٤/٥/١٩٧٤. قبل مرور ثلاث سنوات على دفع الرسوم الحاصلة في ٢٧/١١/١٩٧٢ وقد اقتصوا فيها كلا من وزير التموين ، ووكيل وزارة التموين لشئون الرقابة التجارية ومدير عام الرقابة التجارية بمديرية التموين بمحافظة القليوبية ، وإيداع عريضتها أتممت الخصومة ونشأت بها المطالبة القضائية بالرسوم المشار إليها في مواجهة الدين الفعلي الذي امتنع من رده الرسوم وهو مدير عام الرقابة بمديرية التموين بمحافظة القليوبية ، ومن ثم فإن المطالبة القضائية تكون قد تمت في الواعيد المقررة قانونا قبل سقوط الحق فيها بالتقادم ، ولا ينال من ذلك أن الدعوى لم توجه عند ايداع عريضتها الى محافظ القليوبية بحسبانه

الممثل القانونى لمحيرة التموين بالمحافظة ، ولم تعلن اليه الا بعد ابداء
الدفع بعدم تبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة . اذ لا يعدو ذلك ان
يكون تصحيحا لشكل الدعوى التى انمقدت صحيحة بتوجيهها الى الممثل
القانونى للمحين الحقيقى تصحيحا ينسحب اثره الى تاريخ اقامة الدعوى
التى تتحقق بايداع عريضتها دون أن ينال من ذلك عدم اعلان المحافظ
بالدعوى غداة ايداع العريضة ما دام الثابت من الاوراق أن ادارة قضايا
الحكومة قد حضرت عن الادارة المعنية وطلبت تصحيح شكل الدعوى
بتوجيهها الى محافظ القليوبية بحسبانه الممثل القانونى لمحيرة التموين
بالقليوبية ، وتم التصحيح بناء على طلبها .

(طعن ١٣٨٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٦/٢/١)

رسوب وظیفی وتصحیح اوضاع العاملين

رسوب وظيفى وتصحيح اوضاع العاملين

الفصل الأول : نطاق سريان قانون تصحيح اوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مناط الامادة من احكامه .

الفصل الثانى : مؤهل دراسى .

اولا : دبلوم مدارس الملمات الابتدائية .

ثانيا : مؤهل الاعدادية الفنية باتواعه الثلاث .

ثالثا : شهادة مركز تدريب مهنى القوات المسلحة .

رابعا : شهادة اتمام الحراسة الزراعية .

خامسا : الشهادات التى توقف منحها والمعادلة للشهادات المحددة بالجدول المرافق للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ .

سادسا : دبلوم التلفزيون .

الفصل الثالث : الجداول .

الفرع الاول : مناط تطبيق جداول القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

الفرع الثانى : تطبيق الجدول الثانى .

الفرع الثالث : تطبيق الجدول الثالث .

الفرع الرابع : تطبيق الجدول الرابع .

الفرع الخامس : تطبيق الجدولين الاول والثانى .

الفرع السادس : تطبيق الجدولين الرابع والثانى .

الفصل الرابع : السدد .

الفرع الأول : شروط حساب مدد الخدمة السابقة في المدد الكلية .

الفرع الثاني : كيفية حساب مدة الخدمة الكلية .

الفرع الثالث : كيفية حساب المدد الكلية للعاملين غير الحاصلين على

مؤهلات دراسية والمقيدين في الوظائف المهنية والفنية

أو الكلية المحددة بالجدولين الثالث والخامس .

الفرع الرابع : مدة الخدمة السابقة يقتصر حسابها على الفترة اللاحقة

للحصول على المؤهل الذي عين العامل على أساسه .

الفرع الخامس : عدم جواز حساب مدة خدمة سابقة قضيت

بممسكرات الجيش البريطاني .

الفرع السادس : مدة الخدمة السابقة التي قضيت بالدوائر الزراعية في

حوزة الدولة .

الفرع السابع : يحتد بمدة الخدمة السابقة التي قضيت بدار التحرير

للطباعة والنشر .

الفرع الثامن : شرط حساب مدة التطوع والتجنيد ضمن المدد الكلية .

الفرع التاسع : طلب ضم مدة الخدمة السابقة .

الفرع العاشر : تدخل مدة الخدمة بالمدارس الخاصة الخاضعة لإشراف

وزارة التربية والتعليم في المدد الكلية .

الفرع الحادي عشر : شرط قضاء مدة بينية في الوظيفة المقرر لها

درجة أدنى لا يقوم إلا عند الترقية .

الفرع الثاني عشر : قضاء المدة البينية لاحقا على الحصول على المؤهل

المطلوب .

الفرع الثالث عشر : الحصول على المؤهل العلمي المطلوب .

الفرع الرابع عشر : حساب مدد الخدمة السابقة بالمهن الحرة .

الفرع الخامس عشر : تخفيض المدد الكلية .

الفصل الخامس : الترقية .

الفرع الأول : من استوفى مدد الخدمة الكلية يعتبر مرقى الى الفئة
المقابلة لجموع تلك المدد في ذات المجموعة الوظيفية
التي ينتمى اليها .

الفرع الثاني : حظر الترقية الى أكثر من فئتين ماليتين خلال السنة
الواحدة .

الفرع الثالث : مناط الترقية وفقا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ .

الفرع الرابع : مناط الترقية وفقا للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

الفرع الخامس : مناط الترقية وفقا للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ .

الفرع السادس : مناط استحقاق الترقية بالنسبة للعامل المحال
للمحاكمة الجنائية أو التأديبية .

الفرع السابع : تحصن قرارات التخطى في الترقية من الالغاء .

الفصل السادس : معنى الزميل في تطبيق المادة ١٤ من القانون ١١ لسنة
١٩٧٥ .

الفصل السابع : الانتدبية .

الفرع الأول : الانتدبية في ضوء أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

الفرع الثاني : الانتدبية في ضوء أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .

الفصل الثامن : التسويات .

الفرع الأول : تسوية الحالة وفقا لأحكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥
وصرف الفروق المالية المترتبة عليها .

الفرع الثاني : تسوية الحالة وفقا لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ .

الفصل التاسع : مسائل متنوعة .

أولاً : الصببة والاشرفات ومساعدو الصناع .

ثانياً : خطر تعديل المركز القانونى للعامل بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ .

ثالثاً : إعانة العامل الى الخدمة .

رابعاً : تدرج العلاوات الوارد فى نص المادة ٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينصرف الى العلاوات التى استحدثت فعلا فى تاريخ سابق على ١٩٧٧/١٢/٣١ .

خامساً : يشترط لصحة التسوية التى تتم بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن تكون خدمة العامل متصلة .

سادساً : شروط تطبيق الفقرة (د) من المادة ٢٠ فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

سابعاً : يجب لاعمال حكم المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن يتم تعيين العامل فى درجة أعلى من درجة بداية التعيين .

ثالثاً : قرارات الرسوب الوظيفى الصادرة من وزير المالية منذ ١٩٦٨ حتى نفاذ القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ هى قرارات وقتبسة غير دائمة .

رابعاً : تعيين العامل بمؤله العالى أو نقله بفترة بعد حصوله على هذا المؤهل .

خامساً : المقصود بعبارة تدرج المرتب بالعلاوات .

سادساً : عدم جواز الجمع بين مؤهلين فى مجال تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

الفصل الأول

نطاق سريان قانون تصحيح أوضاع العاملين

رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

مناطق الإفادة من أحكامه

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

يحدد نطاق المخاطبين بأحكام المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالعاملين الذين كانوا يشغلون درجات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم عند العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ في ١٩٦٧/٨/٢١ والذين حددتهم مائته الثانية — وبالعاملين المتصوص عليهم في مائته الرابعة العاملين بمؤهلات أدنى من آخر مؤهل حصلوا عليه في ذات التاريخ وأن شغلوا الدرجات المقررة له — هؤلاء وأولئك يضمون في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم من تاريخ الحصول عليها أو دخول الخدمة أيهما أقرب .

الحكمة :

ومن حيث أن الطعن يتأسس على أنه توافرت في الطاعن شروط تطبيق القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ الذي استهدف تسوية حالة جميع من حصل على مؤهلات دراسية أثناء الخدمة ولم يعينوا في الدرجات المقررة لهذه المؤهلات ، ونص على أن تحدد أقدبياتهم من تاريخ دخول الخدمة أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب ، وأنه يدخل في حساب الاقدبية المدد السابقة التي قضيت في المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة

لها من تاريخ ضمه للقطاع العام ، وترتبطا على ذلك فانه يحق له أن ترد ائتميته في الفئة السابعة قديم الى اكتوبر ١٩٥٢ ، ويكون الاعتماد بحصوله على بكالوريوس التجارة فقط سنة ١٩٦٠ غير قائم على سند صحيح ، أما بسلاواته بزميله ، فهو يستند على حصولها معا على دبلوم الدراسات التكميلية الحالية معا في عام ١٩٥٢ دون اعتماد بتاريخ تعيينهما السابقة بمؤهل التجارة المتوسطة . كما وأن الحكم خطأ في افتراض أنه لم يقدم طلبا بضم مدة خدمته السابقة طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، إذ أنه قدم طلبا لضم مدة خدمته ، وسويت عملا بالقرار رقم ١١٣٩ لسنة ١٩٧٥ ، واعتبرت خدمته في الفئة الثالثة اعتبارا من ١٩٧٥/١١/١ ، واختتم الاسباب بأن القرار المسحوب تحصن ضد السحب ، وهو ما جرى عليه فتاوى مجلس الدولة .

ومن حيث أنه تبين لنا لما اختلف فيه بتعين القول بأن القرار رقم ٩٥٤ لسنة ١٩٧٣ وقد قام على أساس تسوية حالة الطاعن طبقا للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ، إنما يعد تنفيذا وتطبيقا للقانون المشار اليه ، وبالتالي لا تحصن ضد الالغاء بانقضاء المواعيد المقررة للطعن في القرارات الادارية .

ومن حيث أن المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المخنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أن : « تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كمرلااتهم المعينين في التاريخ المذكور ويقضى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه في ملحقته الثانية بوضع العاملين الحاصلين على مؤهلات دراسية المعينون في درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لمرسوم ٦ من أغسطس عام ١٩٥٣ في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لهذا المرسوم ، كما يقرر في ملحقته الرابعة اعتبارا ائتمية

هؤلاء المعلمين من تاريخ التعمين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع سريان هذا الحكم على المعلمين الذين سبق حصولهم على الدرجات والفئات المقررة لمؤهلاتهم .

ومن حيث أنه يتحدد نطاق المعلمين بأحكام المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالمعلمين الذين كانوا يشغلون درجات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم عند العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ في ١٩٦٧/٨/٣١ والذين حددتهم ملقته الثانية ، والمعلمين المنصوص عليهم في مادته الرابعة المعلمين بمؤهلات أدنى من آخر مؤهل حصلوا عليه في ذات التاريخ وإن شغلوا الدرجات المقررة له % هؤلاء ولولئك يوضعون في الدرجات المقررة لمؤهلاتهم من تاريخ الحصول عليها أو دخول الخدمة أيهما أقرب .

ومن حيث أن المطعون ضده كان يشغل في تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ الدرجة المقررة لمؤله بكالوريوس تجارة الذي حصل عليه سنة ١٩٦٠ وعين به بالدرجة السادسة وهو آخر مؤهل حصل عليه، وبهذه المثابة يخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ وكذلك المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وبالتالي لا مجال للبحث في تسويته بزميل له .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بهذا النظر فاته يكون قد صادف صحيح حكم القانون ويضحي الطعن فيه تلقيا على داحضه واضحة مما يضمن معه الحكم برفضه موضوعا والزام الطاعن المصروفات .

(طعن ١٤٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

إفادة العامل من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المنحنيين بالدولة مرهونة بوجوده بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ —
إفادة العامل من أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ مرهونة بوجوده بالخدمة في التاريخ المذكور واستمراره بالخدمة حتى ١٩٨٠/٧/١ .

الحكمة :

ومن حيث « أن الشارع وقد حدد ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخاً للعمل بقانون تصحيح أوضاع العاملين المنحنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، فإن هذا التاريخ يتحدد لأجراء التسويات ، مما يستتبع أن يكون العامل موجوداً بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ ومتى كان المطعون ضده موجوداً بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ فإنه يستفيد من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ويحق له تسوية حالته وفقاً لأحكامه .

ومن حيث أنه عن انتفاع المطعون ضده بأحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ فإنه يشترط لذلك وجود العامل بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ ، كما يتعين استمراره في الخدمة ووجوده بها حتى ١٩٨٠/٧/١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وهو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة (وحكمها في الطعن رقم ٢٥٦١ لسنة ٣٠ القضائية بجلسة ١٩٨٦/١١/٢) .

ومن حيث أن المطعون ضده قد أنهت خدمته للاستقالة في ١٩٧٥/٩/٦ ثم أعيد تعيينه في ١٩٨٠/٢/١٦ ، ومن ثم لا تستفيد من أحكام القانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٠ ولا تتوافر في شأن موجبات تطبيقه قانوناً » .

(طعن ٣٧٦٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧)

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

المواد ١ ، ٩ ، ١٧ ، ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — المشرع حدد على سبيل الحصر فئات العاملين التي تستفيد من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — ففصر نطاقه على العاملين الخاضعين في تاريخ العمل به لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ورقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — وعلى أفراد القوات المسلحة والشرطة والعاملين في سيناء الذين عينوا ونقلوا الى وظائف مدنية في المدة من ١/١/١٩٧٥ حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ — يدخل في حساب مدة الخدمة المدة التي لم يسبق حسابها في خدمة العمل وكانت قد قُضت في المرافق أو المشروعات أو المنشآت التي آلت أو تؤول الى الدولة — مناهل الامانة من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في غير الأحوال المخصوص عليها هو الوجود الفعلي في خدمة الجهات أو المرافق والمنشآت أو المشروعات التي آلت الى الدولة قبل أو بعد هذا التاريخ .

المحكمة :

حيث ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد نص في المادة الأولى من مواد اصداره على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على (١) العاملين الخاضعين لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ (ب) العاملين الخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فيما عدا أحكام المادتين (١ ، ٢) من القانون المرافق (ج) أفراد المواطنين بالقوات المسلحة وكذلك أفراد الشرطة من مصابي حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ الذين نقلوا أو عينوا في وظائف مدنية اعتباراً من ١/١/١٩٧٥ وحتى ١٩٧٧/١٢/٣١ بعد انتهاء علاجهم أو أصابتهم (د) العاملين بمحافظات سيناء من العسكريين الذين تم نقلهم الى وظائف مدنية بعد ١/١/١٩٧٥ وحتى ١٩٧٣/١٢/٣١ » .

وتنص المادة التاسعة بأن « ينشر القانون في الجريدة الرسمية ويصل به اعتباراً من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ ».

وتنص المادة (١٧) على أن « يرقى اعتباراً من اليوم الأخير من السنة المالية ١٩٧٤ أو السنة المالية ١٩٧٥ أو السنة المالية ١٩٧٦ أو السنة المالية ١٩٧٧ العاملون من حلة المؤهلات العليا ونسوق المتوسطة والمتوسطة من الفئة (٦٨٤ / ١٤٤٠) إلى الفئة (٨٧٦ / ١٤٤) الذين يتوافر منهم في هذا التاريخ الشروط الآتية (أولا) انقضاء المدد التالية على العامل في الخدمة بحسوبة طبقاً للقواعد المنصوص عليها في هذا القانون (١) ٢٤ سنة بالنسبة لحلة المؤهلات المالية (ب)

هذا كما نصت المادة (١٨) من ذلك القانون على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرتقة المدد التي لم يسبق حسابها في التقديمية من المدد الآتية (١) مدد الخدمة التي قضاها العامل في المجالس المحلية أو في المرافق العامة أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو إدارات الأوقاف الخيرية التي ألت أو تؤلّ ملكيتها إلى الدولة أو في المدارس الخاصة الخاضعة لإشراف الدولة (ب)

وحيث أن البين من أحكام هذه النصوص أن المشرع حدد على سبيل الحصر فئات العاملين التي تنفيذ من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فيمقرر نطاقه على العاملين الخاضعين — في تاريخ الصل به — لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام المشار إليهم في البندين (أ، ب) من المادة الأولى أضلفة إلى أفراد القوات المسلحة والشرطة والعاملين في سيناء الذين عينوا ونقلوا إلى وظائف مدنية في المدة من ١/١/١٩٧٥ حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ المشار إليهم في البندين (ج، د) من ذات المادة كما قضى بأن يدخل في حساب مدد الخدمة السابقة المنصوص عليها في المادة (١٧) المدد التي لم يسبق حسابها في التقديمية العامل وكانت قد قضت في المرافق

أو المشروعات أو المنشآت التي آلت أو تقول إلى الدولة ومفاد ذلك أن مناط
للافادة من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — في غير الأحوال المبينة
في البندين (ج،د) من المادة الأولى هو الوجود الفعلي في خدمة الجهات
التي يخضع العاملون منها لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة والقطاع
العام في ١٢/٣١/١٩٧٤ وأنه لا يغني عن ذلك اشتغال العامل في إحدى
الجهات أو المرافق والمنشآت أو المشروعات التي آلت إلى الدولة قبل أو
بعد هذا التاريخ ذلك أن المشرع لم يجعل الاشتغال في هذه الجهات سببا
يسوغ للعامل الحق في الامتداد من القانون المشار إليه أنها رتب على ذلك
محاسب حقه في حساب مدة الاشتغال في تلك الجهات في تطبيق المادة (١٧) مما
كان قد اشتوى الشرط المنصوص عليه في البندين (أ،ب) آنف البين
فإذا لم يستوف ذلك الشرط بأن كان تعيينه في خدمة الجهات الخاضعة
لأحكام القانونين المشار إليهما قد تم في تاريخ لاحق للتاريخ المذكور اقتصر
حقه حينئذ على حساب مدة خدمة السليقة في تلك الجهات وفقا للقواعد
المقررة لحساب مدة الخدمة السابقة في اقدمية الدرجة والرتب وبصدق هذا
النظر أيضا فيما إذا كان العمل بإحدى الجهات التي آلت الدولة تم ضحت
إلى الجهات الاداري للدولة والقطاع العام وطبق في شأنها أحد القوانين
المشار إليهما بعد ١٢/٣١/١٩٧٤ — شأن الحالة المظلة — إذ لا يخضع
العامل حينئذ لأحكام ذلك القانون وإنما يقتصر حقه على الامتداد من القواعد
العامة لحساب مدد الخدمة السابقة بالشروط المقررة لها .

وحيث أنه لما كان ذلك وكنت المدعية لم يتحقق في شأنها شرط الوجود
الفعلي في خدمة إحدى الجهات الخاضعة لأحكام القانونين سالف الذكر
قبل ١/١/١٩٧٥ إذ أن المدرسة التي تعمل بها والتي سبق إيلولتها للدولة
أثر عدوان سنة ١٩٥٦ ثم اخضعت للإشراف المسلي والاداري لسوزارة

التربية والتعليم في عام ١٩٧٣ لم يتقرر تحويلها الى مدرسة حكومية الا في عام ١٩٧٨ بموجب قرار وزير التربية والتعليم الصادر في ١٩٧٨/٥/٦ من ثم تخرج حالتها من دائرة تطبيق ذلك القانون وينحى حقها مقصورا على حساب مدة خدمتها المسبقة في المدرسة المشار اليها حتى تاريخ ضمها للمدارس الحكومية في اقدمية الدرجة والمرتب » .

(طعن ٣٥٣٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/١٠)

الفصل الثاني

مؤهل دراسي

أولا — دبلوم مدارس المجلات الابتدائية

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

دبلوم مدارس المجلات الابتدائية لا يصعد مؤهلا عليا .

المحكمة :

مقتضى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥، بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المنحنيين بالدولة والقطاع العام ، أن المشرع اشترط لاعتبار مؤهلا ما مؤهلا عليا أن تكون مدة الدراسة اللازمة للحصول عليه هي أربع سنوات ودبلوم مدارس المجلات الابتدائية يمنح بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات بعد الحصول على الثانوية العامة (القسم الخاص — التفاتة) وأثر ذلك عدم اعتباره مؤهلا عليا ولأوجه للاستناد إلى التقييم الذي أتى به قرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ وأساس ذلك أنه لم يقرر لدبلوم مدارس المجلات سوى الدرجة السادسة المخفضة بماهية ١٠٠ جنيهات شريا (وهذا ليس تقييما للمؤهل) ولأوجه الاستناد للحكم الصادر من المحكمة العليا بجلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ في طلب التفسير رقم ٧ لسنة ٨ القضائية باعتبار دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العليا من المؤهلات العليا أساس ذلك أن القرار التفسيري مقصور على المؤهل محل التفسير ولا يمتد إلى غيره من المؤهلات الأخرى ولا يجوز القياس عليه أو التوسع فيه .

(طعن رقم ٢٨٩ و ٢٨٦ لسنة ٣٠ في جلسة ١٦/١١/١٩٨٦)

ثانياً — مؤهل الإعدادية الفنية بتوابعه الثلاثة

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

مؤهل الإعدادية الفنية بتوابعه الثلاثة (صناعى — تجارى — زراعى) لا يعد مؤهلاً متوسطاً فى تطبيق حكم الفقرة (ج) من المادة ٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

الحكمة :

مقتضى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام — القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تسوية حالات بعض العاملين (مؤهل دراسى) أن مؤهل الإعدادية الفنية بأنواعه الثلاث (صناعى — زراعى — تجارى) لا يعد مؤهلاً متوسطاً فى تطبيق حكم الفقرة ج من المادة ٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . — تدخل هذه المؤهلات فى عداد المؤهلات الأقل من المتوسطة التى تخول صاحبها التعمين ابتداءً فى الفئة (١٦٢ / ٣٦٠) وهو ما أكدته قرار وزير التربية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ على اعتماد شهادة الإعدادية الزراعية ضمن المؤهلات الأقل من المتوسطة ... الأحكام التى أوردها المشرع بالمادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ وردت فى شأن تنظيم منح علاوات لطوائف من العاملين ممن توافرت فيهم شروط ومؤهلات معينة — مؤدى ذلك عدم تطبيق أحكامها بخصوص تحديد المستوى المالى لهذه المؤهلات أو المغالرة فى الاسم التى حددتها المادة الخابسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(ظمّن رقم ٢٦٠٥ لسنة ٣٠ ق فى ٢٨/١٢/١٩٨٦)

ثالثاً — شهادة مركز تدريب مهني القوات المسلحة

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

المواد ٢ ، ٤ من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة — المواد ٦ ، ١٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام — المشرع قد حدد الفئة ١٨٠ / ٣٧٠ لتصنيف حملة الشهادات العسكرية المتوسطة المنصوص عليها في الجدول الثاني المرافق للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه — يتم الحصول على الشهادات العسكرية بعد شهادة إتمام الدراسة الابتدائية القصيرة أو الإعدادية أو ما يعادلها — من بين هذه الشهادات شهادة مركز تدريب مهني القوات المسلحة — يشترط لتسوية حالة العميل وفقاً للبرهات العسكرية توافر عدة شروط — من بين هذه الشروط انقضاء ثلاثة سنوات من تاريخ الالتحاق بالمشاة التعليمية العسكرية التي تمنح هذه الشهادات — يراعى وجوب حساب مدة الدراسة المستترة دون إجازات على أساس كل ثمانية شهور سنة كاملة — يكون شرط انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الالتحاق بالمشاة التعليمية العسكرية متحققاً متى قضى العامل مدة سنتين ٢٤ شهراً بالمشاة التعليمية وكانت الدراسة مستترة بها دون إجازات .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة الثانية من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فرق المتوسطة والمتوسطة تنص على أن « تحدد الفئة الوظيفية (١٨٠ / ٣٦٠) للحاصلين على الشهادات العسكرية المنصوص عليها في الجدول رقم (٢) المرفق عند تعيينهم في الجهات المشار إليها في المادة (١) . وتنص المادة الرابعة من ذلك القانون على أن (يشترط

لحصول الفرد على احدى الشهادات المبينة في الجدول رقم (٢) المرفق
ما يأتى :

١ — أن ينطوع للخدمة بعد حصوله على شهادة اتمام الدراسة
الابتدائية القديمة العسابة او اى شهادة اخرى معادلة .

٢ — أن يلتحق بالمنشآت التعليمية العسكرية وبمضى ثلاث سنوات
على الأقل من تاريخ التحاقه بها ، بما فى ذلك مدة الدراسة التى انتهت
بنجاح مستبعداً منها مدة التقصير ، وإن يحصل فى نهاية المدة على
شهادة قدوة حسنة .

وقد ورد بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون المتقدم الذكر شهادة
مراكز تدريب مهنى القوات المسلحة من بين الشهادات العسكرية المتوسطة .

ومن حيث أن المادة (٦) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح
اوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام تنص على أن « يدخل فى حساب
مدد الدراسة بالنسبة للشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة المشار اليها
فى المادة السابقة مدد الدراسة المستمرة دون اجازات ، وتحسب كل ثمانية
شهور دراسية سنة كاملة ولا يعتد باى مدة دراسية لا تعتبر سنة كاملة
فى تطبيق احكام الفقرة السابقة ، كما يدخل فى حساب مدد الدراسة المشار
اليها مدة التدريب اللازمة قانونا للحصول على المؤهل اذا كانت سابقة
للحصول عليه .»

كما تنص المادة (١٠) من ذات القانون على أن تطبيق احكام القانون
رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة
على حيلة الشهادات الواردة فى الجدولين رقمي ١ ، ٢ المرفقين بالقانون
المذكور من العاملين المنتمين بالقوات المسلحة وذلك بالشروط الآتية :

(١) أن يكون التحاقهم بالمنشآت التعليمية العسكرية التى تمنح

الشهادات المشار إليها بالصنفة المدنية بعد الحصول على الشهادة القانونية العامة أو ما يعادلها أو شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو الإعدادية العامة أو ما يعادلها .

(ب) أن تنقص من تاريخ الالتحاق بالمتنشآت التعليمية العسكرية استثنائى بالنسبة للحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها وثلاث سنوات بالنسبة للحاصلين على الشهادات الأخرى المشار إليها فى الفقرة السابقة .

وتدخل فى حساب هذه المدة — بعد استبعاد مدة التخصير — مدة الدراسة المنتهية بالنجاح وكذلك مدة الخدمة فى الوظائف العسكرية أو للرتبة إذا كانت مدة الدراسة أقل من سنتين أو ثلاث سنوات حسب الأحوال .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكة جرى على أن مفاد النصوص المتقدمة أن المشرع قد حدد الفئة (١٨٠ / ٣٦٠) لتعيين حملة الشهادات العسكرية المتوسطة المنصوص عليها فى الجداول الثانى المرافق للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ الخالص بتقييم الشهادات العسكرية وفوق المتوسطة والتي يتم الحصول عليها بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو الإعدادية أو ما يعادلها ومن بين هذه الشهادات شهادة مركز تدريب مهنى القوات المسلحة ، واشترط المشرع لتسوية حالة العامل وفقاً للمؤهل العسكرية توافر عدة شروط حددتها المادة الرابعة من القانون سالف الذكر والمادة العاشرة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ومن بين هذه الشروط انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الالتحاق بالمتنشآت التعليمية العسكرية التى تمنح هذه الشهادات بمرعاة ما نصت عليه الفقرة (ب) من المادة (١٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ من وجوب حساب مدة الدراسة المستمرة دون أجازات على أساس كل ثمانية شهور سنة كاملة وفقاً ما نصت عليه المادة ٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بحيث يكون شرطاً انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الالتحاق بالمتنشآت التعليمية

المسكينة متحققا متى قضى العابل مدة سنتين (٢٤ شهرا) بالانشاء
التعليمية وكانت الدراسة مستمرة بها دون اجازات .

ومن حيث انه في ضوء ما سبق ومتى كان الثابت ان المدعين قد تخرجوا
من مركز التدريب المهني للقوات الجوية في ١٨/١/١٩٦٦ . وعينوا في ذات
التاريخ بعد دراسة متصلة مدتها أربعة وعشرين شهرا ، وكانوا قد التحقوا
بمركز التدريب المذكورين حصولهم على شهادة الاعدادية ، ومن ثم يتعين
عند تطبيق القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
على حالاتهم مراعاة حساب مدة الدراسة التي قضوها بالمركز على اساس
كل ثمانية شهور سنة كاملة . وضع كل منهم على الفئة (١٨٠ / ٣٦٠)
اعتبارا من تاريخ حصول كل منهم على الشهادة العسكرية من ١٨/١/١٩٦٦
حيث يكمل في هذا التاريخ مدة الثلاث سنوات المشار اليها في المادة
الرابعة من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ والمادة ١٠ من القانون رقم
١١ لسنة ١٩٧٥ عملا بالمادة ٦ من القانون الأخير .

ومن حيث انه عند تسوية حالاتهم وفقا لاحكام القانون رقم ١٣٥
لسنة ١٩٨٠ باعتبار أن مؤهلهم من المؤهلات المضافة ملف تعيين رقم ٨٢
لسنة ١٩٧٣ عملا بنص المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠
سالف الذكر ، ووضعهم على الدرجة السادسة المخصصة من تاريخ
حصولهم على المؤهل أو دخولهم الخدمة أيهما أقرب ، فانهم يستحقون
التسوية على هذا النحو من تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم والذي ثبت على
النحو المتقدم حدوثه في ١٨/١/١٩٦٦

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد قضى برفض الطعن المقام
من المدعين في الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارة الدفاع قد اخطأ
في تطبيق القانون ، ومن ثم حق القضاء بالفائه والحكم بأحقية المدعين
في تسوية حالاتهم وذلك بوصفهم على الدرجة السادسة المخفضة من تاريخ
الحصول على المؤهل في ١٨/١/١٩٦٦ وما يترتب على ذلك من آثار .

(الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢١/٤/١٩٩١)

رابعاً - شهادة اتمام الدراسة الزراعية

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

مؤهل الاعدادية الفنية بتواحه الثلاث (صناعى - زراعى - تجارى) لا يعد مؤهلاً متوسطاً فى تطبيق حكم الفقرة (ج) من المادة الخامسة من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

الحكمة :

ومن حيث أن المادة (٥) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يحدد المستوى المالى والأكاديمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتى :

(أ) الفئة ١٦٢ / ٣٦٠ لحلة الشهادات اقل من المتوسطة (شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الفنية وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية او ما يعادلها) .

(ب) الفئة ١٨٠ / ٣٦٠ لحلة الشهادات المتوسطة التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الاعدادية او ما يعادلها وكذلك الشهادات التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها خمس سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية الفنية او ما يعادلها .

(ج) الفئة ١٨٠ / ٣٦٠ لحلة الشهادات الدراسية المتوسطة التى توفقت مدتها وكلفت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات

دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية
القديمة أو ما يعادلها » .

وتنص المادة ٧ من القانون المذكور على أنه « مع مراعاة أحكام
المادة (١٢) من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات الدراسية المشار
إليها مع بيان مستواها المالى ومدة الأقدمية الإضافية المقررة لها
وذلك طبقاً للقواعد المنصوص عليها فى المادتين (٥) و (٦) قرار من
الوزير المختص بالتربية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى
الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن
نظام العاملين المدنيين بالدولة » .

وتنفيذا للحكم المتقدم صدر قرار الوزير المختص بالتربية الادارية
رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم المؤهلات الدراسية تنفيذا لأحكام القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ونص المادة ٨ منه على أن « تعتمد
الشهادات والمؤهلات الدراسية أقل من المتوسطة (شهادة اتمام الدراسة
الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها) الآتى
ذكرها فيما يلى للتعين فى وظائف الفئة ١٦٢ / ٣٦٠ :
(٩) شهادة الزراعة الاعدادية

ومن حيث أن قضاء هذه الحكة جرى على أن مؤهل الاعدادية
الفنية بأنواعه الثلاث (صناعى — زراعى — تجارى) لا يعد مؤهلا
متوسطا فى تطبيق حكم الفقرة (ج) من المادة الخامسة من قانون تصحيح
أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم
١١٠ لسنة ١٧٥ ذلك أنه يشترط لاعتبار المؤهل الدراسى المنصوص عليه
فى البلد المذكور مؤهلا متوسطا يحدد المستوى المالى له بالفئة
١٨٠ / ٣٦٠ توافر عدة شروط هى :

١ — أن يكون هذا المؤهل قد توقف منحه .

٢. — الحصول قبل ذلك على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية او ما يعادلها .

٣ — أن تكون مدة الدراسة اللازمة للحصول على هذه المؤهلات ثلاث سنوات دراسية على الأقل .

وانه باستعراض المؤهل التي مر بها نظام التعليم في مصر لبيان طبيعة التقييم المالي والدراسي للمؤهل محل النزاع بدءا من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم التعليم الثانوى وما سبقه وما تلاه من قوانين وقرارات وانتهاء بالقوانين أرقام ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم التعليم الفني بجميع أنواعه من صناعى وتجارى وزراعى يبين انه طوال المراحل التي مرت بها المدارس الاعدادية الفنية لم يكن مشروطا للقبول بها الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة كما لم يشترط اجتياز امتحان مسابقة القبول التي كانت شرعا للقبول بالمدارس الاعدادية العامة وانما اشترط للقبول بها أن يكون التلميذ قد اتم بنجاح الدراسة بالمرحلة الابتدائية (ست سنوات) وهى دراسة أدنى في مستواها من اجتياز امتحان مسابقة القبول العامة التي تعتبر في مستوى أدنى من الناحية العلمية والمالية من شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة ومن ثم فان المؤهل الذى كانت تمنحه تلك المدارس ومنها المؤهل محل النزاع لا يعد مؤهلا متوسطا في ضوء الضوابط التي تطلبها البند (ج) من المادة الخامسة من قانون تصحيح أوضاع العاملين سالف الذكر وانما يدخل في عداد المؤهلات الأقل من المتوسطة التي تخول حاملها التصيين ابتداء في الفئة ١٦٢ / ٣٦٠ وهى المؤهلات المتصوص عليها في البند (ا) من ذات المادة المذكورة وهى شهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها وذلك اخذا بعوم النص الذى لم يفرق بين الاعدادية العامة والاعدادية الفنية وهو ما اكده قرار وزير التربية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ السالف ذكره حين نص في الفقرة

الثامنة من المادة الثامنة على اعتماد شهادة الاعدادية الزراعية ضمن المؤهلات الدراسية الأقل من المتوسطة ويعين حاملها في وظائف الفئة ١٦٢ / ٣٦٠ .

ومن حيث انه تطبيقا لما تقدم يكون المؤهل الحاصل عليه المطعون ضده بالطعن المبطل (شهادة اتمام الدراسة الاعدادية الزراعية من المؤهلات الأقل من المتوسطة التي يعين حاملها في وظائف الفئة ١٦٢ / ٣٦٠ ولا يغير من ذلك ما فكره وكيله بمذكرته المقدمة بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٠ من صدور القرار الوزاري رقم ١١٤٥١ بتاريخ ١٩٥٣/٨/٢٩. متضمنا اشتراط الحصول على الشهادة الابتدائية القديمة للقبول بالمدرسة الزراعية ابتداء من العام الدراسي ١٩٥٤/٥٣. ذلك ان القرار المذكور — حسبما ورد بهذه الفكرة — صدر بدمج المدارس الابتدائية الزراعية بمدارس فلاحية البساتين تحت اسم مدارس الزراعة ولم يقدم وكيل الطاعن صورة من هذا القرار او ما يفيد تضمنه صراحة نصا يقضى بالشرط المتقدم .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير النظر المتقدم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما ينعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى والزام المدعى المصرونت .

(الطعن رقم ٨٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٣/٥/١٥)

خامسا - الشهادات التي توقف منحها والمعادلة للشهادات
المحددة بالجدول المرفق للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

المادة ١٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح
أوضاع العاملين المنتمين للدولة مفادها - العاملين الحاصلين على
المؤهلات المنصوص عليها في هذه المادة الذين يحق لهم بمقتضاها
تسوية حالتهم وفق لأحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وقرار نائب
رئيس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ - يستمدون
هؤلاء العاملون الحق في تلك التسوية من أحكام القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ - يستحقون الفروق المالية المترتبة على هذه التسويات
من ١٩٧٥/٧/١

الحكمة :

وحيث أن مبنى النطقين أن المادة (١٢) من القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ نصت بتطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن العاملين الحاصلين
على مؤهلات توقف منحها متى كانت معادلة لذلك الواردة بالجدول المرفق
له على أن يصدر وزير التنمية الإدارية قرارا بتجديد تلك المؤهلات ومعادلتها
بالمؤهلات المشار إليها وأذ صدر القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ بمصادنة
تلك المؤهلات ومنها مؤهل المدعية من وزير التنمية الاجتماعية وليس من
وزير التنمية الإدارية فيكون قد صدر معدوما لشموله بغصب السلطة ، ولما
كان الشرع قد تدارك ذلك بإصدار القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ الذي
قضى باعتبار المؤهلات المنصوص عليها في القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ والقرار
رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ معادلة للمؤهلات الواردة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣
فمن ثم يكون الرد في تحديد تاريخ استحقاق الفروق المالية المترتبة على
التسوية التي تتم لحلة المؤهلات هو بتاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة

١٩٨٠. الحاصل في ١٩٨٠/٧/١ ويتمين بالتالى عدم صرف الفروق الا اعتبارا من ذلك التاريخ .

وحيث ان المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان العاملين الحاصلين على المؤهلات المنصوص عليها في المادة (١٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذى يحق لهم بمقتضى تلك المادة تسوية حالاتهم وفق احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣، وقرار نائب رئيس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٢١ لسنة ١٩٧٨ — هؤلاء — يستحقون الحق في تلك التسوية من احكام القانون الاول وبالتالى يستحقون الفروق المالية المترتبة على تلك التسويات من ١٩٧٥/٧/١ عملا بالمسادة الثانية من مواد اصداره دون ان يؤثر في ذلك صدور القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ من غير مختص مما اقتضى استصدار القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ الذى نص على الاعتداد بالشهادات المنصوص عليها في هذا القرار تصحيحا للوضع القانوني في هذا الصدد وذلك كله لا يعتبر من أن حق العاملين الحاصلين على المؤهلات المشار اليها انما يستند من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الذى اقر لهم الحق في تلك التسوية وليس من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ الذى اقتصر دوره على تحديد الشهادات المعادلة لتلك الواردة في القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والتي يحق للحاصلين عليها الادارة من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ عملا بالمادة (١٢) آتفة الذكر .

(طعن ٢٤٥٣ ، ٢٤٩٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٥)

سانسا — دبلوم التفراف

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالمادة الثانية منه حدد التاريخ الذى يعتد به الاعتبار حملة المؤهلات الدراسية فى الفئة المقررة لمؤهلهم الدراسى — هذا التاريخ هو تاريخ التعيين أو تاريخ الحصول على المؤهل ايها اقرب — يراعى فى هذا المقام ايضا تاريخ ترشيح زملائهم فى التخرج طبقا للقواعد المقررة فى القوانين المنظمة لتعيين الخريجين من حملة المؤهلات الدراسية ، كما تراعى الاقضية الافتراضية المقررة — صلاحية دبلوم التفراف (اليدوى — الكتابى — الالى) الذى يتم الحصول عليه بعد دراسة مدتها من ١٥ الى ١٨ شهرا مسبقة بالفتوى العلمية لتعيين حاملة فى وظائف ٣٦٠/١٨٠ جنيها بمرتب ٢٠٤ جنيها سنويا وبإقتضية افتراضية مدتها سنتان — قرار وزير التنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ .

المحكمة :

» ان المادة الثانية من قانون تصحيح اوضاع العاملين الخنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ قد قضى بالمادة الثانية منه بأن يعتبر — حملة المؤهلات العليا وحملة المؤهلات المنصوص عليها فى المادة السابقة الموجودون فى الخدمة فى تاريخ نشر هذا القانون فى الفئة المقررة لمؤهلهم الدراسى أو فى الدرجة المعادلة لها وذلك اعتبارا من تاريخ التعيين أو تاريخ الحصول على المؤهل ايها اقرب مع مراعاة تاريخ ترشيح زملائهم فى التخرج طبقا للقواعد المقررة فى القوانين المنظمة لتعيين الخريجين من حملة المؤهلات الدراسية مع مراعاة الاقضية الافتراضية المقررة .»

ومن حيث ان المستفاد من ذلك ان المشرع قد حدد صراحة التاريخ

الذى يعتقد به لاعتبار حصة المؤهلات الدراسية في الفئة المقررة لمؤهلهم
أنداسى وهو تاريخ التعمين أو تاريخ الحصول على المؤهل أيهما أقرب،
وإذ نص قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ على صلاحية
دبلوم التفграф (أنيدوى — الكتتب — اللاسلكى) الذى يتم الحصول
عليه بعد دراسة مدتها من ١٥ — ١٨ شهرا مسبقة بالثانوية العامة
لتممين حاملة في وظائف (٣٦٠/١٨٠) جنيتها بمرتب ٢٠٤ جنيتها سنويا
ويأتممية افتراضية مدتها سنتان فمن ثم يتعين معاملة حامل هذا المؤهل
باعتباره شاغلا الفئة ٣٦٠/١٨٠ من تاريخ تعيينه أو تاريخ حصوله على
هذا المؤهل أيهما أقرب .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق ان المدعى قد عين بهيئة
البريد في ٦ أبريل سنة ١٩٦٨ حين حصوله على شهادة الثانوية العامة
سنة ١٩٦٧ والتحق بهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية في ٨ من أكتوبر
سنة ١٩٦٩ ثم ضمت مدة خدمته السابقة بهيئة البريد وأرجعت أقدميته
بالدرجة التاسعة إلى ٦ من أبريل سنة ١٩٦٨ وقد حصل المدعى على
دبلوم التفграф في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ ومن ثم فانه في مجال معاملته
يقتضى نص المادة الثامنة من قانون تصحيح أوضاع العاملين الخنيين
بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فانه يتعين اعتباره في الدرجة
المقررة لمؤهله الدراسى ٣٦٠/١٨٠ منذ تاريخ حصوله على هذا المؤهل في
١٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ ومنحة أقدمية اعتبارية مدتها سنتان من ذلك
التاريخ لأن تاريخ الحصول على المؤهل هو التاريخ الأقرب من تاريخ التحاقه
بالخدمة بعد ضم مدة خدمته السابقة أى ترد أقدميته في الفئة القالسمة
(الثامنة) إلى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٨ وإذا قامت الجهة الإدارية بضم
مدة خدمة المدعى السابقة بهيئة البريد واعتبر شاغلا الفئة (٣٦٠ / ١٨٠)
اعتبارا من ٦ أبريل سنة ١٩٦٨ وأصبح هذا التاريخ هو التاريخ الفرضى
لالتحاقه باعتباره أن هذه المدة أكبر من المدة الاعتبارية المقررة لمؤهل المدعى
وأفضل له فانها تكون قد طيقت صحيح حكم القانون » .

(طعن ٢١٤٤ لسنة ٢٩ ق بجلسة ١١/٣٠ / ١٩٨٦)

الفصل الثالث

الجدول

الفرع الأول

مناط تطبيق جداول القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم (٣٠)

المبدأ :

قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — الجدول الذي ينطبق على العامل المخاطب بأحكامه — يتحدد به رعااة مركزة الوظيفة في تاريخ العمل بالقانون وبحسب مجموعته الوظيفية وفئة بداية تعيينه والمؤهل الذي يشغل وتعيينه بموجب — التعيين في المجموعات الوظيفية كان تم قبل توصيف وتقييم الوظائف وفقا للقواعد التي كانت تقوم على أساس التفرقة بين نظام الكادرات المختلفة حسبما تضمنه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وكادر عمال اليومية وقوانين نظام العاملين المدنيين بالدولة اللاحقة — نتيجة ذلك : أحكام الجدول الثالث من الجداول اللاحقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تقتصر على العاملين المعنيين ابتداء بالفئة المائترة أو التاسعة أو الثامنة في مجموعة الوظائف الفنية — من عين بمؤهله فوق المتوسط أو المتوسط بمجموعة الوظائف المتوسطة فإن أحكام الجدول الثاني وحدها هي التي تطبق على حالته بغض النظر عن طبيعة الوظيفة التي عين عليها ما دام أن المؤهل الدراسي المتوسط تتطلب للتعيين فيها — أساس ذلك : — نص المادة (١٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ١٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على ان يعتبر من امضى او يضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدن الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من اول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة ..

وخصص المشرع الجدول الثانى من جداول مدد الخدمة الكلية لحلة المؤهلات فوق المتوسط او المتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة ٣٦٠/١٨٠ والجدول الثالث للعاملين الفنيين او المهنيين المقرر تعيينهم في الفئة ٣٦٠/١٤٤ او ٣٦٠/١٦٢ او ٣٦٠/١٨٠ .

ومؤدى ما تقدم ان تحديد الجدول الذى ينطبق على العليل يجب ان يتم براماة مركزه الوظيفى في تاريخ العمل بالقانون ويحسب مجموعته الوظيفية ونبة بداية تعيينه والمؤهل الحاصل عليه ويشمل وظيفته بموجبيه وانه ذلك ان التعيين في المجموعات الوظيفية كان يتم قبل توصيف وتقييم الوظائف وبغا للقواعد التى كتبت.تقوم على اساس التفرقة بين نظم الكفترات المختلفة حسبما تضمنه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وكذا اعمال اليومية والفوا من نظم العاملين بالدولة اللاحقة ومن اجل ذلك فان احكام الجدول الثالث من الجداول الملحقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تقتصر على العاملين المعينين ابتداء بالفئة المباشرة او التسعة او العاشرة في مجموعة الوظائف الفنية لها من حين يؤهله فوق المتوسط او المتوسط بمجموعة الوظائف المتوسطة فان احكام الجدول الثانى وجدها هي التى تطبق على حالته بقضى النظر من طبيعة الوظيفة التى عين عليها ما دام ان المؤهل الدراسي المتوسط متطلب للتعيين فيها ..

ومن حيث ان الثابت من الاوراق المدعى حاصل على مؤهل متوسط وعين يؤهله هذا في احدى الوظائف التى تتطلب هذا المؤهل فمن ثم فان

أحكام الجدول الثاين وحدها هى التى تنطبق على حالته وتبعا لذلك يكون ما يدعيه من انطباق أحكام الجدول الثالث عليه لاسند له من أحكام القانون .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قضى بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتاويله مما يضمن معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالنفاذ الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(طعن ١٠٢١ لسنة ٢٨ ق بجلسة ١٠/١١/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٣١)

المبدأ :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام وضع عدة جداول لحساب مدد الخدمة المكتسبة المحسوبة فى التقاعدية وهى الملحق بهذا القانون — المضاف فى تطبيق تلك الجداول هو الحصول على المؤهلات المشار اليها او شغل وظيفة فى مجموعة من الوظائف المشار اليها — من تحقيق فى شأنه شيء من ذلك انطبق عليه الجدول الخاص به — فى مجال تحديد التاريخ الذى تحقق فيه شروط تطبيق تلك الجداول ، فان المبرة فى ذلك بالمركز القانونى للعامل فى ٢١/١٢/١٩٧٤ تاريخ نفاذ القانون — لا يجوز القول بانطبق اكثر من جدول على العامل الا اذا توافر لديه المضاف المحدد لتطبيق تلك الجداول — الجدول الثالث خاص بالعاملين الفنيين او المهنيين — اذا لم يشغل العامل احد وظائف العمال الفنية او المهنية فى تاريخ العمل بالقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ لا يعامل وفقا لهذا الجدول .

المحكمة :

ومن حيث ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين

المدينين بالدولة والقطاع العام وضع عدة جداول لحساب مدد الخدمة الكلية المحسوبة في الانتدبية واللاحقة بهذا القانون ، فالجدول الأول لحمة المؤهلات العليا والجدول الثاني لحمة المؤهلات الأقل من المتوسطة والجدول الخامس للكاتبين غير المؤهلين والجدول السادس لمجموعة وظائف الخدمات المعاونة ، ومن ثم فإن المناط في تطبيق تلك الجداول هو بالحصول على المؤهلات المشار إليها أو شغل وظيفة في مجموعة الوظائف الفنية أو المهنية أو شغل وظيفة مكتبية بغير مؤهل أو شغل وظيفة في مجموعة الخدمات المعاونة ، فمن تحقق في شأنه شيء من ذلك انطبق عليه الجدول الخاص به ، وأنه في مجال تحديد التاريخ انذى تتحقق فيه شروط تطبيق تلك الجداول ، فإن العبرة في ذلك بالمركز القانوني للعامل في تاريخ نفاذ هذا القانون في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

ومن حيث أن الأصل العام تنفياء المشرع عند وضعه نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يقضى بأن العبرة في تطبيق أحكامه بالحالة التي عليها العامل في تاريخ نفاذه في ٣١/١٢/١٩٧٤ ، ومن ثم لا يجوز القول بانطباق أكثر من جدول على العامل إلا إذا توافر لديه المناط المحدد لتطبيق تلك الجداول كان يكون مؤهلا مهنيا أو مؤهلا وشاغلا لوظيفة خدمات معاونة ، أما إذا كان حاصلًا على مؤهل ويشغل وظيفة بموجب فإن تسوية حاله مرتبطة بهذا المؤهل وبالجدول المحدد له دون غيره .

ومن حيث أن الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ خاص بالعمال الفنيين أو المهنيين وطالما أن المطعون ضده لم يشغل إحدى وظائف العمال الفنية أو المهنية في تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، في ٣١/١٢/١٩٧٤ وفقا لحلته الوظيفية المشار إليها سابقا ومن ثم لا يعامل وفقا لهذا القانون .

(طعن ٦٢٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/١١/١٦)

قاعدة رقم (٣٢)

المبدأ :

مناف تطبيق الجداول المرفقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح
أوضاع العاملين الخدميين بالدولة والقطاع العام هو بالمؤهل الذي كان العامل
يعامل به في تاريخ نفاذ القانون — لا ينال من هذا النظر الاعتداد في تسوية
ذلك القانون بالمؤهل المتوسط أو فوق المتوسط إن حصل على مؤهل عال
أثناء الخدمة سواء نقلت فئته أو أعيد تعيينه لأن ذلك يتم بموجب نص خاص
أوردته الفقرة (د) من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
فضلا على أنه يطبق بالنسبة للعاملين الذين كانوا معينين بمؤهلات أدنى ثم
حصلوا أثناء الخدمة على المؤهل الدراسي الأعلى وبالتالي فإن خدمتهم بدأت
بالمؤهل الأدنى .

المحكمة :

وحيث أنه قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن الممول عليه في تطبيق
أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هو بالمركز القانوني للعامل في
١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بذلك القانون طبقا للمادة التاسعة منه وبالتالي
يتمين أن يكون المنفذ في تطبيق الجداول المشار إليها هو بالمؤهل الذي كان
العامل يعامل به في تاريخ نفاذ القانون ولا ينال من هذا النظر الاعتداد في
تسوية ذلك القانون بالمؤهل المتوسط أو فوق المتوسط إن حصل على مؤهل
عال أثناء الخدمة سواء نقلت فئته أو أعيد تعيينه لأن ذلك يتم بموجب نص
خاص أوردته الفقرة (د) من المادة (٢٠) من القانون المشار إليه فضلا
على أنه يطبق بالنسبة للعاملين الذين كانوا معينين بمؤهلات أدنى ثم حصلوا
أثناء الخدمة على المؤهل الأعلى وبالتالي فإن خدمتهم بدأت بالمؤهل الأدنى .

ولما كانت الخدمة قد عينت ابتداء بالمؤهل فوق المتوسط في
١٩٧٤/١٠/١٢ ولم تعامل كلية في وظيفتها على أساس المؤهل المتوسط
وأما كانت خدمتها بهذا المؤهل كلها في إحدى المدارس الخاصة (مدرسة

النور) وبالتالي فلم يتصل هذا المؤهل بخدتها الحكومية ومن ثم فلا سند لحساب مدة خدمتها بذلك المؤهل في تطبيق الجدول الثاني ولا وجه للاستناد في هذا الصدد الى القواعد الخاصة بحساب مدد الخدمة السابقة للعاملين المنصوص عليها في المادتين ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥. المشار اليها لأن تطبيق هذه القواعد يخضع للقاعدة العامة التي تحكم التسويات المنصوص عليها في ذلك القانون وهي أن تكون العبرة في هذا الصدد بالمركز القانوني للعامل في تاريخ نفاذه من حيث المؤهل الذي كان يماثل به في ذلك التاريخ .

وحيث انه على مقتضى هذا النظر يكون من غير المبالغ قانونا بحساب مدة خدمة الدمية السابقة على تعيينها في الحكومة التي قضتها في مدرسته النور في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في الجدول الثاني من القانون المشار اليه اذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد جاء على خلاف القانون واخطا في تطبيقه وتاويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى والزام الدمية بالمصروفات من الدرجتين .

(طعن ٢٢٩٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٢/١)

قاعدة رقم (٣٣)

المبدأ :

اعتبر المشرع العامل الذي ابقى احدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة بقانون تصحيح اوضاع العاملين المنعنين بالنزول مرقى في نفس مجموعته الوظيفية اعتبارا من اول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة — يطبق الجدول الاصلح للعامل في حالة انطباق اكثر من جدول على حالته — تحديد الجدول الذي ينطبق على العامل يتم ببراعة مركزه الوظيفي في تاريخ العمل بالتساقون في ١٨٧٤/١٢/٣١ طبقا لمجموعته وقت بداية تعيينه والمؤهل الحاصل عليه وشغل الوظيفة بموجبه .

الحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه الحكمة قد جرى على أن يؤدي أحكام المادتين ١٥ و ١٦ فقرة (د) من قانون صحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخزينة إحدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة يعتبر مرتقى في نفس مجموعته الوظيفية اعتباراً من أول انشهر التالي لاستكمال هذه المدة ، ويطبق الجدول الأصح للعامل في حالة انطباق أكثر من جدول من الجداول المرفقة على حالته ، وأن الجدول الأول من تلك الجداول لحلة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (١٨٠ / ٣٦٠) والجدول الثالث للعاملين الفنيين أو المهنيين المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (١٤٤ / ٣٦٠) ، (١٦٢ / ٣٦٠) ، (١٨٠ / ٣٦٠) والجدول الرابع لحلة المؤهلات الأقل من المتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (١٦٢ / ٣٦٠) والجدول الخامس للكتابيين غير المؤهلين المقرر تعيينهم في الفئة (١٤٤ / ٣٦٠) والجدول السادس لمجموعة وظائف الخدمات المعاونة (١٤٤ / ٣٦٠) وأن تحديد الجدول الذي ينطبق على العامل من تلك الجداول إنما يتم بمراعاة مركزه الوظيفي في تاريخ العمل بـ (٣١ / ١٢ / ١٩٧٤) وبحسب مجموعته وقت بداية تعيينه والمؤهل الحاصل عليه وشغل الوظيفة بموجبه ومن أجل ذلك كانت أحكام الجدول الثالث تقتصر على العاملين المعيّنين ابتداء في الفئة العاشرة أو التاسعة أو الثامنة في مجموعة الوظائف الفنية أو المهنية ، أما من يعين بمؤهله الأقل من المتوسط في مجموعة الوظائف المتوسطة فإن أحكام الجدول الرابع وحدها هي التي تطبق على حالته بغض النظر عن طبيعة الوظيفة التي عين عليها ما دام أن المؤهل الدراسي الحاصل عليه كان مطلباً للتعيين فيها .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم علي واقعة النزاع فإن الثابت من الأوراق أن الدعوى حاصل على الابتدائية القديمة وعين بمؤهله في وظيفة

مدرس تربية ببنية بمجموعة وظائف الكادر المتوسط واستمر بها في ١٩٧٤/١٢/٣١ ، ومن ثم يكون الجدول الواجب التطبيق على حالته هو الجدول الرابع دون سواء ، ولا يجوز تطبيق الجدول الثالث الخاص بالمهنيين عليه ، وتكون جهة الادارة وقد قامت بتسوية حالته على اساس الجدول الثالث الخاص بالمهنيين عليه ، وتكون جهة الادارة وقد قامت بتسوية حالته على اساس الجدول الرابع قد اصابته صحيح القانون وتكون دعواه غير قائمة على سند صحيح من الواقع او القانون خيفة بالرفض .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم واذا قضى الحكم الطعون فيه بغير النظر المتعمم فانه يكون قد خالف القانون واخطا في تطبيقه وتاويله الامر الذي يضمن معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالفناء الحكم الطعون فيه ويرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(طعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٨)

قاعدة رقم (٣٤)

المبدأ :

مخاطب الامادة من حكم الفقرة (ج) من المادة ١٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام — هو تطابق اكثر من جدول في شأن الصائل في هذه الحالة يكون للعامل اختيار الجدول الاصلح له ليطبق على حالته .

المحكمة :

وحيث ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة نص في المادة (١٥) على ان « يعتبر من اخصى او ينحى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى السد الكلية المتخذة بالجدول المرفقة رضى في نفس مجموعته الوطنية وذلك اعتبارا من اول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة .

فإذا كان العامل قد رقى فعلا في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور
ترجع أقدميته في الفئة المرتق إليها إلى هذا التاريخ » ونصت المادة
(١٦) من ذلك القانون على أن « تخضع الترقيلات الحتية المنصوص عليها
في المادة السابقة للقواعد الآتية : (١) (ب)
(هـ) تطبيق الجدول الأصح للعامل في حالة انطباق أكثر من جدول من
الجدول المرفقة على حالته » .

وحيث أنه من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تحديد
الجدول الذي يخضع له العامل في تطبيق حكم المادة (١٥) المشار إليها
أنما يتم على أساس مركزه الوظيفي في تاريخ العمل بالقانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ المشار إليه وبحسب المجموعة الوظيفية التي ينتمي إليها
وأن أحكام الجدول الثالث يقتصر تطبيقها على العاملين المعنيين ابتداءً في
الفئة العاشرة أو التاسعة أو الثامنة في مجموعة الوظائف الفنية أما المعنيين
على أساس المؤهلات المتوسطة فيخضعون للجدول الثالث دون غيره بغض
النظر من طبيعة العمل في الوظيفة التي تم التمييز فيها ما دام أن المؤهل
الغزاسي المتوسط كان لازماً للتمييز في تلك الوظائف .

وحيث أن المسمى عين في إحدى وظائف الكادر الفني المتوسط على
أساس المؤهل الغزاسي الأول من المتوسط الحاصل عليه والذي كان مطلباً
للتعيين في تلك الوظيفة ممن ثم يخضع للجدول الرابع من الجداول المرفقة
بالقانون المشار إليه دون غيره ولا وجه للاستناد في هذا الصدد إلى
المادة (٦٦ هـ) أتفه الذكر تلك أن منطل الانادة من حكم هذه المادة هو
انطباق أكثر من جدول في شأن العامل حينئذ يكون له اختيار الأصح
له من تلك الجداول وليس كذلك شأن المسمى الذي لا يطبق في شأنه سوى
الجدول الرابع فقط بوصفه محيياً في وظيفة على أساس المؤهل الحاصل
عليه والمطلوب للتمييز الأمر الذي تضحى معه دمواء على غير مسند من
القانون حالية بالرقن .

وحيث ان الحكم المطعون فيه اخذ بنظر يغاير فيكون قد جاء على خلاف احكام القانون وخطا في تطبيقه وتاويله جديرا بالالفاء مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالفناء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى .

(طعن رقم ٣٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٥/١٥)

قاعدة رقم (٣٥)

المبدأ :

قانون تصحيح اوضاع العاملين المننيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تضمن رؤسا لجداول بمد الخدمة الكلية المحسوبة في الاقدمية والملحقة بهذا القانون — مناط تطبيق كل جدول منها هو الحصول على المؤهلات المشار اليها في الجداول او شغل وظيفة في مجموعة الوظائف الفنية او المهنية او شغل وظيفة مكتبية بغير مؤهل او شغل وظيفة في مجموعة الخدمات المعاونة — العبرة في ذلك بالمركز القانوني للعامل في تاريخ نفاذ هذا القانون في ١٩٧٤/١٢/٢١ — احكام كادر العمال هي المرجع الاساسي لاعتبار ما اذا كان العامل فنيا او مهنيا .

المحكمة :

وبن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على ان قانون تصحيح اوضاع العاملين المننيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، تضمن رؤسا لجداول بمد الخدمة الكلية المحسوبة في الاقدمية والملحقة بهذا القانون: وان الجدول الاول لحملة المؤهلات العليا ، والثاني لحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة ، والثالث للعاملين الفنيين والمهنيين ، والرابع لحملة المؤهلات اقل من المتوسطة ، والخامس للكتبيين غير المؤهلين ، والسادس لمجموعة وظائف الخدمات المعاونة وان المناط في تطبيق كل جدول منها هو اما الحصول على المؤهلات المشار اليها او شغل وظيفة في مجموعة

الوظائف الفنية أو المهنية ، أو شغل وظيفة مكتبية بغير مؤهل ، أو شغل وظيفة في مجموعة الخدمات المعاونة ، وأن العبارة في ذلك كله هو بالمركز القانوني للعامل في تاريخ نفاذ هذا القانون في ١٩٧٤/١٢/٣١ ، كذلك جرى تضاعفها على أن أحكام كادر العمال هي المرجع الاساسي لاعتبار ما اذا كان العامل فنيا أو مهنيا ، وذلك في مجال تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

(ملحق ١٦٨٠ لسنة ٣٢ ق جنة ١٥/٤/١٩٩٠)

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام مؤداها — تحديد الجدول الذي ينطبق على العامل يجب أن يتم بإعادة مركزه الوظيفي في تاريخ العمل بالقانون وبحسب مجموعته الوظيفية وفئة بداية تعيينه والمؤهل الحاصل عليه ويشغل وظيفة بوجبة — لأن التعمين في المجموعات الوظيفية كان يتم قبل توصيف وتقييم الوظائف وفقا للقواعد التي كانت تقوم على أساس التفرقة بين نظام الكادرات المختلفة حسبما تضمنه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وكادر عمال اليومية وقوانين نظم العاملين بالدولة اللاحقة .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يعتبر من أمضى أو يبيض من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرفق في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من اول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة ... » وقد خصص المشرع الجدول الثاني من جداول مدد الخدمة الكلية لحلة المؤهلات فوق المتوسطة أو المتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة ١٨٠/٣٦٠ والجدول الثالث للعاملين الفنيين

او المهنيين المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة ١٤٤/٣٦٠ - او ١٦٢/٣٦٠ -
او ١٨٠/٣٦٠ .

ومؤدى ما تقدم ان تحديد الجدول الذى ينطبق على العامل يجب ان يتم
بمراعاة مركزة الوظيفة في تاريخ العمل بالقانون وبحسب مجموعته الوظيفية
وفئة بداية تعيينه والمؤهل الحاصل عليه ويشغل وظيفته بموجب ذلك
لان التمييز في المجموعات الوظيفية كان يتم قبل توصيف وتقييم الوظائف
وفقا للقواعد التى كانت تقوم على أساس التفرقة بين نظام الكادرات -
المختلفة حسبها تضمنه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وكادر عمال اليومية
وقوانين نظام العاملين بالدولة اللاحقة ونتيجة لما تقدم فان احكام الجدول
الثالث من الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تقتصر على
العاملين المهنيين ابتداء بالفئة العاشرة او التاسعة او الثامنة في مجموعة
الوظائف الفنية اما من عين بمؤهله فوق المتوسط أو المتوسط بمجموعة
الوظائف المتوسطة فان احكام الجدول الثانى وحدها هى التى تطبق على
حائته بغض النظر عن طبيعة الوظيفة التى عين عليها مادام ان المؤهل
الدراسى المتوسط مطلب للععيين فيها .

ومن حيث ان المثل من اوراق الطعن ان المطعون ضده حاصل على
مؤهل متوسط (دبلوم الثانوى الزراعى) وعين بمؤهله هذا في احدى
الوظائف التى تتطلب هذا المؤهل فمن ثم فان احكام الجدول الثانى وحدها
هى التى تنطبق على حالته وتبعاً لذلك يكون ما يدعيه من انطباق احكام
الجدول الثالث عليه لا سند له من احكام القانون .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قضى بغير هذا النظر فانه يكون
قد خالف القانون واخطا في تطبيقه وتاويله مما يتعين معه الحكم بقبول
الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرتض الدعوى
والزام المدعى المصروفات .

(طعن ٢٣٧٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٣/٢/١٣)

الفرع الثاني تطبيق الجدول الثاني

قاعدة رقم (٣٧)

المبدأ :

العامل الذى يحصل على مؤهل عال أثناء الخدمة ونقلت فئته أو أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف المالية قبل نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٠/٥/١٩٧٥ يطبق عليه الجدول الثانى الخاص بحملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة من تاريخ تعيينه بموجب المؤهل المتوسط أو فوق المتوسط حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى . ثم يطبق في شأنه الجدول الأول اعتبارا من ذلك التاريخ ، وذلك بالفترة والأقدمية التى بلغها طبقا للجدول الثانى — وبالتالي فإن إعادة التسمين في تطبيق حكم هذه الفقرة (د) من المادة ٢٠ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يلخذ بدولا خاصا — ومن ثم فهو يسرى على من يعين دون فاصل زمني بالمؤهل العالى في ذات الوحدة أو الجهة الإدارية أو في جهة إدارية أخرى ما دامت من الجهات التى تسرى في شأنها أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

الحكمة :

إن المادة (٢٠) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينص على أن « تصيب المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقبيا عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقييمه بناء على أحكامه اعتبارا من تاريخ التسمين أو الحصول على المؤهل أيها اقرب » وتحسب المدد المتعلقة بحملة المؤهلات العليا المحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :
أ ... ب ... ج ... د ... احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول

على المؤهل العالى لمن نقلت فئته أو أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على أساس تطبيق الجدول الثانى المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم على أساس تطبيق المدد المبينة فى الجدول الأول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة الاقتصادية التى بلغها طبقا للجدول الثانى . . . ومؤدى ما تقدم أن العامل الذى يحصل على مؤهل عال أثناء الخدمة ونقلت فئته أو أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى ١٠/٥/١٩٧٥ يطبق عليه الجدول الثانى الخاص بحملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة من تاريخ تعيينه بموجب المؤهل المتوسط أو فوق المتوسط حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم يطبق فى شأن الجدول الأول اعتبارا من ذلك التاريخ وذلك بالفئة والاقتصادية التى بلغها طبقا للجدول الثانى ، وبالتالي فأن إعادة التقييم فى تطبيق حكم هذه الفقرة يأخذ مطلولا خاصة فلا يخرج من نطاقه سوى من يعين بعد انتهاء خدمته بالمؤهل المتوسط ومدة خدمته بالمؤهل العالى ومن ثم فهو يسرى على من يعين دون فاصل زمنى بالمؤهل العالى فى ذات الوحدة أو الجهة الادارية أو فى جهة ادارية أخرى مادامت من الجهات التى تسرى فى شأنها احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث انه لئن كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده حصل على الثانوية العامة سنة ١٩٦٥ وتم تعيينه بهدية التربية والتعليم بالمنوفية بموجب هذا المؤهل بالدرجة التاسعة الكتابية بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٨ بوظيفة كاتب وحصل أثناء الخدمة على ليسانس الحقوق دور مايو سنة ١٩٦٩ ثم عين بمؤله العالى دون فاصل زمنى بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالدرجة السابعة الادارية اعتبارا من ١/٦/١٩٧٠ وكانت مدة خدمته بالمؤهل المتوسط وهو الثانوية العامة وعلى فرض حساب هذه المدة من تاريخ الحصول على هذا المؤهل سنة ١٩٦٥ — فانها لن تجاوز فى تاريخ الحصول على المؤهل العالى سنة ١٩٦٩ أربع سنوات وبالتالي فإن تطبيق الفقرة (د) من المادة ٢٠ على حالة المدعى لن يسفر

عن ترقيته إلى فئة مالية أعلى من الفئة السابعة التي عين فيها بمؤهله العالي ولن تقضى إلى استحوازه على أية ائتمية فيها تزيد على ائتمية بدء تعيينه بهذا المؤهل ذلك لأنه متعين طبقاً للمدد الواردة بالجدول الثاني قضاء ست سنوات بالمؤهل المتوسط في الفئة الثامنة حتى يرقى العامل إلى الفئة السابعة « ٢٤٠ — ٧٨٠ » ومن الثابت أن مدة خدمة المدعى في الدرجة الثامنة (١٨٠ — ٣٦٠) بالمؤهل المتوسط نقل بعد ذلك كما سلفه البيان ، ومن ثم فانه يمتنع تطبيق الجدول الثاني على المدعى ويلزم تطبيق الجدول الأول دون سواه على حالته باعتباره الجدول الأصح طبقاً للمادة ١٦، فقرة ٥ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين المشار إليه .

(طعن ٢٦٠٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٣٨)

المبدأ :

تحديد الجدول الذي ينطبق على العامل من الجدول المرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يتم مراعاة مركزه الوظيفي في تاريخ الصل بالقانون ويحسب مجموعته الوظيفية وفئة بداية تعيينه والمؤهل الحاصل عليه — التتمين في المجموعات الوظيفية كان يتم على أساس التفرقة بين نظام الكادرات المختلفة وكادر عمال اليومية — حصول الطاعن على مؤهل متوسط تنطبق على حالته أحكام الجدول الثاني — ما يدعيه الطاعن من انطباق أحكام الجدول الثالث . لاسند له — من أحكام القانون .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة (١٥) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ — لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة ... » ولما كان المشرع في القانون المشار إليه قد خصص الجدول الثاني من جداول مدد الخدمة المرفقة به

لحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة ١٨٠ / ٣٦٠ والجدول الثالث للعاملين الفنيين أو المهنيين المقرر تعيينهم ابتداء في الفئات ١٤٤ / ٣٦٠ ، ١٦٢ / ٣٦٠ ، ١٨٠ / ٣٦٠ .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم ان تحديد الجدول الذى ينطبق على العامل من الجداول المرفقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه يجب ان يتم بمراعاة مركزه الوظيفى فى تاريخ العمل بهذا القانون ويحسب مجموعته الوظيفية وفئة بداية تعيينه والمؤهل الحاصل عليه والذى يشغل وظيفته بموجب بصبان ان التعيين فى المجموعات الوظيفية كان يتم قبل توصيفه وتقييم وترتيب الوظائف وفقا لنقواعد التى كانت تقوم على أساس الفترة بين نظام الكادرات المختلفة حسبما تضمنه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١، وكادر عمال اليومية وقوانين نظام العاملين المدنيين بالدولة اللاحقة ، ونتيجة لما تقدم فان احكام الجدول الثالث من الجداول الملحقه بالقانون — رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تقتصر على العاملين المعينين ابتداء بالفئة العاشرة أو التاسعة أو الثامنة فى مجموعة الوظائف الفنية اما من عين بمؤله فوق المتوسط أو المتوسط بمجموعة الوظائف المتوسطة فان احكام الجدول الثانى وحدها هى التى تطبق على حالته بغض النظر عن طبيعة الوظيفة التى عين عليها ما دام أن المؤهل الدراسى فوق المتوسط أو المتوسط متطلب للتعيين فيها .

ومن حيث أن المائل بأوراق الطعن ان المطعون ضده حاصل على مؤهل متوسط (دبلوم الزراعى الثانوى) وعين بمؤله المخكور فى احدى الوظائف التى تتطلب الحصول على هذا المؤهل فمن ثم فان احكام الجدول الثانى وحدها هى التى تنطبق على حالته وتبعاً لذلك يكون ما يدعيه من انطباق احكام الجدول الثالث عليه لاسند له من احكام القانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف اتفاقون واخطا فى تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بالفائه ورفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(طعن رقم ١٣٠١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢٧)

قاعدة رقم (٣٩)

المبدأ :

قانون تصحيح اوضاع العاملين الخنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — الجدول الذى ينطبق على العامل المخاطب باحكامه — يتحدد بمراجعة مركزه الوظيفى فى تاريخ العمل بالقانون وبحسب مجموعته الوظيفية وفئة بداية تعيينه والمؤهل الذى يشغل وظيفته بموجبه — التمييز فى المجموعات الوظيفية كان يتم قبل توصيف وتقييم الوظائف وفقا للقواعد التى كانت تقوم على اساس التفرقة بين نظام الكفاءات المختلفة حسبما تضمنه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وكادر عمال اليومية وقوانين نظام العاملين الخنيين بالدولة اللاحقة — نتيجة ذلك : احكام الجدول الثالث من الجدول الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تقتصر على العاملين المعينين ابتداء بالفئة العاشرة او التاسعة او الثامنة فى مجموعة الوظائف الفنية — من يؤهله فوق المتوسط او المتوسط بمجموعة الوظائف المتوسطة فان احكام الجدول الثانى وحدها هى التى تطبق على حالته بغض النظر عن طبيعة الوظيفة التى عين عليها ما دام ان المؤهل الدراسى المتوسط يتطلب للتمييز فيها — اساس ذلك : نص المادة (١٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين الخنيين بالدولة والقطاع العام — .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين الخنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن يعتبر من امضى أو يرضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرتى فى نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة .

وتخصص المشرع الجدول الثانى من جداول مدد الخدمة الكلية لحالة المؤهلات فوق المتوسط أو المتوسط المقرر تعيينهم ابتداء فى الفئة

١٨٠ / ٣٦٠ والجدول الثالث للعاملين أو المهنيين المقرر تعيينهم ابتداءً في الفئة ١٤٤ / ٣٦٠ أو ١٦٢ / ٣٦٠ أو ١٨٠ / ٣٦٠ .

ومؤدى ما تقدم ان تحديد الجدول الذى ينطبق على العامل يجب ان يتم بمراعاة مركز الموظفى فى تاريخ العمل بالقانون ويحسب مجموعته الوظيفية ومئة بداية تعيينه والمؤهل الحاصل عليه ويشمل وظيفته بموجبيه وذلك ان التعيين فى المجموعات الوظيفية كان يتم قبل توصيف وتقييم الوظائف وفقاً للقواعد التى كانت تقوم على أساس التفرقة بين نظام الكافرات المختلفة حسبما تضمنه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وكادر أعمال اليومية وأنشأ من نظام العاملين بالدولة اللاحقة ومن أجل ذلك فان أحكام الجدول الثالث من الجداول الملحقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تقتصر على العاملين المعينين ابتداءً بالفئة العاشرة أو التاسعة أو الثامنة و مجموعة الوظائف الفنية أما من عين بمؤهله فوق المتوسط أو المتوسط بمجموعة الوظائف المتوسطة فان أحكام الجدول الثانى وحدها هى التى تطبق على حالته بغض النظر عن طبيعة الوظيفة التى عين عليها ما دام ان المؤهل الدراسى المتوسط مطلب للتعيين فيها ..

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المدعى حاصل على مؤهل متوسط وعين بمؤهله هذا فى احدى الوظائف التى تتطلب هذا المؤهل فمن ثم فان أحكام الجدول الثانى وحدها هى التى تنطبق على حالته وتبعاً لذلك . يكون ما يدعيه من انطبق أحكام الجدول الثالث عليه لا سند له من أحكام القانون .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قضى بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتاويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى وإلزام المدعى المختبر بملء ١٠

(الجلسة ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ق جلسة ١٠/١١/١٩٨٥)

الفرع الثالث تطبيق الجدول الثالث

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

الجدول الثالث من الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينطبق على العاملين الفنيين او المهنيين المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة العاشرة او التاسعة او الثامنة - الجدول السادس يخص العاملين بمجموعة الخدمات المعلنة المقرر تعيينهم في الفئة العاشرة - وظيفة عسكري دريسة ومحولي وردنا بالكشف رقم (١) بكارر العمال وهذا الكشف يضم العمال العاملين - اتر ذلك : - عدم انطباق الجدول الثالث على شاغلي الوظائف المتنازل اليها - .

الحكمة :

ومن حيث ان المعلمون ضد السبيد / من اعتبارا من ١٩٤٣/٦/٤ بمرفق سكك حديد مصر بوظيفة عسكري دريسة ويتاريخ ١٩٥٦/٤/١ نقل الى وظيفة خنير بالحركة ثم الى وظيفة خنير بالمخازن في ١٩٦٩/٧/٢١ وطبق عليه القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٤ مسويت حالته بوظيفة عسكري دريسة بالدرجة العاشرة اعتبارا من ١٩٦٨/١٢/٣١ وفي ١٩٧٥/٢/٩ قرر المجلس الطبي العام عدم لياقة المعلمون ضد لوظيفة عسكري دريسة فنقل الى وظيفة سامي من ١٩٧٦/١/٧ ، وطبق الجدول الثالث المرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على مدة خدمته بأكملها نظرا لانه لم يقض أكثر من نصف المدة في مجموعة الوظائف المهنية .

ومن حيث أنه يبين من كادر عمال الحكومة أن وظيفة عسكري دريسة بدرجة بالكشف رقم (١) الخالص بالعمال العاملين المخصص لها الدرجة

١٤٠، ٢٠٠، ٣٠٠ مليا كما وأن وظيفة محولجي وردت بذات الكشف وخصص لها الدرجة ١٤٠ — ٢٠٠ مليا .

ومن حيث أن الوظيفتين اللتين شغلها الطعون ضده والمحدد لهما العرجتين ١٢٠ — ٣٠٠ مليا و ١٤٠ — ٢٠٠ مليا هما من وظائف العمال الصناعيين .

ومن ثم يكون طلب الطعون ضده تسوية حالته طبقا للجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ .
ابتداء من تاريخ تعيينه وحتى ١٩٧٧/١٢/٣١ لا يستند على أساس سليم من القانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بغير هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى وإلزام الطعون ضده المبروعات .

(نطن ٩٠٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٦)

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

تحديد الجدول الذي يخضع له العمال في تسوية القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ إنما تتم على أساس الاعتداد بالمركز القانوني للعامل في ١٩٧٤/١٢/٣١ — الجدول الثالث من الجداول المرفقة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٥ خلاص بالعمال الفنيين أو المهنيين — كادر عمال اليومية للصناعة بقرار رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٤٤/١١/٢٢ قسم وظائف العمال الى ثلاث طوائف الأولى العمال المهيون والثانية العمال الصناعيون ورؤسائهم والثالثة العمال الكتبة .

صدر قرار لرئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بإدراج وظائف العمال الماعدين في وظائف الخدمات الماعدية وجرت موازنة الدولة في السنوات اللاحقة على تصنيفات كادر عمال اليومية على أن تكون مجموعة وظائف العمال الفنيين مستقلة عن العمال الماعدين — تعتبر وظيفة مساعد جبايى وجبايى من وظائف العمال الماعدين ورؤسائهم الواردة بكادر عمال اليومية بالكشف رقم ١ و ٢ الخاصين بهذه الفئة من العمال ولا تطبق قواعد الجدول الثالث من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في شلتهم في نسوية ذلك القانون .

الحكمة :

وحيث أنه من المقرر أن تحديد الجدول الذى يخضع له العمال في نسوية القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إنما تتم على أساس الاعتماد بالمرکز القانونى للعامل في ١٩٧٤/١٢/٣١ وأنه وفقاً لما نصت عليه قواعد تطبيق تلك الجداول فإن الجدول الثالث خاص بالعمال الفنيين أو المهنيين وأن كادر عمال اليومية الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٤٤/١١/٢٣ قد قسم طوائف العمال الى ثلاث طوائف الأولى هم العمال الفنيون من ملاحظين واسطويات وصناع ممتازون وصانع غير دقيق ومساعد صانع والاشراق والصبية والثانية العمال الماعدين ورؤسائهم والثالثة العمال الكتبة وقد اسند ذلك الكادر الأعمال الفنية الى العمال الفنيين وحدد الدرجة ٢٠٠/١٥٠ لمساعد الصانع بملوة (٥٠٠ مليم) كل سنتين وأجاز شغل هذه الدرجة بالعمال الماعدين بعد اجتياز امتحان أمام لجنة فنية أما العمال الماعدين فقد حدد لهم ثلاث درجات هي ٢٠٠/١٠٠ ، ٢٠٠/١٢٠ ، ٢٠٠/١٤٠ ولأسند اليهم الأعمال التى لا تحتاج الى خبرة خاصة أو مهارة معينة وقد صدر قرار لرئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بإدراج وظائف العمال الماعدين في وظائف الخدمات الماعدية وجرت موازنات الدولة في السنوات اللاحقة على تصنيفات كادر عمال

اليومية على أن تكون مجموعة وظائف العمال الفنيين مستقلة عن العمال
العاديين .

(حكم العليا في الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٦)

وحيث أن الثابت من مطالعة ملف خدمة المدعى أنه عين ابتداء في وظيفته
عامل حدائق بإجر (٢٠٠٠ مليم) ثم سويت حالته في وظيفة مساعد جنائني
بالدرجة ١٠٠/٢٠٠ بإجر ١٥٠ مليم ثم سويت حالته في وظيفته جنائني من
١٩٦٥/٧/١ ولما كانت وظيفة مساعد جنائني وجنائني هما من وظائف
العمال العاديين ورؤسائهم الواردة بكادر عمال اليومية بانكشف رقم
١. ٢. ٤. الخاصين بهذه الفئة من العمال فمن ثم فلم يكن المدعى في
١٩٧٤/١٢/٣١ من العمال المهنيين أو الفنيين الخاضعين للجدول الثالث
المرفق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولا وجه للقول بأن التسوية التي
تمت للمدعى من ١٩٦٥/٧/١ بوضعه في وظيفة جنائني كانت تعميما له في
وظيفة العمال الفنيين فالثابت من مطالعة ملف خدمته أن هذه التسوية
تمت بمناسبة نقله إلى وظائف ودرجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وفقا
لقواعد النقل الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤
ولم يكن ذلك تعديلا للمركز القانوني بإعادة تعيينه في وظائف العمال المهنيين
نظرا من وظائف العمال العاديين فضلا عن أن ملف خدمته قد خلاهما
يقيد أجزاء امتحان لتعيينه في وظائف العمال المهنيين وهو شرط لازم ونفسا
لاحكام كادر عمال اليومية ومن ثم يكون المدعى غير محق فيها يطالب به من
تطبيق الجدول الثالث من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في شأنه في
تسوية ذلك القانون وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فيكون قد
صالح محله في صحيح القانون مما يضمن معه الحكم بقبول الطعن شكلا
ورفضه موضوعا .

(طعن رقم ٨٠٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١٧)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

يقتصر تطبيق احكام الجدول الثالث المرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المنتمين بالدولة والقطاع العام على العاملين المعيّنين ابتداء في الفئات للعاشرة او التاسعة او الثامنة في مجموعة الوظائف الفنية او المهنية — من يعين ابتداء بمؤهله الأقل من المتوسط في مجموعة الوظائف المتوسطة فإن احكام الجدول الرابع وجده هي التي تنطبق على حالته بغض النظر عن طبيعة الوظيفة التي عين عليها ، ما دام ان المؤهل الدراسي الحاصل عليه كان متطلبا للمعين فيها .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن يؤدي احكام المادتين ١٥ ، ١٦ مقرة د من قانون تصحيح اوضاع العاملين المنتمين بالدولة والقطاع العام ، الصاندر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة يعتبر مرقا في نفس مجموعة الوظيفة اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة . وأن يطبق الجدول الاصلح للعامل في حالة تنطبق أكثر من جدول على حالته ، وأن الجدول الأول مخصص لحالة المؤهلات العليا المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (٧٨٠/٢٤٠) والثاني لحزمة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (٣٦٠/١٨٠) والثالث للعاملين الفنيين أو المهنيين المقرر تعيينهم ابتداء في الفئات (١٤٤/٣٦٠) و (٣٦٠/١٦٢) و (٣٦٠/١٨٠) والرابع لحزمة المؤهلات الأقل من المتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (٣٦٠/١٦٢) والخامس للكتابين غير المؤهلين المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (٣٦٠/١٤٤) والسادس لمجموعة وظائف الخدمات المعاونة (٣٦٠/١٤٤) وأن تحديد الجدول

الواجب التطبيق إنما يتم بمراعاة مركز العامل الوظيفي في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بهذا القانون ، وبحسب مجموعة وقت بداية تعيينه والمؤهل الحاصل عليه وشغل الوظيفة بموجبه ، ومقتضى ذلك أن احكام الجدول الثالث تقتصر على العاملين المعيّنين ابتداء في الفئات العاشرة او التاسعة او الثامنة في مجموعة الوظائف الفنية أو المهنية ، أما من يعين ابتداء بمؤهله الأقل من المتوسط في مجموعة الوظائف المتوسطة ، فإن احكام الجدول الرابع وحده هي التي تنطبق على حالته بغض النظر عن طبيعة الوظيفة التي عين عليها ، مادام أن المؤهل الدراسي الحاصل عليه كان متطلباً للتعيين فيها . واذ كان الثابت بالأوراق أن المدعى حاصل على الابتدائية القديمة وعين بهذا المؤهل في وظيفة مدرس تربية بدنية بمجموعة وظائف الكادر المتوسط واستمر بها حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ ، فإن الجدول الرابع وحده يكون هو الواجب التطبيق على حالته ، دون الجدول الثالث الخاص بالمهنيين . واذ قضى الحكم المطعون فيه بخلافه فإنه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله متعيّناً من ثم الغشاء سالغته ويرفض المدعى .

(طعن ٢٣٣٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :

عند تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة يجب التفرقة بين حالتين : الأولى - حالة العامل الذي عين ابتداء في وظيفة بمجموعة الخدمات المعاونة ثم نقل الى وظيفة مهنية - وفي هذه الحالة يطبق الجدول الثالث على كامل مدة خدمته مع اضافة سبع سنوات أو المدة التي قضيت في مجموعة الخدمات ايها أكثر - أما الحالة الثانية فهي حالة العامل الذي نقل - في هذه الحالة يطبق الجدول الثالث على المدة كلها دون اضافة سبع سنوات - يقصد بعبارة « المدة كلها » المدة التي قضيت في الوظيفة المهنية قبل النقل الى

وظيفة الخدمات والمدة التي قضت في تلك الوظيفة الأخيرة بعد النقل إليها —
المدة التي يكون العامل قد قضاها في وظيفة الخدمات المعاونة من تاريخ تعيينه
حتى نقله الى الوظيفة المهنية لا ينصرف اليها بطول تلك العبارة وانما تخضع
للحكم الخاص المقرر بشأنها بالفقرة (ب) من المادة ٢١ من القانون رقم
١١ لسنة ١٩٧٥ .

المحكمة :

وحيث أن قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والتضاعف
العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نص في المادة (٢١)
على أن « تحسب المدة الكلية المطلقة بالعاملين المعيّنين في الوظائف
المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة
بالجداول الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية :

(١) اعتبار المدة التي قضاها العامل في الدرجتين الحادية عشرة
والعاشرة في الجدول الملحق بالقانون رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار نظام
العاملين المدنيين بالدولة أو ما يعادلها مدة خدمة واحدة قضت في الفئة
(١٤٤ / ٣٦٠) .

(ب) إضافة مدة سبع سنوات أو مدة الخدمة التي قضت في
مجموعة الخدمات المعاونة أو الكتابية أيهما أقل بالنسبة للعامل الذي عين
في وظائف الخدمات المعاونة أو الوظائف المكتبية ونقل قبل نشر هذا القانون
الى وظائف المجموعة المهنية أو العامل الذي عين ابتداء في وظائف الخدمات
المعاونة ونقل قبل هذا التاريخ الى الوظائف المكتبية وتحسب مدة
خدمة العامل في هذه الحالة من تاريخ التعيين في وظائف الخدمات المعاونة
أو الوظائف المكتبية وللعامل في هذه الحالة أن يختار مع بقاءه بمجموعته الحالية
العابدة بالجدول السادس من الجداول المرفقة اذا كان ذلك اصلح له ويعمل
بهذا الحكم اعتباراً من ١٩٧٤/١٢/٣١ .

١ ج ٢

٢ ٣ ٤

(هـ) حساب مدة الخدمة لمن نقل أو أعيد تعيينه لاي السبب من غير حاصل المؤهلات الدراسية أو من حلة المؤهلات الأقل من المتوسط قبل نشر هذا القانون من الوظائف المهنية أو الوظائف الكتابية على أساس تطبيق الجدول الثالث الخاص بالوظائف الفنية أو المهنية بالنسبة للمدة التي نصت في هذه الوظائف ثم تطبيق الجدول الرابع أو الخامس حسب الأحوال اعتباراً من تاريخ النقل أو إعادة التعيين بهذه الوظائف وبالفئة والأكاديمية التي يصل إليها بالتطبيق للجدول الثالث ومع ذلك يجوز تطبيق الجدول الأصح للعامل من الجداول المشار إليها حسب الأحوال على المدة الكلية بأكملها إذا كان هذا الجدول ينطبق على أكثر من نصف هذه المدة .

فإذا كان النقل أو إعادة التعيين بسبب المرض إلى مجموعة وظائف خدمات المعاونة طبق هذا الجدول الثالث على المدة كلها .

وحيث أن البين من هذه النصوص أنها تناولت فيما تناولته حالتين متميزتين مقرررة لكل منها حكماً خاصاً أولاهما حالة العامل الذي عين ابتداء في وظيفة بالخدمات المعاونة ثم نقل إلى وظيفة مهنية وحينئذ يطبق الجدول الثالث على كامل مدة خدمته على أن يضاف إلى ذلك الجدول سبع سنوات أو المدة التي قضاها في وظيفة الخدمات المعاونة أيهما أكثر والثانية حالة العامل الذي نقل من وظيفة مهنية إلى وظيفة بالخدمات المعاونة بسبب مرض وهنا يطبق الجدول الثالث على المدة كلها دون إضافة سبع سنوات ويقصد بعبارة (المدة كلها) في تطبيق حكم هذا النص المدة التي قضيت في الوظيفة المهنية قبل النقل إلى وظيفة الخدمات المعاونة والمدة التي قضاها في وظيفة الخدمات المعاونة من تاريخ تعيينه وحتى نقله إلى الوظيفة المهنية — كسأن الحالة الماثلة — فلا يتصرف إليها بحلول تلك العبارة وإنما تخضع للحكم الخاص المقرر بشأنها بالفقرة (ب) من المادة (٢١) آنف البيان ومن ثم فلا وجه لما ذهب إليه الطاعن من خلط بين المدة

التي قضاها في وظيفة الخدمة المعاونة منذ تعيينه وحتى نقله الى الوظيفة المهنية والمدة الثانية التي قضاها في تلك الوظيفة بعد نقله اليها من الوظيفة المهنية بسبب المرض اذ لكل من هاتين الحالتين حكمها الخاص — ومجالها المتميز على النحو الموضح فيما سلف .

وحيث انه لما كانت الجهة الادارية قد قامت بتطبيق الجدول الثالث على كامل مدة خدمة المدعى منذ بدء تعيينه مع اضافة مدة سبع سنوات لذلك الجدول مقابل المدة الاولى التي قضاها في وظيفة الخدمة المعاونة من تاريخ تعيينه في ١٩٤٤/٨/١ وحتى نقله الى الوظيفة المهنية في ١٩٥٥/٢/١ باعتبار ان هذه المدة الأخيرة تزيد على سبع سنوات ولما كانت مدة خدمته لا تكمل حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ — تاريخ انتهاء العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام المشار اليه تسعة وثلاثين سنة فمن ثم تكون مطالبته ان يمنح بموجب تلك التسوية الدرجة الثالثة من فئات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على اساس تطبيق الجدول الثالث على كامل مدة خدمته بما في ذلك المدة الاولى التي قضاها في وظيفة بالخدمات المعاونة قبل نقله الى الوظيفة المهنية ودون اضافة سبع سنوات ، غير قائمة على اساس من القانون حقيقة برفضها واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فيكون قد وافق صحيح حكم القانون بما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن بالمصروفات .

(طعن رقم ٧٥٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

المادة ٢١ من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ممدداً بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ مفادها: — العامل الفني أو المهني الذي نقل أو أعيد تعيينه بوظيفة

كتابية يطبق عليه الجدول الثالث المتخصص عليه بالنسبة للمدة التي قضاه في الوظائف الفنية أو المهنية ثم يطبق عليه الجدول الرابع أو الخامس حسب الأحوال اعتباراً من تاريخ النقل أو إعادة التعمين بالوظيفة الكتابية وبالفئة والأقدمية التي يصل إليها بالتطبيق للجدول الثالث — يجوز تطبيق الجدول الأصح للعامل من الجداول المشار إليها على المدة الكلية — مناط ذلك أن ينطبق هذا الجدول على أكثر من نصف المدة — يقتصر ذلك على من نقل أو أعيد تعيينه من الوظيفة الفنية أو المهنية إلى الوظيفة الكتابية.

المحكمة :

ومن حيث أن البند (هـ) من المادة ٢١ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والمشار إليه ، معدلاً بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ تنص على : « حساب مدة الخدمة لمن نقل أو أعيد تعيينه لأي سبب من الأسباب من غير حملة المؤهلات الدراسية أو من حملة المؤهلات الأقل من المتوسطة قبل نشر هذا القانون من الوظائف المهنية أو الفنية إلى الوظائف الكتابية على أساس تطبيق الجدول الثالث الخاص بالوظائف الفنية أو المهنية بالنسبة للحد الذي قضيت في هذه الوظائف ثم تطبيق الجدول الرابع أو الخامس حسب الأحوال اعتباراً من تاريخ النقل أو إعادة التعمين بهذه الوظائف وبالفئة والأقدمية التي يصل إليها بالتطبيق للجدول الثالث .

ومع ذلك يجوز تطبيق الجدول الأصح للعامل من الجدول المشار إليها حسب الأحوال على المدة الكلية بأكملها إذا كان هذا الجدول ينطبق على أكثر من نصف هذه المدة .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن مفاد حكم البند (هـ) من المادة (٢١) المشار إليه أن العامل الفني أو المهني الذي نقل أو أعيد تعيينه بوظيفة كتابية يطبق عليه الجدول الثالث بالنسبة للمدة التي قضاه في الوظائف الفنية أو المهنية ، ثم يطبق عليه الجدول

الرابع أو الخامس حسب الأحوال اعتباراً من تاريخ النقل أو إعادة التعيين بالوظيفة الكتابية وبالفئة والادمية التي يصل إليها بالتطبيق للجدول الثالث ، وان تطبيق الجدول الأصل للعامل من الجداول المشار إليها على المدة الكلية منازله أن ينطبق هذا الجدول على أكثر من نصف المدة ، ويقتصر ذلك على من نقل أو أعيد تعيينه من الوظيفة الفنية أو المهنية إلى الوظيفة الكتابية .

ومن حيث أن الثابت بكتاب مدير علم أئشئون الادارية والأفراد بهينة كهرباء مصر رقم ٢٦٤ في ١٣/١١/١٩٧٩ ، المودع بحافظة مستندات انطاع امام محكمة انقضاء الادارى بجلسة ١٣/١١/١٩٨٥ انه دخل الخدمة بتاريخ ١٩٥٠/٣/١٩ بدرجة عامل دقيق بوظيفة محصل ، ثم نقل الى الحجز الادارى في يناير سنة ١٩٥٨ ورقى الى درجة ذفيق ممتاز في ٣١/١٠/١٩٦١ بوظيفه مفتش تحصيل في ١/٧/١٩٦٤ عودل بالفئة الثامنة بوظيفة رئيس كتبه اشتراكات شهدة (١) ثم رقى لفئة السابعة في ١٤/٤/١٩٦٨ بوظيفة رئيس كبة اشتراكات. وعند تسوية حاقته طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ طبق في شأنه اجدول الرابع لكونه كان يشغل وظيفة كتابية في ٣١/١٢/١٩٧٤ وحصل على الابتدائية عام ١٩٤٠ وتدرج في الترقيات الى أن منح الفئة السابعة في ١/١٢/١٩٧٣ . ثم صدر اقرار الادارى رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٧٩ باعتماد مدة خبرته السابقة في الفترة من ١/١٩/١٩٤٣ الى ٢٥/٢/١٩٥٠ بشركة القاهرة للغزل والنسيج التي كان يعمل خلالها بوظيفة كاتب ، وأعد مشروع تسوية حالته على أساس تطبيق الجدول الرابع على المسدد التي عمل فيها بالوظائف الكتابية ، ثم الجدول الثالث على المدة التي اشتغل فيها بالتحصيل .

ومن حيث انه متى كان ذلك فان مؤداه أن الطاعين لم يكن شاعلا وظيفة ذنية أو مهنية في ٣١/١٢/١٩٧٤ ، اذ كان شاعلا وظيفة كتابية في المدة من ١/١١/١٩٤٣ حتى ٢٥/٢/١٩٥٠ ، ثم شغل وظيفة مهنية

في المدة من ١٩٥٠/١١/١٩ حتى ١٩٦٤/٧/١ ، حيث شغل وظيفة
كتلبية — رئيس كتبة اشتراكات عهدة (١) — اعتبارا من هذا التاريخ حتى
تاريخ اعمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٩٧٤/١٢/٣١ ، أى ان
مدة خدمته الكلية حتى هذا التاريخ بلغت واحدا وثلاثين عاما ، نصلها
خمسة عشر عاما وسعة أشهر ، وبلغت مدة شغله وظيفة مهنية أربعة
عشر عاما وثلاثة اشهر وهى أقل من نصف مدة خدمته الكلية ، ينطبق عليها
الجدول الثالث ، ومن ثم فلا يحق له المطالبة بتطبيق هذا الجدول على
المدة الكلية ، عملا بنص البند (هـ) من المادة ٢١ السالف الذكر ،
ولا يغير من ذلك أن أعمال الحجز الإدارى تعتبر من أعمال التحصيل ذلك
أن العبرة في تطبيق الجدول الثالث هى يكون العامل يشغل درجة من درجات
كادر العمال وليس بكونه يقوم بعمل مهنى أو فنى . ومؤدى ذلك أن الحكم
الطعن يكون قد صانف صحيح أحكام القانون في النتيجة التى انتهى
اليها ، ويتمين لذلك القضاء برغضى الطعن والزام الطاعن المصروفات .

(طعن ١٦٨٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/٤/١٥)

الفرع الرابع تطبيق الجدول الرابع

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

تظهر أحكام الجدول الرابع من الجداول المرفقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين الخنيين بالدولة والقطاع العام هي الواجبة التطبيق على حالة العامل الحاصل على شهادة الابتدائية القديمة وعين بمجموعة وظائف الكادر المتوسط واستقر بها حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ .

الحكمة :

مبنى الطعن المسائل هو مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتاويله ، استنادا الى ما استقر عليه رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشيع بجلوس الدولة من عدم جواز تطبيق الجدول الثالث الخاص بالعمل المهنيين على العاملين حملة المؤهلات الدراسية المعينين بأحدى وظائف الكادر الفني المتوسط .

ومن حيث أن قضاء هذه الحكمة قد جرى على أن يؤدي أحكام المادتين ١٥ و ١٦ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن من أمضى أو يفيضهم العاملين الموجودين بالخزينة إحدى المحدد الكلية المسعدة بالجداول المرفقة يعتبر مرقا في نفس مجموعته الوظيفية اعتبارا من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة وينطبق الجدول الأصح للعامل في حالة انطباق أكثر من جدول على حالته وأن الجدول الأول هو لحملة المؤهلات العليا المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (٢٤٠ / ٧٨٠) والثاني لحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة

المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (١٨٠ / ٣٦٠) والثالث للعاملين الفنيين أو المهنيين المقرر تعيينهم ابتداء في الفئات (١٤٤ / ٣٦٠) و (١٦٢ / ٣٦٠) و (١٨٠ / ٣٦٠) والرابع لحملة المؤهلات الأقل من المتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة (١٦٢ / ٣٦٠) والخامس للكتابيين غير المؤهلين المقرر تعيينهم في الفئة (١٤٤ / ٣٦٠) والسادس لمجموعة وظائف الضخامات المعاونة (١٤٤ / ٣٦٠) ، وان تحديد الجدول الذي يطبق على الصالحين انما يتم بمراعاة مركزه الوظيفي في تاريخ العمل بالقانون في ١٩٧٤/١٢/٣١ . وبحسب مجموعته وقت بداية تعيينه والمؤهل الحاصل عليه وشغل الوظيفة بموجه . ومن اجل ذلك فان اقام الجدول الثالث تقتصر على الصالحين المعنيين ابتداء في الفئة العاشرة أو التاسعة أو الثامنة في مجموعة الوظائف الفنية أو المهنية ، اما من يعين ابتداء بمؤهله الأقل من المتوسط في مجموعة الوظائف المتوسطة فان احكام الجدول الرابع وحدها هي التي تطبق على حالته بغض النظر عن طبيعة الوظيفة التي عين عليها ، ما دام ان المؤهل الدراسي الحاصل عليه كان متطلبا للتعيين فيها .

ومن حيث انه متى كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده حاصل على الابتدائية القعيدية وعين بمؤهله في وظيفة مدرس تربية بدنية بمجموعة وظائف الكادر المتوسط واستمر بها حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ ومن ثم نيكون الجدول الرابع وحده هو الواجب التطبيق على حالته دون الجدول الثالث الخاص بالمهنيين . واذا قامت الجهة الادارية بتطبيق الجدول الرابع على حالته فانها تكون قد أجرت له التسوية الصحيحة قانونا ، ومن ثم تضحى دعواه بتطبيق الجدول الثالث على حالته على غير سند صحيح من احكام القانون فهي خليقة بالرغرض . واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى خلافه فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتاويله متعينا من ثم القضاء بالغاءه ويرغض الدعوى .

الفرع الخامس

تطبيق الجدولين الأول والثاني

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

قانون تصحيح أوضاع العاملين المنحيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن المشرع رعية منه للعاملين الذين حصلوا على مؤهلات عليا بعد تعيينهم بمؤهلات متوسطة قرر الاعتداد بالمدد التي قضوها بالمؤهل المتوسط وذلك في حالتين : أولها : أن تكون فئة العامل قد نقلت الى مجموعة الوظائف العالية قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وثانيها : أن يكون قد أعيد تعيينه بتلك المجموعة قبل التاريخ المذكور أثر ذلك : إذا ظلت بالعامل إحدى هاتين الحالتين طبق عليه الجدول الثاني الملحق بالقانون والخاص بحملة المؤهلات المتوسطة حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم يطبق عليه الجدول الأول الخاص بحملة المؤهلات المتوسطة حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم يطبق عليه الجدول الخاص بحملة المؤهلات العالية بالفئة والأقدمية التي بلغها بالجدول الثاني .

الحكمة :

ومن حيث أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام ينص في المادة (٢٠) فقرة (د) على « احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالي لن نقلت فئته الى مجموعة الوظائف العليا قبل نشر هذا القانون على أساس تطبيق الجدول الثاني المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم على أساس تطبيق المدد المبينة في الجدول الأول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والأقدمية التي بلغها طبقا للجدول الثاني ... » .

ومن حيث انه يبين من هذا النص ان المشرع رعاية منه لطائفة العاملين الذين حصلوا على مؤهلات عليا بعد تعيينهم بمؤهلات متوسطة قرر الاعتداد بالمدد التي قضوها بالمؤهل المتوسط وذلك في حالتين أولهما أن تكون فئة العامل قد نقلت الى مجموعة الوظائف العالية قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وثانيهما أن يكون قد أعيد تعيينه بتلك المجموعة قبل التاريخ المذكور ، فإذا قامت بالعامل إحدى هاتين الحالتين طبق عليه الجدول الثانى الملحق بالقانون والخاص بحملة المؤهلات المتوسطة حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم يطبق عليه الجدول الأول الخاص بحملة المؤهلات العالية بالفئة والالتصية التى بلغها بالجدول الثانى .

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن المطمون ضده أعيد تعيينه بالدرجة السادسة الادارية بالقرار رقم ٣٢١ لسنة ١٩٦٣ اعتبارا من ١٦/١٢/١٩٦٣ وكان قبل صدوره بالدرجة الثامنة الكتابية ، ومن ثم فقد توافرت له شروط الاندادة من أحكام الفقرة (د) من المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث انه ولئن كان ذلك الا أن الحكم المطمون فيه وهو بصدد تطبيقه لأحكام المادة (٢٠) فقرة (د) المشار اليها على حالة المدعى قد طبق الجدول الثانى على كابل المدة السابقة على حصوله على مؤهله العالى أى المدة من ١٦/١٠/١٩٥٠ حتى سنة ١٩٦٣ فى حين أنه لم يكن طوال هذه المدة حاملا للمؤهل متوسط وانما كان حاملا للمؤهل اقل من المتوسط وهو الابتدائية فى المدة من ١٦/١٠/١٩٥٠ حتى ١٠/٧/١٩٥٥ تاريخ حصوله فى التاريخ الاخير على الثانوية العامة ، ومن ثم فإن المطمون ضده يعامل باعتباره حاصلا على مؤهل متوسط فى المدة من ١٠/٧/١٩٥٥ حتى ١٦/١٢/١٩٦٣ تاريخ تعيينه بالكادر العالى ، فيطبق فى شأنه الجدول الثانى عن هذه المدة على كابل المدة السابقة على المؤهل العالى اذ سبقتها مدة أخرى من ١٦/١٠/١٩٥٠ حتى ١٠/٧/١٩٥٥ كان المطمون ضده معاملا فيها بمؤهل اقل من المتوسط ، الأمر الذى يستلزم تعديل الحكم المطمون

فيه بقصر تطبيق الجدول الثانى بالنسبة للمطعمون ضده فى الفترة من ١٠/٧/١٩٥٥ حتى ١٦/١٢/١٩٦٣ خلافا لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه فى أسبابه من احتية المطعمون ضده فى تطبيق الجدول الثانى على حالته باعتباراً من ١٦/١٠/١٩٥٠ وهو تاريخ تعيينه ابتداء بالمؤهل الأقل من المتوسط (الابتدائية) .

ومن حيث أن الطاعن قد كسب شقا من الطعن وخسر شقا آخر الأمر الذى ترى معه المحكمة إلزام كل من الطاعن والمطعون ضده المصروفات. مناصفة بينهما .

(طعن ١٠٠٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٨)

الفرع السادس
تطبيق الجدولين الرابع والثاني

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين الحفنين بالدولة والقطاع العام مفادها — القاعدة العامة التي أوردتها هذه المادة هي حساب المدد الكلية المحددة في الجداول المرافقة للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه والخاصة بحملة المؤهلات الدراسية اعتباراً من تاريخ التعمين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب — بالنسبة لحملة المؤهلات الأقل من المتوسطة الذين عينوا بهذه المؤهلات ثم حصلوا على مؤهلات متوسطة أثناء الخدمة يطبق عليهم الجدول الرابع حتى تاريخ حصولهم على المؤهل المتوسط ثم يطبق عليهم الجدول الثاني من تاريخ حصولهم على هذا المؤهل — إذا كان العامل قد حصل على مؤهل عالٍ بعد ذلك ونقلت فئته أو أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف المالية قبل نشر القانون استمر تطبيق الجدول الثاني على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم يطبق عليه الجدول الأول اعتباراً من التاريخ الأخير بالفئة أو الأقدمية التي بلغها طبقاً للجدول الثاني .

الحكمة :

ومن حيث المادة (١٥) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يعتبر من أمضى أو يمتد من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرفق في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدد وإن المادة (٢٠)

من ذات القانون معدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « تحسب المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقيما عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقيييه بناء على أحكامه اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب .

وتحسب المسد الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية : (١) (ب) (ج) (د) احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالى لمن نقلت منته أو أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على أساس تطبيق الجدول الثانى المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم على أساس تطبيق المدد المبينة في الجدول الأول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والأقدمية التى بلغها طبقا للجدول الثانى هـ و بالنسبة لحملة المؤهلات الأكل من المتوسطة الذين عينوا بهذه المؤهلات ثم حصلوا على مؤهلات متوسطة أثناء الخدمة يطبق عليهم الجدول الرابع المرافق لهذا القانون حتى تاريخ حصولهم على المؤهل المتوسط ثم يطبق عليهم الجدول الثانى المرافق لهذا القانون من تاريخ حصولهم على هذا المؤهل هـ وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الاستناد من نص المادة (٢٠) المتقدم أن القاعدة العامة التى أوردتها هذا النص هى حساب المدد الكلية المحددة في الجداول المرافقة للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه والخاصة بحملة المؤهلات الدراسية اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب ، وأورد المشرع في الفقرة (د) من تلك المادة أنه بالنسبة لحملة المؤهلات الأكل من المتوسطة الذين عينوا بهذه المؤهلات ثم حصلوا على مؤهلات متوسطة أثناء الخدمة يطبق عليهم الجدول الرابع حتى تاريخ حصولهم على المؤهل المتوسط ثم يطبق عليهم الجدول الثانى من تاريخ حصولهم على هذا المؤهل فإذا كان العامل قد حصل على مؤهل

على بعد ذلك ونقلت منته أو أعيد تعيينه بجموعة الوظائف العالية قبل نشر القانون استمر تطبيق الجدول الثانى على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم يطبق عليه الجدول الأول اعتبارا من التاريخ الآخر بالفئة والاعتمادية التى بلغها طبقا للجدول الثانى وذلك طبقا مما أورده المشرع فى الفترة (د) من المادة (٢٠) المشار إليها والقول بغير ذلك أى بتطبيق الجدول الثانى على كل المدد السابقة على الحصول على المؤهل العالى على نحو ما يطلبه الطاعن يؤدى الى تطبيق الجدول الثانى على مدة خدمة العامل التى قضاها بالمؤهل الأقل من المتوسط وهو ما لا يمكن أن يكون قد قصده المشرع عند وضعه للجدول الثانى الخاص بحلقة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة المقرر تعيينهم ابتداءا فى الفئة الثامنة اذ ان المشرع خص فى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ كل فئة من فئات العاملين بجدول حسب المؤهل الحاصلين عليه والفئة التى عينوا فيها والجموعة الوظيفية التى ينتمى اليها ورعاية من المشرع لمن حصل من العاملين على مؤهل عال بعد تعيينه بمؤهل متوسط قرر الامتداد بالمدة التى قضاها بالمؤهل المتوسط بشروط معينة وذلك بتطبيق الجدول الثانى على هذه المدد وهو ما جاء بالفقرة (د) من المادة (٢٠) من القانون بما لا يتأتى معه تطبيق الجدول الثانى على مدد أخرى تكون قد قضيت بمؤهل أقل من المتوسط .

ومن حيث ان الثابت من ملف خدمة الطاعن انه حاصل على شهادته اتمام الدراسة الابتدائية القديمة سنة ١٩٤٨ ويتاريخ ١٩٤٩/٩/٢٤ صدر القرار الوزارى رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٤٩ متضمنا تعيينه بالوظيفة وذلك بمصلحة التجارة بالدرجة التاسعة بمهابة خمسة جنيهاات اعتبارا من تاريخ تسلمه العمل وهو الامر الذى تم فى ١٩٤٩/٨/٩ وأدى الاختبار لهذه الوظيفة بنجاح فى ١٩٤٩/١١/١ وتنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥٤/٣/٢٤ بتطبيق كادر العمال على الوزارتين من الدرجتين التاسعة والثالثة خارج الهيئة المعينين بعد ١٩٤٥/٥/١ ، صدر القرار الوزارى رقم ٢٨٨ لسنة

١٩٥٤ متضمنا تسوية حالة الطاعن في درجة صانع غير دقيق (٢٠٠ مليم)
اعتبارا من تاريخ تعيينه في ١٩٤٩/٨/٩ ثم (٢٠٠ مليم) من ١٩٤٩/١١/١
ثم (٣٢٠ ملما) من ١٩٥٢/٥/١ ، ويتاريخ ١٩٥٧/١٠/٢ صدر القرار
الوزارى رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٧ بإلغاء القرار الوزارى رقم ٢٨٨ لسنة
١٩٥٤ فيها تضمنه من تسوية حالة المدعى بالتطبيق لاحكام قرار مجلس
الوزراء المشار اليه وأعيدت حالته الى ما كانت عليه قبل ، ويتاريخ
١٩٦٠/٣/١٠ صدر القرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ متضمنا ترقية الطاعن
الى الدرجة الثامنة الكلية اعتبارا من ١٩٦٠/١/٣١ ، وتنفيذا للقانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ نقل الى الدرجة التاسعة من درجات هذا القانون
باقتدمية فيها ترجع الى ١٩٦٠/١٠/٣١ ، ويتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٠ صدر
القرار رقم ٩٩ متضمنا تعيين الطاعن بوظيفة اخصائى رابع من الفئة
السابعة بمجموعة الوظائف التخصصية اعتبارا من ١٩٦٧/٢/١ لحصوله
على ليسانس الحقوق ثور مايو سنة ١٩٦٦ ، وتم التعيين بناء على ترشيح
الاقوى العاملة وردت احدثته في هذه الفئة الى ١٩٦٦/٦/٢٠ تاريخ اداء
الامتحان بنجاح وذلك تنفيذا للقانون رقم ٣٥ ورقى الى الفئة السادسة
(٣٣٠ / ٧٨٠ ج) بالرسوب الوظيفى في ١٩٧١/١٢/٣١ .

ومن حيث أنه بتطبيق المبادئ السالف بيانها على حالة الطاعن
ويمراعاة أن طلباته الختلية تضمنت طلب تطبيق المادتين ٣ و ٥ من القانون
رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢
لسنة ١٩٧٣ بتسوية حالة حملة بعض المؤهلات الدراسية المعدل بالقانون
رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ على حالته مما يفاده أنه استعمل أمام محكمة أول
درجة حقه في الخيار المنصوص عليه في الفقرة (ج) من المادة (٢٠) من
قانون تصحيح اوضاع العاملين المشار اليه المضافة بالقانون رقم ٧ لسنة
١٩٨٤ وامتنع تبعا لذلك امامته من خفض الحد الكلية اللازمة للترقية الى
الفئات المخطئة طلبنا للجدول الرابع من جداول هذا القانون بمقدار ثلاث
سنوات وعليه فإن الطاعن يعتبر مرقى الى الدرجة الثامنة اعتبارا من

١٩٥٦/١/١ أول الشهر التالي لخمس سبع سنوات على تعيينه بالفئة التاسعة في ١٩٤٩/٨/١. وذلك طبقا للجدول الرابع والى الدرجة الثامنة من ١٩٦٢/١/١ أول الشهر التالي لانقضاء ست سنوات في الدرجة الثامنة طبقا للجدول الثاني والى الدرجة الخامسة من ١٩٧٠/١/١ لانقضاء ثمان سنوات في الدرجة السابعة طبقا للجدول الأول ثم ترد أقدميته في هذه الدرجة الى ١٩٦٨/١/١ طبقا للمادة (٣) من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ معدلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٨ ثم رقى الى الدرجة الرابعة من ٧٤/١٢/٣١ طبقا للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترتيبات بقواعد الرسوب الوظيفي ثم الدرجة الثالثة من ١٩٧٧/١٢/٣١ طبقا للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن الترتيبات بقواعد الرسوب الوظيفي والثانية من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مع تدرج مرتبه بالمعلاوات بما في ذلك الزيادة المنصوص عليها في المادة (٥) من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وبناء عليه يكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بخير هذا النظر في هذا الشق من الدعوى قد خالف صحيح حكم القانون .

ومن حيث انه لاوجه لتمسك المدعى بالتسوية السابق اجراؤها بالقرار رقم ١٩٢ لسنة ١٩٧٩ على سنة من القول بلانه سبق لمحكمة القضاء الاداري بالاسكندرية أن قضت بجلسة ١٩٨٠/٦/٤ بانتهاء الخصومة في الدعوى رقم ١٤٠ لسنة ٣١ ق المرفوعة من الطاعن على ذات الجهة الادارية المطعون ضدها على اساس ان هذا القرار تضمن استجابة الجهة الادارية لطلبات الطاعن (المدعى) ذلك ان لا غنى لكى ما تثبت حجة لئلك التسوية أن يكون الحكم الصادر بانتهاء الخصومة قد تضمن في اسبابه ما يعتبر آخذاً بذلك التسوية وقرارا لها حال أن الثابت من استقراء اسباب هذا الحكم انها ظلت تباها مما يفيد ذلك اكتهاء الطاعن (المدعى) طلب من المحكمة حال نظر الدعوى اعتبار الخصومة منتهية بعد ما استجابت الجهة الادارية الى طلباته واصدرت قرارها رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩ الامر الذى خلصت معه المحكمة الى انتقال الخصومة لعنمر النزاع لتتساءل نظر

الدعوى وعليه قضت باعتبار الخصومة منتسبة ، كذلك لا محل لمطالبة المدعى بالتعويض لأن المرد في ذلك ان تكون الادارة قد ارتكبت خطأ يستوجب مسئوليتها عنه وقيام الجهة الادارية بسحب القرار رقم ١٩٣ لسنة ١٩٧٩ واعادة تسوية حالة الطاعن لا يشكل في حد ذاته ركن الخطأ — في جانبها طالما أنها استهدفت في حقيقة الأمر انزال حكم القانون في تسوية ينبثق الحل فيها من القانون مباشرة الخصوص يستند دون ان تعقد لها في ذلك أية سلطة تقديرية ، أما ما يزعمه الطاعن من اضرار تمثلت في عدم ترقيته الى الدرجة الاولى او ابعاده عن وظيفة مدير مكتب السجل التجارى بالاسكندرية ، فما لا ينهض على احقية فيه في نطاق الدعوى الراهنة دليل تخاطع الأمر الذى تفتقد فيه دعوى التعويض بذريعة من ذلك سبب قبيلها على سند صحيح من الواقع أو القانون .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا في موضوعه بتعديل الحكم المطعون فيه ليكون بقبول الدعوى شكلا وياحقية الطاعن في الترقية الى الدرجة الثالثة (الثانية) من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ مع ما يقترب على ذلك من آثار ورد ما عدا ذلك من طلبات والزام كل من المدعى والجهة الادارية المصروفات مناصفة بينهما .

(طعن ٣٠٠٨ لسنة ٣٠ قى جلسة ١٩٩٠/٤/٢٢)

الفصل الرابع

المحدد

الفرع الأول

شروط حساب مدد الخدمة السابقة في المدد الكلية

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

عدم جواز حساب مدد العمل بجهات خارجية غير تلك الواردة على
سبيل الحصر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

الحكمة :

مقتضى قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام
الصادر بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩
لسنة ١٩٥٨ في شأن ضم مدة الخدمة السابقة . (اصلاح ورسوب
وظيفى) .

يشترط لضم مدة الخدمة السابقة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩
لسنة ١٩٥٨ أن تكون قد قضيت بجهات داخل البلاد سواء كانت جهات
حكومية أو اشخاصا ادارية عامة أو خاصة — أورد المشرع جهات خارجية
معينة هي حكومات الدول العربية والهيئات والمنظمات الدولية التي تشترك
فيها جمهورية مصر أو تنضم اليها — اثر ذلك : — عدم جواز حساب مدد
العمل بجهات خارجية غير تلك الواردة على سبيل الحصر .

(ظمن رقم ٦٩٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٦)

المصرع الثاني كيفية حساب مدة الخدمة الكلية

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

حساب مدة الخدمة الكلية في مجال تطبيق المادة (١٧) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يقوم على أساس الاعتداد بتاريخ دخول الخدمة بعد الحصول على المؤهل الذي يجري على أساس تطبيق تلك المادة في شأن العامل — حساب مدة الخدمة الكلية على هذا النحو يختلف عن القواعد الخاصة بحساب مدة الخدمة السابقة في الأندية التي تتطلب شروطا مغايرة — أساس ذلك : اختلاف كل منهما من حيث الشروط ومجالي الأعمال .

الحكمة :

وحيث أنه في شأن ما ذهب إليه الطاعن من أن القرار المطعون فيه هو قرار ترقية عادية وليس قرار ترقية حتمية طبقا للمادة ١٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ محلا على ذلك بأن زميله (.....) لم يكمل في تاريخ إجراء لترقية بـ ١٢/٣١/١٩٧٥ مدة خدمة قدرها (٣٢) سنة على نحو ما شرطته تلك المادة لترقية الحاصلين على مؤهلات متوسطة، بمرامة أنه محين في ١/١/١٩٤٤ فإن الثابت من الأوراق ومن البيانات التي قدمتها الجهة الإدارية لاقتنيات العاملين وتواريخ تعيينهم أن الزميل المذكور حصل على شهادة التقانة في سنة ١٩٤٢ والتوجيهية في سنة ١٩٤٣ وليساتس الحقوق في سنة ١٩٥٧ وعين في ٢١/١٠/١٩٤٣ وليس ١٠/١/١٩٤٤ كما قرر المدعى ومن ثم فإنه يكون قد اكمل في ٣١/١٢/١٩٧٥ مدة (٣٢) سنة وتوافر بالتالي في شأنه المدة اللازمة لترقية ذوى المؤهلات المتوسطة طبقا للمادة (١٧) المشار إليها وهو ما يحض زعم المدعى بأن القرار

المطعون فيه هو من قرارات الترقية العادية وليس ترقية حتمية طبقا للمادة المشار اليها ولما كان المدعى قد حصل على ليسانس الحقوق في سنة ١٩٥٥ وأرجعت أكتميته في بداية التعمين الى ١٠/٦/١٩٥٥ بعد ضم مدة خدمة سابقة قدرها سنة ٢ شهر فمن ثم فانه لا يكون قد أكمل في التاريخ المذكور (٢٤) سنة وهي المدة المشروطة لترقية ذوى المؤهلات العليا طبقا لمادة ١٧ المشار اليها وينتفى بذلك حقه في الترقية طبقا للبادة المشار اليها ولا يغير من الأمر شيئا ما أثاره الطاعن في شأن كيفية حساب مدة الخدمة الكلية لزميله المذكور من أنه لا يجوز ضم مدة الخدمة في الكادر المتوسط الى مدة الخدمة في الكادر العالى ذلك أنه فضلا على أن حساب مدة الخدمة الكلية في تطبيق المادة (١٧) المشار اليها يقوم على أساس الاعتداد بتاريخ دخول الخدمة بعد الحصول على المؤهل الذى يجرى على أساس تطبيق تلك المادة في شأن العامل وهو بهذه المثابة يغير تماما القواعد الخاصة بحساب مدد الخدمة السابقة في أكتمية العامل التى تتطلب شروطا مغايرة — فضلا على ذلك فانه على فرض التسليم بعدم سلامة قرار ترقية ذلك الزميل بالقرار المطعون فيه فان ذلك لا يرتب للمدعى ثمة حق في الترقية بذلك القرار مادام لم يتوافر في شأنه شرائط الامتداد منه . وحيث أنه متى كان الثابت من الأوراق أن القرار المطعون فيه من قبيل قرارات الترقية الحتمية المستندة الى المادة (١٧) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وأن المدعى لم يتوافر في شأنه شرط قضاء مدة الخدمة المنصوص عليها في تلك المادة في تاريخ اجراء تلك الترقية فمن ثم تضحى دعواه غير قائمة على سند سائق من الواقع أو القانون حقيقة برفضها اذا كان ذلك هو ما قضى به المحكم المطعون فيه فانه يكون قد صالفت محله في صحيح القانون ويتعين لذلك تأييده والحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام المدعى المصروفات عن الدرجتين .

الفرع الثالث

كيفية حساب المدد الكلية للعاملين غير الحاصلين
على مؤهلات دراسية والمقيدين في الوظائف
المهنية والفنية أو الكفائية المحددة بالجدولين
الثالث والخامس

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

عند تطبيق الجدولين الثالث والخامس الملحقين بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين الذين كانوا معينين في مجموعة الخدمات المعاونة أو المكتبية ثم نقلوا أو عينوا في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية أو أولئك الذين كانوا معينين في مجموعة الوظائف المعاونة ثم نقلوا إلى مجموعة الوظائف المكتبية وذلك قبل ١٠/٥/١٩٧٥ معينين أن تصاف إلى المدد الواردة في الجدولين المشار إليهما سبع سنوات أو المدة التي تضيف في مجموعة الخدمات المعاونة أو المكتبية أيهما أقل .

المحكمة :

تنص المادة ٢١ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بادولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ على أن :

تصحب المدد الكلية المنطقة بالعاملين المعينين في الوظائف المهنية أو الفنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية :

(أ) (١)

(ب) إضافة مدة سبع سنوات أو مدة الخامسة التي قضيت في مجموعة الخدمات المعاونة أو الكتابية أيهما أقل بالنسبة للعامل الذي عين

ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة او الوظائف المكتبية ونقل قبل نشر هذا القانون الى وظائف المجموعة المهنية ، او العامل الذى عين ابتداء في وظائف الخدمات المعاونة ونقل قبل هذا التاريخ الى الوظائف المكتبية .

ومن حيث ان مقتضى النص المشار اليه انه عند تطبيق الجدولين الثالث والخامس الملحقين بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين الذين كانوا معينين في مجموعة الخدمات المعاونة او المكتبية ثم نقلوا او عينوا في مجموعة الوظائف المهنية او الفنية او اولئك الذين كانوا معينين في مجموعة الوظائف المعاونة ثم نقلوا الى مجموعة الوظائف المكتبية وذلك قبل ١٠/٥/١٩٧٥ ، يتمين ان تضاف الى المسد الواردة في الجدولين المشار اليهما سبع سنوات او المسد التى قضيت في مجموعة الخدمات المعاونة او المكتبية ايها اقل .

ومن حيث ان الثابت ان المدعى قد عين في ١٩٤٧/١٢/١ في وظيفة عامل بناء وهى من وظائف الخدمات المعاونة ، ثم عين في ١٩٥٢/١٠/١ في وظيفة مخزنجى وهى من الوظائف الكتابية ، وأخيرا عين في وظيفة أمين مخزن وهى من الوظائف الفنية اعتبارا من ١٩٦٢/٥/١ بالكفاة الشاملة ثم وضع بالفئة (٣٠٠ / ٥٠٠) اعتبارا من ١٩٦٣/٧/١ .

ومن حيث ان المدعى كان يشغل في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وظيفة أمين مخزن ، وهى احدى الوظائف الفنية ، فانه يطبق عليه الجدول الثالث اعتبارا من تاريخ تعيينه في ١٩٤٧/١٢/١ بوظيفة عامل بناء ، وتضاف مدة سبع سنوات او مدة الخدمة التى قضيت في مجموعة الخدمات المعاونة او الكتابية ايها اقل الى المدد الواردة بالجدول الثالث تطبيقا لنص المادة ٢١ (ب) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

(طعن ١٨٩٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٧)

الفرع الرابع

مدة الخدمة السابقة يقتصر حسابها على الفترة اللاحقة
للحصول على المؤهل الذى عين العامل على أساسه

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

يقتضى حكم المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
بتصحيح أوضاع المصلحين الخنيين بالدولة — يقتصر الحق فى حساب
مدة الخدمة السابقة على الفترة اللاحقة للحصول على المؤهل الذى
عين العامل على أساسه — انتهاء الحق فى حساب مدة الخدمة السابقة
التي قضيت قبل الحصول على المؤهل الذى تم التعمين بموجبه .

الحكمة :

عما ينمى المدعى من عدم حساب المدة آتفة الذكر فى تطبيق الجدول
الثانى المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فهو نعى
فى غير محله ذلك لأن الثابت من الأوراق أنه كان يعمل خلال المدة بمؤهل
الابتدائية ثم عين فى الحكومة بشهادة اتمام الدراسة الثانوية ولم يعمل
قط فى الحكومة بمؤهل الابتدائية ومن ثم فإن مدة خدمته بهذا المؤهل فى
الشركة المذكورة تكون متينة الصلة بمدة خدمته الحكومية مما لا يجوز
معه حسابها ضمن مدة مخدمته الكلية اذا أنه قضاءها بمؤهل غير ذلك
الذى عين على أساسه فى خدمة الحكومة فضلاً عن ذلك فإنه من المقرر
طبقاً لما نصت عليه المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥:
أن يقتصر حساب مدة الخدمة السابقة على الفترة اللاحقة للحصول على
المؤهل الذى عين العامل على أساسه مما يقتضاه بالتالى انتهاء الحق
فى حساب مدة الخدمة السابقة التى قضيت قبل الحصول على المؤهل الذى
تم التعمين بموجبه .

(طعن ١٠١٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٢٢)

الفرع الخامس

عدم جواز حساب مدة خدمة سابقة قضيت
بمعسكرات الجيش البريطاني

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

عدم جواز حساب مدة خدمة سابقة قضيت بمعسكرات الجيش
البريطاني .

المحكمة :

مفهوم المنشأة في مجال تطبيق المادة (١٨) من قانون تصحيح
أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم
١٠١ لسنة ١٩٧٥ . أدخل المشرع في حساب مدد الخدمة الكلية المنصوص
عليها في المادة (١٨) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المدد التي
قضيت في منشآت آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة ومفهوم المنشأة يفصرف
إلى ذلك الكيان المشتغل على عناصر تخضع لتنظيم معين بهدف تحقيق الغرض
المشود منها ويستلزم من تعداد نص المادة (١٨) للجهات الواردة به
أن هناك صفة مشتركة وطبيعة مميزة تجمع بينهما هي وجود تنظيم وكيان
قانوني مميز لكل منها ويتضح ذلك في المجالس المحلية والرائق العامة
والشركات وإدارات الأوقاف الخيرية أما المشروعات والمنشآت فإن استلزام
مثل هذا التنظيم والكيان بالنسبة لها أمر يعترضه مسلك المشرع فبعدا
أن ذكر جهات لها شخصية معنوية وكيان خلص بها أُرُف عليها المنشآت
والمشروعات واثّر ذلك يجب أن تكون هذه المنشآت والمشروعات من ذات
جنس ما سبق تعدادها بأن يكون لها ذات الوصف وذات الطبيعة وأن تؤول
إلى الدولة بكامل كيائها وتنظيمها والمنشآت والمعسكرات والطارات الواردة

على سبيل الحصر بـاتفاقية الجلاء المبرمة بين حكومتى مصر وبريطانيا بتاريخ ١٩/١٠/١٩٥٤ آلت ملكيتها الى الدولة مفرغة من أى كيان قانونى او تنظيم خاص واقتصرت الـايلولة على العناصر المادية لهذه المنشآت والمعارات واصطلاح « المنشآت » الواردة بالمادة (١٨) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥. لا يصدق على ما آل الى الحكومة المصرية بمقتضى اتفاقية الجلاء .

(ظمن ١٨٤٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٤/١١/١٩٨٥)

الفرع السادس

مدة الخدمة السابقة التي قضيت بالدوائر الزراعية
ودخلت في خدمة الدولة

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

الدوائر الزراعية لم تؤول الى الدولة بوصفها منشأة ذات كيان قانوني خاص — الذي آلت الى الدولة الاراضى الزراعية وحدها مدة الخدمة التي تقضى بها لا تحسب ضمن مدة الخدمة الكلية طبقا لنص المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

المحكمة :

يقومات الطعنان على ان الدوائر الزراعية التي كانت مملوكة للامراء تقتصر الى الكيان والتنظيم كما انها لا تعتبر من المشروعات او المنشآت التي عناها النص وهى المشروعات والمنشآت الاقتصادية والتجارية والصناعة التي دخلت في حوزة الدولة نتيجة للتأميم فضلا عن ذلك فان الدوائر الزراعية لم تؤول ملكيتها الى الدولة وانما الذي آل اليها هو الاراضى يقصد اعادة توزيعها على صغار الفلاحين .

ومن حيث ان المادة ١٨ من قانون تصحيح أوضاع العاملين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على ان يدخل في حساب المسمى المتخصص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المسمى الذى لم يسبق حسابها في الأقدمية من المسمى الآتية :

(١) مدة الخدمة التي قضاها العامل في المجالس المحلية او في المرافق العامة أو الشركات او المشروعات أو المنشآت أو ادارات الاوقاف التي آلت أو تؤول ملكيتها الى الدولة أو في المدارس الخاصة الخاضعة لاشراف الدولة .

ومن حيث أن مؤدى هذا النص أنه يتعين لكى تدخل مدة الخدمة التى قضاهها العامل فى شركة أو مشروع أو منشأة خاصة ضمن مدة خدمته الكلية أن تؤول ملكية الشركة أو المشروع أو المنشأة ذاتها باعتبارها كيان أو تنظيم قانونى متميز الى الدولة أما اذا اقتصرت الايلولة على الأموال أو الموجودات أو المنشآت المسادية فقط فإن مثل هذه الأموال أو الموجودات ذات الكيان المبادئ فقط لا ينطبق عليها وصف المشروع أو المنشأة بالمعنى الذى قصده المشرع . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإذا اشتملت الايلولة الى الدولة أموالا متفرقة لشخص معين بحيث ينطبق على بعضها وصف الشركة أو المشروع أو المنشأة ذات الكيان أو التنظيم القانونى المتميز وينحصر هذا الوصف عن البعض الآخر فلا ينطبق حكم النص الأعلى من كان عاملا بالمشروع أو المنشأة التى آلت الى الدولة بكيانها أو تنظيمها القانونى المتميز .

ومن حيث أن الدوائر الزراعية لم تؤل الى الدولة بوصفها منشأة ذات كيان قانونى خاص وإنما الذى آلت الى الدولة هو الأراضى الزراعية وحدها . فمن ثم فإن مدة الخدمة التى تقضى لها لا تحتسب ضمن مدة الخدمة الكلية طبقا لنص المادة ١٨ . من قانون تصحيح أوضاع العاملين المعننين المشتر إليه .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مدة خدمة المدعى قضيت بدائرة سينواوى الزراعية ، فمن ثم فلا يكون له أصل حق فى المطالبة باحتسابها ضمن مدة خدمته الكلية .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير هذا النظر ، فمن ثم فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله .

(الطعنان ٩٩٠ و ٩٩٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣)

القرار السابع

يعد ببدء الخدمة السابقة التي قضيت بدار التحرير
للطباعة والنشر

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

يعد بالبدء السابقة التي قضيت بدار التحرير للطباعة والنشر .

الحكمة :

مبدأ المادة (١٨) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار
قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والقانون
رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الصحافة — القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤
جشان المؤسسات الصحفية والمادة (٢٠٩) من الدستور والقانون رقم
١٤٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن الأموال التي كانت مملوكة للاتحاد الاشتراكي
العربي أن المشرع اعتد في حاسب مدة الخدمة السابقة طبقاً لقانون تصحيح
أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام بالمحدد التي قضيت في
المشروعات أو المنشآت التي آلت أو تؤل ملكيتها للدولة وأثر ذلك الاعتداد
بالبدء السابقة التي قضيت بدار التحرير للطباعة والنشر وأساس ذلك :
أنه آلت إلى الدولة ممثلة في مجلس الشورى باعتبارها من ملحقات
المؤسسات الصحفية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٠ .

(تمّين ٢١٤٦ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٨٧/٢/٨)

الفرع الثامن

شروط حساب مدة التطوع والتجنيد ضمن المدد الكلية

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

يشترط لحساب مدد التطوع والتجنيد ضمن المدد الكلية ألا يكون بسبب انتهاء الخدمة السابقة سوء السلوك .

الحكمة :

تنص المادة ١٨ من قانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أن يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الأتمدية من المدد الآتية :

.....

(ب) مدد التطوع والتجنيد والتكليف بالوظائف المدنية أو العسكرية .

وتنص المادة ١٩ على أن يشترط لحساب المدد المبينة في المادة السابقة ما يأتي :

(ج) لا يكون سبب انتهاء الخدمة السابقة سوء السلوك .

ومن حيث أن مؤدى التعمين المتقنين أنه يشترط لحساب مدد التطوع والتجنيد ضمن المدد الكلية ألا يكون سبب انتهاء الخدمة سوء السلوك .

ومن حيث أن الثابت بملف خدمة المدعى أن إدارة السجلات العسكرية بهيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة بعفت إلى الهيئة المدعى عليها بكتاب مؤرخ ١٣/٩/١٩٧١ أرفقت به كتاب وارد المحفوظات العمومية رقم ٢٤٢٥ بتاريخ ١٩/٨/١٩٧١ الذي تضمن أنه بالبحث بالسجل رقم ٦٢/١٥/٢٨

من ٣١ تحت رقم مسلسل ١٥٦ وجد المدعى « تليذ مجند » من ٢٩٣٨/٢/٥ إلى ١٩٤٤/٧/١. وأن مدة خدمته رديئة ولا يستحق مرتب احتياط لرفقته لسوء السلوك ولا توجد أية بيانات أخرى بالسجل . فمن ثم فلا يكون للمدعى أصل حق في طلب احتساب مدة تطوعه بالقوات المسلحة ضمن مدة خدمته الكلية بالهيئة المدعى عليها . وتبعاً لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب وجه الحق فيما انتهى إليه من رفض دعواه .

(تلعن ١٣١٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٨٧/٦/١٤)

الفرع التاسع
طلب ضم مدة الخدمة السابقة

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

تقديم طلب حساب مدة الخدمة السابقة ضمن مدة الخدمة الكلية —
حدها المشرع بثلاثة مواعيد — يكون لكل عامل من المخططين بأحكام
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن يطلب حسابها خلالها .

المحكمة :

قانون تصحيح لوضاع المملكين المدنيين بالدولة والقطاع العام
المصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مبدلاً بالقانونين رقمي ٢٣
لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨ — حدد المشرع ثلاثة مواعيد بمعامدة
يكون لكل عامل من المخططين بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن يقدم
خلال أي منها بطلب لحساب مدة خدمته السابقة ضمن مدة الخدمة الكلية
وهذه المواعيد هي : الميعاد الأول : خلال ٣٠ يوماً من تاريخ نشر القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٠/٥/١٩٧٥ ، الميعاد الثاني : خلال ٣٠ يوماً
من تاريخ نشر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ في ٢٠/٤/١٩٧٧ ، الميعاد
الثالث : خلال ٣٠ يوماً من تاريخ نشر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ في
١١/٥/١٩٧٨ وهذه المواعيد مواعيد سقوط لا يجوز بعدها النظر في حساب
أية مدة من المدد المتصوص عليها في المادة (١٨) من القانون رقم ١١
لسنة ١٩٧٥ الطلب المقدم بعد فوات الميعاد المقرر بالقانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ وتبطل العمل بالقانونين رقمي ٢٣ لسنة ١٩٧٧ و ٢٣ لسنة ١٩٧٨
يعتبر مقبلاً ويتغنى من تقديم طلب جديد خلال الميعاد المتصوص عليه فيها .

(تُلغى ٣١٩٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩/١/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

اناط المشرع بلجنة شئون العاملين حاسب مدد الخدمة السابقة التي قضاها العامل في احدى الجهات المحددة بالمادة (١٨) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ضمن مدة الخدمة الكلية بناء على الطلب الذي يقدمه العامل الى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ او حتى ١٩/٩/١٩٧٧ او حتى ١٩٧٨/٨/٧ (المواعيد التي حددها المشرع لتقديم طلبات ضم مدد الخدمة السابقة) — يفنى عن تقديم الطلب في المواعيد السابقة ان تكون مدة الخدمة السابقة ثابتة بمبلغ خدمة العامل في المواعيد المذكورة .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ١٨ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المنعنين بالدولة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نصت على أن يدخل في حاسب المدد الكلية المتوصى عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرتقة المدد التي لم يسبق حسابها في الاعتمادية من المدد الآتية :

(١) مدة الخدمة التي قضاها العامل في المجالس المحلية او في المرافق العمالية او الشركات او المشروعات او المنشآت او ادارات الاوقاف الخيرية التي آلت او تؤول ملكيتها الى الدولة او في المدارس الخاصة الخاضعة لاشراف الدولة .

ونصت المادة ١٩ على أن يشترط لحساب المدد المبيتة في المادة السابقة ما يأتي :

ويمسدر بلحساب المدد المشار اليها وفقا للقواعد السابقة قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة التي يجتمعا العامل بناء على الطلب الذي يقدمه الى هذه اللجنة خلا ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون

ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في احتساب أية مدة من المبدد المتصوص عليها في المادة السابقة .

ثم نصت المادة ٦ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ على انه في مجاز تطبيق أحكام قانون تصحيح اوضاع العاملين الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له تراعى القواعد التالية :

٢ — الاعتماد بالطلبات المقدمة لحساب المدة السابقة ضمن مدة الخدمة الكلية المقدمة حتى ١٩/١/١٩٧٧ للامادة من أحكام اتقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والطلبات المقدمة حتى ٧/٨/١٩٧٨ للامادة من أحكام القانون رقم ٢٣ سنه ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

٣ — عدم الزام العامل بتقديم طلب في الميعاد المتصوص عليه في المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أو في المواعيد المشار اليها في ائند السابق في حالة ثبوت مدة الخدمة اتسابقة بملف خدمة العامل في المواعيد المذكورة .

ومن حيث أن مؤدى النصوص المتقدمة أن المشرع أنلط بلجنة شنون العاملين احتساب مدد الخدمة السابقة التي قضاها العامل في احدى الجهات المبينة بالمادة ١٨ ضمن مدة الخدمة الكلية بنساء على الطلب الذى يقدمه العامل الى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ او حتى ١٩/١/١٩٧٧ او حتى ٧/٨/١٩٧٨ ويفنى عن تقديم الطلب في المواعيد السابقة أن تكون مدة الخدمة السابقة ثبته بملف خدمه العامل في المواعيد المذكورة .

ومن حيث أن الثابت من ملف الدموى أن المستندات التي يركن اليها المدعى لاثبات مدة خدمته السابقة قدمها لأول مرة أمام المحكمة بجلسته ١٩٨٢/٣/٧ وهى عبارة عن عقد استخدام عرفت محرر بينه وبين مدرسة

الأقباط الابتدائية للبنات بنجع حمادى يفيد تعيينه بها مدرسا من أول سبتمبر سنة ١٩٤٥ الى آخر أغسطس ١٩٤٦ وخطاب موجه اليه من الجمعية الخيرية القبطية يفيد انتدابه للتدريس بمدرسة البنات من أول يناير سنة ١٩٤٥ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٤٦ ونفتر توفير بريد صادر من مكتب بريد نجع حمادى بتاريخ ١٩٤٤/١١/٦ يفيد أن مهنته مدرس بمدرسة الأقباط . وصورة طبق الأصل من الطلب المقدم منه لمديرية التربية والتعليم بقنا للتحقيق من صحة مدة خدمته بمدرسة الأقباط الابتدائية للبنين بنجع حمادى وصورة طبق الأصل من كتاب منسوب صدوره لمدير شئون العاملين بمديرية التربية والتعليم بالجيزة وموجه الى مدير الشئون المالية والادارية بمنطقة قنا التعليمية للتحرى عن صحة المدة التى يطالب المذكور بضمها .

كما قدم المدعى حافظة مستندات بجلسة ١٩٨٣/٥/١٦ تضمنت صورة طبق الأصل من طلب موقع منه بتاريخ ١٩٧٥/٣/٣١ وموجه الى مديرية التربية والتعليم بالجيزة لاحتساب مدة خدمته السابقة طبقا للمادتين ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومؤشر اسفله باستلام الاصل والمرفات ويائه عملت مذكرة بتاريخ ١٩٧٥/٩/٢٥ وقوع عليها واعتمدت بتاريخ ١٩٧٥/٩/٢٩ . وصورة طبق الأصل من طلب موقع عليه منه بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٧ وموجه الى مديرية التربية والتعليم بالجيزة لذات الغرض ومؤشرا اسفله باستلام الاصل لتسليمه . وأصل مقدم منه لادارة شمال الجيزة التعليمية لاعطائه ما يفيد أنه تقدم بالطلبين سالفى الذكر ومؤشرا اسفله شئون العاملين — تسويات — ولم يتخذ اى اجراء بشأن هذا الطلب — وكتاب موجه من مدير شئون العاملين بمديرية التربية والتعليم بالجيزة وموجه الى مستشار مجلس الدولة يفيد أن المدعى تقدم بطلب ضم مدة خدمته السابقة بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٨ . وسلم الى مندوب البريد الذى قام بدوره بتسليمه الى الموظف المختص بالتسوية . وأن الطلب الآخر سلم للموظف المختص بالتسويات لادارة شمال الجيزة التعليمية .

وبالرجوع الى ملف خدمة المدعى المودع ملف الطعن تبين أنه خلا من

أية بيانات أو معلومات أو مستندات تتعلق بعمل المدعى السابق بمدرسة الأقباط الابتدائية الخاصة للبنين بنجع حمادى فى المدة من أكتوبر ١٩٤٤ حتى نوفمبر ١٩٤٧ . وليس بملف الخدمة كذلك ما يفيد أن المدعى سبق أن طالب بضم هذه المدة الى مدة خدمته أو احتسابها ضمن مدة خدمته الكلية قبل صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أو بعد ذلك .

ومن حيث أنه استنادا الى ما تقدم فليس بالأوراق ما يثبت مدة خدمة المدعى السابقة بمديرية الأقباط الابتدائية الخاصة للبنين بنجع حمادى فمن ثم فلا يكون له أصل حق فى المطالبة باحتسابها ضمن مدة خدمته الكلية أيا كان الرأى فى مدى صحة تقدمه بطلبات احتسابها فى المواعيد التى ذكرها . لأن مثل هذه الطلبات بافتراض أنها قدمت فعلا لجهة الإدارة فى هذه التواريخ بانها تتجرد من كل قيمة قانونية ويأتلى فلا تحدث أثرا ما بحسبان أنه يبنى من ورائها الى احتساب مدة خدمة سابقة لا دليل عليها ضمن مدة خدمته الحالية . وتبعاً لذلك تكون دعواه على غير سند خفيفة بالرفض .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بغير النظر السالف ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تأويله وتطبيقه مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وبإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(طعن ٢٤٥٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٨)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

مؤدى نص المائتين ١٨ و ١٩ من قانون تصحيح أوضاع العاملين الجندى بالدولة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ونص المادة ٦ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ — أن المشرع أنط بلجنة شئون العاملين احتساب مدة الخدمة السابقة التى قضاها العامل فى إحدى الجهات الخينة بالمادة ١٨ ضمن

مدة الخدمة الكلية بناء على الطلب الذى يقدمه العامل الى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ او حتى ١٩٧٧/٩/١٩ او حتى ١٩٧٨/٨/٧ وانه يفنى عن تقديم الطلب فى المواعيد السابقة ان تكون مدة الخدمة السابقة ثابتة بمبلغ خدمة العامل فى المواعيد المذكورة .

المحكمة :

يقوم الطعن على ان الحكم المطعون فيه يخالف قضاء المحكمة الادارية العليا فى شأن تفسير النصوص المنظمة لميعاد الثلاثين يوما المنصوص عليها فى المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن المادة ١٨ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نصت على أن يدخل فى حساب المدد الكلية النصوص عليها فى المادة السابقة وفى الجداول المرفقة المدد التى لهم يسبق حسابها فى الاقدمية من المدد الاتية :

(١) مدة الخدمة التى قضاها العامل فى المجالس المحلية او فى المرافق العامة او الشركات او المشروعات او المنشآت او ادارات الاوقاف الخيرية التى آلت او تؤول ملكيتها الى الدولة او فى المدارس الخاصة الخاضعة لاشراف الدولة .

ونصت المادة ١٩ على أن يشترط لحساب المدد المبينة فى المادة السابقة ما يأتى .

وبصدر باحتساب المدد المشار اليها وفقا للتواعد السابقة قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة التى يتبعها العامل بناء على الطلب الذى يقدمه الى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر فى احتساب اية مدة من المدد المنصوص عليها فى المادة السابقة .

ثم نصت المادة ٦ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ على أنه في مجال تطبيق أحكام قانون تصحيح أوضاع العاملين الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له ترمى القواعد التالية :

٢ — الاعتماد بالطلبات المقدمة لحساب المدة السابقة ضمن مدة الخدمة الكلية المقدمة حتى ١٩/٨/١٩٧٧ للانداء من أحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والطلبات المقدمة حتى ٧/٨/١٩٧٨ للانداء من أحكام القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

٣ — عدم إلزام العامل بتقديم طلب في الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أو في المواعيد المشار إليها في البند السابق في حالة ثبوت مدة الخدمة السابقة بملف خدمة العامل في المواعيد المذكورة .

ومن حيث أن مؤدى النصوص المتقدمة أن المشرع أناط بلجنة شئون العاملين احتساب مدة الخدمة السابقة التي قضاها العامل في إحدى الجهات المبينة بالمادة ١٨ ضمن مدة الخدمة الكلية بناء على الطلب الذي يقدمه العامل إلى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أو حتى ١٩/٩/١٩٧٧ أو حتى ٧/٨/١٩٧٨ وأنه يغنى عن تقديم الطلب في المواعيد السابقة أن تكون مدة الخدمة السابقة ثابتة بملف، خدمة العامل في المواعيد المذكورة .

ومن حيث أن الثابت من ملف خدمة المدعى أن له مدة خدمة سابقة بدار المعارف للطباعة والنشر من شهر أغسطس سنة ١٩٤٢ حتى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٥ وأنه سبق أن تقدم بطلب لاحتساب هذه المدة ضمن مدة خدمته الكلية بتاريخ ٤/٩/١٩٧٧ . كما تقدم بطلب آخر لاحتسابها في ٦/٨/١٩٧٨ . فمن ثمة فإن المدعى يكون قد التزم عند طلبه احتساب

مدة خدمته السابقة بدار المعارف للطباعة والنشر بالمواعيد المقررة قانونا .

ومن حيث أن جهة الإدارة في ردها على الدعوى لم تنازع في استيفاء المدة المنوه عنها للشروط المقررة لاحتسابها ضمن مدة الخدمة الكلية ، وإنما أرجعت عدم استجابتها لطلبات المدعى الى تقدمه بها بعد الميعاد ، فمن ثم يكون المدعى محقا في طلب احتساب مدة خدمته السابقة بدار المعارف للطباعة والنشر ضمن مدة خدمته الكلية بحسبان أنها قضيت في إحدى الجهات المبينة بالمادة ١٨ من القانون ، وتقدم بطلبه في المواعيد المقررة قانونا .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير النظر السالف ، فمن ثم نانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه بالانفاء مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالفاء الحكم المطعون فيه وبإحقاقية المدعى في احتساب مدة خدمته السابقة بدار المعارف للطباعة والنشر وهي المدة من شهر أغسطس سنة ١٩٤٢ حتى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٥ ضمن مدة خدمته الكلية طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مع ما يترتب على ذلك من آثار .

(ظعن ١١٢٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٢/٢٧/١٩٨٧) .

الفرع العاشر

تدخل مدة الخدمة بالمدارس الخاصة الخاضعة لإشراف
وزارة التربية والتعليم في المدد الكلية

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

مدة الخدمة بالمدارس الخاصة الخاضعة لإشراف وزارة التربية والتعليم والتي لم يسبق حسابها في الأقدمية — تدخل في المدد الكلية المنصوص عليها في الجداول المرفقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — أقدمية اعتبارية مدتها سنتان يمنحها القانون المذكور لحيلة بعض المؤهلات الدراسية — ويعتمد بهذه الأقدمية الاعتبارية عند تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الرسوب الوظيفي وأيضا عند تطبيق قواعد الرسوب التالية :

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٨ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن :

« يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الأقدمية من المدد الآتية :

(١) مدة الخدمة التي تضاعها العامل في المجالس المحلية أو في المرافق العامة أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو إدارات الأوقاف الخيرية التي آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة أو المدارس الخاصة الخاضعة لإشراف الدولة » .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى كان له مدة خدمة بالمدارس الخاصة الخاضعة لإشراف وزارة التربية والتعليم خلال الفترة من

١٩٦٠/١٠/٣١ حتى ١٩٦٣/٥/٢١ ، وقدم طلبا لضمها اثر صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، ويتعين وفقا لنص المادة ١٨ آنفة البيان ضمها بالكامل فتدخل في حاسب المدد الكلية المنصوص عليها في الجداول المرفقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أنه بتطبيق الجدول الثانى على المدعى باعتباره حاصلا على مؤهل الثانوية العامة لسنة ١٩٥٧ فإنه يستحق الترقية الى السادسة الكلية « ٢٣٠ / ٧٨٠ » اعتبارا من ١/٢/١٩٧٢ لقضائه مدة كلية قدرها احد عشر عاما .

ومن حيث ان الفقرة الاولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية تنص على أن :

« يمنح حملة المؤهلات العالية او الجامعية التى يتم الحصول عليها بعد دراسة متنها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودون بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ بالجهات المشار اليها بالمادة السابقة (الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة) اقدمية اعتبارية قدرها ستقتل فى الفئات المالية التى كانوا يشغلونها اصلا أو التى أصبحوا يشغلونها فى ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة » .

وتنص الفقرة الثالثة من المادة الثالثة المشار اليها على أن :

« ويسرى حكم الفقرة الاولى على حملة الشهادات فوق المتوسطة والمتوسطة التى لم يتوقف منحها كما يسرى على حملة الشهادات المتوسطة التى توقف منحها ، كان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق أقل من خمس سنوات بعد اتمام الدراسة الابتدائية (قديم) أو بعد امتحان مسابقة

ينتهي بالحصول على المؤهل ، أو بعد دراسة مدتها أقل من ثلاث سنوات دراسية بعد الشهادة الإعدادية بأنواعها المختلفة أو ما يعادل هذه المؤهلات » .

ومن حيث أن المدمى وقد حصل على المؤهل الثانوية العامة لسنة ١٩٥٧. نظم قديم وطلب بدعواه المقلبة في ١٦/٨/١٩٨٠ الاستعادة من نص الفقرة الثالثة من المادة الثالثة المشار اليه واعمالا لحكم هذا النص فانه يستفيد من حكم المادة الثالثة بأضافة اقدمية اعتبارية قدرها سنتان ، ومن ثم ترجع اقدميته في الدرجة السادسة الى ١/٢/١٩٧٠ .

ومن حيث ان المادة الثالثة المشار اليها تقضى في مقررتها الخامسة بـ :
:

« ويعتد بهذه الأقدمية الاعتبارية المنصوص عليها في الفترات السابقة عند تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تطبيق قواعد الترقية بالرسوب الوظيفي » ، وايضا عند تطبيق قواعد الرسوب التالية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ وبالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وكذلك عند تطبيق حكم المادة ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام المعلمين المدنيين بالدولة ... » .

ومن حيث أن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترميمات بقواعد الرسوب الوظيفي تنص على أن :

« يرقى اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ المعلمون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام المعلمين المدنيين بالدولة الذين تتوافر فيهم شروط الترقية وذلك في الفترة من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ حتى أول مارس سنة ١٩٧٥ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي الصادرة بها قرار وزير المالية رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ » .

ومن حيث أنه طبقا لقرار وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية

رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن قواعد الترقيات في ديسمبر سنة ١٩٧٣ بالنسبة للخاضعين للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والذي يقضى في مادته الأولى بأن ترفع الفئات المالية للعاملين المدنيين الخاضعين لأحكام القانون المشار اليه الذين ينتهون في فئاتهم حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ مددا لا تقل عن المدة المحددة قرين كل فئة من الفئات .. « وحدد النص المدة التي تقضى في الفئة السادسة ٢٣٠ / ٧٨٠ بأربع سنوات ، وعليه يرقى المدعى الى الفئة الخامسة اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ » .

ومن حيث انه وفقا لاحكام المادة الاولى من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفي :

« يرقى اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ العاملون الخاضعون لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة الذين تتوافر فيهم شروط الترقية وذلك خلال الفترة من ١٩٧٧/١٢/٣١ حتى اول مارس سنة ١٩٧٨ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها قرارا وزير المالية رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ » « وانه طبقا للقرارين رقمي ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ فان المدة المطلوبة للترقية للفئة التالية للفئة الخامسة هي ثلاث سنوات ، وبالتالي يستحق المدعى الترقية الى الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ » .

ومن حيث انه بتطبيق المادة ١٠٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينقل العاملون الخاضعون لاحكام القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم ، وفقا للجدول رقم ٢ المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وانه طبقا للجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فان الدرجة المعادلة للدرجة الرابعة التي شغلها المدعى على موجب القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ هي الدرجة الثانية ومن ثم ينقل اليها باقدمية ترجع الى تاريخ شغله لها في ١٩٧٧/١٢/٣١ .

(تلمن ٥٩٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/١/٨)

الفرع الحادى عشر

شرط قضاء مدة بينية في الوظيفة المقرر
لها درجة ادنى لا يقوم الا عند الترقية

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

اشتراط قضاء مدة بينية في الوظيفة المقرر لها درجة ادنى لا يقرم
الا عند الترقية ، اما عند التعمين في غير ادنى الدرجات بوحدة اخرى او
في نفس الوحدة في مجموعة نوعية مختلفة فلا الزام بتوافر الشرط المتقدم
حتى توافرت في المعين مدة الخبرة العملية الكلية في مجال عمل الوظيفة
التي يعين فيها .

الفنوسى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى.
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢١ فاستعرضت فتاوها
السابقة بجلسة ١٩٨٠/٦/١١ « ملف رقم ٥٢١/٣/٨٦ » التى انتهت —
للاسباب الواردة — فيها — الى أن العاملين بالشركة يدخلون في عداد
المخاطبين بحكم المادة ٢٠ من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨
لسنة ١٩٧٨ ، فيجوز اعادة تعيينهم في غير ادنى وظائف مجموعة نوعية
مختلفة عن تلك التى ينتمون اليها ، تون اشتراط المدة البينية اللازمة
للترقية ، بتوافر الخبرة الكلية .

كما استعرضت الجمعية المادة ١٥ من قانون العاملين المتعدين
بالذولة الصادرة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمعدل بالقانون رقم ١١٥
لسنة ١٩٨٢ التى تنص على أن « يكون التعمين ابتداء في ادنى وظائف
المجموعة النوعية الواردة في جدول وظائف الوحدة .

ويجوز التعيين في غير هذه الوظائف سواء من داخل الوحدة او من

خارجها في حدود ١٠٪ من العدد المطلوب شغله من وظائف كل درجة وذلك طبقا للتواعد والشروط التي تضعها لجنة شئون الخدمة المدنية ...»
والمادة ٣٦ من ذات القانون التي تنص على أنه « مع مراعاة استثناء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى إليها تكون الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التي تنتمي إليها » .

وبذلك تبين أن المادة (١) من قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ بشأن التعمين في غير أدنى الوظائف تقضي بأن « يكون التعمين في غير أدنى وظائف المجموعة النوعية سواء من داخل الوحدة أو خارجها وبمراعاة توافر الشروط التالية :

١. — ألا تقل مدة الخبرة العملية للمرشح من مجموع المدد البيئية اللازمة تضاعفها في وظائف الدرجات الأدنى من الوظيفة المرشح لها وفقا لكل مجموعة نوعية على حدة وبدءا من درجة بداية التعمين بها ...

واستظهرت الجمعية مما تقدم أن المشرع في المادة ١٥ من قانون العاملين المدنيين بالدولة أجاز للعاملين بداخل الوحدة أو من خارجها التعمين في غير أدنى درجات وظائف كل مجموعة نوعية بالوحدة ، على أن تراعى الشروط المقررة بذلك بالمادة المذكورة وقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ . ومن بين هذه الشروط توافر خبرة عملية للمرشح لا تقل عن مجموع المدد البيئية اللازمة تضاعفها في وظائف الدرجات الأدنى من الوظيفة المرشح لها وفقا للمجموعة النوعية التي تنتمي إليها تلك الوظائف ، وبدءا من درجة بداية التعمين بها . إلا أنه لا يلزم أن يقضى المرشح مدة بيئية في وظيفة من الدرجة الأدنى مباشرة للوظيفة المراد التعمين فيها لأن مؤدى ذلك قصر التعمين في غير أدنى الدرجات على العاملين بنفس الوحدة المنتقلين لمجموعة نوعية واحدة والذين أجازت هذا التعمين سواء للعاملين بداخل الوحدة أو من خارجها . فضلا عن أنه يتم التفرقة بين نظام إعادة التعمين في غير أدنى الدرجات وقواعد الترقية للوظائف الأعلى

ومعا لنص المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر التى تشترط قضاء العامل لمدة بينية فى وظيفة من الدرجة الأدنى للوظيفة المرقى إليها بذات المجموعة النوعية ، ذلك أن لكل منهما مجال أعماله الخاص الذى لا يخطط بالآخر فاشتراط قضاء مدة بينية فى الوظيفة المقرر لها درجة أدنى لا يقوم الا عند الترقية ، أما عند التعيين فى غير أدنى الدرجات بوحدة أخرى أو فى نفس الوحدة فى مجموعة نوعية مختلفة فلا الزام بتوافر الشرط المتقدم متى توافرت فى المعين مدة الخبرة العملية الكلية فى مجال عمل الوظيفة التى يعين فيها .

ولما كان العامل المعروضة حالته قد رشح للتعين فى وظيفة مدير ادارة الصيانة من الدرجة الأولى بمجموعة الوظائف الهندسية بمديرية الطرق والكبارى ، أى من خارج جهة عمله الاصلى بديوان عام محافظة البحيرة . ومن ثم فانه طبقا لاحكام التعمين فى غير أدنى الدرجات سالفه البيان ، يجوز تعيينه دون اشتراط قضاائه مدة بينية قدرها ست سنوات فى الدرجة الثانية ، طالما استوفى مدة الخبرة العملية الكلية المطلوبة لشغل الوظيفة المرشح لها . وباقى الشروط الاخرى المقررة بالمادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ المشار اليهما .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز تعيين العامل المعروضة حالته فى وظيفة من الدرجة الاولى بمجموعة الوظائف الهندسية بمديرية الطرق والكبارى بمحافظة البحيرة ، دون اشتراط قضاائه لمدة بينية فى الدرجة الثانية ، وذلك على النحو السالف ايضا .

(ملف ٢٣٦/٣/٨٦ بجلسة ١٩٨٨/١٢/٢١)

الفرع الثاني عشر

يجب أن يكون قضاء المدة البينية لاحقا
على الحصول على المؤهل العلمى المطلوب

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

أن المدة البينية شأن المدة الكلية ومدة الخبرة تستهدف كلها كفالة
تحقق الخبرة اللازمة والتأهيل المناسب للعامل لتقلد مهام الوظيفة الاعلى —
وهو مالا يتحقق مالم يكن قضاء تلك المدة لاحقا على الحصول على المؤهل
العلمى المطلوب والمراد أن يضاف الى المؤهل التنظري وبعد الحصول
عليه خبرة عملية حتى لا يقتصر الأمر على التأهيل التنظري دون العلمى .

الحكمة :

حيث أن المبين من مطالعة الاوراق أن شروط شغل وظيفة مدير عام
المرتب اليها بالقرار المعلوم قد حددت في بطاقة الوصف فيما يلى :

١ — مؤهل دراسى عال مناسب .

٢ — قضاء مدة معينة قدرها سنتان على الاقل في وظيفة من الدرجة

الاننى مباشرة .

٣ — قدرته على الاشراف والتوجيه والقيادة .

وحيث انه متى كانت بطاقة الوصف قد شرطت لشغل تلك الوظيفة
الحصول على مؤهل معين الى جانب قضاء مدة بينية فان مقتضى ذلك أن
يكون الحصول على المؤهل سابقا على قضاء العامل المدة البينية المطلوبة
ولا مساعة في قول يذهب الى عدم الربط بين الشرطين والنظر الى كل منهما
استقلالاً بحيث يعتبر الشرطان متوافرين ولو كان قضاء العامل المدة
البينية غير تعتبر بحصوله على المؤهل العلمى اللازم ، فهذا النظر
يجافى منطق الامور وطبائع الاشياء ذلك أن المدة البينية شأن المدة الكلية
ومدة الخبرة تستهدف كلها كفالة تحقق الخبرة اللازمة والتأهيل المناسب

للعامل لتقلد مهام الوظيفة الاعلى ، وهو مالا يتحقق مالم يكن قضاء تلك المدد لاحقا على الحصول على المؤهل العلمى المطلوب فالمسرد ان يضاف الى المؤهل النظرى وبعد الحصول عليه — خبرة عملية حتى لا يقتصر الامر على التاهيل النظرى دون المعنى ومن ثم فان مدة التجربة المعتمدة فى هذا الصدد هى تلك المسبوقه بالحصول على المؤهل وليست السابقة عليه والقول بغير ذلك مؤداه افراغ شرط قضاء المدد المشار اليها من مضمونه اذ لا يتصور الاعتماد باى من هذه المدد دون سبق الحصول على المؤهل العلمى المطلوب واللازم لشغل الوظيفة على نحو يتاح معه القول بان ثمة خبرة تحققت للعامل فى النشاط الذى يمارسه جنبا الى جنب مع المؤهل العلمى الحاصل عليه يؤكد من هذا النظر ويسانده ان قرار رئيس الجهاز المركزى للتظيم والادارة رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة والاحكام التى يقتضيها تنفيذه ، تطلب فى شأن المجموعة النوعية لوظائف التنمية الادارية ومن بينها وظيفة مدير عام محل الطمن . ، وتحت عنوان التاهيل العلمى اللازم لشغل هذه المجموعة ، تاهيلا علميا مناسبا الى جانب توافر الخبرة المتخصصة أو التدريب المتخصص فى مجال العمل ، قارنا فى ذلك بين الخبرة والتدريب وبين التاهيل العلمى وتحت ذات عنوانه ، الامر الذى لا معدى معه من أن يربط بين المؤهل العلمى وبين المدة البيئية اللازمة لشغل الوظيفة ، فالخبرة المطلوبة التى يقضى الاعتماد بها والتعويل عليها كشرط لشغل الوظيفة الاملى حسبها يقضى عنه التفسير الصحيح لبطاقة الوصف .

وحيث انه متى كان ذلك وكان المدعى لم يتحقق فى شأنه شرط قضاء المدة البيئية المشار اليها بعد الحصول على المؤهل العلمى على ما هو ثابت بالاوراق فمن ثم يكون غير مستوف لشروط الترقية الى وظيفة مدير عام فى تاريخ اجرائها مما ينتفى معه وجه الطمن فى هذا القرار وتغدو دعواه نافذة لسندها حرية بالرفض .

الفرع الثالث عشر

حساب مدد الخدمة السابقة بالمهنة الحرة

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

مدد الخدمة السابقة التي يجوز حسابها في المدة الكلية التي تؤهل الممثل للترقية وفقا لأحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته يجب أن تقضى إما في إحدى الجهات المحددة على سبيل الحصر بالفقرة (١) من المادة ١٨ من القانون المذكور وإما أن تكون مدد ممارسة مهنة حرة لأعضاء النقابات المهنية وفي هذه الحالة يتعين أن يكون عضو النقابة قد قام بممارسة مهنته الحرة بذاته أو بالاشتراك مع آخرين لحسابه الخاص — إذا كانت الممارسة قد تمت لدى الغير فإنها تدخل في مفهوم العلاقة التعاقدية بين الممثل ورب العمل ويعتبر عضو النقابة في هذه الحالة أجرا لدى هذا الغير ويخرج من عداد الممارسين لمهنة حرة بحيث تطفى شخصية رب العمل على شخصيته ولا يجوز بالتالي حساب هذه المدة باعتبارها مدة ممارسة لمهنة حرة وإنما يتم حسابها بالنظر إلى طبيعة الجهة التي قضيت بها وفقا لحكم الفقرة (١) من المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

الدوائر الزراعية لم تؤول ملكيتها بالكامل إلى الدولة وإنما الذي آل إليها من كل دائرة هو الأراضي الزائدة عن الحد الأقصى للملكية وأنه لايجوز حساب مدد العمل السابقة بها ضمن المدد الكلية بالتطبيق لأحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ لعدم إيلولة الدائرة بالكامل إلى الدولة .

الفتوى :

إن هذا الموضوع مرض على الجمعية العمومية لتعسمى الفتوى والتشريع بجبستها المنمقة في ١٩٨٧/١/٧ فاستمرضت نص المادة ١٨

من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام التي تنص على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الأتمدية من المواد الآتية :

(١) مدة الخدمة التي قضاها العامل في المجالس أو المرافق العامة أو الشركات أو المشروعات أو إدارات الأوقاف الخيرية التي آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة أو في المدارس الخاضعة لإشراف الدولة » .

كما استعرضت نص المادة (١) من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ بتعديل أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه التي تنص على أن « يضاف إلى المادة ١٨ بند جديد نصه الآتي :

(د) مدد ممارسة المهن الحرة لأعضاء النقابات المهنية وتحسب كاملة » واستبين لها أنه بصور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه قضى المشرع بحساب مدد الخدمة السابقة التي قضيت في المجالس المحلية أو في المرافق العامة أو الشركات أو المشروعات أو إدارات الأوقاف الخيرية التي آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة ثم أضاف إليها المشرع مدد ممارسة المهن الحرة لأعضاء النقابات المهنية حيث قضى بحسابها كاملة وذلك وفقا لأحكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ، ومؤدى ذلك أن مدد الخدمة السابقة التي يجوز حسابها في المدة الكلية التي تؤهل العامل للترقية وفقا لأحكام القانون ١٠١ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته يجب أن تقضى إما في إحدى الجهات المحددة على سبيل الحصول بالفقرة (٢) من المادة ١٨ سلكة الذكر وإما أن تكون مدد ممارسة لمهنة حرة لأعضاء النقابات المهنية وفي هذه الحالة يتعين أن يكون عضو النقابة قد قام بممارسة مهنته الحرة بذاته أو بالاشتراك مع آخرين لحسابه الخاص لها إذا كانت هذه الممارسة قد تمت لدى الغير فانها تدخل في مفهوم العلاقة

التقليدية بين العامل ورب العمل ويعتبر عضو النقابة في هذه الحالة أجيراً لدى هذا الأخير ويخرج من عداد الممارسين لمهنة حرة بحيث تطفى شخصية رب العمل على شخصيته ولا يجوز بالتالي حساب هذه المدة باعتبارها مدة ممارسة لمهنة حرة وإنما يتم حسابها بالنظر الى طبيعة الجهة التي قضيت بها وفقاً لحكم الفقرة (١) من المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

ومن حيث أن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع سبق أن استطلعت بجلساتها المنعقدتين في ١٢/١/١٩٧٧ و ٢٢/٣/١٩٧٨ أن الدوائر الزراعية لم تؤل ملكيتها بالكامل الى الدولة وإنما أل الذي أل اليها من كل دائرة هو الأراضي الزائدة عن الحد الأقصى للمهنة وأنه لا يجوز حساب عدد العمل السابقة بها ضمن المدد الكلية بالتطبيق لأحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ لعدم ايلولة الدائرة بالكامل الى الدولة .

ومن حيث أن العاملين بهيرية زراعة أسبوط المشار اليهم في الحالة المعروضة لا يعتبرون ممارسين لمهنة حرة وفقاً للمفهوم المتقدم وأن الدوائر الزراعية الخاصة لا تعتبر من الجهات المحددة بالمادة ١٨ سالف الذكر التي يجوز حساب مدد الخدمة التي قضيت بها طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم فإن التسوية التي أجريت لهم بالقرار رقم ٨٦٣ لسنة ١٩٧٨ وذلك بحسب مدة خدمته السابقة بالدوائر الزراعية تكون قد تمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ، ولما كانت المادة ١١ مكرراً من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية قد نصت على أن « ... يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق بشأنه بطلبه بالحقوق التي تنشأ بمقتضى أحكام هذا القانون أو

يمتضى أحكام القوانين أرقام ١١ لسنة ١٩٧٥ و١١٠٠٠ ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل ١١٠٠٠ على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى » واذا مد هذا الميعاد حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ فانه لا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعاملين المشار اليهم ويعتبر القرار رقم ١٢٥٦ لسنة ١٩٨٥ الصادر فى ١٩٨٥/٣/٢٠ بعد الميعاد المحدد قانونا بسحب التسويات التى اجريت لهم قرار غير مشروع يتعين سحبه والابقاء بصفة شخصية على الوضع الوظيفى الحالى الذى وصلوا اليه نتيجة للتسوية الخاطئة مع مراعاة احوال حكم المادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية حالات بعض العاملين وذلك بالاعتداد بالوضع الوظيفى الصحيح لهم عند ترقيةاتهم الى الدرجات التالية بافتراض تسوية حالاتهم تسوية قانونية صحيحة وفقا لاحكام القانون المعمول به عند اجرائها .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم صحة حساب مدة الخدمة السابقة لبعض اعضاء نقابة المهن الزراعية للعاملين بمديرية زراعة اسيوط وتطبق احكام اثنان رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه على حالاتهم .

(ملف ٧٠٠/٣/٨٦ جلسة ١٩٨٧/١/٧)

الفرع الرابع عشر
تخفيض الحد الكلفة

قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاتها .

قرر المشرع تخفيض الحد الكلفة اللازمة للترقية لحملة المؤهلات المتصوص عليها في الجدول الثاني الملحق بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بمقدار ست سنوات — ينطبق هذا الجدول على المؤهلات فوق المتوسطة — استعاض المشرع عن هذه القاعدة بحكم آخر هو الإقضية الافتراضية الواجب اضافتها لحملة المؤهلات فوق المتوسطة والعلاقات المقررة لها — مؤدى ذلك : انه اذا صدر قرار وزير التنمية الادارية باضافة بعض الشهادات الى الجدول الملحق بالقانون ٨٢ لسنة ١٩٧٣ ومنها شهادة المعلميات الأولية الراقية دون النص على وجوب اضافة اقلية افتراضية فلا وجه لاضافة تلك الاقلية — اساس ذلك : ان النص على تلك الاضافة لا يكون الا بالنسبة لقرارات وزير التنمية الادارية التي تصدر بالتطبيق للمادة (٧) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

الحكمة :

وحيث انه عن الطلب الاصلى فان قضاء هذه الحكمة قد جرى على ان المؤهلات المقرر لها الدرجة السادسة المخفضة براتب قدره ٥٠٠.ر. اجنيه والتي تمتع بعدد دراسة تقل مدتها عن أربع سنوات بعد الحصول على الثانوية العامة (قسم خاص) او ما يعادلها لا تتواءم في شأنها عناصر ومقومات اعتبارها من المؤهلات العالية او الجامعية في تطبيق القوانين أرقام ٢١٠ لسنة ١٩٥١ و ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ و ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ و ١١٢ لسنة

١٩٨١. وكذلك الرسوم الصلدر في ٦/٨/١٩٥٣ من حيث درجة بداية التعمين والمالية المقررة ومدة الدراسة التي يتعين تضاؤها للحصول عليها ولاوجه للاستناد الى مقررته المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٧. في طلب التفسير رقم ٧ لسنة ٨ ق من اعتبار دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العليا من المؤهلات العالية وهو أحد المؤهلات الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لأن القرار التفسري مقصور على المؤهل محل التفسير وحده دون أن يمتد الى غيره من المؤهلات الاخرى ولا يجوز التيسر أو التوسع فيه بما يؤدي الى اعتبار أحد المؤهلات من المؤهلات العالية بما يجافي طبيعة ووصف الشهادات والدبلومات العالية في ضوء المعايير والضوابط سالفة الذكر .

وحيث انه من الطلب الاحتياطي فان القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام قد قضى في مادنه الخامسة بان « يحدد المستوى المالي والاقتصادية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتي :

(أ) الفئة (١٦٢ — ٣٦٠) لحلة الشهادات أقل من المتوسطة (شهادات اتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها) .

(ب) الفئة (١٨٠ — ٣٦٠) لحلة الشهادات المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة محتها ثلاث سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها وكذلك الشهادات التي يتم الحصول عليها بعد دراسة محتها خمس سنوات تالية لشهادة اتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها .

(ج) الفئة (١٨٠ — ٣٦٠) لحلة الشهادات الدراسية المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات

دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية
التدبية أو ما يعادلها .

(د) الفئة (١٨٠ — ٣٦٠) لحلة الشهادات الدراسية فوق المتوسطة
التي يتم الحصول عليها بعد دراسة تزيد مدتها على المدة المقررة للحصول
على الشهادات المتوسطة .

وتضاف مدة ائتمنية افتراضية لحلة هذه المؤهلات بقدر مسد
سنوات الدراسة الزائدة عن المدة المقررة للشهادات المتوسطة .

كما يضاف الى مربوط الفئة علاوة من علاواتها عن كل سنة من هذه
السنوات الزائدة « ونصت المادة السابعة من ذلك القانون على أن « مع
مراعاة أحكام المادة (١٢) من هذا القانون يصدر ببيان المؤهلات
الدراسية المشار اليها مع بيان مستواها المالى ومدة الائتمنية الاضافية
المقررة لها وذلك طبقا للقواعد المنصوص عليها في المادتين ٥ ، ٦ من قرار
الوزير المختص بالتنمية الادارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها
في الفترة الثامنة من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن
نظام العاملين المدنيين بالدولة » ونصت المادة (١٢) على أن « تسوى
حالة حملة الشهادات التي توقف منحها والمعادلة للشهادات المحددة بالجدول
المرفق بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين
من حنة المؤهلات الدراسية طبقا لاحكامه .

ويصدر قرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية ببيان الشهادات
المعادلة للمؤهلات المشار اليها وذلك بموافقة اللجنة المنصوص عليها في
الفقرة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه هذا في حين
نصت المادة (٢٠) على أن « تحسب المدد الكلية المحددة بالجدول
للمعقفة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقيما عند
العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تعيينه بناء على احكامه اعتبارا من

تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب وتحسب المدد الكلية المتطلقة بحملة المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :

(١) (ب)

(ج)

(ز) تخفض المدد الكلية اللازم لترقية للفئات المختلفة الواردة بالجدول الثانى من الجداول الملحق بهذا القانون بمقدار ست سنوات بالنسبة لحملة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات التى أضيفت اليه من تتوافر في شأنهم شروط تطبيق ذلك. القانون » .

وحيث ان ملاذ هذه النصوص ان المشرع بعد ان يبين في المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه الاحكام العامة في تحديد المستوى المالى لمختلف المؤهلات والالتصية الافتراضية المضافة والمعلوات المقابلة لها أفراد حكما خاصا لحملة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمؤهلات التى توقف منحها المضافة اليه أوردهه المادة (٢٠) فقرة (ز) التى قضت بتخفيض المدد الكلية اللازمة لحملة هذه المؤهلات المنصوص عليها في الجدول الثانى من الجداول الملحق بذلك القانون بمقدار ست سنوات وبذا يكون قد حدد بموجب هذا النص الأخير المستوى المالى للمؤهلات المنصوص عليها في الجدول المرافق للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمؤهلات الأخرى المعاملة المضافة الى ذلك الجدول طبقا للمادة (١٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بانها من المؤهلات فوق المتوسطة التى تخضع للجدول الثانى كما استعاض بالحكم الخاص بتخفيض المدد الواردة في الجدول الثانى بمقدار ست سنوات لحملة تلك المؤهلات عن الحكم الخاص بالالتصية الافتراضية الواجب اضافتها

لحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمعلوات القابلة لها عليه في المادة الخامسة مقرر آخره من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، يؤكد هذا النظر أن المشرع أوجب في المادة السابعة من ذلك القانون الأخير صدور قرار من وزير التنمية الإدارية ببيان المستوى المالي والأقدمية الافتراضية المشار إليها في المادة الخامسة آتفة الذكر مشيراً في مستهل نص المادة السابعة بمراعاة المادة (١٢) من ذلك القانون والتي قضت بأن تسوى حالة حملة الشهادات التي توقف منحها المعادلة للشهادات المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ طبقاً لأحكامه ويأمر يصدر من وزير التنمية الإدارية ببيان المؤهلات المعادلة آتفة الذكر مما مؤداه أن حملة الشهادات المشار إليها في المادة (١٢) لا يخضعون للحكم الوارد في المادة السابعة وأن قرار وزير التنمية الإدارية الذي يصدر طبقاً للمادة السابعة يتناول بيان المستوى المالي للمؤهلات المختلفة والأقدمية الافتراضية الواجب إضافتها طبقاً للمادة الخامسة بينما أن قرار وزير التنمية الإدارية الذي يصدر طبقاً للمادة (١٢) يقتصر على بيان الشهادات التي توقف منحها والمعادلة للشهادات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣. ومتى تم ذلك فإن هذه الشهادات الأخيرة تعتبر بقوة القانون من الشهادات فوق المتوسطة التي تخضع للجدول الثاني طبقاً للفقرة (ز) من المادة (٢٠) آتفة الذكر وتخضع بالنسبة لها الحد الكلية المنصوص عليها في ذلك الجدول ست سنوات بدلاً عن الأقدمية الافتراضية المضافة طبقاً للمادة الخامسة المشار إليها ووفقاً لذلك فإن قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ الذي أضيفت بموجبه الشهادة التي تحملها المدعية وبعض الشهادات الأخرى الشهادات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ لم ينص على وجوب إضافة أية أقدمية افتراضية لحملة الشهادات المنصوص عليها في ذلك القرار الأخير لأن النص على تلك الإضافة لا يكون إلا بالنسبة لقرارات وزير التنمية الإدارية التي تصدر بالتطبيق للمادة السابعة الخاصة بتحديد المستوى المالي للشهادات

المشار إليها في المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وعلى موجب الاجراءات المضمنة في تلك المادة .

وحيث انه على مقتضى هذا النظر تكون المدعية غير منحلة في طلبها لاحتياطى واذا اغفل الحكم المطعون فيه النظر في طلبها الاحتياطى بعد رفضه الطلب الاصلى فيكون — في هذا الشق — قد جاء على خلاف احكام القانون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وبالفاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى بالنسبة للطلبين الاصلى والاحتياطى والزلم المدعية المصروفات .

(طعن ٨٢ سنة ٣٢ ق جلسة ١٧/٤/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

المعامل اذا كان في تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المننيين بالدولة غير حاصل على مؤهل مما نص عليه في الجدول الملحق بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات التي اضيفت اليه ، لحصوله على مؤهل اعلى وتعيينه به ، فان مركزه بعد العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لم يكن امتدادا لمركزه قبله — عدم افادته من الفقرة (ز) المضافة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ الى المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

الحكمة :

الذي ان المدعى حصل على شهادة الدراسة الثانوية « القسم الخاص » سنة ١٩٥٣ ، وعين بهذا المؤهل كاتباً بالنيابة العامة من ١/٤/١٩٥٤ بالدرجة الثانية كتابية ، وانتهت خدمته بالاستقالة اعتباراً من ٢/٢/١٩٦٤ ، وعين بمؤهل ليسانس الحقوق الذي حصل عليه سنة ١٩٦٢/١٩٦٢

وذلك اعتباراً من ١٢/١٢/١٩٦٤ ، ثم نقل إلى المعهد القومى للتخطيط اعتباراً من ١٩٦٧/٥/٨ . وأثر صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تقدم بطلب لضم مدة خدمته السابقة بالتطبيق للمادتين ١٨ و ١٩ من القانون المشار إليه .

ومن حيث أن المدعى عين بوظيفة محام أول بالإدارة القانونية بالمعهد القومى للتخطيط اعتباراً من ١٠/٣/١٩٧٢ ومن ثم خضع للقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن تضاف فقره جديدة تحت حرف (ز) إلى المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام نصها الآتى :

« تخفض المدد الكلية اللازمة للترقية للفئات المختلفة الواردة بالجدول الثانى من الجداول الملحق بهذا القانون بمقدار ست سنوات ، وذلك بالنسبة لحملة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات التى أضيفت إليه من تتوافر فى شلتهم شروط تطبيق ذلك القانون » .

ومن حيث أن اسقاط مدة السنوات الست المشار إليها مرتبط بالتربقيات التى تتم تطبيقاً للجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والخاص بحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة بمعنى أن العامل الذى يفيد من اسقاط مدة الست سنوات التى نص عليها بالمادة المشار إليها يتعين لترقيته إلى الدرجة الأعلى الإلزام بجميع المدد المقررة فى هذا الجدول باعتبارها تمثل وحدة متكاملة رومى فيها الاتساق فيما بينها .

ومن حيث أن المدعى عين بمؤهل « ليسانس حقوق » اعتبارا من ١٢/١٢/١٩٦٤ بالدرجة السابعة الادارية ، وبالتالي لم يكن في تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة معدلا بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ معابلا بأحد المؤهلات الملحقه بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، لحصوله على مؤهل أعلى وتعيينه به ، وبالتالي لم يكن مركزه القانونى بعد العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ امتدادا لمركزه قبله .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فإن المدعى لا يستفيد من نص الفقرة (ز) المضافة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ الى نص المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

(طعن ٢١٥٩ لسنة ٢٢ قى جلسة ١٩٨٩/١/١)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

اسقاط مدة الست سنوات المشار اليها في الفقرة (ز) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وربط بالترقيات التي تتم تطبيقا للجدول الثانى من الجداول الملحقه بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بحملة المؤهلات الدراسية فوق المتوسطة او المتوسطة — العامل الذى يستفيد من اسقاط هذه المدة يتعين اترقيته للترجات الاعلى الالتزام بجميع المد الواردة في هذا الجدول — لا يجوز لهذا العامل الاستفادة من اسقاط هذه المدة لامكان الترقية وفقا لاحكام قانون آخر .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ١٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والتطاع الصام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على ان « يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخزنة احدى احدى

الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة . فإذا كان العامل قد مرقى نملاً في تاريخ لاحق على هذا التاريخ المذكور ترجع أقدميته في الفئة المرقى إليها الى هذا التاريخ » . وتقضى الفقرة (ز) من المادة ٢٠ من ذات القانون والمضافة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ بأن تخفيض المسد الكلية اللازمة للترقية للفئات المخفضة ، الواردة بالجدول الثاني من الجداول الملحق بهذا القانون بمقدار ست سنوات بالنسبة لحملة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات التي اصبحت اليه من تتوافر فيهم شروط تطبيق ذلك القانون » وقد جرى قضاء هذه المحكمة في هذا الشأن على أن اسقاط الست سنوات المشار اليها بذلك الفقرة مرتبط بالترقيات التي تتم تطبيقاً للجدول الثاني من الجداول الملحقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بحملة المؤهلات الدراسية فوق المتوسطة والمتوسطة وأن العامل الذي يفيد من اسقاط هذه المدة يعين لترقيته للدرجات الأعلى الالتزام بجميع المسد الواردة في هذا الجدول ومن ثم فلا يجوز له الاستعانة من اسقاط هذه المدة لماكن الترقية وفقاً لأحكام قانون آخر .

(طعن ١٤٣٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بقاها — تخفيض عدد الخبة الكلية اللازمة للترقية للفئات المخفضة الواردة بالجدول الثاني من الجداول الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بمقدار ست سنوات — وذلك بالنسبة للعاملين بوحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة من حملة

المؤهلات الدراسية الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣
— والمؤهلات التي أضيفت إليه بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ والذين
تتوافر في شأنتهم شروط تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ وكانوا
موجودين بالخفجة في ١٨٧٣/٨/٢٣ تاريخ الضل بهذا القانون — لا يستفيد
من هذا الحكم حملة المؤهلات المذكورة الموجودين بالخفجة في التاريخ المذكور
بالمؤسسات العامة أو وحدات القطاع العام .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ .
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، تنص على أن «تضاف
مفردة جديدة تحت حرف (ز) الى المادة (٢٠) من القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ ، بصدر قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع
العامة نصها الآتي :

(ز) تخفص السجدة الكلية اللازمة للترقية للفئات المختلفة الواردة
بالجدول الثاني من الجداول الملحق بهذا القانون بمقدار ست سنوات وذلك
بالنسبة ل حملة المؤهلات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٢ لسنة
١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية
والمؤهلات التي أضيفت إليه من تتوافر في شأنتهم شروط تطبيق هذا
القانون » وتنص المادة الرابعة من ذات القانون على أن « يعمل به
اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، ومؤدى هذا النص هو تخفيض مدد
الخدمة الكلية اللازمة للترقية للفئات المختلفة الواردة بالجدول الثاني من
الجدول الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، بمقدار ست سنوات ،
بالنسبة للعاملين بوحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة من
حملة المؤهلات الدراسية الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٨٢ لسنة
١٩٧٣ ، والمؤهلات التي أضيفت إليه بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ ،
والذين تتوافر في شأنتهم شروط تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ ،
وكانوا موجودين بالخفجة في ١٨٧٣/٨/٢٣ ، تاريخ العمل بهذا القانون ،

ومتقضى ذلك فانه لا يستفيد من هذا الحكم حملة المؤهلات المذكورة الموجودين بالخدمة ، في التاريخ المذكور ، بالمؤسسات العامة او وحدات القطاع العام ، وبناء عليه ولما كان المدمى (الطاعن) في تاريخ العمل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، من العاملين بالمؤسسة المصرية العامة والاستغلال وتربية الاراضى المستصلحة « المنشأة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٢ لسنة ١٩٦٥ » ، فمن ثم فانه لا يغير من حكم الفقرة (ز) من المادة (٢٠) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ، المشار اليه ويكون طلبه تسوية حالته طبقا للفقرتين (د) و (ز) من المادة ٢٠ المذكورة ، غير قائم على سند من القانون ، واذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فانه يكون قد صلاخ صحيح حكم القانون .

(طعن ٤٠٨٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٣/١/٣٠)

الفصل الخامس

الترقية

الفرع الأول

من استوفى مدد الخدمة الكلية يعتبر مرقى الى الفئة المقابلة
لمجموع تلك المدد في ذات المجموعة الوظيفية التي ينتمى اليها

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

اعتبر المشرع العمال الذي امضى احدى المدد الكلية المحددة بالجداول
المرفقة بقانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة مرقى في نفس
مجموعته الوظيفية اعتبارا من اول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة —
يطبق الجدول الاصلح للعامل في حالة انطباق اكثر من جدول على حالته —
تحديد الجدول الذي ينطبق على العامل يتم بمراعاة مركزه الوظيفي في تاريخ
العمل بالقانون في ١٩٧٤/١٢/٣١ طبقا لمجموعته وقت بداية تعيينه
والأهل الذي شغل العامل الوظيفة بموجبه .

الحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكة قد جرى على ان يؤدي احكام المادتين
١٦ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٥ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة
والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . ان من امضى
أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول
المرفقة يعتبر مرقى في نفس مجموعته الوظيفية اعتبارا من اول الشهر

التالى لاستكمال هذه المدة ، ويطبق الجدول الأصح للعامل فى حالة انطباق أكثر من جدول من الجداول المرفقة على حالته ، وإن الجدول الأول من تلك الجداول لحمة المؤهلات العليا المقرر تعيينهم ابتداء فى الفئة (٢٤٠ / ٧٨٠) والجدول الثانى لحمة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء فى الفئة (١٨٠ / ٣٦٠) والجدول الثالث للعاملين الفنيين أو المهنيين المقرر تعيينهم ابتداء فى الفئة (١٤٤ / ٣٦٠) .

(١٦٢ / ٣٦٠) ، (١٨٠ / ٣٦٠) والجدول الرابع لحمة المؤهلات الأقل من المتوسطة المقرر تعيينهم ابتداء فى الفئة (١٦٢ / ٣٦٠) والجدول الخامس للكتابيين غير المؤهلين المقرر تعيينهم فى الفئة (١٤٤ / ٣٦٠) والجدول السادس لمجموعة وظائف الخدمات المعاونة (١٤٤ / ٣٦٠) وإن تحديد الجدول الذى ينطبق على العامل من تلك الجداول إنما يتم برعاية مركزه الوظيفى فى تاريخ العمل بالقاتون فى ١٩٧٤/١٢/٣١ وبحسب مجموعته وقت بداية تعيينه المؤهل الحاصل عليه وشغل الوظيفة بموجبه ومن أجل ذلك كانت أحكام الجدول الثالث تقتصر على العاملين المعينين ابتداء فى الفئة العاشرة أو التاسعة أو الثامنة فى مجموعة الوظائف الفنية أو المهنية ، أما من يعين بمؤهله الأقل من المتوسط فى مجموعة الوظائف المتوسطة فإن أحكام الجدول الرابع وحدها هى التى تطبق على حالته بغض النظر عن طبيعة الوظيفة التى عين عليها ما دام أن المؤهل الدراسى الحاصل عليه كان مطلباً للتعيين فيها .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على واقعة النزاع فإن الثابت من الأوراق أن المدعى حاصل على الابتدائية القديمة وعين بمؤهله فى وظيفة محرس قريبة بدنية بمجموعة وظائف الكادر المتوسط واستمر بها فى ١٩٧٤/١٢/٣١ ، ومن ثم يكون الجدول الواجب التطبيق على حالته هو الجدول الرابع دون استثناء ، ولا يجوز تطبيق الجدول الثالث الخاص بالمهنيين عليه ، وتكون جهة الإدارة وقد قامت بتسوية حالته على أساس الجدول الرابع قد

اصابته صحيح حكم القانون وتكون دعواه غير قائمة على سند صحيح
من الواقع أو القانون خليفة بالرفض .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم واذا قضى الحكم المطعون فيه بغير
النظر المتقدم فانه يكون قد خالف القانون واخطا في تطبيقه وتأويله الأمر
الذى يتمين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالفناء الحكم
المطعون فيه ويرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(طعن ٢٢٥٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٨/٥/٨)

نفس المعنى :

(طعن ٣١٤٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٨/٦/٩)

(طعن ٣٣١٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)

الفرع الثاني

حظر الترقية الى اكثر من فئتين مائتين
خلال السنة الواحدة

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

الفى المشرع بمقتضى التعديل الذى اجرى فى المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ القيد الخاص بعدم الحصول على اية ترقية قبل ١٢/٢١/١٩٧٦ ومن ثم بات المجال مفتوحا امام العامل للترقية وفق احكام هاتين المادتين الى الفئات التى يستوفى الحد التى تؤهله للترقية اليها ، شريطة الا يرقى لاكثر من فئتين وظيفيتين كل سنة مالية طيلة مدة العمل بنلك الجداول — ومن ناحية اخرى فان القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ انما تنصرف احكامه الى الصيغة والاشراقات ومساعدى الصناع ، فقد اعتبر الحاصلون منهم على مؤهلات دراسية اقل من المتوسط شاغلين الفئة التاسعة (١٦٢ / ٢٧٠) اعتبارا من تاريخ التمهين فى تلك الوظائف او الحصول على المؤهل ليهما اقرب من ما يترتب على ذلك من آثار ، وبشرط الا يقل السن عند شغل هذه الفئة عن السادسة عشرة اما غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية فيعتبرون شاغلين للفئة المذكورة اعتبارا من اليوم القبالى لخصى سنتين من تاريخ التمهين فى احدى هذه الوظائف .

الحكمة :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ كانت تنص على انه « لا يجوز أن يترتب على تطبيق احكام القانون المرافق أن »
(٤) الترقية طبقا لاحكام المادتين ١٥ ، ١٧ الى أعلى من فئتين وظيفيتين

عن الفئة التى يشغلها الصالح خلال السنة المالية الواحدة أو الحصول قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ على أية ترقية

وبالنسبة هذه المادة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ الذى انشىء بموجبه الحكم الخاص بعدم الحصول على أية ترقية قبل ١٢/٣١/١٩٧٦ ونص هذا القانون الآخر على سريان أحكامه اعتباراً من ١٢/٣١/١٩٧٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هذا فى حين نصت المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ على أن « فى تطبيق الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام يعتبر العصبية والإشرافات ومساعدو الصناع الحاصلون على مؤهلات دراسية أقل من المتوسطة شاغلين الفئة التاسعة (١٦٢ / ٣٦٠) اعتباراً من تاريخ التعيين فى تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع ما يترتب على ذلك من آثار ويشترط ألا يقل السن عند شغل هذه الفئة فى السادسة عشرة إما غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية يتغيرون شاغلين للفئة المذكورة اعتباراً من اليوم التالى بضمى سنتين من تاريخ التعيين فى إحدى هذه الوظائف .

وحيث أن البين من هذه النصوص أن الشارع انشىء بمقتضى التعديل الذى أجرى فى المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ القيد الخاص بعدم الحصول على أية ترقية قبل ١٢/٣١/١٩٧٦ ومن ثم بات المجال مفتوحاً لما العامل للترقية وفق أحكام هاتين المادتين إلى الفئات التى يستوفى المسد التى تؤهله للترقية إليها شريطة ألا يرقى لأكثر من فئتين وظيفتين كل سنة مالية طيلة مدة العمل بذلك الجداول ومن ناحية أخرى فإن القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه إنما تنصرف أحكامه إلى العصبية والإشرافات ومساعدى الصناع وليس المدعى — وهو معين فى وظيفة طباط — من هؤلاء جميعاً ومن ثم يخرج عن دائرة تطبيق ذلك القانون وينأى عن مجال إعماله .

وحيث انه متى كان ذلك وكان الجدول الثالث الذى يخضع المدعى لاحكامه يتطلب للترقية الى الفئة الرابعة قضاء العامل (٣٢) سنة من تاريخ تعيينه وهو ما لا يأتى تحققه فى شأنه لانتهاء خدمته ببذوق أسنن القانونية فى ١٩٧٦/١١/١٥ قبل اكتمال تلك المدة فى ١٩٧٨/١٢/١ ومن ثم يغدو غير محق فى طلبه الاصلى بمنحه الفئة الرابعة من ١٩٧٣/١٢/١

وحيث انه عن طلبه الاحتياطى بالترقية الى الفئة الخامسة من ١٩٧٤/١٢/١ فلما كانت الترقية الى هذه الدرجة تتطلب قضاء (٢٧) سنة من تاريخ التعيين وكان الثابت من الأوراق — مذكرة تقدير وصرف المعاش نموذج (١) معاشات — ان المدعى عين فى الخدمة فى ١٩٤٧/١/٢٧ ومن ثم استوفى موجبات هذه المدة فى ١٩٧٤/٢/١ — اول الشهر التالى لانقضاء (٢٧) سنة من تاريخ تعيينه ومن له بالتالى الترقية الى الفئة الخامسة ومن هذا التاريخ الاخير مع ما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية فى الراتب والمعاش ولا وجه للقول بانتهاء الخصومة فى الدعوى بالنسبة لهذا الطالب بمرأاة أن الجهة الادارية قبلت باعادة تسوية حلقته وفق احكام القانون المشار اليه بعد اتمامه دعواه الراحنة ومنحته فى تلك التسوية انفة الخامسة من ١٩٧٠/٢/١ وهو ما يجاوز طلبه الاحتياطى ذلك انه متى استبان أن حق المدعى يقتصر على الترقية الى الفئة الخامسة من ١٩٧٤/٢/١ فلا يكون لجهة الادارة أن تجرى التسوية على نحو مغاير اذ لا خيار لها فى الامر وهى لا تملك فى صدر اجراء تلك التسويات أن تضع العامل من الحقوق الا بالقدر وفى الحدود التى نظمها القانون قدرا لان دورها فى هذا الصدد تنفيذى بحت يقتصر على ايقاع احكام القانون ومنح الحقوق التى قررها لظوئها وانقاذ تقضاها دون زيادة أو نقصان .

وحيث أن فى صدد ذلك يكون متعيئا رفض الطلب الاصلى فى الدعوى واجابة المدعى الى طلبه الاحتياطى بمنحه الفئة الخامسة فى تسوية القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه من ١٩٧٤/٢/١ وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية .

(طعن ٢٧١٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٩/٢/٥)

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

يعتبر العامل الموجود بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ مرقى في نفس مجموعته الوظيفية متى أبضى احدى الحد الكلية المحددة بالجدول الذى ينطبق على حالته الوظيفية وذلك اعتبارا من اول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة فاذا كان العامل يستحق الترقية الى اكثر من فئتين وظيفيتين اعلى من الفئة التى كان يشغلها فلا يجوز ترقيته الى اكثر من فئتين وظيفيتين خلال السنة المالية الواحدة — يعماد استحقاق الفروق عند الترقية. اذالك فئة هو ١٩٧٧/١/١ — مؤدى ذلك : انه اذا احيل العامل للمعاش قبل هذا التاريخ فلا يستحق اية فروق مالية .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة الثانية من مواد اصدار القاتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — بعد تعديله بالقاتون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٧ — تنص على انه لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القاتون المرافق :

(د) الترقية طبقا لأحكام المادتين ١٥ ، ١٧ الى اعلى من فئتين وظيفيتين من الفئة التى يشغلها العامل خلال السنة المالية الواحدة .

(ز) صرف اية فروق مالية عن الترتيبات المترتبة على تطبيق أحكام المادتين ١٧/١٥ الا اعتبار من ٣١ ديسمبر التالى لاستحقاق الترقية وذلك فيما عدا من يرقى تنتهى خدمته بالوفاء او الاحالة الى التقاعد قبل هذا التاريخ

وبالنسبة لمن يرقى لثالث فئة تصرف له الفروق المالية المترتبة على هذه الترقية من ١٩٧٧/١/١ .

وتنص المادة التاسعة على أن يعمل بهذا القاتون اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ .

وتنص المادة ١٥ من القانون على أن يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة .

ومن حيث أن مؤدى النصوص المتقدمة أن العامل الموجود بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ يعتبر مرقى في نفس مجموعته الوظيفية متى أمضى إحدى المدد الكلية المحددة بالجدول الذى ينطبق على حالته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاستكمال هذه المدة . فإذا كان العامل يستحق الترقية الى أكثر من فئتين وظيفيتين أعلى من الفئة التى كان يشغلها فلا يجوز ترقيته الى أكثر من فئتين وظيفيتين خلال السنة المالية الواحدة .

ولا تصرف الفروق المالية المترتبة على هذه الترقية الا اعتباراً من ٣١ ديسمبر التالى لاستحقاق الترقية مالم يرقى وتنتهى خدمته بالوزارة أو الإحالة الى التقاعد قبل هذا التاريخ أما الفروق المالية التى تستحق من ترقيته لثالث فئة فلا تصرف الا اعتباراً من ١/١/١٩٧٧ .

ومن حيث أنه بالرجوع الى ملف خدمة المدعى تبين أنه عين ببينية القاهرة اعتباراً من ١٩٥٧/٧/١ ونقل لمرقى مياه القاهرة في ١٩٥٩/٥/١ ويتاريخ ١٩٦٢/٣/١٨ قرر المرقى — الهيئة المدعى عليها — ضم مدة خدمته السابقة بشركة مياه القاهرة من أغسطس ١٩٢٣ حتى ١٩٤٥/٨/٢٧ الى مدة خدمته الحالية بعد استقاط مدة نضلة من ١٩٤٥/٨/٢٨ الى ٥٧/٦/٣٠ بحيث أرجعت أقدميته بهذا المرقى الى ١٩٣٥/٣/٣٠ كما تبين من ملف الخدمة أن المدعى من ينطبق عليهم الجدول الثالث المرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، الذى تطلب للترقية الى الفئة الرابعة قضاء مدة ٣٢ سنة والى الفئة الثالثة قضاء مدة ٣٧ سنة .

ومن حيث أنه عند العمل بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ كان

المدعى يستحق الترقية الى الفئة الرابعة اعتبارا من ١٩٦٧/٤/١ والى
الفئة الثالثة اعتبارا من ١٩٧٢/٤/١ . ونظرا لأن المدعى كان يشغل الفئة
السادسة وقت العمل بأحكام القانون فمن ثم غلم يكن حائزا لترقيته فى العام
المالى ١٩٧٤ الا الى الفئة الرابعة على أن يرقى الى الفئة الثالثة فى العام
المالى ١٩٧٥ وذلك اعتبارا من ١٩٧٢/٤/١ أول الشهر التالى لاستكمال
المدة المطلوبة تقونا للترقية الى هذه الفئة طبقا للجدول الثالث ببراعة
انه لا يستحق أية فروق مالية عن هذه الترقية او ترقيته السابقة الى الفئة
الرابعة للاحالته الى المعاش اعتبارا من ١٩٧٥/١٠/١٦ قبل تاريخ استحقاق
أى من هذه الفروق .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم بتعين الحكم بقبول الطعن شكلا
وفى الموضوع بتعديل الحكم المطعون فيه الى الحكم بأحقية المدعى فى تسوية
حالته بمنحه الفئة المالية الثالثة من ١٩٧٢/٤/١ مع ما يترتب على ذلك من
آثار بما فى ذلك اعادة تسوية المعاش المستحق له دون صرف فروق مالية
عن الترقية والزام الهيئة المدعى عليها المصروفات .

(طعن ٣٠٣٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٤)

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

لا يحول أى نص تشريعى دون تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين أو القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥
بشأن الترتيبات بقواعد الرسوب الوظيفى بعد تطبيق أحكام القانون رقم ٨٣
لسنة ١٩٧٣ — المادة (٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار
اليه تنضى بانه — لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون الجوع
بين الترقية طبقا لأحكامه والترقية بمقتضى قواعد الرسوب الوظيفى اذا كان

يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العامل الى اعلى من فئتين
وظيفتين تاليتين للفئة التى يشغلها — يكون للعامل الحق فى اختيار الترقية
فى الحدود السابقة المشار اليه طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى او طبقا
لاحكام القانون المرافق ايها افضل .

الحكمة :

ومن حيث انه بالنسبة للوجه الثانى من لوجه الطعن والمتعلق بعدم
جواز تطبيق القانون رقم ١٠/١٩٧٥ بشأن قواعد الرسوب الوظيفى بعد
تطبيق المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ فان مردود عليه بان
المادة الثانية المشار اليها قضت باعادة تسوية حالة العاملين المشار
اليهم فيها بافتراض التمييز فى الدرجة السادسة المخفضة طبقا لاحكام
القانون رقم ٨٣ / ١٩٧٣ ليفترض ان تكون درجة بداية تعيين هؤلاء العاملين
هى الدرجة المشار اليها ، ولا يحول اى نص تشريعى دون تطبيق احكام
القانون رقم ١١/١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين او القانون رقم
١٠/١٩٧٥ بشأن الترتيبات بقواعد الرسوب الوظيفى على حالة هؤلاء بعد
تطبيق احكام القانون رقم ٨٣/١٩٧٣ على حالتهم الا انه من ناحية اخرى
من القانون رقم ١١/١٩٧٥ يقضى فى المادة الثانية من مواد اصداره على
انه لا يجوز أن يترتب على تطبيق احكام هذا القانون الجمع بين الترقية
طبقا لاحكامه والترقية بمقتضى قواعد الرسوب الوظيفى اذا كان يترتب
على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العامل الى اعلى من فئتين
وظيفتين تاليتين للفئة التى يشغلها ، مع ذلك فللعامل الحق فى اختيار الترقية
فى الحدود السابقة طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى او طبقا لاحكام القانون
المرافق ايها افضل له . والثابت فى الواقعة المعروضة ان المدمى كان يشغل
الدرجة السادسة بمجموعة الوظائف التخصصية فى ٣١/١٢/١٩٧٤ ومن
ثم فلا يجوز أن يترتب على الجمع بين الترقية طبقا لاحكام قانون تصحيح
اوضاع العاملين المدنيين بالدولة وبين الترقية طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى
ترقيته الى اعلى من فئتين وظيفتين تاليتين للفئة التى كان يشغلها فى

ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ حينما طبق القانون رقم ١٠/١٩٧٥ بشأن الترقية بقواعد الرسوب الوظيفي وقضى بإيجابية المدعى الى طلبة في الترقية الى الفئة الثالثة اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي بعد تطبيق قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين لأنه ترتب على هذا الجمع بينهما ترقيته الى أكثر من فئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التي يشغلها وهو الأمر المحظور طبقا للمادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١/١٩٧٥ .

ومن حيث أن المدعى استهدف بدعواه حسمها طلب صراحة في صحيفة بعد أعمال كافة التشريعات التي أشار إليها أحقيته في الترقية الى الدرجة الثالثة التخصصية اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ وهو ما أجلبه اليه الحكم المطعون فيه بالمخالفة للحظر الذي أورثته المادة ٥ من مواد اصدار القانون رقم ١١/١٩٧٥ فإن هذا الحكم يكون مخالفا للقانون حقيقيا بالالغاء الأمر الذي يتعين معه رفض الدعوى موضوعا لعدم استناد طلب المدعى بأحقية في الترقية المشار إليها على أسس قانوني صحيح .
(طعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٣ ق بجلسة ١٩٩١/٣/٣١)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

المادة (٢) من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالنزول والقطاع العام مفادها — المشرع لم يحظر الجمع بين الترقية طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ — قد أجاز هذا الجمع اذا توافرت شروط تطبيق كل منها — بشرط ألا يترتب على هذا الجمع في التطبيق أن يحصل العامل خلال سنة مالية واحدة على أكثر من فئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التي يشغلها — يجوز للعامل أن يختار احد هذين القانونين للتطبيق على حالته مع الالتزام بالا يحصل على أكثر من فئتين تاليتين لفئة التي يشغلها — دع

مراجعة أن أراجع الأهمية طبقاً للفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه يعد بمثابة ترقية في مجال تطبيق هذا الحكم .

المحكمة :

وينص الطاعنون على الحكم مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله على وجهين .

١ — أن الحكم قرر استحقاق المدعى للدرجة الثانية اعتباراً من ١٩٧٤/١٢/٣١ طبقاً لقواعد الرسوب الوظيفي الصادرة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وترتب على ذلك استحقاق للعلاوة المقررة في ١/١/١٩٧٥ وهو الأمر المخالف للمادة الثانية فقرة (هـ) من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ والتي لا تسمح بالجمع بين الترقية طبقاً لأحكام قانون الرسوب الوظيفي وقانون التمشيح .

أذا ثبت أن الجهة الإدارية أعملت في شأنه قانون تصحيح أوضاع العاملين حيث أرجعت أقدميته من الدرجة الثالثة إلى ١/٣/١٩٦٣ ، ورتبته إلى الدرجة الثانية اعتباراً من ١٩٧٥/١٢/٣١ تطبيقاً للمادة ١٢ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .

٢ — ليس صحيحاً ما ذهب إليه الحكم من المدعى يستحق الدرجة الثالثة من ١٩٧٤/١٢/٣١ وفقاً لقانون الرسوب الوظيفي رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ باعتبار أن ذلك يعتبر جميعاً في التطبيق بين قانون الرسوب الوظيفي والإصلاح وهو أمر غير جائز ، فضلاً عن الترقية في هذه الحالة جوازياً في حدود ما هو خال بموازنة كل جهة ومع استيفاء الحد الأدنى للبقاء في الدرجة الثالثة وهي شروط لم تتحقق المحكمة من توافرها .

ومن حيث أن مقطع النزاع في الطعن المثلل يتحدد فيما إذا كانت التسوية طبقاً لأحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين

المدينين بالدولة والقطاع العام تحول دون تطبيق أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٥ بقواعد الرسوب الوظيفي بمعنى عدم جواز الجمع بين تطبيق القانونين وذلك في ضوء حكم المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نقرة (هـ) لم أن هذا النص يجوز الجمع بحدود معينة .

ومن حيث أن المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدينين بالدولة والقطاع العام تنص على أنه (لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق : (أ)

(هـ) الجمع بين الترقية طبقاً لأحكام القانون المرافق (١١) لسنة ١٩٧٥) والترقية بمقتضى قواعد الرسوب الوظيفي إذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العامل إلى أعلى من فئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التي يشغلها .

ومن ذلك فلعامل الحق في اختيار الترقية في الحدود السابقة طبقاً للقواعد الرسوب الوظيفي أو طبقاً لأحكام القانون المرافق أنهما أفضل .

ومناد هذا النص أن المشرع لم يخطر الجمع بين الترقية طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بل أجاز هذا الجمع إذا ما توافرت شروط تطبيق كل منهما . وكل ما حظره المشرع هو ألا يترتب على هذا الجمع في التطبيق أن يحصل العامل خلال سنة مالية واحدة على أكثر من فئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التي يشغلها ، وقد أعطى المشرع للعامل الخيار في أن خيار أحد القانونين للتطبيق على حاله مع الالتزام في كل الأحوال بالحدود السابقة وهي ألا يحصل على أكثر من فئتين تاليتين للفئة التي يشغلها ، وأن مقتضى ذلك ولازم أن النص المذكور لا يفسح حقاً على الجمع بين القانونين رقمي ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ولكن الحظر الذي أوردته هو ألا يترتب على هذا التطبيق حصول العامل على أكثر

من فئتين في سنة مالية واحدة . مع مراعاة أن أرجاع الأقدمية طبقا للفترة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعد بمثابة ترقية في مجال تطبيق هذا الحكم .

ويتطابق ذلك على حالة المطعون ضده يبين أنه كان يشغل الفئة الثالثة اعتبارا من ١٩٧٢/١٢/٣١ . وهي واقعة محل اتفاق من المطعون ضده والجهة الادارية الطاعنة . وثائية أيضا من أوراق الطعن ، وأنه عند تسوية حالته وفقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بالتطبيق للجدول الثاني مخلصا بمقدار ست سنوات ، أرجعت أقدميته في هذه الفئة الى ١٩٦٣/٢/١ ، وباعتبار أن أرجاع الأقدمية تأخذ حكم الترقية فإن المطعون ضده بهذه التسوية يكون في حكم من حصل على فئة أعلى من فئته . وتنطبق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ على حالته فإنه يلزم للترقية من الفئة الثالثة (٦٨٤ — ١٤٤٠) الى الفئة الثانية (٨٧٦ — ١٤٤٠) أن يكون ذلك في حدود ما هو خال منها بموازنة كل جهة وبشرط تطبيق الأحكام القانونية الواردة في القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، ومع ضرورة استيفاء الحد الأدنى للبقاء في الفئة للترقية الفئة الثانية وهو ثلاث سنوات ، وعلى أن تكون الترقية في موعد موحد هو ١٩٧٣/١٢/٣١ (نص المادة ٧ من قرار وزير المالية رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ والذي أحال اليه القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥) . وبما كانت هذه الشروط متوافرة في حق المطعون ضده فإنه يستحق الترقية الى الفئة الثانية اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ ويعتبر بهذه الترقية قد حصل على فئتين أعلى من الفئة التي كان يشغلها أحدهما حكما والثانية فعلا ، ومن ثم لا يقع في نطاق الحظر المنصوص عليه بالفقرة (هـ) من المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ولا تعبر من ذلك ما ذكرته الجهة الطاعنة من أن المحكمة لم تستوثق من توافر شروط الترقية الى الفئة الثانية في حق المطعون ضده ، ذلك أنها

لم تتكرر توافر هذه الشروط اتسالم محكمة أول درجة ، كما لم تقدم ما يفيد انتفاء هذه الشروط أمام هذه المحكمة باعتبار أنها هي الطاعنة في الطعن المسائل وعليها أن تقدم ما يؤيد أوجه الطعن الذي اتلمته .

ومن حيث أن وجه الطعن على الحكم المطعون فيه — بهذه المثابة — لا تقوم على سند من القانون — وأن الحكم المطعون فيه — قد أخذ — في الخصوصية محل الطعن بهذا النظر ، فإن الطعن يكون خليقا بالرفض .
(طعن ١٠٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٩) .

الفرع الثالث

مناط الترقية وفقا لاحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٢

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

مؤدى نص المادة ٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ — يعتبر العاقل مرقى الى الدرجة الاعلى من اليوم القالى لانقضاء خمس عشرة سنة عليه فى درجة واحدة او ثلاثا وعشرين سنة فى درجتى متتاليتين او سبعا وعشرين سنة فى ثلاث درجات متتالية بشرط الا يكون التقريران السنويان الاخيران عنه بتقدير ضعيف .

الحكمة :

يقوم الطعن على أن المدعى لم يشغل الدرجة التاسعة من ١٩٤٦/١/٢٠ وانما سويت حالته على الدرجة التاسعة طبقا للقرار الجمهورى رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ اعتبارا من ١٩٤٩/١٢/٢٨ تاريخ شغله لحرمة مقرر — فمن ثم فانه يستحق الترقية الى الدرجة السابعة فى ١٩٧٣/٢/١ أى بعد مضي ٢٧ سنة وفقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ فى حين أنه رقى فعلا لهذه الدرجة اعتبارا من ١٩٧١/١٢/٣١ . وعلى فرض أنه يستحق تسوية حالته على هذا النحو الخاطئ الذى ذهب اليه الحكم ، فانه لا يستحق الفروق من ١٩٧١/١/٩ لانه لم يتم برقع دعواه الا فى ١٩٨٠/٨/٣ ولم يسبق له التقدم بطلب لقطع التقادم .

ومن حيث أن الثابت من ملف خدمة المدعى أنه عين بتاريخ ٤٦/١/٢٠ بوظيفة ساعى بأجر يومى قدره ١٤٠ مليما ، ثم عين بوظيفة مبحرا اعتبارا من ١٩٤٩/١٢/٢٨ واعتبر شاعلا للدرجة ٣٠٠ / ٥٠٠ « الدرجة التاسعة » من هذا التاريخ ونقل الى الدرجة الثامنة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ طبقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . وليس بالملف ما يفيد أن المدعى

طلب تسوية حالته طبقا لاحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في تاريخ سابق على رفع دعواه .

ومن حيث أن المادة ٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه اذا قضى العامل خمس عشرة سنة في درجة واحدة أو ثلاثا وعشرين سنة في درجتين متتاليتين أو سبعا وعشرين سنة في ثلاث درجات متتالية . . ولو قضيت في مجموعات وظيفية مختلفة اعتبر مرقى الى الدرجة الاعلى من اليوم التالي لاتقضاء هذه المدة مالم يكن التقريران السنويان الاخيران منه بتقدير ضعيف .

ومن حيث أن الثابت من ملف خبذة المدعى أنه عين على الدرجة الحادية عشر اعتبارا من ١٩٤٦/١/٢٠ ثم اعيد تعيينه على الدرجة التاسعة الصافية اعتبارا من ١٩٤٩/١٢/٢٨ وينقل الى الدرجة الثامنة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ . ومن ثم فإن حساب المدة التي يرقى بانقضائها الى الدرجة الاعلى طبقا لاحكام المادة ٢ المشار اليها تحسب من تاريخ شغله للدرجة التاسعة وليس من تاريخ تعيينه على الدرجة الحادية عشر لان هاتين الدرجتين لاعتبران من الدرجات المتتالية ، واذ كان الثابت أن مدة الثلاث والعشرين سنة التي قضاها المدعى في الدرجتين التاسعة والثامنة ابتداء من التاريخ المذكور تكتمل في ١٩٧٣/١٢/٢٧ ، فمن ثم فإنه يعتبر مرقى الى الدرجة السابعة اعتبارا من ١٩٧٢/١٢/٢٨ بمرأعة أنه لايسنق الفروق المالية المستحقة عن هذه الترقية الا عن الخمس سنوات السابقة على رفع دعواه فقط . مما يتعين معه تعديل ما قضى به الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص وتأييده فيما عدا ذلك .

(ظعن ٢٧٥٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٥)

الفرع الرابع

مناط الترقية وفقا لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

يتمتع لصحة الترقية طبقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التى احال اليها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وقرارا وزير المالية ٧٢/٧٣٩ ، ٧٤/٢٣٢ ان تكون الترقية الى درجة خالية من ذات المجموعة الوظيفية التى ينتمى اليها العامل — اذا كانت الترقية التى تتم الى الفئة الثانية وفقا لقرارى وزير المالية ٧٢/٧٣٩ ، ٧٤/٢٣٢ يجب ان تتم على درجة خالية فى ذات المجموعة الوظيفية التى يشغل العامل احدى درجاتها وتتوافر فيه شروط شغلها — الترقية التى تتم بالمخالفة لما تقدم الى مجموعة وظيفية اخرى ولا تتوافر فى العامل شروط شغلها تكون منعقدة ولا تلحقها حصانة بمرور ميعاد الطعن عليها ويتمتع سحبها لمخالفتها للأساس الموضوعى فى الوظيفة العامة الذى اعتنقه القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والذى ربط بين الفئة المالية والوظيفة برياط لا يقبل الانقسام .

الفنوى :

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والنشر بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٧/١/٢١ فتبين لها ان المادة ٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة كانت تنص على أن « تضع كل وحدة جدولا للوظائف يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فبين يشغلها وترتيبها فى احدى المستويات والفئات الوظيفية المبينة بالجدول الملحق بهذا القانون ... » وان المادة ١٥ من ذات القانون كانت تنص على انه « مع مراعاة استيفاء العامل لشروط ومواصفات الوظيفة المرقى

اليها يكون شغل الفئة الوظيفية بطريق الترقية من الفئة الوظيفية التي تسبقها مباشرة . . » ونصت المادة ٨٦ من القانون المذكور على أن « تجري ترقية العاملين بالجهات الادارية للدولة بمرعاة التقسيمات النوعية والتخصصات الواردة بالموازنة بشرط قضاء المدة اللازمة للترقية المبينة بالجدول رقم (١) المرافق . . . » كما استعرضت الجمعية المادة الاولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بتطبيق قواعد الرسوب الوظيفي التي نصت على أن « يرقى اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٢١ العاملون الخاضعون لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة الذين تتوفر فيهم شروط الترقية وذلك في الفترة من ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ حتى أول مارس سنة ١٩٧٥ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها قرار وزير المالية رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ . » وتنص المادة (٧) من قرار وزير المالية رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن قواعد الترقيات في ديسمبر سنة ١٩٧٥ المعدل بالقرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ على أنه « بالنسبة لشاغلي الفئات ٦٨٤ / ١٤٤٠ (الدرجة الثالثة) فإنه يكون لكل جهة النظر في ترقيةهم الى الفئة ٨٧٦ / ١٤٤٠ (الدرجة الثانية) وذلك في حدود ما هو خال منها بموازنة كل جهة وبشرط تطبيق الاحكام القانونية الواردة في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لاتهام مثل هذه الترقية ومع ضرورة مراعاة استيفاء الحد الأدنى للبقاء في الفئة ٦٨٤ / ١٤٤٠ كشرط للترقية الى الفئة ٨٧٦ / ١٤٤٠ وهو ثلاث سنوات طبقا لما هو وارد بالجدول رقم (١) المرفق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على أن تكون الترقية في موعد موحد هو ١٩٧٣/١٢/٢١ . »

ومناد ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٥ وقراري وزير المالية رقمي ٧٣٩ لسنة ١٩٧٢ و ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ أجاز ترقية شاغلي الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية واشترط لاجراء هذه الترقية غير الحتمية عدة شروط أهمها أن تتم الترقية طبقا لاحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ولما كان الأمر كذلك وكانت المادة

(١٥) من القانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٧١ قد اشترطت لترقية ضرورة استيفاء العامل لشروط ومواصفات الوظيفة المرقى اليها ، وأوجبت المادة ٨٦ من ذات القانون ضرورة مراعاة التقسيمات النوعية والتخصصات الواردة بالموازنة عند اجراء ترقية العاملين الخاضعين لأحكامه ومن ثم يتمتعين لصحة الترقية طبقا لأحكام القانون المذكور التي أحال اليها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وقراراً وزير المالية المشار اليهما ، أن تكون الترقية الى درجة خالية من ذات المجموعة الوظيفية التي ينتمى اليها العامل والقول بغير ذلك يؤدي الى اهدار الأساس الموضوعى للوظيفة الذي اعتنقه المشرع في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ واذا كانت الترقية التي تتم الى الفئة الثانية ونفا لقرارى وزير المالية المشار اليهما يجب أن تتم على درجة خالية في ذات المجموعة الوظيفية التي شغل العامل احدى درجاتها وتتوافر فيه شروط شغلها ، ومن ثم فان الترقية التي تتم بالمخالفة لما تقدم الى مجموعة وظيفية أخرى ولا تتوافر في العامل شروط شغلها تكون منعقدة ولا تلحقها حصانة بمرور ميعاد الطعن عليها ويتمتع سحبها لمخالفتها الجسيمة للأساس الموضوعى في الوظيفة العامة الذي اعتنقه القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والذي ربط بين الفئة المالية والوظيفة برباط لا يقبل الانفصام .

ويتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة واذ يبين من الأوراق أن المعروضة حالتها قد رقى الى الفئة الثالثة من فئات القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وقرارى وزير المالية رقى ٧٩٢ لسنة ١٩٧٣ و ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ الى وظيفة مدير القسم الطبى وهى وظيفة تخصصية لا يجوز شغلها الا بأحد الأطباء حال كون المذكور حاصل على ليسانس الحقوق ويشغل وظيفة ادارية ، ومن ثم فان هذه الترقية يكون قد شابها عيب مخالفة القانون الجسيم الأمر الذى يؤدي الى عدم تحصنها ووجوب سحبها دون التقيد بميعاد .

الحكم :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية قرار ترقية السيد المروضة حلفه وعدم تحصنه .
(ملف ٧٠٣/٢/٨٦ جلسة ١٩٨٧/١/٢١) .

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

يشترط تطبيق احكام الفصلين الثالث والرابع من قانون تصحيح اوضاع العاملين المنتمين بالدولة والقطاع العام والجداول الملحقة به ان يكون العامل موجودا بالفعل في الخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ وهو تاريخ العمل بالقانون المذكور — لا عبرة برد اتمية العامل المعين بعد هذا التاريخ — مناط الترقية وفقا لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترتيبات طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي ان يكون العامل في ١٩٧٤/١٢/٣١ من الخاضعين لاحكام قانون نظام العاملين المنتمين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — تخلف الوجود بالخدمة في هذا التاريخ فلا يترتب عليه ايضا عدم الافادة من احكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية حسبما يبين من احكام المادتين ٢ و ٣ منه — العاملون بالمدارس التابعة للجمعية التعاونية للمعاهد القومية — قيام نزاع بين الجمعية المذكورة واللجان النقابية للعاملين بها حول القواعد التي يعامل بها العاملون بتلك المدارس وطرح النزاع امام هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة ثم تصالح الطرفين على عقد صلح تضمن النص على مساواة جميع العاملين بمدارس الجمعية التعاونية للمعاهد القومية بنظراتهم بوزارة التربية والتعليم في الدرجة والرتب والوظيفة والملاوة ، وفقا للقوانين واللوائح والقواعد المعمول بها في الوزارة والمعلقة لها في الحال والاستقبال — لا يفبر هذا من ان الجمعيات التعاونية التي حلت على الجمعية التعاونية للمعاهد التوجيهية في ادارة المدارس القومية جمعيات تعاونية انشئت طبقا لقانون

الجمعيات التعاونية — العلاقة التي تربط بين العاملين بالمدارس التي تديرها تلك الجمعيات وبين الجمعيات ذاتها هي علاقات خاصة يحكمها القانون الخاص — لأن كان الصلح الذي أبرم بين الجمعية التعاونية للمعاهد القومية التي خلفتها تلك الجمعيات وبين اللجان النقابية للعاملين فيها قد استعار بعض أحكام القوانين واللوائح التي تسرى على العاملين بوزارة التربية والتعليم فليس من شأن ذلك أن يغير من صيغة العلاقة بين العاملين بتلك الجمعيات والجمعيات ذاتها بحسبها علاقات عمل خاصة تنظمها أحكام القانون الخاص — هذه القواعد لا تسرى على هؤلاء العاملين بالصفة التشريعية التي صدرت بها أصلا والتي تحدد بمقتضاها نطاق سريتها والمخاطبين بأحكامها ، وإنما يجرى سريتها باعتبارها أحكاما اتفاقية ارتضاها الطرفان كنظام يحكم علاقاتها المتبادلة دون أن يغير ذلك من ذاتيتها أو يؤثر في المركز القانوني للعاملين بها أو من طبيعة الروابط القانونية بين هؤلاء العاملين وتلك الجمعيات — نظل هذه القواعد من قواعد القانون الخاص — قرار مجلس وكلاء وزارة التعليم بجلسته ١٩٧٣/٩/١٦ بتولى وكيل الوزارة للشئون المالية والإدارة إجراء الحصر الآثم للعاملين المؤهلين بمدارس المعاهد القومية من الراغبين في التعيين على درجات في دوائنة الوزارة والاتفاق مع الإدارة العامة للقوى العاملة على إجراء تعيينهم — لا يغير ذلك مما سبق لأنه لا ينال أو يغير من الأصل المقرر قانونا من أن العلاقة بين الجهة الإدارية والعامل لا تنشأ إلا بصور قرار التعيين الذي تتحدد بمقتضاه حقوق العامل الوظيفية .

المحكمة :

ومن حيث أنه وفقا للقرار التفسيري الصادر من المحكمة العليا بجلسته أول يناير لسنة ١٩٧٧ في طلب التفسير رقم ١ لسنة ٧ ق وما جرى به قضاء المحكمة الإدارية العليا فإنه يشترط لتطبيق أحكام الفصلين الثالث والرابع من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والجداول الملحقه به أن يكون العامل موجودا بالفعل في

الخدمة في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ وهو تاريخ العمل بالقانون المذكور وانه لا عبرة بيد اقدمية العامل المعين بعد هذا التاريخ وهو ما يستفاد من المادتين الأولى والتاسعة من مواد اصدار القانون والمادتين ١٥ و ١٦ ، فقد حددت المادة الأولى من تسرى عليهم أحكام هذا القانون ونصت المادة التاسعة على أن « كثر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ » ، كما نصت المادة (١٥) في أن تعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة ... يرقى في نفس مجموعته الوظيفية ... كما نصت المادة السادسة عشرة على أن « تخضع الترقيات الحتية المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد الآتية :

(١) عدم جواز ترقية العامل الى فئة أعلى من أعلى فئة وظيفية في الجدول الذي ينطبق على حالته ... » .

ونصوص هذه المواد جميعها قاطعة الدلالة في انه يشترط لانطباق أحكام الفصلين الثالث والرابع من هذا القانون أن يكون العامل موجودا بالفعل بالخدمة وشاغلا لفئة مالية في ١٩٧٤/١٢/٣١ ومن ثم فلا تسرى أحكامه على من يلتحق بالخدمة بعد ذلك ولو ردت اقدميته الى تاريخ سابق على نفاذه واذ كان الثابت من الأوراق ان الطاعنة لم تعين بخدمة الجهة الادارية الا في ١٩٧٥/٩/٢٢ ومن ثم فلا تسرى عليها قواعد الترقية وقواعد حساب مدد الخدمة السابقة من المدد التي يلزم استيفائها لاستحقاق الترقية التي تضمنتها أحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والجدول المرفقة به ولا يغير من ذلك رد اقدمية الطاعنة في الفئة الثامنة نتيجة ضم مدة خدمة سابقة لها الى ١٩٧٣/٩/٢١ وبناء على ذلك يكون طلب الطاعنة حساب مدة خدمتها السابقة بالجمعية التعاونية لعمال مفررة القطن في المدة من ١٩٦٥/١٢/١ وحتى ١٩٧٣/٩/٢١ طبقا للمادتين ١٨ و ١٩ من القانون المشار اليه وتدرجها بالترقيات طبقا لاحكام المادة ١٥ من ذات القانون غير قائم على سند صحيح من الواقع أو القانون حويا بالرفض .»

ومن حيث انه لا يقدح في ذلك القول بأن مدرسة التي كانت تعمل بها الطاعة قبل التحلقتها بوزارة التربية والتعليم من المدارس التابعة للجمعية التعاونية للمعاهد القومية وأنه قد ثار نزاع بين هذه الجمعية واللجان النقابية للعاملين بها حول القواعد التي يعامل بها العاملون بتلك المدارس وإن هذا النزاع طرح أمام هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة حيث قدم الطرفان عقد صلح تقرر خلاله بمحضر الجلسة وأثبات محتواه فيه وجعله في قوة السند التنفيذي وقد تضمن الصلح النص على مساواة جميع العاملين بمدارس الجمعية التعاونية للمعاهد القومية بنظرائهم بوزارة التربية والتعليم في الدرجة والمرتبة والوظيفة والملاوة ونسبة للقوانين واللوائح والقواعد المعمول بها في الوزارة والمعلقة لها في الحال والاستقبال وإن ثمة غشوى قد صدرت بأن عقد الصلح المشبر إليه يسرى على العاملين بالجمعيات التعاونية للمدارس القومية من كتوا يعملون بمدارس الجمعية التعاونية للمعاهد القومية وتطبق على هؤلاء العاملين أحكام القانونين رقمي ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ باعتبارها نصوصاً ملقاً عليها بين الطرفين لا يقدح في ذلك — لأن الجمعيات التعاونية التي حلت محل الجمعية التعاونية للمعاهد القومية في إدارة المدارس القومية جميعها جمعيات تعاونية أنشئت طبقاً لقانون الجمعيات التعاونية وأن العلاقة التي تربط بين العاملين بالمدارس التي تديرها تلك الجمعيات ، وبين الجمعيات ذاتها هي علاقات خاصة يحكمها القانون الخاص وأنه ولئن كان الصلح الذي أبرم بين الجمعية التعاونية للمعاهد القومية التي خلقتها تلك الجمعيات وبين اللجان النقابية للعاملين فيها قد استعار بعض أحكام القوانين واللوائح التي تسرى على العاملين بوزارة التربية والتعليم فإنه ليس من شأن ذلك أن يغير من طبيعة العلاقة بين العاملين بتلك الجمعيات والجمعيات ذاتها بحسبانها علاقات عمل خاصة تنظمها أحكام القانون الخاص . كما أن هذه القواعد لا تسرى على هؤلاء العاملين بالصفة التشريعية التي صدرت بها أصلاً والتي تحدد بمقتضاها نطق سرياتها والمخاطبين بأحكامها وإنما يجري سرياتها باعتبارها أحكاماً اتفاقية ارتضاها الطرفان

كنظام يحكم علاقتها المتبادلة دون أن يغير ذلك من ذاتيتها أو يؤثر في المركز القانوني للعاملين بها أو من طبيعة الروابط القانونية بين هؤلاء العاملين وتلك الجمعيات ، إذ تظل هذه القواعد من قواعد القانون الخاص ولا تنفك الروابط التي تنظمها عن أن تكون روابط خلصة . وترتبط على ذلك فإن تعيين الطاعنة مدرسة بوزارة التربية والتعليم واكتسابها بهذه المثابة صفة الموظف العام ودخولها منذ ذلك التاريخ ١٩٧٥/٩/٢٢ في عداد العاملين المخاطبين بأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، من شأنه أن ينشأ لها بمقتضى ذلك مركز قانوني جديد منيت الصلة بمركزها القانوني السابق كمدرسة بمدرسة التابعة للجمعية التعاونية للدراس القومية وتتحدد لها بمقتضى هذا المركز الجديد وفي ظله الفئة الوظيفية والأكاديمية والمرتب دون أن تستصحب في ذلك وضعها السابق الذي كانت تحتفظه أحكام القانون الخاص حتى وإن كانت قد استعمرت فيه الأحكام والقواعد التي تطبقها الوزارة على العاملين فيها باعتبارها قواعد ارتضاها الطرفان لتنظيم روايعهم الخاصة التي تنبثق من الوظيفة العامة أو روابط القانون العام ، وانطلاقا مما تقدم فإن الاتفاق على استعارة القوائين واللوائح المعمول بها في وزارة التربية والتعليم لتسرى على العاملين بدارس الجمعيات التعاونية للمعاهد القومية ومن بينها مدرسة ليس من بانه اعتبار الطاعنة بالخدمة وشاغلة لفئة مالية في ١٩٧٤/١٢/٣١ وهو المناط في تطبيق أحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم يكون قد تخلت في حق الطاعنة مناط انطباق أحكام هذا القانون أصلا .

ومن حيث لا تعبر من ذلك ما ورد بكتاب « إدارة شئون الأفراد — ميزانية الوظائف بوزارة التربية والتعليم » المرسل الى مدير علم التربية والتعليم/ إدارة شرق الاسكندرية والوارد صورته ضمن حافظة الدعية حيث تضمن أن التكلفة العامة للعاملين بالخدمات التعليمية وبعض المديرات التعليمية تقدمت بذكره بشأن أوضاع العاملين بالمعاهد القومية الذين

عينوا بالوزارة بعدد ١٩٧٤/١٢/٣١ يطلبون فيها تطبيق القانونين رقمي ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ حيث ضمت خدمتهم السابقة جميعا في حدود القواعد والشروط التي نص عليها القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨. والقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٦ وأصبحت أقدميتهم في الخدمة سابقة على ١/١/١٩٧٥ وان الوزارة اذ درست الموضوع تبين أن مجلس وكلاء الوزارة لمصدر جلسة ١٦/٩/١٩٧٣ قرارا تحت بند خامسا من محضر الاجتماع تضمن أنه تطبيقا لما سبق أن التزمت به الوزارة من تعيين العاملين المؤهلين بمدارس المعاهد القومية من الراغبين في التعيين على درجات في موازنة الوزارة يتولى السيد وكيل الوزارة للشئون المالية والإدارية إجراء الحصر اللازم لأمثال هؤلاء العاملين والاتفاق مع الإدارة العامة للقوى العاملة على إجراءات تعيينهم » ، لا يغير ذلك مما سبق لأن هذا التعهد من جانب الوزارة يفرض وجودها لا ينال أو يغير من الأصل المقرر قانونا من أن العلاقة بين الجهة الإدارية والعامل لا تنشأ الا بصحور قرار التعيين الذي تتخذه بمقتضاء حقوق العامل الوظيفية وعلى الأخص الفئة المالية والأكاديمية وإن تعيين الطاعنة في وزارة لم يتم الا اعتبارا من ٢٢/٩/١٩٧٥ وذلك بالقرار رقم ١٢٠٧ الصادر في ٢/١٠/١٩٧٥ وبالتالي يتخلّف عنها شرط الوجود في الخدمة وشغل منبه مالية في تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ٣١/١٢/١٩٧٤ .

ومن حيث أنه عملا بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترقيات طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي فإن مناهل الترقية وفق أحكام هذا القانون أن يكون العامل في ٣١/١٢/١٩٧٤ من الخاضعين لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ .

ومن حيث أنه وإذا استبان مما سبق أن الطاعنة لم تعين في خدمة وزارة التربية والتعليم الا اعتبارا من ٢١/٩/١٩٧٥ وأنه نشأ لها بمقتضى ذلك مركز ثانوي جديد متبعث الصلة بمركزها القانوني السابق فانها

وبالتالى فى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ فى ١٢/٣١/١٩٧٤ .
لم تكن من المخاطبين بأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ولا يحق لها
الترقية بقواعد الرسوب الوظيفى طبقا للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث ان الثابت ما تقدم ان الطاعنة قد تخلف فى حقها شرط
الوجود بالخدمة فى ١٢/٣١/١٩٧٤ وهو المناط فى تطبيق أحكام القانون
رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣
لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات
الدراسية حسبما يبين من أحكام المادتين ٢ و ٣ منه ومن ثم فلا يسوغ
لها الإدانة من أحكام هذا القانون .

(طعن ٢٣١٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨١/٦/٢٥)

الفرع الخامس

مناط الترقية وفقا لأحكام القانون

رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

ترقية شاغلي الفئة ٦٨٤ / ١٤٤٠ الى الفئة ٨٧٦ / ١٤٤٠ عن طريق رفع فئاتهم المالية لا يكون بمجرد استيفائهم الشروط والمحدد المقررة بقواعد الرسوب الوظيفي وإنما تتم بالاختيار للكفائية مع التقيد بالاقدمية عند التساوى في مرتبة الكفائية وذلك في حدود الفئات الخالية بموازنة كل جهة - قرار وزير المالية رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ نص على رفع الفئات المالية للعاملين حتى الفئة الرابعة الى الفئات التي تعلوها .

أما بالنسبة لشاغلي الفئة ٧٨٤ / ١٤٤٠ فإنه يمكن لكل جهة النظر في ترقيتهم الى الفئة ٨٧٦ / ١٤٤٠ وذلك في حدود ما هو خال منها بموازنة كل جهة وبشرط تطبيق الأحكام القانونية الواردة في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - قرار وزير المالية رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ تضمننا قواعد الرسوب الوظيفي التي تجرى على أساسها الترقيات طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفي .

المحكمة :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفي على أن يرقى اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ العاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ... الذين تتوافر فيهم شروط الترقية وذلك في الفترة من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٧ حتى أول

مارس سنة ١٩٧٨ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها قرارى وزير المالية رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ .

ومؤدى هذا النص ان ترقية العاملين المخاطبين بأحكام هذا القانون تتم طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها قرارى وزير المالية رقمى ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٣٢ لسنة ١٩٧٤ .

ومن حيث ان القواعد التى تضمنها قرار وزير المالية رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ تنص على رفع الفئات المالية للعاملين حتى الفئة الرابعة ... الى الفئات التى تعلوها . وانه بالنسبة لشاغلى الفئة ١٨٤/١٤٤٠، فانه يمكن لكل جهة النظر فى ترقيتهم الى الفئة ٨٧٦ / ١٤٤٠ وذلك فى حدود ما هو خال منها بموازنة كل جهة وبشرط تطبيق الاحكام القانونية الواردة فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . . وهو ما يفيد أن ترقية شاغلى الفئة ١٨٤ / ١٤٤٠ الى الفئة ٨٧٦ / ١٤٤٠ عن طريق رفع فئاتهم المالية لا يكون بمجرد استيفائهم الشروط والحدود المقررة بقواعد الرسوب الوظيفي وانما تتم وفقا لصريح النص بالاختيار للكلية مع التقيد بالانتمية عند التساوى فى مرتبة الكلية فى حدود الفئات الخالية بموازنة كل جهة .

واذ كان الثابت من الأوراق أن القرار المطعون فيه صدر امعلا لهذه القواعد ولم يشمل بالترقية الى الفئة ٨٧٦ / ١٤٤٠ من هم أحدث من المدعية فى ترتيب الانتمية او من هم اقل منها ككلية . فمن ثم فان هذا القرار يكون قد صدر صحاحا ومتقفا مع احكام القانون وتبعما لذلك يكون طلب المدعية الفناء هذا القرار فيما تضمنه من تخطيها فى الترقية الى هذه الفئة على غير أسس خليقا بالرفض .:

(ظمن ١١٢٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٥) .

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن الترقّيات بقواعد الرسوب الوظيفى - قواعد الرسوب الوظيفى الصادر بها قرارا وزير المالية رقمى ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٤٢ لسنة ١٩٧٤ - الترقّيات طبقا لهذه القواعد يجوز سحبها فى أى وقت اذا ما شلّها خطأ دون أن تتحصن بفوات الميعاد المقرر للظمن فى الإجراءات الادارية - وذلك بحسباتها من قبيل التسوية التى يستمد العامل حقّه فيها من القانون مباشرة - مضى الوقت لا يضى عليها حصانة تعصمها من السحب او الالفاء .

الحكمة :

من حيث ان المدعى يطلب الحكم بالفاء القرار الادارى رقم ١٨٨٢ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/١/٤ فيها تضمنه من سحب الترقّيات والتسويات التى تمت له بمقتضى قرارات ادارية اخرى سابقة على صدور القرار الطعين .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى عين بخدمة الهيئة بتاريخ ١٩٥١/٧/٣١ بوظيفة مساعد براد مهنى وتم تسوية حالته طبقا لقانون تصحيح العاملين المعنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ وذلك وفقا للجدول الثالث من الجداول المرافقة لهذا القانون والخاص بالعاملين الفنيين أو المهنيين المقرر تعيينهم فى الفئات (١٤٤ - ٣٦٠) و (١٦٢ - ٣٦٠) و (١٨٠ - ٣٦٠) ولقد تم منحه الفئة (٤٢٠ - ٧٨٠) الخليفة اعتبارا من ١٩٧٤/٨/١ ثم رقى الى الفئة (٥٩٠ - ٧٨٠) الرابعة اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ طبقا للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن الترقّيات بقواعد الرسوب الوظيفى والتى ينص فى مادته الاولى على أن « يرقى اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٧

العاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة الذين تتوافر فيهم شروط الترقية وذلك في الفترة من ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٧ حتى أول مارس سنة ١٩٧٨ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها قرارا وزير المالية رقما ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ ، ٢٢٢ لسنة ١٩٧٤ .

ومن حيث أن قرار وزير المالية رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٧٤ الذي تم الترقية بالرسوب الوظيفي طبقا للقواعد الإدارية فيه أعمالا للقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٨ بنص في المادة (٣) منه على أن « لا يستفيد من الرفع المشار اليه الفئات التالية :

(١) العاملون غير الحاصلين على شهادات دراسية الذين يشغلون حاليا الفئة (٤٢٠ — ٧٨٠) (الدرجة الخامسة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤) ومؤدى ذلك أن من يكون من العاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية شاغلا الفئة (٤٢٠ — ٧٨٠) الدرجة الخامسة تمنع ترقيته بموجب القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه الى الفئة (٥٤٠ — ٧٨٠) الرابعة .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ان المدعى وهو غير حاصل على مؤهل دراسي كان في تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ يشغل الفئة الخامسة (٤٢٠ — ٧٨٠) ومن ثم فلا يفيد من أحكام هذا القانون ولا تجوز ترقيته تبعا لذلك بقواعد الرسوب الوظيفي الى الفئة الرابعة (٥٤٠ — ٧٨٠) . وتكون ترقيته الى هذه الفئة بالقرار رقم ٧٨٨ في ٣١/٣/١٩٨٠ قد وقعت باطلّة ومخالفة للقانون « يجوز سحبها في أي وقت دون أن تتحقق بفوات الجعبد المقرر للطعن في القرارات الادارية وذلك بحسبانها من قبيل التسوية التي يستند العامل حقها فيها من القانون مباشرة ، ولا يضمن مخفي الوقت عليها حصلت تمسحها من السحب أو الالفاء .

ومن حيث أن الجهة الادارية استبان لها هذا الخطأ بمناسبة تطبيق القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٤٢ لسنة

١٩٨١ في شأن العاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية على حصة المدعى فأصدرت القرار المطعون فيه رقم ١٨٨٢ بتاريخ ١٩٨٢/١/٤ بتعيينه حالة المدعى بإعلانه إلى الفئة التي كان عليها وهي الخامسة (الدرجة الثالثة من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨) من ١٩٧٤/٨/١ ورد أقدميته فيها إلى ١٩٧٢/٨/١ طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١. والتي تقضى بمنح العامل اقدمية اعتبارية مقدارها سنتان في الفئة التي كان يشغلها أو أصبح يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٢١ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مع تدرج مرتبه بإعلاوات ليصبح ٨٣ جنبها اعتبارا من ١٩٨١/٧/١ مع خصم الفروق المسالية اعتبارا من ١٩٨١/٧/١ ، ومن ثم فإن هذا اقرار يكون قد صدر صحيحا متقا مع احكام القانون ، ولا يغير من ذلك نقل المدعى قبل ذلك بالقرار رقم ٧٨٨ الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢ الى الدرجة الثانية (٦٦٠ — ١٥٠٠) من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وهي الدرجة المقابلة للدرجة الرابعة التي كان يشغلها قبل اعادته تسوية حالته بموجب القرار الطعين كما لا يغير من ذلك أيضا صدور القرار رقم ٥٩٤ بتاريخ ١٩٨١/٢/١١ والذي نص في المادة الأولى منه على أن يتم تحديد وظائف المادة شاغلي الدرجة الثانية للمجموعة الفنية المساعدة على النحو الموضح قرين اسم كل منهم حيث حدد مسمى وظيفة المدعى « مدير أعمال هتكسة سلكية ذلك لأن القرار رقم ٧٨٨ لسنة ١٩٨١ إنما هو محض قرار تنفيذي بنقل العاملين للدرجات المقابلة في الجدول المرفق بقانون العاملين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أما القرار رقم ٥٩٤ لسنة ١٩٨١ فقد صدر بتحديد مسمى وظيفة المدعى باعتباره شاغلا للدرجة الثانية والتي ثبت أن المدعى كان قد شغلها بمقتضى تسوية خاطئة ومن ثم فلا يفل أيها يد الإدارة في سحب هذه التسوية وردها إلى صحيح نسبها قانونا وهو ما تم بالقرار الطعين وفق ما تقضى به احكام القانون ومن ثم تكون الدعوى غير قائمة على سند صحيح من الواقع أو القانون خليفة بالرفض .

(أعلن ٢٦٤٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٢)

الفرع السادس

مناط استحقاق الترقية بالنسبة للعامل المحال للمحاكمة الجنائية أو التأديبية

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

المادة ٧٠ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١
المشار اليه مفادها — الحكم على العامل بمعقوبة جنائية او بمعقوبة مقيدة للحرية
في جريمة مخلة بالشرف والامانة يسقط حقه في البقاء في الوظيفة العامة
ويستوجب انتهاء خدمته — الحكم على الموظف مع إيقاف تنفيذ المعقوبة
الاصفية يكون الفصل جوازيًا للوزير المختص فله في هذه الحالة ابقاؤه او
إبعاده — الحكم الجنائي المترون بإيقاف أثر المعقوبة لا يكف يد الجهة
الانارية التي يعمل بها الموظف عن مجازاته اداريا — اذا ثبت عدم ادانة
العامل او وقعت عليه عقوبة الانذار او الخصم او الوقف عن العمل لمدة
تقل عن خمسة ايام وجب عند ترقبته احتساب اقدميته في الوظيفة المرقى
اليها وينح اجراها من التاريخ الذي كانت تتم فيه او لم يحل الى المحاكمة
التأديبية او المحاكم الجنائية .

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المدنيين
بالدولة والقطاع العام — متى اعتبرت المعقوبة التي تلحق بالعامل ليست
مقامة من الترقية تعد كذلك في الترقبات الحتمية متى وجب اجراؤها .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ٧٠ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم
٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظم العاملين المدنيين بالدولة قد عدت اسباب
انتهاء خدمة العامل ومن بينها الحكم على العامل بمعقوبة جنائية في احدي

الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة أو بعقوبة مقيدة للحرية من جريمة مخلة بالشرف والامانة ويكون الفصل جوازيا للوزير المختص وإذا كان الحكم مع وقف تنفيذ العقوبة ، ومقتضى ذلك ان المشرع وان قدر ان الحكم على العاقل بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف والامانة يسقط حقه في البقاء متطلدا الوظيفة العامة ويستوجب انتهاء خدمته وختم علاقته الوظيفية بالجهة التي يعمل بها لما يحمله ذلك من فقدان الثقة فيه وانتفاء شرط حسن السيرة والسمة الذي يجب ان يستمر العامل متصفا به لا يزاله طالما ظل شاغلا وظيفته ، الا ان المشرع قدر من ناحية أخرى ان وقف تنفيذ العقوبة الاصلية لا ينهي رابطة التوظيف حتا حين جعل ذلك رهنا بما يقرره الوزير المختص في شأنه ، فله من هذه الحالة إبقائه أو إبعاده ، ومن المقرر من هذا الشأن ان مثل ذلك الحكم الجنائي المقرون بإيقاف آثار العقوبة لا يكف يد الجهة الادارية التي يعمل بها الموظف عن مجازاته ادريا مستهتفة في ذلك ما قد يسبب لها من عناصر المسؤولية التأديبية التي تكون قد توافرت في حقه طالما اثرت إبقائه بها وعدم فصله عنها .

ومن حيث انه لما كان الثابت من الاوراق ان الجهة الادارية اكتفت بإزالة عقوبة الخصم من المرتب مدة ثلاثة أيام بالمدى ، وكلكت المادة ٦٦ من ذات القانون تنص على ان « لا تجوز ترقية عاقل محال الى المحاكمة التأديبية أو المحاكمة الجنائية أو موقوف عن العمل في مدة الاحالة أو الوقف وفي هذه الحالة تجوز للعامل الفئة لمدة سنة فاذا استطلعت المحاكمة لاكثر من ذلك وثبت عدم أدانته أو وقعت عليه عقوبة الانذار أو الخصم أو الوقف عن العمل لمدة تقل عن خمسة أيام ، وجب عند ترقية احتساب اقدميته في الوظيفة المرقى اليها وينح أجراها من التاريخ الذي كانت تتم فيه لو لم يحل الى المحاكمة التأديبية أو المحاكمة الجنائية . . . » ومن ثم وجب عند ترقية المدعى حسب اقدميته في الدرجة المرقى اليها من التاريخ الذي كانت

يتم فيه لو لم يحل إلى المحاكمة الجنائية مع ما يترتب على ذلك من الإضرار وذلك باعتبار أن العقوبة التي انزلت به ليست منقذة من الترقية طالما كان أهلا في ذاته لها ، كما أنها كذلك ليست منقذة من الترقية التحفيزية التي تضمنها قانون تصحيح أوضاع العاملين المخفيين بالقوة والنقطاع العلم الصادر به القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ متى وجب إجراؤها .

(طعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٣١)

الفرع السابع

تحصن قرارات التخطي في الترقية من الإلغاء

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

استيفاء المدد الكلية اللازمة للترقية بعد الحصول على المؤهل الأعلى
— استيفاء المدة البينية اللازمة للترقية — تخطي في الترقية — عدم الطعن
على قرارات التخطي — تحصن تلك القرارات.

الحكمة :

تخطي العامل في الترقية لعدم استيفائه المدد الكلية اللازمة للترقية
بعد حصوله على المؤهل الأعلى استنادا الى كتاب دورى الجهاز المركزى
للتنظيم والادارة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٥ وترقيته بعد ذلك لدى استيفائه المدد
الكلية اللازمة للترقية ثم صدور الكتاب الدورى للجهاز المركزى للتنظيم
والادارة رقم ٦ لسنة ١٩٨٩ متضمنا وجوب الاعتداد عند ترقية العامل
بالمدة البينية اللازمة للترقية وفق بطاقة وصف الوظيفة دون اشتراط
استيفاء العامل قضاء المدة الكلية فان قرارات تخطي العاملين في الترقية
بمسند من الكتاب الدورى للجهاز رقم ١٧ لسنة ١٩٨٥ لا تسقوى على حكم
الصحة بما من شأنه ابطال تلك الترقيات بيد انه لم يتم سحبها خلال
الميعاد المقرر لسحب القرارات الادارية الباطلة كما تعد المعروضة حالاتهم
عن ولوج سبيل الطعن القضائى عليها خلال المواعيد المقررة قانونا فلتنها
تغدو بذلك حصينة من السحب عسوية الإلغاء اذ لا يهوى بها وجه المخلفة
الى حد الاعتماد بما لا مندوحة معه من التقرير بتحصن تلك القرارات لزوما
بنوات تلك المواعيد نزولا عند نواعى المصلحة العامة التى لا تستقيم
موجباتها الا باستقرار الأوضاع القانونية المترتبة على القرارات الادارية
الحصينة بعد نوات المواعيد المقررة قانونا والنأى بها بمنجاة من الزعزعة
والاضطراب^(١)

الفصل السادس

معنى الزميل في تطبيق المادة ١٤

من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

التسوية بالمادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تجرى على أساس النظر الى حالة زملاء العامل المراد تسوية حالته - اذا لم يوجد زميل بالوحدة الادارية التى يعمل بها العامل فان التسوية تجرى على أساس حالة زميل بجهة اخرى يحددها وزير التسمية الادارية .

المحكمة :

ومن حيث أن مفاد نص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .
بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ان المشرع قصد اجراء التسوية على أساس النظر الى حالة زملاء العامل المراد تسوية حالته المعينين مطلقا في التاريخ المشار اليه في نفس المجموعة الوظيفية وبذات درجة بداية التعيين المقررة لؤله .

ومن حيث انه يبين ما سلف ان المشرع قرر تسوية حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ بوضعهم على الدرجات المحددة لؤهلاتهم من تاريخ دخولهم الخدمة او حصولهم على المؤهل ايها اقرب كما قضى القانون بتدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعينين في التاريخ الذى سيمتدحرون فيه شافلين للدرجات المحددة لؤهلاتهم

وأوجب الاعتداد عند إجراء التسوية بالزميل الموجود بالوحدة الادارية التي يعمل بها العامل فإذا لم يوجد سويت حالته على أساس حالة زميله بالجهة التي يحددها وزير التنمية الادارية .

ومن حيث أن الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه خولت وزير التنمية الادارية تحديد الجهة التي يوجد بها زميل العامل المراد تسوية حالته اذا لم يوجد زميل له بجهة عمله الحالية أو السابقة وتنفيذا لذلك حدد الوزير الزميل تطبيقا لهذا الحكم في قراره رقم ٣ لسنة ١٩٧٦ بأنه الاحدث مباشرة من العامل في اقدمية درجة بداية التعيين بذات الجهة التي يعمل بها العامل سواء من قد عين بها مباشرة أو رقى اليها من فئة ادنى أو نقل اليها بأقدميته فيها من جهة أخرى وهذا القرار مطابق لحكم المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فيما تضمنه من الاعتداد بالزميل الاحدث بدرجة بداية التعيين .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده حصل على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية عام ١٩٤٦ وعين في ١٩٥٢/٨/١ بينما حصل الزميل الذي استشهد به على هذه الشهادة عام ١٩٤٩ وعين في ١٩٥٣/٣/٥ فمن ثم يكون قد توافر بشأنه وصف الزميل طبقا لمفهوم نص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥. المشار اليه وعلى ذلك يستحق المطعون ضده أن تسرى حالته بالتطبيق لنص المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مقارنا بزميله وما يترتب على ذلك من آثار .

واذ ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب فإنه يكون قد أصابه صحيح حكم القسّاتون ويفقدو الطعن فيه غير قائم على أساس من القانون خائفا بالرفض .

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

العاملون الذين تسرى في شأنهم احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة تسوى حالاتهم اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة او حصولهم على المؤهل ايها اقرب فتدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كمرلاتهم المعينين في التاريخ المذكور — الزميل هو من عين فعلا مع العامل المراد تسوية حالته بذات المؤهل والمجموعة الوظيفية ودرجة بداية التعيين المقررة للمؤهل وفقا لمرسوم ٦ أغسطس ١٩٥٣ — العامل الذى عين في تاريخ لاحق بالتقنية اعتبارية ارتفعت به الى تاريخ تعيين العامل المراد تسوية حالته لا يتحقق في شأنه معنى الزميل أساس ذلك : ان تاريخ التعيين الفرضى لا يبرر المساواة بينه وبين العامل المراد تسوية حالته ولا يجيز القياس على حالته .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة (١٤) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح لوضع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ينهى على ان تسوى حالة العاملين الذين تسرى في شأنهم احكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة او حصولهم على المؤهل ايها اقرب على أساس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كمرلاتهم المعينين في التاريخ المذكور .

ومن حيث ان هذا النص فيما قضى به من تسوية حالة العاملين المشار اليهم طبقا لما سلف بيانه انما قصد الى جريان التسوية على أساس النظر الى حالة زملاء العامل المراد تسوية حالته المعينين فعلا في تاريخ دخوله الخدمة او حصوله على المؤهل ايها اقرب وبذات مجموعته الوظيفية وبذات حرجة بداية التعيين المقررة لمؤله وفقا لمرسوم ٦ من أغسطس ١٩٥٣ بتعيين المؤهلات العلمية التى يعتمد عليها للتعين في الوظائف ، فبذلك يتحقق معدل

معنى الزمالة في حكم هذا النص وتقوم ضوابط التسوية التي قضى بها على أسس سلمية في الواقع والقانون ، أما المعينون في تاريخ لاحق حتى ولو بأقدمية اعتبارية نرضها القانون لهم في هذه الدرجة دون شغلها بالفعل في التاريخ المذكور نهؤلاء لا يتحقق في شأنهم معنى الزميل اذ لا يبرر تاريخ تعيينهم الغرض في تلك الدرجة المساواة بهم أو القياس على حالتهم اذ ما رجع هذا التاريخ الى ذات التاريخ الذي عين فيه العامل المراد تسوية حالته .

ومن حيث ان بتطبيق ما تقدم وكان الثابت من الاوراق ان الطاعن عين بـالكالوريوس بخدمة هيئة السكك الحديدية عام ١٩٤٢ بوظيفة بالكادر المتوسط وحصل على بكالوريوس التجارة دور يونية سنة ١٩٥٦ وهو بالخدمة ثم عين بالدرجة السادسة الادارية بوزارة الخزانة بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٩ ويحق له طبقا لحكم المادة (١٤) سالفة الذكر رد اقدميته في هذه الدرجة الى تاريخ حصوله على المؤهل العالي دور يونية سنة ١٩٥٦ وهو اليوم الاخير من ايام امتحان ذلك الدور ، بينا السيد / الذي يطلب الطاعن مساواته به عين بوظيفة كتابية بمؤهل متوسط بوزارة الصحة وحصل على بكالوريوس التجارة دور يونية ١٩٥٦ وعين بالدرجة السادسة الادارية بوزارة الخزانة في ١٦/٤/١٩٥٧ وضعت له مقدمة خدمته السابقة في الفترة من ٢١/٦/١٩٥٦ تاريخ نهاية امتحان بكالوريوس التجارة في ١٥/٤/١٩٥٧ تاريخ اليوم السابق على تعيينه بالدرجة السادسة الادارية فانه — والحال هذه — يتسنى اعتبار هذا المصنف زميلا للطاعن في تطبيق حكم المادة (١٤) سالفة البيان بالنظر الى انه لم يكن شاغلا فعلا — في التاريخ الذي يستحق الطاعن رد اقدميته اليه في الدرجة السادسة الادارية وهو تاريخ نهاية امتحان بكالوريوس التجارة دور يونية سنة ١٩٥٦ — مثل هذه الدرجة بل كان لا يزال معينا بالكادر الكتابي بجهة عمله الاولى ، أما بالنسبة الذي يطلب الطاعن مساواته به كذلك فانه حاصل على بكالوريوس التجارة دور يونية

سنة ١٩٥٦ وعين بالدرجة السادسة الادارية بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٥٦ ومن ثم فلم يكن سعيًا في تلك الدرجة في التاريخ الذى ترد اليه اقدميته الطاعن مما لا يجعل منه زميلا له بالمعنى السالف بيانه .

ومن حيث انه ترتبًا على ما تقدم فلن الحكم المطعون فيه وقد خلص إلى النتيجة سلفة البيان ، فيكون قد صالاف الصواب ، ويكون الطعن عليه غير قائم على سند من الواقع أو القاتون مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ، ورفضه موضوعا والزام الطاعن بالمصروفات .

(طعن ٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٨)

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

المادة ١٤ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المنحنيين بالدولة بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — التزميل الذى تجرى تسوية حالة العامل طبقا لاحكام هذه المادة على اساس المساواة به هو التزميل في ذات الوحدة الادارية التى يعمل بها العامل الذى تجرى تسوية حالته فاذا لم يوجد زميل في هذه الوحدة يتم تسوية حالته كزميله في الجهة التى كان يعمل بها قبل الجهة الاخيرة فاذا لم يوجد تسوى حالته كزميله في الجهة التى يحددها الوزير المختص بالتنمية الادارية — على العامل ان يعين التزميل الذى يطلب مساواته به اذا لا تحل المحكة محل الدعى في استقصاء من يكون التزميل المراد مساواة العامل به .

المحكمة :

ومن حيث ان المبدأ (١٤) المشار اليها تنص على ان « تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل ايها اقرب على اساس تدرج مراتبهم وعلاواتهم

وترقياتهم كرملائهم المعينين في انفاريخ المذكور . واذا لم يكن للعامل زميل في ذات الوحدة الادارية التى يعمل بها تسوى حالته طبقا للاحكام السابقة بالنسبة لزميله في الجهة التى كان يعمل بها قبل الجهة الاخيرة فاذا لم يوجد تسوى حالته بالنسبة لزميله في الجهة التى يحددها الوزير المختص بالتمنية الادارية « . وفناد ما تقدم ان الزميل الذى تجرى تسوية حالة العالين طبقا لاحكام هذه المادة على اساس المساواة به هو الزميل في ذات الوحدة الادارية التى يعمل بها العال الذى تجرى تسوية حالته فاذا لم يوجد زميل في هذه الوحدة يتم تسوية حالته كزميله في الجهة التى كان يعمل بها قبل الجهة الاخيرة فاذا لم يوجد تسوى حالته كزميله في الجهة الادارية اتى يحددها الوزير المختص بالتمنية الادارية ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة بان على المدعى ان يعين الزميل الذى يطلب مساواته به اذ لا تحل المحكمة محل المدعى في استقصاء من يكون الزميل المراد مساواة المدعى به .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى عين بشهادة الشبائوية القسم العلم بوظيفة بالدرجة الثامنة الكتابية بمصلحة الاحصاء والتعداد اعتبارا من ١٩٥٢/٢/٢٣ ، وقد حصل على ليسانس الحقوق في يناير سنة ١٩٥٩ وسويت حالته طبقا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٦١ بتعين وتسوية حالة حملة المؤهلات العالية حيث وضع على الدرجة السادسة الادارية بمرتبة ١٥ جنبيها من ١٦/١/١٩٦٢ وفى ٢٦/٧/١٩٦٤ صدر قرار بنقله من مصلحة التبعينة والاحصاء الى وزارة الداخلية « مصلحة الاحوال المدنية » وذلك اعتبارا من ١/٨/١٩٦٤ ثم نقل من مصلحة الاحوال المدنية بوزارة الداخلية بالقرار رقم ١٢٦٥ فى ٢٠/١٢/١٩٦٤ الى النيابة الادارية وتسلم عمله بها فى ٣/١/١٩٦٥ وتم تسوية حالته طبقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بمقتضى القرار رقم ١٠٠ الصادر فى ٧/١٢/١٩٦٧ .

ومن حيث انه الثابت ما تقدم ان وزارة الداخلية « مصلحة الاحوال

الخدمية « وهي الوحدة الادارية التي كان يعمل بها المدعى قبل نقله الى النيابة الادارية « الوحدة الادارية التي يعمل بها حاليا » ومن ثم فان طلب المدعى تسوية حالته طبقا للمادة (١٤) على اساس مساوئته بزملائه في مصلحة الاحصاء والتعداد والتي ضمت اليها بعد ذلك ادارة التعمينة « الجهاز المركزي للتعمينة والاحصاء » فيها بعد — هذا الطلب يكون مخالفا لصريح نص المادة المذكورة التي قصرت الجهات التي يبحث عن زميل الصالح فيها على جهة عمله الحالية والجهة السابقة عليها فقط دون الجهات الاسبق نازلا لم يوجد زميل في اى من الجهتين المشار اليهما « الحالية والسابقة عليها مباشرة تسوى حالة العامل بالنسبة لزميله في الجهة التي عددهه الوزير المختص بالتنمية الادارية .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان لا يوجد زميل للمدعى في الوحدة الادارية التي يعمل بها حاليا « النيابة الادارية » ومن ثم فانه كان عليه ان يعين زميلا بالوحدة الادارية التي كان يعمل بها قبل الجهة الاخيرة « النيابة الادارية » لتبين المحكمة مدى توافر معنى الزميل فيه حسبما اشارت اليه المادة (١٤) سالفه الفكر وجرى به قضاء هذه المحكمة من تحديد بذلوله وضوابطه « واذ لم يعين المدعى زميلا في مصلحة الاحوال المدنية بوزارة الداخلية فان المحكمة لا تحل محله في استقصاء من يكون الزميل الذي يمكن مساواة المدعى به الامر الذي يضمن الحكم برفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

وترتيا على ما تقدم واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير النظر المتقدم فانه يكون قد خالف القنون وخطا في تطبيقه وتاويله جديرا بالانقضاء الامر الذي يضمن معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى .

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

المادة (١٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المنتمين بالدولة والقطاع العام مؤداها — إذا ترتب على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ترقية العامل الحاصل على أحد المؤهلات المنصوص عليها في الجدول المرفق بهذا القانون إلى فئة أعلى من تلك التي وصل إليها زبيله من حملة المؤهلات العالية الذي عين معه في تاريخ واحد في ذات الوحدة الإدارية تعين التزيم حاصل المؤهل العالي إلى تلك الدرجة من تاريخ ترقية زبيله الذي طبق في شأته القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ — يشترط في التزيم الذي يتم بمساواة حامل المؤهل العالي به أن يكون من الحاصلين على أحد المؤهلات الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ وأن يكون قد عين مع حامل المؤهل العالي في تاريخ واحد في ذات الوحدة الإدارية وأن يكون الاتحاد بينهما في تاريخ التعيين فعلياً لا افتراضياً — إذا لم تتوافر هذه الشروط فلا تنطبق حكم المادة (١٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة (١٢) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المنتمين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يرتب حامل المؤهل العالي الذي ترتب على تطبيق أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ — ترقية زبيله الحاصل على أحد المؤهلات المحددة في الجدول المرفق بالقانون المذكور المعين معه في تاريخ واحد في ذات الوحدة الإدارية إلى فئة أعلى من فئته — إلى هذه الفئة من تاريخ ترقية زبيله إليها » ومؤدى ذلك أنه إذا ترتب على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ترقية

الحاصل على أحد المؤهلات المنصوص عليها في الجدول المرفق بهذا القانون إلى فئة أعلى من تلك التي وصل إليها زميله من حملة المؤهلات العالية الذي عين معه في تاريخ واحد في ذات الوحدة الادارية تعين ترقية الزميل لحمل المؤهل العالي إلى تلك الدرجة من تاريخ ترقية زميله الذي طبق في شأنه القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، وقد أشارت إلى هذا المعنى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حيث جاء فيها انه « لمواجهة ما ترتب على تطبيق احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر من حصول بعض حملة المؤهلات المحددة بالجدول المرفق بالقانون المذكور والمعنيين في تاريخ واحد في ذات الوحدة الادارية على فئة أعلى من زملائهم حملة المؤهلات العليا المعينين معهم في تاريخ واحد قضت المادة (١٣) ترقية حملة المؤهلات العليا المذكورين الى الفئات التي رقى زملاؤهم المذكورين من تاريخ توقيتهم اليها ، وتتقيد هذه الترقية بصفة خاصة بالحكم السالف ذكره والوارد في الفترة (و) من المادة الثانية من قانون الامدار « وينبني على ذلك أن الزميل الذي يتم مساواة حامل المؤهل العالي به طبقا للمادة (١٣) يجب أن يكون من الحاصلين على أحد المؤهلات الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وان يكون قد عين مع حامل المؤهل العالي في تاريخ واحد في ذات الوحدة الادارية ، وان يكون الاتحاد بينهما في تاريخ التعيين فعليا لا افتراضيا . فلذا اختلف فيما بينهما تاريخ التعيين او كان هذا التاريخ بالنسبة لاحدهما او كليهما افتراضيا وليس فعليا . او اختلفت الوحدة الادارية التي عين فيها كل منهما او كانت التسوية التي اجريت لحامل المؤهل الوارد بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ غير صحيحة او لا تتفق مع احكامه امتنع تطبيق حكم المادة (١٣) المشار اليها ، وكل ذلك يقتضي ان يرشد صاحب الشأن عن زميل له من الحاصلين على أحد المؤهل المنصوص عليها في الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ . يشترك معه فعليا في تاريخ التعيين في ذات الوحدة الادارية وترتيب على تسوية حالته تسوية صحيحة طبقا للقانون المشار اليه ان رقى إلى فئة أعلى من الفئة التي وصل اليها .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على واقعات الدعوى فان الثابت من الاوراق ان المدعية حصلت على ليسانس الاداب سنة ١٩٦١ وعينت بالتربية والتعليم اعتبارا من ١٩٦٢/٤/٤ وتم تسوية حالتها طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، واذا استبان للجهة الادارية ان المدعية تنقضى مرتبا بزيد عما يتقاضاه زملاؤها الحاصلون على مؤهلات عليا والمتحدين معها في تاريخ التعيين صدر قرار وكيل الوزارة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٢ متضمنا تعديل حالتها حيث منحت الدرجة الرابعة من ١٩٧٤/١٢/٣١ والثالثة من ١٩٧٧/١٢/٣١ وتدرج مرتبها بالملاوات حيث بلغ ١٠٧ جنيهات في ١٩٨٢/٧/١ .

ومن حيث ان المدعية تطلب مساواتها بالسادة /
... .. بحساباتهم جميعا من حلة المؤهلات العالية ،
بيد انه لاغنى في ذلك وحده لاعتبارهم زملاء للمدعية في مفهوم المادة (١٣)
من قانون تصحيح لوضاع العاملين ، ولا وجه للقول بان جميعهم معيّنون
مثلها في عام ١٩٦٢ وتم تسوية حالتهم طبقا للمادة المذكورة على اساس
مساواتهم بزملاء من سويت حالتهم طبقا للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ -
لا وجه - لذلك لان هذه التسوية تم سحبها بالامر التنفيذي رقم ٣٥٠ انصدر
بتاريخ ١٩٧٨/٦/٣ ولا يغير من ذلك مقولة ان هذا الامر جرى سحبه بامر
تنفيذي لاحق هو الامر التنفيذي رقم ٦٩٩ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٧ الذي
اعيدت به حلة المخورين الى ما كانت عليه قبل صدور الامر التنفيذي رقم
٣٥٠ ، لانه ويا كان الامر في شأن الامر التنفيذي رقم ٦٩٩ آنف الذكر بان
هذا الامر وعلى اقتراحه وفيه من هو اسبق من المدعية في تاريخ التعين
..... لا يكسب المدعية حقا في المطالبة بتطبيق السادة
(١٣) من قانون تصحيح لوضاع العاملين عليها الا بعد التحقق من ان
من شملهم هذا الامر قد سويت حالاتهم بالمقارنة بزملاء لهم من طبق عليهم
القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وتحقق فيهم معنى الزمالة على النحو المبين
اتما واجريت لهم طبقا لاحكام هذا القانون تسوية صحيحة ترتب عليها ترقية

هؤلاء الزملاء الى فئات أعلى من المستشهد بهم وهو الامر الذى لم ترشد عنه المدعية ، ولا يظاهرة صحيح من دليل .

ومن حيث ان الثابت مما اوضحته الجهة الادارية ولم ترشد المدعية عما يخالفه ان حلة المؤهلات المنصوص عليها بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ الذين عينوا بذات الجهة الادارية في عام ١٩٦٢ ومن بينهم رقاوا الى الدرجة الخامسة في ١٩٧٣/١٢/٣١ . بينما ظفرت المدعية هذه الدرجة اعتبارا من ١٩٧٠/١٢/٣١ ورقبت الى الدرجة الرابعة رسويا في ١٩٧٤/١٢/٣١ ومن ثم نهى في وضع افضل منهم ولا محل لمطالبة بالمساواة بهم .

ومن حيث انه اذ استبان مما تقدم ان المدعية لم ترشد عن زميل لها من حلة المؤهلات المنصوص عليها في الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ ترتب على تسوية حالته طبقا لاحكامه ترقية الى درجة أعلى مما وصلت اليه ، كما لم ترشد عن مثل هذا الزميل بالنسبة الى من سويت حالتهم من حلة المؤهلات العليا المستشهد بهم حتى تتحقق المحكمة من احد هذه التسويات تمت على سند سليم وفق لاحكام القانون على نحو ينشأ معه للمدعية حق في طلب المساواة من يحدد معها منهم في تاريخ التعمين في ذات الجهة الادارية هذا في حين استبان ان الجهة الادارية اعادت تسوية حالة المدعية على نحو صحيح ، ولم يتم دليل بالاوراق على ان التسوية السابقة جرت طبقا للمادة (١٣) آنفة البيان وفي اطار من حكمها وانه حتى يفرض ان هذه التسوية وقعت طبقا لاحكام هذه المادة ثم استبان لجهة الادارة انها غير صحيحة لعدم تحقق معنى الزميل الذي يمكن بمساواتها به فمن ثم يكون قيام جهة الادارة باعادة تسوية حالته المدعية على الوجه السلف ببيانه والزامها برد الفروق المترتبة على ذلك قد تم وفق احكام القانون وتكون الدعوى غير قائمة على سند صحيح من الواقع أو القانون خليفة بالرفض .

(ظمن رقم ١٣٧٩ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٩٠/١/٧)

قاعدة رقم (٨٣)

المادة ١٤ :

المادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام - مفادها - المشرع قرر تسوية حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بوضعهم على الدرجات المحددة لمؤهلاتهم من تاريخ دخولهم الخدمة او حصولهم على المؤهل ايها اقرب - قضى المشرع بتدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم بزملائهم المعينين في التاريخ الذي سيمتدرون فيه شاغلين للدرجات المحددة لمؤهلاتهم - المشرع سوى العامل بزميله في الجهة التي يعمل بها - اذا لم يوجد تسوى حالته بزميله في الجهة التي كان يعمل بها قبل الجهة الأخيرة - اذا لم يوجد تسوى حالته بزميله في الجهة التي يحددها الوزير المختص بالتبعية الادارية .

الحكمة :

من حيث ان المادة ١٤ من قانون تصحيح لوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نص على انه « تسوى حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تسوية حالات بعض العاملين بالدولة اعتبارا من تاريخ دخولهم الخدمة او حصولهم على المؤهل ايها اقرب على اسس تدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كزملائهم المعينين في التاريخ المذكور .

واذا لم يكن للعامل زميل في ذات الوحدة الادارية التي يعمل بها تسوى حالته طبقا للاحكام السابقة بالنسبة لزميل في الجهة التي كان يعمل بها قبل الجهة الأخيرة فاذا لم يوجد تسوى حالته بالنسبة لزميله في الجهة التي يحددها الوزير المختص بالتبعية الادارية .

ومن حيث ان مفاد نص المادة ١٤ السابقة ان المشرع قرر تسوية

حالة العاملين الذين يسرى في شأنهم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ بوضعهم على الدرجات المحددة لمؤهلاتهم من تاريخ دخولهم الخدمة أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب وبالإضافة إلى ذلك قضى بتدرج مرتباتهم وعلاواتهم وترقياتهم كمرائهم المعززين في التاريخ الذى سيعتبرون فيه شاغلين للدرجات المحددة لمؤهلاتهم ، وعلى ذلك فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن مناه تطبيق المادة ١٤ السابقة عدم سبق تسوية حالة العامل طبقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ يعد مخالفا للقانون ذلك أن هذه المادة لم تقيد تطبيق حكمها بذلك الشرط ، بل أنها فضلا عما استحدثته من حق جديد للعامل بخصوص تسوية حالته ونفقا لأحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فإنها أضافت إلى ذلك حق العامل في تدرج مرتبه وعلاواته وترقيات كرميله المشار إليه ، ومن ثم فإنه إذا كان قد سبق تسوية حالة العامل طبقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧ فإن ذلك لا يخل بحق المستبد من أحكام هذه المادة بمساواته بزميله المشار إليه .

ومن حيث أنه ولئن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما سلف إلا أنه من ناحية أخرى فإن الثابت من الأوراق أن زميل المدعى المستشهد به سبق تسوية حالته استنادا للمادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بزميله له كان يعمل معه باحدى شركات القطاع العام قبل تعيينه بالهيئة المدعى عليها ، ويطالب المدعى في الخصومة المسألة بمساواته بزميله المستشهد به بعد التسوية التى أجريت للآخر ومساواته بزميله السابق باحدى شركات القطاع العام وهو الأمر المخالف لما استهدفه المشرع من الحكم الوارد في المادة ١٤ السابقة ، ذلك أن المشرع استهدف مساواة العامل بزميله في الجهة التى يعمل بها فإذا لم يوجد متسوى حالته بزميله في الجهة التى كان يعمل بها قبل الجهة الأخيرة فإذا لم يوجد متسوى حالته بزميله في الجهة التى يحددها الوزير المختص بالتنمية الإدارية ، ومن ثم تقتصر التسوية على زميل المدعى في حدود ما نصت عليه المادة ١٤ دون أن تمتد إلى زميل لهذا الزميل فلا تمتد التسوية إلى الامادة من المراكز التى تخص

الزميل المستشهد به وحده والتي تؤدي الى مساواته بغيره بزملاء آخرين في جهات أخرى كالحالة المعروضة ، الأمر الذى تكون معه مطالبه المدعى — الطاعن — باحقته في هذه التسوية مخالفة القانون وحقيقة بالرفض ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد قضى برفض الدعوى موضوعا قد اصاب فيها انتهى اليه من نتيجة يمكن حملها على الأساس السالف وبالتالي يصبح بمنحى من الإلغاء ، مما يتعين معه الحكم برفض الطعن موضوعا لعدم استفاده على أساس صحيح من القانون أو الواقع .

(طعن ١١١٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٧)

الفصل السابع

الأندية

الفرع الأول

الأندية في ضوء أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

أرجاع الأندية وفقا للفقرة الثانية من المادة (١٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يعتبر في حكم الترقيعات الحظية - اثر ذلك : الإفادة من قاعدة تدرج الملأوات الوارد في الفقرة (د) من المادة ١٦ .

الحكمة :

ومن حيث أنه فيها يتعلق بتطبيق قانون تصحيح أوضاع العاملين المخنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فإن المادة ١٥ منه تنص بأن يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخبرة إحدى المدد الكلية المحدودة بالجدول المرفقة مرقى في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من أول الشهر التالى لاستكمال هذه المدد .

لذا كان قد رعى عملاً في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع أندية في الفئة المرقى إليها الى هذا التاريخ .

ومن حيث أن الحكمة الإدارية العليا أصدرت بتاريخ ١٩٧٨/٢/٩ تفسيراً يقتضى بأن أرجاع الأندية وفقاً للفقرة الثانية من المادة ١٥ المشار

اليها يعتبر في حكم الترقّيات الحتمية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة ومن ثم يخضع للقواعد التي تضمنتها المادة ١٦ من القانون المذكور ومنها قاعدة تدرج العلاوات الواردة في الفقرة (د) من هذه المادة .

ومن حيث أن المادة ١٦ من القانون المشار اليه تنص على أن :
« تخضع الترقّيات الحتمية المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد الآتية :

(د) تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرقّية اليها بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة الوظيفية التالية للفئة التي يستحق الترقية اليها .

كما تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية أكثر من فئة واحدة بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة الوظيفية للفئة التي يستحق الترقية اليها .

ومن حيث أنه طبقا لنص المادة ١٥ سالف الذكر وبمراعاة أن الطاعن كان يشغل في ١٩٨٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ الفئة الرابعة التي رقى اليها في ١٩٧١/١/٢ ويتطابق الجدول الثالث من الجداول المرافقة لهذا القانون باعتباره من المهتمين فإنه يستحق الترقية للفئة الرابعة من أول الشهر التالي لقضائه ٢٢ سنة أي من ١٩٦٣/٩/١ ويستحق الفئة الثالثة عندما تبلغ مدة خدمته ٢٧ سنة أي من ١٩٦٨/٩/١ ويعتبر أرجاع الأقدمية ترقية وفقا لتفسير المحكمة الإدارية العليا المشار اليه سابقا ومن ثم يدرج مرتبة بالعلاوات وفقا لحكم البند (د) من الفقرة الثانية من المادة ١٦ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشرط ألا يجاوز بداية مربوط الفئة التي رقى اليها بأكثر من علاوة دورية واحدة وبالتالي يستحق علاوة دورية في ١٩٧٠/١/١ ومن ثم فإن ما ينتهي اليه تدرج مرتبه

وبمقا للتحديد السابق يظل مجبدا حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ اذ ان المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن يعمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من القانون المرقق والجداول الملحقه به حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥. ومن مقتضى هذا النص أن تخضع الفرقيات الحتبية التى تتم طبقا للمادة ١٥ من القانون للحكم الخاص الوارد فى الفقرة (د) المشار اليها سابقا بشأن تدرج العالوات المترتبة عليها .

(طعن ٤٨٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٧/١/٤)

* يراجع التفسير التشريعى للمحكمة العليا فى ١٩٧٨/٢/٦

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

العامل الذى يحصل أثناء الخدمة على مؤهل عال وكان قد بلغ فئة أعلى أو مرتبا أكبر من الفئة أو المرتب الذى يستحقه طبقا للأحكام التى تضمنتها الفقرتان الأولى والثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينشأ له الحق فى تسوية حالته وفقا لحكم المقرة الثالثة بنقله بفئته وأقدميته ومرتبه الذى بلغ وقت حصوله على المؤهل المال الى مجموعة الوظائف المالية غير التخصصية وذلك ما لم يكن بقالوه فى مجموعته الوظيفية افضل .

المحكمة :

وحيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع المبلم تنص على أن « يعين اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون حملة المؤهلات المنصوص عليها فى المادة (٥) فى الفئات المالية وبالأقدمية الافتراضية المقررة لمؤهلاتهم .

كما تحسد أقدمية من يعين بعد حصوله على مؤهل عال أو أى مؤهل آخر أعلى من مؤهله أثناء الخدمة فى الفئة المقررة لمؤهله طبقا لأقدمية

خريجي ذات الدفعة من حملة المؤهل الاعلى الحاصل عليه المعينون طبقا لاحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه وذلك مالم تكن اقدميته افضل .

واذا كان العامل قد بلغ اثناء الخدمة فئة اعلى او مرتبا اكبر من الفئة او المرتب الذى يستحقه طبقا للاحكام السابقة ينقل بفئته واقدميته ومرتبه الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية فى الجهة التى تلائم خبراته مالم يكن بقاءه فى مجموعته الوظيفية الاصلية افضل له .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه وتقرير الطعن وسائر الاوراق المقدمة فى الدعوى والطعن ، فان المحكمة تستظهر ان الفاية من قرار الدائرة الثانية بالمحكمة الادارية العليا الصادر بجلسة ١٤/١/١٩٩٠ باحالة الطعن المسائل اليها هو البت فى مسألتين قانونيتين يثرهما حكم الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهما :

اولا : هل ينشأ للعامل الذى يحصل اثناء الخدمة على مؤهل عال -- وكان قد بلغ فئة اعلى او مرتبا اكبر من الفئة او المرتب الذى يستحقه طبقا لاحكام الفقرتين الاولى والثانية من المادة الرابعة المشار اليها -- حق يستمده مباشرة من حكم الفقرة الثالثة من هذه المادة فى أن ينقل بفئته واقدميته ومرتبه الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية ، ام ان ذلك يتوقف على تقدير جهة الادارة .

وحيث انه عن المسئلة الاولى فان البادى بجلاء من نص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة سلفة الذكر انه قد ورد بصيغة امره مؤداها ان المسائل التى يحصل اثناء الخدمة على مؤهل عال وكان قد بلغ فئة اعلى او مرتبا اكبر من الفئة او المرتب الذى يستحقه طبقا للاحكام التى تضمنتها الفقرتان الاولى والثانية من المادة المشار اليها ، ينشأ له

الحق في تسوية حالته ونفسا لحكم الفقرة الثالثة وذلك بنقله بئنثه وائقمئته ومرتبه الذى بلغه وقت حصوله على المؤهل العالى الى مجموعة الوظائف العالمة غير التخصصمة ذلك مالم يكن بقاءه فى مجموعته الوظيفمة افضل . ولا مجال فى هذا المسدد للقول بأن نقل العامل — فى هذه الحالة — بحالته الى مجموعة الوظائف العالمة غير التخصصمة ، هو أمر جوازى متروك لتقديره لجهة الادارة استنادا الى ما ذهبت اليه بعض الاحكام القضائية من أن هذا النقل هو فى حقيقته تعيين بالمؤهل الاعلى الذى حصل عليه الصابل اثناء الخدمة يستصحب فيه حالته قبل التعمين وانما هو — ولا ريب — من قبيل تسوية الحالة التى يستبد العامل حقه فيها من احكام القانون مباشرة ، فالمرشع قد استخدم تعبير أمر بنص على أن ينقل بئنثه وائقمئته ومرتبه » ولم يستخدم ما يفيد الجواز والتخير لجهة الادارة كما لم يستخدم اطلاقا عبارة « يعين » للدلالة على بمصوده من النص . ولتلكد صحة هذا النظر بمقارنة نص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة المشار اليها بنص المادة ٢٥ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أنه « مع مراعاة يجوز للسلطة المختصة تعمين العاملين الذين يحصلون اثناء الخدمة على مؤهلات اعلى لازمة لشغل الوظائف الخالمة بالوحدة التى يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط الالازمة لشغل هذه الوظائف » .

(طعن ٣٢٨٢ لسنة ٢٢ قى جلسة ١٩٩١/٤/٢١)

الفرع الثاني

الأقضية في ضوء أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ بعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض الماملين من حملة المؤهلات الدراسية والمعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ - العامل الموجود بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ الحاصل على مؤهل عالٍ أو جامعي بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها بمنح أقضية اعتبارية مقدارها سنتان في الفئة المالية التي كان يشغلها أصلاً في ١٩٧٤/١٢/٣١ أو أصبح يشغلها في هذا التاريخ بعد تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالته - هذه الأقضية الاعتبارية تؤخذ في الحسبان عند تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ - يؤدي ذلك أن هذه الأقضية تمنح في الفئة المالية التي يشغلها العامل في ١٩٧٤/١٢/٣١ قبل تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ على حالة العامل - أساس ذلك : أنه لو كان المقصود هو منح هذه الأقضية في الفئة المالية التي يشغلها العامل في ١٩٧٤/١٢/٣١ بعد أن يكون قد طبق في شأنه القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ لما نص المشرع صراحة على أنه يعتد بهذه الأقضية الاعتبارية عند تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ - يؤكد ذلك أن المشرع حرص على تأكيد إضافة الأقضية الاعتبارية إلى الفئة التي يشغلها العامل في ١٩٧٤/١٢/٣١ أو التي أصبح يشغلها في ذلك التاريخ طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ثم عاد المشرع وأكد على مراعاة هذه الأقضية عند تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

الحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة لطلب المدعى تسوية حالته طبقا للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠: يضم مدة السنتين الاعتباريتين لأقدميته في الدرجة الرابعة التي كان يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ وما يترتب على ذلك من آثار المادة الثالثة من القانون المشار إليه الصادر لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية معدلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ نصت على أن « يمنح حملة المؤهلات المالية أو الجامعية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودون في الخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ بالجهات المشار إليها بالمادة السابقة ائتمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئات المالية التي كانوا يشغلونها أصلا أو التي أصبحوا يشغلونها في ذلك بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين الخنيين بالدولة والقطاع العام . ويعتد بهذه ائتمية الاعتبارية المنصوص عليها في الفقرات السابقة عند تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥. بشأن قواعد الرسوب الوظيفي وأيضا عند تطبيق قواعد الرسوب المالية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ وبقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وكذلك عند تطبيق حكم المادة ١٠٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين الخنيين بالدولة » .

ومن حيث أن مفاد نص المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ المشار إليه أن العامل الموجود بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ الحاصل على مؤهل عال أو جامعي بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها يمنح ائتمية اعتبارية مقدارها سنتان في الفئة المالية التي كان يشغلها أصلا في ١٩٧٤/١٢/٣١ أو أصبح يشغلها في هذا التاريخ بعد

تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالته ، وواضح من ذلك أن هذه الأقدمية الاعتبارية تؤخذ في الحسبان عند تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ أى أن هذه الأقدمية تمنح في الفئة المالية التي يشغلها العامل في ١٢/٣١/١٩٧٤ قبل تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ على حالة العامل ، لأنه لو كان المقصود هو منحها في الفئة المالية التي يشغلها العامل في ١٢/٣١/١٩٧٤ بعد أن يكون قد طبق في شأنه قانون الرسوب رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ لما نص المشرع صراحة على أن يعتد بهذه الأقدمية الاعتبارية عند تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ، يؤكد ذلك أن المشرع في نص المبدأ الثالثة سألغة البيان حرص على تأكيد إضافة السنتين الاعتباريتين إلى الفئة المالية التي يشغلها العامل في ١٢/٣١/١٩٧٤ أو التي أصبح يشغلها في ذلك التاريخ بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ثم عاد المشرع وأكد ذلك بالنص على ضرورة مراعاة هذه الأقدمية الاعتبارية عند تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وهو ما يفترض بداهة أن تكون الفئة المالية المقصودة هي التي يشغلها العامل في ١٢/٣١/١٩٧٤ قبل تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أنه تطبيقاً لما سلف فانه كلما كان والثابت أن المدعى حصل على الفئة الخامسة في ١٢/٣١/١٩٧١ وهي الفئة التي كان يشغلها في ١٢/٣١/١٩٧١ قبل تطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ على حالته والذي حصل بموجبه على الفئة الرابعة اعتباراً من ١٢/٣١/١٩٧٤ فانه يمنح الأقدمية الاعتبارية ومقتارها سنتان بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه في الفئة الخامسة ومن ثم يترد تاريخ أقدميته فيها إلى ١٢/٣١/١٩٦٩ بدلاً من ١٢/٣١/١٩٧١ وأذ الثابت أن ذلك هو ما قامت به جهة الإدارة فعلاً فانها تكون قد طبقت بشأنه صحيح حكم القانونين وأذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى رفض طلب المدعى ضم السنتين الاعتباريتين في أقدمية الفئة الرابعة فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً ويكون

انطعن في هذا انشئ غير مستند الى أساس سليم من القانون خليقا بالسرفض .

ومن حيث انه بالنسبة لطلب المدعى الغاء القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ فيها تضمنه من تخطية في الترقية وما يترتب على هذا الانعاء من آثار فإن المادة ٣٦ من القانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٠ تنص على انه « مع مراعاة استيفاء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى إليها تكون الترقية إليها من الوظيفة التي تسبقها مباشرة في الدرجة والمجموعة النوعية التي تنتمي إليها ... » وتنص المادة ٣٧ من القانون ذاته على انه « مع مراعاة حكم المادة ١٦ من هذا القانون تكون الترقية الى الوظائف العليا بالاختيار ويستهدى في ذلك بما يبيده الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وبما ورد بملفات خدمتهم من عناصر الامتياز ، وتكون الترقية الى الوظائف الاخرى بالاختيار في حدود النسب الواردة في الجدول رقم (١) المرقى وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على حدة على ان يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالانتدبة ، ويشترط في الترقية بالاختيار ان يكون العامل حاصلًا على مرتبه ممتاز في تقرير الكفاية عن السنتين الأخيرتين ويفضل من حصل على مرتبه ممتاز في السنة السابقة عليهما مباشرة وذلك مع التقيد بالاقدمية في ذات مرتبة الكفاية ... ومع ذلك يجوز للسلطة المختصة بناء على اقتراح لجنة شؤون العاملين اضافة ضوابط للترقية بالاختيار بحسب ظروف وطبيعة نشاط كل وحدة » .

ومن حيث ان مؤدى النص المتقدم ان المشرع بعد ان حدد شروط الترقية بالاختيار وبين ضوابطها واحكامها وحدودها خول للجهة الادارية سلطة اضافة ضوابط جديدة للترقية بالاختيار بحسب ظروف وطبيعة نشاط كل وحدة منها .

ومن حيث ان جهة الادارة اصدرت القرار المطعون فيه رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٤/٢/١٩٨١ بترقية بعض العاملين من الدرجة الثانية الى

الدرجة الاولى اعتبارا من ١٩٨١/١/٢٥ منخطية المدعى في الترقية الى هذه الدرجة استنادا لعدم استيفائه شرط مباشرة العمل عملا في الوظيفة المرقى منها خلال سنة على الاقل سابقة على اجراء حركة الترقيات وهو الشرط الوارد في قرار الادارة رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٨ ، واذا كان المدعى من المرشحين للترقية للدرجة الاولى الا انه تخطى في الترقية اليها لعدم استيفائه لهذا الشرط حيث كان باجازة خاصة بدون مرتب انتهت بالقرار رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٨٠ اعتبارا من ١٩٨٠/١٠/١ .

ومن حيث انه ولئن كان لجهة الادارة في مجال الترقية بالاختيار أن تضبط ممارستها لسلطانها التقديرية بما ترى وضعه من القواعد النظرية العامة الا أن ذلك منوط بالا تكون هذه القواعد أو الضوابط مخالفة للقانون .

ومن حيث أنه لا يجوز أن تتعارض الضوابط والمعايير التي تضعها الادارة للترقية بالاختيار مع أحكام الترقية المنصوص عليها بحيث تهدد قاعدة الترقية بالاختيار التي تضمنها نص القانون وهي الكلية مع مراعاة الاقدمية بمعنى أنه يبقى على الادارة أن تلتزم حدود الحق اذا ما تواسرت مقوماته بحيث لا تنقلب الضوابط سنرا على الحق يطويه ويهدده لانه في هذه الحالة يصبح الضابط مانعا من موافق الترقية .

ومن حيث أن الجهة الادارية قد استندت في تخطيها المدعى في الترقية الى الدرجة الاولى الى أنه غير مستوف لشرط وجوب مباشرة اعباء الوظيفة المرقى منها خلال سنة سابقة على الاقل على اجراء حركة الترقيات اذا كان المدعى باجازة خلسة بدون مرتب انتهت في ١٩٨٠/١٠/١ ومن ثم يكون تخطى المدعى في الترقية بناء على هذا الشرط غير مشروع اذا لا يصح اصدار حق الموظف في الترقية بسبب استعماله رخصة خولها له القانون ، واذا صدر القرار محل الطعن رقم ٦١١ لسنة ١٩٨١ بتخطى المدعى في الترقية استنادا الى ذلك وكانت شروط الترقية الاخرى قد توافرت في شأنه ومن ثم

يكون القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ قد صدر مخالفا للقانون فيما تضمنه من تخطى المدعى في الترقية خليقا بالالغاء واذ ذهب الحكم المطعون فيه في هذا الشق من الدعوى غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف صحيح حكم القانون خليقا بالالغاء ويغدو الطعن عليه قائما على سند من القانون .

ومن حيث ان المدعى قد أصيب الى بعض طلباته واخفق في بعضها الآخر الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المطعون فيه والحكم بغاء القرار الادارى رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ الصادر في ١٤/٢/١٩٨١ فيما تضمنه من تخطى المدعى في الترقية الى الدرجة الاولى وما يترتب على ذلك من آثار ويرفض ما عدا ذلك من طلبات والزام المدعى والجهة الادارية المصروفات بمناسبة .

(ملعن ٣٢٧٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٩)

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

المواد الاولى والثانية والثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية — ميز المشرح بين مجالى تطبيق المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ فنقضى في المادة الثانية بتسوية حالة حملة المؤهلات والشهادات الدراسية التى توقف منحها وكانت المدة اللازمة للحصول عليها خمس سنوات على الأقل او بعد ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على الشهادة الاعدائية بقواعها وكذلك حملة المؤهلات المحدد بالقانونين رقمى ٧١ و ٧٢ لسنة ١٩٧٤ تسوى حالة هؤلاء العاملين باقتراض تعيينهم بالدرجة السادسة المخفضة — اتى المشرح بحكم مغاير في المادة الثالثة وذلك بالنسبة للعامل الحاصل على احد المؤهلات الواردة بها فيمنع اعدية

اعتبارية منحتها سنتين في الفئة التي يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٢١ — اثر ذلك:
أن العامل الذي يستفيد من احكام المادة الثانية لا يستفيد بحكم التزوم
من احكام المادة الثالثة — اساس ذلك : اختلاف مجال اعمال كل من
المسافتين .

الحكمة :

ومن حيث ان المنازعة محل الطعن المائل تنحصر في بيان ما اذا كان
المدعى عند تسوية حالته بمقتضى احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣
والقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ يستحق ان تضاف الى مدة خدمته سنتين
اعتباريتين بحساباته حاصل على مؤهل متوسط وذلك من تاريخ تعيينه .

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ في
شأن علاج الاثر المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بتسوية
حالات بعض العاملين من حيلة المؤهلات الدراسية تنص على ان « تضاف
الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات
بعض العاملين من حيلة المؤهلات الدراسية والمؤهلات او الشهادات التي
توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق خمس سنوات
دراسية على الاقل بعد شهادة اتمام الدراسة الابتدائية (قديم) او بعد
امتحان مسابقة القبول التي تنتهى بالحصول على مؤهل بعد خمس سنوات
دراسية على الاقل او بعد دراسة تستغرق ثلاث سنوات بعد شهادة
الاعدادية بأنواعها المختلفة او ما يعادل هذه المؤهلات » وتعتبر من
المؤهلات المشار اليها الشهادات المحددة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤
والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم بعض المؤهلات العسكرية وكذلك التي
تشملها قرار وزير التربية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ وقرار نائب رئيس
مجلس الوزراء للتربية الادارية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ ... » ونصت المادة
الثانية من القانون ذاته على أن « تسوى حالات العاملين بالجهاز الادارى
للدولة والهيئات العامة الموجودين بالخفصة في ١٩٧٤/١٢/٢١ والحاصلين
على أحد المؤهلات أو الشهادات الدراسية المشار اليها في المادة السابقة

طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وتبدأ التسوية بافتراض التعيين في الدرجة السادسة المخفضة بمرتبة شهرى قدره عشرة جنيهات ونصف « . ونصت المادة الثالثة من القانون ذاته والمستند له بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على ان « يمنح حملة المؤهلات المالية او الجامعية التى يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها اربع سنوات على الاقل بعد شهادة الثانوية العامة لو ما يعادلها الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٢١ بالجهات المشار اليها بالمادة السابقة اقدمية اعتبارية قدرها سنتان في الفئات المالية التى كانوا يشغلونها اصلا او التى اصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ويسرى حكم الفقرة الاولى على حملة الشهادات فوق المتوسطة والمتوسطة التى لم يتوقف منحها كما يسرى على حملة الشهادات المتوسطة التى توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق اقل من خمس سنوات بعد اتمام الدراسة الابتدائية (قديم) او بعد امتحان مسابقة للقبول ينتهى بالحصول على المؤهل ، او بعد دراسة مدتها اقل من ثلاث سنوات دراسة بعد للشهادة الاعدادية بانواعها المختلفة او ما يعادل هذه المؤهلات وحيلة الشهادة الابتدائية (قديم) او شهادة الاعدادية بانواعها المختلفة لو ما يعادلها . كما يسرى حكم الفقرة الاولى من هذه المادة وحكم المادة الخامسة من هذا القانون على حملة المؤهلات المنصوص عليها في المادة الاولى منه الموجودين في ١٩٧٤/١٢/٢١ الذين لم يقيدوا من تطبيق المادة الثانية بسبب عدم وجودهم بالخدمة في تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ » .

ومن حيث ان الميستجاب من النصوص السابقة ان القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه قد ميز بين مجالى تطبيق المادتين الثانية والثالثة منه نقضت مادته الثانية بقسوية حالة حملة المؤهلات والشهادات الدراسية التى توقف منحها وكتبت المدة اللازمة للحصول عليها خمس سنوات على الاقل او بعد ثلاث سنوات دراسية على الاقل بعد الحصول على الشهادة

الاعدادية بانواعها وكذلك حملة المؤهلات المحددة بالقانونين رقمي ٧١ و ٧٢ لسنة ١٩٧٤ في شأن بعض المؤهلات العسكرية — قضت المادة الثانية المشار اليها بتسوية حملة تلك المؤهلات بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وذلك بإضافة تلك المؤهلات والشهادات الى الجدول المرفق له وبتسوية حالتهم باقتراض تعيينهم بالدرجة السابعة المنخفضة بينما قضت المادة الثالثة منه بحكم مفاير بالنسبة للعامل الحاصل على احد المؤهلات الواردة بها وذلك بمنحه اقدمية اعتبارية مدتها سنتين في الفئة التي يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ومن حيث انه امحالا لاختلاف مجالى اعمال المادتين الاولى والثانية من ناحية والمادة الثالثة من ناحية اخرى فان العامل الذي يستفيد من المادة الثانية او بعبارة اخرى العامل المخاطب باحكام المادة الثانية لا يكون بحكم اللزوم مخاطبا بحكم المادة الثالثة وعلى ذلك فان العامل الذي تسوى حالته باقتراض تعيينه بالفئة السادسة المنخفضة وهو الحاصل على احد المؤهلات المنصوص عليها بالمادة الاولى والثانية من القانون المشار اليه لا يحق له تسوية حالته بمنحه اقدمية اعتبارية سنتين في الفئة التي كان يشغلها في ١٩٧٤/١٢/٣١ وهذا العامل الاخير هو ذلك الحاصل على احد المؤهلات المحددة بالمادة الثالثة من القانون ومن ثم لا يجوز الجمع بين تطبيق حكم المادتين الاولى والثانية وحكم المادة الثالثة على عامل واحد ، وبما يؤيد هذا النظر ما نصت عليه المادة الثالثة المشار اليها من ان يسرى حكم الفقرة الاولى منها على حملة المؤهلات المنصوص عليها في المادة الاولى من هذا القانون الموجودين بالخدمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ ولم يفيخوا من تطبيق المادة الثانية بسبب عدم وجودهم بالخدمة في تاريخ نشر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، وبذلك قطع المشرع بان من يفيد من تطبيق حكم المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ لا يسرى في شأته حكم المادة الثالثة منه .

ومن حيث انه بتطبيق القواعد المتقدمة على واقعة النزاع فان الثابت

من ملف خدمة المدعى انه حصل على شهادة الثانوية العامة سنة ١٩٦٠. والتحق بمركز التدريب المهني للقوات البحرية خلال الفترة من ١٩٦١/١/٢٨ حتى ١٩٦٣/١/٢٧ حصل بعدها على شهادة فرقة تعليم غلايات وصدر قرار بتعيينه في وظيفة فني اصلاح غلايات في الدرجة العمالية صانع ممتاز في ١٩٦٣/٤/٣٠ وارجمت اقدميته الى ١٩٦٣/١/٢٨ ثم نقل في ١٩٦٤/٧/١. للدرجة الثامنة بذات اقدميته ورقى للدرجة السابعة في ١٩٧٠/١٢/٣١ وللدرجة السادسة في ١٩٧٤/١٢/٣١ وارجمت اقدميته الى ١٩٧١/٢/١ ومنح الفئة الخامسة من ١٩٧٤/١٢/٣١ طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥. ثم منح الفئة الرابعة من ١٩٧٧/١٢/٣١ ونقل للدرجة الثانية من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ ويصدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ قامت الادارة بتسوية حالته طبقا للمادتين الاولى والثانية منه باعتبار بداية تعيينه بالدرجة السادسة المخفضة من ٦٣/١/٢٨ وتدرج بالترقيات ليلج الدرجة الخامسة من ١٩٧٣/١٢/٣١ والرابعة من ١٩٧٦/١٢/٣١ ثم نقل للدرجة الثانية في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باقدمية من ذلك التاريخ وبذلك تكون قد طبق في شأن المدعى حكم المادتين الاولى والثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه وبالتالي فلا تسرى في شأنه حكم المادة الثالثة منه ويكون طلبه الحكم بتسوية حالته بمنحه مستقين اعتباريتين طبقا لاحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ غير قائم على اساس صحيح من القانون واذا ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب لانه يكون قد اصاب وجه الحقيقة ويكون الطعن قد جانبه الصواب جديرا بالرفض الامر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام المدعى المصروفات .

(الطعن ١٨١٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/٤/١٣)

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

لا يجوز بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ تعديل المركز القانوني للعامل استنادا الى

أحكام التشريعات المنصوص عليها في المادة ١١ مكرر من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على أى وجه من الوجوه إلا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى — ينصرف هذا الخطر الى جهة الإنارة والى العامل على حد سواء — لا يجوز بعد ١٩٨٥/٦/٣٠ بتعديل المركز القانونى للعامل استنادا الى أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ على أى وجه من الوجوه إلا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى — وضع المشرع التزامات على عاتق جهة الإنارة مؤداه — ضرورة اجراء تسوية قانونية صحيحة وفقا للقوانين المعمول بها عند اجرائها — ذلك بفرض تحديد الدرجة والأهمية القانونية الصحيحة التى يستحقها العامل وفقا لهذه القوانين — وذلك للاعتداد بها فى المستقبل فقط عند اجراء ترقية العامل للدرجة التالية — اوجب المشرع الاحتفاظ بصفة شخصية للعاملين الموجودين بالخدمة بالمرتبات التى يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة — على ان يستهلك الفرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانونا — هذا الالتزام الملقى على عاتق الجهة الإدارية هو ممتد الأثر وغير مقيد باليصاد النهائى الذى حدده المشرع لعدم المساس بالمركز القانونى للعامل ولا يرتبط به — يتعين نفاذه حتى تمام أعمال مقتضاه ولو بعد الترخيص النهائى المحدد له وهو ١٩٨٥/٦/٣٠ .

المحكمة .

ومن حيث أن المادة ١١ مكرر من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بجلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه مع عدم الإخلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميمد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق بالطلبة بالحقوق التى تنشأ بخفض أحكام هذا القانون أو بقتضى أحكام القوانين أرقام ٨٣ / ١٩٧٣ ، ١٠٠ ، ١١ / ١٩٧٥ ولا يجوز بعد هذا الميمد تعديل المركز القانونى للعامل استنادا الى أحكام هذه

التشريعات على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

وقد مدت المهلة المنصوص عليها فى المادة ١١ مكررا سائلة الذكر البيان لمدة ستة أشهر اعتبارا من ٩ يوليو سنة ١٩٨٢ طبقا للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ ثم مدت الى ١٩٨٤/٦/٢٠ تنفيذا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٢ ونفاذ ما تقدم أن المشرع قد حظر تعديل المركز القانون للعامل بعد ١٩٨٤/٦/٢٠ استنادا الى أحكام التشريعات المشار اليها بنص المادة ١١ مكررا من القانون سالف الذكر على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى وهذا الحظر يتصرف الى جهة الادارة كما ينصرف الى العامل فى ذات الوقت ومن ثم يمتنع بعد هذا التاريخ على الجهة الادارية تعديل التسوية الثانية بملف خدمة العامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى ويكون قيام الجهة الادارية بتعديل تلك التسوية على خلاف ما تقدم تعديلا فى مركزه القانونى يخوله الحق فى الطعن فى تعديل التسوية دون التقيد بالحظر بالمادة المذكورة ، ذلك انه من غير السائغ ان يظل العامل جبيس الميعاد بعد أن استباحته جهة الادارة وعزمت عن التقيد به واقدمت على تعديل التسوية بعد انقضائه .

واذا كان ذلك كذلك وكان حقيقة ما يهتف اليه المدعى فى النزاع المائل هو الطعن فيما قامت به الجهة الادارية بعد ١٩٨٤/٦/٢٠ من تعديل لتسوية حالته فان الدعوى بهذه المثابة وبحسبائها من دعاوى التسويات التى لا تعيد فى رفعها بالميعاد المقرر لرفع دعوى الالغاء تكون مقبولة شكلا .

ومن حيث أن المسادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فى شأن تسوية حالات بعض العاملين تنص على أنه .. الخ ومع عدم الإخلال بالأحكام القضائية النهائية أو بالقرارات النهائية الصادرة بالترقية للعامل الذى تنطبق عليه أحكام الفقرة السابقة أن يختار بين أخذ الوضامين الاتيين : —

(١) اعادة تسوية حالة تسوية قانونية مع منحة الزيادة المنصوص عيها في المادة الأولى من هذا القانون اذا كان لم تنطبق عليهم هذه الزيادة .

(ب) (ابقاء بصفة شخصية على وصفه الوظيفى الحالى الذى وصل اليه نتيجة التسوية الخاطئة مع عدم استحقاق الزيادة المشار اليها على ان يعقد عند ترقيته لدرجة اتالية بالوضع الوظيفى الصحيح له بافتراض تسوية حالته تسوية قانونية وفقا لاحكام القانون المعمول به عند اجرائها .

ونصت المادة ١١ من القانون المشار اليه على أن يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة فيما يتعلق بالحقوق التى نشأت بمقتضى احكام هذا القانون حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ ولا يجوز بعد هذا التاريخ تعديل المركز القانونى للعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى . وقد مدت المهلة المشار اليها الى ١٩٨٥/٦/٣٠ بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٤ .

ومن حيث أن المستفاد من النصوص السالفة البيان أنه لا يجوز بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ تعديل المركز القانونى للعامل استنادا الى احكام التشريعات المنصوص عليها في المادة الحادية عشر مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى وينصرف هذا الحظر الى جهة الادارة والى العامل على حد سواء كما لا يجوز بعد ١٩٨٥/٦/٣٠ تعديل المركز القانونى للعامل استنادا الى احكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى الا أنه من ناحية اخرى فقد وضع المشرع في ذات الوقت التزاما آخر على عاتق جهة الادارة بجانب التزامها السالف بعد تعديل المركز القانونى حتى ولو كان خاطئا مؤداه ضرورة اجراء تسوية قانونية صحيحة وفقا للقوانين المعمول بها عند اجرائها بفرض تحديد

الدرجة والاندمية القانونية الصحيحة التى يستحقها العامل وفقا لهذه الدرجة والاندمية القانونية الصحيحة التى يستحقها العامل وفقا لهذه القوانين وذلك للاعتداد بها فى المستقبل فقط عند اجراء ترقية العامل للدرجة التالية كما اوجب المشرع الاحتفاظ بصفة شخصية للعاملين الموجودين بالخدمة بالمرتبات التى يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة على أن يستهلك الفرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانونا وذلك من ربيع قبة علاوة الترقية والعلاوات الدورية التى تستحق له بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ومن ثم فان تكليف المشرع للجهة الادارية بوجوب اجراء التسوية القانونية الصحيحة للعامل الذى اجريت له تسوية خاطئة وذلك للاعتداد بها مستقبلا عند ترقية للدرجة التالية كما ان تكليفه لها أيضا بوجوب استهلاك الفرق بين المرتب الذى وصل اليه هذا العامل نتيجة تسوية خاطئة وبين المرتب المستحق قانونا له من ربيع قبة علاوات الترقية والعلاوات الدورية التى تستحق له مستقبلا بعد تاريخ العمل بالقانون المشار اليه انما يلغى هذا التكليف بوجهيه على الادارة التزاما واجب الاداء بدءا من تاريخ العمل بهذا القانون ويظل هذا الالتزام واجب الاداء طبقا لما اورده المشرع صراحة حتى تمام اعمال مقتضاه عند ترقية العامل مستقبلا للدرجة التالية واكتمال استهلاك الفرق بين المرتب الخاص وبين المرتب المستحق قانونا حتى وأن امتد ذلك الى ما بعد ١٩٨٥/٦/٣٠ وعلى ذلك فان هذا الالتزام الملقى على عاتق الجهة الادارية انما هو بطبيعته ممتد الاثر وغير مقيد بالميعاد النهائى الذى حدده المشرع لعدم المساس بالمركز القانونى للعامل ولا يربط به وأنها يتعين نفاذه حتى تمام اعمال مقتضاه ولو بعد التاريخ النهائى المشار اليه المحدد له ١٩٨٥/٦/٣٠ والقول بغير ذلك يؤدى الى اعمال النص التشريعى الذى حدد المواعيد السالفة لعدم تعديل المركز القانونى للعامل واحدار النص التشريعى الوارد فى المادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه الذى اوجب على الادارة الاعتداد عند الترقية التالية بالوضع الوطنى الصحيح له بافتراض تسوية حالته تسوية صحيحة والتى اوجب عليها

ايضا استهلاك الفرق بين المرتب الخاطئ والمرتب الصحيح قانونا من العلوات التالية وهو ما يجافى انطباق القانون النسلیم انذى یوجب اعمال النصوص التشريعية السابقة كلها باعتبارها وحدة واحدة بكل بعضها بعضا على النحو الذى يحق اعمال جميع النصوص دون اهدار لبعض منها فاعمال النص خير من اهداره .

ومن حيث ان الثابت من النزاع المثل ان جهة الادارة المطمون ضدها قامت فى القرار المطمون فيه بتسوية حالة الطاعن تسوية قانونية يفيد بها عند ترقيته للدرجة التالية مع الابتاء على التسوية الخاطئة التى تمت له لسنة ١٩٨١ مع الاحتفاظ له بصفة شخصية بالمرتب الذى كان يتقاضاه وقف العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فى ١/١/١٩٨٤ على أن يستهلكه الفرق بين هذا المرتب وبين المرتب المستحق قانونا من ربح قيمة علواته الترقية والعلوات التالية التى تستحق بعد هذا التاريخ فان قرارها الصادر فى هذا الشأن يعد صحيحا وغير مخالف للقانون ويضحي الطعن والحال كذلك جديرا بالرفض .

(طعن ١٧٤٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٢٩)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

المادة (٢) من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية معدلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بنادها — المشرع وهو بسبيل علاج الآثار التى ترتبت على تطبيق احكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ قض بمنح العاملين غير المخاطبين باحكام هذا القانون اقدية اعتبارية مقدارها سنتان او ثلاث سنوات فى احوال خاصة — ذلك فى الفئة التى كانوا يشغلونها فى ٢١/١٢/١٩٧٤ او تلك التى اصبحوا يشغلونها فى هذا التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١

لسنة ١٩٧٥ — وذلك أصبح ممكنا إعادة تسوية حالة العامل بعد منحه تلك الألفية وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — اوجب الموضوع الاعتداد بهذه الألفية عند الترقية بقواعد الرسوب الوظيفي. وفقا لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥/١٩٨٠ لمصالح الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣/١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية معدلا بالقانون رقم ١١٢/١٩٨١ تنص على ان « يمنح حملة المؤهلات العالية والجامعية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها أربع سنوات على الأقل بعد شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها الموجودون بالخدمة في ٣١/١٢/١٩٧٤ بالجهات المشار إليها بالمادة السابقة ائتمنية اعتبارية قدرها سنتان في الفئات المسالية التي كانوا يشغلونها أصلا أو متى أصبحوا يشغلونها في ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١/١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنين بالدولة والقطاع العام ويسرى حكم الفقرة الأولى على حملة الشهادات فوق المتوسطة والمتوسطة التي لم يتوقف منحها كما يسرى على حملة الشهادات المتوسطة التي توقف منحها وكان يتم الحصول عليها بعد دراسة تستغرق أقل من خمس سنوات بعد اتمام الدراسة الابتدائية (قديم) أو بعد امتحان مسابقة ينتهى بالحصول على مؤهل أو بعد دراسة مدتها أقل من ثلاث سنوات بعد الشهادة الاعدادية بأنواعها المختلفة أو ما يعادل هذه المؤهلات وحملة الشهادة الابتدائية (قديم) أو شهادة الاعدادية بأنواعها المختلفة أو ما يعادلها ويعتد بهذه الأئتمنية الاعتبارية المنصوص عليها في الفقرات السابقة عند تطبيق احكام القانون رقم ١٠/١٩٧٥ بشأن تطبيق قواعد الترقية بالرسوب الوظيفي وانضا عند تطبيق قواعد الرسوب العالية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢/١٩٧٦

وبالقانون رقم ١٩٧٨/٢٢ ولا يجوز الاستناد الى هذه — الانتمية الاعتبارية للطعن في قرارات الترقية الصادرة قبل العمل باحكام هذا القانون ٨ .

ومن حيث ان المستفاد من النص المشار اليه ان المشرع وهو بسبيل علاج الآثار التي تترتب على تطبيق احكام القانون رقم ١٩٧٣/٨٣. قضى بمنح العاملين غير المخططين باحكام هذا القانون اقدمية اعتبارية مقدارها سنتان او ثلاث سنوات في احوال خاصة وذلك في الفئة التي كانوا يشغلونها في ١٩٧٤/١٢/٢١ او تلك التي اصبحوا يشغلونها في هذا التاريخ بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٩٧٥/١١. وبذلك أصبح من الممكن اعادة تسوية حالة العامل بعد منحه تلك الاقدمية وفقا لاحكام القانون رقم ١٩٧٥/١١ واوجب المشرع الاعتماد بهذه الاقدمية عند الترقية بقواعد الرسوب الوظيفي وفقا لاحكام القانون رقم ١٩٧٥/١٠. وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ / ١٩٧٦ والقانون رقم ١٩٧٨/٢٢ .

ومن حيث ان مقتضى اعمال القانون رقم ١٩٨٠/١٣٥ المعدل بالقانون رقم ١٩٨١/١١٢ من شأنه ان يؤدي الى امكان تطبيق القانون رقم ١٩٧٥/١١. واعادة تسوية حالات العاملين وفقا لاحكامه مع الجمع بين تطبيق تلك الاحكام وتطبيق قواعد الرسوب الوظيفي الصادر بها القانون رقم ١٩٧٥/١٠ وقواعد الرسوب التالية خلال السنوات المحددة ، لاعمال القانون رقم ١٩٧٥/١١ وذلك بعد اضافة الاقدمية الاعتبارية ومتى كان ذلك وكان القانون رقم ١٩٧٥/١١ باصدار قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام ينص في الفقرة هـ من المادة الثانية من مواد اصداره على حظر « الجمع بين الترقية طبقا لاحكام القانون المرافق والترقية بمقتضى قواعد الرسوب الوظيفي اذا كان يترتب على ذلك خلال سنة مالية واحدة ترقية العامل الى اعلى من منئتين وظيفيتين تاليتين للفئة التي يشغلها » فانه وقد ورد حظر الجمع عاما مطلقا دون تخصيص لقواعد الرسوب الصادر بها القانون رقم ١٩٧٥/١٠ فان هذا الحظر يشمل الترقية بالرسوب ونفسا

لاحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٢/١٠١٧٦ وكذلك الترقية بالرسوب بمقتضى احكام القانون رقم ٢٢/١٩٧٨. التى تتم بها الترقية اعتبارا من ٣١ من ديسمبر ١٩٧٧ أى فى خلال سنوات اعمال احكام القانون رقم ١١/١٩٧٥ .

ومن حيث ان الثابت من مطالعة الاوراق وملف خدمة المدمى انه حاصل على شهادة الدراسة الابتدائية دور يونيو ١٩٥١ والتحق بالخدمة اعتبارا من ١٦/١٢/١٩٥٦ خارج الهيئة ثم باليومية من ١/٤/١٩٦٠ ثم عين على الدرجة التاسعة بوظيفة مساعد كاتب من ٢٣/١١/١٩٦١ ثم حصل على الدرجة الثامنة من ٢١/١٢/١٩٧٠ ويصدر القانون رقم ١١/١٩٧٥ سويت حالته طبقا لاحكامه ومنح الدرجة السادسة من ١/١٠/١٩٧٠ وتطبيقا لاحكام القانون رقم ١٣٥/١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢/١٩٨١ أعينت تسوية حالته بالقرار رقم ١٠٠٥/١٩٨١ فحصل على الدرجة السادسة اعتبارا من ١/١٠/١٩٦٨ باضافة سنتين اعتباريتين ورفى الى الدرجة الخامسة من ٣١/١٢/١٩٧٤ بقواعد الرسوب الوظيفى الصادر بها القانون رقم ١٠/١٩٧٥ والى الدرجة الرابعة من ٣١/١٢/١٩٧٧ بقواعد الرسوب الوظيفى الصادر بها القانون رقم ٢٢/١٩٧٨ ثم اصدرت الادارة القرار رقم ١٦٠٠/١٩٨١ بناء على كتاب الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ٣٣/٦/٢٦ المؤرخ ٢٦/١١/١٩٨١ متضمنا سحب التسوية الاخيرة وتعديل حالة المدمى بحيث يمنح الدرجة السادسة من ١/١٠/١٩٦٨ وترقيته الى الدرجة الخامسة من ١/١٠/١٩٧٥ طبقا لقواعد الاصلاح وأذ كان الثابت مما تقدم من ان المدمى كان يشغل الدرجة الثامنة قبل تطبيق احكام القانون رقم ١١/١٩٧٥. ثم رقى بمقتضاه الى الدرجة السادسة اعتبارا من ١/١٠/١٩٧٠ وأرجعت اقدميتها فيها الى ١/١٠/١٩٦٨ على نحو ما سلف بيانه ويلتالى يكون قد حصل على فئتين ماليتين تاليتين للفئة التى كان يشغلها عند العمل بالقانون رقم ١١/١٩٧٥ وبهذه المثابة لا تجوز ترقيته الى فئة ثلاثة طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى خلال سنة مالية واحدة

نزولا على الحظر الوارد بالفقرة هـ من المادة ٢ من مواد اصدار القانون رقم ١٩٧٥/١١ ومن ثم لسان القرار رقم ١٩٨١/١٦٠٠ الصادر في ١٩٨١/١٢/٢٩ باعادة تسوية حالة المدعى بمنحه الفئة السادسة من ١٩٦٨/١٠/١ وترقية للفئة الخامسة من ١٩٧٥/١٠/١ يكون قد صادقت صحيح حكم القانون ويكون النعى عليه على غير أساس سليم من القانون .

(أعلن ٢٢/٩٤٢ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٢٩)

الفصل الثامن

التسويات

الفرع الاول

تسوية الحالة وفقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
وصرف الفروق المالية المترتبة عليها

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

القرارات التي يصدرها وزير التنمية الادارية استنادا الى المادة ١٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع الماملين الخننين بالدولة هي قرارات كاشفة للحق وليست منشئة له .

المحكمة :

القرارات التي يصدرها وزير التنمية الادارية استنادا الى المادة (١٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ هي قرارات كاشفة للحق وليست منشئة له ويستند المامل حق في التسوية التي تتم بناء على تلك القرارات من احكام القانون واثار ذلك ان ترتد آثار التسوية الى تاريخ العمل بالقانون المشار اليه وصرف الفروق المالية يكون من التاريخ الذي حدده المشرع وهو ١٩٧٥/٧/١ وليس من التاريخ الذي تحدده قرارات وزير التنمية الادارية واساس ذلك ان نطاق هذه القرارات يقف عند حد السلطة المخولة لوزير التنمية الادارية وهي بيان المؤهلات التي توقف منحها والمعادلة للشهادات المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣

(طعن ٢٣٨١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠)

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

الفروق المالية المترتبة على التسويات طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تستحق اعتبارا من ١٩٧٥/٧/١ وليس من التاريخ الذى يحدده أو يصدر فيه قرار التسوية .

المحكمة :

أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن القرارات التى يصدرها وزير التنمية الادارية استنادا الى المادة ١٢ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تعتبر كاشفة للحق وليست منشئة له فيستد العايل حق فى التسوية التى تتم بناء على تلك القرارات من أحكام القانون المشار اليه بحيث ترد آثار هذه التسوية الى تاريخ العمل به كما تصرف الفروق المالية من التاريخ الذى حدده وهو ١٩٧٥/٧/١ وليس من التاريخ الذى تحدده أو تصدر فيه هذه القرارات .
(طعن ١٥٠١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/٤/١٩)

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

المادة (١٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — تسوية حالة حملة المؤهلات التى توقفت منحها والمعاملة للمؤهلات المينة فى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ التى يصدر ببيئتها قرار من وزير التنمية الادارية — مقتضى ذلك : ان الحق فى تلك التسويات يكون مستمدا مباشرة من القانون ويكون بيان المؤهلات المعاملة بالقرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ كاشفا عن حقوق ذوى الشأن فى الافادة من تلك التسويات — انظر ذلك : ان الفروق المالية الناتجة عن تلك التسويات تستحق اعتبارا من ١٩٧٥/٧/١ عملا بالمادة

الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بوصفها مترتبة على تنفيذ أحكامه. — لا وجه لاتخاذ التاريخ الذي عينه القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ أساساً لصرف تلك الفروق لأن هذا القانون لا يعدو أن يكون كائناً للحق وليس منشأ له لا وجه للحجاج بهدى شرعية القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ فهو لا يعدو بدوره أن يكون تنفيذاً للمادة (١٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

المحكمة :

وحيث أن القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية نص في مادته الأولى بأن تسرى أحكام هذا القانون على العاملين المدنين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العلمية والقطاع العلم الحاصلين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق ولم تسو حاللتهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توافر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية منه ، وقد نصت المادة الثانية من هذا القانون بأن يمنح العاملون المنصوص عليهم في المادة السابقة الدرجة المالية المحددة بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب وتدرج مرتباتهم وترقياتهم وأقدمياتهم على هذا الأساس في حين قضت المادة (١٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنين بالدولة والقطاع العام على أن تسوى حالة حملة الشهادات التي توقف منحها والمعاملة للشهادات المحدد بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية طبقاً لأحكامه وأصدر قرار من الوزير المختص بالتنية الإدارية ببيان الشهادات المعادلة للمؤهلات المشار إليها وذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في الفترة الثانية من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه وقضت المادة الثانية من القانون بأنه لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكامه صرف أية فروق مالية عن فترة سابقة على أول يولية سنة ١٩٧٥ وتنفيذاً لحكم المادة (١٢)

المشار إليها صدر قرار نائب رئيس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ قاضيا في مادته الأولى بأن تعادل الشهادات والمؤهلات الدراسية الآتى ذكرها فيما يلى والتي توقف منحها بالشهادات المحددة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وقضت المادة الرابعة من القرار بأن يعمل به اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ ونصت المادة الأولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بأن تضاف الى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمؤهلات والشهادات التى توقف منحها ... وتعتبر من المؤهلات المشار إليها الشهادات المحددة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم بعض المؤهلات العسكرية وكذلك التى شملها قرار وزير التنمية الادارية رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ وقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الاجتماعية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ ونصت المادة الثانية من ذلك القانون على أن تسوى حالات العاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العاملة الموجودين بالخدمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ والحاصلين على أحد المؤهلات أو الشهادات الدراسية المشار إليها فى المادة السابقة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه .

وهيث أنه لما كانت المادة (١٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تضمنت بسوية حالة حملة المؤهلات المعادلة للمؤهلات المبينة فى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ التى يصدر ببيانها قرار من وزير التنمية الادارية فان مقتضى ذلك ان الحق فى تلك التسويات يكون مسندا مباشرة من القانون ويكون بيان المؤهلات المعادلة بالقرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٨٠ كاشفا عن حقوق ذوى الشأن فى الإنادة من تلك التسويات ومن ثم فان الفروق المالية الناتجة عن تلك التسويات تستحق اعتبارا من ١٩٧٥/٧/١ عملا بالمادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بوصفها مترتبة على تنفيذ أحكام ذلك القانون ولا وجه لاتخاذ التاريخ الذى عينه القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه أساسا لصرف تلك الفروق لأن هذا القانون لا يعدو أن يكون كاشفا للحق وليس منشئا له كما لا يعتبر

من هذا النظر المقترح في مدى شرعية القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ بحسبان أنه لا يمدو بدورهم أن يكون تنفيذا للادة (١٢) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥.

وحيث أنه لذلك فإن المدعى يستحق الفروق المالية المترتبة على تسوية حالته بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ عملا بالقرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ ومن بعده القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ اعتبارا من ١٩٧٥/٧/١ وأذ أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فإنه يكون قد وافق صحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه في هذا الخصوص على وجه ما قام عليه طعن هيئة المفوضين في هذا الشأن في غير محل مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

(طعن ٢٦٠٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٤)

قاعدة رقم (٩٣)

المبدأ :

القرارات التي يصدرها وزير التنمية الإدارية استنادا الى المادة ١٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تعتبر كائسفة للحق وليست منشئة له حيث يستمد العمال حقه في التسوية التي تتم بناء على تلك القرارات من احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ — يرتد اثر هذه التسوية الى تاريخ العمل بهذا القانون — تصرف الفروق المالية من التاريخ الذي حددته القانون (١٩٧٥/٧/١) وليس من التاريخ التي تصدر فيه هذه القرارات — الفروق المالية المطالب بها تتقدم بضى خمس سنوات على تاريخ نشوء الحق في المطالبة بها طبقا للمادة ٥٠ من اللائحة المالية للبيزانية والحسابات .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن القرارات التي يصدرها وزير التنمية الإدارية استنادا إلى المادة ١٢، من القانون رقم ١١، لسنة ١٩٧٥ يتصحح أوضاع العاملين المخنيين بالدولة والقطاع العام تعتبر كاشفة للحق وليست منشئة له حيث يستمد العامل حقه في التسوية التي تتم بناء على تلك القرارات من أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فيرتد أثر هذه التسوية إلى تاريخ العمل بهذا القانون ، كما تصرف الفروق المالية من التاريخ الذي حددته هذا القانون وهو ١٩٧٥/٧/١ وليس من التاريخ التي تصدر فيه هذه القرارات إذا أن نطلعتها يقف عند حد السلطة المخولة لوزير التنمية الإدارية بمقتضى المادة ١٢ من القانون وهي بيانات المؤهلات التي توقف منحها والمصادلة للشهادات الواردة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ على أن يعمل به اعتبارا من ١٩٧٤/١٢/٣١ وهو بذلك لا يضيف جديدا إذ أنه أيا الرأي في مشروعيته عند صدوره فما هو إلا تنعقد للمادة ١٢ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهو بهذه المتابعة لا يعتبر منشأ للمراكز القانونية وإنما كاشفا لها وبالتالي يرتد أثر التسوية عليها إلى تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مع صرف الفروق المالية المستحقة بناء على هذه التسوية اعتبارا من التاريخ الذي حدده هذا القانون وهو ١٩٧٥/٧/١ .

كما جرى قضاء هذه المحكمة على أن الفروق المالية المطالب بها تتقادم بمضي خمس سنوات على تاريخ نشوء الحق في المطالبة بها طبقا للمادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات وأن التقادم المذكور يبدأ من تاريخ نشر القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٧٨ في ١٩٨٢/٢/١ وليس من تاريخ صدوره وهو ١٩٧٨/٢/٧

ومن حيث أنه ما ثبت أن الطاعنين لم يتقدموا بطلبات لصرف الفروق المالية منذ نشوء الحق في ١٩٧٨/٢/٢١ وحتى خمس سنوات من هذا التاريخ ١٩٨٣/٢/٢١ فإن حقهم في هذه الفروق يكون قد سقط .

ومن حيث أن الطاعنين لم يقيموا دعواهم الا في ١٩٨٣/٤/٢٦ ومن ثم يكونوا قد اقاموا دعواهم بعد مضي خمس سنوات ويكون حقهم في المطالبة بهذه الفروق من ١٩٧٥/٧/١ وحتى ١٩٧٠/٢/٦ قد سقط بالتقادم بالتطبيق المادة ٥٠ من اللائحة المالية تلميزائية والحسابات والمادة ٢٦ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية .

ولا يغير من ذلك ما حوته حافظة المستندات التي تقدم بها الطاعنون برقم ٣ دوسيه امام محكمة القضاء الادارى حيث ان المستندات التي اشتملت عليها هذه الحافظة تفيد ان الطاعن الأول تم الرد عليه في ١٩٨٣/٤/١٦ ، وان الطلب الذى تقدم به الطاعن الثالث مؤرخ ١٩٨٣/٤/٢ ، و ان الرد على الطاعن الخامس كان في ١٩٨٣/٣/١ ، وان جبيهما لاحقة على ان ١٩٨٣/٢/٢١ ، فضلا عن ان باتى الطاعنين لم يثبت تقدمهم بطلبات لصرف هذه الفروق في تواريخ سابقة على التاريخ المذكور .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه ذهب هذا المذهب فانه يكون تد وافق صحيح حكمه القاتونى أو يتعين رفض الطعن عليه .

(طعن ٢٦١٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٣٠)

نفس المعنى :

(طعن ٢٩٢٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٣)

(طعن ٢٠٣٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٩٠/٧/١٥)

(طعن ٢٦٧٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٩٠/٦/٣٠)

(١٩٢٨ ٣ ١٩٩٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٩٠/٣/١٨)

الفرع الثاني

تسوية الحالة ونظام لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

منظ أعمال حكم المادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض العاملين يرتبط بالتسوية الخاطئة — في حالة عدم اجراء تسوية اصلا او اجرائها بما يعطى العامل اقل مما يستحقه قانونا فان حكم المادة الثامنة لا يوجد مجال لاعماله .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعتودة في ١٩٨٥/١١/٢٠ فاستعرضت فتاها الصادرة بتاريخ ١٩٨٤/١١/١٤ (ملك رقم ٩٥٦/٣/٨٦) كما استعرضت أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض العاملين وتبين لها انه وفقا لحكم المادة الحادية عشرة من هذا القانون كان لا يجوز تعديل المركز القانوني للعامل على أى وجه من الوجوه بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي ، بيد أن المشرع تدخل بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٤ وقضى بمد هذا الميعاد حتى ١٩٨٥/٦/٣٠ بالنسبة للحقوق الناشئة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ، واستظهرت الجمعية أن حظر تعديل المركز القانوني للعامل بعد التاريخ المذكور ينصرف الى جهة الادارة والعامل في نفس الوقت بمعنى أن العامل الذي لم يرفع دعوى مطالبا بحقه الذي يدعيه حتى ١٩٨٥/٦/٣٠ يتمتع وجوبا على المحكمة قبول دعواه لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام فكما يتمتع أيضا على الجهة الادارية لذات السبب النظر في طلب اجابته الى طلبه .

ولذا كانت المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ سالف

البيان تلزم جهة الادارة اجراء تسوية قانونية للعامل وفقا لاحكام القوانين المعمول بها عند اجرائها بفرض تحديد الدرجة والاقدمية القانونية التى يستحقها العامل وذلك عند الاعتداد بها عند اجراء ترقية العامل مستقبلا للدرجة التالية الا أن مناط اعمال حكم هذه المادة يرتبط بالتسوية الخاطئة . أما فى حالة عدم اجراء تسوية أصلا او اجرائها بما يعطى العامل أقل مما يستحقه قانونا فان حكم المادة الثامنة السالف البيان لا يوجد مجالا لاماله .

وتطبيق ما تقدم على العامل المعروضة حالته فانه يبين من الأوراق انه لم تجر له أية تسوية وفقا لاحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤. سالف البيان ١٩٨٥/٦/٣٠ ومن ثم فلا يجوز النظر فى تطبيق احكام القانون المذكور على حالته أو تعديل مركزه القانونى على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لتسى الفتوى والتشريع الى عدم جواز النظر فى تطبيق حكم المادة السادسة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤. المشار اليه على العامل المعروضة حالته بعد ١٩٨٥/٦/٣٠.

(ملف ٦٧٤/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠)

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

منح المشرع العامل الذى سويت حالته تسوية خاطئة الخيار بين اعادة تسوية حالته تسوية قانونية صحيحة او الإبقاء بصفة شخصية على وضعه الوظيفى القائم عن التسوية الخاطئة — حتى الخيار مقرر للعامل وحده خلال المدة المحددة .

الفتوى :

المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض العاملين تقضى بأن — المشرع منح العامل الذى سويت حالته تسوية خاطئة الخيار بين أحد وضعين : اعادة تسوية حالته تسوية قانونية صحيحة مع منحه الزيادة المنصوص عليها فى هذا القانون اذا كان ممن تنطبق عليه هذه الزيادة أو الإبقاء بصفة شخصية على وضعه الوظيفى الناشئ عن التسوية الخاطئة مع عدم استحقاقه الزيادة المشار اليها مع وجوب اجراء التسوية الصحيحة لتحديد درجته وأقدميته التى يعتد بها ترتيبه فى المستقبل وهذا الحق فى الخيار مقرر للعامل وحده يستعمله فى خلال المدة من تاريخ المبل بالقانون فى ١/١/١٩٨٤ حتى ٣٠/٦/١٩٨٤ — باستعمال العامل لهذا الحق خلال المدة المذكورة أو بعدم استتماله خلالها يتحدد مركزه القانونى على أساس ما قرره ارادته من خيار أو عدم خيار ولا يجوز طبقا لقانون تعطيل هذا الحق أو اعدام اثره واذا اختار العامل الإبقاء على التسوية الخاطئة لم يجز لجهة الادارة اهدار ارادته والا كان ذلك اهدارا منها لحكم القانون الذى قرر له هذا الحق وهو ما لا يجوز قانونا .

(ملف ٦٨٤/٢/٨٦ — جنة ١٩٨٦/٦/٤)

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

استمرار العمل بقاعتي الاحتفاظ والاستهلاك الوارنتين فى المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٧/١/٧ فاستعرضت نص المادة

الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض العاملين التي قضت بأن ، يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ العمل بهذا القانون من الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام للعاملين نتيجة لتسوية ، إذا كان الصرف قد تم تنفيذا لحكم قضائي أو فتوى من مجلس الدولة أو رأى للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أو رأى لأحد إدارات الشؤون القانونية إذا كان هذا الرأي في هذه الحالة الأخيرة معتمد من السلطة المختصة ثم عدل عن الفتوى أو الرأي أو الفى الحكم .

ولا يترتب على العمل بالفقرة السابقة رد ما سبق تحصيله من المبالغ المشار إليها ، ويحتفظ بصفة شخصية للعاملين الموجودين بالخدمة . المرتبات التي يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة، على أن يستهلك الفرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانونا مضافا إليها العلاوات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون إذا كانوا من المستحقين لها ، وذلك من ريع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية التي تستحق لهم بعد تاريخ العمل بهذا القانون ... » .

كما استعرضت الجمعية نص المادة الأولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ بالتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق من مرتبات أو أجور أو بدلات أو رواتب اضافية الممول بها اعتبارا من ١٩٨٦/٧/٤ التي قضت بأن « يتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ العمل بهذا القانون من الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو هيئات القطاع العام وشركاته للعاملين بصفة مرتب أو أجر أو بدل راتب اضافي إذا كان الصرف قد تم تنفيذا لحكم قضائي أو فتوى من مجلس الدولة أو رأى للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أو رأى لأحدى إدارات الشؤون القانونية معتمد في هذه الحالة الأخيرة من السلطة المختصة ثم الفى الحكم أو عدل عن الفتوى

الرأى . ويجوز بقرار من السلطة المختصة في غير الحالات المنصوص عليها في الفقرة السابقة التجاوز عن استرداد المبالغ المشتر اليها » .

ومناد ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه تجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ العمل بالقانون في ١/١/١٩٨٤ من الجهات المشار اليها في المادة الثامنة من القانون المذكور نتيجة تسوية اذا كان الصرف فعلا تم تنفيذا لحكم أو فتوى أو رأى صادر من الجهات المشار اليها في المادة المذكورة ثم عدل عن الفتوى أو الفى الحكم ، وأمرد للتسويات الخاطئة حكما خاصا مقتضاه الاحتفاظ للعامل بصفة شخصية بالمرتب الخاطئ الذى يتقاضاه في تاريخ العمل بالقانون على أن يستهلك الفرق بين ذلك المرتب المستحق قاتونا وذلك من ربح قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية المستحقة بعد العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤

واذا كان المشرع في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه تد ائى بتنظيم مشابه للحكم الخلس بالتجاوز الوارد في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ فقرر التجاوز عما صرف بغير وجه حق من الجهات المحددة فيه على سبيل الحصر في ذات الصالات الواردة في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بصفة أجر أو مرتب أو بدل الا انه لم يتعرض بالالفاء أو بالتعديل لما تضمنه القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ من احكام خاصة بالتسويات الخاطئة خاصة قاعدتى الاحتفاظ بالمرتب الخاطئ الذى بلغه العامل نتيجة تسوية حالته خطأ واستهلاك الفرق بين هذا المرتب الخاطئ والمرتب المستحق قاتونا وبذلك يكون المشرع قد حدد لكل من القانونين مجال اعمال ومناطق تطبيق مختلف من الآخر ولا يخطئ به ولو اراد المشرع في القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٦ شمول احكامه للتسويات الخاطئة والغفاء قاعدتى الاحتفاظ والاستهلاك لما أموزه النص على ذلك ، أما وقد سكت عن ايراد حكم يفيد صراحة أو ضمنا المسلس بقاعدتى الاحتفاظ والاستهلاك الوارديتين في الفقرة الثالثة من المادة الثامنة من القانون رقم

٧ لسنة ١٩٨٤ ، غايته يتمين القول باستمرار العمل بهما في ظل أحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه . فيستمر الاحتفاظ بالمرتبات الناشئة من تسوية خاطئة مع استهلاك الفرق بينها وبين المرتبات المستحقة قانونا من ريع قيمة علاوة الترقية أو العلاوة الدورية المستحقة اعتبارا من ١/١/١٩٨٤ ، ولا وجه للقول بأن حكم التجاوز الوارد في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ . يمتد ليشمل التجاوز عن استهلاك الفروق المترتبة على التسويات الخاطئة ذلك أنه فضلا عن تضارب ذلك مع صراحة النصوص غايته يؤدي الى التجاوز عن مبالغ لم تصرف بعد ولم يحل ميعاد استحقاقها في حين أن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ يواجه فقط حالة الصرف الذي تم حتى تاريخ العمل به في ٤/٧/١٩٨٦

فذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استمرار العمل بقاعدتي الاحتفاظ والاستهلاك الوارديتين في المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦

(ملف ١٠٨١/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٧/١/٧)

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

مناط اعمال حكم المادة (٨) من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ هو حصول العامل على تسوية بطريقة الخطأ — من يعين في احدى الوحدات الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتبارا من تاريخ اعتماد جداول التوظيف والتقييم وفقا للذهل الأعلى الحاصل عليه انشاء الضمة يعامل وفقا لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى

والتشريع يجلسها المنعقدة في ٣٠/١١/١٩٨٨، فاستعرضت حكم المادة ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام التي تنص على أن «... تحدد أقدمية من يعين بعد حصوله على مؤهل عال أو أي مؤهل آخر أعلى من مؤهله أثناء الخدمة في الفئة المقررة لمؤهله طبقاً لأقدمية خريجي ذات الدرجة من حلة المؤهل الأعلى الحاصل عليه المعينين طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣، المشار إليه ما لم تكن أقدميته أفضل وإذا كان العامل قد بلغ أثناء الخدمة فئة أعلى أو مرتبة أكبر من الفئة أو المرتبة الذي يستحقه طبقاً للأحكام السابقة ينقل بفئته وأقدميته ومرتبه إلى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية في الجهة التي تلائم خبراته ما لم يكن بقاءه في مجموعة الوظيفة الأصلية أفضل له » كما استعرضت حكم المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ التي تنص على أنه «... ٣. إذا أُميد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى بنفس درجته أو بدرجة أخرى يحسب أقدميته في هذه الحالة من تاريخ إعادة تعيينه » واستبانت أن المشرع قرر في المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ نقل العاملين الذين يحصلون على مؤهلات عليا أثناء الخدمة إلى مجموعة الوظائف العليا غير التخصصية واحتفظ لهم بأقدميته ومرتباتهم في المجموعة الوظيفية المتولين منها إذا كانت أعلى من تلك المقررة للمؤهلات الأعلى المعينين بها وذلك ما لم يكن بقاءهم في مجموعاتهم الأصلية أفضل لهم ». هذا في حين أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه أجاز إعادة تعيين العامل وفقاً لأحكامه في وظيفة من مجموعة نوعية مختلفة بذات درجته بدرجة أخرى وحدد أقدميته في هذه الحالة من تاريخ إعادة التعيين ولم يجيز له الاحتفاظ بأقدميته السابقة .

ومن حيث أن انتهاء الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد استقر على أن المشرع وقد هجر في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ نظام

تيسر الشهادات وأخذ بنظام موضوعي لترتيب وتوصيف الوظائف أساسه الوظيفية وما تطلبه من اشتراطات لشغلها وليس الموظف الشاغل لها. وأن هذا المسلك من جانب المشرع القائم على أساس طبيعة عمل الوظيفة لا يتفق مع حكم المادة الرابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥. المشار اليه. وأنه اعتباراً من تاريخ اعتماد جداول التوصيف والتقييم ينقضى حكم المادة الرابعة المشار اليها ، ومن ثم فإن من يعين في إحدى الوحدات الخاضعة للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اعتباراً من تاريخ اعتماد جداول التوصيف والتقييم وفقاً للمؤهل الأعلى الحاصل عليه أثناء الخدمة يعامل وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه . وترتباً على ما تقدم فإن تعين العمالة المذكورة في الحالة المعروضة حالتها بمقتضى مؤهلها العالي الذي حصلت عليه أثناء الخدمة بعد اعتماد جداول التوصيف والتقييم بالجهة التي تعمل بها يعد بمثابة إعادة تعيين يخضع لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ طالما توافرت في شأنها اشتراطات شغل الوظيفة فتحدد أقدبتها في هذه الحالة وفقاً لحكم المادة ٢٤ منه من تاريخ إعادة التعيين ، وبذلك فإنه لا محل لأعمال حكم المادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في هذه الحالة لتخلف مناط أعمالها وهو حصوله العادل على تسوية بطريقة الخطأ .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن نقل السيدة / الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية بعد حصولها على المؤهل العالي هو بمثابة إعادة تعيين في هذه المجموعة وتحدد أقدبتها فيها من تاريخ إعادة تعيينها .

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

استمرار العمل بحكم الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ وإلى حين اتمام التعامل بين المرتب الخاطئ المحتفظ به للمال ومرتبه الصحيح .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على اللجنة الأولى لقسم الفتوى فقررت بجلستها المعتودة بتاريخ ١٩٨٩/٩/٥ أحلته إلى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع لاهميته وعموميته ، وقد عرض الموضوع على الجمعية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ / ٦ / ١٩٩٠ ، فاستعرضت المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن تسوية حالات بعض العاملين التي نصت على أن « يتجاوزوا عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تلغى العمل بهذا القانون من الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام للعاملين نتيجة لتسوية ، إذا كان الصرف قد تم تنفيذاً لحكم قضائي أو فتوى مجلس الدولة أو رأي الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أو رأي لأحدى إدارات الشؤون القانونية إذا كان هذا الرأي في هذه الحالة الأخيرة قد اعتمد من السلطة المختصة ، ثم عدل عن الفتوى أو الرأي أو ألغى الحكم .

ولا يترتب على العمل بالفترة السابقة رد ما سبق تحصيله من المبالغ المشار إليها .

ويحتفظ بصفة شخصية للعاملين الموجودين بالخدمة بالمرتبات التي يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة ، على أن يستهلك الفرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحقة قانوناً مضافاً إليها

العلاوات المنصوص عليهما في المادة الأولى من هذا القانون اذا كانوا من المستحقين لهما ، وذلك من ريع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية التي تستحق لهم بعد العمل بهذا القانون .

ومع عدم الاخلال بالأحكام القضائية النهائية أو بالقرارات النهائية الصادرة بالترقية للعامل الذي تنطبق عليه أحكام الفقرة السابقة أن يختار بين أحد الوضعين الآتيين :

(١) إعادة تسوية حالته تسوية قانونية ، مع منحه الزيادة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون اذا كان ممن تنطبق عليهم هذه الزيادة .

(ب) الإبقاء بصفة شخصية على وضعه الوظيفي الحالي الذي وصل اليه نتيجة التسوية الخاطئة ، مع عدم استحقاقه للزيادة المشار اليها ، على أن يعتد عند ترقيته للدرجة التالية بالوضع الوظيفي الصحيح له بفترض تسوية حالته تسوية قانونية وفقا لأحكام القانون المعمول به عند إجرائها .

ومناد ما تقدم أن المشرع أفرد للتسويات الخاطئة حكما خاصا مقتضاه الاحتفاظ للعامل بصفة شخصية بالمرتب الخاطئ الذي يتقاضاه في تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في ١/١/١٩٨٤ ، وتجاوز المشرع القانون المذكور عن استرداد ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ العمل به على أن يستهلك الفرق بين المرتب الخاطئ والمرتب المستحق قانونا وذلك من ريع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية المستحقة بعد ١/١/١٩٨٤ تاريخ العمل بالقانون المذكور ، كما يبقى بصفة شخصية على الوضع الوظيفي الخاطئ للعامل وأوجب إجراء تسوية صحيحة له وفقا للقوانين السارية يمتد بها عند ترقيته للدرجة التالية (٥)

ولما كان الهدف من نص المشرع على حكم الاحتفاظ بالتسوية

الخطئة واستهلاك الفرق بين المرتب الخاطئ والمرتب الصحيح هو الوصول الى تعادل المرتب الخاطئ مع المرتب الصحيح ، فان تحقيق هذا الهدف يحتم استمرار هذا الاستهلاك بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ بالنسبة للتسويات التي تمت ونفقا لأحكام التشريعات المشار اليها في المادة الحادية عشر من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، وبعد ١٩٨٥/٦/٣٠ بالنسبة للتسويات الخطئة التي تمت ونفقا لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ ، وذلك الى حين اتمام التعادل احتراماً لارادة المشرع الصريحة في هذا الشأن وليس في ذلك أى اخلال بالمركز القانوني للعلل الذي استقر واحتفظ له به لأن قاعدة الاستهلاك لا تؤدي في حقيقة الأمر الى الانتقاص من المرتب الخاطئ للعامل ولا الى عدم زيادة مرتبه بالعلوات الدورية أو علوات الترقية كل ما هنالك أنه يترتب على خصم ربع قيمة العلاوة أن المرتب الخاطئ يزيد مقداره ٢٠٪ من قيمة العلاوة التي تستحق له وتصاغ اليه ومن ثم يتعين القول باستمرار أعمال قاعدة استهلاك الفرق بين المرتب الخاطئ والمرتب الصحيح لحين تمام التعادل بينهما ودون التقيد في ذلك بالتاريخ الذي حدده المشرع وحظر بعده المساس بالمركز القانوني للعامل لأن تطبيق قاعدة الاستهلاك لا تشكل أى مساس بهذا المركز .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استمرار العمل بحكم الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ بعد ١٩٩٠/٦/٣٠ وإلى حين اتمام التعادل بين المرتب الخاطئ المحتظ به للعامل ومرتبته الصحيح .

(ملف رقم ٧٩٠/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٩/٩/٥)

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

المادة ٨ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن تسوية حالات بعض الصالحين مفادها — اذا اختار العامل الإبقاء بصفة شخصية

على وضعه الوظيفى الحالى الذى وصل اليه نتيجة التسوية الخاطئة فان على جهة الادارة رغم الإبقاء على التسوية الخاطئة ان تجرى فى شأن العامل التسوية الصحيحة التى يستحقها قانونا أودعتها لغرض الاعتداد بها عند ترقينه للدرجة التالية — ذلك فى ميعاد غايته ١٩٨٥/٦/٣٠

الحكمة :

ومن حيث انه عن الموضوع فان المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه تنص فى فقرتيها الثالثة والرابعة على انه : « ويحفظ بصفة شخصية للعاملين الموجودين بالخدمة بالمرتب التى يتقاضونها وقت العمل بهذا القانون نتيجة تسوية خاطئة ، على ان يستهلك الفرق بين المرتبات والمرتبات المستحقة قانونا مضاعفا اليها - العلوات المنصوص عليها فى المادة الاولى من هذا القانون اذا كانوا من المستحقين لها، وذلك من ريع قبة علوات الترقية والعلوات الدورية التى تستحق لهم بعد تاريخ العمل بهذا القانون .

ومع عدم الاخلال بالأحكام القضائية النهائية أو بالقرارات النهائية الصادرة بالترقية ، للعامل الذى تنطبق عليه أحكام الفقرة السابقة ان يختار بين أحد الوضعين الآتيين :

(أ) إعادة تسوية حالته تسوية قانونية ، على منحه الزيادة المنصوص عليها فى المادة الاولى من هذا القانون اذا كان ممن تنطبق عليهم هذه الزيادة .

(ب) الانهاء بصفة شخصية على وضعه الوظيفى الحالى الذى وصل اليه نتيجة التسوية الخاطئة ، مع عدم استحقاقه للزيادة المشار اليها، على ان يعتد عند ترقينه للدرجة التالية بالوضع الوظيفى الصحيح له باعتراف تسوية حالته تسوية قانونية وفقا لأحكام القانون المعمول به عند اجرائها . »

ومن حيث أن مفاد حكم هذه المادة أنه إذا اختار العامل الإبقاء بصفة شخصية على وضعه الوظيفي الحالي الذي وصل اليه نتيجة التسوية الخاطئة ، فإن على جهة الادارة ، رغم الإبقاء على التسوية الخاطئة بصفة شخصية ، أن تجرى في شأن العامل التسوية الصحيحة التي يستحقها قانونا أو دعما لغرض الاعتداد بها عند ترقية للدرجة التالية ، على أن يتم ذلك في ميعاد غايته ١٩٨٥/٦/٣٠

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٥ الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٦ أن نص في ملحقته الأولى على أن :

« (أ) تصاد تسوية حالات العاملين الآتية أسماؤهم فيما بعد والذين سبق أن سويت حالاتهم طبقا للقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٨٠ وقرارات وزير الدولة للتعليم إرتسام ١٢٨ ، ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ و ٦١ لسنة ١٩٨١ »

(ب) الاحتفاظ بصفة شخصية بالمرتبات التي يتقاضونها وقت العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في ١/١/١٩٨٤ نتيجة تسوية خاطئة على أن يستهلك الفرق بين تلك المرتبات وبين المرتبات المستحق قانونا وذلك من ربع قيمة علاوات الترقية والعلاوات الدورية المستحقة لهم بعد ١/١/١٩٨٤

(ج) الإبقاء بصفة شخصية على وضعهم الوظيفي الحالي الذي وصلوا اليه نتيجة التسوية الخاطئة على أن يعتد عنه ترقيتهم للدرجة التالية بالوضع الوظيفي الصحيح لهم بفترض تسوية حالاتهم تسوية قانونية ولنا لأحكام القانون المعمول له عند اجرائها وهم ... »

وقد شمل هذا القرار المسمى .

ومن حيث أن هذا القرار على هذا النحو لا يعدوا أن يكون محض تطبيق لأحكام المادة الثامنة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ المشار

اليه ، وصدر قبل ١٩٨٥/٦/٣٠ ، التاريخ المحدد بنص المادة ١١ من هذا القانون ، معلة بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٤. السالف الذكر ، فإنه يكون قد صادف تصحيح مواد القانون ، واذا ذهب الحكم الطعن الى خلافه فإنه يكون قد خالف القانون ولخطا في تطبيقه وتاويله ، وحق لذلك القضاء بالفسائه ، ويرفض الدعوى ، والزام المدعى المصروفات .

(طعن رقم ٢٤٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٩٠/٢/١٠)

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

يلزم لامادة المعامل من الزيادة المتصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ توافر شرطين :

- ١ — ان يكون المعامل قد رقى فعلا بالرسوب الوظيفي في ١٩٧٤/١٢/٣١ بمقتضى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .
- ٢ — الا يكون قد ترتب على تطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ تعديل في تواريخ ترقيةه .

المحكمة :

ومن حيث انه بالنسبة للطلب الثانى للطاعن وهو زيادة مرتبه بمقدار علاوتين اعتبارا من ١٩٨٤/١/١ تطبيقا لاحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن تسوية حالات بعض العاملين فان المادة الأولى من هذا القانون تنص على ان (يزداد اعتبارا من ١٩٨٤/١/١ المرتب المستحق قانونا لكل من العاملين المذكورين بعد بقية علاوتين من علاوات كرجته في تاريخ العمل بهذا القانون بعد اثنى خمسة جنيهات شهريا ولو تجاوز بها نهاية مربوط الدرجتين .

أ. — من تمت ترقيةه فعلا في ١٩٧٤/١٢/٣١ بمقتضى القانون رقم ١٠

لسنة ١٩٧٥ تنطبق قواعد الرسوب الوظيفي اذا كانت هذه الترقية قد تمت قبل العمل بالقانونين رقمي ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ولم يترتب على تطبيق احكام هذين القانونين تعديل في تواريخ ترقياته) .

ومن حيث انه يلزم لامادة الحبل من الزيادة المقررة بالمادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ توافر شرطين :

١. — ان يكون العامل قد رقى فعلا بالرسوب الوظيفي في ٧٤/١٢/٣١ بمقتضى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ .

٢ — الا يكون قد ترتب على تطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ تعديل في تواريخ ترقياته .

ومن حيث انه بالنسبة للطاعن فانه لم يطبق عليه القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ ولم يرق فعلا وفقا لاحكامه في ٧٤/١٢/٣١ على النحو السابق ايضا ومن ثم يكون قد فقد أحد شرطى الامادة من الزيادة المقررة بالمادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٥ وتكون مطالبة في هذا الشق غير قائمة على سند من القانون خليفة بالرفض .

(ظعن رقم ٣٤٢٦ لسنة ٣٢ قـ بجلسة ١٩٩٢/١/٤)

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

يلزم الاستحقاق الزيادة المخصوص عليها في البند ١ من المادة ١٨ من القانون ٧ لسنة ١٩٨٤ توافر ثلاث شروط :

١ — ان يكون العامل قد رقى فعلا بالرسوب الوظيفي في ٧٤/١٢/٣١ بمقتضى حكم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ قبل العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .

٢ — ألا يكون قد ترتب على تطبيق القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ تعديل في تواريخ ترقيةه .

٣ — إذا كان العامل قد سويت حالته تسوية خاطئة فلا تمنح الزيادة إلا بعد اجراء التسوية الصحيحة لحالته واختياره لذلك .

المحكمة :

ومن حيث انه عن موضوع هذا الطلب فان المادة الاولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ في شأن تسوية حالات بعض العاملين ينص على أن (يزداد اعتبارا من ١/١/١٩٨٤ المرتب المستحق قانونا لكل من العاملين المذكورين بعد بقيمة علاوتين من علاوات درجته من تاريخ العمل بهذا القانون بحد أدنى خمسة جنيهاً شهرياً ولو تجاوز بها نهاية مربوط الدرجة .

١ — من تمت ترقيةه فعلا في ١٢/٣١/١٩٧٤ بمقتضى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بتطبيق قواعد الرسوب الوظيفي اذا كانت هذه الترقية قد تمت قبل انعمل بالقانونين رقمي ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ ... ولم يترتب على تطبيق أحكام هذين القانونين تعديل في تواريخ ترقيةه .

وتنص المادة الثامنة من ذات القانون « ... ومع عدم الإخلال بالأحكام الغضائية النهائية أو بالقرارات النهائية الصادرة بالترقية للعامل الذي تنطبق عليه أحكام الفقرة السابقة أن يزداد بين أحد الوضامين الآتين :—

(١) إعادة تسوية حالته تسوية قانونية ، مع منحة الزيادة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون إذا كان ممن تنطبق عليهم هذه الزيادة .

من هذا أن مفاد هذه النصوص أن يلزم لاستحقاق الزيادة المنصوص

عليها في البند (١) من المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤. توافق
ثلاثة شروط .

١ — أن يكون العامل قد رقى فعلا بالرسوب الوظيفي في ٧٤/١٢/٣١
بمقتضى حكم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ قبل العمل بالقانون رقم ١٣٥
لسنة ١٩٨٠ .

٢ — ألا يكون قد ترتب على تطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠
منعيل من مواريع ترقياته .

٣ — إذا كان العامل قد سويت حالته تسوية خاطئة فلا تمنح الزيادة
إلا بعد إجراء التسوية الصحيحة لحالته واختياره لذلك .

ومن حيث أنه بتطبيق هذه الشروط على حالة المظنون ضده بين أنه
رقى بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ رسوبا حيث حصل على الفئة السابعة
الفنية في ٧٤/١٢/٣١ ، وكان يتمين بتطبيق القانون رقم ١٣٥ لسنة
١٩٨٠ معدلا بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٨١ على حالته أن تمنح الاقدمية
الاعتبارية وقدرها سنتان في الفئة التي كان يشغلها أصلا أو التي حصل
عليها بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إلا أن الجهة الإدارية أرجعت أقدميته
في الفئة التي حصل عليها رسوبا بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بالقرار
رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٨١ الصادر في ١٥/١٠/١٩٨١ وكان يتمين أرجاع أقدمية
سنتان في الفئة الثامنة وهي الفئة التي كان يشغلها أصلا في ٧٤/١٢/٣١
إلا أن الجهة الإدارية أرجعت أقدميته في الفئة التي حصل عليها رسوبا وهي
الفئة السابعة الفنية . وهو تطبيق خاطيء وبه تكون التسوية التي أجريت
وهو خاطئة واحتفاظه بهذه يعتبر احتفاظا بتسوية خاطئة تفقده أحد شروط
الإفادة من الزيادة المقررة بالبند (١) من المادة الأولى من القانون رقم ٧
لسنة ١٩٨٤ .

ومن حيث أن الحكم المظنون فيه قد أخذ بغير هذا النظر ، فإنه
يكون خليقا بالأفاء ويكون الظعن عليه قائما على سند من القانون .
(ظعن ١٥٦١ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٩٢/٣/٣١)

الفصل التاسع

مسائل متنوعة

اولا - الصبية والاشرافات ومساعدو الصناع

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

المشرع عند اصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اتجه الى عدم اصدار المدة التى قضاها العاملون الذين عينوا بوظائف الصبية والاشرافات ومساعدى الصناع قبل بلوغ اى منهم السن المحددة للتمعين فى احدى الفئات، قرر المشرع فى الفقرة (ج) من المادة (٢١) من القانون المشار اليه اعتبار الصبى او مساعد الصانع شاغلا لفئة التاسعة من اليوم التالى لحضى سبع سنوات على دخوله الخدمة ثم عدل المشرع عن هذا المسلك الذى من شأنه تأخير حصول تلك الطائفة على الفئة التاسعة لمدة سبع سنوات وذلك بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ الذى قضى باعتبارهم شاغلين لفئة التاسعة من تاريخ التعمين او من تاريخ الحصول على المؤهل بالنسبة للحاصلين منهم على مؤهلات دراسية بشرط الا تقل السن عند تسفل تلك الفئة عن السادسة عشر - غير الحاصلين على مؤهلات دراسية اعتبروا شاغلين لفئة التاسعة بعد مضى سنتين من تاريخ التعمين بشرط الا تقل السن عن ١٨ سنة - الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ اضافت حكما جديدا يقضى بحساب المدة الكلية لهؤلاء العاملين من تاريخ التعمين او بلوغ سن الثالثة عشر ايها القرب .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦. بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥. بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المحتين بالدولة والقطاع العام معطلة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩. تنص على أنه « في تطبيق الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح أوضاع العاملين المحتين بالدولة والقطاع العام يعتبر الصبية والإشرافات ومساعدو الصناع الحاصلون على مؤهلات دراسية أقل من المتوسطة شاغلين الفئة التاسعة (١٧٢ ، ٣٦٠ جنبها) اعتبارا من تاريخ التعمين في تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل إيهما أقرب مع ما يترتب على ذلك من آثار ويشترط ألا يقل السن عند شغل هذه الفئة عن السادسة عشر ، أما غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية فيعتبرون للفئة المذكورة اعتبارا من اليوم التالي لمضى سنتين من تاريخ التعمين في إحدى هذه الوظائف مع ما يترتب على ذلك من آثار ويشترط ألا تقل السن من شغل هذه الفئة عن الثامنة عشرة ، وتحسب المدة الكلية للعامل اعتبارا من تاريخ التعمين أو بلوغه سن الثالثة عشرة إيهما أقرب » .

ومن حيث أن المستفاد من هذا النص أن المشرع عند إصدار القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أتجه إلى عدم إهدار المدة التي قضاهما العاملون الذين عينوا بوظائف الصبية والإشرافات ومساعدى الصناع قبل بلوغ أى منهم السن المحددة للتعمين في أدنى الفئات ولذلك قرر المشرع في الفقرة (ج) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتبار الصبى أو مساعد الصناع شاغلا الفئة التاسعة من اليوم التالي لمضى سبع سنوات على دخوله الخدمة ثم عدل المشرع عن هذا المسلك الذى من شأنه تأخير حصول تلك الطائفة على الفئة التاسعة لمدة سبع سنوات وذلك بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ الذى قضى باعتبارهم شاغلين للفئة التاسعة من تاريخ التعمين أو من تاريخ الحصول على المؤهل بالنسبة للحاصلين منهم على مؤهلات دراسية بشرط ألا تقل السن عند شغل تلك الفئة عن السادسة عشرة فإن كانوا غير

حاصلين على مؤهلات دراسية اعتبرهم شاغلين لها بعد مضي سنتين من تاريخ التعيين بشرط ألا تقل السن عن الثامنة عشرة ومن ثم يكون المشرع قد ألغى بهذا الحكم الفقرة (ج) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ولم يقف المشرع عند هذا الحد وإنما أضاف إلى حكم القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ حكما جديدا نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ يقضى بحسب المدة الكلية لهؤلاء العاملين من تاريخ التعيين أو بلوغ سن الثالثة عشرة أيهما أقرب .

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن المدعى عين بداءة في وظيفة ملاحظ وهي من الوظائف الواردة بالكشف رقم ٤ المرفق بكادر العمال تحت عنوان الصناع والعمال المعينون في الوظائف التي لا تحتاج إلى دقة التي يبدأ مربوطها بـ ٣٦٠/٢٠٠ مليا .

ومن حيث أنه قد صدر كتاب دورى الجهاز المركزى والإدارة رقم ١٩٧٧/١٢ بشأن الصعوبات التي صادفت الوحدات الإدارية عند تطبيق أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ وقد نص بالبند ثانيا أنه بالنسبة لسريان هذا القانون على العاملين بوحدات الجهاز الإدارى للدولة تسرى على الذين عينوا بوظيفة صانع لا تحتاج إلى الدقة المقرر لها الدرجة العاشرة (٣٦٠/٢٠٠ مليا) .

ومن حيث أن المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية نصت على أن « تعادل الدرجات دائمة أو مؤقتة الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على الوجه المبين بالجدول الأول المرفق » . وقد جاء بالجدول الأول المرفق أن الدرجة ٣٦٠/٢٠٠ مليا المقررة لتوظيف ملاحظ ملاريا هي الدرجة العاشرة .

ومن حيث أنه طبقا لما تقدم يكون المدعى معينا بالدرجة العاشرة من ١٩٤٣/٤/١٦ ومن ثم نأته يقيد من أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦.

المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ دون نظر وظيفته و
١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالخاتون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ كما ذهب الى
ذلك الحكم المطعون فيه اذ العبرة هي بطبيعة الوظيفة التي عين عليها المدعى
ابتداء ، ومن ثم فان المدعى يستحق الدرجة التاسعة من ١٩٤٥/٥/١ اي
بعد مضي سنتين من تاريخ تعيينه الأول في ١٦/٤/١٩٤٣ وينطبق الجدول
الثالث على حالته ويستحق الدرجة الرابعة من ١٩٥٧/٥/١ ولا يدرك الترقية
الى الثالثة اذ ان مدة خدمته لا تؤهله لاستحقاق تلك الدرجة .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه ذهب الى غير ذلك فانه يكون قد
أخطأ في تطبيق القانون الامر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وني
الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء باستحقاق المدعى للدرجة
الرابعة اعتبارا من ١٩٥٧/٥/١ مع ما يترتب على ذلك من آثار ونقض ما عدا
ذلك من طلبات والزام كل من المدعى والجهة الادارية المصروفات بمناصفة
باعتبار ان كلا منهما أخفق في بعض طلباته .

(ظعن ١٧٦٠ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٨٦/٤/٢٠)

قاعدة رقم (١٠٣)

المادة :

فرق المشرع عند تسوية حالات المعاملين المخاطبين بأحكام القانون
رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ بين الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية أقل من
المتوسطة فيعتبروا شاغلين للفة التاسعة من تاريخ التعيين في تلك الوظيفة
او الحصول على المؤهل أيها أقرب بشرط الا يقل السن عند شغل هذه
الفة عن السادسة عشرة وبين غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية
فيعتبروا شاغلين للفة التاسعة من اليوم التالي لمضي سنتين من تاريخ
التعيين بشرط الا يقل السن عند شغل هذه الفة عن الثالثة عشرة .

الحكمة :

ينص القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم
٧٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام في مادته الأولى منه على أنه في تطبيق الجدول الثالث الملحق بقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام يعتبر الصبية والاشتراكات ومساعدو الصناع الحاصلون على مؤهلات دراسية أقل من المتوسطة شاغلين الفئة التاسعة (٣٦٠/١٦٢) اعتباراً من تاريخ التعيين في تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب مع ما يترتب على ذلك من آثار ويشترط ألا يقل السن عند شغل هذه الفئة عن السادسة عشرة ، أما غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية فيعتبرون شاغلين للفئة المذكورة اعتباراً من اليوم التالي لخمس سنتين من تاريخ التعيين في إحدى هذه الوظائف مع ما يترتب على ذلك من آثار ويشترط ألا تقل السن عند شغل هذه الفئة عن الثامنة عشر وتحسب المدة الكلية للعامل اعتباراً من تاريخ التعيين أو بلوغه سن الثالثة عشرة أيهما أقرب » ونصت المادة الثانية من هذا القانون على أن ينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ مع عدم صرف أية مروق مالية مقترنة على تطبيقه عن المدة السابقة على ١/١/١٩٨٠ .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن المشرع قد فرق في تسوية حالات العاملين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ بين الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية أقل من المتوسطة فاعتبرتهم شاغلين للفئة التاسعة من تاريخ التعيين في تلك الوظائف أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب ويشترط ألا تقل السن عند شغل هذه الفئة عن السادسة عشرة وبين غير الحاصلين منهم على مؤهلات دراسية فاعتبرهم شاغلين للفئة المذكورة من اليوم التالي لخمس سنتين من تاريخ التعيين في إحدى هذّ الوظائف ويشترط ألا تقل السن عند شغل هذه الوظيفة عن الثامنة عشرة ومن ثم فإنه يتمين أعمال هذا الحكم وفقاً للضوابط المنصوص عليها ولا يجوز الخروج عليها إذ لا اجتهاد مع صراحة النص وترتبطاً على ذلك فإن المدعى وقد عين في وظيفة تلميذ براد للالات المكتبية بسلاح المهلة اعتباراً من ١٤/٦/١٩٣٩ واستمر بالخدمة إلى أن استقال اعتباراً من ٢/١٢/١٩٤٣

ثم عين بوظيفة مساعد براد ملكينات كاتبة اعتبارا من ١٢/١٢/١٩٤٣ بهيئة
السكك الحديدية وطبق عليه كادر العمال باعتبار انه مساعد صانع اعتبارا
من ١٢/١٢/١٩٤٣. وكان قد حصل على الشهادة الابتدائية عام ١٩٤٨.
ومن ثم مانه يعتد شاغلا للفئة التاسعة (٣٦٠/١٦٢) اعتبارا من تاريخ
حصوله على المؤهل باعتباره التاريخ الاقرب مع ما يترتب على ذلك من
آثار وباعتبار انه في هذا التاريخ كان قد جاوز السادسة عشرة ولا يقدح
في ذلك ان زملاء المدعى الذين التحقوا بالخدمة في وظائف الصبية والاشرفات
ومساعدي الصانع من غير الحاصلين على مؤهلات دراسية يعتبرون شاغلين
للفئة التاسعة اعتبارا من اليوم التالي لمضى سنتين من تاريخ التعيين في
احدى الوظائف ويشترط الا تقل السن عند شغل هذه الفئة عن الثامنة
عشرة مما يترتب عليه ان يكون المدعى في وضع اسوأ من زميله الذى عين
معه من غير الحاصلين على مؤهلات دراسية وذلك انه ولئن كان حقا انه
قد نتج مغارقة في تطبيق المادة الاولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩.
بين العاملين المخاطبين باحكامه من حصلوا على مؤهلات دراسية اقل من
المتوسطة بعد فترة طويلة من بدء منهم في تلك الوظائف فيعتبرون شاغلين
للفئة التاسعة من تاريخ حصولهم على تلك المؤهلات وبين زملائهم المعينين
معه في ذات الوظائف والذين لم يحصلوا على المؤهلات المشار اليها
فيعتبرون شاغلين للفئة التاسعة بعد مضي سنتين من تاريخ تعيينهم في
احدى هذه الوظائف بما قد يترتب عليه ان يحصل الاخرين على الفئة
التاسعة في تاريخ سابق على حصول زملائهم من حملة المؤهلات الدراسية
على الفئة المذكورة الا انه لا سبيل الى معالجة تصور النصوص سوى
بالتدخل التشريعى لتعديل تلك النصوص .

ومن حيث انه ترتبنا على ما تقدم فان طلب المدعى تسوية حالته
بتطبيق القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٩ مع عدم الاعتراف بحصوله على الشهادة
الابتدائية سنة ١٩٤٨ يكون في غير مطلة متمينا رفضه .

(طعن ٤١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٨/٥/١٩٨٦)

ثانياً — حظر تعديل المركز القانوني للعامل من ١٩٨٤/٦/٢٠

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

حظر المشرع تعديل المركز القانوني للعامل على أى وجه من الوجوه بعد ١٩٨٤/٦/٢٠ استناداً الى أحكام التشريعات المذكورة الا اذا كان ذلك تنفيذاً لحكم قضائي نهائي ، وهذا الحظر ينصرف الى جهة الإدارة والعامل في نفس الوقت بمعنى أن العامل الذي لم يرفع الدعوى مطالباً بحقه الذي نشأ عن القوانين والقرارات سالفة البيان حتى ١٩٨٤/٦/٢٠ يستع وجوباً على المحكمة قبول دعواه فتعلق هذا المبدأ بالنظام العام ، كما يستع أيضاً على الجهة الإدارية لذات السبب النظر في اجابته لطقه ، وتكون التسوية الموجودة بلف خدمة هذا العامل في التاريخ المذكور هي القائمة ولا يجوز تعديلها على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذاً لحكم قضائي نهائي .

التسوى :

وان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧ يونية ١٩٨٧ ، فاستعرضت المادة الحادية عشرة بكراً من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية المضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ والتي تنص على أنه « مع عدم الإخلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التي نشأت بمقتضى أحكام هذا القانون أو بمقتضى أحكام القوانين ارقام ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وقران

مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ وقرارى نائيب رئيس مجلس الوزراء رقمى ٧٣٩ لسنة ٢٢٢ لسنة ١٩٧٤ وقرارات وزير الخزانة أرقام ١ ، ٢ لسنة ٣٦٨ لسنة ١٩٧١ ، ٤٢٠ لسنة ١٩٧٢ .

ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل استنادا الى احكام هذه التشريعات على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى وتنص المادة الاولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ ، بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ على أن « تبد المهلة المنصوص عليها فى المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والمادة ٧ مكررا من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن العاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية لمدة ستة اشهر اعتبارا من ٩ يوليو لسنة ١٩٨٢ وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٣ على أن « تبد المهلة المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه حتى ١٩٨٣/٦/٣٠ » .

وتنص المادة ١ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٣ على أن « تبد المهلة المنصوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه حتى ٣٠ يونيو سنة ١٩٨٤ » .

وحيث أن مفاد ما تقدم ان المشرع — وطبقا لما انتهت اليه الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٤/١١/١٤ — حظر تعديل المركز القانونى للعامل على أى وجه من الوجوه بمسند ١٩٨٤/٦/٣٠ استنادا الى احكام التشريعات المذكورة الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى ، وهذا الحظر ينصرف الى جهة الادارة والعامل فى نفس الوقت بمعنى أن العامل الذى لم يرفع الدعوى مطالبا بحقه الذى نشبنا عن القوانين والقرارات سائلة البيان حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ يتمتع وجوبا على المحكة قبول دمواء لتعلق هذا الميعاد بالنظام العام ، كما يتمتع ايضا على الجهة الادارية لذلك النسبب النظر فى اجابته لطلبه ، وتكون التسوية

الموجودة بملف الخدمة طالما هي قائمة ولا يجوز أن تصب على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذ الحكم قضائى نهائى .

وحيث أن العاملين المعروضة حالاتهم ولو انه يتوانر فى شأنهم منافذ تطبيق حكم المادة ٣/٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وذلك لحصولهم على مؤهلات عليا اثناء الخدمة قبل اعتماد الجداول للتوصيف والتقييم بالجهات التى كانوا يعملون بها الا انه ولما كان الثابت أن الادارة لم تقم بتسوية حالاتهم طبقا للمادة ٣/٤ من القانون رقم ١١ حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ فانه لا يجوز تعديل المركز القانونى لهؤلاء العاملين على الوجه المتقدم بـ ١٩٨٤/٦/٣٠ على نحو ما سبق بيانه .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تعديل المركز القانونى للعاملين المعروضة حالتهم بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ .
(ملف ٦٦٥/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٧/٦/١٧)

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

حدد المشرع فى القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ مهلة زمنية للعاملين المخالفين بإحكامه حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ لرفع الدعوى أمام المحكمة المختصة بالمطالبة بالحقوق المستحقة من هذا القانون او التشريعات المذكورة به وحظر بعد فوات الميعاد المذكور تعديل المركز القانونى للعامل الا تنفيذاً لحكم قضائى نهائى — لا يسرى الحظر المذكور الا على العامل الذى يكون فى مركز قانونى يجيز له مطالبة الجهة الادارية بحقه فى التسوية وديا او قضائيا — العامل الذى لا يوجد فى هذا المركز ويحول بينه وبين المطالبة بحقه فى التسوية مانع قانونى فلا يدفع قبله بالحظر الوارد فى المادة الحادية عشرة مكررا الا من تاريخ زوال المانع القانونى .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بطبستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٥ فاستعرضت المادة الحادية عشرة مكررا من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بشأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية التى تنص على أنه « مع عدم الإخلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميماد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التى نشأت بمقتضى أحكام هذا القانون أو بمقتضى أحكام هذا القانون أو بمقتضى أحكام القوانين أرقام ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١١٥١٠ لسنة ١٩٧٥ ، ٢٧ لسنة ١٩٧٨ ولا يجوز بعد هذا الميماد تعديل المركز القانونى للعامل استنادا الى أحكام هذه التشريعات على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى وتنص المادة الخامسة من ذات القانون على أن « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول يولية ١٩٨٠ » . وقد تم مد المهلة المنصوص عليها فى المادة (١١) المشار اليها بمقتضى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ حتى ١٩٨٣/٦/٣٠ وبموجب القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ .

وملاد ما تقدم أن المشرع فى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ حدد مهلة زمنية للعاملين المخاطبين بأحكامه حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ لرفع الدعوى أمام المحكمة المختصة للمطالبة بالحقوق المستمدة من هذا القانون أو التشريعات المذكورة به وحظر بعد فوات الميماد المذكور تعديل المركز القانونى للعامل الا تنفيذا لحكم قضائى نهائى ، بيد أن ذلك الحظر لا يسرى الا على العامل الذى يكون فى مركز قاتون يجيز له مطالبة الجهة الادارية بحقه فى التسوية وفيما أو قضائيا ، أما العامل الذى لا يوجد فى هذا المركز ويحول بينه وبين المطالبة بحقه فى التسوية مائع قانونى فلا يخضع قبله بالحظر الوارد فى

المادة الحادية عشرة مكررا سلفة الذكر الا من تاريخ زوال المنع القانوني .

ويتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة فقد استظهرت الجمعية ان العامل المذكور لم يكن في مركز قانوني يسمح له برفع دعواه في الميعاد المقرر لصدور قرار اداري غير مشروع بانتهاء خدمته بمحليظة القاهرة اعتبارا من ١٩٨٣/٣/٤ . فامتنع عليه ان يطالب بحقوقه الناشئة عن القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ ، ولم يزايله هذا المنع الا بصدور حكم من محكمة القضاء الاداري بتاريخ ١٩٨٦/١/٣٠ بالغاء قرار انتهاء خدمته البطل ، ومن ثم فان الامر يقتضي ان يمكن العامل المذكور من تسوية حالته وفقا لاحكام القانون المذكور ، طالما قد بادر الى ذلك في ميعاد السنة محسوبا من تاريخ القرار الصادر بسحب قرار انتهاء خدمته .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز تسوية حالة السيد / طبقا لاحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ على الوجه المبين فيما تقدم .

(ملف ٧٢٧/٣/٨٦ بجلسة ١٩٨٨/١٠/٥)

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

المادة (١١) من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ والمضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ مفادها — ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة فيها يتعلق بالمطالبة بالحقوق التي نشأت بمقتضى احكام التشريعات الواردة النص عليها فيه هو ١٩٨٤/٦/٣٠ — لا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانوني للعامل على اى وجه من الوجوه — الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم

قضائي نهائى عن دعوى رفعت قبل هذا الميعاد — يستتبع وجوباً على المحكمة قبول الدعوى التى ترفع بعد هذا الميعاد لتعلق ذلك بالنظام العام — قصد المشرع بهذا الميعاد تصفية الحقوق الناشئة عن بعض القوانين والقرارات استقراراً للمراكز القانونية للمحللين — هذا الميعاد بهذه المثابة يعد من المواعيد التى لا تقل وقفاً ولا انقطاعاً — هذا لا يمنع من أن يكون هذا الميعاد من المواعيد الاجرائية ويخضع للقواعد العامة التى تخضع لها هذه المواعيد من حيث الامتداد وفقاً لقانون الرافعات المدنية والتجارية — اذا صادف آخر يوم من أيام هذا الميعاد يوم عطلة امتد الى أول يوم عمل بعد مرور هذه العطلة .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة الحادية عشر من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لمعالجة الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والمضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ ينص على أنه « مع عدم الإخلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون ، وذلك غيباً يتعلق بالمطالبة بالحقوق التى نشأت بمقتضى أحكام هذا القانون أو بمقتضى أحكام القوانين أرقام ٨٣ لسنة ٧٣ ، ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ ، ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ وقرارى نائب رئيس مجلس الوزراء رقمى ٧٣٩ لسنة ١٩٧٣ و ٢٢٢ لسنة ١٩٧٤ وقرارات وزير الخزانة أرقام ٣٥١ لسنة ١٩٧١ ، ٣٦٨ لسنة ١٩٧١ ، ٤٢٠ لسنة ١٩٧٢ .

ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للمحلل استناداً الى أحكام هذه التشريعات على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذاً لحكم قضائى نهائى » .

وقد تمت المهلة المنصوص عليها فى المادة الحادية عشر مكرراً سائلة

الذكر بمقتضى قوانين آخرها القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ لتصبح نهائيا
نهائيا ١٩٨٤/٦/٣٠ .

ومفاد هذا النص أن ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة فيما
يتعلق بالمطالبة بالحقوق التى نشأت بمقتضى أحكام التشريعات السوادة
النص عليها فيه هو ١٩٨٤/٦/٣٠ او أنه لا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل
المركز القانونى للعامل على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا
لحكم قضائى نهائى من دعوة رفعت قبل هذا الميعاد . ويمتنع وجوبا على
المحكمة قبول الدعوى التى ترفع بعد هذا الميعاد لتعلق هذا الميعاد بالنظام
العام حيث قصد به المشرع تصفية الحقوق الناشئة عن بعض القوانين
والقرارات استقرارا للمراكز القانونية للعاملين وهو بهذه المثابة يعد من
المواعيد التى لا تقبل وقفا ولا انقطاعا . الا أن هذا لا يمنع أن يكون هذا
الميعاد من المواعيد الاجرائية ويخضع للقواعد العامة التى تخضع لها هذه
المواعيد من حيث الامتداد وفقا لقانون المرافعات المدنية والتجارية فاذا
ما صانف آخر يوم من أيام هذا الميعاد يوم عطلة امتد الى أول يوم عمل
بعد مرور هذه العطلة حيث ورد النص صراحة بالمادة ١٨ منه على أنه
(اذا صانف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الى أول يوم عمل بعدها) .

ومن حيث أن الثابت أن يوم ١٩٨٤/٦/٣٠ صانف عطلة عيد الفطر
أجازة عيد الفطر وهو ١٩٨٤/٧/٣ ، واذ ثبت أن الطامن قد أقام دعواه
وذلك حتى ١٩٨٤/٧/٢ ومن ثم يمتد هذا الميعاد الى أول يوم عمل بعد
بايداع عريضتها قلم كتاب محكمة القضاء الادارى بالاستكدرية فى
١٩٨٤/٧/٣ فانها تكون مقبولة من الناحية الشكلية ومقدمة خلال الميعاد،
ويكون الحكم المطعون عليه اذ قضى على خلاف ذلك قد خالف حكم القانون،
فضلا عن أن طلبه الثانى وهو أثيقته فى الزيادة المقررة بالمادة الاولى
من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ هو طلب مستقل مستمد من القانون
المذكور وليس من القوانين المنصوص عليها فى المادة الحادية عشر مكرر من
القانون ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، وميعاد رفع الدعوى بالنسبة له هو ٨٥/٦/٣٠

ولمّا لحكم المادة الحادية عشر من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٤ والى حدت التاريخ المذكور ميعاداً لرفع الدعوى بالنسبة للحقوق التى نشأت بمقتضى أحكام هذا القانون . وعليه يكون هذا الطلب قد قدم خلال الميعاد أيضاً ويتمين الحكم بقبول دعواه بالنسبة له شكلاً .

(طعن رقم ٣٤٢٦ لسنة ٣٢ ق بجلسة ١٩٩٢/١/٤)

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

لا يجوز بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ تعديل المركز القانونى للعامل استناداً الى أحكام القوانين رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ و ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذاً لحكم قضائى نهائى وينصرف هذا الخطر الى جهة الادارة والى العامل على حد سواء — اذا انقضى هذا الميعاد امتنع على المحكمة قبول الدعوى لتعلقها بالنظام العام — لا يعتمد ذلك الحظر الى الخطأ المادى الذى يلحق قرار التسوية .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ١١ مكرراً من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، المضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ ، تنص على ان « مع عدم الاخلال بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة يكون ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون ، وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التى نشأت بمقتضى أحكام هذا القانون او بمقتضى أحكام القوانين ارقام ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للعامل استناداً الى أحكام هذه التشريعات على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذاً لحكم قضائى نهائى »

وقد تمت المهلة المنصوص عليها في هذه المادة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ ، ثم بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٣ حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ .

ومفاد هذا النص أنه لا يجوز بعد ١٩٨٤/٦/٣٠ ، تعديل المركز القانوني للعامل استنادا الى احكام التشريعات الواردة بالنص ، على أى وجه من الوجوه الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي ، ويتصرف هذا الحظر الى جهة الادارة والى العامل على حد سواء ، كما انه اذ انقضى هذا الميعاد ولم تكن الجهة الادارية قد اجابت العامل الى طلبه ، ولم يوقع العامل دعوى المطالبة بحقه خلاله امتنع وجوبا على المحكمة قبول الدعوى ، لتعاقب هذا الميعاد بالنظام العام غير ان الحكم لا يمتد الى الخطأ المادى الذى يلحق قرار التسوية ، اذ يظل لجهة الادارة ، وللمحكمة اذ لجأ اليها صاحب الشأن ان تصحح هذا الخطأ المادى ، دون التقيد بالميعاد المذكور ويقصد بالخطأ المادى الخطأ فى التعبير ، وليس الخطأ فى تقدير مصدر القرار ، ويجب أن يكون لهذا الخطأ المادى اساس فى القرار يدل على الواقع الصحيح فيه بحيث يبرز هذا الخطأ واضحا اذا ما قورن بالأمر الصحيح الثابت فيه حتى لا يكون التصحيح ذريعة للرجوع عن قرار التسوية بعد انتهاء الميعاد المنصوص عليه قانونا .

ومن حيث ان الثابت من ملف خذمة المدعى ، وردا لجهة الادارية على الدعوى انه حاصل على ليسانس الحقوق ١٩٥٤ ، وعين به بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق بتاريخ ١٩/١٠/١٩٥٥ وأرجعت أقدميته فى الدرجة المعين عليها الى ١٩٥٤/٦/٣٠ بضم مدة خذمة سابقة ثم تدرج بالترقيات والمعلوات الى ان صدور القرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٣ ، بترقيته الى الفئة ١٤٤٠/٥٤٠ من ١٩٧١/١٢/٣١ ، وبمرتب ٤٧٨٥٠ من ١٩٧٢/١/١ ، ثم صدر القرار رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٧٥/٧/٢٢ ، بترقيته الى الفئة ٦٨٤ — ١٤٤٠ بمجموعة الوظائف التخصصية من ١٩٧٤/١٢/٣١ وبمرتب

٥٧٥٨٠ من ١/١/١٩٧٥ ، ثم صدر القرار رقم ٣٠٥ بتاريخ ٢٢/٨/١٩٧٥ ،
بتسوية حالته ، طبقا لقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة
والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، بأن اعتبر في الفئة
١٤٤٠/٦٨٤ بمجموعة الوظائف التخصصية من ١/٧/١٩٦٧ بمرتبة ٧٣
جنيتها من ١/١/١٩٧٤ ، وفي الفئة ١٤٤٠/٨٧٦ من ٣١/١٢/١٩٧٤ بمرتبة
٧٨ قدره ٧٨ جنيتها من ١/١/١٩٧٥ ثم منح علاوة دورية بالقرار رقم ٤٨ في
٢٨/١/١٩٧٦ فبلغ مرتبه في ١/١/١٩٧٦ ، ٨٣ جنيتها ، وتنفيذا لموافقة
المجلس الأعلى لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق بجلسته بتاريخ
٢١ ، ٢٢/٨/١٩٧٨ والمعتمد بتاريخ ٣٠/٨/١٩٧٨ صدر قرار وكيل وزارة
العدل لشئون الشهر العقاري والتوثيق رقم ٣٨١ بتاريخ ٢/١٠/١٩٧٨ ،
بتسوية حالة المدعى طبقا لقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة
والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ٢٣
لسنة ١٩٧٨ بأن اعتبر مرتبه في ١/١/١٩٧٨ ١٠٣٠ رجنيتها بدلا من ٩٨
جنيتها ، ثم صدر القرار رقم ٤٥٧ بتاريخ ١٤/١١/١٩٧٨ بنقله طبقا
للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الى الدرجة الأولى بأقدمية ترجع الى
٣١/١٢/١٩٧٤ ، وتعديل مرتبه ليكون ١٠٨ رجنيتها اعتبارا من ١/٧/١٩٧٨
ثم منح علاوة دورية بالقرار رقم ٦ بتاريخ ٣/١/١٩٧٩ فبلغ مسرته في
١/١/١٩٧٩ ١١٣ جنيتها ، ثم منح علاوة بالقرار رقم ١٦ في ٩/١/١٩٨٠ فبلغ
مرتبه ١١٨ جنيتها اعتبارا من ١/١/١٩٨٠ ، وتصدر قرار رئيس مجلس
الوزراء رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٨٠ بتعيين المدعى (الطاعن) بوظيفة وكيل
للادارة العامة لتعاونيات الاسكان بدرجة مخبر عام ذات الاجر السنوى
١٣٢٠ / ١٩٢٠ جنيتها ثم صدر القرار الوزاري رقم ١٦٤ بتاريخ ٥/٤/٨٣
بانهاء خدمته اعتبارا من ١/٧/١٩٨٣ لبلوغه السن المقرر لترك الخدمة
ثم اقام دعواه الحالية بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٥ واثناء نظر الطعن المائل
صدر القرار رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٩١ بتنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الادارية
العليا - الدائرة الثانية في الطعن رقم ٤٠٦٦ لسنة ٣٣ ق بجلسته

١٠/٢/١٩٩١ الصادر لصالح المدعى (الطاعن) بأن اعتبر في درجة مدير عام اعتبارا من ٢٦/١٠/١٩٧٨ بمرتبة قدره ١١٤ جنيتها ، ثم تدرج مرتبه حتى بلغ ١٦٣ جنيتها في ١/٧/١٩٨٢ ، فمن ثم فإن إقامة المدعى لدعواه بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٥ بطلب الحكم بأن يكون مرتبه ١٠٨ جنديات ، اعتارا من ١/١/١٩٧٨ اعمالا للبند (د) من المادة (١٦) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، والمعلقة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ، فإنه يكون بذلك يهدف الى تعديل مركزه القانوني الذي اوجده القرار رقم ٣٨١ لسنة ١٩٧٨ ، ويعد نوات الميعاد المنصوص عليه في المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ، المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ ، أنه الذكر ، وبناء على ذلك فإن الحكم المطعون فيه واذ قضى بعدم قبول الدعوى، لرفعها بعد الميعاد ، يكون قد صانف صحيح حكم القانون ، ولا يغير من ذلك ما يذهب اليه المدعى (الطاعن) من أن هذا القرار يخالف ما جاء بكتاب الادارة العامة لشئون العاملين بالمصلحة رقم ٢٧٦٥ بتاريخ ٢٤/٥/١٩٨٢ الموجه الى الادارة العامة للتعويضات والتوثيق ردا على شكوى المدعى من انه سبق إعادة تسوية حالته طبقا للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ، بنحو ملاوتين بلغ بهما مرتبه ٨٣ جنيتها اعتبارا من ١/١/١٩٧٤ ، أو أن القرار رقم ٣٨١ لسنة ١٩٧٨ صدر من سلطة أدنى وتنفيذا لمواثقة المجلس الأعلى لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق في اجتماعه بتاريخ ٢١ ، ٢٢/٨/١٩٧٨ ، والمعتد بتاريخ ٣٠/٨/١٩٧٨ ، بالتسويات طبقا للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ، وبالتالي فإنه لا يجوز للقرار التنفيذي أن يخالف القرار الاصلى ، لا يغير هذا الذي يذهب اليه المدعى (الطاعن) من الحكم بعدم قبول دعواه ، لرفعها بعد الميعاد ، ذلك لأنه طالما عومل على أساس ما تضمنه القرار رقم ٣٨١ لسنة ١٩٧٨ ، وخلا هذا القرار

من أى خطأ ملادى ، فانه كان يتعين على المدعى ، ما دام انه لم يرتض ما قرره هذا القرار ، أن يقيم دعواه قبل ١٩٨٤/٦/٣٠ ، وبناء على ذلك فإن طعنه يكون قد قام على غير أسس من القانون ، مما يتعين الحكم برفضه ، والزام الطاعن المصروفات عملا بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٣/٥/١٥)

ثالثا - اعادة العايل الى الخدمة

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

سحب قرار ائهاء الخدمة - اعادة العايل الى الخدمة - اعتباره بها فى تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى ١٢/٣١/ ١٩٧٤ - افائته من احكام التسويات التى اتى بها هذا القانون .

المحكمة :

ومن حيث ان جهة الادارة اصدرت قرارها رقم ٦٢٨ فى ١٣/٥/١٩٧٦ بإعادة تعيين المدعى بذات درجته التى كان يشغلها قبل صدور قرار ائهاء خدمته وبأقدميته فيها لما استخلصته من ظروف ائهاء خدمته وتغييراتها لاسباب انقطاعه واستتبع ذلك اصدارها القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٧٧ بحساب مدة التماخذ اللاحقة لانتهاء مدة اعلرة المدعى ضمن مدة خدمته ، ومن ثم يعد هذا القرار سالجا لقرار ائهاء الخدمة الامر الذى يعتبر معه القرار المسحوب كان لم يكن واعتبار خدمة المدعى السابقة واللاحقة متصلة وبذلك يكون المدعى موجودا بالخدمة وقت العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى ١٢/٣١/ ١٩٧٤ .

ومن حيث ان المدعى معين بثنائوية العامة من ٣١/١٠/١٩٥٤ فانه يكون مستحقا للترقية الى الفئة الثالثة اعتبارا من ١/١١/١٩٨٠ وهو أول الشهر الثانى لاتغضاء ٢٦ علما من تاريخ تعيينه طبقا للجدول الثانى الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديله بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ الذى مد العمل بأحكام الفصاين الثالث والرابع منه واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى ذلك فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

(طعن ١٣٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١/٢/ ١٩٨٦)

رابعاً — تدرج المالاوت الوارد في نص المادة ٦ من القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ينصرف الى المالاوت التي
استحقت فعلاً في تاريخ سابق على ١٩٨٧/١٢/٣١

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

تدرج المالاوت الوارد في نص المادة ٦ من القانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ ينصرف الى المالاوت التي استحقت فعلاً في تاريخ سابق على
١٩٧٧/١٢/٣١ — المالاوت التي تستحق بعد هذا التاريخ لم تكن قد
استحقت بعد في مفهوم تلك القانون .

الحكمة :

وبن حيث أن المادة ١٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على
أن تخضع الترقيات المحتسبة المنصوص عليها في المادة السابقة للتواعد
الآتية :

(د) تدرج المالاوت لمن يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرعى
اليها بشرط الا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة الوظيفية التالية للفئة
التي يستحق الترقية اليها .

كما تدرج المالاوت لمن يستحق الترقية الاكثر من فئة واحدة بشرط
الا يجاوز العامل بداية مربوط الفئة التي يرقى اليها باكثر من علاوة دورية
واحدة .

ومن حيث أن تدرج المالاوت الوارد في هذا النص ينصرف الى
المالاوت التي استحقت فعلاً في تاريخ سابق على ١٩٧٧/١٢/٣١ — تاريخ
انتهاء العمل بأحكام الفصلين الثالث والرابع من قانون تصحيح اوضاع

العاملين رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ يحسبان ان العامل الذى يرقى الى فئة وظيفية فى تاريخ سابق على تاريخ انتهاء العمل بأحكام هذين الفصلين يعتبر وكأنه شغل هذه الفئة فعلا منذ ذلك التاريخ ، شأنه فى ذلك شأن من رقى اليها فى حينه ومن أجل ذلك يتعين تدرج مرتبه بالمعالمات التى استحققت من تاريخ شغله للفئة بمرعاة القيود والضوابط التى وردت فى هذا النص أو فى غيره من نصوص القانون بخصوص استحقاق هذه المعالمات أو الحرمان منها . أما المعالمات التى تستحق بعد هذا التاريخ أى بعد ١٩٧٧/١٢/٣١ فلا ينصرف اليهما هذا المدلول لانها تدخل فى نطاق المعالمات المقبلة والتى لم تكن قد استحققت بعد فى مفهوم هذا القانون .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن المدعى لم يستكمل المدة الكلية الواردة بالجدول الرابع للترقية الى الفئة الثالثة ١٩٨٤/١٢٤٠ . الا فى اواخر عام ١٩٧٧ وبالتالي تكون المعالمات الدورية قد استحققت له فى المباشى حتى يثار أمر تدرج مرتبه بهذه المعالمات بعد ترقيته الى هذه الفئة .

(طعن رقم ٢٩٢١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٥)

خامساً — يشترط لصحة التسوية التي تتم بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن تكون خدمة العامل متصلة

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

خطا الموظف المختص في عرض الأوراق على رئيسه المسئول ، وترتب على ذلك اعتبار العاملة منقطعة عن العمل دون عذر — ومن ثم لصوق قرينة الاستقالة الحكيمة في حقها — تدارك جهة الادارة خطا موظفها حين اكتشافه ، واعتبار خدمة العاملة مستمرة ، ومن ثم تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عليها واناعتها منه يكون قد صانف محله .

الحكمة :

وحيث أنه عن موضوع الدعوى فلما كان الثابت من الاوراق أن المدعية كانت قد حصلت على اجازة بدون راتب لمرافقة زوجها من ١٠/١/١٩٧٢ حتى ٣١/٨/١٩٧٥ ، وانما قبل انتهاء اجازتها تقدمت بتاريخ ١٤/٧/١٩٧٥ بطلب مؤرخ ١/٧/١٩٧٥ لمنحها اجازة لاستكمال علاجها نظرا لمرضها بالقلب أثناء فترة الحمل وملازماتها الفرائس وارسلت المستندات المؤيدة لذلك ولكن الجهة الادارية أصدرت القرار رقم ١٠٣٥ لسنة ١٩٧٧ بانهاء خدمتها للاعتطاع اعتبارا من ٣١/٨/١٩٧٥ استنادا لحكم المادة (٧٣) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة الذي يحكم النزاع الراهن فتظلمت من هذا القرار واجرى تحقيق تكشف عنه مسئولية العامل المختص في عدم عرض المستندات المقدمة من المدعية في حينه فاصدرت الجهة الادارية القرار رقم ٢٠٧٦ لسنة ١٩٧٩ في ٢٩/١١/١٩٧٩ بسحب القرار انهاء خدمتها واعتبار مدة خدمتها متصلة وابتعت ذلك باصدار القرار

رقم ٤ لسنة ١٩٨٠ بتسوية حالتها باعتبار مدة خدمتها متصلة ومن لم تضحى التسوية التي تمت بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على أساس اعتبار مدة خدمتها متصلة قد صالفت محلها في القانون ويكون القرار رقم ١١ لسنة ١٩٨٠ المطعون فيه اذ قضى بسحب هذه التسوية بعد ان اعتبرت مدة خدمتها متصلة قد وقع باطلا في القانون حقيقا بالالغاء واذا التزم الحكم المطعون فيه بهذا النظر فانه يكون قد صالاف محله في القانون .

(طعن ١٦٧٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢١)

سادسا — شرط تطبيق الفقرة (د) من المادة ٢٠
من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

الفقرة (د) من المادة ٢٠ من قانون تصحيح اوضاع العاملين
الذين بالدولة والقطاع العام — لكي يمكن تطبيق احكام الفقرة المذكورة
يجب ان تنقل فئة او يعاد تعيين من حصل على المؤهل العالي .

الحكمة :

يُقاسس الطعن على ان الحكم اخطأ في تطبيق القانون وتوقيله ،
لذا اُقيم قضاءه بتسوية حالته دون ان يصدر قرار اداري صريح من جهة
الادارة بتعيينه بمؤهله العالي الحاصل عليه في عام ١٩٧١ خاصة وقد
يكون تطبيق الجدول الاول الذي طبقته عليه في غير صالحه ، ويكون الامثل
له الجدول الثاني عند حاسب المادة الكلية .

ومن حيث ان الثابت ان المطعون ضده حصل على بكالوريوس تجارة
سنة ١٩٧١ أثناء الخدمة ، وقدم طلبا لجهة الادارة في ١٣/١٢/١٩٧٢ لنقله
الى الكادر العالي الا ان الادارة لم تجبه الى طلبه وظل يعمل وظيفيا
على انه من حيلة دبلوم معهد المعلمين الخالص .

ومن حيث ان المطعون ضده يستهدف طلب تسوية حالته وفقا للقانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح اوضاع العاملين الذين بالدولة والجدول
المرفق به على انه من حيلة المؤهلات العالية سواء بالنسبة لدبلوم معهد
المعلمين الخالص او بكالوريوس التجارة .

ومن حيث ان قضاء هذه الحكمة قد استقر على عدم اعتبار دبلوم

معهد المعلمين الخاص مؤهلا عاليا ، ولا يحل للتياس في هذا الشأن على
دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العليا .

ومن حيث ان الفقرة (د) من المادة ٢٠ من قانون تصحيح أوضاع
المعلمين المنعنين بالدولة والقطاع العام تنص على « احتساب مدة الخدمة
السابقة على الحصول على المؤهل العالي لن نقلت ثلثته أو أعيد تعيينه
بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على أساس تطبيق الجدول
الثاني المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على مؤهل العالي ثم على
الأساس تطبيق المدد المبينة في الجدول الأول المرفق اعتبارا من التاريخ المذكور
على حالته بالفئة والالتصية التي بلغها طبقا للجدول الثاني .

ومن حيث أنه حتى يتأتى تطبيق نص الفقرة د المشار إليها يتعين أن
تنقل فئة أو يعاد تعيين من حصل على المؤهل العالي ، وهو مالم يتوفر
في شأن المعلمون ضده الذي استمر في التعامل على أساس دبلوم معهد
المعلمين الخاص ، مما لا يتسنى معه تطبيق الفقرة د المشار إليها ، وبالتالي
لا يكون المعلمون ضده محقا في دعواه لقبيلها على غير سند من القانون .

ومن حيث أن الحكم المعلمون فيه قضى بغير هذا النظر ، فإنه
يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتاويله جنديرا بالانفاء مما يتعين
معه الحكم بقبول الطعن شكلا وإنفاء الحكم المعلمون فيه ويرفض الدعوى .

(طعن ٨٩٠ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)

سليما — يجب لاعمال حكم المادة ٢١ من القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ان يتم تعيين العامل
في درجة أعلى من درجة بداية التعيين

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

أوجب المشرع عند تسوية حالة العامل المهني وفقا للمادة ٢١ من
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وطبقا للجدول الثالث — ان تخصص المدة
المستقطبة للترقية من فئة بداية التعيين الى الفئات التالية لها — ذلك اذا
عين العامل ابتداءا في الفئة التاسعة او الفئة الثامنة او
الفئة السابعة او ما يعادلها — أى في فئة أعلى من الفئة الماثرة المحددة
لتعيين العمال المهنيين — يجب لاعمال هذا الحكم أن يتم تعيين العامل في
درجة أعلى من درجة بداية التعيين — يستلزم ذلك الا تكون له مدة عمل
سابقة أخذت في الاعتبار عند تعيينه .

الحكمة :

ومن حيث ان الثابت من ملف خدمة المدعى (الملمعون ضده) وحافطة
مستندات الجهة الادارية المودعة ملف الدعوى ، أن المدعى جند بالقوات
المسلحة في ١٩٤٧/٤/٥ ، لمدة ثلاث سنوات ، وبتاريخ ١٩٥٠/٤/٥ تطوع
برتبة عريف سائق بالقوات المسلحة ، وفي ١٩٥٢/٧/١ رقى الى رتبة
رقيب سائق ، ثم رقى في ١٩٥٧/٢/١ الى رتبة رقيب اول سائق . وفي
١٩٦١/٥/١ بلغ راتبه الاساس ١٠ جنيها و ٥٠٠ مليم — وبتاريخ ١٩٦٢/٣/١
صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤٥ لسنة ١٩٦٢ بنقله الى وظيفة سائق
سيارة برئاسة الجمهورية بدرجة صانع دقيق ممتاز ٧٠٠/٣٦٠ بكلر عمال
اليومية ، المعادلة للدرجة الثامنة ، بذات مرتباته التي كان يتقاضاها اiban
تطوعه بالقوات المسلحة ، ثم نقل في ١٩٦٤/٧/١ الى الدرجة الثامنة

العالية وفقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، بنظام العاملين المدنيين بالدولة . وتاريخ ١٩٧٣/١/١ نقل الى مجلس الوزراء وتم صدر القرار رقم ٢٩١١ بتاريخ ١٩٧٥/٧/٩ بتسوية حالته طبقا لقانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العلم الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، بأن أضيفت مدة خدمته الالزامية الى مدة خدمته بالوظيفتين العسكرية والمدنية ، وعلى اعتبار انه عين من بداية خدمته بالوظيفة العسكرية بالدرجة العاشرة في ١٩٤٧/٤/٥ ، ومن ثم رقى الى الفئة الخامسة المهنية اعتبارا من ١٩٧٥/٥/١ ، أول الشهر التالي لاكماله مدة ٢٨ سنة خدمة كلية المنصوص عليها في الجدول الثالث المرفق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، المشار اليه ، ودون تخفيض هذه المدة طبقا للمادة ٢١ - د من القانون ، الامر الذي حدا به الى اقلية دعواه بغية الحكم له باعادة تسوية حالته طبقا للجدول الثالث ، وبمراعاة البند (د) من المادة (٢١) عند حساب مدد الخدمة الكلية الواردة به ، وعلى اساس انه يشغل منذ تجنيده وظيفة سائق المعاملة للفئة التاسعة .

ومن حيث ان المادة ٢١ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العلم الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، تنص على أن « تحسب المدد الكلية المتعلقة بالعاملين المعيّنين في الوظائف المهنية أو الكتابية غير الحاصلين على مؤهلات دراسية والمحددة بالجدولين الثالث والخامس المرفقين مع مراعاة القواعد الآتية :

(١) (ب) (ج) (د) خصم
المدة المشترطة في الجداول المرفقة للترقية من أول فئة مقررة لتعيين العامل فيها الى الفئات التالية لها بالنسبة لمن عين من العاملين لأول مرة في مجموعة الوظائف المهنية أو الفنية في الفئة (٣٦٠/١٦٢) أو الفئة (٣٦٠/١٨٠)
أو الفئة (٧٨٠/٢٤٠) أو ما يعادلها » .

ويؤدى هذا النص أن المشرع اوجب عند تسوية حالة العامل المهني

وفقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وطبقا للجدول الثالث الخاص بالمعاملين الفنيين أو المهنيين المقرر تعيينهم ابتداء في الفئة ٣٦٠/١٤٤ ، ٣٦٠/١٦٢ ، ٣٦٠/١٨٠ ، أن تخصص المدة المشترطة للترقية من فئة بداية التقييم الى الفئات التالية لها ، وذلك اذا عين العامل ابتداء في الفئة ٣٦٠/١٦٢ اناسمة أو الفئة ٣٦٠/١٨٠ ، الثامنة أو الفئة ٢٤٠ / ٧٨٠ السابعة أو ما يعادلها، أى في فئة أعلى من الفئة ٣٦٠/١٤٤ العاشرة المحددة لتعيين العمال المهنيين. ومقتضى ذلك أنه يجب لاعمال هذا الحكم أن يتم تعيين العامل في درجة أعلى من درجة بداية التعيين ، الأمر الذى يسئلم ألا تكون له مدة عمل سابقة أخذت في الاعتبار عند تعيينه .

ومن حيث أن المدعى (المطعون ضده) نقل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤٥ لسنة ١٩٦٢ الى درجة صانع دقيق ممتاز ٧٠٠/٣٦٠ بكادر العمال المعادلة للدرجة الثامنة ، وتم هذا النقل من رتبة رقيب اول المعادلة للدرجة التاسعة (بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤) طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ ، بشأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات الكادر العام ، بحيث تضمن نقله ترقينه من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة اعمالا لسلطة رئيس الجمهورية فى نقل العسكريين مع ترقيتهم الى درجة أعلى المنصوص عليها بالمادة ١٢٥ من القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والسامدين وضباط الصف والعسكر بالقوات المسلحة الذى كان ساريا وقت صدور قرار رئيس الجمهورية بنقله ، فمن ثم فإن فترة تطوعه بالقوات المسلحة من ٤/٥/١٩٥٠ حتى تاريخ نقله تكون قد حسبت ضمن مدة خدمته الفعلية من قبل ، الأمر الذى يقتضى الاعتراف بحالته الوظيفية خلالها عند تحديد درجة بداية تعيينه ، وعليه يكون المدعى (المطعون ضده) قد استصحب بعد نقله حالته الوظيفية التى كان عليها خلال فترة تطوعه ، واذ بدأت خدمته فى السلك العسكرى فى ٤/٥/١٩٥٠ برتبة عريف سائق المعادلة للدرجة العاشرة وفقا للتعاقد المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ ، المشار

اليه ، ويتعين والحالة هذه تسوية حالته بامتباره شاغلا للدرجة العاشرة من ١٩٥٠/٤/٥ تاريخ تطوعه بالقوات المسلحة ، وبالتالي حساب مدة خدمته الالزامية (المدة من ١٩٤٧/٤/٥ حتى ١٩٥٠/٤/٤) في مدة خدمته الكلية في ذات الدرجة العاشرة ، ولا يغير من حكم البند (د) من المادة ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وتكون التسوية التي أجرتها له جهة الادارة بالقرار رقم ٢٩٩١ لسنة ١٩٧٥ ، متفقة ومصحح حكم القانون ، وتكون دعوى المدعى (المَطعون ضده) غير قائمة على سند من القانون حرية بالرفض ، واذ نحى الحكم المَطعون فيه الى غير هذا فانه يكون تبدا خالف القانون واخطا في تطبيقه وتأييله ، الأمر الذي يتعين معه الحكم بالغاثة والقضاء برفض الدعوى ، والزام المدعى (المَطعون ضده) المصروفاته من درجتى التقاضى عملا بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ٢٢٢٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٩٣/٧/١٧)

**ثامنا — قرارات الرسوب الوظيفي الصادرة من وزير المالية
لسنة ١٩٦٨ حتى نفاذ القانون ١٠/١٩٧٩ هي قرارات
وقتيّة غير دائمة**

قاعدة رقم (١١٣)

المبدأ :

قرارات الرسوب الوظيفي الصادرة من وزير المالية منذ ١٩٦٨ حتى
نفاذ القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ هي قرارات وقتيّة غير دائمة استتفنت
اغراضها وأثرها في التطبيق في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانونين
رقمي ١٠ ، ١٢ لسنة ١٩٧٥ في ١١/١١/١٩٧٤ .

المحكمة :

يسوغ المذمى الامادة من استقاط المدة المشار اليها بغية الترقية وفتا
لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترقية طبقا لقواعد الرسوب
الوظيفي ، كذلك فانه لا يقرب على ارجاع التقديمية طبقا لاحكام القانون
رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ لو تسوية الحالة طبقا لاحكام المادتين الاولى والثانية
من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠ الامادة من الترقية وفقا لقواعد الرسوب
الوظيفي الصادرة بقرارات وزير الخزانة مثل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥
لان قضاء هذه المحكمة جرى على ان قرارات الرسوب الوظيفي الصادرة
من وزير المالية منذ ١٩٦٨ حتى نفاذ القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ انما
هي قرارات وقتيّة غير دائمة استتفنت اغراضها وأثرها في التطبيق في تاريخ
سابق على تاريخ العمل بالقانونين رقمي ١٠ ، ١١ لسنة ١٩٧٥ في
١٢/١١/١٩٧٤^{١٠١}

لاطن ١٤٣٩ لسنة ٣٢ في جلسة ٢٥/٣/١٩٩٠)

ناسما — يتعين العامل بمؤهله العالي أو نقله بصفة بعد
حصوله على هذا المؤهل

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

لا يستبد العامل حقه في التمتع بمؤهله العالي أو في النقل بصفته بعد
حصوله على هذا المؤهل من التنازل مبشرة وإنما تترخص فيه الإدارة
سلطانها التقديرية بمراعاة حقيقة العمل بها ومدى ملائمة لخبرات العامل .
الحكمة .

تنص المادة ٤ من قانون تصحيح أوضاع العاملين رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ على أن يعين اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون حملة المؤهلات
النصوص عليها في المادة (٥) في الفئات المالية وبالاتسمية الافتراضية
المقررة لمؤهلاتهم .

كما تحدد اقدمية من يعين بعد حصوله على مؤهل عال أو أى مؤهل
آخر أعلى من مؤهله أثناء الخدمة في الفئة المقررة لمؤهله طبقا لادمية
خريجي ذات النفعة من حملة المؤهل الأعلى الحاصل عليه المعينون طبقا
لاحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وذلك مالم تكن اقدميته
أفضل .

وإذا كان العامل قد بلغ أثناء الخدمة فئة أعلى أو مرتبا اكبر من الفئة
أو المرتب الذى يستحقه طبقا للاحكام السابقة بنقل بفئة وإقدميته ومرتبه
الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية في الجهة التى تلائم خبراته
ما لم يكن بقلوه في مجموعته الوظيفية أفضل له .

ومن حيث أنه سبق لهذه الحكمة أن قضت بأن القواعد التى ردها

المشرع في المادة ٤ المشار إليها هي قواعد عامة ودائمة وليست مؤقتة .
وهذه القواعد تحكم التعيين في الوظائف العامة حيث تنظم حالات بعض
الحاصلين على مؤهلات دراسية أعلى أثناء الخدمة متى تم تعيينهم بمؤهلاتهم
الأعلى . وترتبط على ذلك فإن نقل العامل طبقا لاحكام الفقرة الثالثة من
هذه المادة هو في حقيقته تعيين بالمؤهل الأعلى الذي حصل عليه أثناء
الخدمة بحيث يستصحب فيه العامل حالته قبل التعيين وذلك بنقله بفئته
واقدينيه ومرتبته الى مجموعة الوظائف العالية غير التخصصية في ذات
الجهة التي يعمل بها او أية جهة أخرى ثلاثم خبراته . وبهذه المثابة
فإن العامل لا يستد حق في التمييز بمؤله العالي او في النقل بفئته بعد
حصوله على هذا المؤهل من القانون مباشرة وانما تترخص فيه الادارة
بسلطتها التقديرية بمراعاة طبيعة العمل بها ومدى ملائحته لخبرات العامل .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم فليس للدعى اصل حق في ان
يطالب بتسوية حالته وفقا للمؤهل العالي الذي حصل عليه أثناء الخدمة
طبقا لنص المادة ٤ من قانون تصحيح اوضاع العاملين رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ ما دام ان جهة الادارة لم تقرر بمالها من سلطة تقديرية تعينه بهذا
المؤهل اذا ما وجدت بها الوظيفة المناسبة وتبعا لذلك واذا لم يثبت وجود
هذه الوظيفة وكانت جهة الادارة تحسب ملزمة بتقرير هذه الوظيفة فيكون
دعواه على غير أساس خالية بالرغض .

(طعن رقم ١٢٩٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤)

عشرًا — المقصود بمعبارة تدرج المرتب بالمعلاوات

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

عبارة « تدرج المرتب بالمعلاوات » الواردة بالقانون المشار اليه لها مدلول قانونى معين ينصرف الى المعلاوات التى استحققت فعلا فى تاريخ سابق على القاعدة القانونية التى انشأت المركز القانونى او عدلته فى الماضى — العامل الذى يرقى الى فئة وظيفية فى تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون الذى انشأ له الحق فى الترقية يعتبر وكأنه شغل هذه الفئة فعلا من هذا التاريخ شغله فى ذلك شأن من رقى الى تلك الفئة فى حينه — أثر ذلك — تدرج مرتبه بالمعلاوات التى استحققت فى الفترة من تاريخ شغله للفئة حتى تاريخ العمل بالقانون — المعلاوات التى تستحق بعد تاريخ العمل بالقانون لا ينصرف اليها هذا المدلول — أساس ذلك : أنها تدخل فى نطاق المعلاوات المستقبلية التى تستحق بعد عند الترقية .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة تنص على أنه (يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة نصف المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة بمرقى أو نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتبارا من أول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة .

فإذا كان العامل قد رقى فعلا فى تاريخ لاحق على التاريخ المذكور ترجع أقدميته فى الفئة المرقى اليها الى هذا التاريخ .

وتنص المادة ١٦ من القانون المذكور على أن (تخضع الترقيات الحتية المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد الآتية :

(د) تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لفئة واحدة في الفئة المرقى اليها بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة التالية للفئة التي يستحق الترقية إليها .

كما تدرج العلاوات لمن يستحق الترقية لأكثر من فئة واحدة بشرط ألا يتجاوز العامل بداية مربوط الفئة التي يرقى اليها بأكثر من علاوة دورية واحدة .

ومن حيث أن تدرج المرتب بالعلاوات لها مطلق قانوني معين ينصرف إلى العلاوات التي استحققت فعلا في تاريخ سابق على القاعدة القانونية التي انشأت المركز القانوني أو مطلقه في الماضي فالعامل الذي يرقى إلى فئة وظيفية في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون الذي انشأ له الحق في هذه الترقية يعتبر وكأنه شغل هذه الفئة فعلا من هذا التاريخ شأنه في ذلك شأن من رقى اليها في حينه ومن أجل ذلك يتمين تدرج مرتبه بالعلاوات التي استحققت في الفترة من تاريخ شغله للفئة حتى تاريخ العمل بالقانون ، أما العلاوات التي تستحق بعد هذا التاريخ فلا ينصرف اليها هذا المطلق لانها تدخل في نطاق العلاوات المستقبلية والتي لم تكن قد استحققت بعد عند الترقية في مفهوم هذا القانون .

ومن حيث أن نص الفقرة (د) من المادة ١٦ المشار إليه بتدرج العلاوات لمن يرقى طبقا لنص المادة ١٥ إلى الحد الأقصى الذي أشارت إليه ، وهو بلوغ بداية مربوط الفئة الوظيفية التالية لمن يرقى إلى فئة واحدة ، وتجاوز مربوط الفئة بعلاوة واحدة لمن يرقى لأكثر من فئة واحدة متصوفاً به العلاوات الدورية التي استحققت في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ في ١٢/٢١/١٩٧٤ .

ومن حيث أن علاوة ١٩٧٥/١/١ تستحق بعد العمل بأحكام القانون المذكور . ومن ثم فإن الحد الأقصى لتدرج العلاوات التي نصت عليها المادة ١٦ / د لا يشملها .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الجهة الإدارية كانت قد منحت المدعى العلاوة الدورية المستحقة له في ١٩٧٥/١/١ ثم قامت بسحبها منه بالأمر الإداري رقم ١ لسنة ١٩٧٩ فانها تكون قد خالفت صحيح حكم القانون ذلك أن هذه العلاوة لا يشملها الحد الأقصى للتدرج المنصوص عليه بالمادة ١٦ / د باعتبارها مستحقة بعد العمل بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر فانه يكون قد صادف القانون في صحيحه ويكون الطعن عليه غير قائم على سند من القانون ويتمين الحكم برفضه مع إلزام الجهة الإدارية المصروقات .

(طعن ١٦٢١ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٨٥/١١/٢٤)

حادى عشر — عدم جواز الجمع بين مؤهلين
فى مجال تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

حصول الملل على مؤهل عال أثناء الخدمة — عدم جواز الجمع
بين مؤهلين فى مجال تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وأساس ذلك
عدم جواز الجمع بين الفترتين (د — ز) من المادة (٢٠) من القانون
المذكور .

المحكمة :

ومن حيث أنه من الموضوع فإن المادة (٢٠) من قانون تصحيح أوضاع
العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العلم الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ ينص على أن « تحسب المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة الخاصة
برحلة المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقبياً عند العمل بأحكام
هذا القانون أو ما يتم تعيينه بناء على أحكامه اعتباراً من تاريخ التعيين
أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب . وتحسب المدد المتعلقة برحلة المؤهلات
العلمية المحددة فى الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :

(أ) (١)

(ب) (٢)

(ج) (٣)

(د) احتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على
المؤهل العلمى لمن نقلت فئته أو أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية
قبل نشر هذا القانون على أساس تطبيق الجدول الثانى المرفق على حالته
حتى تاريخ حصوله على المؤهل العلمى ثم على أساس تطبيق المدد المبينة فى

الجدول الأول المرفق اعتباراً من التاريخ المذكور على حالته بالفئة الأقدمية التي بلغها طبقاً للجدول الثاني

مؤدى ما تقدم أن الماهل الذى يحصل على مؤهل عال أثناء خدمه ونقلت منته او أعيد تعيينه . بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى ١٠/٥/١٩٧٥ يطبق عليه الجدول الثانى الخاص بحملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة من تاريخ تعيينه بموجب المؤهل المتوسط او فوق المتوسط حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم يطبق فى شأن الجدول الاول اعتباراً من ذلك التاريخ وذلك بالفئة والأقدمية التى بلغها طبقاً للجدول الثانى ، وبالتالى فإن إعادة التعيين فى تطبيق حكم هذه الفقرة يأخذ مدلولاً خاصة فلا يخرج من نطاقه سوى من يعين بعد انتهاء خدمته بالمؤهل المتوسط ومدة خدمته بالمؤهل العالى ومن ثم فهو يسرى على من يعين دون فاصل زمنى بالمؤهل العالى فى ذات الوحدة او الجهة الادارية او فى جهة ادارية أخرى مدامت من الجهات التى تسرى فى شأنها احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث انه لئن كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان المطعون ضده حصل على الثانوية العامة سنة ١٩٦٥ وتم تعيينه بمديرية التربية والتعليم بالمنوفية بموجب هذا المؤهل بالدرجة التاسعة الكتلية بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٨ بوظيفة كاتب وحصل أثناء الخدمة على ليسانس الحقوق دور مايو سنة ١٩٦٩ ثم عين بمؤهله العالى دون فاصل زمنى بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالدرجة السابعة الادارية اعتباراً من ١٩٧٠/٦/١ وكانت مدة خدمته بالمؤهل المتوسط وهو الثانوية العامة وعلى مرض حساب هذه المدة من تاريخ الحصول على هذا المؤهل سنة ١٩٦٥ - فانها لن تجالوز فى تاريخ الحصول على المؤهل العالى سنة ١٩٦٩ أربع سنوات وبالتالى فلن تطبيق الفقرة (د) من المادة ٢٠ على حالة المدعى لن يسفر عن ترقيته الى فئة مالية أعلى من الفئة السابعة التى عين فيها بمؤهله العالى ولن تقضى الى استحوازه على أية اقدمية

فيها تزيد على ائتمية بدء تعيينه بهذا المؤهل ذلك لانه متعين طبقا للمدد الواردة بالجدول الثانى قضاء ست سنوات بالمؤهل المتوسط فى الفئة الثامنة حتى يرقى العامل الى الفئة السابعة (٢٤٠ — ٧٨٠) ومن الثابت أن مدة خدمة المدعى فى الدرجة الثامنة (١٨٠ — ٣٦٠) بالمؤهل المتوسط تقل عن ذلك كما سلف البين ، ومن ثم فانه يتمتع تطبيق الجدول الثانى على المدعى ويلزم تطبيق الجدول الاول دون سواء على حالته باعتباره الجدول الاصلح طبقا للمادة ١٦ فقرة (هـ) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين المشرك اليه .

ومن حيث انه لا وجه فى هذا الشأن للقول بأن المطعون ضده حاصل على أحد المؤهلات العسكرية المنصوص عليها فى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ بتقييم الشهادات العسكرية فوق المتوسطة والمتوسطة وأن هذه المؤهلات من المؤهلات التى اضيفت الى القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية بموجب المادة الأولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وأنه يتعين طبقا للفترة (ز) من المادة ٢٠ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المضاعفة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ — يتعين تخفيض المعد الكلية اللازمة لترقية المطعون ضده للفئات المختلفة الواردة بالجدول الثانى من جداول القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتقدير ست سنوات ومن ثم يفيد من حكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ — لا وجه لهذا القول — لانه فضلا عن انه لا يجوز الجمع بين الفترتين (د ، ز) من المادة ٢٠ وان من يعين بأحد المؤهلات المنصوص عليها فى القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ أو المضاعفة اليه ثم يحصل على مؤهل عال اثناء الخدمة له طبقا للمادة (٦) من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨١ أن يختار بين معالقه طبقا للمادة (٢) من هذا القانون أو معالقه على أساس المؤهل العالى ولا يتصور بعد ذلك الجمع بين المؤهلين طبقا للمادة ٢٠ فقرة (د) من قانون تصحيح اوضاع العاملين المشرك اليه — فضلا عن ذلك فان العبرة فى تطبيق هذا الحكم هى بأن

يكون العامل قد عين ابتداء أو جرت معملته بالمؤهل الوارد في القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ قبل حصوله على المؤهل العالي والحال غير ذلك بالنسبة للمطعون ضده إذ أنه ولئن كان الثابت من الأوراق أنه حصل خلال فترة تطوعه بالقوات المسلحة على أحد المؤهلات الواردة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه إلا أنه عين بمديرية التربية والتعليم بالمنوفية عقب انتهاء خدمته بالقوات المسلحة لمقدم اللياقة الطبية وتم التعيين بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٨ في وظيفة كاتب بالدرجة التاسعة الكتابية وكان الأساس في هذا التعيين هو حصوله على شهادة الثانوية العامة سنة ١٩٦٥ وذلك حسبما أُنصح منه صراحة قرار التعيين وسجله المطعون ضده في طلب الاستخدام (نموذج ١٦٧ ع خ) المقدم منه إلى مديرية التربية والتعليم بالمنوفية كما أنه قدم استمارة النجاح في الثانوية العامة كيمسوغ للتعين بغير إشارة إلى أي مؤهل آخر حصل عليه خلاف تلك الشهادة وبالتالي يكون قد تحدد مركزه القانوني باعتباره ممبنا بالثانوية العامة وتعينت معملته عن مدة خدمته بالمؤهل المتوسط على أساس حصوله على هذا المؤهل دون سواء خاصة وأنه حصل على المؤهل العالي (ليسانس الحقوق) وعين بمقتضاه اعتباراً من ١٩٧٠/٩/١ أي قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤ المنوه عنه .

وبن حيث أنه لا وجه إلى أعمال حكم المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠. لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ على حالة المدعى بحصيلته حاصلًا على أحد المؤهلات العسكرية المنصوص عليها في القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٤. والمضافة إلى الجدول المرفق بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٤ بموجب المادة الأولى من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٠ والقول — بتسوية حالته تطبيقاً لذلك بفترض التعيين في الدرجة السادسة المنخفضة بمرتبة شهرى مقداره عشر جنيهات ونصف ، وذلك أن مناط تطبيق

المادة الثانية هذه أن يكون العامل قد عين ابتداء بأحد المؤهلات المشار إليها أو حصل عليها لثناء الخدمة بعد تعيينه بمؤهل أدنى وهو أمر تكشف عنه صراحة المادة ٢ من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ والوضع في حالة المطعون ضده غير ذلك إذ فضلا عن أنه لم تسبق معاملته بالمؤهل العسكري فانه قد تم تعيينه بالمؤهل العالي (ليسانس الحقوق) اعتبارا من ١٩٧٠/٩/١ ومن ثم تحدد مركزه القانوني في ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ باعتباره من حملة المؤهلات العليا وبالتالي تخلف في حقه مناط تطبيق المادة الثانية من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ ولا محل في هذا الصدد للقول بأن المادة ٦ من ذات القانون خولت العاملين العاملين على مؤهلات جامعية أو عالية اثناء الخدمة الخيار بين تطبيق أحكام المادة الثانية أو معاملتهم بمؤهلاتهم الجديدة فتطبق عليهم أحكام المادتين الثالثة والخامسة من هذا القانون لأن مناط هذا الخيار أن يكون العامل قد عين ابتداء بأحد المؤهلات الواردة في القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ أو المضافة اليه ثم حصل على المؤهل العالي اثناء الخدمة والأمر في النزاع المسائل غير ذلك فمن الجلي أن المطعون ضده لم ينشأ له حق من هذا القبيل وهو ما يفتقر معه أفعال الخيار المنصوص عليه في شأنه وليس هناك من سبيل سوى معاملته على أساس مؤهله العالي الذي حدد على أساسه مركزه القانوني في ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ومن حيث أنه ترتب على ما تقدم تكون طلبات المدعى غير قائمة على سند صحيح من القانون الأمر الذي يتعين معه الحكم برفض دعوياه ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير هذا قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتأويله الأمر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعويين رقمي ٢٤٣٧ لسنة ٣٥ و ٢٩٤١ لسنة ٣٦ والزام المدعى المصروفات .

(طعن ٢٦٠٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢٥)

رقابة ادارية

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

تقنن هيئة الرقابة الادارية قرر في المادة ١٨ مكرر ان يحتفظ
المقنن الى هيئة الرقابة الادارية بصفة شخصية براتبه وبدلاته الاصلية
والثانية ومتوسط ما كان يتقاضاه من حوافز في السنتين الاخيرتين —
حتى ولو تجاوز بذلك نهلية الاجر وبدلات المحددة للوظيفة التي يتم
النقل اليها — يسرى هذا الحكم على حالة العايل المقنن الى هيئة
الرقابة الادارية وينتهى سريته اذا نقل منها بعد ذلك — ناطق قانون
البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بمجلس ادارة البنك سلطة وضع
القوائم المتعلقة بنظام العاملين بالبنك الرئيسى والبنوك التابعة بالمحافظات
— كذلك مرتباتهم ومكافآتهم وبدلات والمزايا الخاصة — دون التقيد
بالتنظيم والقواعد المطبقة على العاملين الخنيين بالدولة والقطاع العام —
صدرت تنفيذا لذلك لائحة نظام العاملين بالبنك التي قضت المادة
٨١ منها بعدم جواز احتفاظ العايل المقنن الى البنك من الجهات الأخرى
بأية رواتب او بدلات او مزايا أو غيرها من الإضافات التي كان يحصل عليها
بجهة عمله السابق — انما يكون نقله بذات أجره الاساسى ويمنح الرواتب
والبدلات والمزايا المقررة للوظيفة المقنن اليها اعتبارا من تاريخ مزاولته
للعمل بالبنك .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة ١٩٨٨/٦/٨ فتبينت أن المادة ١٨ مكررا (٢)
من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم هيئة الرقابة
الادارية المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه « في
جميع الأحوال يحتفظ للمقنن الى هيئة الرقابة الادارية براتبه وبدلاته
الاصلية والثابتة ومتوسط ما كان يتقاضاه من حوافز في السنتين الاخيرتين

من قبل نقله وذلك بصفة شخصية ولو تجاوز نهلية الأجر والبدلات المقررة للوظيفة التي يتم النقل إليها . وتنص المادة (١١) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعى على أن مجلس إدارة البنك الرئيسى هو السلطة العليا المهينة على شئونه وتصريف أموره ويكون له جميع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال التى تقتضيها أغراض البنك وعلى الاخص ما يأتى :

٠٠٠٠٠٠ (٣) : الموافقة على مشروعات اللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون المالية والإدارية وإصدار اللوائح المتعلقة بنظام العاملين بالبنك الرئيسى والبنوك التابعة ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة وتحديد نفقات بدلات السفر لهم فى الداخل والخارج دون التقيد بالنظم والقواعد المنصوص عليها فى نظم العاملين المدنيين بالدولة ونظام العاملين بالقطاع العام ويكون ذلك فى اطر لوائح البنوك التجارية » كما تنص المادة ٨٣ من لائحة نظام العاملين بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وينسوك التنمية والائتمان الزراعى بالحفظت على أن : « يكون نقل العامل الى البنك من الجهات الأخرى بذات أجره الأساسى دون أية رواتب أو علاوات أو بدلات أو مزايا عينية أو نقدية أو غيرها من الإضافات التى كان يحصل عليها بالجهة المنقول منها . وينح العامل المنقول الى البنك الرواتب والبدلات والمزايا المقررة للوظيفة المنقول إليها اعتبارا من تاريخ مباشرة العمل بالبنك » .

وبناء ما تقدم أن قانون هيئة الرقابة الادارية قرر فى المادة ١٨ مكررا (٢) منه أن يحتفظ المنقول الى هيئة الرقابة الادارية — بصفة شخصية — براتبه وبدلاته الأصلية والثانية ومتوسط ما كان يتقاضاه من حوافز فى السنتين الأخيرتين حتى ولو تجاوز بذلك نهلية الأجر والبدلات المحددة للوظيفة التى يتم النقل إليها . وهذا الحكم يسرى على حالة العامل المنقول الى هيئة الرقابة الادارية وينتهى سريانه اذا نقل منها بعد ذلك .

وإذا ناط قانون البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بمجلس إدارة

البنك سلطة وضع اللوائح المتعلقة بتنظيم العاملين بالبنك الرئيسى والبنوك التابعة بالمحافظات ، وكذلك مرتباتهم ومكافآتهم والبدلات والمزايا الخاصة بهم ، دون التقيد بالنظم والقواعد المطبقة على العاملين المدنيين بالدولة والقطاع المصل ، وتنفيذاً لذلك صدرت لائحة نظلم العاملين بالبنك النى قضت المادة ٨٣ منها بمصم جواز احتفاظ العامل المنقول الى البنك من الجهات الأخرى بأية رواتب أو بدلات أو مزايا أو غيرها من الاضافات التى كان يحصل عليها بجهة عمله السابق ، وانما يكون نقله بذات أجره الأساسى ويمنح الرواتب والبدلات والمزايا المقررة للوظيفة المنقول اليها اعتباراً من تاريخ مزاولته للعمل بالبنك .

ويتطابق ما تقدم على حالة ، فانه لا يجوز له الاحتفاظ بمتوسط الحوافز الذى كان يتقاضاه — بصفة شخصية — فى هيئة الرقابة الادارية وذلك بعد نقله منها الى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان ، وانما يتم نقله الى البنك بذات أجره الأساسى دون احتفاظ بمتوسط هذه الحوافز ، ويضاف الى الأجر المذكور الرواتب والبدلات والمزايا المقررة للوظيفة المنقول اليها طبقاً لنص المادة ٨٣ من لائحة العاملين بالبنك المشار اليها . ولا وجه للقول بأحقية فى الاحتفاظ بتلك الحوافز استناداً للمادة ١٨ مكرراً (٢) من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها . اذ أن هذه المدة لا تسرى الا على حالة العامل المنقول الى هيئة الرقابة الادارية وليس المنقول منها — كما سلف البيان .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية العامل المعروضة حالته فى الاحتفاظ بمتوسط الحوافز الذى كان يتقاضاه — بصفة شخصية — فى هيئة الرقابة الادارية وذلك بعد نقله منها الى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

عدم جواز الاحتفاظ بالأجر الإضافي ومقابل الجهود غير العادية
وبدل الغداء لمن ينظرون إلى هيئة الرقابة الإدارية .

التسوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ فاستعرضت
المادة (١٨) مكرراً (٢) من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بتعديل
أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم هيئة الرقابة الادارية
والتي تنص على انه « في جميع الاحوال يحتفظ للمنقول الى هيئة الرقابة
الادارية براتبه وبدلاته الاصلية والثابتة ومتوسط ما كان يتقاضاه من حوافز
في السنتين الاخيرتين من قبل ذلك وبصفة شخصية ولو تجاوز نهاية الاجر
والبدلات المقررة للوظيفة التي يتم النقل اليها » .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان المشرع احتفظ للعامل المنقول الى
هيئة الرقابة الادارية بالراتب والبدلات الاصلية والثابتة ومتوسط ما كان
يحصل عليه من حوافز السنتين الاخيرتين السابقتين على النقل الى الهيئة
بصفة شخصية ولو تجاوز ذلك نهاية الاجر ، الا ان هذا الحكم يجد حده
عند المبالغ التي يصدق عليها وصف البدلات الاصلية والثابتة ، اى التي
يكون قد تم صرفها للعامل بصفة دائمة وثابتة في الجهة المنقول منها ،
ولما كان المسلم به ان الاجر الاضافي يمنح لقاء ما يؤديه من اعمال اضافية
تسند اليه من قبل السلطة المختصة ، ومن ثم فانه لا يتسم بالثبات
والدوام ولا يدخل — بالتالى — ضمن البدلات الثابتة والاصلية المنصوص
عليها في المادة ١٨ مكرراً (٢) سلكه الذكر من قانون هيئة الرقابة
الادارية .

ومن حيث انه عن مقابل الجهود غير العادية ، فمن المستتر عليه

أن هذا المقابل يتم صرفه مقابل جهد غير عادى بذله العامل اسهاما منه فى رفع مستوى الانتاج وتحقيق معدلات أعلى فى الأداء ، ومن ثم فهو مقابل مؤتمت بطبيعته لا يتصف بالثبات أو الدوام ويخرج بالتالى من نطاق البدلات الثابتة والأصلية التى يجوز المنقول الى هيئة الرقابة الادارية الاحتفاظ بها ، وكذلك الأجر بالنسبة لبذل الغذاء التى يصرف بسبب ظروف معينة وليس بسبب طبيعة الوظيفة ذاتها .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز الاحتفاظ بالأجر الإضافى ومقابل الجهود غير المعادية وبذل الغذاء لمن ينقلون الى هيئة الرقابة الادارية .

(ملف ١٠٥٤/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٦/١١/١٩)

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

يجوز إضافة علاوة الرقابة الادارية كاملة الى مرتب أعضاء هيئة الرقابة الادارية حال نقلهم الى وظائف أخرى مهما تجاوز بها المرتب نهائية ربط الوظيفة المنقول اليها أو اية وظيفة أعلى أيا كان ربطها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٥/٣١ فاستبان لها أن المادة ٢١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « يجوز للجنة شئون الأفراد أن تضيف الى مرتب العضو الذى ينقل من الرقابة الادارية علاوة

الرقابة التى يتقاضاها ولو جاوز بها نهاية مربوط الفئة التى يشغلها ويشترط أن يكون العضو قد أمضى مدة خدمة بالرقابة الادارية لا تقل عن أربع سنوات على الا تضم هذه العلاوة أكثر من مرة » .

ومناد ذلك أن المشرع أجاز بنص صريح للجنة شئون الانسداد بهيئة الرقابة الادارية ان تضيف الى مرتب العضو المنقول منها علاوة الرقابة التى كان يتقاضاها متى توافرت فى حقه شرائط استحقاقها ولو جاوز بها نهاية ربط الفئة التى كان يشغلها ، بحسبان أن القصد من اضافته هذه العلاوة على ما أنصح عنه تقرير لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب عن مشروع القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٥ الذى عدلت بمقتضاه المادة ٢١ سائلة البيان ، هو « المحافظة على المستوى الاجتماعى الذى اعتسده عليه عضو الرقابة المنقول منها بعد أن استمر يتقاضاها لمدة أربع سنوات على الاقل وفى ذلك تحقيق لمصلحة عامة من خلال تحقيق مصلحة ذاتية للعضو المنقول » ، وبذا يغدو بمنحها وله أصل حق فى استصحابها كاملة وضما الى مرتبة ولو جاوز بذلك نهاية ربط الوظيفة المنقول اليها أو أية وظيفة أعلى .

وحيث أن الثابت من الاوراق أن المعروض حالته أحيل الى التقاعد وهو يشغل رتبة العقيد بالقوات المسلحة اعتبارا من ١٩٨٢/٩/١ واعيد تعيينه فى ذات التاريخ بهيئة الرقابة الادارية على درجة معادلة لرتبته وتدرج بها حتى حصل على الفئة (١) (مدير عام) فى ١٩٨٥/٢/١٩ ثم نقل الى وزارة الكهرباء اعتبارا من ١٩٨٩/١٠/٢٢ بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٦٠ لسنة ١٩٨٩ . واذ ضمت الى راتبه علاوة الرقابة المقررة لدى نظمه من هيئة الرقابة الادارية فمن ثم تعين استصحابها كاملة ولو جاوز بها نهاية ربط الوظيفة المنقول اليها أو أية وظيفة أعلى أيا كان ربطها كون حاجة فى ذلك بالقبيل على ما انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من عدم جواز منح علاوة تشجيعية بالتجاوز للربط الثابت المقرر لشاغلى وظائف الدرجة الممتازة غذاك قبيل مع الفارق

اذ أن شاغل الدرجة الممتازة ليس له أصل حق في تقاضى علاوة التشجيعية
بينما عضو الرقابة الادارية المنقول منها كان يتقاضى علاوة الرقابة بالفعل
ولا يسوغ أن تسقط عنه أو تنحسر دون سند من قانون .

نتائج :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز اضافة
علاوة الرقابة الادارية كاملة الى مرتب أعضاء هيئة الرقابة الادارية حال
نقلهم الى وظائف أخرى مهما تجاوز بها المرتب نهاية ربط الوظيفة المنقول
اليها أو أية وظيفة أعلى ايا كان ربطها .

(فتوى ١٢٣١/٤/٨٦ جلسة ١٩٩٢/٥/٣١)

ری و صرف

أولاً — طبيعة الأراضي الواقعة بين جسور نهر النيل .

ثانياً — حدود سلطة مفتشى الري في إصدار قرار تكين المنتفع من استعمال المسقاه .

ثالثاً — إزالة التمدد على مجرى نهر النيل .

رابعاً — سلطة مدير عام الري في إصدار قرار مؤقت بتكين أحد الأمراد من الانتفاع بمسقاه خاصة أو بمصرف خاص .

خامساً — وجوب الحصول على ترخيص من وزارة الري قبل القيام ببنى محل يؤثر على الجسور .

سادساً — مدى التزام وزارة الري قانوناً بتدبير مورد ري آخر لأرض بدلا من مصدر الري المستمر من ترعة تقرر الاستغناء عنها وريها .

سابعاً — حدود رقابة القضاء الإداري بالنسبة لمنازعات الري والصرف .

أولا — طبيعة الأراضي الواقعة بين جسور نهر النيل

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

طبيعة الأراضي الواقعة بين جسور نهر النيل — قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري والصرف — اعتبر المشرع مجرى النيل وجسوره من الأملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف — الأراضي الواقعة بين الجسور تعتبر من الأملاك العامة — تدخل المشرع لتحديد المركز القانوني والارتفاعات وحظر القيام ببعض الأعمال إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الري — الترخيص في هذه الحالة شأن جميع التراخيص التي تصدرها وزارة الري لملك الأراضي التي تتداخل في الأملاك العامة هو ترخيص دائم غير مؤقت يستهدف التملك من أن العمل الذي يجري في تلك الأراضي لا يتعارض مع مقتضيات مرفق الري والصرف وسلامة منشأته — تقدير ما إذا كان العمل يدخل في عداد الأعمال المحظورة أو الأعمال الجائزة الترخيص بها من اختصاص وزارة الري .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري والصرف تنص على أن « الأملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف هي :

(١) مجرى النيل وجسوره ، وتدخل في مجرى النيل جميع الأراضي الواقعة بين الجسور . ويستثنى من ذلك كل أرض أو منشأة تكون مملوكة ملكية خاصة للدولة أو مملوكة لغيرها .. » .

وتنص المادة (٥) من القانون المذكور على أن « تعتبر الأراضي المملوكة للأفراد وللأشخاص الاعتبارية الخاصة والداخلية في الملكية الخاصة للحكومة

أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة والمحصورة بين جسور النيل أو جسور الترع العامة والمصارف العامة والأراضي الواقعة خارج تلك الجسور لمسافة ثلاثين مترا بالنسبة إلى جسور النيل وعشرين مترا خارج منافع الترع والمصارف محملة بالقنود الآتية لخدمة الأغراض العامة للرى والصرف حتى ولو سلمت تلك الجسور إلى إحدى الجهات المبينة في المادة (٤) :

(١) لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الرى إجراء أى عمل بالأراضي المذكورة أو أحداث خفر بها من شأنه تعريض سلامة الجسور للخطر أو التأثير في التيسار تأثيـراً يضر بهذه الجسور أو بأراضي أو بمنشآت أخرى » .

وتنص المادة (٧) على أن « لا يجوز زراعة الأراضي المملوكة للدولة والواقعة داخل جسور النيل أو داخل جسور الترع العامة والمصارف العامة أو استعمالها لأى غرض إلا بترخيص من وزارة الرى وطبقاً للشروط التى تحددها » .

كما تنص المادة (٨) على أنه « لا يجوز زرع الأشجار والنخيل فى الجسور العامة أو فى داخلها أو فى المجارى العامة وغيرها من الأملاك ذات الصلة بالرى والصرف إلا بترخيص من وزارة الرى وطبقاً للشروط التى تحددها — وإذا ترتب على وجود الغراس اعقاقة المياه أو تعطيل الملاحة أو اعقاقة تطهير أو توسيع المجرى أو الأضرار بالجسور أو عرقلة المروى عليها أو أية أضرار أخرى أو خشى من سقوطها كلفت الوزارة صاحبها إزالتها أو قطع مروعها فى الموعد الذى تعينه ، والا قامت هى بذلك وتولت بيعها ودفع ثمنها إلى صاحبها بعد خصم نفقات الإزالة أو القطع » .

وأخيراً فإن المادة (٢٠) تنص على أن « لا يجوز إجراء أى عمل خاص داخل حدود الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف أو أحداث تعديل فيها إلا بترخيص من وزارة الرى وطبقاً للشروط التى تحددها

ويمنح الترخيص لمدة لا تزيد على عشر سنوات قابلة للتجديد بعد أداء رسم يصدر بتحديده قرار من وزير الري » .

ومن حيث أنه يبين من جماع النصوص السابقة أن المشرع اعتبر مجرى النيل وجسوره من الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف ، وأدخل فى ذلك جميع الأراضى الواقعة بين تلك الجسور ، وبالنظر الى ما قد يتخلل تلك الأملاك العامة من أراضى أو منشآت تكون مملوكة ملكية خاصة للدولة أو مملوكة لغيرها فقد استثنى المشرع من الخضوع للنظام القانونى للأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف ، الا أنه بالنظر لموقعها وتداخلها فى تلك الأملاك فقد أخضعها المشرع لجملة قيود القصد منها حماية مرفق الري والصرف مما قد يتهدهده من لخطار من جراء ما يقرب على استعمال الملك الخاص المتداخل مع منافع الري من أضرار ، كما قرر جملة حقوق ارتفاع ادارية على تلك الأراضى لصالح الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف — فالمركز القانونى للملك أرض تقع بين جسور النيل تبد تدخل المشرع لتحديده بالقدر اللازم لحماية مرفق الري والصرف ، نفرض من القيود وقرر من الارتفاقات ما يلزم لضمان سلامة هذا المرفق الحيوى، بيد أن المشرع لم يصل فى تنظيمه لأوضاع الأراضى المملوكة ملكية خاصة — سواء للدولة أو لغيرها — والمتداخلة فى منافع الري والصرف الى حد المساواة بينهما وبين الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف — فالمادة (٢٠) سالفه الذكر تحظر بصفة عامة ومطلقة اجراء أى عمل خاص داخل حدود تلك الأملاك العامة الا بترخيص من وزارة الري يمنح لمدة تزيد على عشر سنوات قابلة للتجديد بعد أداء رسم ، فان الأمر يخلف بالنسبة للأملاك الخاصة المتداخلة فى تلك الأملاك حيث وضع المشرع تنظيمها لما يتم فيها من أعمال ، فان كانت تلك الأراضى مملوكة للدولة فانه لا يمكن حتى زراعتها أو استعمالها لأى غرض الا بترخيص من وزارة الري (مادة ٧) وبالنسبة للأراضى المملوكة ملكية خاصة بصفة عامة — سواء للأفراد أو أشخاص القانون الخاص أو العلم — فان ثمة امعالا محظور على الملك

القيام بها الا بترخيص من وزارة الري — وهذه الاعمال حدد القانون بعضها مباشرة وهو زراعة الاشجار والتخيل (مادة ٨) والبعض الأخرى نص عليه في المادة (٥) فقرة (١) حيث قضى بأن لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الري اجراء أى عمل بالأراضي المذكورة او احداث حفر فيها من شأنه تعريض سلامة الجسور للخطر أو التأثير في التيار تأثيرا يضر بهذه الجسور أو بأراضي أو بمنشآت أخرى . والترخيص في هذه الحالة شأن جميع التراخيص التي تصدرها وزارة الري لملاك الأراضي ملكية خاصة اذا ما تداخلت لأراضيهم في الأملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف على الوجه الذي يحدده القانون هو ترخيص دائم غير موتوت ولا يستلزم الحصول عليه اداء رسم ، فالهدف منه التاكيد ان العمل الذي يجرى في تلك الأملاك الخاصة لا يتعارض مع مقتضيات مرفق الري والصرف وسلامة منشآته ، وعلى ذلك فان على الملاك في الحالة المنصوص عليها في المادة (٥) فقرة (١) المشار اليها ان يلجأ الى جهة الري المختصة للاذن له بالأعمال التي يزمع القيام بها اذا كان من شأنها تعريض سلامة الجسور للخطر أو التأثير في التيار تأثيرا يضر بالجسور أو بأراضي أو منشآت أخرى وهذا النص لا يفيد أنه يلزم أن تكون الأعمال المزمع القيام بها يترتب عليها مثل ذلك الاثر حتى تكون في نطاق الالتزام بالحصول على الترخيص — ذلك انه بالبداية فان وزارة الري لن تسمح باجراء عمل يترتب عليه تعريض سلامة الجسور للخطر أو التأثير في التيار تأثيرا يضر بهذه الجسور أو بأراضي ومنشآت أخرى ، فذلك يخرج من نطاق المكنة القانونية لوزارة الري — وانما يتعلق الأمر بضرورة استصدار ترخيص من وزارة الري بالنسبة لأى عمل او احداث حفر اذا بلغ قدرا من الاهمية والخطورة بحيث يدخل في عداد الأعمال التي من شأنها ترتيب مثل ذلك الاثر الضار بجسور النيل أو بالأراضي والمنشآت الأخرى سواء في الحال أو المستقبل ، فالرجوع الى وزارة الري في مثل ذلك تلك الأحوال واجب قبل القيام بذلك العمل

أو أحداث الحفر ، وهى لن ترخص بإجرائه إلا اذا تكلت من انه لا يرتب تلك الأضرار سواء فى الحال أو المستقبل — فلذى يقدر ما اذا كان العمل أو الحفر المطلوب أجراؤه يدخل أو لا يدخل فى عداد الأعمال المحظورة أو الجائز الترخيص بها ، ليس صاحب الشأن الذى يتم العمل لمصلحته وفى ملكه ، وإنما وزارة الري التى يتعين الرجوع إليها قبل الشروع فى ذلك العمل أو الحفر — وأن فى قيام الملك مباشرة بمثل هذا العمل يعتبر مخالفة فى حكم قانون الري والصرف مما يحق معه للوزارة — اذا ما تبينت خطورة العمل على الجسور أو الأراضى والمنشآت الأخرى — أن تتخذ فى مواجهته الاجراءات التى نص عليها القانون .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على واقعة الحال يتبين أن مصنع الطوب موضوع النزاع مقلم فى مسطح النيل — أى المسافة المحصورة بين جسر النيل وجراه بمنطقة جزيرة الذهب — على أرض مملوكة ملكية خاصة بموجب عقد بيع مسجل برقم ٤٠١٦ بتاريخ ٢ من مايو سنة ١٩٥٤ وذلك حسبما يبين من المعاينات التى أجراها تفتيش الري المختص واتفق معه فى السراى تقرير خبير وزارة العدل الذى أنقذته محكمة أول درجة ، ولا وجه لمنازعة المظعون ضده فى ذلك حيث أورد بمذكرته بالتعقيب على تقرير الخبير أن ثمة طريق يسير بمحاذاة المسطح والمنشآت القائمة خارجه ، فليس كل طريق يعد جسرا للنيل وإنما المرجع فى ذلك الى جهة الاختصاص الفنية وهى وزارة الري — وعلى ذلك فما كان للمظعون ضده ان يقوم بإنشاء مصنع على مسطح النيل قبل الرجوع الى وزارة الري لاستصدار ترخيص بالسماح له بذلك بعد أن تتأكد من أن اقلية مثل هذا المصنع لا يترتب عليه تعريض سلامة الجسور للخطر أو التأثير فى التيار تأثيرا يضر بالجسور أو بأراضى أو منشآت أخرى ، والترخيص لازم فى كل الحالات التى تقام فيها أعمال أو تحفر حفر على قدر من الاهمية ، وأيضا كالت المسافة التى تقام عليها تلك الأعمال سواء من مجرى النيل أو جسوره ، فإذا كان المشرع

قد خطر — بغير ترخيص — زراعة الأشجار والتخيل في الجسور العامة أو في داخلها أو في الجارى العامة وغيرها من الأملاك ذات الصلة بالرى والصرف — دون تحديد لها إذا كانت أملاكاً عامة أو خاصة ، مما يدخل في عمومها مسطاح النيل ، فإن إقامة مصنع كامل لصناعة الطوب على المسطاح يستلزم بالضرورة الحصول على ترخيص من وزارة الرى ، وقد جاء بالكشف الرسمى المستخرج من سجلات الضرائب العقارية المقدم من المعلنين ضده وصفا لهذا المصنع يجتزا منه الآتى « على يسار المدخل غرفة للمكنية الخلط وغرفة أخرى على اليمين ، وفي ملاصقة السور — الجهة ، الشرقية ست غرف ، وفي مواجهتها بالداخل فرن لحرق الطوب ملحق به مدخنة ضخمة — وخلف الفرن من الجهة القبلىة إحدى وثلاثون غرفة لمساكن العمال ... وبالجهة القبلىة من المدخنة مخزن تحت الأرض للمازوت ، وبالجهة الغربية من المدخنة فرن آخر لحرق الطوب » ولا شك أن منشأة على هذا القدر من الأهمية لا يمكن أن يتم إقامتها على مسطاح النيل دون الحصول على ترخيص من وزارة الرى ، وخاصة لما يستتبع إقامتها من أعمال حفر وغير ذلك مما أوجب القانون التحقق من عدم إضراره بالجسور أو المنشآت والأملاك الأخرى — وإذ تمت إقامتها دون ترخيص فإن لجهة الإدارة أن تتخذ حيالها الإجراءات التى نص عليها القانون في أحوال المخالفة ، ولا وجه بعد ذلك للاستشهاد بما جاء بتقرير الخبير المنتدب من أن هذا المصنع لا يترتب عليه أضرار سواء للجسور أو تأثير على التيار بما يمرض الجسور للخطر أو يسبب أضرارا للغير ، إذ أن ذلك لا ينفي سابقة المخالفة حيث تمت إقامة المنشآت دون ترخيص من وزارة الرى — هذا فضلا عن أن وزارة الرى هى الجهة المختصة قانونا بتقدير مدى الأثر المترقب على قيام ذلك المصنع على جسور النيل وغيره من الأملاك والمنشآت ، وتقدير الوزارة في هذا الشأن يكون بغير معقب عليه طالما كان قد خلا من عيب الإضرار بالسلطة ، وإذا كان أحد مهندسى السرى قد لفت ألام محكمة القضاء

الإدارى أن الخطورة من مصانع الطوب تنشأ عندما يتم تجريف الطمى من ميول جسور النيل ، وأن هذا ما يحدث غالبا ، فإن ذلك أحد العناصر التى تؤخذ فى الاعتبار عند الترخيص بمثل هذا العمل داخل مسطح النيل ، وربما إذا لجا صاحب المصنع الى وزارة الري للترخيص فتقد تستوثق — قبل منحه الترخيص — من أن له مصدرا من الطمى أو ما يقوم مقامه تبعد معه المظنة الغالبة بأنه سوف يجرف ميول الجسور أو يجرى حفرا فى المسطح للحصول على مثل ذلك الطمى ، وقد تضع له من الشروط ما يكفل عدم قيامه أو قيام تابعيه بمثل هذه الأعمال وعلى ذلك فإن قيام المصنع دون ترخيص سابق يعد مخالفة لأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

ومن حيث أنه لا حجة فيما يذهب اليه المطعون ضده من أنه قد حصل على ترخيص من وزارة الري على إقامة مصنعه ، حيث أصدرت الوزارة له ترخيصا بالآت الديزل اللازمة لإدارة ورشة عمل الطوب ورفع مياه من بئرين ارتوازيين لأعمال الورشة ، ذلك أن وزارة الري عند إصدارها لمثل هذا الترخيص لا تستند الى اختصاصاتها الواردة فى قانون الري والصرف ، وإنما الى قواعد قانونية أخرى تنبسط بها الإشراف على منح ترخيص الآلات المحركة اللازمة لبعض الأعمال سواء كانت قائمة بالقرب من منافع الري أو بعيدة عنها ، وإذا تصادف أن صدر الترخيص بالنسبة لآلات محركة تعمل على إهلاك خاصة أو عامة ذات صلة بالري والصرف ، فإن ذلك لا يفى عن ضرورة الحصول على ترخيص آخر وفقا لقانون الري والصرف من الإدارة المختصة بوزارة الري ، حيث لا يقوم ترخيص مقام آخر فى هذا المجال .

ومن حيث أنه لا اعتداد كذلك بما يحتج به المطعون ضده من أن الجنحة رقم ٦٩٠٥ لسنة ١٩٨١ جنح قسم الجيزة التى أثبتت ضده بناء على المحضر الذى حرره مهندس الري المختص لمخالفة بناء المصنع

المذكور على مسطاح النيل دون ترخيص من الجهة المختصة ، قد حكم فيها بجلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٨٣ بالبراءة ولم تستأنف النيابة العامة الحكم — ذلك أن المادة ١٠٢ من قانون الاثبات تنص على أن « لا يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى الا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا » ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه اذا كللت المحكمة المدنية بتقيد بما اثبتته المحكمة الجنائية فى حكمها من وقائع ، دون أن تتقيد بالتكييف القانونى لهذه الوقائع ، فإن ما ذهب اليه الفقه والقضاء فى المجال المدنى لولى بالاتباع وأوجب فى المجال الادارى فلز يتقيد القضاء الادارى بالحكم الجنائى اذا كان هذا الحكم قد قام على نكيف أو تأويل قانونى ، ونقد أورد المطعون ضده فى مذكرته المقدمة فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٤ أن ذلك الحكم قام على أساس دخول الأرض المقام عليها المصنع فى نطاق الملك الخاص للمطعون ضده وهو ملك محصور بين شارعين ونيس محصورا بين جسر انيل الذى يقع خارجه ببسافة كبيرة ، فإن ذلك — بفرض صحته — يعنى أن المحكمة الجنائية قد اقامت حكمها بالبراءة على أساس تأويل حكم المادة الاولى من قانون الرى والصرف رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ التى تحدد المقصود بالمسطاح ، وهو تأويل لا تلتزم به المحكمة فيما تفصل فيه بالنسبة لمدى قيام المخالفة المنسوبة للمطعون ضده من الناحية الادارية .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه ، اذ أخذ بما يخالف ما تقدم يكون قد خالف القانون واخطا فى تطبيقه وتأويله ، ويكون واجب الالفاء ويتعين القضاء برفض الدعوى والزام المطعون ضده بصافته بالمصروفات .

(طعن ١٤٦٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢٠)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

المواد ١ و ٤ و ٥ و ٢٠ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف مفادها — لا سبيل الى استغلال الأصول العامة ذات الصلة بالرعى والصرف مثل الترع العامة وجسورها الا بترخيص يمنح على اساس من توافر الشروط المقررة وبعد سداد التأمين الدائم ونظير ايجار او جمل سنوى — اجراء اى عمل فى هذه الأموال بقصد استغلالها دون ترخيص هو عمل يمثل تعديا ظاهرا عليها — مما يخول جهة الإدارة سلطة ازالتها بالطريق الإدارى — هذه السلطة تثبت لجهة الإدارة اذا وقع اعتداء ظاهر على املاكها — بان تخلف ما ينصر الحق المدعى به عليها من مستندات مؤيدة (مثل عقد ايجار او ترخيص انتفاع من الجهة المختصة — لا يكفى لاستوائه مجرد سداد رسم النظر أو رسم الاستغلال أو محض ادخال الكهرباء أو سداد مقابل استهلاكها الكهرباء — اى منها لا يسعغ مركزا قانونيا عليها بما ينفى التعمدى الظاهر ويعصم من الازالة الإدارية ما لم يتوج ذلك بإبرام عقد أو بصدور ترخيص من لدى الجهة المختصة .

المحكمة :

ومن حيث ان قانون الرى والصرف رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ قضى فى المادة الاولى بان الاملاك العامة ذات الصلة بالرعى والصرف تشمل الترع العامة وجسورها ، واجاز فى المادة ٤ لوزارة الرى ان تمهد بالاشراف على هذه الاملاك الى جهات الادارة المركزية او وحدات الادارة المحلية او الهيئات العامة او المؤسسات العامة ، وحظر فى ذات المادة على هذه الجهات اقامة منشآت فيها أو الترخيص فى ذلك الا بموافقة وزارة الرى ، كما حظر فى المادة ٢٠ اجراء اى عمل خلص داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالرعى والصرف أو احداث تعديل فيها

الا بترخيص من وزارة الري لمدة لا تزيد على عشر سنوات قابلة للتجديد.
يعد أداء رسم لا يجاوز جنيهين ، وائلاط في ذات المادة بوزير الري.
سلطة اصدار قرار يشروط الترخيص وقواعده ، وهو ما صدر برقم
١٣٥٥٦ لسنة ١٩٧٦. وعهد في المادة ٤ بالجهات المشار اليها بعد
توافر الشروط ومن بينها الحصول على الموافقة اللازمة بان تصدر
الترخيص وتحصل الاجار او العمل المستوى من المرخص له في
الاستغلال وواجب في المادة ٥ بان يدفع المرخص له تأمينا دائما تحده
الادارة العامة للري المختصة . ومناد هذا انه لا سبيل الى استغلال
الاموال العامة ذات الصلة بالري والصرف مثل الترع العامة
وجسورها الا بترخيص يمنع على اساس من توافر الشروط المقررة
ويعد سداد التأمين الدائم ونظير ايجار أو جعل سنوى ، وبالتالي فان
اجراء اى عمل في هذه الاموال بقصد استغلالها دون ترخيص هو عمل
يمثل تعديا ظاهرا عليها مما يخول جهة الادارة سلطة ازالتها بالطريق
الادارى ، فقد جرى قضاء المحكمة على أن هذه السلطة تثبت
لجهة الادارة اذا وقع اعتداء ظاهر على املاكها بان تخلف ما ينصر
الحق المدمى به عليها من مستندات مؤيدة مثل عقد ايجار أو ترخيص انتفاع
من الجهة المختصة ، وهو مالا يكفى لاستوائه مجرد سداد رسم النظر
أو رسم الأشغال أو محض ادخال الكهرباء أو سداد مقابل استهلاكها ،
فأى منها لا يسبغ مركزا قانونيا عليها بما ينفى التعدى الظاهر ويمصم
من الازالة الادارية ويستنهض الحماية القضائية ، مالم يتوج ذلك بابرار
عقد أو بصور ترخيص من لدن الجهة المختصة .

ومن حيث انه يبين من الأوراق أن السيد محافظ القليوبية اصدر
القرار رقم ٦١٣ لسنة ١٩٧٩ في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٧٩ بتقويض
رؤساء المصالح والوحدات المحلية بالمحافظة في مباشرة السلطة
المخولة له في حماية املاك الدولة العامة والخاصة وازالة التعديات عليها
بالطريق الادارى عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٢

لسنة ١٩٧٩، بشأن الحكم المطى . وبناء عليه أصدر السيد مدير
علم رى القليوبية تباعا القرارات ارقام ٢٤ و ٢٦، لسنة ١٩٨٢ و ٢٤٨
و ٢٤٩، و ٢٥٠، و ٢٥١، و ٢٥٦ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦١ و ٣٦٢ لسنة
١٩٨٣، و ٣٠٣، لسنة ١٩٨٤، ، بإزالة تعديات الطاعنين على الترتيب
الخامس والرابع والحادى عشر والثانى عشر والعاشر والتاسع والثانى
والسادس والسابع والثامن والثالث والاول ، باقائهم مبانى أو أكشاك
خشبية على البر الأيمن أو الأيسر لترعة الشرقاوية داخل منافع الرى بشبين
القناطر محافظة القليوبية لاستغلالها فى بيع المشروبات أو المسجائر
أو الناكهة أو الكشرى أو البقالة حسب كل منهم . وقدمت المطعون ضدها
الرابعة صورة خطاب مؤرخ ٩ من يناير سنة ١٩٨٢ صادر من هندسة
رى مركز شبين القناطر الى مجلس مدينة شبين القناطر مفاده أنها
قدمت طلبا لاستئجار قطعة أرض من منافع الرى لاقامة كافيتريا على
الجسر الأيمن لترعة الشرقاوية وليس لدى هندسة الرى مانع ومؤثر فى
ذيله بسداد قيمة الإيجار وقيمة التأمين الدائم فى ٩ من يناير سنة ١٩٨٢ .
وقدمت المطعون ضدها الخامسة صورة خطاب مماثل بشأن اقامة بوفيه،
وصورة عقد ايجار مؤرخ ١٧ من أبريل سنة ١٩٨٢ موقع من رئيس العقود
بمجلس مدينة شبين القناطر ومن رئيس مركز شبين القناطر كطرف أول
ومن المطعون ضدها كطرف ثان لانشاء بوفيه على ترعة الشرقاوية بجوار
موقف سيارات الاحراز بشبين القناطر ، وصورة من رخصة دائمة صادرة
من مجلس مدينة شبين القناطر لتشغيل البوفيه طبقا للقانون رقم ٤٥٣
لسنة ١٩٥٤ . وقدم المطعون ضدهم الآخرون أما ايصالات سداد رسوم
اشغالات وأما ايصالات سداد مقابل استهلاك الكهرباء بالنسبة لمسا
اقاموه . ولم تجد جهة الادارة هذه المستندات أو تحتاج فى صحتها على
أى نحو . ويؤخذ من هذا حسب ظاهرا الأوراق المقدمة . وبالقدر اللازم
للفصل فى طلب وقف التنفيذ وبما لا يمس أصل الموضوع ، أن هندسة
رى مركز شبين القناطر وافقت على طلب كل من المطعون ضدهما
الرابعة والخامسة الترخيص فى استغلال قطعة أرض على جسر ترعة

الشرطية ، كما حصلت منها الإيجار والتأمين الدائم ، وبناء على هذه الموافقة الصادرة للمطعون ضدها الخامسة حرر مجلس مدينة شمين القناطر عقيد ايجار معها لذات الغرض ، وهو ما يزكى حدوث ذلك ولو لم يكن كتابة بالنسبة للمطعون ضدها الرابعة لوحدة الأساس يسبق صدور موافقة من هندسة الري ، وذلك على نقيض الحال بالنسبة لباتى المطعون ضدهم الذين خلت الأوراق مما يفيد صدور موافقة أو ترخيص أو عقد لاي منهم حيث قدموا محاسب مجرد ايصالات بسداد اما رسوم الشفالات أو مقابل استهلاك الكهرباء مما لا يغنى عن الترخيص اللازم لاكتساب مركز قانونى ينفى التحدى فيبقى الازالة ويستدر الحماية ، ومن ثم فان القرارات المطعون فيها تكون حسب الظاهر وبالقدر المتقدم مطهرة من عيب مخالفة القانون ماعدا القرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ بالنسبة للمطعون ضدها الرابعة والقرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٢ بالنسبة للمطعون ضدها الخامسة اذ يشير ظاهر الأوراق الى سبق الترخيص لها على نحو يمنع الازالة لتخلف التحدى ، وبالتالي فانه يتعين القضاء بتعديل الحكم المطعون فيه اذ قضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه بالنسبة للمطعون ضدهم جميعا وذلك بقصر القضاء بوقف التنفيذ على كل من القرارين ٢٤ و ٢٦ لسنة ١٩٨٢ الصادرين بشأن المطعون ضدهما الخامسة والرابعة على الترتيب ورفض طلب وقف التنفيذ بالنسبة لباتى المطعون ضدهم .
(طعن ٣٢١١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٣)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

قانون الري والصرف رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ — المسائلان ١ و ٢ —
تحديدات الاملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف — استفتاء وزارة الري عن نوعة وتسليمها لمصلحة الاملاك الاميرية — لوجه النص على اقرار الصادر برقم الترة تاسيسا على تخلف موافقة وزارة الري على الاستفتاء عن الترة — وزارة الري بحسبانها الجهة المقرب بها قانونا

الإشراف على الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف (المادة ٤ من القانون) والمختصة بتوزيع مياه الرى بالمجرى العامة ايا كان نوعها على المأخذ الخاصة ، وتعديل نظم الرى والصرف بما يتناسب وطبيعة الأرض الزراعية تنأى عن أن تكون حلا لاعادة الموازنة والترحيج من النواحي الفنية — رقابة المشروعية التى تمارسها محكمة القضاء الإدارى بشأنها تقتصر على رقابة ركن الغاية بحيث يلزم لصحتها أن تكون مبراة من عيب اساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها — مالم يكن الانحراف ظاهرا واضحا تنطق به الأوراق امتنع على قضاء وقف التنفيذ التغفل فى الأوراق وتسولا الى اثبات وجوده .

إمتهمة :

ومن حيث أن البداء من ظاهر الأوراق ، وبالتقدير اللازم للفصل فى طلب وقف التنفيذ ودون المساس بأصل طلب اللغاء ، أن ترعة المغيرى بالسويس مما يندرج تحت حكم الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف فى مفهوم أحكام المادتين ١ و ٢ من قانون الرى والصرف الصادر به القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ . فتتضمن المادة ١ المشار اليها على أن « الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف هى : ... (ب) الرياضات والترع العامة والمصارف العامة وجسورها وتدخل فيها الأراضى والمنشآت الواقعة بين تلك الجسور مالم تكن مملوكة ملكية خاصة للدولة أو لغيرها ... » كما تنص المادة ٢ على أن « تعتبر ترعة عامة أو مصرية عاما كل مجرى معد للرى أو الصرف تكون الدولة قائمة بنفقات صيانتها ويكون مدرجا بسجلات وزارة الرى أو مروعها فى تاريخ العمل بهذا القانون وكذلك المجرى التى تنشئها وزارة الرى بوصفها ترعا عامة أو مصارف عامة وتدرجها بسجلاتها بهذا الوصف » . وتكشف المكاتبات الصادرة عن الإدارات المختصة بوزارة الرى ، المشار اليها وآخرها التأشير على الخريفة المعتدة من وكيل أول وزارة الرى رئيس مصلحة الرى فى ١٦/٩/١٩٨٦ بما يفيد الاستثناء من ترعة المغيرى وتسليمها لمصلحة الأملاك الأميرية بمحافظة السويس ، أن ترعة المغيرى هى من الترع العامة فى حكم قانون

الرى والصرف مما تشرف عليها ، باعتبارها كذلك ، وزارة الرى بمقتضى الاختصاص المقرر لها بالمادة ٤ من القانون التى تنص على أن « تشرف وزارة الرى على الأملاك العامة المنصوص عليها فى المادة ١ من هذا القانون . . . » . فلذا كان ذلك وكن الثابت من الأوراق أو وزارة الرى وافقت على الاستغناء عن ترعة المغربى فانه لا يكون ثمة وجه للنمى على القرار الصادر بردم الترعة تأسيسا على تخلف موافقة وزارة الرى على الاستغناء عن الترعة ، هذا وان موافقة وزارة الرى على ذلك ، بحسبانها الجهة المنوط بها قاتونا الاشراف على الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف (م ٤ من القانون) والمختصة بتوزيع مياه الرى بالمجارى العنية أيا كان نوعها على المآخذ الخاصة وتعديل نظم الرى والصرف بما يتناسب وطبيعة الأرض الزراعية (٣٦ من القانون) ، تنأى عن أن تكون محلا لامادة الموازنة والترجيح من النواحي الفنية ، وتقتصر رقابة المشروعية التى تمارسها هذه المحكمة بشأنها على رقابة ركن الغاية بحيث يلزم لصحتها أن تكون مبررة من عيب اساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها .

وقد سبق لهيئة المحكمة قضاء بأن استظهار عيب الانحراف ، بما يستلزمه من كشف عن نية مصدر القرار ، يتطلب توقيتا وتمحيصا وتغلفلا فى بحث موضوع المنازعة مما يتعارض ، بحسب الأصل مع قضاء وقف التنفيذ الذى يجب أن يكون قائما على استظهار ركن الجدية من ظاهر الأوراق دون المساس بأصل طلب الالغاء ، فما لم يكن الانحراف ظاهرا واضحا تنطبق به الأوراق امتنع على قاضى وقف التنفيذ أن يتغلغل فى الأوراق وصولا الى اثبات وجوده . فلذا كان ذلك وكائت الأوراق خلوا مما يفيد أن موافقة وزارة الرى على الغاء ترعة المغربى قد شابهها شئ من ذلك ، بل إن الثابت أن زارة الرى قد طلبت من سكرتير عام محافظة السويس بكتبتها المؤرخ ١٩٨٥/٢/٢٣ بحث الشكاوى المقدمة من المستبدين من ترعة المغربى فى ضوء ما ارتآه المحافظ من مبادئ التعويضهم نظرا لما تقرر من ردم الترعة بعد انتهاء تجريبه خط مواسير المياه العكرة

لشركات البترول ومحطة الطاقة الحرارية والاستفتاء عن ترعة المغربى .
وبالترتيب على ما تقدم فلا يكون ثمة وجه ، بحسب الظاهر ، للنمى على
موافقة وزارة الرى على الاستفتاء عن التربة بمسند المشروعية ، وعلى
ذلك فإن طلب وقف تنفيذ القرار الصادر بردها يكون غير قائم ، بحسب
الظاهر ، على أساس من القانون مما ينتفى معه ركن الجدية فى طلب
وقف تنفيذه . ويكون الحكم المطعون فيه اذ استظهر توافر ركن الجدية
فى الطلب قد اخطأ فى استخلاص الواقع وتطبيق القانون مما يتعين معه
الحكم بالغائه فيما قضى به فى هذا الشأن .

(طعن ٢٠٦٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٥)

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

التشريعات المتعلقة المنظمة لشئون الرى والصرف — مفاد أحكام
المختين (١) و (٥) من قانون الرى والصرف الصائرين بالقانونين رقمى
٧٤ لسنة ١٩٧١ و ١٢ لسنة ١٩٨٤ أن المشرع وأن اعتبر مجرى النيل
وجسوره وجميع الاراضى الواقعة بين تلك الجسور من الاملاك العامة ذات
الصلة بالرئ والصرف ، فانه بالنظر الى ماقد يتخلل تلك الاملاك العامة
من اراضى او منشآت تكون مملوكة ملكية خاصة للدولة او لغيرها ، فقد
استثنائها من الخضوع للنظام القانونى للاملاك العامة ذات الصلة بالرئ
والصرف — ومع ذلك ونظرا لوقوعها وتداخلها فى تلك الاملاك او قربها
من تلك الجسور حتى مسافة ثلاثين مترا ، فقد اخضعها المشرع لاجلة
قيود القصد منها حماية مجرى النيل والحفاظ عليه — وهو ما صدر باعتباره
من المرافق ذات الطبيعة الخاصة قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١٨
لسنة ١٩٨٢ والسيطرة على التيار به ، وكذلك حماية جسوره — استنزام
الحصول على ترخيص من وزارة الرى عند اجراء اى عمل او حفر بتلك
الاراضى من شأنه تعريض سلامة الجسور للخطر او التأثير فى التيار

تأثيرا يضر بهذه الجسور أو بأراضي أو منشآت أخرى — الهدف من استلزام ذلك التلذد من ان العمل الذى يجرى فى تلك الاملاك الخاصة لا يتعارض مع مقتضيات مرفق الرى والصرف وسلامة منشآته — وجوب استصدار الاذن بالاعمال التى يزعم القيام بها عدم سماح وزارة الرى بلجراء اى عمل يترتب عليه تعريض سلامة الجسور للخطر او للتأثير فى التيار تأثيرا يضر بهذه الجسور او يؤثر فى التيار تأثيرا يضر بهذه الجسور او بأراضي او بمنشآت أخرى — يتعين الرجوع الى وزارة الرى قبل الشروع فى اى عمل او حفر فى هذا الخصوص .

الحكمة :

ويافتراض ملكية الطامع قاتونا للارض المقام عليها المبنى محل قرار الازالة المطعون فيه ، وايا ما يكون الرأى سواء فى صحة ما ابداه الطامع عن اقامته لأساسات المبنى سنة ١٩٧٨ او سنة ١٩٨٣ فى ظل العمل بأحكام قانون الرى والصرف الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ أو فى حقيقة الأعمال التى قام بها بعد تاريخ العمل بقانون الرى والصرف الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ وعما اذا كانت هذه الأعمال الأخيرة او ما سبقها من أعمال أو الأعمال جميعا السابقة واللاحقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه ، هى التى تقوم سببا لصعود القرار بالازالة المطعون فيه ، فانه بالاطلاع على التشريعات المتعاقبة المنظمة لشئون الرى والصرف يبين أن قانون الرى والصرف الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ قد نص فى المادة (٥) «ترديدا لما كانت تجرى به عبارة المادة (٦٦) من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف المعدل بالقانونين رقمى ٢٩ و ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ ، على أن تعتبر الأراضى المملوكة للأفراد وللأشخاص الاعتبارية الخاصة والداخلية فى الملكية الخاصة للحكومة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة والمحصورة بين جسور النيل أو جسور الترع العامة والمصارف العامة والأراضى الواقعة خارج تلك الجسور لمسافة ثلاثين مترا بالنسبة الى جسور النيل وعشرين مترا خارج متلفع الترع

والمصارف محملة بالقيود الآتية لخدمة الأغراض العامة للرى والصرف حتى ولو سلمت تلك الجسور الى احدى الجهات المبينة فى المادة (٤) :

(١) لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الرى اجراء أى عمل بالأراضى المذكورة أو احداث حفر بها من شأنه تعريض سلامة الجسور لنخطر أو التأثير فى التيسار تأثيرا يضر بهذه الجسور أو بأراضى أو بمنشآت أخرى .

ولمهندس وزارة الرى دخول تلك الأراضى للتفتيش على مايجرى بها من أعمال فلذا تبين لهم أن أعمالا مخالفة للأحكام السابقة أجريت أو شرع فى اجرائها كان لهم أن يكلفوا المخالف بإزالتها فى موعد مناسب والا جاز لهم وقف العمل وإزالته إداريا على نفقته ... ويمثل هذه الأحكام تجرى عبارة المادة (٥) من قانون الرى والصرف الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ اذ تنص على أن « تحمل بالقيود الآتية لخدمة الأغراض العامة للرى والصرف الأراضى المملوكة ملكية خاصة للدولة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو المملوكة للأفراد والمحصورة بين جسور النيل أو الترع العامة أو المصارف العامة وكذلك الأراضى الواقعة خارج جسور النيل لمسافة ثلاثين مترا وخارج منافع الترع والمصارف لمسافة عشرين مترا ولو كان قد عهد بالإشراف عليها الى احدى الجهات المشار اليها فى المادة السابقة »

(ج) لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الرى اجراء أى عمل بالأراضى المذكورة أو احداث حفر بها من شأنه تعريض سلامة الجسور للخطر أو التأثير فى التيسار تأثيرا يضر بهذه الجسور أو بأراضى أو منشآت أخرى .

(د) لمهندس وزارة الرى دخول تلك الأراضى للتفتيش على ما يجرى بها من أعمال فلذا تبين لهم أن أعمالا أجريت أو شرع فى اجرائها مخالفة للأحكام السابقة كان لهم تكليف المخالف بإزالتها فى موعد مناسب والا جاز لهم وقف العمل وإزالته إداريا على نفقته »

ومفاد حكم المادة (٥) من قانونى الرى والصرف الصائرين
بالتقانونين رقمى ٧٤ لسنة ١٩٧١ و ١٢ لسنة ١٩٨٤ المشار اليهما ،
فى ضوء احكام المادة (١) من كل منهما التى تقرّر بأن مجرى النيل
وجسوره والأراضى الواقعة بين تلك الجسور من الأملاك العملة ، أن
المشروع وأن اعتبر مجرى النيل وجسوره وجميع الأراضى الواقعة بين تلك
الجسور من الأملاك العملة ذات الصلة بالرى والصرف ، فانه بالنظر
الى ما قد يتخلل تلك الأملاك العملة من أراضى أو منشآت تكون مملوكة
ملكية خاصة للدولة أو لغيرها فقد استنتجنا من الخضوع للنظام القانونى
للأملاك العملة ذات الصلة بالرى والصرف . ومع ذلك ونظرا لموقعها
وتداخلها فى تلك الأملاك أو قريتها من تلك الجسور حتى مسافة ثلاثين
مترا ، فقد أخضعها المشرع لجلة قيود القصد منها حماية مجرى النيل
والحفاظ عليه ، وهو ما صدر باعتباره من المرافق ذات الطبيعة الخاصة
قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١٨ لسنة ١٩٨٢ ، والسيطرة على التيار
به وكذلك حماية جسوره فاذا كانت المادة (٥) من قانون الرى والصرف،
سواء الصادر بالتقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ أو بالتقانون رقم ١٢
لسنة ١٩٨٤ ، تستلزم الحصول على ترخيص من وزارة الرى عند إجراء
أى عمل أو حفر بتلك الأراضى من شأنه تعريض سلامة الجسور
للخطر أو التأثير فى التيار تأثيرا يضر بهذه الجسور أو بأراضى أو منشآت
أخرى ، فإن الهدف من استلزام ذلك هو التاكيد من أن العمل الذى يجرى
فى تلك الأملاك الخاصة لا يتعارض مع مقتضيات مرفق الرى والصرف
وسلامة منشآته . وعلى ذلك يكون على المالك فى الحالة المنصوص
عليها فى المادة (٥) أن يلجأ الى جهة الرى المختصة للاذن له بالأعمال
التي يزم القيام بها اذا كان من شأنها تعريض سلامة الجسور
للخطر أو التأثير فى التيار تأثيرا يضر بالجسور وبالأراضى أو ببنشآت
أخرى . والنص المشار اليه لا يفيد أنه يلزم أن تكون الأعمال
الزمع القيام بها يترتب عليها مثل هذا الأثر حتى تكون فى نطاق الالتزام
بالحصول على الترخيص ، ذلك أنه من المتر بداهة ، أن وزارة الرى لن

تسمح ، بل لا يجوز لها قانونا أن تسمح ، بإجراء عمل يترتب عليه تعريض سلامة الجسور للخطر أو التأثير في التيار تأثيرا يضر بهذه الجسور أو يؤثر في التيار تأثيرا يضر بهذه الجسور أو بأراضي أو منشآت أخرى ، فذلك يخرج عن نطاق المكنة القانونية لوزارة الري . وانما يتعلق الأمر بضرورة استصدار ترخيص من وزارة الري بالنسبة لاي عمل أو أحداث حفر اذا بلغ قدرا من الاهمية والخطورة بحيث يدخل في عداد الأعمال التي من شأنها ترتيب مثل ذلك الأثر الضار بجسور النيل أو بالأراضي أو بالمنشآت الأخرى سواء في الحال أو المستقبل — وتقدير ما اذا كان العمل أو الحفر المطلوب إجراؤه يدخل أو لا يدخل في عداد الأعمال المحظورة أو الجائز الترخيص بها ، ليس لصاحب الشأن الذي يتم العمل لمصلحته وفي ملكه ، وانما لوزارة الري التي يتعين الرجوع اليها قبل الشروع في ذلك العمل أو الحفر . ويكون قيام المالك مباشرة بمثل هذا العمل مخالفة لحكم قانون الري والصرف بما يحق معه للوزارة متى تبينت خطورة العمل على الجسور أو الأراضي والمنشآت الأخرى ، أن تتخذ في مواجهته الإجراءات التي نص عليها القانون ومنها الإزالة على نحو ما تنظمه أحكام المادة (٥) بكل من قانوني الري والصرف الصادرين بالقانونين رقمي ٧٤ لسنة ١٩٧١ و ١٢ لسنة ١٩٨٤ على نحو ما سبق البيان (الحكم الصادر من هذه المحكمة بجلسة ٢٠ من يونيو سنة ١٩٨٧ في الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٣١ القضائية عليا) .

ومن حيث أنه بالترتيب على ما سبق ، واذا كان الثابت من محضر معاينة الشرطة الذي تم بمناسبة صدور القرار الطعون فيه بإزالة المبنى الذي أقامه الطامع ، أن المبنى محل القرار بالإزالة يبعد عن مجرى النيل ذاته مسافة ستة أمتار ، فإن الأرض المقام عليها تكون خاضعة لحكم المادة (٥) سواء بحصباتها داخل مسطاح النيل ، أو كانت في حدود المسافة المحددة خارج جسور النيل ولمسافة ثلاثين مترا وتخضع هي الأخرى شأنها شأن الأراضي المحصورة بين جسر النيل ، وداخل المسطاح لحكم المادة (٥) المقرر اليها ، ومن ثم تكون محملة بالقيود المقررة لخدمة

أغراض الري والصرف على النحو المشار اليه . فإذا كان الثابت أن
الطاعين لم يحصل على ترخيص بالتقاسم بما أجراه من أعمال أو أحدثه
من حفر ، سواء في ظل العمل بأحكام قانون الري والصرف الصادر
بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ أو القانون الصادر به القانون رقم
١٢ لسنة ١٩٨٤ ، فيكون تقدير الأثر المترتب على الأعمال أو الحفر في
الأرض المشار اليها مما تختص بالتحقق منه وزارة الري باعتبارها الجهة
التي حددها القانون لتجرى تقريرها الفني لهذا الأثر بحسبانها القائمة
على مرقق الري والصرف . ولا يكون تقريرها الفني الذي تنتهي اليه محلا
لإعادة النظر بالموازنة والترجيح الفني من قاضي المشروعية ، بل تقتصر
الرقابة التي يجريها قاضي المشروعية على مراقبة ركن الغاية ، ألا يكون
القرار الصادر من جهة الاختصاص الفني في هذا الشأن مشوبا بعيب
الانحراف . وقد سبق لهذه المحكمة قضاء بأن استظهار عيب الانحراف
مع ما يستلزمه ذلك من تقصى وكشف عن نية مصدر القرار ، يتطلب تدقيقا
وتحقيقا وتغلفلا في بحث موضوع المنازعة والأوراق المقدمة فيها وكل
ذلك مما يتعارض ، بحسب الأصل ، مع طبيعة قضاء وقف التنفيذ وحدود
الرقابة التي تنزلها المحكمة على القرار المطعون فيه استظهارا لمدى توافر
ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ . وعلى ذلك فما لم يكن الانحراف واضحا
تفطق به الأوراق امتنع على قاضي وقف التنفيذ أن يتغلفل في الأوراق وصولا
إلى إثبات وجوده (الحكم الصادر من هذه المحكمة بجلسة ٤ من يومية سنة
١٩٨٨ في الطعن رقم ٣٠٤٧ لسنة ٣٠ القضائية) فإذا كان ذلك ، وكان
الثابت من محضر معاينة الشرطة التي تمت بمنسبة صدور القرار بالازالة
محل المنازعة المسائلة ، أن المبنى ، ويقع على مسافة مسقة أمطار من
مجرى النيل على نحو ما سبقت الإشارة اليه ، مبنى على مبدآن
خرسانية ومسقوفة بالخرسانة المسلحة ، وأنه يوجد بداخله أربعة عشر
عمودا خرسانيا كما يوجد ثلاثة أعمدة أخرى في (الفراندة) وبه سلم
خرسانى ومساحته حوالى ١٠ م طول في ٨ م عرض . فإن كل ذلك
مما مؤداه بحسب الظاهر ، أن العمل الذي أجراه الطاعن بالأرض على

تقدر من الأهمية تبرر ، بحسب الظاهر ، تقدير جهة الاختصاص الفني ، وهي وزارة الري ، بأن العمل في ذاته ، وبما تطلبه من حفر ، مما من شأنه أن يعرض بسلامة الجسور أو يؤثر في التيار . ولا يكفى ، بحسب الظاهر ، دليلا منتجا على انحراف وزارة الري ، ما قدمه الطاعن بحافظة مستنداته المقنعة أمام دائرة محص الطعون بهذه المحكة من صور فوتوغرافية لمبان أخرى يقول بأنها مقلدة بجوار أو في مواجهة الأرض التي اتمام عليها المبنى محل قرار الإزالة . نبحث حقيقة أوضاع المباني المشار إليها لا يكون مطروحا بحثه ، في إطار الفصل في الطلب المستعجل بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، على هذه المحكة ، استظهرا لاثبات انحراف الجهة الإدارية بالسلطة في القرار الذي أصدرته بإزالة التعدي المنسوب للطاعن . وإنما يكون محل ذلك ومناسبته عند الفصل في موضوع طلب الإلغاء . فلذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى عدم توافر ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ فإنه يكون قد صادف صحيح الواقع وسليم حكم القانون ، مما لا يكون معه ثمة وجه للنعي عليه من هذه الناحية ويترتب على ذلك أنه يتعين رفض الطعن .

(طعن ٢٠١٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٣٠)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

سلطة القضاء الإداري في بحث مشروعية القرار الإداري تمتد الى التأكد من أسبابه ومدى جدية هذه الأسباب وثبوتها بالأوراق .
المادتين الأولى والسابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري والصرف — الأراضي الواقعة بين جسور النيل والترع العامة تعتبر من الأملاك العامة — الاستثناء من ذلك يتعين اثباته سواء بالنسبة للأملاك الخاضعة للدولة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية أو الأفراد .

المحكمة :

ومن حيث أن سلطة القضاء الإدارى فى بحث مشروعية القرار الإدارى تمتد الى التكد من أسبابه ومدى جدية هذه الأسباب وثبوتها بالأوراق ، ومن ثم فانه متى كان القرار محل الطعن يستند الى أن الأرض محل اعتداء المطعون ضدهم هى من الأملاك الخاصة المملوكة للدولة لطرح نهر بالنساحل الشرقى لبحر شبين الكوم فان سلطة المحكمة تقف عند بحث مدى صحة هذا السبب وجديته فى ضوء الأوراق والمستندات المقدمة ومدى تعارضها مع عقد البيع المسجل سنة ١٩١٥ لصالح مورث المطعون ضدهم ومثل هذا البحث — للوقوف على مشروعية القرار الإدارى — لا يتضمن فصلا قضائيا فى أصل الملكية وسندها وحدود تلك الملكية باعتبار أن ذلك مما يخرج عن اختصاص القضاء الإدارى ويدخل فى اختصاص القضاء المحلى ، وأذ كان الثابت من الأوراق أن الأرض محل العقد المذكور تقع بين جسر بحر شبين الكوم الشرقى وبين ساحل هذا البحر فى حين أن الأرض محل قرار الإزالة — وحسب التأثير الوارد على الخريطة والرسم الكروكى المقدمين بجلسة ١٩٨٩/٦/١٩ أثناء نظر الطعن — تقع فى مسطاح هذا البحر غربى الأرض محل العقد وأن احداها تجاور الأخرى ولا تداخل بينهما ، وطبقا للمادتين الأولى والسابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف والذى صدر القرار المطعون فيه فى ظل سريان أحكامه قبل الغائه بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ فان الأرض الواقعة بين جسور النيل والقرع العامة تعتبر من الأملاك العامة وأن الاستثناء من ذلك يتعين اثباته سواء بالنسبة للأملاك الخاصة للدولة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية أو الأفراد ، وأذ كان الثابت من الأوراق أن الأرض محل قرار إزالة التعدى تقع فى مسطاح بحر شبين الكوم وأنها من طرح التهر والأصل أنها تكون مملوكة للدولة ملكية خاصة طبقا للمادة ١١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ، وتنص المادة ٢٦ من قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ على أن « للمحافظ أن يتخذ جميع الإجراءات الكفيلة بحماية

املاك الدولة العامة والخاصة وازالة ما يقع عليها من تعديت بالطريق الادارى ، وترقييا على ذلك فإن القرار رقم ٨٥١ بتاريخ ١٩٨١/٩/٢٧ الصادر من رئيس الوحدة المحلية لمدينة بركة السبع استنادا الى تفويضه من المحافظ بالقرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ — بزالة تعدى المطعون ضدهم على الارض المملوكة للدولة ملكية خاصة (كطرح نهر) فى مسطاح بحر شبين الكوم الشرقى يكون مستندا الى اسباب جدية تبرره كما صدر من مختص بما يوافق الواقع والقانون ولا سند لالفائه واذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فانه يتعين الحكم بالفائه والقضاء برفض الدعوى مع الزام المطعون ضدهم بالمصروفات عن درجتى التقاضى عملا بالمادة ١٨٤ مرافعات .

(طعن ٣٤٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/١/٦)

تليها — حدود سلطة مفتش الري في اصدار قرار
بتمكين المنتفع من استعمال المسقاة

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري والصرف — اقليم المشرع
قرينة قانونية على ان الأرض التي تمر فيها مسقاة خاصة تعتبر محملة بحق
ارتفاع لصالح الأرض التي تنتفع بهذه المسقاة حتى ينهض دليل يقوض
هذه القرينة القابلة لاثبات العكس — ناط المشرع بمفتش الري اصدار
قرار مؤقت بتمكين المنتفع من استعمال المسقاة حتى تفصل المحكمة المختصة
في حقه — سلطة مفتش الري رهينة بتقديم شكوى اليه من صاحب
الشان بشرط ثبوت ارتفاع أرضه بالمسقاة الخاصة في السنة السابقة
على التمسكوى — يستوى في ذلك تفرد الأرض بالمسقى او تعدد المصالح
المنتفعة بها — صدور قرار المفتش في حدود سلطاته لا يمييه التمكن
من المسقى على نحو يفيض عن الحاجة المشدودة — أساس ذلك : ان
المبرة بالوضع الذي كان قائما خلال السنة السابقة .

المحكمة :

ومن حيث أنه يبين من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري
والصرف ، القائم وقت صدور القرار المطعون فيه أنه نص في المادة
١٢ على أنه « تعتبر الأراضي التي تمر فيها مسقاة خاصة أو مصرف
خاص محملة بحق ارتفاع لصالح الأراضي الأخرى التي تنتفع بذلك
المسقاء أو بذلك المصرف ما لم يتم دليل على خلاف ذلك » . ونص في المادة
١٤ على أنه « اذا قدم مالك الأرض أو حائزها أو مستأجرها شكوى
الى مفتش الري بسبب منعه أو اعاقته بغير حق من الانتفاع بمسقاة
خاصة أو مصرف خاص أو من دخول إحدى الأراضي لتظهر تلك المسقاة

أو المصرف أو التزميم أيهما جاز لمفتش الرى اذا نبين أن أرض الشساكى كانت تنتفع بالحق المدعى به فى السنة السابقة على تقديم الشكاوى أن يصدر قرارا مؤقتا بتكين الشساكى من استعماله مع تكين غيره من المنتفعين من استعمال حقوقهم ... وينفذ على نفقة المشكو فى حقه ويستمر تنفيذه حتى تفصل المحكة المختصة فى الحقوق المذكورة وبذلك فقد اتمت المادة ١٣ قرينة قانونية على أن الأرض التى نمر فيها مسقاة خاصة تعتبر محيلة بحق ارتفاق لصالح الأرض التى تنتفع بهذه المسقاة حتى ينهض دليل يقترض هذه القرينة القابلة لاثبات العكس . كما اجازت المادة ١٤ لمفتش الرى أن يصدر قرارا مؤقتا بتكين المنتفع بذلك المسقاة من استعمالها حتى تفصل المحكة المختصة فى حقه متى قدم شكوى من منعه أو اعاقته بغير حق من الانتفاع بها وثبت أن أرضه كانت تنتفع بها فى السنة السابقة على تقديم شكواه . وواضح مما تقدم أن سلطة مفتش الرى فى إصدار هذا القرار المؤقت ، ترتهن بتقديم شكوى من صاحب الشأن ، وانابط ذلك بثبوت انتفاع أرضه بالمسقاة الخاصة فى السنة السابقة على الشكاوى ، وتقف عند حد تكيهه من استعمال المسقاة الخاصة ، وهو ما يصدق على كل مسقاة خاصة سواء تفردت فى الأرض المحيلة بها أو تعددت فيها لصالح ذات الأرض المرتفعة ، ولا يشترط لها مسوى ثبوت الانتفاع بالمسقاة الخاصة فى السنة السابقة لازالة المنع أو الاعاقة التى عطلت هذا الانتفاع وهو ما يتفق ومهمته العاجلة فى اعادة الحال مؤقتا الى ما كان عليه وحتى يتم حسم الوضع قضائيا ، فلذا صدر قرار مفتش الرى مبرءا من تعدى هذه الحدود المرسومة ، كان قرارا مشروعا على نحو يحول دون وقف تنفيذه ولو جزئيا بدعوى تضمن التكين من مساقي تفيض عن الحاجة المنشودة اذ العبرة بالوضع الذى كان قائما فعلا خلال السنة السابقة وتناوله التعطيل بالمنع أو الاعاقة .

ومن حيث أنه يبين من ظاهر الأوراق وحسبها يقتضيه الفصل فى طلب وقف التنفيذ أن القطعة رقم ٤٩ بحوض الحجر رقم ٤ زمام كفر سنجلف

الجديد محافظة المنوفية ، تروى بمسقاة طويلة مستمدت المياه من ساقية على ترعة تلوانة ، وتخللت هذه القطعة ست مساق عرضية ممتدة كل منها بطول ستة أمتار ومتعامدة مع المسقاة الأولى ونابعة منها لتسقى القطعة رقم ٥٠ الملاصقة طوليا للقطعة رقم ٤٩ وتقدم حائزو القطعة رقم ٥٠ وهم الطاعنون شكوى الى تفتيش رى المنوفية عن قيام المطعون ضده الأول بهدم هذه المساقى الست فى القطعة رقم ٤٩ الخاصة به . وظهر من تحقيق تفتيش الرى للشكوى أن شيخ الناحية وعضو المجلس المحلى والمشرف الزراعى وشهود من الجيران اجمعوا على أن القطعة رقم ٥٠ كانت تروى بهذه المساقى الست فى السنة السابقة على تقديم الشكوى . وبناء عليه صدر القرار رقم ١٢ لسنة ١٩٨٣ متضمنا اعادة المساقى الى أصلها ، وهو القرار الذى قضى بالحكم المطعون فيه بوقف تنفيذه فيما تضمنه من اعادة الزائد من المساقى عن الحاجة دون أن يحدد هذا الزائد . ومفاد هذا أن القرار المشار اليه صدر من تفتيش الرى بناء على شكوى حائزى القطعة رقم ٥٠ المرتققة بالمساقى الست بعد القطعة رقم ٤٩ بعدما بدأ من انتفاع قطعته بهذه المساقى فى السنة السابقة على الشكوى ، كما قرر اعادة تلك المساقى الى سابق مهدها ، وبذلك لا يكون على حسب الظاهر من الأوراق ثمة ما يمس مشروعيته فيمتنع القضاء بوقف التنفيذ تبعا لتخلف ركن الجدية ، بصرف النظر عن مدى توافر ركن الاستعجال ، ودون مساس بطلب الفلأه أو بأصل الحق المتنازع عليه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه ، وإن أدرك صحيح حكم القانون إذ المسح الى مشروعية القرار فيما يتعلق بذات الاعادة لحق المساقية الا أنه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله إذ جحد هذه المشروعية فيما يخص المساقى الزائدة فعضى بوقف التنفيذ فى هذا الشق دون أن يتحدد الزائد لعدم وجود أمر التحديد الواقعية تحت يده ، وبذلك يتعين القضاء بالفلأه ويرفض طلب وقف التنفيذ مع إلزام المطعون ضده الأول بالمصروفات .

ثالثا - ازالة التعدى على مجرى النيل

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

المواد ارقام ١ ، ٤ ، ٥ ، ٩ ، ٩٨ من قانون الري والصرف الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ - مجرى النيل وجسوره وجميع الاراضى الواقعة بين الجسور تعتبر من الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف - مؤدى ذلك : حظر اجراء اى عمل فيها دون ترخيص بذلك من وزارة الري - ازالة التعدى عليها من اختصاص مدير عام الري المختص .

المحكمة :

ومن حيث انه من اسباب الطعن المضموعين الاخرى وقوامها خطأ الحكم المطعون فيه فى عدم استظهاره لركن الجدية فى طلب وقف تنفيذ القرار موضوع المنازعة ، فانه بالرجوع الى قانون الري والصرف الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ تبين أنه قضى فى المادة (١) على أن « الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف هى : (١) مجرى النيل وجسوره ويدخل فى مجرى النيل جميع الاراضى الواقعة بين الجسور ويستثنى من ذلك كل ارض او منشأة تكون مملوكة ملكية خاصة للدولة او لغيرها . ونص فى المادة (٤) على أن « تشرف وزارة الري على الاملاك العامة المنصوص عليها فى المادة (١) من هذا القانون ، ومع ذلك يجوز للوزارة أن تعهد بالاشراف على اى جزء من هذه الاملاك الى احدى الوزارات او المصالح العامة او وحدات الحكم المحلى أو الهيئات العامة ، ولا يجوز لهذه الجهات ان تقيم منشآت او تفرس اشجارا فى هذه الاملاك او أن ترخص فى ذلك الا بعد موافقة وزارة الري » . ونص فى المادة (٥) على أن « تحلّ بالقيود الآتية لخدمة الأغراض العامة للرى والصرف الاراضى المملوكة ملكية خاصة للدولة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية

العلبة أو الخاصة أو المملوكة للأفراد والمحصورة بين جسور النيل أو الترع العلبة أو المصارف العلبة وكذلك الأراضي الواقعة خارج جسور النيل لمسافة ثلاثين مترا وخارج منافع الترع والمصارف لمسافة عشرين مترا ولو كان قد عهد بالاشراف عليها الى احدى الجهات المشار اليها في المادة السابقة (ج) لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الري اجراء أى عمل بالأراضي المذكورة أو احداث حفر بها من شأنه تعريض سلامة الجسور للخطر أو التأثير في البناء تائرا يضر بهذه التجسور أو باراضى أو منشآت أخرى . (د) لمهندس وزارة الري دخول تلك الاراضى لتفتيش عنى ما يجرى بها من أعمال فاذا تبين له أن أعمالا أجريت أو شرع في اجرائها مخالفة للأحكام السابقة كان لهم تكليف المخالفه بإزالتها في موعد مناسب والا جاز له وقف العمل وإزالته اداريا على نفقته » ونص في المادة (٩) على أنه « لا يجوز اجراء أى عمل خاص داخل حدود الاملاك العلبة ذات الصلة بالرى والصرف أو احداث تعديل فيها الا بترخيص من وزارة الري وطبقا للشروط التى تحددها ... » ونص في المادة (٩٨) على أن « لمهندس الري المختص عند وقوع تعد على منافع الري والصرف أن يكلف المستند من هذا التعدى باعادة الشيء لأصله في ميعاد يحدده والا قام بذلك على نفقته ... فاذا لم يتم المستفيد باعسادة الشيء لأصله في الموعد المحدد يكون لمدير عام الري المختص اصدار قرار بإزالة التعدى اداريا ... » وبمقتضى هذه النصوص اعتبر مجرى النيل وجسوره وجميع الأراضي الواقعة بين الجسور من الاملاك العلبة ذات الصلة بالرى والصرف ويحظر اجراء أى عمل فيها دون ترخيص بذلك من وزارة الري والا اعتبر تعديا على منافع الري والصرف وكان لمدير عام الري المختص إزالة التعدى بالطريق الادارى ، والظاهر من الأوراق أن البناء الذى صدر بشأنه القرار الطعون فيه على مسطح النيل وطبقا لخريطة الموقع المودعة ملف الطعن وايضا حلت مفتش النيل أمام المحكمة بجلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٦ ومحضر المخالفة رقم ١٩٨٤/٢١٩ يقع البناء داخل جسر النيل عند الكيلة ٢٤٩٩٠ ناحية منيل فنيحه محافظة الجيزة وليس خارج جسر النيل

والمسافة بين حد البناء ومجرى النيل خمسة وعشرون مترا خلف خط تهذيب النيل ولم يصدر ترخيص من وزارة الري بإقامة هذا المبنى فاضحى القرار المطعون فيه بحسب الظاهر مطابقا لحكم القانون فقد انصب على موقع يعتبر من منافع الري والصرف بنص صريح في القانون دون أن يصدر ترخيص من وزارة الري بالبناء عليه أما ادعاء الطاعن ملكيته لهذه الأرض فمجان اثباته في دعوى الملكية التي يختص بالنصل فيها القضاء المدني ، إذ أن القضاء الإداري يفت اختصاصه في صدد هذه المنازعة عند حد التحقق من جدية ادعاء الإدارة في هذا الشأن ، فيكون قرارها مشروعا متى كان ادعاؤها جديا وله أصل ثابت بالأوراق . وغنى عن البيان أن الترخيص الذي أصدرته وزارة الري بشأن أرض أخرى لا تخص الطاعن لصالح الدكتور لا وجه للتحرى به أو الاستناد اليه فلما كلن وجه إصداره وما قرره مفتش النيل عن الغائه فإن المنازعة المثلة مطها قرار ازالة التعدي على ما جاء برفضه الدعوى الأصلية وليس امتناع إدارة عن الترخيص للطاعن بإقامة بناء على مسطح النيل ، ويتبين من كل ذلك عدم تحقق ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وهو ما يقتضى رفض هذا الطلب ، ولما كان الحكم المطعون فيه قضى بذلك فإنه يكون قد أصاب صحيح حكم القانون ويتمين من ثم رفض الطعنين المضموعين المقامين بشأنه والزام الطاعن بصروفاتهما .

(طعنات ١١٧٣ و ٢٠٧٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/٤/١٩)

رابعاً — سلطة مدير عام الري في اصدار قرار مؤقت
بتمكين احد الأفراد من الانتفاع بمسقة او بمصرف خاص

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

المادة (٢٢) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن الري والصرف
— سلطة مدير عام الري في اصدار قرار مؤقت بتمكين احد الأفراد من الانتفاع
بمسقة خاصة او بمصرف خاص منوطه بشروط انتفاع ارضه بالمسقاء او
المصرف في السنة السابقة على تقديم الشكوى بسبب المنع او الاعاقه من
الانتفاع بصرف النظر عن سنده في هذا الانتفاع — تقف هذه السلطة
عند حد تمكينه من استعمال المسقة او المصرف حتى يحسم الوضع
قضائياً .

الحكمة :

ومن حيث أن قانون الري والصرف الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة
١٩٨٤ نص في المادة ٢٣ على انه « اذا قدم مالك الأرض أو حائزها
أو مستأجرها شكوى الى الادارة العامة للري بسبب منعة او اعاقته
بغير حق من الانتفاع بمسقة خاصة او مصرف خاص او من دخول اى
من الاراضى اللازمة لتطهير تلك المسقة او المصرف او لتزويدها ايها جاز
لمدير عام الري اذا ثبت أن أرض الشاكى كانت تنتفع بالحق المدعى
به في السنة السابقة على تقديم الشكوى أن يصدر قراراً مؤقتاً بتمكين
الشاكى من استعمال الحق المدعى به مع تمكين غيره من المنفعين من
استعمال حقوقهم ويستمر تنفيذه حتى تقصل الحكمة المختصة في
الحقوق المذكورة ، ومعاد هذا أن سلطة مدير عام الري في اصدار قرار
مؤقت بتمكين الشاكى من استعمال حقه في الانتفاع بالمسقة الخاصة او

بالمصرف الخاص ، منوطه بثبوت انتفاع أرض الشاكي بالمسقة أو المصرف في السنة السابقة على الشكوى بصرف النظر عن سفده في هذا الانتفاع ، وتقف عند حد تكيينه من استعمال حقه في الانتفاع بالمسقة أو المصرف حتى يحسم الوضع قضائيا ، فإذا صدر قراره على هذا النحو حسب المستفاد من الأوراق كان يحسب الظاهر قائما على سند سليم من القانون فلا يتحقق في شأنه ركن الجدية اللازم لوقف التنفيذ .

ومن حيث أنه باستقراء الأوراق بالتقدير اللازم للفصل في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وبما لا يمس أصل الحق المتنازع فيه ، يبين أن مسقة الحبيب تستمد المياه من البر الأيسر لقرعة النوبارية عند الكيلو ٣١٥ تقريبا بناحية البستان مركز الدلتجات محافظة البحيرة وتر جزء منها عبر أراضي كل من الطاعنين وتصل إلى أراضي المطعون ضدهم الثمانية الأول ، وبناء على شكوى منهم في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ وكتلب هندسة رى الدلتجات بحقهم في الرى من المسقة وكتلب الجمعية التعاونية الزراعية عن الأراضي التي تروى منها صدر قرار مدير عام رى غـربـه البحيرة في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ طبقا للمادة ٢٣ من قانون الرى والصرف المشار إليه بمنع تعرض الطاعنين للشاكين في تطهير المسقة وإزالة العوائق منها وتوسيع وتعميق الجزء المختنق أمام أرض الطاعنين إلى أن تفصل المحكمة المختصة نهائيا بخلاف ذلك وأيا كان تاريخ إنشاء المسقة وما تتابعت به الأحكام القضائية الصادرة لصالح هذا الطرف أو ذاك في لفنازعت القضائية المتبادلة بينهم بشأن المسقة سواء كانت هذه المنازعت دعاوى مستعجلة أو قضايا موضوعية أو اشكالات تنفيذ بالقضاء الدنى ، فإن التقدر المتيقن أن المطعون ضدهم الثمانية الأول انتفعوا بالمسقة لمدة تزيد على سنة سابقة على شكواهم سواء صدق القول بشقتها منذ سنة ١٩٨٠ حسبما جاء بقرار الخبير المختص في الدعوى رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨١ معنى الدلتجات أو بحفرها في ٢٥ من يولية سنة ١٩٨٣ بعد صدور الحكم في هذه الدعوى بجلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٨٣ بأحقية الأربعة

الاول منهم في الرى منها واعادتها الى ما كانت عليه واعادة شقتها اسمام اطيان الطاعن الاول ، واذا كان هذا الحكم قد الفى في الاستئناف ورفضت الدعوى بالحكم الصادر من محكمة منهور الابتدائية البدائرة الاولى الاستئنافية بجلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٨٥ في الدعوى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨٢ ، الا انه لم يثبت تنفيذ الحكم الصادر في الاستئناف تنفيذا نال من المسقاة في وجودها او في الانتفاع بها خلال السنة السابقة على الشكوى كمناط لصدور القرار المطعون فيه طبقا للمادة ٢٣ من قانون الرى والصرف المشار اليه اذ قدمت اشكالات في تنفيذه الى محكمة الدلتجات برقم ٤١ لسنة ١٩٨٥ في ٢ من مبرابر سنة ١٩٨٥ من المطعون ضدها السابع والثامنة وهما ليسا طرفا فيه وحكم برفضه في ١٩ من يناير سنة ١٩٨٦ ويرقم ٤٢ لسنة ١٩٨٥ في ذات التاريخ من المطعون ضدها الاول والثاني وكلاهما طرف فيه وحكم برفضه ايضا في التاريخ عينه ثم بارقام ٢٤ ، ٣٥ ، ٤٠ لسنة ١٩٨٦ في ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٠ من يناير سنة ١٩٨٦ على الترتيب اولها من المطعون ضده الرابع وثانيها من المطعون ضده الثالث وكلاهما طرف في الحكم موضوع الاشكال ، وثالثها من المطعون ضده الخامس وهو ليس بطرف في هذا الحكم ، وقد ضمت هذه الاشكالات الثلاثة وصدر حكم برفضها بجلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ اى بعد صدور القرار محل الطعن في ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٨٥ على اساس من الوضع القائم حينئذ كما لم يتم تنفيذها الا في ١٢ من يناير سنة ١٩٨٧ . وعلى هذا يكون القرار المطعون فيه بالنظر الى وقف صدوره وحسب ظاهر الأوراق وبالقدر اللازم للفصل في طلب وقف تنفيذه قرارا مستونيا شرائطه ولا يتضمن مساسا بحجية حكم قضائى نهائى ولم ينشأ حقا لم يكن موجودا من قبل على نقيض ما ينعى به الطاعنان ، وذلك بصرف النظر عن توافر سبيل آخر كاف لرى اراضى الشاكين اذ ان النص لم يتطلب تخلف بدائل المسقاة في الرى ، وبصرف النظر عما حدث بعنفذ من صدور حكم محكمة الدلتجات بجلسة ٢٣ من اكتوبر سنة ١٩٨٦ بصفة مستعجلة بتعيين كل من المطعون ضدها السابع والثامنة المدعين في الدعوى رقم ١٣٩ لسنة

١٩٨٥ مدنى الدلتجات من تطهير المسقاة فى الجزء المار أمام ارض الطاعنين وكذلك بملف منازعة الطاعنين المطعون ضده الخامس المدعى فى الدعوى رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٨٥ مدنى الدلتجات من الرى من هذه المسقاة ومنع تعرضهما له بعد أن ضمت الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد على هذا النحو المتقدم ، اذ أن الاصل هو الاعتداد بتاريخ صدور القرار الادارى عند وزن مشروعيته ، ومن ثم فانه يتعين القضاء برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

(طعن ١٣٥٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٨٨/٦/١١)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

المادة ٢٢ و ٢٣ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن الرى والصرف مؤداهما — فى حالة منع أو اعاقا الانتفاع بمسقاة خاصة يكون لمدير عام الرى بناء على شكوى تقدم اليه من الافراد ان يصدر قرارا مؤقتا بتبكين التملك من استعمال الحق المدعى به — شريطة ان يثبت باذلة مقبولة قائلونا سبق انتفاعه بهذا الحق فى السنة السابقة .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ٢٢ من قانون الرى والصرف الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ تنص على أنه « تعتبر الأراضى التى تمر فيها مسقاه خاصة أو مصرف خاص محلة بحق ارتفاق لصالح الأراضى الأخرى التى تشتمل بملك المسقاه أو بذلك مصرف ما لم يتم دليل على خلاف ذلك .

كما تنص المادة ٢٣ من القانون المذكور على أنه « اذا قدم مالك الأرض أو حائزها أو مستأجرها شكوى الى الإدارة العامة للرى بسبب منعه أو اعاقته بغير حق من الانتفاع بمسقاة خاصة أو مصرف خاص أو من دخول أى من الأراضى اللازمة لتطهير تلك المسقاه أو المصرف أو لتزويج

أيهما جاز لخير علم الرى اذا ثبت أن أرض الشاكى كانت ننتفع بالحق المدعى به فى السنة السابقة على تقديم الشكوى أن يصدر قرارا مؤقتا بتمكين الشاكى من استعمال الحق المدعى به مع تمكين غيره من المنتفعين من استعمال حقوقهم على أن يتضمن القرار القواعد التى تنظم استعمال هذه الحقوق .

ويصدر القرار المذكور فى مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ ورود الشكوى لخير علم الرى ويتم تنفيذه على نفقة المشكو ويستمر تنفيذه حتى تتمثل المحكمة المختصة فى الحقوق المذكورة .

ومن حيث أن مؤدى النصين السابقين أنه فى حالة منع أو اعاقبة الانتفاع بمسقاء خاصة يكون لخير علم الرى — بناء على شكوى تقديم اليه من الأفراد — أن يصدر قرارا مؤقتا بتمكين الشاكى من استعمال الحق المدعى به شريطة أن يثبت بأدلة مقبولة قانونا سبق انتفاعه بهذا الحق فى السنة السابقة .

ومن حيث أن البادى من الأوراق حسبما قرر أغلب الشهود ومن بينهم شيخ الناحية الأول وشيخ الناحية الثانى وغيرهم أن أرض الشاكى لها مسقاء أخرى ، وأن المسقاء محل النزاع لم تستعمل فى رى أرض الشاكى ولم ينتفع بها فى السنة السابقة على تقديم الشكوى ، ولم تسفر المعاينة التى أجراها مهندس رى شرق أشمون على الطبيعة عن معاينة واقعية محددة المعالم وقاطعة البيانات ومحددة فى موضوع استخدام المسقاء من عنده نتيجة يمكن استخلاص واقعة محددة منها . ومتى كان ذلك فإن القرار المطعون فيه بإعادة المسقاء المارة من أرض المطعون ضده لترى أرض الشاكى يكون بحسب الظاهر من الأوراق قد صدر على غير سند قاطع الدلالة فى أن المسقاء كانت مستخدمة بالفعل فى رى أرض الشاكى فى السنة السابقة للشكوى على الأقل وبالتالى بالمخالفة لحكم المادة ٢٣ سالفه الفكر . مما يتوافر معه ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذ

القرار المطعون فيه ، فضلا عن توافر ركن الاستعجال المتمثل فيما يترتب على تنفيذ القرار من مساس بملكية المطعون ضده للأرض التي تمر فيها المساقم محل النزاع وهو ضرر يتمخض تداركه اذا ما ألغى القرار المطعون فيه .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم واذ ثبت توفر ركنى وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وهما الجدية والاستعجال طبقا لما تقتضيه أحكام المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ واذ انتهجت المحكمة المطعون في حكمها هذا النهج فانها تكون قد أصابت الحق فيما انتهت اليه ، واقيمت حكمها على أساس سليم من القانون ويكون النعى عليه بمخالفة القانون خليقا بالرفض .

ومن حيث أن الجهة الادارية الطاعنة قد خسرت الطعن فمن ثم يلزموا بمصروفاته عملا بنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .
(طعن ١٧٢٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٤/٢/١٩٩٣)

خامسا — وجوب الحصول على ترخيص من وزارة الري
قبل القيام بأى عمل يؤثر على الجسور

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

لا يجوز القيام بأى عمل يؤثر على الجسور إلا بعد الحصول على
ترخيص من وزارة الري — لا يرفع عن الفعل وصف المخالفة مجرد حصول
الفرد على موافقة من جهة أخرى طبقا لقواعد أخرى .

الحكمة :

ومن حيث أن تلتون الري والصرف الصادر به القانون رقم ٧٤ لسنة
١٩٧١ (وهو القانون الذى يسرى على واقعة المنازعة الماثلة الحاصلة
قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن الري والصرف) قد
نظم فيها نظم الأحكام التى تسرى فى شأن الأملاك ذات الصلة بالري
والصرف (الباب الأول) وتوزيع المياه (الباب الثالث) كما أورد بالمادة ٨٠
أن لوزارة الري عند وقوع مخالفة لأحكام القانون أن تكلف المخالف إعادة
الشيء الى أصله فى موعد تحدده والا قامت بذلك على نفقته كما يكون
لها فى الأحوال العاجلة أن تعيد الشيء الى أصله مع الرجوع على المخالف
بالنفقات بعد صدور القرار بإدانته . وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت
بان العبرة فى تحديد القانون الواجب التطبيق فى شأن القرار الذى يصدر
بإزالة التعمد هو القانون الذى يصدر القرار بإزالة فى ظل أحكامه ، فيكون
هذا القانون دون سواء منوط الحكم على مشروعية هذا القرار . (الحكم
الصادر بجلطة ١٨ من ابريل سنة ١٩٨٦ فى الطعنين رقمى ١٧٧٣ و ٢٠٧٢
لسنة ٣١ القضائية) .

ومن حيث أن الثابت من واقع الأوراق أن الأرض موضوع المنازعة هي من أراضي الجزر المكتشفة عن طرح النهر ، وبالتالي فهي من الأراضي التي يسرى عليها حكم المادة (٥) من قانون الري والصرف التي تنص على أن « تعتبر الأراضي المملوكة للأفراد وللأشخاص الاعتبارية الخاصة أو الداخلة في الملكية الخاصة للحكومة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة والمحصورة بين جسور النيل أو جسور الترع العامة والمصارف العامة والأراضي الواقعة خارج تلك الجسور لمسافة ثلاثين مترا بالنسبة إلى جسور النيل وعشرين مترا خارج منافع الترع والمصارف محلة بالقيود الآتية لخدمة الأراضي العامة لري والصرف حتى ولو سلمت تلك الجسور إلى إحدى الجهات المبينة في المادة (٤) : (١) لا يجوز بغير تراخيص من وزارة الري إجراء أى عمل بالأراضي المذكورة أو أحداث حفر بها من شأنه تعريض سلامة الجسور للخطر أو التأثير في التيلر تأثيرا يضر بهذه الجسور أو بأراضي أو منشآت أخرى . ولمهنتسى وزارة الري دخول تلك الأراضي للتفتيش على ما يجري بها من أعمال فإذا تبين لهم أن أعمالا مخالفة للأحكام السابقة أجريت أو شرع في إجرائها كان لهم أن يكلفوا المخالف بإزالتها في موعد مناسب وإلا جاز لهم وقف العمل وإزالته إداريا على نفقته ، وحكم هذه المادة كان يتضمنه نص المادة (٦) من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الري والصرف المعدل بالقانونين رقمي ٣٩ و ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ . كما قررت المادة (٦) من قانون الري والصرف الصادر به القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ ، ترديدا لما كانت تقرره المادة (٧) من قانون الري والصرف السابق ، عدم مسئولية الدولة عما يحدث من ضرر للأراضي أو المنشآت الواقعة في مجرى النيل أو مسطحه إذا تغير منسوب المياه بسبب ما تقتضيه أعمال الري والصرف أو موازنتها أو لأسباب طارئة . وعلى ذلك فإن القيام بأي أعمال بالأرض موضوع المنازعة الماثلة

أو أحداث حفر بها من شأنه تعريض سلامة الجسور للخطر والتأثير في التيار تأثيراً يضر بهذه الجسور أو باراضى أو منشآت أخرى مما يلزم قبل البدء فى أى شئ من ذلك الحصول على ترخيص من وزارة الري . ولا يعتد فى هذا الشأن ولا يرجع عن الفعل وصف المخالفة الحصول على .وافقة قد تكون لازمة بحكم اختصاص مقرر بمقتضى حكم تشريعى آخر ، أية جهة إدارية أخرى .

(ظمن ٣٠٤٧ لسنة ٣٠ ق' جلسة ١٩٨٨/٦/٤)

سائسا — مدى التزام وزارة الري بقانونا بتدبير
مورد برى آخر لأرض بدلا من مصدر الري المستند
من ترعة تقرر الاستغناء عنها وردمها

قاعدة رقم (١٣٠)

المبدأ :

طلب وزارة الري بتدبير مورد رى آخر لأرض بدلا من مصدر الري
المستند من ترعة تقرر الاستغناء عنها وردمها يقوم على أساس أن وزارة
الري تلتزم قانونا بذلك ، ويكون امتناعها قرارا سلبيا مما يجوز الطعن فيه
وطلب وقف تنفيذه — لا يكون إن لم يحصل على ترخيص من وزارة الري،
فيما يضمن الترخيص به قانونا ، أن يتحدى بقيام حالة واقعية تفرض على
الإدارة التزاما بمصدره القانون بتدبير مورد للبياء في حالة الغاء المورد أو
سد المفذ غير المرخص به .

الحكمة :

ومن حيث أن الشق الملجل المقدم من المدعين بدعواهم أمام محكمة
القضاء الإدارى ينطوى على طلبين ، طلب أصلى بوقف تنفيذ القرار الصادر
بالاستغناء عن ترعة المغربى وردمها وطلب احتياطى بالزام وزارة الري
بتدبير مورد رى آخر بدلا من مصدر الري المستند من ترعة المغربى ،
فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى بإجابة الطلب المستعجل الاصلى ، فما
كان عليه قانونا ، وأيا ما كان من صحة التكييف القانونى الذى أنزله على
طلبات المدعين فى الدعوى أن يتصدى للطلب المستعجل الاحتياطى . فإذا
كان ذلك ، وكانت هذه المحكمة قد استظهرت عدم توافر ركن الجدية فى
الطلب المستعجل الاصلى فإن الطلب المستعجل الاحتياطى يعتبر مطروحا
إلهاها ويضمن عليها الفصل فيه طالما كان مهيا وصالحا لذلك .

ومن حيث أن الطلب المستعجل الاحتياطى بالزام وزارة الري بتدبير

مورد رى آخر لارض المطعون ضدهم ، بدلا من مصدر الرى المستمد من
ترعة المغربى التى تقرر الاستغناء عنها وردجها ، يقوم على أساس أن
وزارة الرى تلزم قانونا بذلك ويكون امتناعها قرارا سلبيا مما يجوز انظمن
فيه وطلب وقف تنفيذه ، فانه واما ما يكون من مدى قيام التزام وزارة الرى
قانونا بتبدير مورد رى بدلا من المورد الذى ارتلت فى واقعة المنازعة الماثلة
استنادا لحكم المادتين ٢٥ ، ٤٢ من قانون الرى والصرف ، فان قانون
الرى وانصرف يحظر فى المادة (٣٩) انشاء مأخذ للمياه فى جسور النيل
أو جسور الفرع العامة الا بترخيص من وزارة الرى ، كما يشترط الترخيص
لاقامة أو ادارة أى جهاز من الاجهزة التى تحركها آلة ثابتة أو متنقلة تدار
باحدى الطرق الآلية لرفع المياه لرى أراض أو صرفها ، كما يشترط الترخيص
أيضا فى اقامة السواقي أو التوابيت أو غيرها من الآلات التى تسد بالماشية
لرفع المياه من النيل أو من أحد المجارى العامة (م ٥٣) ، كما نظم القانون
فى الفصل الخامس منه بشأن رى الاراضى الجديدة ما يعتبر أرضا جديدة
فى تطبيق أحكامه مما لا يجوز تخصيصه للتوسع الزراعى الاقضى الا بعد
موافقة وزارة الرى للتأكد من توفر المصدر المائى الذى تحدده الوزارة
لريها ، كما يلزم بشأنها الحصول على ترخيص بالرى يتضمن تحديد طريق
الرى الذى تراه الوزارة كل ذلك على نحو ما ورد بالمواد ٦٢ ، ٦٣ ،
٦٤ من قانون الرى والصرف . فاذا كان ذلك فانه لا يكون لمن لم يحصل
على ترخيص من وزارة الرى ، فيما يتعين الترخيص به قانونا ، أن يتحدى
بتقيام حالة واقعية تفرض على الادارة التزاما مصدره القانونى بتبدير مورد
للمياه فى حالة الغاء المورد أو سد المنفذ غير المرخص به والذى اقيم أو انشئ
بالمخالفة لحكم القانون على ما سبق أن جرى به قضاء لهذه المحكمة
(الحكم الصادر بجلسة ٤ من يونية سنة ١٩٨٨ فى الطعن رقم ٣٠٤٧
لسنة ٣٠ القضائية) وفى واقعة الطعن المائل ، واذا لم يقدم المطعون ضدهم
ما يفيد سابقة الترخيص لهم بالرى من ترعة المغربى ولا ما يكشف عن أن
الأراضى التى يحوزونها قد سبق الترخيص يريها فى مفهوم حكم المادة ٦٢

— ٣٤٣ —

من قانون الري والصرف ، فلا يكون لهم ، بحسب الظاهر ، أصل حق في التحدى بقيام التزام قبانوى على وزارة الري بتبجير مورد ري آخر لأراضيهم ويكون طلبهم وقف تنفيذ القرار السلبي بالامتناع عن ذلك غير قائم ، بحسب الظاهر ، على أساس من الجدية مما يتعين معه رفضه دون حاجة لبحث مدى توافر ركن الاستمجال في الطلب على استقلال « .

(طعن ٢٠٦٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٥)

سليما — حدود رقابة القضاء الإداري
بالتنسبة لمنازعات الرى والصرف

قاعدة رقم (١٣١)

المبدأ :

قانون الرى والصرف الصادر بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١
(قبل الممل بالقانون الحالى رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤) — ناط المشرع بوزارة
الرى واجهزتها الفنية سلطة تقدير مدى خطورة الافعال التى يقوم بها
الأفراد ومدى ما تنطوى عليه من المساس بسلامة الجسور — رقابة
القضاء الإداري على القرارات الصادرة فى هذا الشأن هى رقابة مشروعة
لا تمتد الى اعادة الموازنة والترجيح فى النواحي الفنية وانما تستظهر
الحكمة ما اذا كان القرار مشويا بعيب اساءة استعمال السلطة او
الانحراف بها — فى مجال بحث المشروعية عند طلب وقف التنفيذ لا يجوز
التدقيق والتحجيص والتدخل فى موضوع المنازعة .

الحكمة :

وبناء حكم قانون الرى والصرف ان الرد فى تقدير مدى الاضرار او
المساس بسلامة الجسور أو التأثير فى التيار الى وزارة الرى باعتبارها
جهة الاختصاص بهذه الشؤون والمسئولة عن هذه السلامة تحقيا
للمصالح القومى العام . فما تصدره أجهزة وزارة الرى الفنية لا يكون
محلا لاعادة الموازنة والترجيح من النواحي الفنية ، وتقتصر رقابة
المشروعية التى تمارسها هذه المحكمة على رقابة ركن الجدية بشأنها
بالا يكون ما يصدر من قرارات فى هذا الشأن مشويا بعيب اساءة
استعمال السلطة أو الانحراف بها . وتبد سببق لهذه المحكمة قضاء
بان استظهار عيب الانحراف مما يستلزمه من كثف عن نية مصدر القرار

فنتطلب تدقيقا وتحصييا وتغلغلا في بحث موضوع المنازعة مما يتعارض بحسب الأصل مع قضاء وقف التنفيذ الذي يجب أن يكون قائما على استظهار ركن الجدية من ظاهر الأوراق دون مساس بأصل طلب الانشاء فلهذا لم يكن الانحراف ظاهرا واضحا تنطق به الأوراق فليس على تاضي وقف التنفيذ أن يتغلغل في الأوراق وصولا الى اثبات وجوده .

ومن حيث أن مفاد أحكام قانون الري والصرف الصادر به القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ أنه بالإضافة الى ما ورد به من قيود على بعض الأراضي لخدمة الأغراض العامة للري والصرف على النحو المبين بالمادة (٥) وهى الأراضي المحصورة بين جسور النيل ، ومنها الأرض موضوع المنازعة المبينة على ما سلف البيان ، فان وزارة الري هى التى تتولى توزيع مياه الري (م ٣٥) ، كما لا يجوز انشاء مأخذ المياه فى جسور النيل أو الترع العامة الا بترخيص من وزارة الري (م ٣٩) فلذا رأى مفتش الري أن أحد المآخذ الواقعة فى جسور النيل أو جسر إحدى الترع العامة يسبب خطرا جاز له أن يكلف المالك أو صاحب الشأن بإزالته أو سدده (م ٤٢) ، كما لا يجوز حفر بئر ارتوازي داخل الأراضي الزراعية فى حدود الوادى وفى المناطق التى يشملها الخزان الجوفى وفى مناطق أخرى محددة بالنص الا بترخيص من وزارة الري (م ٤٥) . لا يجوز بغير ترخيص من مفتش الري اقامة أو ادارة طلبية أو أى جهاز من الأجهزة التى تحركها آلة ثابتة أو متنقلة تدار باحدى الطرق الآلية لرفع المياه لرى أراضى أو صرفها (م ٤٧) ويجوز لمفتش الري عند الضرورة أن يوقف أية آلة تدار بالمخالفة لأحكام القانون وأن يمنع وصول المياه اليها وذلك بدون نتيجة الفصل فى المخالفة (م ٥٨) كما يحظر القيام بفتح أو اغلاق أى هويس أو قنطرة أو غيرها من الأعمال المعدة لموازنة سمر المياه الجارية والمنشأة فى الترع العامة أو المصارف العامة أو المخترقة جسور النيل أو جسور الترع العامة أو المصارف العامة (م ٦٩ / ٥) ولا الحفر فى جسور النيل أو الترع العامة أو فى قاع أى

منها أو في ميل أو سبط أي جسر من هذه الجسور (م ٦٩ / ٨) .
كما يحظر أخذ أترية أو أحجار أو غير ذلك من المواد والمهمات من جسور
النيل أو من جسور اشترع العناية والمصارف العامة أو من الأعمال
الصناعية أو أي عمل آخر داخل في الأملاك العامة ذات الصلة بالرى
والصرف (م ٦٩ / ٩) . وبالترتب على ذلك ، وبحسب الظاهر من الأوراق
مأنة بالنسبة للقرار الأول المطعون فيه وهو القرار الصادر في ١٩٨٣/٩/٢٧
من مدير عام الإدارة العامة للرى بقناطر انفلتا ، فإن المخالفات الأربعة
الأولى التي أوردها سواء بشأن الطريق والمزلقان القائم من الجسر
الى الأرض حيازة المطعون ضدهم ، وقيامهم على ما أقروا به بصحفة
الدموى ، بتقديم الطريق فضلا عن قيامهم باضلفة أترية الى الأرض ،
وأيا كان الغرض من ذلك ، ووضع مكنتين لرفع المياه من ترعة النحليل
واستعمالهم فتحة بالترعة المذكورة ، سواء كالتوا هم منشئها أو قام بذلك
غيرهم ، فضلا عن ثبوت وجود أربعة آبار ارتوازية بالأرض ووجود
مباني لم يصدر بشأن أي من ذلك ترخيص من جهات الرى المختصة ،
فإن القرار بإزالتها يكون قد قام على صحيح سببه ، يستوى في ذلك
أن تكون المخالفة قد وقعت أصلا من المطعون ضدهم أو من حائزين
سابقين . فلا معنى تغير المالك أو واضع اليد محدث المخالفة بقاء
المخالفة قائمة وغل يد جهات الاختصاص بشأنون الرى والصرف عن اتخاذ
أي اجراء بشأنها . فالاجراء في حقيقته ينصب على الفعل في المقام الأول
بغض النظر عن محدثه ابتداء والازالة في هذا الصدد غير العقوبة الجنائية
التي قد يسرى فيها القانون عن ذات المخالفة ويكون للجهة القضائية
المختصة بنظرها تقدير النتائج الجنائية لقيام حائز سابق بارتكاب المخالفة
أصلا ومدى المسؤولية الجنائية لمتلقى الحيازة في تصحيح الأوضاع المخالفة
التي خلف فيها الفاعل لها . فكل ذلك لا يغير وصف المخالفة الإدارية
ولا يخل بحق جهة الاختصاص في اصدار القرار بالازالة متى قام مقتضاها .
وأما عن المخالفة الخامسة وتتعلق فيها نسب الى المطعون ضدهم قيامهم
بحفر قاع النيل نائيا ما كان من حقيقة هذه المخالفة بالمقصود بالازالة في

هذه الحالة هو اعادة منسوب الارض محل المنازعة الى ما كانت عليه قبل اضافة التربة المستحقة اليها سواء كان مصدرها قاع النيل او ناتج تقصيب الارض الأخرى . على نحو ما يؤكد المطعون ضدهم والبادئ ان ادعائهم في هذا الشأن لا يستقيم مع دلالة الاقرار الذى وقعته المطعون ضده الاول بتاريخ ١١/٤/١٩٨٣ ولقر فيه بمسئوليته عن التحفظ على كميات الرمال المشونة بساحل نهر النيل كيلو ٢٠٠ تجاه الارض الواقعة بالساحل الايمن لجسر النيل فرع رشيد بزملم قرية دردة مركز اشمون المتفرة ٧٠٠ متر طول ويعرض ٣٥ متر وبارتفاع خمسة عشر مترا وعدم استخدامها أو التصرف فيها الا بعد اتخاذ اللازم بمعرفة الادارة العامة للرى بقناطر الدلتا (حافظة مستندات الجهة الادارية المقدمة امام محكمة القضاء الادارى بجلسة المرافعة بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٨٣) ، ومتى كان ذلك فان القرار بازالة المخالفات المشار اليها على ما تضمنه كتاب مدير عام الادارة العامة لرى قناطر الدلتا المؤرخ ٢٧/٩/١٩٨٣ يكون بحسب الظاهر قد قام على صحيح سببه في كامل اشطاره بقيام كل منها على السبب الذى يبرره صدقا وحقا . كما لا يكشف ظاهر الأوراق ، والتقدير اللازم للفصل في الطلب المعجل بوقف التنفيذ باستظهار ركن الجدية بشأنه ، عن انحراف شطب القرار فلم يقدم المطعون ضدهم دليلا على ذلك تنطق به الأوراق ، فاذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في شأن القرار المشار اليه الى توافر ركن الجدية في طلب وقف تنفيذه ، فيكون قد خالف صحيح حكم الواقع والقانون مما يعين القضاء بالفساؤه فيما قضى به في هذا الشأن .

ومن حيث أنه بالنسبة للقرار الثانى المطعون فيه وهو ما أجرى الحكم المطعون فيه تكيفه بأنه سلبى بالامتناع عن تدبير مصدر رى بديل للمصدر الذى تقررت ازالته استنادا الى حكم المادة (٤٢) من قانون الرى والصرف ، فان الثابت على ما سبق البيان ، أنه لم يكن بمقدور رخص للمطعون ضدهم بمصدر رى حتى يقوم الالتزام قانونا على جهة الادارة

بتدبير مصدر آخر اذا ما رأت ازالة المصدر القائم ، فالمصدر القائم
ثم دون أن ترخص به جهة الادارة ، رغم استنزاف القانون ذلك ، وبالتالي
يكون مخالفا لحكم القانون فلا يكون من شأن القرار بازالته ترتيب
التزام على ملحق جهات الاختصاص بالرأى بتدبير مصدر رى آخر اعمالا
لحكم المادة (٤٢) من قانون الرى والصرف التى تجرى عبارتها بما يتنى
« اذا رأى مفتش الرى أن أحد مأخذ المياه الخاصة الواقعة فى جسر انيل
أو فى جسر إحدى القرع العامة يسبب خطرا للجسر جاز له أن يكلف
المالك أو صاحب النشأن ازالته أو سده فى موعد مناسب يعلن به
والا قام مفتش الرى بتنفيذ ذلك على نفقة المالك أو صاحب الشأن بعد
أن يدبر المفتش وسيلة أخرى لرى أرضه على نفقة الدولة قبل قطع
طريق الرى » مفاد هذه المادة حماية أصحاب الحقوق التى تقررت
بالادارة المتطلبه قانونا ، فليس لمن لم يحصل على ترخيص أن يتحدى لقبام
حالة واقعية تفرض على الادارة التزاما قانونيا بتدبير مصدر للمياه فى حالة
سد المنفذ غير المشروع الذى كان يستعمله بالمخالفة لحكم القانون .
وبالترتيب على ذلك فلا يكون ثمة قرار سلبى يمكن أن ينسب الى جهة
الادارة . وتكون حقيقة طلبات المطعون ضدهم فى هذا الشق من طلباتهم
هو النعى على القرار الصادر برفض طلبهم الترخيص بالرأى من ترعة
النحائل والتصريح بوسيلة رى تبادلية من الإبار الارتوازية أو من مجرى
النيل والترخيص بالمبائى المقامة على نحو ما أوردوا بكتابهم المؤرخ
١٩٨٣/١٠/٢ الى وزير الرى . فاذا كانت الجهة الادارية لم ترد على
طلبهم فاعلموا الدعوى المسائلة فى ١٩٨٣/١٠/٢٣ فان دسواهم تكون
مقبولة شكلا مما لا محل له لما تطلبه الجهة الادارية من الحكم بعدم
قبولها شكلا . اما عن موضوع الطلب العاجل بوقف التنفيذ فالبادى
وبالتقدير اللازم للفصل فى الطلب العاجل ودون المساس بأصل طلب
الانضاء ، أن الجهة الادارية كلن قد سبق لها أن رفضت طلبا تقدم
به المطعون ضدهم فى ١٩٨٣/٤/٨ بالترخيص بالرأى على نحو ما طلبوا
بكتابهم المؤرخ ١٩٨٣/١٠/٢ ، وقد اجابتهم الجهة الادارية بالكتاب

المؤرخ ١٩٨٣/٥/٢٥ بما مفاده أن الطلب يتعارض مع القيود المفروضة لصالح الرى بالتطبيق لحكم المادة (٥) من قانون الرى والصرف فضلا عن تعارضه كذلك مع حكم المادة (٦) من ذات القانون ، فإذا كان ذلك وكانت الادارة تترخص باصدار التراخيص المطلوبة بما يحقق الصالح العام فلا يكون عليها ثمة قيد ألا عدم الانحراف بالاختصاص المقرر لها في هذا الشأن وهو الامر الذى خلت الأوراق مما يدل عليه ، وعلى ذلك يكون ركن الجدية غير متوافر في هذا الطلب أيضا ، ويكون الحكم المطعون فيه قد جانب حكم القانون . لاذ قضى بوقف تنفيذ القرار ، مما يتعين معه الحكم بالنقض مع الزام المطعون ضدهم المصروفات اعمالا بحكم المادة ١٩٨٤ من قانون المرافعات .

|| تلعن ٢٠٤٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٨٨/٦/٤ (

زراعة

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

أولاً - التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٣

ثانياً - الجهة المختصة بإزالة المباني المقامة على الاراضى الزراعية .

ثالثاً - الجمعية الزراعية .

رابعاً - تقدير ايجار الاراضى الزراعية .

خامساً - طبعة لجان الفصل فى المنازعات الزراعية .

سادساً - اختصاصات المشرف الزراعى .

سابعاً - خطر تبوير وتجريف الاراضى الزراعية .

ثامناً - سلطة وزير الزراعة فى الترخيص بالبناء فى الاراضى
للزراعية .

أولا — التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣

قاعدة رقم (١٣٢)

المبدأ :

القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ — التفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ — الحالات الواردة به ورنث على سبيل المثال — المرد في استظهار ما اذا كانت الأرض زراعية أو غير زراعية الى طبيعة هذه الأرض وفقا للظروف والملابسات التي تحيط بها .

المحكمة :

أحكام هذه المحكمة قد استقرت على أن الحالات الواردة بالتفسير التشريعي رقم ١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه وأورده على سبيل المثال ومن ثم فإن الأمر في استظهار ما اذا كانت الأرض زراعية أم غير زراعية مرده الى طبيعة هذه الأرض وفقا للظروف والملابسات التي تحيط بها سواء من حيث الموقع على الطبيعة وكونها تقع على طرق قائمة في التنظيم أو من حيث ملابسات العمران التي تحيط بها وكونها محاطة بالمساكن من عدمه وغير ذلك من الظروف والملابسات التي يمكن عن طريقها التعرف على طبيعة الأرض وهل هي زراعية أم غير زراعية منظورا في ذلك كله الى شهر يوليو سنة ١٩٦١ — تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المطبق في الاستيلاء .

(طعن ١٨٨٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٩/٣/٢٨)

ثانياً — الجهة المختصة بإزالة المباني القائمة
على الأراضي الزراعية

قاعدة رقم (١٣٣)

المبدأ :

المختان ١٥٢ و ١٥٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل
قانون الزراعة — حظر المشرع إقامة المباني والمنشآت في الأراضي الزراعية
وناط بوزير الزراعة اختصاص إزالة التعمدى على تلك الأراضي حتى ولو
وقع التعمدى من مالكها — فوض وزير الزراعة هذا الاختصاص الى
المحافظين كل في دائرة اختصاصه — صدور قرار المحافظ بإزالة التعمدى
مع توافر سببه ينفي ركني الجدية والاستعجال في طلب وقف التنفيذ .

الحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه الحكمة جرى على أنه يلزم للقضاء
موقف تنفيذ القرار الإداري توافر ركنين : الأول قيام الاستعجال بأن
يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها ، والثاني يتصل بمبدأ
الانزوية بأن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائماً — بحسب
الظاهر — على اسباب جدية ، ويلتسبب الى ركن الجدية فان نص المادة
(١) من القرار المطعون فيه والمطلوب وقف تنفيذه « يزال اداريا التعمدى
الواقع من المواطن » وذلك بقيامه بالبناء على الأرض الزراعية
تتم بين مساحة البناء وحدوده محل التعمدى استند في ديباجته الى
القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل قانون الزراعة » . وواضح
من ذلك أن صريح القرار حدد محله وسنده ، فالحل هو تعمد على
الأرض الزراعية بإقامة مباني عليها وسنده فمضى القانون المشار اليه
بتعديل قانون الزراعة ، وتنص المادة ١٥٢ منه أن « يحظر إقامة أية
مباني أو منشآت في الأرض الزراعية ... » وتنص المادة ١٥٦ على

أن « يعاقب على مخالفة أى حكم من أحكام المادة ١٥٦ من هذا القانون بالحبس وبغرامة ولوزير الزراعة حتى صدور الحكم فى الدعوى وقف أسباب المخالفة بالطريق الإدارى على نفقة المخلف ... » أى أن لوزير الزراعة اختصاص إزالة التعدى على الأرض الزراعية بإقامة مبان عليها حتى ولو وقع هذا التعدى من ملكها ، وقد تموض وزير الزراعة هذا الاختصاص — على ما يبين من ديباجة القرار المطعون فيه — الى المحافظين كل فى دائرة اختصاصه ، وعليه فإن القرار المطعون فيه يكون — بحسب الظاهر صادرا من جهة الاختصاص وقتلما على سببه حيث لا يناعز المطعون غسده فى أنه قام بالبناء على الأرض الموزعة عليه من الإصلاح الزراعى لزراعتها . واذا تبين من المذكرة المرفقة بالأوراق التى أعدها المحقق القانونى أن التعدى محل الإزالة تمثل فى البناء على الأرض الزراعية انتقامه ، ثم بحث المحقق أن ملكية الأرض انتهت الى إزالة التعدى على ملك الدولة والغاء انتفاع المخلف ومع صدر القرار واضحا صريحا فى أن محل التعمدى هو البناء على الأراضى الزراعية وسنده قانون الزراعة ولم يتعرض للملكية الدولة أو المخلف للأرض فى هذا الشأن . وبذلك اذ استند الحكم المطعون فيه الى بعض ما جاء فى المذكرة وأهمـل البعض الآخر توصل الى تحديد محل القرار غير ما تضمنه صريحا فى شأنهما فيكون قد خالف أوليات أصول التفسير فى الالتزام بصريح العبارة حيث كان نصها لا تحمل تأويلا وبذلك نسخ محل القرار وسببه وأخطأ فى تطبيقه القانون وتأويله وأصبح متعين الالفاء ، ومن حيث أن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها .

(طعن ٢٣٥٩ لسنة ٣١ق — جلسة ١٩٨٨/٤/٣٠)

قاعدة رقم (١٣٤)

المبدأ :

المادتان ١٥٢ و ١٥٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ — المشرع لم يمنح

وزير الزراعة أو من يفوضه من سلطة أزاء البناء على الأراضى الزراعية بالمخالفة للقانون سوى وقف أسباب المخالفة بالطريق الإدارى — ذلك لحين صدور حكم المحكمة الجنائية التى تنظر المخالفة — جعل المشرع إزالة المبنى المخالف من اختصاص المحكمة الجنائية وحددا عند الحكم بادانة المخالف .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٥٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه تنص على أن يحظر إقامة مبان أو منشآت على الأراضى الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات فى شأن تقسيم هذه الأراضى لإقامة مبان عليها .

ومن حيث أن المادة ١٥٦ من ذات القانون تنص على أن يعاقب على مخالفة أى حكم من أحكام المادة ١٥٢ سنة أو الشروع فيها بالحبس أو بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه ، وتعمد العقوبة بتعدد المخالفة . ويجب أن يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة الأمر بإزالة أسباب المخالفة على نفقة المخالفين وفى جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف عقوبة الغرامة . ولوزير الزراعة حتى صدور الحكم فى الدعوى وقف أسباب المخالفة بالطريق الإدارى على نفقة المخالف .

ومن حيث أن مفساد ما تقدم أن المشرع لم يمنح وزير الزراعة أو من يفوضه من سلطة — أزاء البناء على الأراضى الزراعية بالمخالفة للقانون — سوى وقف أسباب المخالفة بالطريق الإدارى لحين صدور حكم المحكمة الجنائية التى تنظر المخالفة . فى حين جعل سلطة إزالة المبنى المخالف عنه صلاحيات المحكمة الجنائية وحددا عند الحكم بادانة المخالف .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم فى شأن الطلب المستعجل المقدم من

المدعين في الدعوى الصادر في موضوعها الحكم المطعون فيه ، فانه لما كان يبين من ظاهر الأوراق ان محافظ القهيلية بمقتضى ما له من تفويض من وزير الزراعة في هذا الصدد ، اذ تبين مخالفة المدعين لاحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ باقائتهما أكثر من ببناء على الأرض الزراعية محل انتفاعهما من الاصلاح الزراعى فأصدر قراره بإزالة البناء بالطريق الإدارى ، يكون بذلك قد تجاوز ما له من سلطة قانونية في هذا الصدد ، مفتصبا لاختصاص خص المشرع به القضاء ويكون قراره في هذا الشأن قد صدر معينا ، الأمر الذى يضحى معه ركن الجدية متواتر في الحالة المعروضة .

(طعن ٢٣٧٣ لسنة ٢٣ في جلسة ١٢/١/١٩٩٠)

ثالثا - الجمعية الزراعية

قاعدة رقم (١٣٥)

المبدأ :

الحيازة وضع مادي يسيطر فيه الشخص سيطرة فعلية على شيء - لا ينال من هذا الوضع المادي ما يتم اثباته في أوراق الجمعية الزراعية بالنسبة للأرض موضوع الحيازة طالما لم يكن ذلك نتيجة للواقع - اثر ذلك : ان القصر في أوراق الجمعية الزراعية لا يصلح أساسا لتعديل الواقع وإزالة الحائز الفعلي للأرض .

الحكمة :

ومن حيث أنه من ناحية ركن السبب في القرار المطعون فيه ، فاشابت من الأوراق أن ، المدعى عليه في الدعويين المطعون على الحكم الصادر فيها ، قدم بلاغا مؤرخا في ١٩٧٩/١٠/٥ الى عمدة قراقرس جاء فيه أنه بعد أن قام بعمل حيازة زراعية لأرض النزاع باسمه في الجمعية وتسلم بطاقة الحيازة الزراعية ، فقد ذهب الى الأرض لمباشرة زراعتها فتعرض له المشكو في حقه ، وأوضح بأقواله بالمحضر رقم ٢٢٣١ لسنة ١٩٧٩ إداري مركز دمنهور الذي أجرى بناء على تلك الشكوى أنه تم تسليم الأرض له في ١٩٧٩/٩/٣٠ بعد أن حكمت المحكمة لصالحه ، وأن الذي سلمه الأرض هو مدير الجمعية بناحية قراقرس ، ولما سؤل عما إذا كان الأخير قد سلمه الأرض على الطبيعة ، نفى ذلك قائلا انه سلمه الحيازة بناء على الأوراق الموجودة بالجمعية واستطرد المذكور الى أنه روى أرض النزاع في اليوم السابق لأجراء المحضر في ١٩٧٩/١٠/٦ ، وأن المشكو في حقه قاموا ليللا ببئر البرسيم ، ولم تخرج أقوال عمدة الناحية والجيران عن ذلك ، أن أجمعوا على أن السيد المذكور قد نقل الحيازة واستلم الأرض بتاريخ ١٩٧٩/٩/٣٠ ، ثم قام بريها أو بحرثها وريها على

اختلاف اقوال الشهود ، وهذه التوثائق جسيما لا تثبت ان نلهدعو
..... حيازة فعلية لأرض النزاع ، ذلك ان التسليم الذى يقول به
انما تم بتغيير سجلات الحيازة فى الجمعية الزراعية دون أن يقتصر بتسليم
فعلى ، ولقد أناد مدير جمعية قراقرص الزراعية عندما سئل بالحضر
المذكور بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٩ بأنه « قلم بنقل الحيازة التى كانت باسم
..... الى وذلك بناء على خطاب ادارة تفتيش
زراعة مركز دمنهور والذى أناد بنقل الحيازة الى
ومن اختصاص الجمعية فى نقل الحيازة هو تكوين المزارع من صرف
مستلزمات الانتاج والانتفاع بخدمات الجمعية الأخرى ، وليس من
اختصاصها تكوين المزارع من مباشرة الأرض على الطبيعة حيث أن هذا من
اختصاص القضاء والجهات الادارية ... » والواضح من الأوراق أن
السيد / قد استند الى نقل الحيازة بالجمعية
الزراعية الذى تم فى ٣٠/٩/١٩٧٩ لدخول الأرض فى الأيام التالية ، حال
كون هذا النقل لحيازة الأرض لا يغير من وضع الحيازة القائمة بهما
والتي لم تكن للمذكور بحسب اقراره ، وإفادة شهود الحال ، فالحيازة
هى وضع ماضى به يسيطر الشخص سيطرة فعلية على شيء ، وبالتالي
فلا ينال من هذا الوضع الماضى وما يتم اثباته فى أوراق الجمعية
الزراعية بالنسبة لهذه الأرض موضوع الحيازة طالما لم يكن ذلك نتيجة
للواقع — ولا يصلح التغيير فى أوراق الجمعية الزراعية كذلك أساسا لتعديل
الواقع وإزاحة الحائز الفعلى للأرض عن سيطرته عليها . والواقع أن
ما يدعيه السيد / من قبليه بدخول الأرض وحريثا
وريها انما تم فى الفترة من ٣٠/٩/١٩٧٩ الى ٥/١٠/١٩٧٩ أى فى خلال
الأيام القليلة التالية لتغيير الحيازة ادى الجمعية الزراعية ، وتعتبر هذه
الاعمال من جانب السيد المذكور منازعة للحائز الفعلى للأرض فى حيازته
دون أن تؤدى الى تغيير فى واقع الحيازة التى كانت قائمة قبل هذا النقل
فى السجلات وإذا كان تعديل الحيازة فى أوراق الجمعية الزراعية قد استند
على ما جاء بأقوال أصحاب الشأن — على حكم صدر لصالح السيد المذكور،

فان الأولى به تنفيذ مثل هذا الحكم — ان كان من شأنه نقل الحيازة إليه — بالطريق المقرر لتنفيذ الأحكام فى قانون المرافعات المدنية ونزع الحيازة من واضح اليد بموجب هذا التنفيذ ، ولا يكفى فى هذا الشأن مجرد السعى لدى جهة الادارة لتعديل بطاقة الحيازة الزراعية باسمه دون اسم الحائز الفعلى واذا اتخذ قرار النيلة المطعون فيه من واقعة تغيير الحيازة فى دفتر الجمعية سببا له ، واذا انضغ عدم جواز تغيير الحيازة الواقعية لمجرد تغيير الحيازة فى دفاتر الجمعية فان القرار المطعون عليه يكون باطلا لفقدانه ركن السبب الصحيح ، ويكون بذلك متعين الالفاء .

ومن حيث انه بالنسبة الى المصروفات ، فان الثابت من الأوراق ان المدعى قد أقام دعويين للحكم بذات الطلبات ، وهى الدعوى التى أحييت من القضاء المدنى وقضت برقم ٥٨٥ لسنة ٣٥ ق. والدعوى رقم ١١٩٦ لسنة ٣٤ ق ، واذا لجيب المدعى لطلباته فان الجهة الادارية تتحمل مصروفات الدعوى رقم ٥٨٥ لسنة ٣٥ ق ، أما الدعوى رقم ١١٩٦ لسنة ٣٤ ق فانه لم يكن ثمة ما يدعو الى تكرار طلباته فى دعوى أخرى فيتحمل بمصروفاتها .

(ظعن ١٨٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٦/١٠/١٩٨٥)

رابعاً — تقدير ايجار الاراضى الزراعية . .

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٣ بشأن تقدير ايجار الاراضى الزراعية معدلا بالقوانين ارقام ٢٥٥ لسنة ١٩٥١ و ٢٠٢ لسنة ١٩٥٦ و ١٨٤ لسنة ١٩٦١ و ٩٠ لسنة ١٩٧٦ — ناط المشرع بلجنة التقسيم والتقدير فى كل محافظة تقدير ايجار السنوى للاراضى الزراعية كل عشر سنوات — تصدر اللجنة قرارها بتحديد متوسط ايجار الفدان فى الاحواض المتماثلة ليتخذ اساسا لربط الضريبة على الاطيان — ينشر القرار بعد اعتماده من وزير المالية بالاجراءات التى نص عليها المشرع — اجاز المشرع لكل من الممول والحكومة الطعن بالاستئناف فى هذا التقدير خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ النشر فى الوقائع المصرية — يختص بنظر الطعن لجنة استئنافية حدد المشرع تشكيلها واختصاصها — عدم الطعن على قرار لجنة التقسيم والتقدير خلال الميعاد يترتب عليه صيرورة القرار نهائيا واستغلاق طريق الطعن فيه امام القضاء .

الحكمة :

ومن حيث ان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير ايجار الاراضى الزراعية لاتخاذها اساسا لتعديل ضرائب الاطيان المعدل بالقوانين ارقام ٢٢٥ لسنة ١٩٥١ و ٢٠٢ لسنة ١٩٥٦ و ١٨٤ لسنة ١٩٦١ و ٩٠ لسنة ١٩٧٦ على التوالى ينص فى مادته الاولى على ان يقدر ايجار السنوى للاراضى الزراعية كل عشر سنوات توطئة لتعديل ضرائب الاطيان . وتقضى مادته الثانية بان تشكل فى كل بلد لجنة تسمى (لجنة التقسيم والتقدير) برئاسة مندوب عن وزارة المالية وعضوية مندوب عن وزارة الزراعة وآخر عن مصلحة المساحة وعمدة القرية واثنين من المزارعين

أحدهما عضو مجلس إدارة إحدى الجمعيات التعاونية الزراعية يختارهما المحافظ تقوم بعملية معدن أراضي كل حوض واقع في زمام البلد والتثبت مما إذا كانت أراضي الحوض متباعدة المعدن أو غير متباعدة ، وفي هذه الحالة الأخيرة تقسم الأراضي الى أقسام كل قسم أطيانه متباعدة المعدن ولا يقل زمامه عن عشرين فداناً . . وبينت المادة الثالثة أنه متى تمت عملية التقسيم تقوم اللجان المذكورة في كل بلد بتحديد متوسط أيجار الفدان الواحد من أطيان كل حوض أو قسم من حوض . وينشر في الجريدة الرسمية وفي البلد إعلان يعين فيه تاريخ البدء في العمل ، ويكون النشر قبل ذلك بخمسة عشر يوماً على الأقل . ولكل مالك الحق في الحضور وقت تقدير أيجار أطيان الحوض الذي به أطيانه . وتكون قرارات اللجنة صحيحة إذا صدرت من أربعة أعضاء على الأقل يكون من بينهم أحد مندوبي الحكومة . ولوجبت المادة السادسة نشر هذه التقديرات بعد اعتمادها من وزير المساقاة بتعليق إعلانات على باب ديوان المديرية أو المحافظة وعلى أبواب المراكز ونقط البوليس ودور العد ومساكن العزب التابعة لها الأطيان . ويمكن بالجريدة الرسمية من أنتم هذه الإجراءات . وإجازت المادة السابعة لكل من الممول والحكومة استئناف هذه التقديرات خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ الإعلان في الوقائع المصرية على أن تفصل في الاستئناف لجنة تشكل في كل محافظة من مدير عام مصلحة الأموال المقررة أو من ينوب عنه رئيساً ومن تنتدبه الجمعية العمومية للمحكمة الابتدائية بدائرة المحافظة وممثل لكل من وزارتي الخزانة والزراعة يختاره الوزير المختص وثلاثة من ممالي الضريبة يختارهم مجلس المحافظة من أعضائه ممن لا يكون لهم أطيان بالجهة التي سيأشرون العمل فيها ، ولا يكون عمل اللجنة صحيحاً إلا بحضور خمسة أعضاء على الأقل من بينهم الرئيس واحد أعضاء مجلس المحافظة ، . . وعلى اللجنة أن تقوم بعملية الأرض محل الطعن وتبحث حالتها . . ويصدر قرارها بأغلبية الآراء ، فان تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس ، وتكون قرارات اللجنة نهائية . . وبين مما تقدم من نصوص وأحكام أن لجان التقسيم والتقدير في تشكيلها الابتدائي تصدر

قرارات بتحديد متوسط ايجار الفدان في الأحواض الممتلئة ليتخذ أساسا لربط الضريبة على الأطنان ويتم انتشاره عنه بعد اعتماده من وزير المالية بالأجراءات التي نص عليها القانون على التتمويل السابق ببيانه ، وأجاز القانون لكل من الممول والحكومة الطعن بالاستئناف في هذا التقدير خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ الاعلان في الوقائع المصرية امام لجنة استثنائية نص على تشكيلها وإبان الإجراءات التي تتخذ امامها وطريقة عملها لتنتهي بإصدار قرار نهائي بالتخفيض أو بزيادة التقدير أو بالإبقاء على تقدير اللجنة الابتدائية ومثل هذا القرار الاستئنافي هو الذي يجوز الطعن عليه امام القضاء الإداري في المواعيد وبالإجراءات المقررة لاقامة دعوى الالغاء اما قرار لجنة التقسيم والتقدير المشار إليها فلا يخرج الامر بالنسبة إليه عن احد امرين : فلما ان يبانر الممول بالطعن عليه في المواعيد المقررة امام اللجنة الاستثنائية واما ان يرتضيه صاحب الشأن او يفوت مواعيد الطعن فيه . وفي هذه الحالة الأخيرة يصبح هذا القرار نهائيا بالنسبة لصاحب الشأن ومستغرق امامه طريق الطعن القضائي . واساس ذلك ان المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ معدلا على النحر السابق ببيانه تضمن تنظيما خاصا لإجراءات التقدير وسبيل الطعن القضائي على ما يصدر فيه من قرارات ، فمعهد الى لجان التقسيم والتقدير بإجراء تقدير القيمة الإيجارية؛ ثم اجاز في مرحلة لاحقة وخلال اجل معين الطعن على هذا التقدير امام اللجنة الاستثنائية التي تقوم ثانية بإجراء بحث موضوعي لطبيعة الأرض ومعناها ودرجة خصوصيتها توصلها الى تحديد قيمتها الإيجارية ولا سبيل امام أصحاب الشأن للطعن القضائي قبل سلوك الطريق الذي رسمه القانون حتى يصدر قرار اللجنة الاستثنائية النهائي فإذا لم يطعن الممول في المواعيد المقررة امام اللجنة الاستثنائية صار القرار كما سبق القول نهائيا في حقه واجب التنفيذ . لا يجوز الطعن عليه قضاء ، ويتعين الحكم بعدم قبول الدعوى التي ترفع مباشرة بالطعن في قرار لجنة التقسيم والتقدير .

ومن حيث أن الثبابت من الأوراق أن المطعون ضدهم لم يطعنوا في قرار لجنة التقسيم والتقدير أمام اللجنة الاستثنائية في المواعيد المقررة فإن هذا القرار يصبح بناء على ذلك قرار نهائيا واجب النفاذ حسبنا من الطعن القضائي . وإذا قضي الحكم المطعون فيه بغير ما تقدم وانتهى إلى قبول الدعوى شكلا ثم فصل في موضوعها فيكون قد جانب الصواب وجاء على خلاف صحيح حكم القانون ويتمين الحكم بالفائز والقضاء بعدم قبول الدعوى .

(طعن ٧٤٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/٤/١١)

خامسا — طبيعة لجان الفصل في المنازعات الزراعية

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

بحث الاختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة بنظر النزاع يسبق بحث الدعوى شكلا وموضوعا — لجان الفصل في المنازعات الزراعية المنشأة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ لجان ادارية ذات اختصاص قضائي تقوم على الفصل في خصومة مدنية بين الافراد ومحلها علاقة اجبارية — الطعن على قرارات اللجان الاستئنافية كان من اختصاص محاكم مجلس الدولة عملا بالمادة ١٠ فقرة ٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ تستمر محكمة القضاء الاداري في نظر الطعون التي رفعت اليها قبل ١/٨/١٩٧٥ تاريخ العمل بهذا القانون والطعون التي رفعت قبل هذا التاريخ الى محكمة غير المختصة واهيئت ولو بعد هذا للتاريخ الى محكمة القضاء الاداري .

المحكمة :

ومن حيث ان بحث الاختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة بنظر النزاع يسبق حتما بحث الدعوى شكلا وموضوعا وانه لما كانت الخصومة الماثلة تدور حول علاقة اجبارية لاراضي زراعية بين الاخوين منذ سنة ١٩٧١ مما كانت تختص به لجان الفصل في المنازعات الزراعية المنشأة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ الا انه صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ونصت المادة الثالثة منه على ان تحال الى المحاكم الجزئية المختصة جميع المنازعات المنظورة في تاريخ العمل بهذا القانون امام لجان الفصل في المنازعات الزراعية المنشأة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ كما تحال للمحاكم الابتدائية المختصة التظلمات من قرارات اللجان المذكورة والمنظورة امام اللجان الاستئنافية المنصوص عليها في القانون رقم ٥٤ لسنة

١٩٦٦ .. ويجوز الطعن أمام المحكمة الابتدائية المختصة في القرارات غير النهائية الصادرة من اللجان المنصوص عليها في الفقرة الأولى وتستمر محكمة القضاء الإداري في نظر الطعون التي رفعت إليها قبل تاريخ العمل بهذا القانون عن القرارات الصادرة من اللجان الاستثنائية . ونصت المادة السادسة على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره وقد نشر هذا القانون بتاريخ ١٩٧٥/٧/٣١ ، ومفاد ذلك أنه ولئن كانت لجان الفصل في المنازعات الزراعية المنشأة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ هي لجان إدارية ذات اختصاص قضائي وتقوم على الفصل في خصومة مدنية بين الأفراد ومحلها علاقة إجبارية إلا أن المستقر عليه قضاء أن الطعن في قرارات اللجان الاستثنائية كان من اختصاص محاكم مجلس الدولة عملاً بالمادة ٨/١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ومن ثم فانه من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ تستمر محكمة القضاء الإداري في نظر الطعون التي رفعت إليها قبل ١٩٧٥/٨/١ تاريخ العمل بهذا القانون ويشمل ذلك أيضاً الطعون التي رفعت قبل هذا التاريخ إلى محكمة غير مختصة ثم أحيلت بعد هذا التاريخ إلى محكمة القضاء الإداري باعتبار أنها هي المحكمة التي كانت مختصة في تاريخ رفع الدعوى وهو التاريخ الذي يعتد به في تحديد الاختصاص كما أن الشروط الواجب توافرها لقبول الدعوى تتحدد أيضاً في هذا التاريخ ، ومن ثم فانه متى كان الثابت أن الدعوى رقم ٢١٤ لسنة ١ ق رفعت ابتداء في ١٩٧٤/١١/٣٠ — قبل العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ — إلى محكمة الزمنازيق الابتدائية وهي محكمة غير مختصة في هذا التاريخ فان حكمها الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٤/٦ بعدم الاختصاص والاحالة إلى محكمة القضاء الإداري وإن صدر بعد العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ إلا أنه يكون قد أصاب الحق في قضائه وأعاد الدعوى إلى المحكمة المختصة بنظرها قانوناً » .

ساسسا — اختصاصات المشرف الزراعى

قاعدة رقم (١٣٨)

المبدأ :

المشرف الزراعى هو المسئول المباشر فى اتخاذ ما يلزم للحفاظ على ممتلكات الهيئة والتحقق من أن المستأجرين ينفقون ويمتثلون فى مجال الزراعة للتعليمات — ينصرف اختصاص المفتش الزراعى الى الاشراف على أعمال الموظفين والتحقق من أن كل منهم يؤدي الأعمال الموقطة به على نحو سليم ومعينة ممتلكات الهيئة للعمل على إزالة ما قد ينشأ من مشاكل مع المستأجرين .

الحكمة :

قرار رئيس هيئة الاوقاف رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن اختصاصات ومسئوليات مناطق الهيئة وفروعها المختلفة قد اسند الى مفتش الزراعة — فيما اسنده اليه من اختصاصات — الاشراف على أعمال موظفى الوحدات فى دائرة اختصاصه وتفقد ممتلكات الهيئة وحل مشاكل المستأجرين كما اسند هذا القرار الى المشرف الزراعى — فيما اسنده اليه من اختصاصات — العمل بكل الوسائل التى تؤدي الى المحافظة على ممتلكات الهيئة على مختلف انواعها وارشاد ومراقبة المستأجرين فى تنفيذ جميع العمليات الزراعية وتطبيق تعليمات وزارة الزراعة الصادرة فى هذا الشأن . والمستفاد من هذه الاختصاصات — فى نطاق المنازعة الماثلة — أن المشرف الزراعى هو المسئول المباشر فى اتخاذ ما يلزم للحفاظ على ممتلكات الهيئة والتحقق من أن المستأجرين ينفقون ويمتثلون فى مجال الزراعة للتعليمات — أما المفتش الزراعى فان اختصاصه فى هذه الخصوصية ينصرف الى الاشراف على أعمال الموظفين والتحقق من أن كل منهم يؤدي الأعمال الموقطة به على نحو سليم ومعينة ممتلكات الهيئة للعمل على إزالة ما قد ينشأ من مشاكل مع المستأجرين .

(تلحق ٢٩٦٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٢)

سابعاً — حظر تيوير وتجريف الاراضى الزراعية

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ :

قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ معدلاً بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ — حظر المشرع تجريف الارض الزراعية ونقل اتريتها للاستعمال فى غير أغراض الزراعة ومنع اصحاب ومستغلى مصانع وقبائن الطوب القائمة فى ١٢ اغسطس ١٩٨٣ من الاستمرار فى تشغيلها بالاتربة الزراعية وهو ما ينطوى على انتهاء الترخيص لها فى التشغيل بهذه الاتربة — فرض المشرع على اصحاب ومستغلى القبائن توفيق اوضاعهم باستخدام بدائل اخرى للطوب المصنع من اتربة التجريف وذلك خلال سنتين من ١٢ اغسطس ١٩٨٣ والا ثبت ازالتها بالطريق الادارى على نفقة المخالف — هذا الالتزام موجه الى اصحاب ومستغلى القبائن معا كى يوفقوا اوضاعهم فى سبيل استخدام البدائل خلال المدة المقررة .

المحكمة :

ومن حيث أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ نص فى المادة الاولى على أن يضاف الى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ كتاب ثالث عنوانه « عدم المساس بالترعة الزراعية والحفاظ على خصوبتها » يشتمل على المواد التالية : مادة ١٥٠ يحظر تجريف الأرض الزراعية أو نقل الاتربة لاستعمالها فى غير أغراض الزراعة و مادة ١٥٣ يحظر اقامة مصانع أو قبائن طوب فى الاراضى الزراعية . ويمتنع على اصحاب ومستغلى مصانع أو قبائن الطوب القائمة الاستمرار فى تشغيلها بالمخالفة لحكم المادة ١٥٠ من هذا القانون كما نص فى المادة الثانية على انه « على اصحاب ومستغلى مصانع وقبائن

الطوب القائمة توفيق أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من أتربة التجريف وذلك خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون والا تمت إزالتها بالطريق الإداري على نفقة المخالف ، ثم نص في المادة الرابعة على أنه « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره » وقد تم هذا النشر في ١١ من أغسطس سنة ١٩٨٢ . وأصدر وزير الزراعة القرار رقم ١٩٥ في ١٠ من مارس سنة ١٩٨٥ الذي أشار ضمن ديباجته إلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ ونص في المادة الأولى على أنه « على أصحاب ومستغلي مصانع وتبائن الطوب القائمة قبل العمل بأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه الراغبين في توفيق أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من أتربة التجريف الحصول على الترخيص اللازم من وزارة الزراعة (الهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي) . ونص في المادة الثانية على أنه « يقدم الطلب إلى الهيئة المشار إليها » ويرفق بالطلب الأوراق الآتية :

(أ) شهادة إثبات الملكية للأرض مع توضيح المساحة .

(ب) خريطة مساحية للأرض موقع عليها من مهندس نقلي .

(ج) دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع .

(د) رسم كروكي وهندسي للمصنع .

وبالنسبة للأراضي المستأجرة والمقامة عليها مصانع طوب أحبر ترافق موافقة المالك . ويؤخذ من هذا أن المشرع بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ اذ حظر تجريف الأراضي الزراعية ونقل أتربتها للاستعمال في غير أغراض الزراعة ومنع أصحاب ومستغلي مصانع وتبائن الطوب القائمة عند العمل بهذا القانون في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٨٢ من الاستمرار في تشغيلها بالأتربة الزراعية وهو ما ينطوي على إنهاء الترخيص لها في التشغيل بهذه

الآتية ، فانه واجه مستقبل هذه المصانع والقباين القائمة بأن فرض على أصحابها ومستغليها توفيق أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوبه المصنع من أتربة التجريف وذلك خلال سنتين من ١٢ أغسطس سنة ١٩٨٣ . والا تمت ازالتهما بالطريق الإدارى على نفقة المخالف . وواضح ان هذا الالتزام وجه الى أصحابها ومستغليها معا كي يوفقوا أوضاعهم فى سبيل استخدام البدائل خلال المدة المقررة . ولا شك ان الجهة القائمة على الترخيص يعينها تمام توفيق الأوضاع بشأن تغيير نشاط المصنع من الطوبه الأحمر الى بديل له ، وخاصة اذا كان المصنع مملوكا لغير مستغله لان هذا التغيير يتناول المواد المستعملة وقد يقتضى اجراء تعديلات جوهرية فى المصنع قد يكون للمالك عدم اقرارها ولا يكون من حق المستغل اجراؤها حسب الاحكام القانونية أو التعمدية التى تنظم علاقتها المتعلقة بالمصنع ، اذ ان هذه الجهة تستهدف تشغيل المصنع بالبدائل على وجه مستقر ثابت لا تكتفه زعزعة ولا تفشاه بما يعرقل التشغيل حالا أو يهدده مالا يسببه عدم استقرار العلاقة بين المالك والمستغل . ولهذا كان اشتراطها موافقة المالك على توفيق الأوضاع بتغيير الاستغلال صدورا عن واجبهما فى الاطمئنان الى أن جدية الاستغلال واستمراره تستهدف تحقيق أهداف القانون ولا يتعارض معها .

ومن حيث أن الطعن على القرار بإزالة المصنع والمطلوب وقف تنفيذه والقائم على توفيق الأوضاع خلال المدة المحددة قانونا بسبب رفض المالك الموافقة على التعديل المطلوب الذى يتحقق به توفيق الأوضاع وهى الموافقة التى اشترطها القرار الوزارى المشار اليه وبذلك فان الطعن استهدف بطريق غير مباشر هذا القرار باعتباره يمثل السبب فى عدم توفيق الأوضاع الذى ادى الى صدور قرار ازالة المصنع ، واذا تبين سلامة هذا القرار فان القرار المطعون فيه بإزالة المصنع يكون حسب الظاهر قائم على سند سليم من القانون فيختلف ركن الجدية اللازم لوقف التنفيذ ومن ثم يكون طلبه وقف التنفيذ متعين الرفض واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك

فيكون قائم على غير سند سليم من القانون متعين الإلغاء مع إلزام المطعون
ضده الأول بالمصروفات .

(ظمن ٦٠٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٩)

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة
(ترخيص) الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ — حظر المشرع تجريف
الأرض الزراعية أو نقل الأتربة لاستعمالها في غير أغراض الزراعة وحظر
الاستمرار في تشغيل المصانع وقبائن الطوب وإلزام أصحابها بتوفيق أوضاعهم
باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من أتربة التجريف خلال مدة
لا تتجاوز سنتين من تاريخ العمل بالقانون والحصول على الترخيص اللازم
في هذا الشأن — مخالفة هذا الالتزام يترتب عليها إزالة تلك المصانع أو
القبائن بالطريق الإداري — المقصود بتوفيق الأوضاع خلال المدة المحددة
بالقانون هو تمكن أصحاب ومستغلي مصانع وقبائن الطوب من تصريف
ما قاموا بتصنيعه من الطوب الناتج عن التجريف واستعمال الأتربة التي
سبق الحصول عليها قبل العمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ — مقتضى
ذلك : قيام أصحاب ومستغلي مصانع وقبائن الطوب بتجهيز تلك المصانع
والقبائن وتطويرها بالمعدات اللازمة مما يجعلها صالحة لاستخدام بدائل
أخرى للطوب تحل محل الأتربة الناتجة عن التجريف مع اختيار الطريقة
المناسبة — يدوية — أو نصف آلية أو آلية وذلك على النحو الذي يجعل
تلك المصانع جديرة بالحصول على الترخيص اللازم من الهيئة المختصة —
توفيق الأوضاع لا يعني بالضرورة تحول كافة مصانع وقبائن الطوب إلى
التشغيل الآلي بصفة مطلقة إذ لا يوجد في عبارات القانون ما يسند هذا
القول — الحصول على الترخيص اللازم من وزارة الزراعة معناه أن تلك
المصانع قامت فعلاً بتوفيق أوضاعها .

الحكمة :

ومن حيث أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ نص في مادته الأولى على أن يضاف إلى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ كتاب ثالث عنوانه « عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوبتها » ومن بين المواد التي اشتمل عليها هذا الكتاب المادة ١٥٠ التي تحظر تجريف الأرض الزراعية أو نقل التربة لاستعمالها في غير أغراض الزراعة . والمادة ١٥٣ التي تمنع أصحاب ومستغلي مصانع أو تمانن الطوب القائمة من الاستمرار في تشغيلها بالمخالفة لحكم المادة ١٥٠ ونصت المادة ١٥٤ على العقوبات التي توقع على مخالفة حكم المادة ١٥٠ ، كما نصت المادة ١٥٧ على العقوبات التي توقع على مخالفة حكم المادة ١٥٣ من القانون أو الشروع في ذلك . ونصت المادة الثانية من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ على أنه « على أصحاب ومستغلي مصانع وتمانن الطوب القائمة توفيق أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من تربة التجريف ، وذلك خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون ، والا تمت إزالتها بالطريق الإداري على نفقة المخلف » وجاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون المذكور أن حظر تشغيل مثل هذه المصانع إنما استهدف وضع حد لعمليات التجريف المخالفة تبعا لمنع الأغراض التي يستخدم فيها ناتج هذا التجريف ، وهو مصنع الطوب الأحمر . وتنفيذا لأحكام القانون المشار إليه صدر قرار وزير الزراعة رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٥ ونصت مادته الأولى على أنه « على أصحاب ومستغلي مصانع وتمانن الطوب القائمة قبل العمل بأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه الراغبين في توفيق أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من تربة التجريف الحصول على الترخيص اللازم من وزارة الزراعة (الهيئة العامة للجهاز) لتنفيذ لشروعات تحسين الأراضي . وأوضحت المسودات التالية من القرار ما يجب أن يشتمل عليه طلب الترخيص والمستندات اللازم تقديمها مرفقة بالطلب ، والتزام الهيئة المذكورة بمحصر

ما يقدم اليها من طلبات ، ولها في سبيل ذلك تشكيل اللجان اللازمة للانتقال والمعاينة على الطبيعة ... الخ . ويتاريخ ١٩٨٧/١٢/٣ أعدت الادارة العامة لحماية الاراضى بوزارة الزراعة مذكرة بأنه تم اخذ ٤٤٣ عينة من بعض مصانع الطوب الطفلى من عشر محافظات مختلفة خلال هذا المصام وكانت نتيجة التحاليل الاتى : ١٣٧ عينة طفنة خالصة تمثل ٣٠٪ من عدد العينات و ٣٠٦ عينات مخبولة بأتربة زراعية تمثل ٧٠٪ من عدد العينات، وهذا يؤكد أن المصانع ائيدوية ما زالت تنتج الطوب المخلوط بالأتربة الزراعية وقد ثبت أن معظم المصانع اليدوية حوالى ٧٠٪ تقوم بالخلط باستعمال اتربة زراعية فى صناعة الطوب بينما المصانع الآلية لا تستعمل اتربة زراعية لان تصميم الاتها لا يعمل الا بالطفلة الخالصة لذلك فقد حان الوقت لاصدار قرار وزارى لتحويل وتطوير جميع المصانع من الانتاج اليدوى الى الانتاج الآلى لضمان عدم قيام هذه المصانع باستعمال الاتربة الزراعية وحتى تتفرغ الادارة للملاحقة اصحاب القبان بجمع المحافظات والحد من عمليات التجريف واستنادا الى ما جاء بهذه الفكرة اصدر وزير الزراعة القرار المطعون فيه رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٧ ونصت المادة الاولى منه على أنه « على محيريات الزراعة كل نميا يخصه اخطار اصحاب ومستغلى مصانع ومبائن الطوب الكائنة فى دائرة عمل كل منها ، والذين حصلوا على ترخيص لتوقيع اوضاعهم وتطوير تلك المصانع لانتاج بدائل أخرى للطوب المصنع من اتربة ناتج تجريف الاراضى الزراعية وذلك لانتهاء من عمليات التطوير وتوقيع مقومات تشغيلها آلية خلال مدة لا تجاوز ستة اشهر من تاريخ العمل بهذا القرار والا اعتبرت التراخيص الصادرة لهم ملغاة واتخذت اجراءات ازالتها بالطريق الادارى على نفقة المخالف طبقا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليها .

ويستناد من نصوص القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر أن المشرع اذ هدف الى الحفاظ على الرقعة الزراعية وعدم المساس بها :

حظر من بين ما حظره لتحقيق هذا الهدف ، تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة لاستعمالها في غير أغراض الزراعة ، كما حظر الاستمرار في تشغيل المصانع وقمائن الطوب عن طريق تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة ، وأن المشرع وضع حكما ألزم به أصحاب ومستغلى مصانع وقمائن الطوب القائمة بتوفيق أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من أتربة التجريف خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ العمل بالقانون ، والحصول على الترخيص اللازم في هذا الشأن ، وإن عدم الالتزام بذلك يترتب عليه إزالة تلك المصانع أو القمائن بالطريق الإداري ... والمقصود بتوفيق الأوضاع خلال المدة المحددة بالقانون هو تمكين أصحاب ومستغلى مصانع وقمائن الطوب من تصريف ما قبلوا بتصنيعه من الطوب الناتج عن التجريف واستعمال الأتربة التي سبق الحصول عليها قبل العمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، ومن ناحية أخرى يعنى قيام أصحاب ومستغلى مصانع وقمائن الطوب بتجهيز تلك المصانع والقمائن وتطويرها بالمعدات اللازمة مما يجعلها صالحة لاستخدام بدائل أخرى للطوب تحل محل الأتربة الناتجة عن التجريف مع اختيار الطريقة المناسبة — يدوية أو نصف آلية أو آلية — وذلك على النحو الذى يجعل تلك المصانع جديرة بالحصول على الترخيص اللازم من الهيئة المختصة وفقا لأحكام القرار الوزاري رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٥ والمستفاد أيضا من ذلك إمران ، أولهما — أن توفيق الأوضاع على النحو الموضح فيما سبق ، وعلى سند من عبارات المادة الثمانية من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ وما ورد بالقرار الوزاري المشار اليه لا يعنى بالضرورة تحول كافة مصانع وقمائن الطوب الى التشغيل الآلى بصفة مطلقة اذ لا يوجد في عبارات القانون المذكور ما يسند هذا القول وأنه لو أن منع استخدام أتربة ناتج التجريف في صناعة الطوب لا يتحقق الا باستخدام الطرق الآلية لكان من المتعين على الجهة المختصة بوزارة الزراعة أن تمتنع عن منح المصانع التى تعمل يدويا أو بطريقة نصف آلية الترخيص الذى يفيد أنها وفقت أوضاعها وفق أحكام القانون وإن تقوم بإلغائها إداريا بمجرد فوات المهلة المحددة في القانون الذى لم يترك لها

ادنى خيار في هذا المجال . ثانيهما : أن الحصول على الترخيص اللازم من وزارة الزراعة (الهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي) وفقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في القرار الوزاري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ يعنى أن المصانع والمبائن التي حصلت على ذلك الترخيص قد قامت فعلا بتوفيق اوضاعها وأن الهيئة المذكورة تأكدت قبل منح الترخيص — أن طالب الترخيص وفق اوضاعه على النحو الذى يتطلبه اتقانون ، وانها لذلك اصدرت الترخيص اللازم .

ومن حيث أن مقتضى اعمال حكم المادة الثانية من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ هو ازالة المصانع والمبائن والتي لم يتم توفيق اوضاعها خلال مدة السنتين من تاريخ العمل به . بعدم حصولها على الترخيص انلزم وفقا للشروط المتطببة قانونا وعلى النحو اذى نظمه القرار الوزاري المذكور ، ومن ثم فان اصدار اقرار المطعون فيه رقم ١٣٧٠ لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ١٢/٧/١٩٨٧ بعد مضى أكثر من أربع سنوات على العمل بالقانون المشار اليه متضمنا مهلة أخرى مدتها ستة أشهر لما أسماه بعملية التطوير وتوفير مقومات وتشغيل المصانع ومبائن الطوب آليا يكون قد تضمن حكما بمد المهلة المنصوص عليها في القانون بعد انتهائها بأكثر من سنتين ، وهذا الأمر غير جائز قانونا فضلا عما يتضمنه من اضافة معنى آخر لتوفيق الاوضاع الذى هدف اليها القانون الذى خنت نصوصه من الزام أصحاب مصانع ومبائن الطوب بتشغيلها آليا ، كما خلت نصوصه من اعطاء الوزير المختص سلطة الازالة اداريا الا في حالة وحيدة وهى غوات مدة السنتين من تاريخ العمل بالقانون دون القيام بتوفيق الاوضاع . وإذا كان القرار المطعون فيه قد صحر استنادا الى مذكرة الإدارة العامة لحماية الاراضى بوزارة الزراعة المؤرخة ١٩٨٧/١٢/٣ التى قامت بتعطيل ٤٤٣ عينة من بعض مصانع الطوب الطلى من عشر محافظات مختلفة وتبين أن ٧٠٪ من العينات مخطوطة بآثربة زراعية الأمر الذى يؤكد أن المصانع اليدوية ما زالت تنتج الطوب المخطوط بالآثربة الزراعية ، وأن معظم المصانع

اليديوية حوالى ٧٠٪ منها تقوم بالخلط باستعمال اثرية زراعية فى صناعة الطوب ، فان هذه المفكرة لا تنفى أن بعض المصانع اليديوية لا تستعمل اثرية زراعية فى صناعة انطوب ، كما انها لم تبين مدى استعمال المصانع النصف آلية لآثرية زراعية فى صناعة الطوب ، ومن ثم فان القرار المطعون فيه وقد شمل كلفة المصانع والقبائل اليديوية والنصف آلية لتشغيلها آليا دون تفرقة بين ما يستعمل الآثرية الزراعية فى صناعة الطوب ، وما لا يستعمل هذه الآثرية فى صناعة يكون قد قام على غير سبب صحيح من القانون . ولا يكون ثمة اطم الجهة الادارية سوى استعمال سلطنتها فى ضبط المخالفين للقانون باستعمال اثرية زراعية فى صناعة الطوب وتقديمهم للمحاكمة وفى وقف الاعمال المخالفة وازالتها بالطريق الادارى وعلى نفقة المخالف .

ومن حيث انه اذا كان القرار المطعون فيه تضمن توجيهات وتعليمات من وزير الزراعة الى مديريات الزراعة باتخاذ الاجراءات المنصوص عليها فيه الا انه نص على اعتبار التراخيص الصادرة لأصحاب ومستغلى مصانع وثمان الطوب ملغاة بعد المهلة المحددة بالقرار واتخذت اجراءات ازالها بالطريق الادارى على نفقة المخالف ، وهذا الشق من القرار تصد به مصدره الى تحقيق آثار قانونية فيكون من قبيل القرارات الادارية التى يجوز لكل ذى مصلحة أن يطعن فيه بالالغاء ومن ناحية أخرى ، اذا كان الحكم المطعون فيه قد استند الى أن المدعين حصلوا على تراخيص وفقا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ وعمل بالقواعد والاجراءات الواردة بالقرار الوزارى رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ دون أن يقدم أى من المدعين للمحاكمة الترخيص المقول به فان الحكم فى الشق المستعجّل يكون على حسب الظاهر من الأوراق ومنها عريضة الدعوى ، وقد ذكر المدعون أنهم حصلوا على التراخيص المذكورة ، ولم ينف الجاضر عن الحكومة ذلك ، ومن ثم لا يكون هناك باس من الاعتماد على ما جاء بالعريضة ولم تنه الجهة الادارية .

ومن حيث أنه لما تقدم ، وقد ثبت مخالفة القرار المطعون فيه للقانون وانتهى الحكم المطعون فيه الى وقف تنفيذه فانه يكون قد صادف صحيح حكم القانون — ويكون الطعن فيه على غير سند من القانون ويتعين الحكم برفضه ، والزام الجهة الادارية بالمصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ٢١٢٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/٧/١)

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ — عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ عليها — المشرع اذ حظر تجريف الارض الزراعية ونقل اتربتها للاستعمال في غير اغراض الزراعة ومنع اصحاب ومستغلى مصانع وقمائن الطوب القائمة عند العمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه من الاستمرار في تشغيلها بالاتربة الزراعية ، وهو ما ينطوى على انتهاء الترخيص لها في التشغيل بهذه الاتربة — واجه المشرع مستقبل هذد المصانع والقمائن القائمة بان فرض على اصحابها ومستغليها توفير اوضاعهم باستخدام بدائل اخرى للطوب من اتربة التجريف خلال سنتين من ١٩٨٣/٨/١٢ والا تمت ازاقتها بالطريق الادارى على نفقة المخالف — هذا الالتزام موجه الى اصحابها ومستغليها مما ، كى يوفقوا اوضاعهم في سبيل استخدام البدائل خلال المدة المقررة — الجهة القائمة على الترخيص يعينها اتمام توفير اوضاع بشأن تغيير نشاط المصنع من الطوب الاحمر الى البسديل له ، وخاصة اذا كان المصنع مهوكا لغير مستغله .

الحكمة :

ومن حيث ان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ نص في المادة

الأولى منه على أن « يضاف الى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ كتاب ثالث عنوانه « عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوبتها » واشتمل الكتاب المواد من ١٥٠ — ١٥٩ وتنص المادة ١٥٠ على أن يحظر تجريف الأرض الزراعية أو نقل الأتربة لاستعمالها في غير أغراض الزراعة ... » وتنص المادة ١٥٣ على أن « يحظر إقامة مصانع أو قمارن طوب في الأراضي الزراعية يمتنع على أصحاب ومستغلى مصانع أو قمارن الطوب انقائية الاستثمار في تشغيلها بالمخالفه لحكم المادة ١٥٠ من هذا القانون » ونصت المادة الثانية من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ على أنه « على أصحاب ومستغلى مصانع وقمارن الطوب القائمة توفيق أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من أتربة التجريف وذلك خلال مدة لا تجاوز سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون والا تمت ازالته بالطريق الإدارى على نفقة المخالف ... » وتنص المادة الثالثة على أن « ومع ذلك يستمر العمل بالقرارات المنفذة للأحكام الملغاة بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون الى أن تصدر القرار المنفذة له خلال ستة أشهر من تاريخ نشره » ونصت المادة الرابعة على أن « تنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره » وقد نشر هذا القانون في ١١ من أغسطس سنة ١٩٨٣ وأصدر وزير الزراعة القرار رقم ١٩٥ في ١٠ من مارس سنة ١٩٨٥ الذى أشار في ديباجته الى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ونص في المادة الأولى على أنه « على أصحاب ومستغلى مصانع وقمارن الطوب انقائية قبل العمل بأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه الراغبين في توفيق أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى للطوب المصنع من أتربة التجريف الحصول على الترخيص اللازم من وزارة الزراعة (الهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الاراضى) ونصت المادة الثانية على أن « يقدم الطلب الى الهيئة المشار اليها ويرفق بالطلب الأوراق الآتية :

(١) شهادة اثبات ملكية الاراضى مع توضيح المساحة .. وبالنسبة

للأراضي المستأجرة والمقابلة عليها مصانع طوب احمر ترفق موافقة الملك »
ويؤخذ من هذا — وكما جرى به قضاء سابق لهذه المحكمة — ان المشرع
بالتقانون رقم ١٠١٦ لسنة ١٩٨٣ اذ حظر تجريف الأرض الزراعية ونقل
اتربتها للاستعمال في غير أغراض الزراعة ومنع أصحاب ومستغلى مصانع
وتماثيل الطوب القائمة عند العمل بهذا القانون من الاستمرار في تشييدها
بالأنربة الزراعية وهو ما ينطوى على انهاء الترخيص لها في التشغيل بهذه
الأنربة ، وقد واجه المشرع مستقبل هذه المصانع والتماثيل القائمة بأن
فرض على أصحابها ومستغليها توفيق أوضاعهم باستخدام بدائل أخرى
للطوب من أنربة التجريف وذلك خلال سنتين من ١٢ من أغسطس سنة
١٩٨٣ والائتمت ازالتهما بالطريق الإدارى على نفقة المخالف . وواضح ان
هذا الالتزام وجه الى أصحابها ومستغليها مع كى يوفقوا أوضاعهم في
سبيل استخدام البدائل خلال المدة المقررة ، ولا شك ان انجبة القائمة على
الترخيص يعنيها اتمام توفيق الأوضاع بشأن تغيير نشاط المصنع من الطوب
الاحمر الى بديل له ، وخاصة اذا كان المصنع مملوكا لغير مستغله ، اذ ان
هذه انجبة تستهدف تشغيل المصنع بالبدائل على وجه مستقر ثابت لا ياتيه
زعزعة تعترض انتشغيل حالا أو تهدده مالا يسبب عدم استقرار العائلة
المتاعدية بين الملك والمستغل ، ولهذا كان اشتراطها موافقة الملك على
توفيق الأوضاع بتغيير الاستغلال ، صدورا عن واجهها في الاطمئنان الى
جدية الاستغلال واستمراره ، قد استهدف تحقيق اهداف القانون ولا
يتعارض مع هذه الأهداف .

ومن حيث ان ظاهر الأوراق في الطعن المائل يفيد ان الأرض المقام
عليها مصنع الطوب الاحمر المملوك للطعون ضده هى أرض
مستأجرة منذ سنة ١٩٦٩ وأن عقد الايجار تضمن أن الغرض من هذه
الايجارة هو استغلال العين المؤجرة (ثلاثة أبنية) مصنعا للطوب الاحمر
بحيث لا يترتب على ذلك أى ضرر للأرض المؤجرة وأن يعتمد المستأجر
عند انتهاء مدة الايجار أن يسلم الأرض للمؤجر خالية وأن تكون صالحة

للزراعة ، وقد تقدم صاحب المصنع بطلب تطوير هذا المصنع وفق احكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ وقرار وزير الزراعة رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ الا انه لم يرفق بالاوراق موافقة كتابية صريحة من مالك هذه الأرض بتطوير المصنع الى طوب طفلى مما حدا بصاحب المصنع الى التمشى لاجهزة وزارة الزراعة وصدر قرار وزير الزراعة رقم ٧٠٠ بتاريخ ١٩٨٥/٨/١٥ بتشكيل لجنة لفحص كافة تظلمات أصحاب المصانع وأوصت اللجنة بتاريخ ١٩٨٥/٩/١٥ بالموافقة على اصدار الترخيص باسم (اصحاب مصنع الهضبة) لقبول موافقة المالك بمقتضى الايجار المرفق ، وصدر قرار الترخيص بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١٦. و ابلغ صاحب الأرض قسم الجيزة امن دولة بان الترخيص صدر بدون موافقته وتحرر عن ذلك المحضر رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٥ كما حرر بذلك محابيه بتاريخ ١٩٨٥/١١/٣ الى رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة لتحسين الاراضى بطلب الغاء الترخيص كما طلب ذلك بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٨ من الاستاذ / مدير نيابة أمن الدولة بالجيزة وكانت النيابة قد طلبت بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٤ ما ثبت موافقة المالك على التطوير ، كما كرر طلب الغاء الترخيص بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٠ كما انه بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٨ طلبت نيابة أمن الدولة بالجيزة حضور وسؤال مدير الشؤون القانونية بجهاز تحسين الاراضى بشأن القضية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٥ جنح امن دولة الجيزة ، كما تم اخذ اقوال رئيس مجلس ادارة الهيئة المذكورة اتم النيابة بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٤ كما أن صاحب المصنع قرر اتم النيابة بتاريخ ١٩٨٥/١١/١١ أن المسالك لم يوافق على التطوير وأنه توجه اليه عدة مرات فرفض فلجا الى وزارة الزراعة وأن اللجنة الثلاثية بالوزارة ومدير الزراعة وافق على التطوير ، وبتاريخ اول يناير سنة ١٩٨٦ بعث رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة لتحسين الاراضى الكتاب رقم ٣٧٣ الى السيد رئيس قطاع الزراعة بالجيزة بوقف نشاط مصنع المواطن بناحية جزيرة الذهب بعزبة البكبش بالجيزة مع سحب الترخيص وارساله لاعادة الدراسة القانونية حسب القرار رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ والقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، ووضح من هذا

التفصيل أن صاحب المصنع كان على علم تام بضرورة موافقة المالك للارض على التطوير وأن هذه الموافقة لم تتم ، ولما كانت اللجنة سائلة الذكر قد أخطأت في استخلاص الموافقة من عقد الايجار ، وأن الترخيص كان محل تحقيق جنائى عقب صدوره في ١٦/١٠/١٩٨٥ ولم يتحصن قانونا، ومن ثم يكون سحبه قد وافق صحيح حكم القانون .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه — في استظهاره ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ — قد ذهب الى غير ما تقدم نانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين الحكم بالغائه ورفض طلب وقف التنفيذ لظهور مشروعية قرار وزير الزراعة رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنه من اشتراط موافقة المالك على التطوير وما يترتب عايه من سحب ترخيص التطوير الصادر بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٥ .

(طعن ١٢١٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/٦/٩)

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

حظر المشرع في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بشأن الزراعة لتبوير الأرض الزراعية وتجريفها — حرم ايضا البناء عليها الا بترخيص وفي احوال وشروط خاصة تحقيقا لمصالح الاقتصاد القومى — لذا ما صدر الترخيص في الاحوال وطبقا للشروط والأوضاع التى نص عليها القانون الصادر في ظله فانه يصدر مشروعا حصينا من الافشاء لا يجوز سحبه او الفلؤه بإرادة الجهة الانبارية التى أصدرته لما يترتب لمصاحب الشأن من مراكز قانونية مشروعة لا يجوز المسئس بها — اذا خالف المرخص له شروط الترخيص فانه يتعين على الجهة الانبارية اتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة الحال الى ما كانت عليه وبإزالة المخالفة — لا يسوغ للجهة الانبارية المختصة ان تتخذ من الاجراءات الادارية والضرورية الضابطة المخولة لها ونفا القانون الا ما كان منها لازما

لحماية النظام الزراعى والصالح القومى وفى الحدود التى تقتضيها هذه الحماية — لا يجوز ان تمس حقوق اصحاب الشأن الا بالقدر اللازم لاستقامة هذا النظام ومخالفته .

المحكمة :

ومن حيث ان الاصل العام الدستورى المقرر ايضا وفقا للمساواة السالف بيانها طبقا لمبدأ سيادة الدستور والقانون الذى تخضع له الدولة وفقا لاحكام المواد ٦٥ و ٦٦ من الدستور — ان تلجأ الادارة الى السلطة القضائية لحسم أى نزاع على أداء الملك للالتزاماته التى حددها القانون — اهمالا للمادتين ١٦٥ و ١٦٦ من الدستور ، ولكن المشرع تمكينا للادارة من تسير المرافق العامة بانتظام واضطراد وحماية النظام العام والصالح العام القومى ، بمنح الادارة العميلة حق التنفيذ المباشر للاجراءات او القرارات اللازمة لمنع الاعتداء الفردى على الشرعية وسيادة القانون او الوظيفة الاجتماعية للملكية وتحقيقها للخير العام للشعب ، وهذه السلطة الادارية التنفيذية المباشرة ، تعد استثناء تدعو اليه ضرورة حماية حسن سير وانتظام المرافق العامة وتحقيق الصالح العام بمقتضى الوسائل الشرعية المقررة قانونا ويتمين ان تستخدمها الادارة فى حدود التنظيم التشريعى لها ولتحقيق الفليات التى استهدفها المشرع منها .

ومن حيث انه حماية للثروة القومية الاساسية للمجتمع وهى الأرض الزراعية قد حظر المشرع فى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بشأن الزراعة بقبويع الأرض الزراعية وتجريمها كما حرم البناء عليها الا بترخيص وفى احوال وشروط خاصة تحقيقا لصالح الاقتصاد القومى ومن ثم فلن الترخيص بالبناء على الأرض الزراعية اذا ما صدر فى الاحوال وطبقا للشروط والاوزاع التى نص عليها القانون الصادر فى ظله فانه يصدر مشروعا حصينا من الالغاء . فلا يجوز سحبه أو إلغاؤه بمرادة الجهة الادارية التى أصدرته لما يربته لاصحاب الشأن من مراكز قانونية مشروعة لا يجوز المساس بها . الا ان مناط ذلك ان

يصدر الترخيص في الاحوال اتى حدها القانون وان يلتزم طالب الترخيص بشروط الترخيص الصادر له ولا يتجاوز ما رخص له من بناء . فاذا ما خالف المرخص له شروط الترخيص على الوجه الذى يؤدى الى الاضرار بالغايات والمصالح العامة التى هدف المشرع الى حمايتها فيما يتعلق برقعة الارض الزراعية . فانه يجوز بل يتعين على الجهة الادارية المبادرة الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتضمن اعادة الحال الى ما كانت عليه وبإزالة المخالفة . ولا يعد الاجراء في هذه الحالة سحبا للترخيص في غير المواعيد المقررة قانونا ، بل يعد اجراء من الاجراءات الادارية التى يجب على الجهة الادارية المختصة باعتبارها المسئولة والقوامة على حماية الارض الزراعية — ان تتخذها لضمان عدم المساس بالرقعة الزراعية وحمايتها من اى اعتداء يقع عليها اعمالا للشرعية واعلاء لسيادة القانون ومنعاً من جور المصالح الفردية غير المشروعة على مصلحة المجتمع والدولة ولو ادى ذلك الى المساس بمراكز لاصحاب الشأن يستند الى صدور الترخيص الادارى . ومقتضى ذلك ولازمة انه لا يسوغ للجهة الادارية المختصة ان تتخذ من الاجراءات الادارية والضرورية الضابطة المخولة لها ونفا للقانون الا ما كان منها لازماً لحماية النظام العام الزراعى والمصالح القومى وفي الحدود التى تقتضيها هذه الحماية . فلا يجوز ان تمس حقوق اصحاب الشأن الا بالقدر اللازم لاستقامة هذا النظام وكماثلته .

(طعن ١٧٤٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٣/١/١٠)

ثامنا — سلطة وزير الزراعة في الترخيص بالبناء في الأراضي الزراعية

قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ :

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ باضافة الكتاب الثالث الخاص بعدم المساس بالترتعة الزراعية والحفاظ على خصوصيتها الى قانون الزراعة رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ (المواد من ١٥٠ الى ١٥٩) — الاصل المقرر هو حظر تقسيم الأراضي الزراعية للبناء عليها وكذا اقلية اية مبان او منشآت عليها — وهو حظر عام ومطلق غير منوط بموافقة اية جهة — المشرع لاعتبارات قدرها استثنى من هذا الحظر حالات محددة يصدر فيها الترخيص من المحافظ المختص بعد توافر كافة الشروط واستيفاء جميع الاجراءات التي تحدد بقرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير — من تلك الحالات الأراضي الواقعة داخل كرون المدين المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ — فاذا لم تتوافر تلك الشروط او لم تستدن تلك الاجراءات قبل ممارسة المحافظ لاختصاصه في منح الترخيص فانه لا يجوز منح الترخيص — تنفيذا للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ اصدر وزير الزراعة القرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ في شأن شروط واجراءات منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية — المستفاد من نصوص هذا القرار معدلا بالقرارين رقمي ٣٢٢ و ٨٦٨ لسنة ١٩٨٦ ان موافقة وزير الزراعة باجهزتها المذكورة لازمة قبل اصدار المحافظ المختص للترخيص المطلوب ، وان هذه الموافقة تكون في ضوء المستندات المقدمة من ذوى الشأن ، وانه لا ترخص للمحافظ (او من يفوضه) في التجاوز عن تلك الموافقة المسبقة . والا كان قراره غير مشروع .

الحكمة :

ومن حيث ان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ اضاف الكتاب الثالث الخاص بعدم المساس بالترتعة الزراعية والحفاظ على

خصويتها الى قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ (المواد من ١٥٠ — ١٥٩) وتنص المادة ١٥٢ على أن « يحظر اقامة أية مبان أو منشآت في الأرض الزراعية أو اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الاراضى لاقامة مبان عليها . ويعتبر في حكم الاراضى الزراعية البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر :

(١) الأرض الواقعة داخل كردون المدن المعتمدة حتى ١٩٨١/١٢/١ مع عدم الاعتماد بأية تعديلات على الكردون اعتباراً من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء . ب . ج . د . هـ . وفيما عدا الحالة المنصوص عليها في الفقرة (ج) يشترط في الحالات المشار اليها أننا صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء في اقامة أية مبان أو منشآت أو مشروعات ويصدر بتحديد شروط وإجراءات منع هذا الترخيص قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير « ومناد ذلك أن الأصل المقرر هو حظر تقسيم الاراضى الزراعية للبناء عليها وكذا اقامة أية مبان أو منشآت عليها وهو حظر عام ومطلق غير منوط بموافقة أية جهة ، الا أن المشرع — لاعتبارات قدرها — استثنى من هذا الحظر حالات محددة يصدر فيها الترخيص من المحافظ المختص بعد توافر كافة الشروط واستيفاء جميع الاجراءات التى تحدد بقرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ومن تلك الحالات الاراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ ، فإذا لم تتوافر تلك الشروط أو لم تستوف تلك الاجراءات قبل ممارسة المحافظ لاختصاصه في منح الترخيص فانه لا يجوز قانوناً منح الترخيص ، وتنفيذاً للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ أصدر وزير الزراعة القرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ في شأن شروط وإجراءات منح تراخيص البناء في الاراضى الزراعية وتنص المادة (١) منه على أن « يكون الترخيص بلقائمة المباني والمنشآت

في الأراضي الزراعية الواقعة داخل كردون المدن المنصوص عليه في المادة ١٥٢ (١) من قانون الزراعة وفقا للقواعد والأوضاع الآتية : —

(أ) تقوم مديرية الزراعة المختصة بالاشتراك مع مديرية الإسكان والتعمير بإجراء حصر شامل للأراضي الزراعية وما في حكمها الواقعة داخل الكردون المشار اليه وتصنيفها حسب حالتها ودرجة خصوبتها وعمل خرائط مساحية تعتمد من المحافظ وتخطر وزارة الزراعة بصورة منها بعد اعتمادها .

(ب) تعد الوحدة الحدية بالمدينة بالاتفاق مع الإدارة الزراعية بالمركز برنابجا زمنا لاقامة المباني على هذه المساحات ... ويعتمد هذا البرنامج من المحافظ ويبلغ لمديريات الزراعة والإسكان بالمحافظة « وتنص المادة ٦ على أن « يشترط للترخيص باقامة المباني والمنشآت والمشروعات المشار اليها في المواد السابقة ارتباطها بالموقع موضوع طلب الترخيص وتقدر اقامتها في غير الأراضي الزراعية أو في الأراضي الواقعة داخل كردون المدن ونطاق الحيز العمراني للقرى وعدم وجود أية مبان أو أراضي أخرى نضاء تحقق الغرض المطلوب » وتنص المادة ٧ على أن « يقدم طلب الحصول على الترخيص المنصوص عليه في البنود ١ ، ب ، د ، هـ من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة على النموذج المرافق الى مديرية الزراعة المختصة مرفقا به .. » وتنص المادة ٨ على أن « تتولى إدارة حماية الأراضي الزراعية بالمحافظة فحص الطلبات المشار اليها في المادة السابعة ومراجعة المستندات المقدمة من ذوى الشأن وإجراء المعاينة اللازمة وترسل الطلبات والمستندات المشار اليها مشفوعة بالرأى الى الإدارة العامة لحمائية الأراضي الزراعية بوزارة الزراعة لتتولى عرضها على اللجنة العليا للمحافظة على الرقعة الزراعية » . وتنص المادة ٩ على أن « تختص اللجنة العليا المشار اليها في المادة السابقة بفحص الطلبات المذكورة في المادة السابقة وإصدار القرار بشأنها . ويتولى رئيس قطاع التنمية الزراعية باخطار المحافظ المختص بقرارات اللجنة العليا لإصدار الترخيص أعمالا للفقرة الأخيرة من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة رقم

٥٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته » . والمستفاد من نصوص هذا القرار معدلا بالقرارين رقمي ٣٢٢ و ٨٦٨ لسنة ١٩٨٦ ان موافقة وزارة الزراعة بأجهزتها المذكورة لازمة قبل اصدار المحافظ المختص للترخيص المطلوب . وان هذه الموافقة تكون في ضوء المستندات المقدمة من ذوى الشأن وأنه لا ترخص للحفظ (او من يفوضه) في التجاوز عن تلك الموافقة المسبقة . والا كان قراره غير مشروع .

ومن حيث أن ظاهر الأوراق المودعة بالدعوى ينفي عن أن رفض الوحدة المحلية بكر الشيخ بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٦ الموافقة على تقسيم ارض جمعية القانونين انها كان لعدم موافقة وزارة الزراعة على هذا التقسيم عملا بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ باعتبارها ارضا زراعية ولم يثبت من الأوراق أن الجمعية حصلت على تلك الموافقة في ظل العمل بهذا القانون وما صدر تنفيذا له من قرارات من وزير الزراعة ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك لمانه يكون قد اخطأ في تطبيق هذا القانون .

ومن حيث انه عما ورد بصحيفة الدعوى من أن محافظ كفر الشيخ وافق بتاريخ ٢٧/٢/١٩٧٩ على ما ورد بمذكرة مراقبة الشئون القانونية بتاريخ ٢٩/١/١٩٧٩ بالموافقة على تقسيم ارض جمعية اسكان القانونين بالمحافظة لسبق موافقة مديرية الزراعة ، فانه بالاضافة الى أن هذه الموافقة لا تعتبر اعتمادا من المحافظ للمشروع النهائى للتقسيم بعد استيفاء جميع الاجراءات والمستندات والمواظلت فانها تخلف الثابت من الأوراق المودعة ومنها حافظة مستندات المدعى اذ ورد بها ان وزارة الزراعة (مكتب الوزير) أرسلت كتابها رقم ٢٤٧٠ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٨ متضمنا أن الأرض الزراعية الموجودة داخل كردون المدينة يسرى عليها الحظر المنصوص عليه في المادة ١٠٧ مكررا فقرة أولى من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ ومن ثم فان هذا الكتاب يعتبر الغاء للموافقة السابقة (٥/٦/١٩٧٨) المنسوبة الى مديرية الزراعة بكر الشيخ لوقوعها بالخالفه للمادة ١٠٧ مكررا (١) من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ معدلا

بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ وتنص على أنه « لا يجوز البدء في استصدار قرارات تقسيم الأراضي الزراعية وفقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء أو السير في إجراءاتها بغير ترخيص من وزارة الزراعة يصدر طبقا للأوضاع والشروط المشار إليها في المادة السابقة » إذ أن موافقة مديرية الزراعة تكون بصفه تمهيدية قبل العرض على وزارة الزراعة للحصول على الموافقة النهائية ، كما أنه بتاريخ ١٢/١٠/١٩٧٨ عملا بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ بتعديل قانون الزراعة ونصت المادة ١٠٧ مكررا (فقرة أولى) على أن يحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية ... ويستثنى من هذا الحظر الأراضي التي تنزع ملكيتها للمنفعة العامة أو الأراضي التي يقام عليها المشروعات التي تخدم الانتاج الزراعي أو الحيواني بشرط الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة ... » وورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه أصبح لازما ألا يتضمن نص حظر البناء على الأرض الزراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة أى استثناء بل يكون حظرا عاما شاملا ومطلقا يشمل كل أرض زراعية على أن تعالج حالات طلبات البناء في الأرض الزراعية الداخلية في كردون المدن في أحكام قرار مجلس الوزراء الذي يصدر بتحديد شروط وأوضاع منح الترخيص وفي ظل العمل بهذا القانون تقدمت الجمعية بطلب بتاريخ ٣٠/١١/١٩٧٨ بمشروع التقسيم للمراجعة والاعتماد وطالبت الإدارة الهندسية من الجمعية بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٨ موافقاتها ببعض المستندات وأنه بتاريخ ١٠/١/١٩٧٩ أرسل رئيس مدينة كفر الشيخ إلى مديرية الزراعة بأنه لا يمكن اعتماد أى تقسيم إلا بعد موافقة وزارة الزراعة كما أنه بتاريخ ٢٩/٢/١٩٧٩ عمم سكرتير عام المحافظة الكتاب الدورى رقم ١ لسنة ١٩٧٨ الصادر من وزير الحكم المحلى للمحافظين ويتضمن التنبيه على جميع الأجهزة المحلية بنطاق المحافظة بعدم المساس بشئ من الأراضي الزراعية اطلاقا تحت أى ظرف من الظروف وبعدم التصريح بإقامة أية منشآت بالأراضي الزراعية أو البدء في تنفيذها قبل الحصول على ترخيص مسبق من وزارة الزراعة ، وبتاريخ

١٩٨٠/٦/٨ أرسل رئيس مدينة كفر الشيخ الى المحافظ خطابا بشأن طلب جمعية القانونين للاسكان وتضمن ان جميع المستندات الخاصة بمشروع تقسيم الأرض المذكورة قدمت بعد العمل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ وينطبق عليها الحظر وان الجمعية تقدمت بشكوى الى المجلس الشعبى المحلى وقرر المجلس بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٠ ان تقوم الجهات المعنية بتعديل القانون وكل ذلك مؤكدا عدم الموافقة على التقسيم للبناء فى ظل العمل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

ومن حيث انه بتاريخ ٢١/٦/١٩٨٢ تقدم رئيس مجلس ادارة الجمعية بطلب الى رئيس الوحدة المحلية لمدينة كفر الشيخ ضمنه انه سبق ان تقدم بالخرط المساحية وصور عقد الملكية المسجل وانشهادات العقارية الدالة على خلو الأرض من الحقوق العينية وموافقة وزارة الزراعة باستئجار الأرض داخل كردون المدينة من الحصول على ترخيص الا انه لم يتم عمل أى شئ بالنسبة لاعتداد التقسيم وانه صدر القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون التخطيط العمرانى ويجيز البناء فى أرض الجمعية داخل كردون المدينة وطلب الموافقة على اتخاذ الاجراءات القانونية لاعتداد هذا التقسيم ، وبتاريخ ١١/٨/١٩٨٢ طلبت الوحدة المحلية المذكورة رأى مديرية الزراعة بكفر الشيخ نحو الموافقة للجمعية المذكورة بالبناء على مساحة الأرض المشار اليها حتى يتسنى للوحدة اتخاذ الاجراءات لاستصدار قرار التقسيم وبذات التاريخ استطلعت الوحدة المحلية رأى مدير عام الاسكان والتعمير بالمحافظة (ادارة التخطيط العمرانى) فى شأن طلب الجمعية وبيان الاجراءات التى تتبع فى مثل هذه الحالة عما يتبع حيا لاستصدار قرار التقسيم ، ويكتب الجمعية بتاريخ ١/٤/١٩٨٤ وكتبها بتاريخ ١٤/٢/١٩٨٤ قدمت بعض المستندات المطلوبة لاجراء التقسيم كما قدمت سبع حوافظ مساحية رفق كتابها بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٤ كما طلبت الوحدة المحلية من الجمعية بتاريخ ٢٦/٣/١٩٨٤ سداد رسم ببلغ ٧١٦ جنيها وتقديم شهادة تثبت خلو

الأرض من أى حق عيني أصلى أو تبعى — وذلك حتى يمكن عرض موضوع التقسيم على لجنة التخطيط ثم طلبت الوحدة بتاريخ ١٩٨٤/٥/٧ من الجمعية موافقتها لمشروع التقسيم النهائي لأرض الجمعية فردت الجمعية بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٩ بأن المشروع المقدم للوحدة المحلية هو المشروع النهائي ومستوف كافة الاجراءات المطلوبة وطلبت انتهاء اجراءات استصدار قرار التقسيم ، بتاريخ ١٩٨٤/٦/١١ أعاد رئيس اللجنة العليا للتخطيط العمرانى بمحافظة كهر الشيخ مذكرة بالاجراءات الواجب اتباعها عند مراجعة واعتماد مشروعات التقسيم وأن الوحدات المحلية قامت باعداد القرارات اللازمة للترخيص واعتمادها من المحافظ وتدوينها فى سجل خاص وقرار اعتماد المشروع من السيد المحافظ وتاريخه وتاريخ نشر المشروع فى الجريدة الرسمية وأنه بعد الانتهاء من اجراءات واعتماد التقسيم يتم رفعه الى اللجنة العليا للتخصيص باقامة مبان ومنشآت على الاراضى الزراعية بما ورد بالقرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ لاستخراج الترخيص المطلوب وقد وافق السيد محافظ كهر الشيخ باعتماد هذه المذكرة ، بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٥ اجتمعت اللجنة المشكلة بالوحدة المحلية لمدينة كهر الشيخ لبحث اسباب تأخير انجاز التقسيمات والمرافق المشتركة والمستندات ، وبتاريخ ١٩٨٥/٨/٨ وافق مجلس المحافظين على أنه لا يجوز البناء على الأرض إلا بموافقة السيد / وزير الزراعة أو موافقة السيد / رئيس الوزراء شخصيا ، وردا على كتاب رئيس الوحدة المحلية بمدينة كهر الشيخ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٦ بشأن اجراءات تقسيم أرض الجمعيات أسد سكرتير عام المحافظة أن المهندس رئيس القطاع الزراعى بكهر الشيخ اناذه بالكتاب رقم ٤٨٨ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٢ بأنه يجوز لهذه الجمعيات التقدم بطلباتها الى السيد / وزير الزراعة بخصوص الاراضى المخصصة لها لاقامة مبان عليها بمدينة كهر الشيخ ، بتاريخ ١٩٨٦/٣/٤ تقدم رئيس مجلس ادارة الجمعية بطلب لرئيس مدينة كهر الشيخ لبيان المبلغ المطلوب للمرافق بالنسبة لأرض القانونين والمقدم عنها مشروع تقسيم الى الوحدة المحلية، فتم الاجابة على ذلك بخطاب رئيس مدينة كهر الشيخ رقم ١٦٦٦ بتاريخ

١٩٨٦/٣/١٧ بأنه لم يتم اعتماد التقسيم وذلك لورود تعليمات مجلس المحافظين بجلسة ١٩٨٥/٨/٨، والتي جاء بها انه لا يجوز الترخيص بالبناء على الأرض الزراعية الا بموافقة السيد / وزير الزراعة وموافقة السيد / رئيس الوزراء شخصيا ، ووضح من هذا التفصيل انه لم يصدر قرار اداري باعتماد التقسيم في تاريخ لاحق على العمل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ في ١٩٨٢/٢/٢٥ والذي حظر في المادة الثانية منه اقامة اية مبان أو منشآت في الأرض الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات في شأن تقسيمها واستثنى من ذلك الحظر الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المعنت حتى ١٩٨١/١٢/١ كما أن موقف الادارة بعدم اعمال هذا الاستثناء كان موافا سلبيا تجيز للجمعية المذكورة الطعن عليه بالالفاء اذا ثبت انها قد استوفت سائر الاجراءات والمستندات المطلوبة لاعتماد التقسيم للبناء وهو ما لم يثبت من الأوراق على النحو سالف ذكره اذ لم تستوف الجمعية ذلك الا بعد العمل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتاريخ ١١ اغسطس سنة ١٩٨٣ مؤكدا الحظر المشار اليه كما قيد الاستثناء بشروط واجراءات حددها قرار وزير الزراعة رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ سالف الذكر ، واذ كان ظاهر الأوراق يفيد أن جهة الادارة التزمت احكام هذا القانون والقرار المنفذ له وأن الجمعية لم تقدم ما يثبت موافقة وزارة الزراعة على التقسيم للبناء فان القرار الاداري بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٧ يكون بحسب الظاهر مشروعا وبذا ننتمى ركن الجدية في طلب وقف تنفيذه .

(ملن ١٠١٩٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤)

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

وزير الزراعة وضع عددا من القواعد التنظيمية والشروط للترخيص بالبناء في الأراضي الزراعية الواقعة بالزمام الزراعي للتربة — ذلك في القرار الوزاري رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ والتشور العام رقم ٣ لسنة ١٩٨٧

الحكمة :

ومن حيث أنه من الوجه الثالث من أوجه الطعن فإن المستخلص من نص المادة ١٥٢ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ أن المشرع قد تدخل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ لتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ لإضافة كتاب ثالث إلى هذا القانون عنوانه (عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوصيتها) اشتمل هذا الكتاب على المادة ١٥٢ المشار إليها ، وقد حظرت هذه المادة — كما سبق القول — كإصـل عام إقـابة أية مبان أو منشآت على الأراضي الزراعية والأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ، واستثنت هذه المادة من هذا الحظر عدة استثناءات محددة ومحصورة ضمنها الأراضي الواقعة بزمـام القرى التي يقيم عليها المالك سكنا خاصا أو مبنـى يخدم أرضه ، وذلك في الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة .

وقد صدر تطبيقا لذلك قرار وزير الزراعة رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ والمنشور العام لوزارة الزراعة رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ المعتمد من وزير الزراعة .

ومن حيث أنه ولئن استثنى المشرع من الحظر الذي أورده كأصل عام حسبها سلف الأراضي الواقعة بزمـام القرى التي يقيم عليها المالك سكنا خاصا بل أو مبنـى يخدم أرضه إلا أنه قيد هذا الاستثناء أيضا بالحدود التي يصدر بها قرار من وزير للزراعة ، ومن ثم فقد خول المشرع بذلك وزير الزراعة سلطة بوضع الحدود التي يجرى فيها أعمال هذا الاستثناء ، بما يحقق حماية النظام العام الزراعى الذى يحظر البناء دون ضرورة مبررة على الأراضي الزراعية ويسمح بتنظيم هذه الضرورة استثناء من هذا الأصل فيما يصدره من قواعد تنظيمية في الحدود التي تقتضيها دون خروج على غايات وأهداف القانون من حماية الأراضي الزراعية من التعـص والعـوان عليها وتمريضها للبوار فمن الجلى أن المشرع

استهدف فيما أورده من حظر البناء على الأراضى الزراعية كأصل عام تحقيق هدف ومصلحة قومية عليا تتمثل في الحفاظ على الرقعة الزراعية وحماية خصوصيتها من التآكل والانهيال ، وجاء بيان ذلك واضحا صريحا فيما عنون به المشرع الكتاب الثالث الذى اضافته الى قانون الزراعة نجا نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بأن يضاف الى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ كتاب ثالث عنوانه « عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوصيتها يشتمل على المواد النائية ... » ضمن هذه المواد المادة ١٥٢ السالفة . وعلى ذلك فان ما استهدفه المشرع بهذا التشريع من تحقيق المصلحة العامة العليا السالفة لا يتحقق الا بحماية الرقعة الزراعية وخصوصيتها من التآكل والانهيال ، وبالتالي فان الاستثناءات التى أوردها المشرع على هذا الحظر انعام انما يتعين أن تفسر تفسيرا ضيقا ولا يقاس عليها كما تنقيد بالقيود التى أوردها المشرع ذاته وهى فى الحالة المعروضة ما خوله لوزير الزراعة من وضع الحدود التى يجوز فى اطارها الترخيص ببناء المالك سكنا خاصا به فى الأرض الزراعية المملوكة له بالزمام الزراعى للقرية .

ومن حيث انه تطبيقا لذلك فان وزير الزراعة وضع عددا من القواعد التنظيمية العامة والشروط للترخيص بالبناء فى الأرض الزراعية الواقعة بالزمام الزراعى للقرية وذلك فى القرار الوزارى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ والمنشور العام رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ ضمنها ما ورد فى القرار الأول من اشتراط عدم وجود سكن خاص بالطلاب فى القرية وما ورد فى القرار الثانى من حظر البناء على الاجزاء المتناثرة بالزمام الزراعى للقرية البعيدة عن كتلتها السكنية ، والبالغ من الأوراق انه من ناحية فان الطاعن افتقد شرط عدم وجود سكن خاص به فى القرية ، وقد صور صحيفة دعواه بأنه يقيم بالقرية ذاتها التى يرغب فى اقامة سكن له بالأرض الزراعية الواقعة بزمامها ، كما انه من ناحية أخرى فقد تبين من معالجة الادارة للأرض الزراعية محل الطنب انها بعيدة عن الكتلة السكنية وهو ما ثبت

أيضا من الخريطة المساحية المقدمة بحافظة مستندات المدعى (الطاعن)
والتي تشير الى أن هذه الأرض الزراعية تتبع في تناثرات الأراضي
الزراعية لزمام القرية وبعدة بمسافة كبيرة عن الحيز العمراني لها الأمر
الذى يجعل طلبه مخالفا للحدود التى أوردتها وزير الزراعة فى هذا الشأن
ولما كان الاستثناء الوارد فى الفقرة (هـ) السالفة هو استثناء من الأصل
العام يحظر البناء على الأراضي الزراعية إنما يفسر تفسيراً ضيقاً
ولا يقاس عليه ويجرى تطبيقه فى إطار الحدود التى خول المشرع وزير
الزراعة بوضعها تحقيقاً للمصلحة العامة القومية العليا التى استلزمت
حمية الرقعة الزراعية المصرية من التآكل والانهدام فى الوقت الذى يتعين
مضاعفة هذه الرقعة ومضاعفة انتاجها لمواجهة الاحتياجات الأساسية
للملايين المصريين ..

وحيث انه قد جاء طلب المدعى مخالفاً للحدود والشروط التى وضعها
وزير الزراعة فى هذا الشأن حسبما سلف ، فإن قرار الجهة الادارية
برفض طلبه بلبناء على الأرض الزراعية المشار اليها يعد قراراً
مشروعاً وغير مخالف للقانون الأمر الذى يكون معه الحكم المطعون فيه وقد
انتهى الى رفض الدعوى موضوعاً قد أصلب فى النتيجة التى انتهى اليها
صحيح القانون مما يتعين معه رفض الطعن المائل لعدم استناده
على أسس صحيح .

(طعن ٢١٦٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩١/١١/٢٤)

سلك تجارى

سلك تجارى

أولا - تقدير كفاية .

ثانيا - ترقية .

ثالثا - سحب .

رابعا - ائحية .

أولا - تقديم الكلية

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

اعضاء سلك التمثيل التجارى من وظيفة مستشار فما فوقها لا يخضعون لنظام التقارير الدورية طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ - الترقية لوظيفة وزير مفوض تجارى تكون بالاختيار على أساس الصلاحية للعمل والكفاءة فيه - هذه الكفاءة المؤهلة للترقية تتمدد مصادرها وتبين شواهدا عن طريق ما يبيده الرؤساء بشأن المرشح للترقية او ما تجمع من بيانات ومعلومات بشأن كفاءة المرشح سواء وردت في ملفات الخبة او تضمنتها المحررات الأخرى - لا تتربى على جهة الإدارة اذا ما اخفت بما ورد في التقريرين اللذين وضعا عن المدعى والمطمون في ترقيته لا باعتبارهما تقارير سنوية تطلبها القاتون ولكن باعتبارها تعبير عن رأى الرؤساء في شأن كفاءة المدعى وزميله الذى تم ترقيته وتكشف عن قدراته .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن المدعى حصل على تقرير كلية عن سنتى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ بمرتبة جيد بينما قررت كلية المطعون على ترقيته في هذين العامين بمرتبة ممتاز مما يجعل مسلك الإدارة في اختيار من رقى بالقرار محل ألطعن سليما لا غبار عليه ، ولا يقدح في ذلك أن أعضاء سلك التمثيل التجارى من وظيفة مستشار فما فوقها لا يخضعون لنظام التقارير الدورية طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه ذلك أن الترقية الى وظيفة وزير مفوض تجارى تكون بالاختيار على أساس الصلاحية للعمل والكفاءة فيه خاصة وانها على قمة وظائف

سلك التمثيل التجارى وهذه الكلية المؤهلة للترقية تتعدد مصادرها وتتباين شواهدها وذلك عن طريق ما يبيديه الرؤساء بشأن المرشح للترقية أو ما تجمع من بيانات ومعلومات بشأن كفاية المرشح سواء وردت في ملفات الخدمة أو تضمنتها المحررات الأخرى ومن ثم فانه مع التسليم بأن أعضاء سلك التمثيل التجارى من وظيفة مستشار فما فوقها لا يخضعون لنظام التقارير الدورية الا أنه لا تثريب على جهة الادارة اذا ما اخذت بما ورد في التقريرين اللذين وضعا عن المدعى عن سنتى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ وعن المطعون في ترقيته عن هذين العامين لا باعتبارها تقارير سنوية تطليها القانون ولكن باعتبارها تعبير عن رأى الرؤساء في شأن كفاية المدعى وزمينه الذى تم ترقيته وتكشف عن قدراته في مراحل حياته الوظيفية في هذه الوظائف التى يتعين ان يتم الاختيار فيها بالدقة في التقدير لينصب على افضل العناصر طالبا خلا من اساءة استعمال السلطة ، فاذا تبين من رأى الرؤساء الثابت بالأوراق ان من تمت ترقيتهم بالقرارين محل الطعن الصادرين في ١٢/٢/١٩٧٥ و ٢٠/٨/١٩٧٥ لكأ من المدعى وقد خلت الأوراق مما يشوب هذا الاختيار باساءة السلطة ممن ثم يكون القراران قد حلفهما التوثيق وصدرتا سليمان متفقان مع احكام القانون ويكون الطعن عليهما من ثم غير قائم على أساس سليم ، واذا أخذ الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتويله الأمر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى مع الزام المدعى بالمصروفات .

(طعن ٧٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٦/١١/٢٠)

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن السلكين الدبلوماسى والقتلى والمطبق على أعضاء التمثيل التجارى بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ — لم يخص المشرع رؤساء بعثات التمثيل الدبلوماسى

وخدمهم بوضع التقارير الدورية بل ناط ذلك ايضا بمديرى الادارات مع مراعاة طبيعة العمل بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية كما عهد بها كذلك لرؤساء المكاتب التجارية — يختص مجلس شئون اعضاء السلك التجارى باعتداد تقرير درجة الكفالية او وضع تقرير درجة الصلاحية التى يستحقها العضو — لا وجه للقول بعدم عرض التقرير على السفير المختص طالما تم استيفاء الاجراءات التى حددها المشرع .

المحكمة :

ومن حيث انه عن النعى على تقرير كفاية المدمى عن عام ١٩٧٧ من انه اعتمد من رئيس المكتب التجارى ولم يعرض على السفير الذى يعد رئيسا للبعثة الدبلوماسية بالنسبة الى جميع اعضاء المكتب التجارى بالسفارة ، فان المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن نظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى والمطبق على اعضاء التمثيل التجارى بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ تقضى بان يقدم رؤساء بعثات التمثيل الدبلوماسى والقنصلى ومديرو الادارات بوزارة الخارجية من اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى الذين يعملون معهم تقارير دورية فى شهر فبراير من كل سنة على اساس تقدير كفاية العضو بدرجات نهايتها القصوى مائة درجة . ونصت الفقرة الثانية من المادة ١٣ على أن تكتب هذه التقارير على النموذج وبحسب الأوضاع التى يتررها وزير الخارجية بقرار يصدر منه ، وبفحص مجلس شئون اعضاء السلك هذه التقارير ، وله أن يطلب ما يراه لازما من البيانات فى شأنها ويسجل المجلس التقدير اذا لم تؤثر البيانات فى الدرجة العامة لتقديم الصلاحية ، والا فيكون للمجلس تقدير درجة الصلاحية التى يستحقها العضو ويكون تقديره نهائيا .

وهن حيث أن المادة ١٣ المشار اليها ومقا لما تقدم لم تخص رؤساء بعثات التمثيل الدبلوماسى وخدمهم بوضع التقارير الدورية بل ناطت أيضا بمديرى الادارات وضع هذه التقارير ، وبمراعاة طبيعة العمل بوزارة

الاقتصاد والتجارة الخارجية نقد نيظ برؤساء البعثات الدبلوماسية وضع هذه التقارير ، كما عهد بها أيضا لرؤساء المكاتب التجارية .

ومن حيث أنه وفقا لما تقدم أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قواعد عامة لوضع التقارير الدورية وفيها أن يتولى وضع التقرير الدورى رئيس البعثة الدبلوماسية بالنسبة الى رئيس المكتب التجارى ، وعلى أن مباشرة رئيس المكتب التجارى هذا الاختصاص بالنسبة الى أعضاء المكتب ، وهذه التعليمات والحالة هذه انما حددت رئيس البعثة فى تطبيق المادة ١٣ المشار اليها ، وإبانت أنه رئيس المكتب التجارى فيما يخص أعضاء المكتب ، وفضلا على ما تقدم فانه نيظ بمجلس شئون أعضاء السلك التجارى اعتماد تقدير درجة الكفاية أو وضع تقدير درجة الصلاحية التى يستحقها العضو ، وقد عرض على هذا المجلس تقدير درجة كفاية المدعى عن سنة ١٩٧٧ والذى قدر كفاية المدعى بذات درجة الكفاية التى قدرها رئيس المكتب التجارى .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم فانه لا وجه لما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من رفضه طلب الغاء تقرير كفاية المدعى عن سنة ١٩٧٧ بذريعة عدم عرضه على السفر رئيس البعثة الدبلوماسية ويكون الحكم فى ذلك قد أصاب الحق فى تفضله .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم أخذا فى الاعتبار أن تقدير كفاية المدعى عن سنة ١٩٧٧ بمرتبة جيد يكون قد تخلف فى حقه شرط الحصول على متوسط نقاط قدره ثلاث ، إذ أن تقارير كفايته تغدو بمرتبة جيد عن سنة ١٩٧٥ (٢ نقطة) وجيد عن سنة ١٩٧٦ (٢ نقطة) وجيد عن سنة ١٩٧٧ (٢ نقطة) وممتاز عن عام ١٩٨٧ (٤ نقاط) وبذلك يغدو متوسط كفايته عن الأعوام الأربعة المشار اليها ٢ نقطة ، بما ينأى به عن مضمار المنافسة على الترقية بموجب القرار الطعن .

ودن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بهذا النظر ، فيكون قد صانف صحيح حكم القاتون مما يتعين معه القضاء بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا ، والزام الطاعن المبرومات .
(طعن ١٢٢٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٥)

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن نظام السلكين الدبلوماسي والقتضلى والمطبق على أعضاء التمثيل التجارى بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ لم تخص رؤساء بعثات التمثيل الدبلوماسي وحدهم بوضع التقارير الدورية بل ناطت أيضا بمديرى الإدارات بوضع هذه التقارير — براءة طبيعة العمل بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية نيط برؤساء البعثات الدبلوماسية وضع هذه التقارير — كما عهد بها أيضا لرؤساء المكاتب التجارية — بمقتضى القواعد العامة التى أصدرتها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لوضع التقارير الدورية يتولى رئيس البعثة الدبلوماسية وضع التقرير الدورى بالنسبة الى رئيس المكتب التجارى — ويشارك رئيس المكتب التجارى هذا الاختصاص بالنسبة الى أعضاء المكتب — رئيس المكتب التجارى هو رئيس البعثة فى تطبيق المادة ١٣ المشار إليها بالنسبة الى أعضاء المكتب .

الحكمة :

ومن حيث أنه من النص على تقرير كلية الدعى عن عام ١٩٧٧ من أنه اعتمد من رئيس المكتب التجارى ولم يعرض على السفير الذى يعد رئيسا للبعثة الدبلوماسية بالنسبة الى جميع أعضاء المكتب التجارى بالسفارة ، فإن المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن نظام السلكين الدبلوماسي والقتضلى والمطبق على أعضاء التمثيل التجارى بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ تقضى بأن يقدم رؤساء

بعثات التمثيل الدبلوماسية والقنصلية ومديرو الإدارات بوزارة الخارجية عن أعضاء الممثلين الدبلوماسي والقنصلي الذين يعملون معهم تقارير دورية في شهر فبراير من كل سنة على أساس تقدير كفاءة العضو بدرجات نهايتها القصوى مائة درجة . ونصت الفقرة الثانية من المادة ١٣ على أن تكتب هذه التقارير على النموذج وبحسب الأوضاع التي يقررها وزير الخارجية بقرار يصدر منه ، ويفحص مجلس شئون أعضاء السلك هذه التقارير ، وله أن يطلب ما يراه لازما من البيانات في شأنها ويسجل المجلس التقدير وإذا لم تؤثر البيانات في الدرجة العالية لتقدير الصلاحية ، والا فيكون للمجلس تقدير درجة الصلاحية التي يستحقها العضو ويكون تقديره نهائيا .

ومن حيث أن المادة ١٣ المشار إليها وفقا لما تقدم لم تخص رؤساء بعثات التمثيل الدبلوماسي وحدهم يوضع التقارير الدورية بل شملت أيضا بمديري الإدارات وضع هذه التقارير ، وبمراعاة طبيعة العمل بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية فقد نيط برؤساء البعثات الدبلوماسية وضع هذه التقارير ، كما عهد بها أيضا لرؤساء المكاتب التجارية .

ومن حيث أنه وفقا لما تقدم أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قواعد عامة لوضع التقارير الدورية وفيها أن يتولى التقرير الدوري ، رئيس البعثة الدبلوماسية بالنسبة الى رئيس المكتب التجاري، وعلى أن يباشر رئيس المكتب التجاري هذا الاختصاص بالنسبة الى أعضاء المكتب ، وهذه التعليقات والحالة هذه انها حددت رئيس البعثة في تطبيق المادة ١٣ المشار إليها ، وأبانت أنه رئيس المكتب التجاري فيما يخص الأعضاء بالمكتب ، ونضلا على ما تقدم فانه نيط بمجلس شئون أعضاء السلك التجاري اعتماد تقدير درجة الكفاءة أو وضع تقدير درجة الصلاحية التي يستحقها العضو ، وقد عرض تقدير درجة

كفاية المدعى من سنة ١٩٧٧ بعد استيفاء صحيح مراحلة على هذا المجلس
الذى قدر كفاية المدعى بذات درجة الكفاية التى قدرها رئيس المكتب
التجارى .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم فانه لاوجه لما ينعاه الطعن على
الحكم المطعون فيه من رفضه طلب الغاء تقرير كفاية المدعى عن سنة
١٩٧٧ بذريعة من عدم عرضه على السفير رئيس البعثة الدبلوماسية ويكون
الحكم فى ذلك قد أصاب بالحق فى قضائه .

(طعن ١٣٢٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٥)

ثانيا - الترقية

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

المادة ١٥٥ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظم السلكين الدبلوماسي والقنصلي المطبق على العاملين بالسلك التجارى بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ - الترقية الى الوظائف الرئاسية فى السلك التجارى ومن بينها وظيفة وزير مفوض تجارى التى تقع على قمة وظائف السلك التجارى تكون بالاختيار على اساس الكفاية دون التقيد بالادمية - تقدير ذلك يرجع الى مطلق اختصاص الادارة تبعا لمقتضيات الصالح العام بلا معقب عليها فى هذا الشأن طالما ان قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة او الانحراف بها .

الحكمة :

ومن حيث أن القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظم السلكين الدبلوماسي والقنصلي المطبق على العاملين بالسلك التجارى بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٤ بنظم السلكين الدبلوماسي والقنصلي المطبق على العاملين بالسلك التجارى بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ ينص فى المادة ١٥٥ منه على ان تكون الترقية الى وظيفة سكرير اول وقنصل عام من الدرجة الثانية بالادمية فى الدرجة .. وتكون الترقية الى وظيفة مستشار أو قنصل عام من الدرجة الاولى وما يعلوها من وظائف بالاختيار للكفاية دون التقيد بالادمية ومغاد هذا النص ان الترقية الى الوظائف الرئاسية فى السلك التجارى ومن بينها وظيفة وزير مفوض تجارى التى تقع على قمة وظائف السلك التجارى تكون بالاختيار على اساس من الكفاية بغير التقيد بالادمية وتقدير ذلك يرجع الى مطلق اختصاص الادارة بحسب ما تراه مخففا للصالح العام طالما خلا قرارها من اساءة استعمال السلطة او الانحراف بها .

(أطلعن ٧٧ لسنة ٢٩ قى جلسة ١٩٨٦/١١/٢٠)

قاعدة رقم (١٤٩)

القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ في شأن العاملين في سلك التمثيل التجاري — القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي — لاتحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٨ — لا يجوز بقاء عضو مكتب التمثيل التجاري في الخارج بعد انتهاء مدة نديه ولو كان ذلك للعلاج — اساس ذلك : ان المشرع وضع قاعدة تقضى بان يكلف رئيس البعثة طبيين لفحص العضو او الموظف الادارى او الكتابى اذا مرض بالخارج وذلك لتقرير ما اذا كانت حالته تستوجب عودته الى مصر لانها ليست مما تحتمل الشفاء او لانه بعد شفائه لن يكون قادرا على الاستمرار في الخدمة بالخارج — اذا قرر الطبيان عودته الى مصر فيتمتع على العضو او الموظف العودة — هذه القاعدة تنطبق اذا مرض خذلا مدة نديه للعمل بالخارج ومن باب اولى تنطبق اذا انتهت مدة سحب العضو في الخارج فلا يجوز بقاءه بعد انتهاء نديه بحجة العلاج — لا مسؤولية على جهة الادارة اذا استدعت العضو للعودة الى مصر عقب انتهاء نديه للخارج .

المحكمة :

ومن حيث ان مناط مسؤولية الادارة عن قراراتها الادارية ان يثبت الخطأ بتمثلا في مخالفة القرار المطلوب التعميؤ عنه للقانون والضرر الناتج مباشرة عن هذا الخطأ وعلاقة السببية بينهما . وطبقا للمادة (١) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ في شأن العاملين في سلك التمثيل التجاري تسرى على أعضاء السلك التجاري احكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي والقوانين المعدلة له كما تسرى عليهم سائر احكام القوانين المطبقة على أعضاء السلكين الدبلوماسي

والقنصلى حاليا ومستقبلا . ومن ثم كان مقتضى هذه الاحالة بسريان قانون نظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى على اعضاء السلك التجارى وسريان الاحكام المتعلقة بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية الواردة فى هذا القانون على مكاتب التمثيل التجارى فى الخارج . ومن هذه الاحكام ما ورد بلائحة شروط الخدمة فى وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ والتى نصت فى المادة ٢٢ على انه « اذا مرض احد اعضاء السلكين . . او الموظف الادارى او الكتلى أثناء وجوده فى الخارج ورأى رئيس البعثة أن حالته مما تستوجب النظر فيكلف طبيبين بفحصه لتقرير ما اذا كانت حالته تستوجب عودته الى مصر لأنها ليست مما تحتل الشفاء أو لأنه لا يكون بعد شفائه قادرا على الاستمرار فى الخدمة بالخارج ، فاذا قرر الطبيبان وجوب عودة العضو أو الموظف الى مصر تتحمل الوزارة مصروفات عودته طبقا للمادة ١٦ » . ونصت فى المادة ٢٣ على ان « تتحمل الوزارة تكاليف الكثف ونفقات العلاج لاجزاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية وموظفيها الاداريين والكتليين المصريين » . . وكذلك تنطبق على هؤلاء القواعد التى تضمنها قرار وزير الخارجية رقم ٢٦٠٠ لسنة ١٩٧٣ والنشرة الصادرة تنفيذا له وبمقتضى نص المادة (١) منه تتحمل الوزارة تكاليف علاج وتبريض اعضاء البعثة والعاملين بها من الموظفين الاداريين والكتليين ومن ينصب من هؤلاء الى احدى هذه البعثات وذلك طوال مدة النصب أو الإبقاء . وذلك هو ما التزمت به الادارة فى حالة المدعى فعندما ألم به المرض أثناء مدة تنبه للعمل ملحقا اداريا بمكتب التمثيل التجارى بباريس أفاد من نظام التأمين الصحى الذى اشتركت فيه الوزارة لصالح بعثتها فى باريس وفقا لقواعد العلاج المقررة فى اللائحة على نفقة الوزارة ، بيد ان الأمر فى هذه المنزعة — كما هو واضح من وثائقها — انها يتعلق بمدى أحقية المدعى فى البقاء للعلاج فى الخارج (باريس) بعد انتهاء مدة تنبه المقررة ومدى مشروعية تصرف الجهة الادارية باستدعائه الى مصر بعد انتهاء هذه المدة وقبل أن يتم علاجه على النحو الذى أوصت

به التقارير الطبية التى اشار اليها . اما بالنسبة الى حقه فى البقاء للعلاج بالخارج فالاصل العام المقرر فى هذا المجال وهو أساس تشريع المادة ٢٢ من لائحة شروط الخدمة فى وظائف السلكين الدبلوماسى والتوصل الى المشار اليها — ان وجود العامل فى الخارج يكون بغير قصد اداء العمل المتوط به وليس لفرض سواء ، فقد اعتبرت المادة ٢٢ المشار اليها حالة المرض الذى لا يحتمل معه الشفاء أو المؤثر بعد الشفاء على القدرة فى الاستمرار فى العمل بالخارج من موجبات العودة الى أرض الوطن وليس من مبررات البقاء فى الخارج وذلك تحقيقا لحسن سير العمل الذى يؤدي فى الخارج والتزاما بالنظم المالية والادارية المقررة فى شأن معاملة العاملين القائم عليه ، واذا كان ذلك هو المتبع الى العمل ولو لم تكن مدة ندبه فى الخارج قد انتهت فيكون أولى بالاتباع عند انتهاء مدة النذب المقررة وبذلك لا يكون للمدعى أصل حق فى البقاء فى الخارج لاستكمال علاجه استنادا الى ظروف مرضه التى استمرت بعد انتهاء مدة ندبه ملحقا اداريا بمكتب التمثيل التجارى فى باريس فى آخر نوفمبر ١٩٧٨ ، كما أنه لا تثريب على جهة الادارة ان التزمت ببدء النذب المحددة فى اقرار الذى أصدرته ولم توافق على امتدادها لافتره اخرى طالبا ان المرجع فى ذلك الى تقديرها لظروف العمل ومصلحته ، وكان هذا التقدير مبناه السلطة التى خولها لها القانون فى هذا المجال . وعلى هذا النحو لا يتحقق ركن الخطأ فى تصرف الجهة الادارية . ومن ثم ينهار أحد الأركان الأساسية الموجبة لمسئوليتها . وغنى عن البيان أن المدعى قد نال حظه الوافر من الرعاية أثناء مرضه خلال فترة ندبه وبعد عودته الى أرض الوطن على ما استقيا من وقائع الدعوى وأوراقها فيكون طلبه التعويض على كل ذلك على غير أساس من الواقع أو القانون وهو ما يقتضى رفض الدعوى ، واذا قضى الحكم المطعون فيه بغير ذلك فيكون قد خالف القانون مستوجبا الانشاء والقضاء برفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات من درجتى التقاضى .

(طعن ٨٩٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٣)

رابعاً — اتفاقية

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

مادة ١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ في شأن العاملين في سلك التمثيل التجاري — مادة ٧ من قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ — أجاز المشرع تعيين العاملين المدينين بالدولة في وظائف السلك التجاري المقابلة لوظائفهم متى توافرت فيهم الشروط التي نص عليها القانون — تحدد اتفاقية من يعين منهم في إحدى وظائفه هذا السلك من تاريخ تعيينه في الوظيفة التي كان يشغلها — يؤدي ذلك : أن تحديد الاتفاقية في هذه الحالة مستمد من أحكام القانون وغير متروك لمحض تقدير جهة الإدارة كما هو الحال بالنسبة لتعيين غير الموظفين في هذه الوظائف — في الحالة الأخيرة قرار التعيين هو الذي يحدد اتفاقية غير الموظفين .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ في شأن العاملين في سلك التمثيل التجاري تنص على أن تسرى على أعضاء السلك التجاري أحكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي والعوانين المعللة له كما تسرى عليهم سائر أحكام القوانين على أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي حالياً ومستقبلاً .

ومن حيث أن المادة ٧ من قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ تنص على أن يكون التعيين في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي بطريق القرعة من الوظيفة التي تسببها مباشرة

على أنه يجوز متى توافرت الشروط المشار إليها في المادة ٥ أن يعين رأساً ؟

ثانيا في وظيفة مستشار من الدرجة الاولى او الدرجة الثانية
او سكرتير اول او

(ب) موظفو الكادرين الفنى العالى والادارى ورجال القضاء
و يكون تعيينهم فى الوظائف المقابلة لوظائفهم

وتنص المادة ١١ على ان تعين اقدمية الملحقين و فى
القرار الصادر بتعيينهم أما باقى اعضاء السلكين الدبلوماسى
والقنصلى فيكون تحديد اقدميتهم وفقا لتاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم
او ترقيتهم .

.....

وتحدد اقدمية من يعينون من الموظفين من تاريخ تعيينهم فى الوظائف
التي كانوا يشغلونها ويعين المرسوم اقدمية غير الموظفين .

ومن حيث أن مؤدى النصين المتقدمين أنه يجوز تعيين العاملين
بالدولة فى وظائف السلك التجارى المقابلة لوظائفهم متى توافرت فيهم
الشروط التى نص عليها القانون . وتحدد اقدمية من يعين منهم فى
أحدى وظائف هذا السلك من تاريخ تعيينه فى الوظيفة التى كان يشغلها ..
وهو ما يفيد أن تحديد الأقدمية فى هذه الحالة مستند من أحكام القانون
ولم يتركه المشرع لحض تقدير جهة الادارة كما هو الحال بالنسبة لتعيين
غير الموظفين فى هذه الوظائف حيث نص القانون صراحة على أن قرار
التعيين هو الذى يحدد اقدمية غير الموظفين .

ومن حيث أن الثابت من رد جهة الادارة على الدعوى أن المدعى كان
يشغل وظيفة من الدرجة الثانية عند تعيينه عضوا بالسلك التجارى ، وأنه
شغل هذه الدرجة اعتباراً من ١٩٧٥/١٢/٢٠ ، فمن ثم فإن اقدميته فى
وظيفة سكرتير اول تجارى التى عين عليها تتحدد بحكم القانون من هذا
التاريخ . وإذا كان القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٧٧ لم يعمل صحيح حكم

القانون عندما حدد اقدمية المدعى في هذه الوظيفة في تاريخ سابق على التاريخ المنوه عنه ، فان القرار رقم ٦٤٠ لسنة ١٩٧٨ لم يسلم بدوره من هذا العيب عندما حدد اقدمية المدعى في تاريخ لاحق على التاريخ المذكور . ومن اجل ذلك والتزاما بصحيح حكم القانون تتحدد اقدمية المدعى في وظيفة سكرتير اول تجارى اعتبارا من ١٩٧٥/١٢/٢٠ تاريخ شغله لوظيفة من الدرجة الثانية .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير النظر السالف ، فانه يكون قد خالف القانون واطأ في تاويله مما يضمن معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تحديد اقدمية المدعى اعتبارا من ١٩٧٧/٣/١٢ ، وبتحديد هذه الاقدمية اعتبارا من ١٩٧٥/١٢/٢٠ وترتيب اقدميته بين زملائه على هذا الاساس مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية المصروحات .

(طعن ١٥٦٠ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٨٧/١٢/٦)

سلك دىلوماسىيى و قىتصلى

سلك دبلوماسى وقنصلى

- أولاً — تقارير الكلية .**
- ثانياً — الترقية .**
- ثالثاً — أتعمية .**
- رابعاً — معادلة الدرجات والوظائف .**
- خامساً — النذب للحمل بالمكاتب الفنية بيمئات التمثيل بالخارج .**
- سادساً — النقل من السلك الدبلوماسى والقنصلى .**
- سابعاً — حقوق اعضاء السلك الدبلوماسى فى حالة النقل المفاجئ .**
- ثامناً — بدلات .**
- تاسعاً — المرفجون والكتابة المؤقتون .**
- عاشراً — تأديب .**

أولا — تقارير الكلية

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

المشرع نظم بمقتضى أحكام قانون السلكن الدبلوماسى والقنصلى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ اجراءات وضع تقارير كفاية المبلين الخاضعين لأحكامه — ناط بالرئيس المباثر سلطة وضع تقرير كفاية العضو حتى وظيفة سكرتير أول او قنصل عام من الدرجة الثانية .

المحكمه :

ومن حيث ان المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن السلكن الدبلوماسى والقنصلى الذى وضعت تقارير الكفاية المعلنون عليها فى ظل العمل به تنص على أن « يقوم رؤساء بعثات التمثيل الدبلوماسى والقنصلى ومندوبو الادارات بوزارة الخارجية من أعضاء السلكن الدبلوماسى والقنصلى الذين يعملون معهم تقارير دورية فى شهر فبراير من كل سنة على أساس تقدير كفاية العضو بدرجات نهايتها القصوى مائة درجة ويعتبر العضو ضمينا اذا لم يحصل على ٤٠ درجة وتوضع التقارير فى ملفات سرية وتفحص اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة هذه التقارير فى شهر مارس من كل عام ولها أن تطلب ما تراه لازما من البيانات فى شأنها ويخضع لنظام التقارير السنوية أعضاء السلكن الدبلوماسى والقنصلى لكفاية من يشغل وظيفة سكرتير أول او قنصل عام من الدرجة الثانية » .

وتنص المادة ٥٧ من ذات القانون على أن يتبع جميع أعضاء بعثة التمثيل القنصلى رئيس بعثة التمثيل الدبلوماسى فى البلد أو البلاد التى يؤدون عملهم فيها ويخضعون لأوامره .. » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع بمقتضى أحكام قانون السلكن

الدبلوماسي والقنصلى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ قد نظم مد أجل وإجراءات وضع تقارير كفاية العاملين الخاضعين لاحكامه وتناط بالرئيس المباشر سلطة وضع تقرير كفاية العضو حتى وظيفة سكرتير أول او قنصل عام من الدرجة الثانية وذلك خلال شهر فبراير من كل سنة . ثم يعرض التقرير بمعد ذلك على لجنة ثنئون أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلى المشكلة طبقا للعادة ١٢ من القانون المشار اليه لاعتياده وذلك خلال شهر مارس من كل عام فلذا ما بدا لتقرير بهذه المراحل والاجراءات التى سننها وتنظمها القانون ولم يثبت أنه وقع تسويا بالاتحراف أو اساءة استعمال السلطة فان النعى عليه يكون غير سديد .

ومن حيث أنه من الطعن الأول رقم ٩٩٥ لسنة ٣٤ ق عليا المقام من وزير الخارجية ضد المدعى الذى يطلب فيه الغاء الحكم المطعون فيه فيها قضى به من الغاء تقرير كفاية المدعى الذى وضع له واعتمد بدرجة متوسط عن علم سنة ١٩٧٣ فان الثابت من الأوراق أن المدعى وقت اعداد التقرير المطعون فيه فى فبراير سنة ١٩٧٤ كان يعمل بسفارة مصر باليمن فى صنعاء حيث نقل اليها من الخرطوم فى ١٩٧٣/٩/٧ واستمر بها حتى ١٩٧٤/٥/٩ فيكون الرئيس المباشر المختص بأعداد تقريره هو سفير مصر باليمن الذى كان المدعى تحت رئاسته فى فبراير سنة ١٩٧٤ واذا الثابت أن التقرير المطعون فيه قد وضع بمعرفة سفير مصر بالسودان وهو ليس الرئيس المباشر للمدعى وقت وضع التقرير فمن ثم يكون قد وضع من جهة غير مختصة وعليه يكون هذا التقرير تسويا بعبعب جوهرى يسمه بالبطلان مما يتعين الحكم بالغائه وما يترقب على ذلك من آثار .
(طعن ٩٩٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٣/٦/١٩)

ثانياً - الترقية

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ بنظام السلك الدبلوماسي والفصلى -
الترقية الى وظيفة سفير من الفئة الممتازة تتم بالاقتدار للكفاية وعند
التساوى فى عناصر الكفاية وهى الصلاحية والامتنان تكون الاولوية للاقدم
فى الوظيفة - اذا كان قرار التخطى فى الترقية الى وظيفة سفير بمقولة
ان عناصر الصلاحية والكفاية والامتنان تخلفت فى شأن التخطى ليس له
سند من الواقع يكون هذا القرار مخالفا للقانون ولم يبين على سبب صحيح
يسره .

الحكمة :

تنص المادة ٣٣ من قانون نظام السلك الدبلوماسي والفصلى رقم
٤٥ لسنة ١٩٨٢ عن ان تكون الترقية الى وظيفة سفير من الفئة الممتازة
والى وظيفة سفير على اساس الاختيار للصلاحية والكفاية والامتنان
ومعا لتقييم اعمالهم بواسطة الجهاز المنصوص عليه فى المادة ١٩ من
هذا القانون بعد اعتياده من المجلس وعند التساوى فى شروط الترقية
بالاختيار تكون الاولوية للاقدم فى الوظيفة .

ومن حيث ان مؤدى النص المتقدم ان الترقية الى وظيفة سفير وسفير
من الفئة الممتازة تتم بالاقتدار للكفاية وعند التساوى فى عناصر الكفاية
وهى الصلاحية والامتنان تكون الاولوية للاقدم فى الوظيفة .

ومن حيث ان جهاز التفتيش والصلاحية المنصوص عليه فى
المادة ١٩ من القانون قيم اعمال المدعى بان كفايته الدبلوماسية
محصورة فى كتابة تقارير وتعليقات يعوزها احيانا التروى والحكمة .

وأنه يمارس الدبلوماسية من زاوية مكتبية بحثه ولا يهتم بإجراء الاتصالات والصدقات لجميع المعلومات وتهم الأوضاع وشرح المواقف . واستنادا لهذا التقييم تخطى في الترقية الى وظيفة سفير بالقرار المطعون فيه ، الا انه بالرجوع الى محضر جلسة جهاز الصلاحية رقم ٣١ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٢٤ واستقراء المناقشات التي دارت بين اعضاء هذا الجهاز من جهة والمدعى من جهة أخرى يتضح بما لا يدع مجالا لأى شك ان الجهاز اعتمد أساسا في تقييم أعمال المدعى على فترة عمله بجده كرئيس لقسم رعاية المصالح بالاضافة لعمله الاصلى كقنصل عام ، حيث نسب اليه اعضاء هذا الجهاز انه ركز في حملاته العديدة التي اقامها على المواطنين المصريين بجانب قلة قليلة من السعوديين والسلك السياسى الاجنبى وان السفراء الذين زاروه في السعودية ذكروا بعد عودتهم انه كريم جدا لكنه ليس بالشخص القادر على خلق صلات قوية مع السعوديين وان الوزارة قد لاحظت ان من حل محله له نشاط ملحوظ من بداية عمله في جدة . هذا وقد رد المدعى على كل ما وجه اليه في هذا الخصوص بان سوء العلاقات التي كانت قائمة بين مصر والسعودية في ذلك الوقت أملت هذا الوضع خاصة وان السعودية كانت تطبق المقاطعة مع مصر تطبيقا صارما الى جانب حساسيتهم من مصر بسبب السبب الذى وجهه الرئيس الراحل فضلا عن ان السعودية وجدت في عزل مصر فرصة ذهبية . يضاف الى ذلك ان اغلبيه السعوديين كانت تخشى على نفسها من الاتصال به . ومن جهة أخرى فلم يحدث انذار السعودية وزير مصرى لقضاء العمرة واستقبله مسئول سعودى كما ان رؤساء بعثات الحج المصريين لم يقابلوا الملك كما جرت العادة . وفيما عدا ذلك فقد خلا التقرير كما خلت أوراق الدعوى جيمعها من وثائق محددة يمكن الاستناد اليها للنيل من كفاءة المدعى وصلاحيته وامتيازه للترقية الى وظيفة سفير في تاريخ معاصر للتاريخ الذى صدر فيه القرار المطعون فيه — خاصة اذا ما لوحظ أن فترة عمل المدعى بالسعودية بعد قطع العلاقات الدبلوماسية معها يجب تقييمها في ضوء الظروف الصعبة وما

كان متاحا عمله من الناحية الواقعية وليس وفقا لتواعد ومعايير تقييم العمل
الدبلوماسى الذى يبلشر فى دول ترتبط بمصر بعلاقات طبيعية لا يشوبها
توتر أو اضطراب .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم يكون تخط المدعى فى الترقية
الى وظيفة سفير بالقرار المطعون فيه بمقولة ان عناصر الصلاحية والكتابة
والامتياز تخلفت فى شأنه ليس له سند من الواقع وتبعاً لذلك يكون هذا
القرار قد صدر مخالفا لاحكام القانون ولم يبين على سبب صحيح يبرره ،
خليقاً بالالغاء .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قضى بغير النظر السالف ، فمن
ثم يكون قد خالف القانون واخطأ فى تأويله وتطبيقه .

(طعن ٢٠٣١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/٥/١٠)

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ :

المادة ١٥ من قانون نظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى رقم ١٦٦
لسنة ١٩٥٤ — الترقية لوظيفة وزير مفوض تتم بالاختيار — حرية الادارة
فى اختيار المرشح للترقية بقاعدة عدم جواز تخطى الاقدم الا اذا
كان الاحدث منه اصلح واكثر كفاءة .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ١٥ من قانون نظام السلكين الدبلوماسى
والقنصلى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ تنص على انه وتكون الترقية
الى وظيفة مستشار أو قنصل عام من الدرجة الاولى وما يعلوها من وظائف
بالاختيار للصلاحية دون التقيد بالأقدمية

وواضح من استقراء النص المتقدم أن ما اشار اليه المطعون فى
ترقيته من أن الترقية لوظيفة وزير مفوض تتم بالاختيار أو بالأقدمية — حيث

تمت ترقيته الى هذه الوظيفة بالاخير في حين رقى المدعين اليها بالأكتمية — ليس له نصيب من الصحة لأن أحكام هذا النص صريحة في أن الترقية الى وظيفة مستشار وما يعلوها تتم في جميع الأحوال بالاختيار للصلاحيية دون التقيد بالأكتمية .

واذا كانت الترقية بالاختيار دائما كما سلف القول فإن حرية الإدارة في اختيار المرشح للترقية مقيدة بالقاعدة الأصولية في كل نظم التوظيف وهي عدم جواز تخطى الأقدم عند إجراء حركة الترقية إذا كان يتساوى من حيث الصلاحية أو الكفاءة مع الأحدث بمعنى أنه لا يجوز ترقية الأحدث إلا إذا كان أصلح أو أكثر كفاءة لشغل الوظيفة من الأقدم .

ومن حيث أنه يبين من مقارنة حالة كل من المطعون في ترقيته والمدعى الأول من واقع الأوراق والمطومات والبيانات المقدمة من جهة الإدارة وبصفة خاصة ما كان منها يصعد من المصادر الأساسية التي تستمد منه عناصر الصلاحية كملفات الخدمة والتقارير السرية وما أبداه الرؤساء عن كل منهما وكفاءاته في ممارسة أعمال الوظائف التي أسندتها الى جهة الإدارة منذ التحاقه بالخدمة وحتى إجراء الترتيبات المطعون فيها يتضح بجلاء أن المدعى الأول يتساوى من حيث الصلاحية والكفاءة مع المطعون في ترقيته ، ومن أجل ذلك فلم يكن جائزا قانونا تخطيه في الترقية لوظيفة وزير مفوض بمن هو أحدث في ترتيب الأكتمية وهو السيد / وإذا صدر القرار المطعون فيه متضمنا ترقية المذكور دون المدعى فإن هذا القرار يكون قد صدر مخالفا لحكم القانون . وتبعا لذلك يكون الحكم بالمطعون فيه قد أصاب وجه الحق عندما قضى بإلغاء هذا القرار بيمينه — تضمينه من تخطى السيد / في الترقية لوظيفة وزير مفوض ومن ثم يضحى الطعن رقم ٢٧٥٩ لسنة ٢٠ غير قائم على سند من القانون حريا بالرفض .

ومن حيث أنه وإن كان باقى المدعين أقدم من السيد /

المطمعون في ترقيته الا أنهم يلون السيد / في ترتيب الأقدمية . ولما كان مؤدى إلغاء القرار المطعون فيه فيها تضمنه من تخطى السيد / ... في الترقية هو إلغاء ترقية السيد / الى وظيفة مستشار بذات ترتيب أقدميته الى وظيفته التي كان يشغلها وهي وظيفة وزير مفوض التي تمت الترقية فيها واحلال السيد / محله في وظيفة وزير مفوض التي تمت الترقية اليها ، لأن حركة الترقيات موضوع النزاع تمت الى وظيفة واحدة وبالتالي فلا يتسع المجال لأن يرقى أكثر من واحد عليها . وهو ما يؤدي بحكم اللزوم الى عدم جواز ترقية باقى المدعين لانعدام محلها مما يتعين معه رفض دعواهم بطلب إلغاء القرار المطعون فيه فيها تضمنه من تخطيهم في الترقية بعد أن ألغيت ترقية السيد / بما يترتب على ذلك — بقوة القانون — من عودته الى ذات مركزه الوظيفي الذى كان يشغله وبذات ترتيب الأقدمية الذى كان عليه قبل صدور القرار المطعون فيه مع الزام الجهة الادارية المصروفات لأنها هي التي الجائهم الى التناضى بترقية المطعون فى ترقيله الذى يليهم فى ترتيب الأقدمية وبعدم اعلانه الى ذات مركزه الوظيفي الذى كان يشغله وبذات ترتيب الأقدمية الذى كان عليه كآثر من آثار تنفيذ الحكم الصادر بإلغاء قرار ترقيته الى وظيفة وزير مفوض .

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعنين شكلا وفي الموضوع :

أولا : برفض الطعن رقم ٢٧٥٩ لسنة ٣٠ القضائية المقام من السيد / والزامه مصروفات هذا الطعن .

ثانيا : بتعديل الحكم المطعون فيه الى الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه فيها تضمنه من تخطى المدعى الأول فى الترقية لوظيفة وزير مفوض مع ما يترتب على ذلك من آثار ورفض الدعوى بالنسبة لباقى المدعين والزام الجهة الادارية المصروفات وذلك على النحو المبين بالاسسبيل .

(طعن ٢٧٠٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/١/٣)

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

مؤدى نص المادة ١٥ من قانون نظام السلكين الدبلوماسى والفنصلى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ان الترقية الى وظيفة مستشار وما يعاها تسم بالاقتيار وان حرية الادارة فى اقتيار المرشح للترقية مقيدة بالقاعدة الاصولية فى كل نظم التوظيف وهى عدم جواز تخطى الاقدم عند اجراء حركة الترقية اذا كمن يتسلاوى من حيث الصلاحية او الكفاءة مع الاحدث .

المحكمة :

ومن حيث ان الطعن يقوم على ان تقرير هيئة الرقابة الادارية الذى لم يكن تحت مسمى المحكمة تضمن ان المدعى متوسط الكفاءة فنيا حيث ان خبراته وقدراته فى اعمال التمثيل التجارى محدودة رغم ممارسة اماله منذ عام ١٩٦٤ وانه لا يحاول ان ينسئ معلوماته فى مجال عمله وتنقصه القدرة على قيادة مرؤوسيه وانتهى التقرير الى انه لا يصلح لشغل وظيفة وزير مفوض تجارى وبذلك يكون قرار تخطى المدعى فى الترقية صدر صحيحا ومطابقا للقانون .

ومن حيث ان المادة ١٥ من قانون نظام السلكين الدبلوماسى والفنصلى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ — الذى يسرى على امضاء السلك التجارى طبقا لنص المادة ١ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ — تنص على ان « تكون الترقية الى وظيفة مستشار او قنصل عام من الدرجة الاولى وما يعاها من وظائف بالاقتيار الصلاحية دون التقيد بالاقدمية » .

ومؤدى النص المتقدم انه ما دام ان الترقية الى وظيفة مستشار وما يعاها تتم بالاقتيار ، فان حرية الادارة فى اقتيار المرشح للترقية مقيدة بالقاعدة الاصولية فى كل نظم التوظيف وهى عدم جواز تخطى

الاقدم عند اجراء حركة الترقية اذا كان يتساوى من حيث الصلاحية او الكفاءة مع الاحدث بمعنى انه لا يجوز ترقية الاحدث الا اذا كان اصلح او اكثر كفاءة لشغل الوظيفة من الاقدم .

ومن حيث ان الجهة الادارية ردت في تقرير الطعن الاسباب التى سبق ان اينتها املم محكمة القضاء الادارى كمبرر لتخطى المدعى في الترقية بالقرار المطعون ضده ، وقد انتهى الحكم المطعون فيه — بحق — الى عدم صحة هذه الاسباب ، فضلا عما هو ثابت بملف خدمة المدعى من كفايته وامتيازه في اداء عمله واذ كان الثابت ان الجهة الادارية لم تقدم اثناء نظر الطعن ما يؤيد في هذا الخصوص او يدحض ما هو ثابت بملف خدمة المدعى على التتميل الذى لثبته الحكم المطعون فيه فمن ثم فان اقوالها في هذا الشأن يتمين طرحها جانبها وعدم التعويل على ما جاء بهها .

ومن حيث انه وقد ثبت من الأوراق ان المدعى اقدم من بعض المرشحين بالقرار المطعون فيه ، ولا يقل عنهم كفاية فمن ثم يكون الحكم المطعون فيه — وقد انتهى الى مخالفة هذا القرار لاحكام القانون فيما تضمنه من تخطى المدعى في الترقية الى وظيفة وزير مفوض تجارى — قد صدر صحيحا ومتلقا مع احكام القانون ويكون الطعن عليه على غير اساس مما يتمين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وببرفضه موضوعا والزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن ٩٣٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٦)

(نفس المعنى — طعن رقم ٩٠٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٦)

(طعن رقم ٢٦٩٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/١/٣)

(طعن رقم ٣٧١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/١/٣)

ثالثا - اقدمية

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

الموظف الفني العالى والادارى وغيرهم ممن يجوز تعيينهم فى وظيفة مستشار بالسلكين الدبلوماسى والتقضى يستند الحق فى تحديد اقدمية فى هذه الوظيفة من نص القانون مباشرة لأن قرار تعيينه — تحدد اقدميته من تاريخ تعيينه فى الوظيفة التى كان يشغلها قبل تعيينه بالسلكين الدبلوماسى والتقضى .

الحكمة .

ومن حيث ان المركز القانونى للطاعن عند تعيينه بالسلكين الدبلوماسى والتقضى بحكم القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ باصدار قانون السلكين المذكورين والسارية احكام آنذاك .

ومن حيث ان المسادة السابقة المشار اليها تنص على ان يكون التعيين فى وظائف السلكين الدبلوماسى والتقضى بطريق الترقية من الوظيفة التى تسبقها مباشرة بحسب الجدول الملحق بهذا القانون وذلك لغاية وظيفة وزير مفوض من الدرجة الثالثة . على انه يجوز متى توافرت الشروط المشار اليها فى المسادة ٥ ان يعين رأسا :

أولا : فى وظيفة سفير فوق العادة مفوض من الدرجة الاولى أو الدرجة الثانية أو فى وظيفة مندوب فوق العادة وزير مفوض من الدرجة الاولى أو الدرجة الثانية أو الثالثة من تتوافر فيه شروط الصلاحية لشغل احدى هذه المناصب .

ثانيا : فى وظيفة مستشار من الدرجة الاولى أو الدرجة الثانية أو

سكرتير أول أو ثان أو ثالث أو قنصل عام من — الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية أو قنصل أو نائب قنصل .

(أ) المستشارون من

(ب) موظفو الكادرين الفني والعالي والإداري ورجال القضاء والنيابة والموظفون بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات وضباط الجيش وخريجي كلية أركان الحرب ويكون تعيينهم بالوظائف المتابلة لوظائفهم — كما يجوز تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي رأسا في الوظائف المذكورة آنفا حسبما يقتضيه صالح العمل وبناء على اقتراح وزير الخارجية وموافقة مجلس الوزراء وذلك دون الإخلال بالقوانين المنظمة للوظائف المشار إليها .

ثالثا : في وظيفة ملحق أو سكرتير قنصلية وتنص المادة الحادية عشر من ذات القانون على أن تعين أقدميته الملحقين وسكرتير القنصليات في القرار الصادر بتعيينهم وفقا للترتيب السوارى فى القائمة المنصوص عليها فى المادة ٦ . أما باقى أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى فيكون تحديد أقدميتهم وفقا لتاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم أو ترقيتهم . وإذا عين عضوان أو أكثر فى وقت واحد وفى نفس الدرجة أو رتبا إليها حسبت أقدميتهم وفقا لترتيب تعيينهم و ترقيتهم فى المرسوم . وتعتبر أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى السابقين الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ المرسوم أو القرار الصادر بتعيينهم أو مرة . وتحدد أقدمية من يعينوا من الموظفين من تاريخ تعيينهم فى الوظائف التى كانوا يشغلونها ويعين المرسوم أقدمية غير الموظفين .

ومن حيث أن مفاد أحكام التعيين المذكورين أن المادة السابقة عينت بقواعد التعيين سواء أكان ذلك من داخل السلكين الدبلوماسى والقنصلى أم من خارجه وبينت الوظائف التى يكون التعيين فيها رأسا من الخارج ومن يكون له التعيين فيها . بينما عينت المادة الحادية عشر من ذات

القانون بتواعد تحديد أقدمية المعينين سواء كان هذا التعيين من داخل السلكين أم خارجه . وفيما يتعلق بوظيفة مستشار من الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية فقد أجازت الفقرة (ب) من البند ثانيا من المادة السابعة آتمة الفكر أن يكون التعيين فيها من موظفي الكادرين الفني العالي والإداري وغيرهم من نصت عليهم هذه الفقرة على أن يكون تعيينهم في الوظائف المتباعدة لوظائفهم ، وقد حددت الفقرة الأخيرة من المادة الحادية عشر أقدمية من يعينون من الموظفين بأن يكون من تاريخ تعيينهم في الوظائف التي كانوا يشغلونها .

ومن حيث أن متى كان ذلك فإن مقتضى تلك الأحكام أن الموظف الفني العالي والإداري وغيرهم ممن يجوز تعيينهم في وظيفة مستشار بالسلكين الدبلوماسي والقنصلي — يستند الحق في تحديد أقدميته في هذه الوظيفة ومن نص القانون مباشرة لا من قرار تعيينه وتحدد أقدميته من تاريخ تعيينه في الوظيفة التي كان يشغلها قبل تعيينه بالسلكين الدبلوماسي والقنصلي — ومن ثم يكون مطالبته بتحديد أقدميته سندا القانون مباشرة بموجب حق مقرر له مقتضى النص المذكور وتكون دعواه من قبيل دعاوى التسويات التي لا تنقيد بمواعيد وإجراءات دسلاوى الالفاء ذلك لأن المطلب في هذه الحالة لا ينصرف للطاعن على قرار التعيين وإنما إلى المطالبة بتحديد الأقدمية وفقا لأحكام نص القانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد جاء على خلاف هذا النظر فمن ثم يكون خليقا بالالغاء .

(ظمن ١٩٠٤ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٩٢/١١/٨)

رابعاً - معاملة الدرجات والوظائف

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

المشرع ائرد لاعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى تنظيميا قانونيا خاصا يناى عن الشريعة العامة كما لا يسوغ معه استدعاء الاحكام التى ترصدها أنظمة الوظيفة العامة ويسطها على اعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى .

الفتوى :

استقرار ائضاء الجمعية العمومية على أن الكادر الخاص هو اطار قانونى ينظم وظائف ذات طبيعة خاصة تقتضى تاهيلا خاصا ولا تشفل الا من تتوافر فيه وتطنى طبيعة العمل محل الوظيفة على التنظيم القانونى لها بحيث تدمفه بطابعها وتسبغ هذا الطابع على ذلك التنظيم بما يقتضيه هذا التنظيم من خصائص تظهر بوضوح فيه وينتهى بلدماج الدرجة المالية فى الوظيفة بحيث تتلاشى الاولى ولا تكون امام درجات مالية تدرج تحتها الوظائف وانما وظائف تحدد لها مربوطات مالية قد تتفق مع ما هو مقرر لدرجات القانون العام أو تخالفه والمشرع ائرد لاعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى تنظيميا قانونيا خاصا ينظم فيه المعاملة الوظيفية لهذه الفئة باحكام متميزة بما لا سبيل معها الى نظام الدرجة المسالية أو المجموعات النوعية للوظائف ونأى بها عن الشريعة العامة بما لا يسغ معه استدعاء الاحكام التى ترصدها أنظمة الوظيفة العامة ويسطها على اعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى الامر الذى يتعين معه الوقوف عند ارادة المشرع فى هذا الشأن ويمتنع من ثم سريان حكم الفقرة الاولى من المادة ٢٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى تتعلق بصاحب مدد الخبرة المكتسبة علميا على اعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى .

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

بشأن تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى بتعديل
الاعتية فى درجة معينة يقتصر على هذه الدرجة دون ما يعلوها
من درجات .

التقوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى التقوى
والتشريع فاستعرضت الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى فى
الدعوى رقم ١٩٠١ لسنة ٢٢ ق بجلسة ١٢/٦/١٩٨٨ وتبينت أنه حكم فى
دعوى « تسوية حالة وظيفية » لكونه لم يتعرض فى منطوقه أو أسبابه
لإلغاء أية قرارات إدارية تتعلق بموضوع الحق المطالب به .

ولما كان الثابت — من الأوراق — أن وزارة الخارجية لم تطعن فى
هذا الحكم إلهام المحكمة الإدارية العليا خلال الميعاد المقرر طبقاً لنص
المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ومن ثم فقد
أصبح حكماً نهائياً حائزاً لقوة الشيء المقضى فيه .

ومتى كان الحكم المعروض — وهو صادر فى دعوى تسوية — قد
قضى فى منطوقه « بأحقية السيدين و »
فى إرجاع أقدميتهما على النحو الذى كنا عليه فى وظيفة ملحق بوزارة
الخارجية بين دفعة تعيينهما مع ما يترتب على ذلك من آثار »
وجاء بالأسباب المرتبطة بالمتطوق ارتباطاً جوهرياً « وذلك بأن يكون ترتيب
الدعى (الأول) فى الأهمية الثامن والعشرين والدعى (الثانى) الثامن عشر
فإن مقتضى تنفيذ هذا الحكم وآثاره المباشرة تنحصر فى التزام جهة الإدارة
بإرجاع ترتيب أقدمية المحكوم لهما فى أدنى درجات وظائف السلك
الدبلوماسى « وظيفة ملحق » على النحو الذى بينه الحكم وصرف الفروق
المالية لهما — أن وجدت — وليس من آثار الحكم المباشرة تعديل ترتيب

أقدميتهما في درجات الوظائف الأعلى بشكل تلقائي — حتى وإن كان المحكوم لهما قد طلبا ذلك في صحيفة الدعوى — إذ أن هذا التعديل يعد بمثابة طعن بالفناء لقرارات الترقية التي تمت إلى هذه الوظائف دون مراعاة أقدميتهما (الجديدة) التي استقرت بموجب الحكم ، وذلك يتطلب بحث كافة الظروف والقواعد القانونية المحيطة بهذه القرارات الإدارية ومقارنة أحالة المحكوم لهما بحالة زملائهما المرفقين . والثابت أن الحكم لم يتعرض لتلك القرارات سواء في أسبابه أو في منطوقه وبالتالي فلا يعتبر من آثار تنفيذ المباشرة تعديل أقدمية المحكوم لهما في الوظائف الأعلى إلا أن هذا الحكم يفتح لهما باب الطعن على القرارات الإدارية المشار اليهما .

والاستقر عليه — في قضاء المحكمة الإدارية العليا — أن مواعيد وإجراءات الطعن القضائي طبقا للمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليه تبدأ في هذه الحالة من تاريخ صدور الحكم في دعوى التسوية ، فينظام المحكوم له — كتعاذة عامة — من هذه القرارات خلال الستين يوما التالية لصدور الحكم ، فإن لم تستجب جهة الإدارة لتظلمه صراحة أو ضمنا ، فعليه أن يقيم دعواه خلال الستين يوما التي تتلوها . أما إذا تقاعس المحكوم له عن التظلم وإقامة دعواه في المواعيد المقررة فإن تلك القرارات تكتسب حصة تعميها من أي الفناء أو تعديل (في هذا المعنى المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٣٠٠٦ لسنة ٢٩ ق بجلسة ١٦/٢/١٩٨٦) .

وإذ لم يثبت من الأوراق — في الحالة المعروضة — أن المحكوم لهما قد تظلموا أو طعنوا بمصد صدور حكم محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٣/٦/١٩٨٨ — في قرارات الترقية إلى وظائف السلك الدبلوماسي التي تطرو وظيفة ملحق ، ومن ثم فإن هذه القرارات تكون قد اكتسبت حصة تمنع المساس بها ، وبالتالي فلا يجوز لهما المطالبة بتعديل أقدميتهما في هذه الوظائف .

الحكم :

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والنشرىع الى أن الأثر المترتبة على تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم ١٩٠١ لسنة ٣٢ ق بجلسة ١٩٨٨/٦/١٣ تقتصر على تعديل أقدمية المحكوم لهما فى وظيفة ملحق بوزارة الخارجية دون غيرها من الوظائف الأعلى ، وصرف الفروق المالية لهما — ان وجدت — وذلك على النحو السالف بيانه .

(ملف ٧٦٨/٣/٨٦ — جلسة ١٩٩٠/٥/١٦)

خامسا - القند للعمل بالمكتب الفنية
بيعنات التمثيل بالخارج

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

قانون السلك الدبلوماسى والتصلى لجزر وزير الخارجية ان
يندب عاملين من الوزارات الأخرى للعمل فى وظائف ملحقين فنيين بالمكاتب
الفنية بيعنات التمثيل بالخارج - تلك شريطة الاتزيد الدرجة المالية
لوظائف التى يشغلونها على الدرجة المالية المقررة لوظيفة رئيس البعثة
- يمنح هؤلاء الفنيون ذلك بمراعاة الأحكام الخاصة للمسكرين منهم
المرتبات الإضافية وبدل التمثيل والمبالغ والمزايا العينية الأخرى والإعفاءات
الجبركية المحددة لوظائف التمثيل المعادلة لوظائفهم - ذلك بما لا يجاوز
المقرر من هذه البدلات والرواتب والمزايا للوزراء المفوضين - قد بين
هذا القانون المرتبات الإضافية والبدلات والمزايا المستحقة لأعضاء
السلك - ناط القانون المشار اليه بوزير الخارجية تحديد فئات
بدل التمثيل الإضافى وبدل الاغتراب الإضافى - قرار وزير الخارجية رقم
١٠٠٨ لسنة ١٩٨٢ بتحديد بدل التمثيل الإضافى وبدل الاغتراب الإضافى
المستحقين لأعضاء البعثات التمثيلية بالخارج - وذلك اعتبارا من
١٩٨٢/٧/١ بنسب مختلفة تختلف باختلاف مناطق العمل بالخارج ووظائف
السلك - تطبيق أحكام القرار المذكور على الملحقين الفنيين بيعنات التمثيل
بالخارج يستلزم معادلة وظائفهم بوظائف السلك لتحديد الفئة المالية
التى يعامل على أساسها الملحق الفنى - يجب الأخذ بمعيار موضوعى
لاجراء هذا التعامل - ذلك بأن تتم مقارنة بين متوسط مربوط الدرجة التى
يقيم بها الوظيفة فى كل من الكادرين للوصول الى معادلة الوظيفة الواردة
بالكادر المصام بتلك التى تقابلها فى الكادر الخاص أو تكون قريبة منها -

إذا كشف التطبيق العلمى عن قصور فى بعض الأحيان بسبب تداخل مربوط الدرجات فيستكمل المعيار المذكور بمعيار الصلاوة التورية — ينعين عند تطبيق قرار وزير الخارجية رقم ١٠٠٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه مراعاة أن تسميات وزير مفوض (قنصل عام) ووزير مفوض (ذى اعباء) ومستشار (ذى اعباء) هى تسميات خاصة لها محللاتها الاصطلاحية التى لا تصرف الا الى وظائف لها طبيعة خاصة من وظائف اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى .

القنصوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بيجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٥ فتبينت أن المادة ٤٧ من قانون نظام السلك الدبلوماسى والقنصلى الصادر بالقانون رقم ١٩٨٢ تنص على أن « يمنح بدل تمثيل اضافى لأعضاء السلك بالبعثات فى الخارج ، كما يمنح بدل اغتراب اضافى للعاملين بتلك البعثات من غير أعضاء السلك بها يلتصّب مع مستوى المعيشة للبلد وفقا للبيانات الرسّمية التى تحصل عليها وزارة الخارجية .

ويصدر بتحديد ثلث هذين البديلين قرار من وزير الخارجية بعد أخذ رأى لجنة تشكل برئاسة وكيل وزارة الخارجية وعضوية ممثل عن كل من وزارات الخارجية والمالية والاقتصاد والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة . . . » وتنص المادة ٥٤ من ذات القانون على أن « يمنح أعضاء السلك وغيرهم من العاملين بالخارج أعباء غلاء معيشة وإعانة عائلية وبدل نقل وبدل سفر وذلك بالشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من وزير الخارجية » وتنص المادة ٨٦ من القانون المذكور على أن « يعتبر رئيس البعثة الدبلوماسية قنصل عاما فى دائرة اختصاص بعثته وبما يتعارض مع دوائر اختصاص القنصليات العامة والقنصليات الصادرة بانشائها قرار من رئيس الجمهورية » كما تنص المادة ٨٨ منه على أنه « يجوز لوزير

الخارجية بالاتفاق مع الوزراء المختصين أن ينتدب عاملين من الوزارات الأخرى لشغل وظائف ملحقين فنيين ببعثات التمثيل في الخارج بشرط ألا تزيد الدرجة المالية المقررة للوظائف التي يشغلونها على الدرجة المالية المقررة لوظيفة رئيس البعثة . ومع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨١ بشأن المعاملة المالية لأعضاء مكاتب وزارة الدفاع الملحقة بالبعثات التمثيلية لجمهورية مصر العربية بالخارج ، يمنح هؤلاء الفنيون المرتبات الإضافية وبدل التمثيل والمبالغ والمزايا العينية الأخرى والاعفاءات الجبركية المقررة لوظائف التمثيل المعادلة لوظائفهم بما لا يجاوز البدلات واوراتب والمزايا المقررة لأوزراء المفوضين . ولا يجوز الجمع بين البدلات المقررة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه والبدلات المماثلة المقررة بهذا القانون . كما يمنح من عدا هؤلاء من العاملين المصريين بالمكاتب الفنية الملحقة ببعثات التمثيل في الخارج المرتبات الإضافية وبدل الاغتراب والمبالغ والمزايا العينية الأخرى والاعفاءات الجبركية المقررة لنظرائهم من العاملين بترك البعثات من أعضاء السلك ، كما استعرضت الجمعية المادة الثانية من قرار وزير الخارجية رقم ١٠٠٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن تحديد نسب بدل التمثيل الإضافي وبدل الاغتراب الإضافي لأعضاء البعثات التمثيلية في الخارج التي تنص على « تخفيض ١٠٪ من نسب بدل التمثيل الإضافي وبدل الاغتراب الإضافي لأعضاء البعثات التمثيلية في الخارج الواردة في الجداول الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٨٢ في ١٩٨٢/٣/٨ ، والعمل بنسب بدل التمثيل الإضافي وبدل الاغتراب الإضافي الموضحة في الجداول المرفقة اعتبارا من ١٩٨٢/٧/١

ومعاد التصوص المتقدمة أن قانون السلك الدبلوماسي والقنصلي أجاز لوزير الخارجية أن ينتدب عاملين من الوزارات الأخرى للعمل في وظائف ملحقين فنيين بالمكاتب الفنية ببعثات التمثيل بالخارج ، شريطة ألا تزيد الدرجة المالية للوظائف التي يشغلونها على الدرجة المالية المقررة لوظيفة رئيس البعثة . ويمنح هؤلاء الفنيون — بمراعاة الأحكام

الخاصة للعسكريين منهم — المرتبات الاضائية وبدل التمثيل والمبالغ والمزايا المعينية الاخرى والاعفاءات الجمركية المحددة لوظائف التمثيل المعادلة لوظائفهم بما تتجاوز المقرر من هذه البدلات والرواتب والمزايا للوزراء المفوضين . وقد تكل القانون المذكور ببيان المرتبات الاضائية والبدلات والمزايا المستحقة لاعضاء السلك ، وناط بوزير الخارجية تحديد مناسبتات بدل التمثيل الاضافي وبدل الاغتراب الاضافي . فصدر قرار وزير الخارجية رقم ١٠٠٨ لسنة ١٩٨٢ بتحديد بدل التمثيل الاضافي وبدل الاغتراب الاضافي المستحقين لاعضاء البعثات التمثيلية بالخارج اعتبارا من ١٩٨٢/٧/١ ، وذلك بنسب تختلف تبعا لاختلاف منطلق العمل بالخارج ووظائف السلك ، مبالاسبة لوظيفة وزير مفوض نص على ثلاث مناسبتات مالية اعلا لفئة وزير مفوض « قنصل عام » وموزير مفوض « ذو اعباء » وموزير مفوض « ولوظيفة مستشار حددت فئتين مائتين هما فئة مستشار « ذى اعباء » يليها فئة مستشار . ولما كان تطبيق احكام القرار المذكور على المحققين الفنيين ببعثات التمثيل بالخارج ، يستلزم معادلة وظائفهم بوظائف السلك لتحديد الفئة المالية التى يعامل على اساسها الملحق الفنى ، وازاء غياب النص التشريعى المنظم لتعادل وظائف الكادر العام بوظائف الكادر الخاص .

فقد استقر انشاء الجمعية العمومية على الاخذ بمقياس موضوعى لاجراء هذا التعادل ، وهو ان تتم مقارنة بين متوسط مربوط الدرجة التى تقيم بها الوظيفة فى كل من الكادرين ، للوصول الى معادلة الوظيفة الواردة بالكادر العام بتلك التى تقابلها فى الكادر الخاص او تكون قريبة منها . الا انه اذا كثف التطبيق العملى عن قصور فى بعض الاحيان بسبب تداخل مربوط الدرجات فيستكمل المقياس المذكور بمقياس المبالوة الدورية ، كل ذلك لحين تدخل المشرع لسد هذا الفراغ التشريعى وكذلك يتعين عند تطبيق قرار وزير الخارجية رقم ١٠٠٨ لسنة ١٩٨٢ مراعاة ان تصنيفات وزير مفوض (قنصل عام) ووزير مفوض (ذى اعباء)

ومستشار (ذى اعباء) هى تسويات خاصة لها مدلولاتها الاصطلاحية التى لا تصرف الا الى وظائف لها طبيعة خاصة من وظائف اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى ومن ثم فانه لا يجد لمقابلتها بوظائف الملحقين الفنيين ، ويستتبع ذلك بالضرورة استبعاد الفئات المسلية المحددة للوظائف المذكورة بالقرار المشار اليه فى مجال التطبيق بالنسبة لوظائف الملحقين الفنيين . ويبين ذلك ان القنصل العام يرأس بعثة التمثيل القنصلى المكلفة بمساعدة وحماية المواطنين المصريين الموجودين فى دائرة اختصاصها بالخارج . ويعتبر رئيس البعثة الدبلوماسية قنصلا عاما فى دائرة اختصاص بعثته اما تعبير « ذى اعباء » فهو ينطبق على من يتولى مهام رئيس قسم رعاية المصالح — طبقا للتعريف المشار اليه بالجدول المرفق بقرار وزير الخارجية سالف الذكر — سواء كان وزيرا مفوضا او مستشارا .

وترتبط على ما تقدم فانه يجب على الهيئة العامة للاستعلامات معادلة وظائف ملحقها الفنيين المنتدبين بالبعثات التمثيلية فى الخارج بوظائف السلك لتحديد فئة بدل التمثيل الاضافى وبذل الاغتراب الاضافى المقررين لهؤلاء الفنيين بمقتضى قرار وزير الخارجية المشار اليه ، على الا تزيد فئة البدل عن المقرر للوزير المفوض يستبعد من نطاق التطبيق الفئات المالية المرتبطة بتوصاف لا تنطبق الا على وظائف خاصة من وظائف اعضاء السلك دون غيرهم كما سلف البيان ولما كان الدكتور فى الحالة المعروفة يشغل درجة مدير عام بالهيئة العامة للاستعلامات ، وصدر قرار مدير السلكين الدبلوماسى والقنصلى بتدبيره للعمل مستشارا اعلاميا « ملحقا فنيا » بالبعثة الدبلوماسية بنيويورك فبما عمله كرئيس للمكتب الاعلامى الملحق بالبعثة اعتبارا من ١٩٨٠/١/٨ وحتى ١٩٨٤/٨/١٥ — وبمعادلة وظيفته كملحق فنى بدرجة مدير عام بوظائف السلك التى تنتمى الى كادر خاص اخذا بعميار متوسط مربوط الدرجة تبين انه خلال عام ١٩٨٢ — طبقا لجدولى المرتبات المرفقين بقانون العاملين

المخنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وقانون السلك الدبلوماسي والقنصلي رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ — كانت درجة مدير عام ذات ريبط سنوى (١٣٨٥ — ١٩٩٢) بمتوسط ١٩٨٦ جنيتها وهى اقرب الى وظيفة مستشار بالسلك ذلك الريبط السنوى (١١١٦ — ١٩٠٨) بمتوسط ١٥١٢ جنيتها ذلك ان وظيفة وزير مفوض بالسلك ريبطها السنوى (١٥٠٠ — ٢٣٠٤) بمتوسط ١٩٠٢ جنيتها وبعد تعديل الجدولين المذكورين بموجب القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٢ المعمول بهما اعتبارا من اول يولية ١٩٨٣ ، أصبحت درجة مدير عام ذات ريبط سنوى (١٤٤٠ — ٢٣٠٤) بمتوسط ١٨٧٢ ، جنيتها واقرب الى وظيفة وزير مفوض ذات الريبط (١٥٦٠ — ٢٣٦٤) بمتوسط ١٩٦٢ جنيتها اذ ان وظيفة مستشار ريبطها السنوى (١١٧٦ — ١٩٦٨) بمتوسط ١٥٧٢ جنيتها ، وبناء عليه فان وظيفة المعروضة حالته تعادل وظيفة مستشار ثم وزير مفوض من ١ / ٧ / ١٩٨٣ ، ومن ثم فيطبق قرار وزير الخارجية رقم ١٠٠٨ لسنة ١٩٨٢ سالف الذكر فى شأنه خلال المدة من ١ / ٧ / ١٩٨٢ وحتى ١٥ / ٨ / ١٩٨٤ تاريخ انتهاء نديه ، على اساس الفئة المالية المحددة بهذا القرار لوظيفة مستشار حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٨٣ بعد استبعاد الفئة المقررة لوظيفة مستشار (ذى اعباء) وعلى اساس الفئة المالية المقررة لوظيفة وزير مفوض من ١ / ٧ / ١٩٨٣ بعد استبعاد الفئة المقررة لوظيفة وزير مفوض (ذى اعباء) والفئة المقررة لوظيفة وزير مفوض (قنصل عام) .

فذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص الهيئة العامة للاستعلامات بتطبيق احكام قرار وزير الخارجية رقم ١٠٠٨ لسنة ١٩٨٢ بالنسبة للدكتور على اساس الفئة المقررة لوظيفة وزير مفوض اعتبارا من ١ / ٧ / ١٩٨٣ حتى تاريخ انتهاء نديه وذلك على النحو السالف ايضا .

(ملف ٢٧٧/٦/٨٦ جلسة ١٩٨٨/٥/٢٥)

ساحسا — النقل من السلك الدبلوماسى والتتصلى

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

أورد المشرع تنظيما خاصا لنقل أعضاء السلكين الدبلوماسى والتتصلى وحرص على ألا يستهدف النقل غير الصالح العام — حول المشرع جهة الإدارة صلاحية النقل دون الإقزام بالجنود التى وجهها المشرع متى قامت لديها أساسس قدرت على مقتضاها ضرورة الاجوء الى النقل حماية للمصلحة العامة — أعمال هذه القاعدة فى مجال النشاط الدبلوماسى ادعى واتسد فزوها — أساسس ذلك — لا يتصور أن يفرض على الجهة الإدارية ابقاء احد العاملين بها فى النشاط الدبلوماسى او التتصلى فى موضعه بالخارج اذا استبان لها أن ثمة اعتبارات ملحة تدعو الى تنغير هذا الموقع لنوعى المصلحة العامة — ولا وجه للنقى على قرار جهة الإدارة فى هذا الشأن بالبطلان او المطالبة بالانفائه او التعويض عنه مادام القرار خلا من شائبة الانحراف بالسلطة .

المحكمة :

وحيث أن الثابت بالاوراق أن المدعى عين تنصلا عاما لجمهورية مصر العربية فى مدينة هامبورج بالماتيا الاتحادية حيث بدأ يزاول عمله بها اعتبارا من ١٩ مايو سنة ١٩٨٠ ولم يخط اسلوبه فى العمل بقبول العاملين فلجأ بعض منهم الى السفر المصرى فى بوى بالشكوى ورنع السفير الامر الى الديوان العام بالوزارة الذى طلب اليه بموجب كتاب ادارة السلك الدبلوماسى والتتتشى رقم ١٩٦ المؤرخ فى ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٨٠؛ لتحقيق فى الأوضاع التى تسود القنصلية العامة فى هامبورج وتقديم توصيلت فى هذا الشأن وبناء عليه توجه الوزير المفوض بالسفارة الى تلك القنصلية حيث قام يتقصى الايضاع وسؤال المشكو واعد تقريررا

أوصى فيه بنقل الطاعن مورا الى الديوان العام وفي ١٧/١٢/١٩٨٠ عقد مجلس سلك الدبلوماسية والقنصلية للنظر في موضوعات من بينها الاوضاع الخاصة بتلك القنصلية وبعد ان اطلع على التقرير المشار اليه والتقرير السرية السابقة عن الطاعن خلص الى انتقاله الى الحزم في الادارة ومن ثم أوصى بعدم استمراره في العمل قنصلا عاما في هامبورج ونقله الى بعثة دبلوماسية أخرى لا يكون رئيسا لها وبناء على هذه التوصية في ١٠/١/١٩٨١ قرار رئيس الجمهورية بنقله الى ديوان عام وزارة الخارجية .

وحيث ان القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي قد نص في المادة ١٦ على أن ينقل الى الديوان العام بالوزارة أعضاء بعثات التمثيل الدبلوماسي والقنصلي عدا السفراء فوق العادة والمفوضين والمنوبين فوق العادة والوزراء المفوضين من امضوا في الخارج خمس سنوات متتالية على الاكثر ويجوز مدها سنة واحدة بقرار مسبب من زير الخارجية ولا يجوز نظمهم الى الخارج ثمانية الا بعد مضي مدة لا تقل عن سنتين » .

وتنص المادة (١٨) على أنه « مع عدم الاخلال باحكام المادة (١٦) لايجوز عضو بعثة التمثيل الدبلوماسي أو القنصلي من مقر وظيفته قبل مضي سنتين مالم يقض الصالح بغير ذلك » .

وحيث ان الابين من ذلك ان القانون يصد ان أورد تنظيمها لنقل أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي على النحو المنصوص عليه في المادتين المشار اليهما حرص على النص في المادة (١٨) بالا يقصد الصالح العام بغير ذلك وحكمة ذلك ظاهرة وهي تحويل الجهة الادارية صلاحية النقل دون الالتزام بتلك القيود متى قامت لديها اسباب قدرت على مقتضاها ضرورة اللجوء الى النقل لحماية المصلحة العامة ذلك أنه اذا كان من المسلم به ان جهة الادارة ترخص في نقل العاملين بوجه عام

من جهة الى اخرى بلا معقب عليها ولانه لا جناح عليها في اتخاذ قرار لنقل الكافي في اقتضاء صالح العمل فان اعمال هذه القاعدة في مجال النشاط الدبلوماسي والقنصلي يضحي ادعى واشد لزوما اذ لا يتصدر ان يفرض على الجهة الادارية ابقاء أحد العاملين بها في النشاط الدبلوماسي أو القنصلي في موقة بالخارج اذا استبان لها ان ثمة اعتبارات ملحة تدعو الى تغير هذا الموضع لدواعي المصلحة العامة فلا يمكن غز يدنا من اتخاذ ما تراه كميلا لمواجهة الاعتبارات والاضاع المرتبطة بذلك النشاط وما دام ان قرارها قد خلا من شائبة الانحراف بالسلطة فلا وجه للنعي عليه بالبطلان او المطالبة بالغائه أو التعويض عنه .

وحيث ان المبين من الاوراق ان ما اسفر عن البحث الذي أجبرته الجهة الادارية للشكاوى التي قدمت في شأن المدعى وما اخذ عليه من ناحية كيفية ادارة العمل وطريقته في معالجة المشكلات وسائر الظروف والملابسات التي صدر في ظلها قرار النقل المطعون فيه يبرر اصداره وان الاعتبارات التي قامت لدى جهة الادارة ودعت الى الغائها ذلك القرار لها صدها واساسها الثابت في الاوراق وان الواضح ان الجهة الادارية لم تستهدف بقرارها سوى تحقيق المصلحة العامة ولاوجه للتحدي بمخالفة القرار المطعون للقواعد المنظمة للنقل لان اعمال هذه القيود شروط بصريح النص بالا يقض الصالح العام بغير ذلك ومتى كان ذلك وكان القرار المطعون قد صدر في نطاق السلطة المخولة للجهة الادارية وجاء خلا من شائبة الانحراف بالسلطة فمن ثم تكون المطالبة بالغائه أو التعويض عنه مفتقرة لسندها من القانون حقيقة برفضها واذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه بهذا النظر فانه يكون قد جاء على خلاف احكام القانون وشابه الخطأ في تطبيقه وتوليئه مما يتعين معه قبول الطعن شكلا وفي الموضوع الغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات .

(طعن ٢٤٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢٨)

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

اعضاء السلك الدبلوماسى — وظيفة مستشار بالسلك الدبلوماسى
بوزارة الخارجية — نقل — الدرجة المالية المعادلة .

الفتوى :

نقل مستشار بالسلك الدبلوماسى بوزارة الخارجية الى احدى
الوزارات — درجة وظيفة مستشار بوزارة الخارجية تتعادل ووظيفة من
الدرجة الاولى من الوظائف المدرجة بالجدول الملحق بقانون نظام العاملين
المدينين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — اول مربوط درجة
وظيفة مستشار ونهايتها ومتوسطها اقرب الى رطب الدرجة الاولى
ومتوسطها من درجة مدير عام — أساس ذلك : أنه فى حالة غيبة النص
الصريح الذى بجرى على موجه معادلة درجات وظائف الكادرات الخاصة
بدرجات وظائف الكادر العام اضحى لزاما ان يتم التعادل بين الدرجة
المنقول منها الموظف واقرب الدرجات المنقول اليها — الاخذ بمعيار متوسط
مربوط الدرجة باعتباره هو اقرب المعايير لتحقيق هذا التعادل لقيامه
على أسس موضوعية .

(ملف ٨٦/٣/٨١٠ جلسة ١٩٩١/١٠/٢٠)

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

المادة ٣٩ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون نظام
السلك الدبلوماسى والتتصلى مغادها — لرئيس الجمهورية وفقا لمتنصتات
الصالح العام نقل عضو السلك الدبلوماسى الى وظيفة معادلة فى الحكومة
او القطاع العام — سواء ارتكب العضو مخالفات او اخطاء وثبت فى
حقه ام لم يرتكب اى مخالفات او اخطاء — النقل يكون معلق على مقتضيات
الصالح العام الذى يقرها رئيس الجمهورية — يعد ذلك هو الاصل

العام في النقل خارج السلك الدبلوماسي والتصلى — للعضو المنقول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه بقرار النقل الحق في طلب الاحالة الى المعاش — في حالة ارتكاب العضو مخالفات او اخطاء فانه يحرم من طلب الاحالة الى المعاش — التنظيم القانوني للنقل خارج السلك الدبلوماسي والتصلى قائم على ان النقل لمقتضيات المصلحة العامة دون استلزام ان يكون هذا النقل نتيجة ارتكاب العضو لمخالفات او اخطاء — لا يعتبر النقل في هذا التنظيم جزاء تأديبيا — حيث انه لا يتضمن تنزيلا لتلاوجه النى يستحقها المنقول — الجزاءات التأديبية توقع على عضو السلك الدبلوماسي والتصلى وهو شاغلا لاهدى وظائف السلك وهى واردة على سبيل الحصر — استلزم المشرع لتوقيع الجزاءات التأديبية على عضو السلك اجراءات وضمانات معينة .

المنحكمة :

ومن حيث ان مقطع النزاع يتحدد فيها اذا كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٨٣ يعتبر قرار نقل الى وظيفة اخرى معادلة ، ام يعتبر قرار جزاء تأديبي ممتنع وما يستلزمه كل نوع من هذين النوعين من اجراءات ما يروه للحكم على مشروعية القرار وهو ما يتحدد على ضوء التكليف الصحيح للقرار المذكور .

ومن حيث ان المادة ٣٩ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون نظام السلك الدبلوماسي والتصلى تنص على انه : « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية وفي الاحوال التى يقتضيها الصالح العام نقل عضو السلك الى وظيفة اخرى معادلة لوظيفته في الجهاز الادارى للدولة و وحدات الحكم المحلى او الهيئات العامة او الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام .

ويكون لعضو السلك في هذه الحالة أن يتطلب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه لقرار النقل احالته الى المعاش على أن يسوى معاشه

على أساس مرتبة الاخير ومدة اشتراكه في التامين مضاناً اليها خمس سنوات أو المدة الباقية لبلوغه سن التقاعد ايها اقل وذلك شرط أن يكون قد أمضى المدة التي تكسبه حقاً في المعاش ، وأن يكون من المدة المذكورة خمس سنوات خدمة فعلية في السلك الدبلوماسي والقنصلي .

ولا يفيد عضو السلك الدبلوماسي والقنصلي من حكم الفقرة السابقة اذا كان النقل يسبب ارتكابه مخالفات أو خطأ وثبتت في حقه .

ومن حيث أن المشرع بموجب هذا النص أجاز لرئيس الجمهورية ومقتضى لمقتضيات الصالح العام نقل عضو السلك الى وظيفة معادلة في الحكومة أو القطاع العام سواء ارتكب العضو مخالفات أو خطأ وثبتت في حقه أم لم يرتكب قبل ذلك ، حيث لم يعلق المشرع النقل الا على مقتضيات الصالح العام الذي يقدرها رئيس الجمهورية واعتبر ذلك هو الأصل العام في النقل خارج السلك الدبلوماسي والقنصلي . وأعطى للعضو المنقول خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار النقل الحق في طلب الاحالة الى المعاش وبالتالي الامانة من المزايا التامين المحددة بالنص من حرمان العضو من ميزة طلب الاحالة الى المعاش وما يترتب عليه من آثار في حالة ثبوت ارتكابه لمخالفات أو أخطاء . وهذا التنظيم القانوني للنقل خارج السلك الدبلوماسي والقنصلي قائم على أن النقل لمقتضيات المصلحة العامة منوط برئيس الجمهورية دون استئزام أن يكون هذا النقل نتيجة ارتكاب العضو لمخالفات أو أخطاء بالضرورة والالزام ، وأن كان لها دور في تكوين بمفيد صاحب السلطة في النقل عند تقديره لاعتبارات المصلحة العامة وهو الأمر الذي دخل في نطاق السلطة التقديرية الواسعة والخاضعة للرقابة القضائية .

ولا يعتبر النقل في هذا التنظيم جزءاً تاديبياً حيث لم يتضمن تنزيلاً الدرجة التي يستحقها المنقول وياعتبار أن الجزاءات التأديبية توضع على عضو السلك الدبلوماسي والقنصلي وهو شاغلاً لاحدى وظائف هذا السلك وهي واردة على سبيل الحصر ويحكمها تنظيم مغاير ورد النص

عليه في المواد من ٥٩ الى ٧٧ من قانون المسلك أن الدبلوماسى والقنصلى، واستلزم المشرع لتوقيع أى من هذه الجزاءات وضمانات معينة .

ومن حيث أنه متى كان قرار النقل في الحالة محل الطعن يدخل في نطاق السلطة لرئيس الجمهورية وفقا لمقتضيات الصالح العام التى يقدرها الا أن هذه السلطة تخضع للرقابة القضائية والمحكمة ان ترأب ما اذا كان قد قام لدى مصدر القرار ما يجعل قراره في هذا الشأن مستهدفا الصالح العام من عدمه .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن أثناء عمله في سفارة مصر في كولومبو عام ١٩٧٥ تمذى على السفير المصرى رئيس البعثة الدبلوماسية بالفاظ نابية وأنه اعتبل على استخدام قبل هذه الالفاظ ، وقام بضع ارسال برقية رمزية — مضمنة معلومات سياسية عامة واتى انعالا انت الى اريك العمل بالسفارة . ويعرض هذه المخالفات على مجلس شئون السلكين أوصى بالتنبه على الطاعن كتابة ونقله للديوان العام والعمل على نقله الى جهة أخرى من وزارة الخارجية .

وأثناء عمل الطاعن بسفارة صنعاء كقائم للاعمال بالنيابة من ١٩٧٨/٥/١٥ قدم عدد من المسئولين اليمنيين وخارجها شكوى من تصرفاته التى لا تتفق من الوضع الدبلوماسى كاصراره على مقابلتهم دون مواعيد وتوجيه عبارات غير لائقة لموظفى وزارة الخارجية اليمنية مما حدا الوزارة الى الكتابة اليه رسيا بضرورة مراعاة قواعد اللباسة الدبلوماسية وأثناء عمله قنصلا عاما في زنجبار في ١٩٧٩/١/١٧ نقلا من صنعاء قام وكيل وزارة الخارجية الفتزانية باستدعاء سفير مصر في تنزانيا يوم ١٩٨٢/١٢/١٣ وطلب منه سرعة نقل الطاعن بناء على رغبة والحاج من جانب نائب رئيس جمهورية تنزانيا لما وصله من تقارير عن تصرفات شخصية نسبت اليه نتيجة اسرافه في تناول الخمر تخلص في أنه تعدد الثلاث دراجة بخارية ملوكة لأحد الباكستانيين ، وأنه حاول أثناء سهرة الاضرار بزواج أحد المدعويين بعد أن اتعد الزوج الوعى نتيجة

تناوله للخمور التي تقدمها له ، ومحاولة أشغال النار في سيارة مملوكة لوزارة الصحة ، وتعرض نفسه على بعض السلطات الاوريبات .

ويعد نقل الطاعن الى القاهرة استجابة لالحاح السلطات الفرنسية عرض امره على جهاز الصلاحية المنشأ طبقا لحكم المادة ١٩ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ والتي انشأت بوزارة الخارجية جهازا للتفتيش والصلاحية وتقييم مستوى كفاية الأداء والتي تعرض تقاريره على مجلس السلك لاتخاذ ما يلزم من توصيات نشأتها قبل عرضها على وزير الخارجية، ويعد استعراض المنسوب الى الطاعن ارتأى الجهاز ان الطاعن يفقد للعناصر العالية التي لا بد من توافرها في الدبلوماسي وأنه غير صالح لهذا العمل وان لم تفقده الصلاحية ليعمل في جهة أخرى ، وان الامتثال المنسوبة للطاعن تلحق ابلغ الضرر بالصالح العام ، وانتهى الى التوصية بنقله الى احدى الجهات المنصوص عليها في المادة ٢٩ من القانون سالف الذكر . وقد عرض الامر على مجلس السلك والذي يختص من بين ما يختص به وفقا لحكم المادة ١٥ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ بالنظر في امر نقل اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، وقد قرر المجلس بالاجماع الموافقة على توصية جهاز الصلاحية بالجلسة العاشرة بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٦ واعتمد الوزير هذه التوصية وصدر استنادا اليها قرار رئيس الجمهورية المطعون عليه .

ومن حيث أنه بين مما تقدم ان القرار المطعون عليه قد قسام على سببية وان الذي يصدره من المبررات والوقائع الثابتة ما يمكن ان يدعو الى الاطمئنان الى ان الهدف من اصداره هو تحقيق المصلحة العامة لبقاء البعيد عن كل ما يمس سمعة ووظائف السلك الدبلوماسي والقنصلي وما يجب ان يتحلى به شاغلها من صفات وسمات معينة ، وان ما ساقته المطعون عليه ردا على ما نسب اليه لا يدعو ان يكون مجرد تبريرات غير مقنعة ، اذ ان تواتر السلوك غير الحميد في اكثر من موقع يكشف عن صفات ما نسبت اليه هذه التصرفات ويؤكد صحتها .

(طعن ١٩٢٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)

سابعاً — حقوق أعضاء السلك الدبلوماسى فى حالة النقل المفاجئ

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٢ لسنة ١٩٧٠ — قرر المشرع منح أعضاء البعثات الدبلوماسية والمكاتب الفنية بالخارج مرتب ثلاثة اشهر بفترة الخارج فى حالة النقل المفاجئ قبل انقضاء المدة المقررة — مناط الاستحقاق ان يكون نقل العضو مفاجئاً له — لا يتأتى الا اذا تم النقل اثناء مدة انتداب العضو او عمله بالخارج بغير رضائه — يستوى فى ذلك الرضاء الصريح والضمنى — ينغى مناط الاستحقاق فى حالة موافقة العضو على اتمام نفيه ونقله الى القاهرة .

الحكمة :

ومن حيث ان مبنى الطعن المائل هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ فى تطبيقه وتاويله اذ انه طبقاً لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٢ / ١٩٧٠ وقرار وزير الخارجية رقم ١٢٨٩ لسنة ١٩٧٠ يشترط لاستحقاق منحه ثلاثة شهور بفترة الخارج ان يكون نقل العضو مفاجئاً ، ولا يتحقق عنصر المفاجأة الا بلحدى الحالات الاربعة الواردة بالمادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٢ لسنة ١٩٧٠ . والثابت بالاوراق ان المطعون ضده كان يعلم بصورة مسبقة بترشيحه للترقية لوظيفة وكيل وزارة وان انتدابه للخارج سينتهى ومن ثم فقد انتهى عنصر المفاجآت فى نقله فلا يستحق تلك المنحة لبعثته للخارج .

ومن حيث ان البند الثانى من المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٩١٢ لسنة ١٩٧٠ ينص على منح اعضاء البعثات الدبلوماسية والمكاتب الفنية فى الخارج مرتب الثلاثة اشهر بفترة الخارج فى حالة النقل المفاجئ قبل انقضاء المدة المقررة ، ومفاد حكم هذا البند ان مناط

استحقاق مرتب ثلاثة أشهر بفئة الخارج هو أن يكون نقل العضو مفاجئا له ولا يتأتى ذلك إلا اذا تم النقل اثناء مدة انتدابه أو عمله بالخارج بغير رضائه يستوى في ذلك أن يكون هذا الرضاء صريحا أو ضمنيا طالما كان قطعيا فإذا تم النقل بناء على موافقة العامل ورضائه — الصريح أو الضمني — فإنه لا يكون مفاجئا وينقضى بالتالى منوط استحقاقه لهذا الراتب .

ومن حيث أنه لا خلاف بين طرفى الدعوى في أن الوزارة كانت بسبيل اجراء حركة ترقية لشغل وظائف وكلاء وزارة بها ، وإن المطعون ضده كان يدركه الدور فى الترقية الى هذه الوظائف . وإن الوزارة قد استطلعت رايه فى قبوله الترشيح لهذه الترقية وأنه اجاب بقبوله له ، ولا ريب فى انه مفاد ذلك ان العمل بالقاهرة هو من شروط الترشيح لهذه الترقية ، والا لم تكون الوزارة فى حاجة الى اخذ موافقة المطعون ضده على هذا الترشيح وان مقتضى ما اجاب به المطعون ضده بأنه يوافق على الترشيح لهذه الترقية ، هو قبوله الضمنى القاطع بانتهاء ندبه ونقله الى القاهرة ، وهو ما صدر على اساسه مفعلا القرار الوزارى رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٨١ بانتهاء ندبه ونقله الى القاهرة مما لا يعتبر معه هذا النقل مفاجئا للمطعون ضده وينقضى من ثم فى حقه منوط استحقاق ذلك الراتب واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى خلافة فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتاويله مما يتمين معه القضاء بالغائه ويرفض الدعوى والسزائم المدعى المبرومات .

(طعن ٣٠٤٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٤)

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٢ لسنة ١٩٧٠ والمادة (٢٧) من قانون السلك الدبلوماسى والقنصرى الصادر بالقانون رقم

٥٠ لسنة ١٩٨٢ — ربط المشرع بين النقل المفاجيء قبل انقضاء المهلة المقررة لعضو البعثة الدبلوماسية والقنصلية وتمويض الاثني عشر الثلاثة — متى تحقق النقل الذى يوصف بأنه مفاجيء فان التمويض يستحق — انتهاء الوصف يترتب عليه انتهاء مناط الاستحقاق .

المحكمة :

ومن حيث ان الطعن يتأسس على أن الحكم اخلا فى تطبيق القانون وتاويله ، اذ أنه أخذ بمدلول للنقل المفاجيء يخالف الطبيعة القانونية لقرار النقل ويناقض المحكمة من تقرير منحه الاثني عشر الثلاثة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٠ وقرار وزير الخارجية رقم ٢١١٣ لسنة ١٩٧٢ ، كما وأنه لا يسوغ الاستناد الى قرار وزير الخارجية رقم ٣٦٢٨ لسنة ١٩٨١ الذى يقضى بعدم الحلق مخير العموم فى البعثات التمثيلية بالخارج ذلك أنه قرار بلطل لعدم أخذ رأى شئون العاملين طبقا لنص المادة السابعة من لائحة شروط الخدمة بوزارة الخارجية ، فضلا على أنه لا ينسحب الى تاريخ سابق على صدوره ، ولا يغير من ذلك وجوب الالتزام بالادة بالخارج وهى ثلاث سنوات ، ولا يقبل دفع مطالبة المدمى بأنه كان يتوقع النقل طالما رقى الى وظيفة مدير عام ، لأن الترقية من تقدير الادارة وكان يتعين عليها عدم احاقه بالبعثة التمثيلية بالخارج طالما كانه بصدد ترقيته ، هذا رغم أن الوزارة تلحق مديرى عموم بالبعثات التمثيلية بالخارج ولا تحترم القرار المشار اليه ، كما وأنهما اُبقت على كثير ممن رقوا الى وظيفة مدير عام بالخارج ، أما فيما يتعلق باستحقاق المرتبات الاضافية فان القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ قد وحد فى المادتين ٤٥ و ٤٦ المعاملة المالية بين الدبلوماسيين وغيرهم من أعضاء البعثات التمثيلية ، ولا يسوغ لوزير الخارجية مضاعفة نسب بدل التمثيل الاضافى للدبلوماسيين ، خاصة وأن القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه قد اوجب على وزير الخارجية أخذ رأى لجنة تشكل برئاسة وكيل وزير الخارجية عند تحديد منات بدل التمثيل ، ولم يترك هذا التحديد

لطلق ارادة وزير الخارجية ومن ثم فان المفارقة في تحديد هذا البذل وبقرار من وزير الخارجية يصم القرار بعيب مخالفة القانون .

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٠ تنص على أن : « يمنح أعضاء البعثات الدبلوماسية والمكاتب الفنية في الخارج مرتب ثلاث اشهر بفترة الخارج في احدى الحالات الآتية :

١ —

٢ — النقل المفاجيء قبل قضاء المدة المقررة .

وتنص المادة ٣٧ من قانون السلك الدبلوماسي والتفصلي الصادر بالقبانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ على أن : « يصرف لرؤساء وأعضاء البعثات الدبلوماسية والتفصلية والمكاتب الفنية الملحقة بها تعويض يعادل ما كان يتقاضاه العضو فعلا من مرتب ورواتب اضافية عن مدة ثلاثة اشهر ، وذلك في حالات النقل المفاجيء التي يقررها وزير الخارجية ووفقا للشروط والقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية للخدمة بوزارة الخارجية » .

ومعاد النصين المشار اليهما الربط بين النقل المفاجيء ومنحة الاشهر الثلاثة ، ومتى تحقق النقل الذي يوصف بأنه مفاجيء فان التعويض يستحق فان انتفى هذا الوصف انتفى بهما مسند تلك المنحة ومناطق استحقاقها قانونا .

ومن حيث أنه باستقراء حالة الطاعن يبين أنه نقل للمبيل بالسفارة المصرية في بانجوك ، وتسلم عمله بالبعثة المصرية في ١٥/٧/١٩٨١ ، وأثر ترقيته بحيرا علما بتاريخ ١٠/١١/١٩٨١ صدر قرار بموئته لعمله بالقاهرة بتاريخ ١٧/١١/١٩٨١ ، وأخطر للعودة لتسلم عمله بالقاهرة

اعتباراً من ١٩٨٢/٥/١ ، وعدل هذا القرار ليكون تنفيذ النقل من ١٩٨٢/١٠/١ ، وعدل مرة أخيرة ليكون اعتباراً من ١٩٨٢/١٢/٣١

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم نقد منح الطاعن مهنة تجاوز العام لتنفيذ قرار النقل الى القاهرة مما ينتفى معه القول بتوافر شرط النقل المفاجيء الذى يتطلبه استحقاق منحة الأشهر الثلاثة ، والذى لا غنى عنه لتقريرها .

(طعن ١٨٥٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧)

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

مضى صدر قرار النقل صحيحاً فيمد ركن الخطأ منتفياً ولا تسأل الإدارة لامتناع احدى عناصر المسؤولية في شلتها — قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٢ لسنة ١٩٧٠ المنظم لصرف التعويض عن النقل المفاجيء بفاده — نتيجة وقائع منسوبة اليه — لا يصرف هذا المقابل الا اذا كان السبب عدم استحقاق مقابل النقل المفاجيء اذ كان النقل راجعاً الى العضو مرتبطاً بالوظيفة .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن طلب التعويض عن قرار النقل فإنه متى كان قد ثبت على الوجه السابق سلامة قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٨٣ المطعون عليه فإن ركن الخطأ يكون قد انتفى ولا تسأل الإدارة لامتناع احدى عناصر المسؤولية في شلتها . وعن طلب التعويض عن قرار النقل المفاجيء من زنديار الى مصر قبل الموعد المحدد وهو مقابل مرتب ثلاثة أشهر بفئة الخارج فإن قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٠ المنظم لصرف هذا التعويض نص على عدم استحقاق هذا المقابل اذا كان النقل راجعاً الى العضو نتيجة وقائع منسوبة اليه ولا يصرف هذا المقابل الا اذا كان السبب مرتبطاً بالوظيفة ، ولما كان

الطاعن قد نقل من زفيرار لأسباب سبق بيانها ترجع له ويناء على الطلب من السلطات القنزائية فانه لا يستحق تعويضا من هذا النقل .

لما عن طلب التعويض عن وفاة زوجته فى صمءاء فى حادث اخفاتها بالغاز فى منزلها فانه لا يوجد ثمة خطأ يمكن نسبته الى وزارة الخارجية المصرية ، حيث وقع الحادث بدولة الين والتى عليها وحدها يقع عبء التحقيقات المبقة لأسباب الحادث ، والتزام على وزارة الخارجية المصرية فى هذا الشأن ومن ثم يستط الاساس القانونى للمطالبة بالتعويض عن هذا الحادث .

ومنى كان ذلك تكون مطالبة الطاعن بالتعويض بجميع عناصره التى ذكرها لا أساس لها من ناحية توافر أركان المسؤولية الموصية للقضاء بهذا التعويض .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب فانه يكون قد سادف صحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه خائفا بالرغرض :
(طعن ١٩٢٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٣٠)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٠ —
المادة الثانية من قرار وزير الخارجية رقم ٢٢١٣ لسنة ١٩٧٢ المنظم لقواعد صرف منحة النقل المفاجيء — منحة النقل المفاجيء ترتبط وجودا وعدما بالنقل فى ذاته — ان كان النقل مفاجيا بلحدى الحالات المحددة بالنصوص استحققت منحة النقل المفاجيء — اما اذا كان النقل غير ذلك فلا تستحق منحة النقل المفاجيء — منحة النقل تكون اثرا من آثار النقل المفاجيء .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٢ لسنة ١٩٧٠، قد نصت على أن : « يمنح أعضاء البعثات الدبلوماسية والمكاتب الفنية في الخارج مرتب ثلاثة شهور بغثة الخارج في احدى الحالات الآتية :

١ - قطع العلاقات الدبلوماسية .

٢ - النقل المفاجيء قبل انقضاء المدة المقررة .

٣ - العودة بنساء على طلب الدولة الأجنبية كحالة اعتبار الشخص غير مرغوب فيه بسبب يتعلق بمهام وظيفته .

٤ - العودة بسبب تخفيض العدد المقرر للبعثة والمكاتب الفنية أو اغلاقها .

كما يمنح الورثة الشرعيون المرتب المذكور في حالة وفاة العضو » .

وقد نصت المادة الثانية من قرار وزير الخارجية رقم ٢٢١٣ لسنة ١٩٧٢، المنظم لقواعد صرف منحة النقل المفاجيء على أن : « يمنح الأعضاء منحة تعادل مرتب ثلاثة شهور بغثة الخارج لمواجهة التزامات النقل المفاجيء في احدى الحالات الآتية :

(أ) قطع العلاقات الدبلوماسية .

(ب) النقل المفاجيء قبل انقضاء المدة المقررة .

(ج) العودة بنساء على طلب الدولة الأجنبية كحالة اعتبار الشخص غير مرغوب فيه بسبب يتعلق بمهام وظيفته وذلك إذا لم تر الوزارة أن هناك مبررا مقبولا منها لاتخاذ هذا الاجراء من جانب الدولة الأجنبية .

(د) العودة بسبب تخفيض العدد المقرر للبعثة والمكاتب الفنية أو اغلاقها .

كما يمنح الورثة الشرعيون المرتب المذكور في حالة وفاة العضو .
وفي كل هذه الأحوال يشترط النص في القرار التنفيذي للنقل على
اعتباره نقلاً مفاجئاً ، وتصرف من تاريخ صدور القرار ، وتطع استحقاقات
العضو المنقول بواقع الخارج من هذا التاريخ .

ومناد هذه النصوص أن منحة النقل المفاجيء إنما ترتبط وجوداً وعدماً
بالتنقل في ذاته ، فإن كان النقل مفاجئاً بإحدى الحالات المحددة بالنصوص
استحققت منحة النقل المشير إليها ، أما إن كان النقل غير ذلك لم تستحق
تلك المنحة ، ومن ثم فإن منحة النقل تكون أثراً من آثار النقل المفاجيء ،
وبالتالي فهي لا يمكن أن تكون في الحالة المعروضة أثراً من آثار الغاء
قرار الجزء المقتضى بالفناء في الطعن رقم ٥١ لسنة ١٨ ق المشار إليه .

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن القرار الصادر بتقبل المطعون
ضده من استفسارة المصرية بأوسلو إلى ديوان علم الخارجية وهو القرار
رقم ٣٠٥٨ بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٨٣ قد نص في مادته الأولى على نقل المطعون
ضده إلى الديوان العام إعتباراً من ١/١٢/١٩٨٣ : « مع عدم حقيقته
في صرف منحة النقل المفاجيء » ، فإن هذا القرار بذلك يكون قد إنشأ
في حق المطعون ضده مركزاً قانونياً ذاتياً بعدم حقيقته في صرف
منحة النقل المفاجيء أي أنه يكون قد قرر أن نقل المطعون ضده ليس بالنقل
المفاجيء وبالتالي فلا يستحق صرف منحة النقل المفاجيء ، وهذا هو المركز
الذاتي الذي أنشأه قرار النقل المشار إليه في حق المطعون ضده ،
ولما كان هذا المركز الذاتي الذي أنشأه قرار النقل المشار إليه في
حق المطعون ضده ، ولما كان هذا المركز لا شأن له بقرار الجزء
الذي صدر بالفناء بما يترتب عليه من آثار في الطعن رقم ٥١ لسنة
١٨ ق ، فإن عدم صرف تلك المنحة للمطعون ضده لم يكون أثراً من آثار
قرار الجزء المقتضى بالفناء ، ومن ثم لا يمكن القول بأن عبارة « وما يترتب
على ذلك من آثار » التي وردت بمنطوق الحكم الصادر في الطعن رقم ٥١
لسنة ١٨ ق تشمل صرف منحة النقل المفاجيء .

وأذا ذهب الحكم المطعون فيه « الصادر في الطعن رقم ٧٠ لسنة ٢٠ ق » خلاف هذا المذهب ماته يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ،
فيما يستوجب الحكم بالفائه .

(طعن ٥٢٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩١/٢/٩)

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

استحقاق عضو البعثة الدبلوماسية من وظيفة ملحق حتى وظيفة
مستقيم من الفئة الممتازة — منحة تعادل ثلاثة شهور في حالة اجتنار
عضو البعثة إلى المكتب الفني على ترك مقر العمل في الخارج بصورة
فجائية لسبب خارج عن إرادته ولا يدخل له في تعقن استئصال ذلك نص قرار
رئيس الجمهورية رقم ٩١٢ لسنة ١٩٧٠ وقرار وزير الخارجية رقم ٢٢٦٣
لسنة ١٩٧٢ — مفهوم المخالفة — اعتبار الشخص غير مرغوب فيه
لسبب يتعلق بسلوكه الشخص وارتكابه فعلاً مؤثماً — لا يفيد من الأحكام
السابقة .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩١٢
لسنة ١٩٧٠ بمنح البعثات الدبلوماسية والمكاتب الفنية في الخارج
مرتب ثلاثة أشهر بصفة الخارج في بعض الحالات ويمنح الورثة الشرعيين
المرتب المذكور في حالة وفاة العضو تنص على أن « يمنح اعضاء البعثات
الدبلوماسية والمكاتب الفنية في الخارج مرتب ثلاثة شهور بصفة
الخارج في إحدى الحالات الآتية :

١ — قطع العلاقات الدبلوماسية .

٢ — النقل المناجي قبل انقضاء المدة المقررة :

٢ — العودة بنسأ على طلب الدولة الأجنبية كحالة اعتبار الشخص غير مرغوب فيه بسبب يتطرق بمهام وظيفته .

٤ — العودة بسبب تخفيض العدد المقرر للبعثة والمكاتب الفنية أو اغلاقها .

وقد أصدر وزير الخارجية القرار رقم ٢٢١٣ لسنة ١٩٧٢ بالقواعد المنفذة للقرار الجمهورى المشار اليه ونص فى المادة الأولى منه على أنه مع عدم الخلال بالقواعد المنظمة لتنقلات أعضاء البعثات الدبلوماسية فى الخارج والديوان العلم تسرى أحكام القرار الجمهورى رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٠ على أعضاء البعثات الدبلوماسية اعتباراً من ١٩/٥/١٩٧٠ تاريخ صدوره ، ونص فى المادة الثالثة على أن : « يمنح الأعضاء منحة تعادل مرتب ثلاثة شهور بغثة الخارج لمواجهة التزامات النقل المفاجيء فى احدى الحالات الآتية :

(١) قطع العلاقات الدبلوماسية .

(ب) النقل المفاجيء قبل انقضاء المدة المقررة .

(ج) العودة بنسأ على طلب الدولة الأجنبية كحالة اعتبار الشخص غير مرغوب فيه بسبب يتطرق بمهام وظيفته وذلك اذا لم تر الوزارة أنه هناك مبرراً مقبولاً منها لاتخاذ هذا الاجراء من جانب الدولة الأجنبية .

(د) العودة بسبب تخفيض العدد المقرر للبعثة والمكاتب الفنية أو اغلاقها .

وفى كل هذه الأحوال يشترط النص فى القرار التنفيذى للنقل على اعتباره نقلاً مفاجئاً ... » .

وتنص المادة الثالثة من القرار المذكور على أنه « لا تسرى القواعد السابقة فى الحالات الآتية :

(أ) الأعضاء الذين يعودون الى ج.م.ع. نتيجة لارتكابهم مخالفات أو أخطاء يثبت التحقيق اذانتهم فيها .

(ب) الأعضاء الذين يعودون الى ج.م.ع. نتيجة طلبهم قبل قضاء المدة المقررة للخدمة في الخارج .

(ج) الأعضاء الذين ينتقلون من بعثات الى بعثات أخرى في الخارج .

وقد أكد القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون نظام السلك الدبلوماسي والقتضالى صرف الراتب المذكور للأعضاء المشار اليهم وذلك بموجب نص المادة ٣٧ والتي تقضى بان يصرف لرؤساء وأعضاء البعثات الدبلوماسية والقتضالية والمكاتب الفنية الملحقة بها تعويض يعادل ما كان يتقاضاه العضو فعلا من مرتب ورواتب اضافية عن مدة ثلاثة أشهر وذلك في حالات النقل المفاجيء التى يقرها وزير الخارجية ووفقا للشروط والقواعد التى تحددها اللائحة التنظيمية للخدمة بوزارة الخارجية .

ويبين من استعراض الأحكام المتقدمة انه فضلا عن انها تقرر الراتب المذكور لأعضاء البعثات الدبلوماسية بالخارج دون أن ترد بها إشارة الى منح هذا الراتب للعاملين بهذه البعثات في ضوء ما هو معلوم من انه عند اطلاق عبارة « أعضاء البعثات الدبلوماسية » أو « أعضاء السلك » فانه يقصد بها شاغلو وظائف ملحق حتى وظيفة مسير من الفئة الممتازة والخاضعون في شئونهم الوظيفية لأحكام وقواعد قانونية خاصة بخلاف سائر العاملين بوزارة الخارجية والذين يخضعون في شئونهم الوظيفية كأصل عام لأحكام قوانين نظام العاملين المدنيين في الدولة ، فضلا عما تقدم فانه يبين من استقراء الحالات الأربع التى يستحق العضو عند توافر أحداها الراتب محل البحث انه يجمعها معيار واحد وحكمة واحدة أما المعيار فانه يتمثل في إجبار عضو البعثة أو المكتب الفني على ترك مقر العمل في الخارج بصورة فجائية لسبب خارج

من ارادته ولا دخل له في تحقته يؤكد ذلك عبارة الحالة الثانية وهي النقل المفاجيء قبل قضاء المدة المقررة ، وكذا المثال الوارد بالحالة الثالثة وهي حالة اعتبار الشخص غير مرغوب فيه بسبب يتعلق بهام وظيفته حيث يستفاد بمفهوم المخالفة لهذا المثال انه اذا اعتبر الشخص غير مرغوب فيه لسبب يتعلق بسلوكه الشخصي أو لارتكابه فعلا مؤثما فانه لا يفيد من حكم المادة المذكورة وتقنيننا لهذا الفهم جاء قرار وزير الخارجية رقم ٢٢١٣ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ونص صراحة على أن هذه المنحة لمواجهة التزامات النقل المفاجيء للحالات الأربع سائلة الذكر كما نص على حرمان عضو البعثة الذي يعود لارتكابه مخالفات أو أخطاء بثبت التحقيق ادانته فيها أو بناء على طلبه .

وأما الحكمة من تقرير المنحة في الحالات الأربع المشار اليها فانها تتمثل في تعويض عضو البعثة أو المكتب بمبلغ جزافي قيمته راتب ثلاثة اشهر بصفة الخارج مما يصيبه من خسائر مادية نتيجة اضطرابه لتترك بمر البعثة أو المكتب بصورة مفاجئة عند تحقق إحدى هذه الحالات أو لمسامحته — كما عبر قرار وزير الخارجية رقم ٢٢١٣ لسنة ١٩٧٢ على مواجهة التزامات النقل المفاجيء ومن ثم فانه — حتى يتوافر المعيار والحكمة المشار اليهما — لا يكفى صدور القرار بصورة مفاجئة وانما ان يتم تنفيذ النقل أو العودة الى البلاد أيضا بهذه الصورة المفاجئة والتي لا تمنح لعضو البعثة الوقت الكافي والمناسب لتصفية ممتلكاته وتسوية حقوقه بما يتجنب معه أي خسارة أو على الأقل بأقل قدر من الخسارة .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على حالة الطاعن فانه وقد نقل للعمل بالقنصلية العامة في مونتريال وتسلم عمله بها في ١٩٨١/٩/١ ثم رفي في ١٩٨٢/٥/١٥ لوظيفة من درجة مدير عام ومن ثم تقرر نقله الى الدبوان العام بالقاهرة تنفيذا للقواعد التنظيمية المطبقة والتي لا تسمح بالحاق مديري العموم بوظيفة ملحق اداري بالبعثات الخارجية الا أن الوزارة منحت مهلة لتنفيذ قرار النقل حتى ١٩٨٣/٣/١ ثم قررت مد هذه المهلة

حتى ١/١١/١٩٨٣ أى أنه منح مهلة بلغت في مجموعها حوالى عاما ونصف لتنفيذ قرار النقل يتمكن خلالها من تصفية متعلقاته وتسوية حقوقه ومن ثم فانه اذا قيل ان قرار نقله المشار اليه جاء فجائيا لانه لم يكن في وسعه توقع وقت الترقية التى كانت السبب في صدور قرار النقل الا ان تنفيذ هذا القرار لم يكن نجائيا بعد ان منح الطاعن المهلة المشار اليها وتبعاً لذلك فانه بافتراض ائادة العاملين بالبعثات الخارجية من غير أعضاء هذه البعثات من أحكام منحة النقل المفاجيء فان الطاعن لا يفيد من هذه الأحكام بالنسبة للحالة محل هذا الطعن لانه وقد منح المهلة المناسبة لتنفيذ قرار نقله من القنصلية العسابة فى مونتريال الى القاهرة فان قرار النقل المذكور ينتهى عنه وصف النقل المفاجيء حتى وان تم هذا النقل قبل قضاء مدة العمل بالخارج كاملة وقدرها ثلاث سنوات اذ انه بالإضافة لما سلك، من بيان محدد المقصود بالنقل المفاجيء فانه لو أراد المشرع اعتبار كل نقل قبل انقضاء مدة العمل بالخارج نقلاً مفاجئاً لاحتى في صياغة النص بالنسبة للحالة الثانية بالنقل قبل قضاء المدة المقررة دون أن يقرن هذا النقل بوصف المفاجيء .

ومن حيث أنه لا يغير مما تقدم ما أبداه الطاعن من قيام جهة الادارة بالحاق عاملين من درجة مدير عام للعمل بالبعثات الخارجية في أوقات معاصرة ولاحقة على صدور قرار نقله بالمخالفة للقاعدة التنظيمية السارية في هذا الشأن واتى نقل الطاعن تنفيذا لها ، ذلك ان مخالفة الادارة لهذه القاعدة بالنسبة لبعض الحالات ان صح ذلك لا تصلح سبباً للطعن على القرارات الأخرى التى اصدرتها الادارة وفقاً لهذه القاعدة كما لا تصلح مستنداً لاستحقاق الطاعن للمنة المشار اليها رغم عدم توالى احدى حالات استحقاقها في حقه .

(طعن ١٨٥٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٨)

ثانياً - بدلات

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

ناط المشرع بوزير الخارجية تحديد فئات بدل التمثيل الإضافي وبديل الاغتراب الإضافي بعد اخذ رأى اللجنة المشكلة بوزارة الخارجية وذلك فى حدود الاعتمادات المالية الواردة بالموازنة وبمراعاة ظروف المعيشة ومركز مصر فى البلد التى بها البعثة الدبلوماسية المصرية - لا وجه بعدم المساواة بين أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصرى والعاملين من غير الأعضاء - اسس ذلك : أن المشرع لم يستلزم هذه المساواة ولم يفرضها وانما فوض الأمر لوزير الخارجية واللجنة المشكلة بوزارة الخارجية وفقاً للضابطين المشار اليهما .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام المتعلقة بنظم السلكين الدبلوماسى والقنصرى تنص على أن : « يمنح بدل الاغتراب الأصلى للعاملين الملحقين بالبعثات فى الخارج من غير أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصرى بواقع ١٠٠٪ من اول مربوط الفئة الوظيفية » وهو عين ما رده نص المادة ٤٦ من قانون السلك الدبلوماسى والقنصرى الصلندر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢

ومن حيث أن المادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه تقضى بأن : « ويمنح بدل تمثيل اضافى لأعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصرى بالبعثات فى الخارج وبديل اغتراب اضافى للعاملين بالبعثات فى الخارج من غير أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصرى فى حدود الاعتمادات المالية المدرجة بالموازنة ، وبمراعاة مركز مصر فى

البيلاذ المختلفة وبمستوى المعيشة فيها ويصدر بتحديد فئات هذين البديلين قرار من وزير الخارجية بعد أخذ رأى لجنة تشكل برئاسة وكيل وزارة الخارجية ، وعضوية مثل كل من وزارة الخارجية ووزارة المالية والجهات المركزى للتنظيم والادارة .

وقد وردت المادة ٤٧ من قانون السلك الدبلوماسى والغنصلى رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ ذات حكم المادة الخامسة المشار اليه .

ومناد نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ والمادة ٤٧ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ المشار اليهما انه قد نيط بوزير الخارجية تحديد فئات بدل التمثيل الاضافى وبديل الاغتراب الاضافى بعد اخذ رأى اللجنة المشكلة وذلك فى حود الاعتمادات المالية للوارد بالميزانة وبراعة ظروف المعيشة ومركز مصر فى البلد التى بها البعثة الدبلوماسية المصرية .

ومن حيث ان بدل التمثيل الاضافى وبديل الاغتراب الاضافى تقررت فئاته بقرار وزير الخارجية رقم ٢٣٣٤ لسنة ١٩٧٨ الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٩/١٨ بعد اخذ رأى اللجنة المشكلة وفقا للقانون بوزارة الخارجية « اشير الى ذلك فى ديباجة القرار » وقد عومل الطاعن بمقتضى هذا القرار ولا مجال للنص عليه بأنه لم يسو بين أعضاء السلك الدبلوماسى والغنصلى والعاملين من غير أعضاء السلك اذ أن القانون لم يستلزم هذه المساواة او يغير فيها وانما غرض الامر فى ذلك لوزير الخارجية واللجنة المشكلة بوزارة الخارجية وفقا لضابطين محددين يمثلان فى مراعاة مركز مصر فى البلد الذى فيه البعثة الدبلوماسية ومستوى ظروف المعيشة فيها .

ومن حيث أنه لا مجال لما يطلبه الطاعن من معاملته بقرار وزير الخارجية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٨١ الصادر بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٦ الذى

قضى بشأن ما يصرف للعاملين المعنيين من شاغلي الوظائف العليا ومدير عام طبقات للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الذين ينتدبون في مهام تفتيشية أو للتحقيق أو مقرر لها رواتب اضافية طبقا لنص المادة الخامسة من اللائحة التنظيمية للخدمة في وزارة الخارجية وطبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤/٣/١٩٥٦ ، الرواتب الاضافية المقررة للوزير المفوض في الدول التي ينتدبون اليها ، وذلك طالما انه من الثابت ان الطاعن لم يكن منتدبا في مهمة تفتيشية او للتحقيق . لم يتم به تبعا بسند استحقاق تلك الرواتب الاضافية .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم يكون الطعن غير قائم على سبب صحيح ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اخذ بهذا النظر فيكون قد صادف صحيح حكم القانون ، مما يتعين معه القضاء بقبول الطعن شكلا ، ورفضه موضوعا والزام الطاعن المصروفات .

(طعن ١٨٥٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧)

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

منح المشرع اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي بدلا اضافيا مراعاة لظروف المعيشة بالخارج — بدل التمثيل الاضافي بالنسبة لأعضاء وبدل الاغتراب الاضافي بالنسبة للعاملين — لم يحدد المشرع بالنسبة لهذا البديل وانما فوض وزير الخارجية في تحديد هذه النسبة وتعديلها اساس ذلك نص المادتين ٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ٧٥ و ٤٧ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ مغايرة لقرار وزير الخارجية في نسبة بدل التمثيل المقررة لاعضاء هذه البعثات لا تصلح سببا للطعن على هذا القرار .

الحكمة :

ومن حيث انه بالنسبة لطلب صرف المرتبات الاضافية والبسولات وغيرها بلفتة المقررة للمستشار حتى اليوم السابق على ترقية الطاعن

مديراً عاماً وبالفئة المقررة للوزير المفوض بعد هذا التاريخ فإنه اذ يبين من سياق الوقائع أن المقصود بهذه المرتبتات الاضافية والبدلات هو بدل الاغتراب الاضافي .

ومن حيث أن المادة (٥) من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام المتعلقة بنظم السلكن الدبلوماسي والقنصلي تنص على أن : —
يمنح بدل تمثيل اضافي لاعضاء السلكن الدبلوماسي والقنصلي المعينين بالبعثات في الخارج وبدل اغتراب اضافي للعاملين الملحقين بالبعثات في الخارج من غير اعضاء السلكن الدبلوماسي والقنصلي في حدود الاعتمادات المدرجة بالموازنة وبمراعاة مركز مصر في البلاد المختلفة ومستوى ظروف المعيشة فيها وبما لا يجاوز نسب غلاء المعيشة وفقا للبيانات الرسمية التي تحصل عليها وزارة الخارجية .

ويصدر بتحديد فئات هذين البديلين قرار من وزير الخارجية بعد أخذ رأى لجنة تشكل برئاسة وكيل وزارة الخارجية وعضوية ممثل من كل من وزارة المالية والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، وتتعقد اللجنة مرة كل ستة أشهر على الاقل للنظر في تعديل نسب هذه الفئات زيادة أو نقصا بناء على ما تراه وزارة الخارجية في ضوء ما يرد لها من بعثاتها بالخارج وتقارير المفتشين وغير ذلك من البيانات ... » .

وبين من هذه المادة أن المشرع بعد أن قرر بالمادتين الثالثة والرابعة بدل التمثيل الاصلى لاعضاء البعثات بالخارج وبدل الاغتراب الاصلى للعاملين بهذه البعثات وحدد كلا منهما بنسبة ١٠٠ ٪ من اول الربط المالى للوظيفة قرر بالمادة المذكورة منح هاتين الفئتين بدلا اضافيا مراعاة لظروف المعيشة بالخارج واطلاق عليه بدل التمثيل الاضافي بالنسبة للاعضاء وبدل الاغتراب الاضافي بالنسبة للعاملين ولم يحدد المشرع بالنص نسبة هذا البديل وإنما فوض وزير الخارجية في تحديد هذه النسبة وتعديلها زيادة أو نقصا وذلك في ضوء الاعتمادات المدرجة بالموازنة وظروف

المعيشة في الدول المختلفة التي توجد بها هذه البعثات ، وقد ردد المشرع ذات الحكم تقريبا بالمادة ٤٧ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون نظام انسلك الدبلوماسية وانقضى ولم يضع المشرع بأى من هذين القانونين ما يلزم وزير الخارجية بتوحيد نسبة هذا البذل بالنسبة للاعضاء والعاملين وانما ترك لوزير حرية تحديد النسبة المقررة لآى من هاتين الطائفتين بمراعاة الاعباء والالتزامات المفروضة على أفراد كل طائفة منها ولا يتقيد في ذلك الا بالحدود والضوابط المبينة تفصيلا بالنص ومن ثم فاذا ما جساء قرار وزير الخارجية أنصارد بناء على هذا التفويض وغاير في نسبة بدل الاغتراب الاضافى المقرر للعاملين بالبعثات في الخارج عن نسبة بدل التمثيل الاضافى المقرر لاعضاء هذه البعثات فلا تثريب عليه في ذلك ولا تصلح هذه المغايرة سببا لنطعن على هذا القرار .

وتطبيقا لما تقدم وفي ضوء ما ثبت من قيام الوزارة بصرف بدل الاغتراب الانساى للطامن ومقبا للنسبة المحددة بقرار وزير الخارجية رقم ٢٣٣٤ لسنة ١٩٧٨ الصادر في ١٨/٧/١٩٧٨ تنفيذا لحكم المادة (٥) من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ سلفة الذكر — وهو الأمر الذى لم يدع الطامن بما يخالفه — وثم يكون الطامن قد تناضى — ابان فترة عمله بالقنصلية العامة في مونتريال — بدل التفرغ الاضافى المستحق له وبالنسبة المقررة قانونا وتكون مطالبته بصرف هذا البذل اليه بنسبة اعلى على النحو المقرر لوظيفه المستشار (عضو البعثة) حتى تاريخ ترقينه لوظيفه من درجة مدير عام ثم بالفتة المقررة للوزير المفوض (عضو البعثة) اعتبارا من هذا التاريخ على غير سدد من القانون متعينة الرفض هذا فضلا مما انتهى اليه الحكم المطعون فيه بحق من عدم استحقاق الطامن للبدلات الاضافية على أساس الراتب المقرر للوظيفة المرقى اليها (مدير عام) تأسيسا على أن فترة تواجد من يرقى الى هذه الدرجة بالخارج فترة مؤقتة يصطحب خلالها وضعه الوظيفى السابق على الترقية دون أن يغير ممنا تقدم ما يترتب على هذا القضاء من جهل العاملين بالبعثات الدبلوماسية

في وضع يقل ماليا عن اقرانهم من العاملين بالمكاتب الفنية اذ ان علاج هذه المفارقة يتم باعادة النظر في احكام قرار وزير الخارجية الصادر بتقرير نسبة البدلات الاضافية لهؤلاء وليس بالخروج على هذه الاحكام الصادرة صحيحة في ظل سندها التشريعي .

ومن حيث انه متى استقبل ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أصاب في تفضله برمض طلبى الطاعن على النحو السالف بيانه فانه يتعين رفض الطعن والزام الطاعن المصروفات .

(طعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٨)

تاسعا — المراجعون والكتبه المؤقتون

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظم السلكين الدبلوماسى والتفصلى
— القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ فى شأن العاملين فى سلك التمثيل التجارى .
اجاز المشرع تعيين مترجمين وكتبه بصفة مؤقتة فى البعثات الدبلوماسية
والتفصلية من المقيمين بالدولة التى بها مقر البعثة سواء من المصريين
أو الأجانب نظرا مكافاة تحددها وزارة الخارجية — ليس للمعين بهذه الصفة
الحق فى بدل اغتراب أو ملابس ولا فى مصاريف انتقال أو بدل سفر عند
التعيين أو الزمت ولا فى مكافاة عن مدة الخدمة الا اذا كانت قوانين بلاده
تضمن صرف هذه المكافاة .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ فى
شأن العاملين فى سلك التمثيل التجارى نصت على أن تسرى على أعضاء
السلك التجارى أحكام القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظم السلكين
الدبلوماسى والتفصلى والقوانين المعلقة له .

كما تسرى عليهم سائر أحكام القوانين المطبقة على أعضاء السلكين
الدبلوماسى والتفصلى حاليا ومستقبلا .

ومن حيث أن اللائحة التنظيمية للخدمة فى وزارة الخارجية الصادرة
بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ خصصت الفصول من الأول
حتى السابع للأحكام الخاصة بأعضاء السلكين الدبلوماسى والتفصلى

وخصصت الفصل الثامن للمترجمين والكتابة المؤقتين أما الفصل التاسع فقد خص للمسال المهنيين ومعاونى الخدمة (الخدم قبل تعديل اللائحة بقرار الجمهورى رقم ١٧٤١ لسنة ١٩٦٧) .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالأحكام التى تنظم العلاقة الوظيفية للمترجمين والكتابة المؤقتين التى ورد النص عليها فى الفصل الثامن فقد تضمنتها المادتين ٢٦ ، ٢٧ حيث نصت المادة ٢٦ على أنه يجوز عند الاتضاء ويأذن من وزير الخارجية وبالشروط التى تضعها تعيين مترجمين وكتابة مؤقتين فى البعثات الدبلوماسية والقنصلية ويجوز انتخابهم محليا كما يجوز أن يكونوا من الأجانب .

وتنص المادة ٢٧ على أن يعين المترجمون والكتابة المؤقتون بالمكانة التى تحددها لهم وزارة الخارجية وليس لهم الحق فى بدل اغتراب أو بدل ملابس ولا فى مصاريف انتقال أو بدل سفر عند التعيين أو الرتبة أو مكافأة عن مدة خدمتهم الا اذا كانت قوانين بلادهم تحتم صرف هذه المكافأة .

ومن حيث أن مؤدى النصوص المتقدمين أنه يجوز تعيين مترجمين وكتابة بصفة مؤقتة فى البعثات الدبلوماسية والقنصلية محليا — أى من المقيمين بالدولة التى بها مقر البعثة — يستوى أن يكونوا من المصريين أو الأجانب ، نظير المكافأة التى تحددها وزارة الخارجية وبالشروط التى تضعها . وفيما عدا هذه المكافأة فليس للمعين بهذه الصفة الحق فى بدل اغتراب أو ملابس ولا بمصاريف انتقال أو بدل سفر عند التعيين أو الرتبة أو مكافأة عن مدة الخدمة الا اذا كانت قوانين بلاده تحتم صرف هذه المكافأة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى عين كاتباً محلياً بمكتب التمثيل التجارى ببيروت فمن ثم فلا يكون له أصل حق عند انتهاء خدمته فى المطالبة بمصاريف نقل !متعته أسوة بأعضاء السلكين الدبلوماسى أو

القنصل أو العمال المهنيين ومعاوني الخيمة لحرمانه من هذا الحق بصريح نص المادة ٢٧ من اللائحة المشار إليها .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله حريا بالإلغاء مما يتمين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض التدموى والزام المدعى المصروفات .

(طعن ٣٠٩١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٧) .

عائرا — تاديب

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

المادة ٧٥ من قانون السلك الدبلوماسى والتفصلى رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ — يترتب على توقيع عقوبة اللوم التى يوقعها مجلس التاديب على عضو السلك الدبلوماسى والتفصلى بعض الآثار السلبية على حياته الوظيفية — تتمثل هذه الآثار السلبية فى تخطيه فى الترقية ثلاث مرات مع نقله الى البعثات الدبلوماسية والتفصلى بالخارج — لمدة ثلاث سنوات متتالية عند النظر فى نقله للخارج — مع نقله الى الديوان العام اذا كان يعمل فى هذه البعثات بالخارج — يبدأ حساب مدة الثلاث سنوات المشار اليهم من تاريخ النظر فى النقل للخارج وليس من تاريخ صدور القرار التاديبى .

الحكمة :

ومن حيث أن مقطع الفصل فى المنازعة الثالثة هو بيان مدى مشروعية القرار رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٨٥ الصادر من وزير الخارجية بتاريخ ١٩٨٥/٧/٣ بنقل بعض أعضاء السلك الدبلوماسى والتفصلى من الديوان العام الى البعثات الدبلوماسية والتفصلى بالخارج وذلك فيما تضمنه من ترك المدمى بالديوان العام دون نقله .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق والمستندات أنه نسب الى المدعى الاتهام بارتكاب بعض المخالفات التأديبية المتحصلة فى عدم امانته فى تحرير كشوف الائمة والمنقولات الشخصية الخاصة به المرسلة من التفصلى المصرية ببومباى الى الوزارة بمصر باغفل ذكر الجلود والأشياء الأخرى التى ضبطت بمعرفة السلطات الجمركية ، والإخلال بواجبات الوظيفة بان

جلب ضمن امتعته الشخصية كمية من الجلود والمشغولات الجلدية يفرض الاتجار فيها مع تكرار ذلك من قبل ، وقدم المدعى الى مجلس التدابير بوزارة الخارجية الذى أصدر قراره بتاريخ ١٩٨٢/١/٢١ بمجازاته بعقوبة اللوم ، وصدر بهذه العقوبة للقرار الوزارى رقم ٣٣٣ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢ .

ومن حيث أن الفقرة الرابعة من المادة ٧٥ من قانون نظام السلك الدبلوماسى المتصلى الصادر بالقانون رقم ٤٥ / ١٩٨٢ تنص على أنه : « يترتب على توقيع جزاء اللوم التخطى فى ترقية ثلاث مرات مع تأخير النقل الى الخارج لمدة ثلاث سنوات متتالية عند النظر فى نقله للخارج مع نقله الى الديوان العام اذا كان يعمل بالخارج » .

ومن حيث أن مفاد هذا النص أنه يترتب على توقيع عقوبة اللوم انقضى يرفعها مجلس التدابير على عضو السلك الدبلوماسى والقنصلى بعض الآثار السلبية على حياته الوظيفية تتمثل فى تخطيه فى الترقية ثلاث مرات مع تأخير نقله الى البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج لمدة ثلاث سنوات متتالية عند النظر فى نقله للخارج مع نقله الى الديوان العام اذا كان يعمل فى هذه البعثات بالخارج ، والمقصود بتأخير نقله الى البعثات المشار اليها بالخارج لمدة ثلاث سنوات متتالية ليس تأخير هذا النقل لمدة ثلاث سنوات متتالية اعتبارا من تاريخ صدور قرار مجلس التدابير بمجازاته بهذه العقوبة بحيث ينتهى هذا الأثر بمضى هذه المدة محسوبة بكيفية السالفة ، وإنما المقصود بذلك طبقا لما ورد بصريح نص الفقرة الرابعة من المادة ٧٥ من قانون نظام السلك الدبلوماسى والقنصلى السالفة « تأخير النقل الى الخارج لمدة ثلاث سنوات متتالية عند النظر فى نقله للخارج » وهو بداية حساب مدة الثلاث السنوات المشار اليها اعتبارا من تاريخ النظر فى النقل للخارج ، أى من التاريخ الذى كان سيجرى فيه ونقله لمقتضيات العمل وظروفه نقل العضو الى الخارج مع باقى زملائه فيها لو كان لا يعترض نقله أى مانع ، وهذا التاريخ الأخير

هو الذى يبدأ من حساب مدة الثلاث سنوات المشار اليها وهو ليس بالضرورة تاريخ صدور قرار مجلس التدابير بتوقيف العقوبة المشار اليها، وانما المرجع فى ذلك الى مقتضيات العمل وظروفه والضوابط العامة التى تجرى عليها وزارة الخارجية فى نقل اعضاء السلك من الديوان العام الى الخارج ، وما يتيح ذلك كله من حركات نقل الى الخارج كان سيتم فيها نقل العضو الى الخارج مع باقى زملائه ، فبعدا من التاريخ الذى كان من المفروض ان ينظر فيه فى نقل العضو ، يبدأ حساب مدة الثلاث سنوات المتتالية التى يتأخر فيها نقله الى الخارج .

أما لو كان تاريخ صدور قرار مجلس التدابير بالعقوبة المذكورة هو التاريخ الذى يبدأ من حساب مدة الثلاث سنوات المتتالية المشار اليها لورد نص الفقرة الرابعة من المادة ٧٥ السابقة بذلك ، وهو ما كان يضىء المشرع عن ايراد أى عبارة ذات مفهوم آخر ، مثل العبارة التى أتى بها النص حاسما بداية هذه المدة من تاريخ النظر فى نقل العضو للخارج ، الا ان المشرع يستهدف بما أتى به من صياغة لهذا النص ضمان تحقيق الحكم المنصوص عليه بحرمان العضو المذكور لمدة معينة من ميزة النقل الى الخارج التى كان سيستحقها فيما لو لم يقضى بادانته ومجازاته بالعقوبة السابقة ، ذلك انه قد يترتب على حساب هذه المدة اعتبارا من تاريخ صدور قرار مجلس التدابير بمجازاته ، انعدام اثرها الحقيقى فى حرمانه من هذه الميزة ، فيما لو انقضت مدة ثلاث سنوات من تاريخ صدور هذا الجراء دون أن يكون العضو مستحقا للنقل الى الخارج مع باقى زملائه فترة جديدة ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وتأويله فيما ذهب اليه من أن مدة ثلاث سنوات المتتالية التى تجرى فيها تأخير النقل الى الخارج يبدأ حسابها من تاريخ صدور القرار التاديبى بتوقيف عقوبة اللوم ، وهو ما يخالف المفهوم الصحيح لنص الفقرة الرابعة من المادة ٧٥ من قانون نظام السلك الدبلوماسى والتفصل طبقا لما سلف ، كما أن هذا الحكم يكون قد اخطأ أيضا فيما رتبته على هذا

التفسير الخاطئ الذى امتنقه بهذه المادة من عدم مشروعية التبرار المطعون فيه لصدور هذا القرار بترك المدعى فى حركة التفتلات التى تمت بتاريخ ١٩٨٥/٤/٧ بعد انقضاء أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ صدور القرار التائيبى المشار إليه .

ومن حيث أن المدعى لم يقدم ما يدل على صدور حركات نقل للخارج بعد توقيع الجزاء التائيبى كان يستحق فيها النقل الى الخارج مع باقى زملائه ، وذلك بخلاف حركة النقل المطعون فيها التى صدرت فى ١٩٨٥/٤/٧ ، فانه وفقا للمفهوم الصحيح للنص التشريعى السالف ، لايدا حساب مدة الثلاث سنوات المشار إليها إلا من تاريخ حركة النقل المذكورة اننى كان يمكن أن تشمله فيما لو لم يصدر هذا الجزاء بحقه اذ يعتبر هذا التاريخ هو تاريخ « النظر فى نقله للخارج » الذى يبدأ منه حساب مدة تأخير النقل ثلاث سنوات متتالية ، بحيث تنتهى هذه المدة ١٩٨٨/٤/٧ طبقا لما سلف . ويؤول هذا المانع فى حركة التفتلات التالية لهذا التاريخ الاخير .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه خالف هذا الوجه من النظر وبنى على التفسير الخاطئ الذى امتنقه للحكم التشريعى المنصوص عليه فى الفقرة الرابعة من المادة ٧٥ من قانون نظام السلك الدبلوماسى والقنصنى قضاءه بعدم مشروعية قرار النقل للخارج المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٤/٧ فيما تضمنه من ترك المدعى بالديوان العام كون نقل ، وتنتهى الحكم المطعون فيه من ذلك الى إلغاء القرار سالف الذكر ، فان هذا الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله مما يجعله خليقا بالإلغاء .

(طعن ٣٠٧٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٦)

سوق عام

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة — قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٧ بلاحقة سوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة دمنهور — اللجنة السوق الاختصاص بشأن الأماكن والمساحات في السوق — سواء بالترخيص في شسفلها ابتداء أو بالفناء هذا الترخيص لاختلافها انتهاء (المادة ١/٦) قرارات اللجنة عاية خاضعة لاعتماد محافظ البحيرة — تفويض المحافظ رئيس مركز دمنهور في هذا الاعتماد بالقرار رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٧٦ اجازت اللاحة المذكورة ضمن المادة ٣٧ الفاء الترخيص في حالة مخالفة اى حكم وارد فيها — هذا يصدق على حكم المادة ٣٦ التى حظرت استعمال المحل أو المساحة موضوع الترخيص في غير اغراض عرض الخضر والفاكهة للبيع بالجملة — لم يشترط في هذه الحالة سبق اجراء تحقيق مع المخصى له أو سبق توجيه انذار اليه — ومن ثم فان القرار الذى تصدره لجنة السوق ويعتمده رئيس المركز بالفناء الترخيص اخلاء للمحل الذى ثبت استعماله في غير هذه الأغراض يكون قرارا صادرا من مختص وبهروا من عيب الشكل ، وقالها على صحيح سببه متفقاً وحكم القانون ، مما يجعله بمنأى عن الالفاء ، ما دام قد تفيا الصالح العام بما يظهره من عيب الانحراف في استعمال السلطة .

الحكمة :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه خالف القانون لأن القرار المطعون فيه لم يصدر من محافظ البحيرة ولم يسبق باخطار للطاعن أو بتحقيق معه وذلك لاتجاه النية الى أخذ المحل منه واعطائه مع الحالات المماثلة لآخرين معروفين سلفا ودون اتباع اجراءات الشفل

المقررة في لائحة السوق بحجة أنهم يتاجرون خارج السوق وهو ما يعد انحرافا بالسلطة .

ومن حيث ان القوانين رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة انلط بوزير التجارة في المادة الاولى تعين أماكن أسواق تجارة الجملة وفي المادة الثانية وضع الأحكام والشروط الخاصة بشغل المساحات في هذه الأماكن ، وأجاز له في المادة الخامسة ان يعهد بإدارة تلك الأماكن الى مجالس المديرية او المجالس البلدية . وبناء عليه اصدر وزير التموين والتجارة الداخلية في ١٨ من يونيه سنة ١٩٦٧ القرار رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٧ بلائحة سوق الجملة للخضر والفلكهة بمدينة دمنهور ، وقضى في المادة اثنائه بان يعهد الى مجلس مدينة دمنهور بإدارة هذه السوق ، وقضى في المادة الرابعة بان يعهد اليها بأحكام اللائحة المرافقة له . وبالإطلاع على هذه اللائحة يبين أنها نصت في المادة الخامسة على تشكيل لجنة للسوق برئاسة رئيس مجلس المدينة أو من ينوب عنه ومن أعضاء بينهم ، ونصت في المادة السادسة على أنه « تختص لجنة السوق بما يأتي : (١) النظر في طلبات شغل الأماكن والمساحات بالسوق وإخلاؤها وفقاً لأحكام هذه اللائحة . (٢) » ، ونصت في المادة ٨ على أنه « ولا تعتبر قرارات اللجنة نافذة الا بعد اعتمادها من السيد محافظ البحيرة » ، ونصت في المادة ٣٦ على أنه « لا يجوز استعمال الحال او المساحات المرخص في شغلها في غير أغراض عرض الخضر والفلكهة للبيع بالجملة » ونصت في المادة ٢٧ على أنه : « ويجوز الفاء الترخيص في حالة مخالفة أى حكم أو شرط من الشروط الواردة بهذا القرار ... » وصدر قرار محافظ البحيرة رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٧٦ متضمناً في المادة الأولى النص على تفويض رئيس مركز ومدينة دمنهور في اعتماد لجنة سوق الجملة للخضر والفلكهة بمدينة دمنهور . ومخاد هذا أن لائحة سوق الجملة للخضر والفلكهة بمدينة دمنهور الصادرة بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٧ طبقاً للقانون رقم

٦٨ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم تجارة الجملة ، عقدت في المادة ١/٦ للجنة السوق الاختصاص بشأن الاماكن والمساحات في السوق سواء بالترخيص في شغلها ابتداء أو بالغاء هذا الترخيص لاختلافها انتهاء ، وأخصت في المادة ٨ قرارات اللجنة عامة لاعتماد محافظ البحيرة الذى فوض في هذا الاعتماد رئيس مركز دمنهور بالقرار رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٧٦ ، ثم اجازت ضمن المادة ٣٧ الغاء الترخيص في حالة مخالفة أى حكم وارد فيها وهو ما يصدق على حكم المادة ٣٦ التى حظرت استعمال المحل أو المساحة موضوع الترخيص في غير أغراض عرض الخضر والفلكمة للبيع بالجملة ، ولم تشترط في هذه الحالة سبق اجراء تحقيق مع المرخص له أو سبق توجيه ائذار اليه ، ومن ثم فان القرار الذى تصدره لجنة السوق ويعتمده رئيس المركز بالغاء الترخيص اخلاء للمحل الذى ثبت استعماله في غير هذه الأغراض يكون قرارا صادرا من مختص ومبرءا من عيبه الشكل وقائما على صحيح سببه متفقا وحكم القانون مما يجعله بناى عن الغناء ما دام قد تضى الصالح العام بما يطهره من عيب الانحرائه في استعمال السلطة .

ومن حيث انه يبين من الأوراق أن مجلس ادارة (لجنة) سوق الجملة للخضر والفلكمة بمدينة دمنهور في اجتماعها بجلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٣ ناقشت ما لوحظ من وجود باعة خارج السوق بسبب عوامل منها عدم التمكن من مواولة النشاط داخل السوق في حين انه توجد محلات مغلقة أو مستعملة في أغراض لا علاقة لها بالنشاط التجارى داخل السوق ، وقررت تشكيل لجنة معينة لحصر هذه المحلات . وقامت هذه اللجنة المشكلة بالمرور على المحلات داخل السوق في ١٢ من يناير سنة ١٩٨٣ واقترحت الغاء تراخيص محال معينة واخلاءها ومنها محل يستعمله الطاعن كجراج لسيارته الخاصة . وأشر رئيس مجلس ادارة السوق في ١٨ من يناير سنة ١٩٨٣ بالموافقة والعرض على مجلس الادارة . وقرر هذا المجلس برئاسة رئيس مركز ومدينة دمنهور في ٣٠ من

ينالير سنة ١٩٨٣ الفناء تلك التراخيص ومنها الترخيص الخاص بالطاعن ، ووقع رئيس مركز ومدينة دمنهور على محضر الجلسة . وبناءً على كتاب مؤرخ ٢ من فبراير سنة ١٩٨٣ من مدير السوق أناد رئيس نقطة شرطة السوق في كتاب مؤرخ ٥ من مارس سنة ١٩٨٣ أن المحل رقم ٣٠ الخاص بالطاعن يستخدم كجراج لسياراته الخاصة رقم ١٤ ملاكى بحيرة . وقد تم تنفيذ القرار في ١٢ من مارس سنة ١٩٨٣ . ويؤخذ من هذه الوقائع أن المحل الخاص بالطاعن والمرخص فيه لعرض الخضر والفلكهة للبيع بالجملة لم يرصد للفرض المخصص له اذ استعمل مكانا لايواء السيارة الخاصة بالطاعن على الوجه الذى سجلته اللجنة المشكلة لحصر مثل عذا المحل في السوق واكدته بمعنذ كتاب رئيس نقطة شرطة السوق ، الامر الذى يعتبر خروجاً عن حكم المادة ٣٦ من لائحة السوق ويجيز بالتالى الفناء اترخيص طبقاً للادة ٣٧ منها ، وهو ما حدث بقرار نيب من لجنة السوق بمحضر وقعه رئيس مركز ومدينة دمنهور الذى فوض من جانب محافظة البحيرة في اعتماد قرارا منها ، ومن ثم يكون هذا القرار صادرا من مختص ومنفقا وحكم القاتون على نحو يعصمه من الالفاء ما دام قد خلا من الاتحراف في استعمال السلطة على نقيض ما يزعمه الطاعن حيث صهر بإنهاء ترخيص في محل استخدم في غير غرضه اسوة بامثاله وتنى في هذا انساح المجال في السوق لن لم تسعهم محلاتها فخطوا بضاعتهم خارجها على الوجه المدون في محضر مجلس ادارة السوق بجلسة ٤ من ينالير سنة ١٩٨٣ كرهاص لما تتالى بمعنذ من حصر المحلات المخالفة حتى تمام الفناء تراخيصها اخلاء لها لشغلها ، وبالتالى فان الحكم المطعون فيه يكون قد صائف الحق اذ قضى برفض طلب الفناء ذلك القرار ويلزام الطاعن بالمصروفات على سستد من مشروعية القرار المطعون فيه ، مما يجعل الطعن على هذا الحكم خليقا بالررض موضوعا مع الزام الطاعن بالمصروفات عملا بالمادة ١٨٤ من قاتون المرافعات .

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

سوق الخضار والفاكهة بمدينة الفيوم لا يعدو أن يكون أحد الأسواق العامة أنشئ أساسا من قبل الوحدة المحلية لمدينة الفيوم — وتؤول إيراداته الى مواردها دون حساب الخدمات والتنمية المحلية بها — وتتدخل تبعا في الموازنة العامة للدولة .

التقوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧/٥/١٩٩٢ — فاستبان أن المادة ٥١ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانونين رقمى ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن « تشمل موارد المدينة ما يأتى : تاسعا — إيرادات استثمار أموال المدينة والمرافق التى تتولاها وإيرادات الأسواق العامة الواقعة في نطاقها » .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أنه انطلاقا من حق الدولة الأصل في جباية الضرائب والرسوم والإيرادات العامة اعتبر المشرع إيرادات الأسواق العامة الواقعة في نطاق المدن موردا من مواردها المالية تقوم بتحصيلها وتؤول الى موازنتها .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن سوق الخضار والفاكهة بمدينة الفيوم إنما أنشأته الوحدة المحلية لمدينة الفيوم سنة ١٩٧١ وأقامت به ثمانية وخمسين شادرا ومحلا من حصيلة المبالغ المودعة بالحساب الجارى الدائن (تليفات اشتراكات المواطنين للاترارة والمياه) لصالح المشتركين ، ثم أعلنت هذه المبالغ الى الحساب المشار اليه من حصيلة إيجارات ومقابل خدمات الشوارع . فمن ثم تغدو الوحدة المحلية لمدينة

الفيوم هي التي قامت بإنشاء هذا السوق ، ولا يغير من ذلك اسناد ادارته الى حساب الخدمات والتنمية بالمدينة — الذي لم ينشأ الا بقرار محافظ الفيوم رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٦ — حيث قام ببعض التعديلات والترميمات لبعض من الشوارع القائمة مما يندرج في دائرة اعمال الادارة المنوطة به ، كما ان قيامه باستحداث عشرة شوارع جديدة لا يغير من طبيعة السوق الذي استوى قانونا على صحيح مقوماته قبل انشاء هذا الحساب .

واذ صدر قرار محافظ الفيوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٤ باللائحة التنفيذية لسوق الخضر والفاكهة بمدينة الفيوم وآثار في ديباجته الى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١ بشأن أسواق الجملة ، ونصت المادة (١) منه على أن « يعمل بالقواعد التالية بشأن تنظيم العمل بسوق الجملة للخضر والفاكهة بمدينة الفيوم » كما نصت المادة (٣) على أن « أهداف وأغراض المشروع : (١) تجميع شوارع الخضر والفاكهة وتجار الجملة بالمدينة في مكان واحد لأحكام الرقابة التموينية والإشرافية والأمنية على الخضر والتأشئة وتحديد أسعارها طبقا للأسعار الرسمية ... (٢) أحكام الاشراف المصحى » فمن ثم لا يعدو السوق آنف البيان أن يكون أحد الأسواق المصانة تسرى في شأنه سائر الأحكام المنظمة لهذه الأسواق ومنها حكم الفقرة التاسعة من المادة ٥١ من قانون نظام الادارة المحلية سائلة البيان فتغدو بذلك إيراداته موردا من الموارد المالية لمدينة الفيوم . واذا تعتبر موازنة المحافظة شاملة موازنات الوحدات المحلية الواقعة في نطاقها جزءا من الموازنة العامة للدولة وتدرج بها اعمالا للمادة ٦٧ من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ الصادر باللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية المعدل بالقرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٣ فلا يعدو تبعا لذلك من ايلولة تلك الإيرادات بهذا الوصف الى الموازنة العامة للدولة .

النتائج :

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ان سونى
الخضر والفاكمة بمدينة الفيوم لا يعدو أن يكون أحد الأسواق العامة
أنشئ أساسا من قبل الوحدة المحلية لمدينة الفيوم ، وتؤول إيراداته الى
مواردها دون حساب الخدمات والتنمية المحلية بها ، وتتدخل تبعا في
الموازنة العامة للدولة .

(ملف ٢٧١/١/٥٤ — جلسة ١٧/٥/١٩٩٢)

مسند

أولاً - التكيف القلبي لنشاط العرض السينمائي .

ثانياً - الرقابة على الأشرطة السينمائية .

ثالثاً - المنازعات الناشئة عن تنظيم عرض الأفلام السينمائية .

**وأخيراً - مدى أحقية العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للسينما
للبدل المقرر للعاملين بهيئة الإذاعة .**

أولا — التكيف القانوني لنشاط العرض السينمائي

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ :

يعتبر نشاط العرض السينمائي نشاطا تجاريا يقوم على عناصر مالية تشمل العقار والمقولات اللزمة لإزالة النشاط وعناصر معنوية تتمثل في الاسم التجاري ونوعية النشاط والعقود اللزمة لممارسته مع موزعي الأفلام السينمائية أو منتجيها — تشترك العناصر المالية مع العناصر المعنوية في تكوين وحدة قانونية هي المحل التجاري . وهو منقول معنوي بغض النظر عما يشتمل عليه من عقارات ومنقولات ويخضع التعامل عليه والتصرف فيه لأحكام خاصة تختلف عن تلك التي تحكم عناصره — مؤدى ذلك : عدم جواز نزع ملكيته للبنعمة المأجرة — أساس ذلك : أن نزع الملكية للبنعمة المأجرة طبقا للمادة ٢٤ من الدستور والقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لا يمكن أن يرد إلا على عقار بالمعنى المحدد للعقار بالمادة ٨٢ / ١ من القانون المدني أى العقار الثابت بصلته ولا يمكن نقله إلا باتباعه — لا مانع حينئذ أن يشمل نزع الملكية أجزاء العقار وتوابعه وملحقاته كالمقار بالتخصيص — أثر ذلك : عدم جواز نقل ملكية نشاط سينمائي جبرا من المالك إلى الدولة إلا بالتأميم ووسيلته هي القانون .

الحكمة :

ومن حيث أنه قد تبين للمحكمة الإدارية العليا (دائرة منازعات الأضرار والهيئات والمقود الإدارية والتعويضات) عند نظرها للطعن المائل بجلسة ١٩٨٨/٢/١٣ أنه وإن كانت أحكام المحكمة الإدارية العليا قد سارت على اعتبار قرارات النفع العام لدور العرض الصادرة وفقا لأحكام قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ — قرارات مشروعة وأن جهة الإدارة بإصدارها لهذه القرارات لا ترتكب أى خطأ يستتبع التعويض عنه —

الا انه قد ثارت وجهة نظر جديدة قد تؤدي الى العدول عما سارت عليه احكام المحكمة الادارية العليا سالفة الذكر . وتتلخص وجهة النظر الجديدة الجديدة في أن تقرير صفة النفع العام لدور العرض السينمائي ونقل ملكيتها من الملكية الخاصة الى الملكية العامة — يعتبر في حقيقته تأميما لهذه الدور مما كان يستوجب أن يصدر بقانون وليس بقرار من رئيس الوزراء باعتبار أن قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ يسرى على المقاررات دون المقولات المادية والمعنوية التي تشتملها دور العرض السينمائي . ويؤيد وجهة النظر الجديدة ما انتهت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٥/١١/٦ بشأن ابداء الراى في جواز استصدار قرار جمهورى بنزع ملكية العقار رقم ٨ شارع عماد الدين للمنفعة العامة — وهو العقار المقامة عليه سينما الكورسال الشستوى — فقد استبان للجمعية العمومية أن محل الملكية لم يقتصر على العقار فقط وانما امتد الى ما الحق بالعقار من عناصر تكون اساس مباشرة النشاط فيه كسينما اذ المطلوب أن يظل لاستعماله بعد نزع الملكية سينما أيضا مما ينصح عن أن نزع الملكية ليس هدفه العقار فقط وانما النشاط الذى يتخذ العقار محلا له وهو ما لا يجوز نقله من الملكية الخاصة للأفراد الى الملكية العامة للعولة بنزع الملكية طبقا للقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ والمادة ٣٤ من الدستور التى عاجت موضوع نزع الملكية ، وانما طبقا للمادة ٣٥ من الدستور اى من خلال التأميم وهو لا يكون الا بقانون . والقول بغير ذلك يتحرف، بنظام نزع ملكية المقاررات المقرر فى الدستور وفى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ للوصول الى التأميم بغير الأداة القانونية التى تطلبها الدستور لذلك وهى القانون . ولذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز استصدار قرار جمهورى بنزع ملكية العقار رقم ٨ بشوارع عماد الدين بالقاهرة المقام عليه دار سينما الكورسال الشستوى للمنفعة العامة طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه . ولكل ما تقدم فقد استوجب الأمر

احالة الطعن الى الدائرة المشكلة طبقا للمادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على حكمى المحكمة الادارية العليا في الطعنين رقمى ٨٥٢ و ٨٢١ لسنة ١٢ القضائية أنها يتعلقان بدارى سينما أوبرا وديانا وأن أرض ومبلى كل دار ملوكة لشخص وكان مستاجر الأولى قد وضع فيها المنقولات اللازمة للاستغلال السينمائي وهى ملوكة له ومهرونة رهنا هيأيا للغير وأعداها كمشروع للعرض السينمائي يمارس به نشاطه أما الثانية فكانت العقارات والمنقولات ملوكة لذات الملك أما المستاجر فكان يستاجر دار السينما المجهزة بمعرفة الملك عقارات ومنقولات ثم أضاف إليها بعض المنقولات (حدها الخير الذى انتدبته المحكمة الادارية العليا ثم اصدرت الجهة الادارية المختصة قرارا باعتبار مشروع توفير دور العرض السينمائي للفيلم المصرى من أعمال المنفعة العامة ونزع ملكية الدور اللازمة له ، ثم قرارا آخر بنزع ملكية أرض وبناء ومشتلات كل من دارى سينما أوبرا وديانا .

نرفعت دعوى بالنسبة لكل منهما أمام محكمة القضاء الادارى بطلب الحكم بوقف تنفيذ قرار نزع الملكية وبإلغائه ، وتدخل المستاجر فى الدعوى الأولى طالبا وقف تنفيذ قرار نزع الملكية وإلغاءه فيها تضمنه من نزع ملكية المنقولات التى يملكها والتى أدخلها على الدار لاستغلالها فى مشروع العرض السينمائي الذى يمارس به نشاطه . وقد انتهت محكمة القضاء الادارى فى الدعويتين الى أن المسلم به فى العصر الحديث أن انشاء دور العرض السينمائي والمسارح هو من قبيل انشاء المرافق التجارية التى يمكن للدولة أن تضطلع بها وأن تستخدم فى سبيل تحقيق أغراضها وسائل القانون العام . فاذا قدرت الجهة الادارية أن هذا المرفق فى حاجة الى انشاء دور عرض أو نزع ملكية دور عرض سينمائي قائم فان تصرفها يكون مطابقا للقانون ، ومن ثم يكون قرارها باعتبار مشروع توفير دور العرض السينمائي للفيلم المصرى من أعمال

المنفعة العامة — وقرارها بنزع ملكية دارى سينما أوبرا وديانا —
صحيحين ومطالبين للقانون الا فيها تضمنه قرار نزع الملكية من منقولات
والآلات ، اذ الاصل أن نزع الملكية للمنفعة العامة لا يرد الا على العقارات
كما يرد على المنقولات المملوكة للملك العقار والتي تعتبر عقارا
بالخصيص وفقا لأحكام القانون المدنى — اما غير ذلك من المنقولات
فيظل محتفظا بطبيعته كمنقول ولا يجوز نزع ملكيته وفقا لأحكام القانون
رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة
أو التحسين — وذلك سواء كانت هذه المنقولات مملوكة للمالك وكانت
غير مخصصة لخدمة العقار أو كانت مملوكة للمستأجر . ومن ثم فان
نزع ملكيتها للمنفعة العامة يكون مشويا بمبيع اغتصاب لصدوره
من لا ولاية له في اصداره الأمر الذى يتحدر بالقرار في هذا الخصوص
الى درجة الانعدام مما يبرر الحكم بوقف تنفيذه . وقد قضت المحكمة
في الدعويين برفض طلب الغاء قرار نزع ملكية الدارين المشار اليهما
وقضت بالفائه فيها تضمنه من نزع ملكية المنقولات بسبب انها
لا تعتبر عقارات بالخصيص اذا كانت مملوكة لغير مالك العقار فتظل
محتظة بحقيقتها كمنقولات ولا يجوز نزع ملكيتها اذا لم تقدم الحكومة
ما يفيد ملكيتها للملك العقار في الدعوى الاولى وقدم الخصم الثالث
ما يدل على ملكيته لها وأنها في حيازته فلا يرد عليها نزع الملكية ، وفي
الدعوى الثانية لأن المستأجر اثبت ملكيته لما قدمه من المنقولات
فلا يرد عليها قرار نزع الملكية . وقام المالكون لدار سينما أوبرا بالظعن
على الحكم برقم ٨٥٢ لسنة ١٢ القضائية وقضت المحكمة الادارية العليا
بقبول الظعن شكلا ويرفضه موضوعا كما طعننت ادارة قضائية
الحكومة في ذات الحكم برقم ٨٢٢ لسنة ١٢ القضائية ثم تركت الخصومة
فيه نقضت المحكمة الادارية العليا بقبوله شكلا وباتت ترك الخصومة .
اما ملاك دار سينما ديانا ومستأجرها فلم يطعنوا على حكم محكمة
القضاء الادارى الصادر ضدهم وطعننت فيه ادارة قضائية الحكومة
وحدها برقم ٨٢١ لسنة ١٢ القضائية طالبة وقف تنفيذه والفائه فيها

يتعلق بالمتقولات التي شملتها الدار ، وقد قضت المحكمة الادارية العليا في هذا الطعن بقبوله شكلا ويرفضه موضوعا . واكملت المحكمة الادارية العليا قضاءها في الطعنين رقمى ٨٥٢ و ٨٢١ لسنة ١٢ ق على ذات الاسباب التي استندت اليها محكمة القضاء الادارى ، واضافت اليها بالحكم الصادر في الطعن رقم ٨٥٢ المشار اليه - ان الدولة في العصر الحديث تقوم بتنظيم كافة وسائل الاعلام والاشراف عليها لمسا لها من مساس بالمصلحة العامة للدولة . واذ كانت دور العرض السينمائي تعتبر من أهم وسائل الاعلام ونشر الثقافة بين الجماهير ، فان تحقيق رسالة الاعلام تعتبر من الأعمال المتصلة بالمنفعة العامة ، وبهذه المثابة فانه يجوز في سبيل تنظيم وسائل الاعلام وتقويتها والاشراف عليها اشرافا فعليا ، الالتجاء الى نزع الملكية طبقا لاحكام القانون رقم ٥٧٧ نمرة ١٩٥٤ كلما لزم عقار من العقارات لتحقيق هذه الأغراض . واذا كان القانون المذكور ينصب على العقارات وحدها غير انه من الأمور المسلطة ان الفرع يتبع الأصل ولذلك فليس ثمة ما يمنع من أن يشمل نزع الملكية العقارات بالتخصيص والمتومات المعنوية ان وجدت على أساس أن الهدف الاسمى لم يكن هو الاستيلاء على تلك المتومات وانما هو نزع ملكية العقار باعتباره لازما لتحقيق المنفعة العامة ، ويترتب على ذلك كله جوار نزع ملكية دور العرض السينمائي طبقا لاحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ كما اقتضت المصلحة العامة ذلك ، ومن ثم فان اوجه الطعن المتعلقة بهذه الموضوعات تكون على غير أساس من القانون . ولوضحت المحكمة في الحكم الخالص بيميننا دينا ما انتهى اليه الخبر من أن المتقولات التي قدمها المسالك قد ورد عليها نزع الملكية باعتبارها عقارا بالتخصيص أما ما قدمه المستاجر فمنها ما التصق بالعقار فاصبح عقارا بالطبيعة ومن ثم شمله نزع الملكية لها ما يمكن نقله بدون تلف منها فلا يرد عليه نزع الملكية . وانتهى تقرير الخبر الذي تبنته المحكمة الى ان ٢٠٪ فقط من

مشتملات السينا يمكن نزعها بدون تلف والباقي متصل بالباقي ونزعه من مكانه يسبب التلف .

ومن حيث انه يبين ما تقدم ان المحكة الادارية العليا اقامت قضائها بمشروعية نزع ملكية دور العرض السينمائي وفقا لاحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة او التحسين - على اساس ان الدولة في العصر الحديث تضطلع برافق عامة صناعية وتجارية وان انشاء دور العرض السينمائي من قبيل انشاء المرافق التجارية والدولة ان تستخدم في سبيل تحقيقها وبسائر القوانين العام ، وان نزع ملكية دور العرض القائمة لتحقيق ذلك يعتبر ابرا مشروعا وفقا لاحكام قانون نزع الملكية المشار اليه باعتبار ان نزع الملكية يرد اساسا على العقارات كما انه يشمل المنقولات التي يخصصها ملك دار العرض لخدمتها والتي تعتبر في حكم العقارات بالتخصيص وفقا للمادة ٨٢ من القانون المدني التي تنص في الفقرة (٢) على انه ومع ذلك يعتبر عقارا بالتخصيص ، المنقول الذي يضعه صاحبه في عقار يملكه ، رسدا على خدمة هذا العقار لو استغله ، كما اقامت المحكة الادارية العليا قضائها سالف الذكر على انه وان كانت احكام قانون نزع الملكية تنصب على العقارات وحدها غير انه من الامور المسلمة ان الفرع يتبع الاصل ، وانه ليس ثمة ما يمنع من ان يشمل نزع الملكية العقارات بالتخصيص والمقومات المعنوية ان وجدت باعتبار ان الهدف الاساسي لم يكن هو الاستيلاء على تلك المقومات وانما هو نزع ملكية العقار باعتباره لازما لتحقيق المنفعة العامة . واترت المحكة في الحكم الثاني ما تضمنه تقرير الخبير الذي انتهت به واخذت بنتيجته من انه بفحص الاثاث والآلات التي تسلمتها الشركة العامة لتوزيع وعرض الافلام السينمائية ، تبين ان بعض المشتملات وتشمل ٢٠ ٪ من مشتملات السينا يمكن نزعها بدون تلف والباقي متصل بالباقي ونزعه من مكانه يسبب التلف . وقد انتهت المحكة في اسبابها

الى اعتبار المشتلات التى لا يمكن نزعها بدون تلف عقارا بالطبيعة يشمله نزع ملكية العقار للمنفعة العامة . ولما كان المستناد مما تقدم ان المحكمة الادارية العليا قد قضت بمشروعية نزع ملكية دور العرض السينمائى بما اشتملت عليه من معدات وآلات مخصصة لخدمتها — ما اصبح منها عقارا بالطبيعة أو عقارا بالتخصيص — وذلك لتمارس الدولة بها ذات نشاط العرض السينمائى فى هذه الدور ، واذا اقرت ورود نزع الملكية على ٨٠٪ من مشتلات العقار من آلات ومنقولات باعتبارها عقارا بالطبيعة ، وبذلك اقرت شمول نزع الملكية لمستلزمات النشاط الذى اراد القرار نقل ملكيته الى الدولة واستمرت تمارسه بنفس العناصر العقارية والمنقولة التى ورد عليها قرار نزع الملكية فتكون المحكة قد اقرت استعمال قانون نزع الملكية للمنفعة العامة وسيلة لنقل نشاط العرض السينمائى الى ملكية الدولة ، فيكون محل نزاع الملكية فى الحقيقة لم يكن العقار الذى يمارس فيه نشاط العرض السينمائى وانما استخدم هذا القانون وسيلة — بتوجيهه الى العقار الذى يمارس فيه النشاط — الى نقل هذا النشاط بها يستلزمه من عقار ومنقولات بحالتها الى الدولة لتستمر الدولة فى مزاولته بها بدون ادى تغيير فيه .

ومن حيث أن الثابت من وقائع محل الحكمين السابقين ومحل الطعن الحالى أن نشاط العرض السينمائى انما يمثل نشاطا تجاريا يقوم على عناصر مادية من عقارات ومنقولات لازمة لمزاولته ثم عناصر معنوية تقوم فى الاسم التجارى ونوعية النشاط والعقود اللازمة لممارسته مع موزعى الافلام السينمائية أو منتجها ، بحيث أن مجموع العناصر المادية من عقارات ومنقولات — والعناصر المعنوية تشترك جميعا فى تكوين وحدة قانونية هى المحل التجارى وهو يعتبر منقولا معنويا بفض النظر عما يشتمل عليه من عقارات أو منقولات مادية وتخضع فى التعامل عليه والتمتع فيه لاحكام خاصة تفرق عن تلك التى تحكم كلا من عناصره العقارية أو المنقولة المادية أو المعنوية ، واذا

بين من حقيقة القرارات المطعون فيها أن قرار نزع الملكية اتخذ مجرد وسيلة لنقل ملكية نشاط العرض السينمائي إلى الدولة فيكون قد اتجه في حقيقته إلى هذا المنقول المعنوي ، واستعمل وسيلة نقل الملكية الجبرية لأحد عناصره ، وهو العقار — وسيلة لنزع ملكيته جبرا عن صاحبه إلى الدولة وهو ما لم يشرع له نزع الملكية للمنفعة العامة في المادة ٣٤ من الدستور أو في القانون الخاص بنزع الملكية للمنفعة العامة الصادر تطبيقا للبدا الدستوري ولا يرد إلا على العقار . أما حيث يتبع العقار المنقول ويصبح جزءا منه ويتضح من الأوراق والوثائق أن محل نقل الملكية في الحقيقة هو المنقول المعنوي أو النشاط التجارى فلا يكون ثمة نزع ملكية عقار للمنفعة العامة وإن ورد على أحد عناصر المنقول المعنوي أو النشاط وإنما هو نقل جبرى للملكية النشاط أو المنقول المعنوي لم يشرع له نزع ملكية العقار للمنفعة العامة ، وإذا كانت الملكية مصونة لا تمس بحكم المادة ٣٤ من الدستور فلا يجوز نقلها جبرا عن صاحبها إلا طبقا لأحكام القانون وإذا لم يسعف فذلك قانون نزع الملكية فيكون الإجراء المتخذ طبقا له في مجال غير مجالته قد أخطأ المحل وأصبح عن عدم سلامة الباعث فتغيبت لها تنظيم النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لدخول ذلك جيبه الغاية . فإذا كان من أوجه المنفعة العامة الجائز نزع الملكية العقارية تحقيقا في عموم حلول المنفعة العامة ، قد يدخل في ذلك نزع ملكية أرض فضاء لاقبال دار عرض سينمائي عليها أو نزع ملكية عقار لهذا الغرض ، لأن نزع ملكية أرض فضاء لاقبال دار عرض سينمائي عليها أو نزع ملكية عقار لهذا الغرض ، لأن نزع الملكية لا يمكن أن يرد إلا على عقار بالمعنى المحدد قانونا للعقار طبقا للمادة ١/٨٢ من القانون المدني أى العقار الثابت ، بأصله ولا يمكن نقله منه إلا بملكته ولا مانع حينئذ أن يشمل أجزاءه المختلفة وتوابعه وملحقاته ولو كانت مما يعد منقولا حسب الأصل فيكون مع العقار وحدة قانونية أما بالجزئية فيه وأما بالتخصيص ، على أنه يجب أن يتضح أن العقار هو الهدف الأسلسى من نزع الملكية أما إذا تبين من الأوراق أن نزع الملكية اتجه في الحقيقة إلى عناصر أساس مباشرة

النشاط فيه كسينما بأن شمل نزع الملكية جميع العناصر اللازمة لممارسة هذا النشاط من عقار ومنقول واستمرت الدولة في ممارسة ذات النشاط بذات العناصر بعد نزع الملكية مما يفصح عن أن من نزع الملكية لم يكن العقار وإنما هو في الحقيقة النشاط الذي ينخذ العقار محلا لمباشرة بما في ذلك من أدوات وآلات وعناصر مادية ومعنوية . وهو ما لا يجوز نزع ملكيته للمنفعة العامة طبقا للمادة ٣٤ من الدستور والقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، وإنما لا يمكن نقل ملكيته جبرا عن المالك إلى الدولة إلا بقانون تطبيقا للمادة ٣٠ من الدستور ، والقول بغير ذلك ينحرف بنظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة عن الهدف الذي قرره من أجله الدستور ونظمه القانون لتحقيقه — ويتخذ وسيلة للتأميم بغير الاداة القانونية التي تجيزه وهي القانون . على أن التحقق من ذلك إنما هو مسألة تكيف قانوني للوقائع التي تعرض في كل حالة على حدة وهو ما يتعين على المحكمة التي تراقب مشروعية مثل هذه القرارات أن تنزله على تلك الوقائع لتتقين من أن قرار نزع الملكية ورد على العقار وتقصده في جوهره أو أنه اتخذ مجرد أداة لتغطية حقيقة نقل ملكية المحل التجاري أو النشاط إلى الدولة فلا يكون جائزا .

(طعن ٢١٧٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٩)

ثانياً — الرقابة على الأشرطة السينمائية

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

المادة ٧ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ في شأن تنظيم عرض الأفلام السينمائية — قرار وزير الثقافة رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٧٣ بقواعد استيراد وتصدير الأفلام السينمائية — حدد المشرع الفرض من الرقابة على الأشرطة السينمائية بحماية الآداب العامة والمحافظة على الأمن والنظام العام ومصالح الدولة — يقصد بمصالح الدولة العليا ما يتعلق بمصلحتها السياسية في علاقتها مع غيرها من الدول — اشترط المشرع الحصول على ترخيص بالعرض منادى سيتم في مكان عام سواء قصد بهذا العرض الاستغلال أو لم يقصد منه ذلك — يخرج من نطاق هذا الشرط العرض الاستغلال أو لم يقصد منه ذلك — يخرج من نطاق هذا الشرط العرض الذى يتم فى الأماكن الخاصة كالمقار .

ترخيص استيراد الفيلم السينمائى يختلف عن ترخيص عرضه — ترخيص الاستيراد معناه السماح للمستورد باستيراد فيلم اجنبى فى نطاق القواعد المنظمة للاستيراد التى يقررها وزير الثقافة والقواعد التى تضعها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية فى حدود السياسة النقدية للدولة — ترخيص العرض معناه الاذن بعرض الفيلم فى مكان عام بعد مراقبته والتحقق من عدم اخلاله بالاعتبارات التى حددها المشرع وهى المحافظة على الآداب العامة والأمن من عدم اخلاله بالاعتبارات التى حددها المشرع وهى المحافظة العامة والأمن العام والنظام العام ومصالح الدولة العليا — مؤدى ذلك : انه قد يؤخذ باستيراد فيلم لعرضه عرضاً خاصاً فى المقار أو نوادى السينما ولا يرخّص بعرضه فى مكان عام — يجوز سحب الترخيص بالعرض متى طرأت ظروف جديدة تستوجب ذلك فى إطار الفرض الذى حدده المشرع .

الحكمة :

من حيث أن الثابت من الاوراق فان شركة لتوزيع الافلام حصلت على ترخيص استيراد رقم ١٩٢٦ بتاريخ ١٩٧٩/٨/١٢ لاستيراد فيلم أربعة شياطين من الغرب الناطق باللغة الايطالية . وبتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٤ اضطرت لجنة الترخيص باستيراد الافلام الاجنبية مدير جبرك ميناء القاهرة الجوى بالانتراج نهائيا عن الفيلم المذكور . وجاء بالاحطار ان الادارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية اجازت الفيلم وقررت صلاحيته للعرض في مصر . وبتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٧ حطمت الشركة على الترخيص رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٧٩ بعرض الفيلم عرضا عاما ، وبدأ عرض الفيلم بدار سينما مصر بالاس بتاريخ ١٩٨٠/١/١٤ غير ان شركة « بارامونت » تقدمت في ١٩٨٠/١/١٨ الى الادارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية بطلب منع عرض الفيلم استنادا الى انه سبق الترخيص لها بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٨ برقم ١٦٦٧ باستيراد ذات الفيلم ناطقا باللغة الانجليزية باسم « تجارى » وترجمته العربية « المشاغب الثرس » ثم رخص لها بعرضه بالترخيص رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٩ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٠ كما رخص لها استيراد نسخة ثانية من الفيلم بالترخيص رقم ١٧٨٨ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٥ . وبناء عليه قامت لجنة خاصة برئاسة مدير عام الرقابة على المصنفات الفنية بمشاهدة الفيلمين فتبين لها ان الاختلاف بينهما سوى في الاسم واللغة الناطق بها كل من الفيلمين فاصدر مدير عام الرقابة على المصنفات الفنية القرار رقم ١ لسنة ١٩٨٠ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٣ بسحب الترخيص رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٧ بعرض فيلم أربعة شياطين من الغرب « استنادا الى مخالفة هذه التراخيص لحكم البند ٤ من الفقرة ثلثا من المادة ٣ من قرار وزير الثقافة رقم ٥٥٩ لسنة ١٩٧٣ التى تحظر التصريح باستيراد أكثر من نسخة اضافية واحدة للفيلم الاجنبى أثناء مدة استغلاله » .

ومن حيث أن المادة (١) من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم

لرقابة على الاشرطة السينمائية تنص على ان تخضع للرقابة الاشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والمسرحيات والمنولوجات والاغاني والاشربة الصوتية والاسطوانات أو ما يماثلها وذلك بقصد حماية الآداب العامة والحفاظة على الأمن وانتظام العام ومصالح الدولة العليا وتنص المادة (٢) من هذا القانون على انه لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الارشاد القومى : .. ثالثا عرض الاشرطة السينمائية أو لوحات الفانوس السحرى أو ما يماثلها فى مكان عام وتنص انقرة الأخيرة من المادة ٤ من القانون على انه ولا يترتب على منح الترخيص اى مساس بحقوق ذوى الشأن المتعلق بالمصنف المرخص به . وتنص المادة ٩ على انه يجوز للسلطة القائمة على الرقابة ان تسحب بقرار مسبب الترخيص السابق اصداره فى أى وقت اذا طرات ظروف جديدة تستدعى ذلك ولها فى هذه الحالة اعادة الترخيص بالمصنف بعد اجراء ما تراه من حذف أو اضافة أو تعديل دون تحصيل رسوم .. وقد ابانت المذكرة الايضاحية للقانون ان المشرع حدد الغرض من الرقابة بحماية الآداب العامة والحفاظة على الأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا ، وان اثر الأمن والنظام العام والآداب معروف . اما قصد المشرع من مصالح الدولة العليا فهو ما يترقى بمصلحتها السياسية فى علاقاتها مع غيرها من الدول ولذلك فقد أوجب المشرع الحصول على ترخيص بالعرض مادام سيقم فى مكان عام سواء قصد بهذا العرض الاستغلال أم لم يقصد منه ذلك ويخرج من نطاق هذا الحكم العرض الذى يتم فى الاماكن الخاصة كالمنازل .

ومن حيث ان القرار المطعون فيه وهو القرار رقم ١ لسنة ١٩٨٠ الصادر بسحب الترخيص رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٧٩ بعرض القيام الايطالى الذى استوردته الشركة الطاعنة لم يستند الى ان الفيلم يتضمن مساسا بالآداب العامة والأمن والنظام العام أو مصالح الدولة العليا ، وهى الأغراض التى استهدفها المشرع من فرض الرقابة على المصنفات الفنية ومن أجل الحفاظ عليها ضرورة الحصول على ترخيص بعرض المصنف

في مكان علم واجاز سحب الترخيص في أى وقت اذا طرات ظروف جديدة تجعل المصنف منافيا لهذه الاغراض وانما قام القرار المطعون فيه أساسا أن هذا الفيلم يعتبر نسخة ثلاثة لفيلم الذى سبق لشركة بارامونت استيراد نسختين منه وصرح لها بعرضها في مصر . وهو ما يخالف حكم البند ٤ من الفقرة ثالثا من المادة الثالثة من قرار وزير الثقافة رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم استيراد الافلام الاجنبية .

ومن حيث أن المادة ٧ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ في شأن عرض الافلام السينمائية تنص على أن يضع وزير الثقافة القواعد الخاصة باستيراد وتصدير الافلام السينمائية وذلك فيما يتعلق بعدد ونوعية الافلام، مع مراعاة القواعد التى تضعها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للاستيراد والتصدير وفى حدود السياسة النقدية للدولة . وتنفيذا لذلك صدر قرار وزير الثقافة رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وتناولت المادة ٣ من القرار القواعد المنظمة لعملية استيراد الافلام الاجنبية ونص البند ٤ من الفقرة ثالثا من هذه المادة على أنه لا يصرح باستيراد أكثر من نسخة اضافية واحدة للفيلم الاجنبى اثناء مدة استغلاله الا في حالة تلف احدى النسختين وبموافقة لجنة تصدير الافلام واستيرادها كما لا يصرح بطبع نسخ اضافية في الداخل لاي فيلم اجنبى .

ومن حيث أنه مع التسليم بما ذهبت اليه جهة الادارة من أن نسخة الفيلم التى رخص لشركة باستيرادها بالترخيص رقم ١٩٢٦ الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٨/١٢ تعتبر نسخة ثلاثة للفيلم مما يخالف احكام قرار وزير الثقافة المشار اليه — الا أن هذه المخالفة تعيب هذا الترخيص دون ترخيص العرض رقم ٦٢٤ لسنة ٧٩ الذى صدر بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٧ موافقا لحكم القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه ، ذلك ان لكل من الترخيص مجاله والنظام القانونى الذى يحكمه ، فترخيص الاستيراد يعنى السماح للمستورد باستيراد الفيلم الاجنبى في نطاق القواعد المنظمة للاستيراد المنصوص عليها في قرار وزير الثقافة ومع مراعاة القواعد التى

تضعها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للاستيراد والتصدير وفي حدود السياسية النقدية للدولة أما ترخيص العرض فمحله الآن بعرض الفيلم في مكان عام بعد مراقبته وأثبتت من عدم أخلاله بالأغراض والاعتبارات التي حددها المشرع وحرص على المحافظة عليها وهي الآداب العامة والأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا . ومن ثم فقد يؤذن باستيراد فيلم لعرضه عرضاً خاصاً في المنازل أو نوادي السينما ، ولا يرخّص بعرضه في مكان عام . ومتى استبان أن الترخيص رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٧٨ بعرض الفيلم المذكور صدر صحيحاً وموافقاً لحكم اتفاقون المنظم للرقابة على المصنفات الفنية وإن عرضه في مكان عام لا يخل بالآداب العامة أو الأمن والنظام العام أو مصالح الدولة العليا ، كما أنه لم تطرأ ظروف جديدة بعد أن ترخيص العرض في ١٩٧٩/١١/٢٧ من شأنها الإخلال بتلك الأغراض والاعتبارات التي هي مناط فرض الرقابة كي يسوغ القول بجواز سحب الترخيص بالعرض في أي وقت تتحقق فيه هذه الظروف الطارئة عملاً بحكم المادة ٩ من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ، فمن ثم لا يجوز سحب هذا الترخيص ، وتغдо الأسباب التي قام عليها قرار السحب المطعون فيه غير مؤدية للنتيجة التي انتهى إليها ، ذلك أنها ولئن جازت أن تنهض سبباً لوصلح ترخيص الاستيراد بمخالفة القانون — إلا أنها لا تحمل قرار سحب ترخيص العرض على محل الصحة ، مما يتعين معها القضاء بالفائه . يضاف إلى ذلك أن هذا القرار لا يحقق إزالة المخالفة القانونية التي اعتبرت الترخيص باستيراد الفيلم لأن واقعة الاستيراد تمت بالفعل وليس من شأن القرار المطعون فيه إعادة تصديره ومن ثم بقي الفيلم في حوزة الشركة الطاعنة داخل البلاد ويمكن لها عرضه في الأماكن المختصة أو تأجيرها .

(طعن ٢٠٩٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٢٨)

ثالثاً — المنازعات الناشئة عن تنظيم عرض الأفلام السينمائية

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

ناط المشرع بوزير الثقافة تشكيل لجنة للفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون تنظيم عرض الأفلام السينمائية .

لم يفرض المشرع على صاحب الشأن التظلم بداية الى هذه اللجنة قبل اللجوء الى القضاء — ولم يلزم الجهة الادارية بعرض المنازعة قبل القطع فيها — مؤدى ذلك : جواز رفع الدعوى دون سابقة التظلم للجنة المشار اليها — اعتبار قرار جهة الادارة قرار نهائى دون العرض على تلك اللجنة .

الحكمة :

ومن حيث أن القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ فى شأن تنظيم عرض الأفلام السينمائية نص فى المادة ٥ منه على أنه « تعرض المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون على لجنة يصدر وزير الثقافة قراراً بتشكيلها وبالإجراءات التى تتبع أملكها وبالرسوم التى تقرر على المتظلم بما لا يجاوز خمسة جنيهات . ويتولى رئاسة هذه اللجنة رئيس إدارة الفتوى والتشريع بمجلس الدولة للوزارة . وتفصل هذه اللجنة فى كل خلاف ينشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له . ومعاد هذا النص أنه وإن قضى بعرض المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامه والقرارات المنفذة له على اللجنة المبينة فيه ، إلا أنه لم يوجه خطابه الى صاحب الشأن ولم يفرض عليه التظلم بداية الى اللجنة قبل اللجوء الى القضاء بما يجعل الدعوى التى يقيمها مباشرة دون هذا التظلم غير مقبولة ، كما لم يوجب على الجهة

الإدارية عرض المنازعة ابتداء على اللجنة من تلقاء نفسها قبل القطع فيها حتى يصدق القول بعدم نهائية قرارها قبلئذ . وأنا قضى بحسب بعرض المنازعة على اللجنة بناء على تظلم صاحب الشأن رغبة في حسمها دون حاجة لاستئناف القضاء ، ومن ثم لا وجه للنفع بعدم قبول الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه سواء بحجة رفعها قبل الأوان أو بمظنة عدم نهائية القرار موضوعها .

(طعن ١٢٥٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/١/١)

رابعاً — مدى احقية العاملين بالمؤسسة المصرية
العامة للسينما للبدل المقرر للعاملين بهيئة الاذاعة

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

مناط البدل المقرر للعاملين بالاذاعة مقصور عليهم دون ما عداهم —
مناطه .

الحكمة :

القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ في شأن الاذاعة المصرية معدلا
بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٣ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٧
لسنة ١٩٥٩ — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٧١ بانماج
هيئتي المسرح والسينما .

البدل المقرر للعاملين بالاذاعة مقصور عليهم دون ما عداهم —
مناط هذا البدل هو امتداد العمل بالاذاعة الى غير ساعات العمل
الرسمية في الحكومة — بنساء هذا البدل رغم تحويل الاذاعة الى مؤسسة
عامة للاذاعة والتلفزيون بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩١ لسنة
١٩٦١ باقشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة — اثر ذلك : عدم
احقية العاملين في مؤسسة السينما للبدل المقرر للعاملين بالاذاعة —
لا وجه للقول بان ميزانية مؤسسة المسرح والسينما قدمت الى ميزانية
هيئة الاذاعة اعتبارا من السنة المالية ١٩٦٥/٦٤ بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٢٠٢٠ لسنة ١٩٦٤ — اسس ذلك : ان قسم الميزانية للهيئتين المشار
اليها قصد به توحيد النظم المالية والمصرف المالية وسهولة الاشراف
والرقابة — لا يتعدى ذلك الى توحيد القواعد المطبقة على العاملين بكلا
الجهتين .

(ظمن ٧١٤ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

شعرية

الفصل الأول : المرتب .

الفصل الثاني : البدلات .

الفصل الثالث : الترقية .

الفصل الرابع : الاندبية .

الفصل الخامس : الاجازات .

الفصل السادس : التقبل .

الفصل السابع : التأديب .

الفصل الثامن : استقالة ضباط وأمناء الشرطة .

الفصل التاسع : اعادة تعيين من سبق استقالته أو نقله من ضباط
الشرطة .

الفصل العاشر : اعادة تعيين ضباط الشرطة المفسولين بغير الطريق
التأديبي .

الفصل الحادى عشر : احالة ضابط الشرطة الى الاحتياط .

الفصل الثانى عشر : المعاش .

الفصل الثالث عشر : كلية الشرطة واكاديمية الشرطة .

الفصل الرابع عشر : مسئل متنوعة .

اولا : المجندون الملقون بخدمة هيئة الشرطة .

ثانيا : اختصاص وزارة التموين بتقرير كسالية المنافذ الموجودة
بالمنطقة .

الفصل الأول

الرتب

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

المعول عليه في تحديد مرتب ضباط أو أفراد هيئة الشرطة المنقولين الى الكادر العام وتحديد درجاتهم به هو بما يتقاضاه كل منهم من مرتب مشافا اليه البدلات الدائمة والثابتة المقررة لرتبته أو درجته بشرط الا يترتب على تطبيق ذلك الحاق ضرر بالمامل نتيجة نقله ولا يؤدي الى ترقية بحصوله على درجة اعلى مما هو مستحق له فعلا - تصد الدرجة المعادلة لرتبة امين شرطة ثان بمراتب اساسي ٧٥٦ جنيه سنوياً هي الدرجة الرابعة طبقاً للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ينظم العاملين بالقطاع العام .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لىسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٦/٢/٥ فاستعرضت المادة ٧٧ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة التى تنص على ان « كما يسرى على افراد هيئة الشرطة أحكام المواد ٢٨ وتنص المادة ٢٨ من ذات القانون على أن لا يجوز نقل الضباط الى وظيفة خارج هيئة الشرطة الا بعد موافقته كتابية وبعد أخذ رأى المجلس الاعلى للشرطة ، ويتم النقل على أساس المرتب الذى يتقاضاه فى هيئة الشرطة مشافا اليه البدلات الثابتة المقررة لرتبته أو درجته واستظهرت الجمعية أن نقل ضباط أو أفراد هيئة الشرطة الى خارجها

يكون الى فئات معادلة لفئاتهم ويتم اجراء هذا التعادل طبقا لما بلغه العامل المنقول من مرتب مضاعفا اليه ما يتقاضاه من بدلات ثابتة ومن ثم فان المعول عليه في تحديد مرتب ضباط أو افراد هيئة الشرطة المنقولين الى الكادر العام وتحديد درجتهم به هو بما يتقاضاه كل منهم من مرتب مضاعفا اليه البدلات الدائمة والثابتة المقررة لرتبته أو درجته شريطة ألا يترتب على تطبيق ذلك الحاق ضرر بالعامل نتيجة لنقله وإلا يؤدي الى تربيته بحصوله على درجة أعلى مما هو مستحق له فعلا .

ومن حيث أن المرتب الاساسي للعامل المعروضة حالته يبلغ ٧٥٦ جنيها سنويا ونسبة هذا المرتب الى متوسط رطب درجات القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨. باصدار نظام العاملين بالقطاع العام طبقا لجدول المرتبات الملحق به المعدل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ يبين أن مرتب المذكور اقرب الى متوسط الدرجة الرابعة التي يبلغ رطبها ٤٥٦ — ١٢٧٢ جنيها سنويا ، ومن ثم فان الدرجة المعادلة لرتبة أمين شرطة ثان تكون الدرجة الرابعة طبقا لاهكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن الدرجة المصادنة لرتبة أمين شرطة ثان التي يشغلها السيد هي الدرجة الرابعة طبقا للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام .

(ملف ٣١٠/١/٨٦ — جلسة ١٩٨٦/٢/٥)

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

وظيفة مساعد اول شرطة تعادل الدرجة الثالثة من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سواء لجرى التعادل على اساس جدول مرتبات اعضاء وافراد هيئة الشرطة قبل تعديل المرتبات أو بعد

تعميلها بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ — أسس ذلك : مرتب مساعد أول شرطة في ١٩٧٨ هو ٤٢٠ — ١٠٠٠ جنيه وعلاوته ٢٤ جنيه ومرتب الدرجة الثالثة في ذات التاريخ ٣٦٠ — ١٢٠٠ وعلاوته ٢٤ جنيه ثم ٣٦ ابتداء من ٤٨٠ ثم ٤٨ ابتداء من ٦٦٠ وفي ١٩٨٣ مرتب المساعد أول ٥٨٨ — ١٤٠٤ وعلاوته ٣٦ جنيه ومرتب الدرجة الثالثة في ذات التاريخ ٥١٦ — ١٦٠٨ وعلاوته ٣٦ جنيه ثم ٤٨ جنيه ابتداء من ٦٦٠ هـ .

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٣٠ القضائية يؤسس الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري على أن وظيفة مساعد أول بهينة الشرطة دون المستوى الأول وبالتالي تخرج المنازعة من اختصاص هذه المحكمة كما يؤسس الدفع بعدم قبول الدعوى على ذات الأسس التي سبق للهيئة إبداءها أمام محكمة القضاء الإداري وبالنسبة للموضوع فقد أقيم هذا الطعن وكذا الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٣٠ القضائية على أن نص المادة ١١٤ مكررا (٣) انصب على أحد عناصر ربط المعاش وهو الأجر الذي يسوى على أساسه المعاش باعتبار أنه يتضمن ميزة أفضل ولم يتعرض لباقي عناصر ربط المعاش ومن أجله ذلك يتعين الرجوع للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باعتباره القانون العام .

ومن حيث أن المادة ١٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن تختص المحاكم الإدارية :

١ — بالفصل في طلبات إلغاء القرارات المنصوص عليها في البنود ثلثا ورابعها من المادة ١٠ متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثاني والمستوى الثالث ومن يعادلهم .

٢ — بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لمن ذكروا في البند السابق أو لورثتهم .

ومن حيث أن مؤدى النص المتقدم أن المحاكم الإدارية تختص بالنظر في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المتعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الثانى والمستوى الثالث ومن يعادلهم .

ومن حيث أن مثلات المستوى الثانى الوظيفية ونفا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تعادل الدرجة الثالثة ونفا للجدول رقم ٢ المرافق للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ومن حيث أن وظيفة مساعد أول شرطة تعادل الدرجة الثالثة من درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سواء أجرى هذا التعادل على أساس جدول مرتبات أعضاء وأفراد هيئة الشرطة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٧٨ وجدول المرتبات المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أو على أساس الجدول المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٨٣ والجدول المرفق المشار اليه بعد تعديله بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٣ ، بحسبان أن مرتب مساعد أول شرطة فى عام ١٩٧٨ هو ٤٢٠ — ١٠٠٠ وعلاوة ٢٤ جنيتها ومرتب الدرجة الثالثة فى ذات التاريخ هو ٣٦٠ — ١٢٠٠ وعلاوة ٢٤ جنيتها ثم ٣٦ ابتداء من ٤٨٠ ثم ٤٨٠ جنبيها ابتداء من ٦٦٠ جنيه . وأن مرتب المساعد أول فى عام ١٩٨٣ هو ٥٨٨ — ١٤٠٤ وعلاوة ٣٦ جنيتها ومرتب الدرجة الثالثة فى ذات التاريخ هو ٥١٦ — ١٦٠٨ وعلاوة ٣٦ جنيتها ثم ٤٨ جنيه ابتداء من ٦٦٠ جنيه .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم تكون المحكمة الإدارية هى المختصة بنظر الدوى واذا قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله مما يضمن معه الحكم بقبول الطعنين شكلا وفى الموضوع بالغناء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر الدعى وأحالتها بحالتها الى المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية للاختصاص وإبقاء الفصل فى المصروفات .

(طعنات ١٧٧٩ و ١٨٠٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

معيار تماثل الدرجات بين المرتب والدرجات التي يشغلها ضباط الشرطة وبين الوظائف العامة اخذ به قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ كما اخذت بذات المعيار لائحة العاملين بمجلس الشعب رقم ١٢ لسنة ١٩٧٢

الاحكام :

ومن حيث انه فيما يتعلق بالطمع على القرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣ بتعيين السيد في وظيفة وكيل وزارة بمجلس الشعب نقلا من وزارة الداخلية فان المادة ٣٣ من لائحة العاملين بمجلس الشعب تنص على أن « مع مراعاة توافر شروط شغل الوظيفة يجوز نقل العاملين من الجهاز الاداري للدولة او الهيئات العامة او القطاع العام وكذلك العاملين بكادرات خاصة الى المجلس وتحدد الفئة الوظيفية التي ينقل اليها العامل واتدبيته فيها طبقا للقواعد التي يضمنها مكتب المجلس .

فاذا كان القانون يقضى بحساب المرتب الاساسي للعامل المنقول بمجموع ما يتقاضاه من مرتبات وبدلات ، حددت الفئة التي ينقل اليها بالمجلس بالفئة التي يدخل هذا المجموع في احدى مربوطها مضافا الى بداية الربط البدلات المقررة لشاغلها بالمجلس .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن السيد كان يشغل قبل تعيينه بمجلس الشعب بمقتضى القرار المشار اليه رتبة عميد بالشرطة وقد اجاز قانون الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ نقل الضابط الى وظيفة خارج هيئة الشرطة (المادة ٢٨) ويتم النقل على اساس المرتب الذي يتقاضاه الضابط في هيئة الشرطة مضافا اليه البدلات الثابتة المقررة لرتبته او درجته .

ومن حيث أن معيار تعادل الدرجات بين المرتب والدرجات التي يشغلها ضباط الشرطة وبين الوظائف العامة قد أخذ به قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه كما أخذت بذات المعيار لائحة العاملين بمجلس الشعب سالفة الذكر .

ومن حيث أن المرتب الذي كان يتقاضاه السيد أثناء شغله لرتبة عميد بهيئة الشرطة هو ١٩٥ جنيها شهريا « ١٤٩ جنيها أساسى + ٤٦ جنيها بدلات ثابتة » أى أن المجموع الذى كان يتقاضاه سنويا هو ٢٣٤٠ جنيها وهذا المرتب يخل فى مربوط درجة وكيل وزارة (١٥٦٠ — ٢١١٥) بمجلس الشعب وذلك وفقا لجداول المرتبات المرفق باللائحة الصالحين بالمجلس ومن ثم لماذا ما تقرر نقله أو تعيينه فى وظيفة وكيل وزارة بمجلس الشعب بمقتضى القرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣ فإن هذا القرار يكون قد صدر متقنا وصحيح حكم القانون .

ومن حيث أنه لما تقدم وإذا ما أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فإنه يكون قد صدر متقنا وأحكام القانون ويكون الطعن عليه على غير أساس والجب الرضى .

(طعن ٢٥٣٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٦)

الفصل الثاني

البدلات

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

عدم احقية ضابط الشرطة لبذل طبيعة العمل المقرر لضباط الشرطة بالمادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن هيئة الشرطة طوال مدة نديه ندبا كالملا خارج هيئة الشرطة .

التنوي :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٠/١٠/١٩٨٥ فتبينت من استعراضها للمادة ٢٩ من قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٢ ان المشرع اجاز ندب ضباط الشرطة للقيام بالعمل خارج هيئة الشرطة ونعا للشروط والأوضاع الواردة في المادة المذكورة ونصت المادة ٢٢ من ذات القانون استحقاق ضابط الشرطة لبذل طبيعة عمل وكذلك البدلات المهنية المتعلقة باداء الوظيفة . وحيث انه وان كان ندب العمال ندبا كالملا الى الجهة المنتدب اليها لا يقطع صلته بوظيفته الأصلية الا انه يحول بينه وبين القيام بأعباء هذه الوظيفة المنتدب اليها ولما كان مناط استحقاق العمال لبذل طبيعة العمل مع القيام باداء أعمال وظيفته أداء فعلي ولا يكفي مجرد الانتماء الوظيفي اليها فان المنتدب ندبا كاملا لا يستحق البدلات المقررة بجهة عمله الأصلية التي يرتبط استحقاقها بالعمل بها بصفة فعلية . ولا بغير

من ذلك تطبيق طبيعة العمل المنتدب اليها مع الوظيفة الاصلية له
اذ لا عبرة بهذا التماثل في مجال استحقاق بدل طبيعة العمل .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية
الضابط المعروض حالته لبذل طبيعة العمل المقرر لضباط الشرطة طوال
مدة نفيه خارج هيئة الشرطة .

(ملف ١٠٢٨/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٥/١٠/٩)

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

عدم جواز احتفاظ ضابط الشرطة بالبدلات الثابتة او غير الثابتة
التي يتقاضاها في وظيفته السابقة عند اعادة تعيينه في وظيفة مدنية -
استنادا الى ان هذا الاحتفاظ وفقا لقانون هيئة الشرطة الصادر
بالتقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٨ مقصور على حالة نقل ضابط الشرطة
الى وظيفة مدنية فلا يقع في حالة اعادة التعيين - يشترط طبقا لحكم
المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ لاحتفاظ ضابط القوات
المسلحة براتبه الاصلى الذى كان يتقاضاه في الخدمة العسكرية مضافا
اليه التمويضات الثابتة المقررة لرتبته العسكرية ان يكون نقله للوظيفة
المدنية قد تم بتتابع اسلوب النقل دون التعيين المبتدأ - الامر يقتضى
تتبع الاجراءات التي اتخذت عند شغل الضابط لوظيفته المدنية
للوصول الى التكيف القانونى السليم لاسناد هذه الوظيفة اليه
- هذه المزايا لا تستحق الا في حالة النقل دون غيره مما يقتضى عدم
وجود فاصل زمنى بين انتهاء الخدمة في القوات المسلحة وشغل الوظيفة
المدنية - مناط تطبيق المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
بنظام المملكين المدنيين بالدولة ان يستعمل السيد رئيس الجمهورية او
من يفوضه سلطته التقديرية المقررة له في هذه المادة المشار اليه -
عند صدور قرار التعيين وليس بعد صدوره .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٨/٥/١١ فاستعرضت المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة التى تنص على أن « يستحق العامل عند التعيين بداية الأجر المقرر لدرجته الوظيفية طبقا لجدول الأجور رقم (١) المرافق لهذا القانون واستثناء من ذلك أميد تعيين العامل فى وظيفة من مجموعة أخرى فى نفس درجته أو فى درجة أخرى احتفظ له بالأجر الذى كان يتقاضاه فى وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية الأجر المقرر للوظيفة المعين عليها بشرط ألا يجاوز نهايته وأن تكون مدة خدمته متممة .

ويسرى هذا الحكم على العاملين السابقين بالوحدات الاقتصادية والعاملين بنظم خاصة الذين يصاد تعيينهم فى الوحدات التى تسرى عليها احكام هذا القانون » واستعرضت المادة ٢٦ من ذات القانون التى تنص على أنه يجوز لرئيس الجمهورية فى الحالات التى يقرها أن يقرر الاحتفاظ لمن يعين بوظيفة أخرى بالأجر والبدلات التى كل يتقاضاها قبل التعيين فيها ولو تجاوز نهاية الأجر والبدلات المقررة للوظيفة الجديدة .

واستظهرت الجمعية ما سبق ان انتهت اليه بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٣/١/١٠ من عدم جواز احتفاظ ضابط الشرطة بالبدلات الثابتة أو غير الثابتة التى يتقاضاها فى وظيفته السابقة عند اعادة تعيينه فى وظيفة مدنية استنادا الى أن هذا الاحتفاظ ومقبا لقانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٨ مقصور على حالة نقل ضابط الشرطة الى وظيفة مدنية فلا يتبع فى حالة اعادة التعيين ، كما استظهرت فتاواها الصادرة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٣ فى شأن تعيين بعض ضباط القوات المسلحة فى وظائف مدنية التى انتهت الى انه بشرط طبقا لحكم المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة لاحتفاظ ضباط القوات المسلحة

براتبه الاصلى الذى كان يتقاضاه فى الخدمة العسكرية مضاعفا اليه التعويضات الثابتة المقررة لرتبته العسكرية أن يكون نتلذه للوظيفة المدنية قد تم بتبناج أسلوب النقل دون التعيين المبتدأ وان الأمر يقتضى تتببع الاجراءات التى اتخذت عند شغل الضابط لوظيفته المدنية للوصول الى التكيف القانونى السليم لاسناد هذه الوظيفة اليه ، اذ ان هذه المزايا لا تستحق الا فى حالة النقل دون غيره مما يقتضى عدم وجود فاصل زمنى بين انتهاء الخدمة فى القوات المسلحة وشغل الوظيفة المدنية على ما استقر عليه انتباء هذه الجمعية .

ولما كان البين من استعراض قرارات تعيين السادة المعروضة حالتهم فى بعض وظائف وحدات الحكم المطلى انها تضمنت تعيينهم فى هذه الوظائف بعد انتهاء خدمتهم بكل من القوات المسلحة وهيئة الشرطة وبفاصل زمنى بين انتهاء الخدمة وشغل الوظيفة المدنية ولم تتضمن ديباجة هذه القرارات أية اشارة الى وظائفهم السابقة أو لأحكام القوانين السارية على ضباط الشرطة أو القوات المسلحة ، وعلى ذلك فان التكيف القانونى السليم لهذه القرارات هو انها تتطوى على تعيين مبتدأ منبت الصلة بالعمل السابق فيعتبر من جميع الأوجه تعيينا جديدا ، فلا يستصحب المعين أى عنصر من عناصر مركزه الوظيفى السابق ، ومن ثم فلا يستحق المعروضة حالتهم سوى بداية مربوط الدرجة المعين عليها .

أما عن طلبهم المعاملة بحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالفه البيان فان مناط تطبيقها أن يستعمل السيد رئيس الجمهورية أو من يفوضه سلطته التقديرية المقررة فى هذه المادة عند صدور قرار التعيين وليس بعدا منهجوره ، وقد خلت القرارات سالفه البيان مما يفيد أن مصدر القرار قرر الاحتفاظ لأى من المعروضة حالتهم بما كان يتقاضاه

في وظيفته السابقة من أجر وبدلات ومن ثم يكون قد تخلف في حقهم مناصب تطبيق المادة المذكورة .

الخلاصة :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن قرارات الحاق الضباط المعروضة حالتهم بوحدة الحكم المحلى هي قرارات تعيين مبتدأ فلا يستحقون سوى بداية مربوط الدرجة المعينين عليها .

(ملف ١٩٢/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٨/٥/١١)

الفصل الثالث

الترقية

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

وضع المشرع قاعدة عامة مؤداها ان الترقية الى رتبة لواء تكون بالاختيار المطلق — الضابط الذى لا يقع عليه الاختيار للترقية الى رتبة لواء يحال الى المعاش مع وجوب ترقينه الى رتبة اللواء — استثناء من هذه القاعدة يجوز احالة الضابط الذى لا يقع عليه الاختيار للترقية الى المعاش بترتيبه دون ترقينه الى رتبة اللواء — يشترط لعمال هذا الاستثناء ان تتوافر لدى الضابط اسباب هامة يرى معها المجلس الأعلى للشرطة عدم ترقينه — هذه الاسباب يجب ان تكون على درجة من الاهمية بحيث تسمى الضابط فى نزاهته وسمعته واعتباره وكفائته — تقدير ذلك يدخل فى اختصاص المجلس الأعلى للشرطة — خضوع هذا التقدير لرقابة القضاء الادارى — اذا خلصت المحكمة الى الفاء قرار وزير الداخلية مع ما يترتب على ذلك من آثار فان مقتضى تنفيذ الحكم ترقينه الى رتبة اللواء وصرفه مستحقاقه عنها وهى تمثل كل ما لحق الطاعن من ضرر — يعتبر ذلك خير تعويض عن الاضرار الامر الذى يتعين معه رفض طلب التعويض .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٩ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة قد نصت على « أن تكون الترقية الى رتبة لواء بالاختيار المطلق ، ومن لا يشمل الاختيار يحال الى المعاش مع ترقينه الى رتبة لواء »

الا اذا رأى المجلس الأعلى للشرطة - لأسباب هامة - عدم ترقيته . وبين من هذا النص الذى يحكم حالة الطاعن - أن المشرع قد وضع قاعدة علمية مقتضاها ان الترقية الى رتبة لواء تكون بالاختيار المطلق وان الضابط الذى لا يقع عليه الاختيار للترقية الى رتبة لواء يحال الى المعاش مع وجوب ترقيته الى رتبة لواء ، وقد اورد المشرع استثناء من هذه القاعدة مقتضاة جواز احالة الضابط الذى لا يقع عليه الاختيار للترقية الى المعاش برتبته دون ترقيته الى رتبة لواء ، وهذا الاستثناء مشروط بأن توافر في هذا الضابط أسباب هامة يرى معها المجلس الأعلى للشرطة عدم ترقيته ، وكون المشرع قد عبر عنها بلفظ أسباب هامة مقتضاها أن هذه الأسباب يجب أن تكون على درجة من الاهمية والخطورة بحيث تفسى الضابط في نزاهته وسمته واعتباره وكماضه الى الدرجة التى تحول دون ترقيته مع احواله الى المعاش ، وتقدير ذلك يكون بالرجوع الى المجلس الأعلى للشرطة صاحب الاختصاص بنص القانون ، ويكون تقديره في هذا الشأن خاضعا لرقابة القضاء الإدارى للتحقق من مدى مشروعية قراره في هذا الشأن .

ومن حيث ان وزارة الداخلية قد ساقطت في ردها سببين استندت اليهما في اصدار القرار المطعون فيه ، تناولتهما محكمة القضاء الإدارى في حكمها المطعون فيه بالبحث والتمحيص وخلصت الى أن السبب الأول غير قائم على أساس من القانون وأن السبب الثانى كلف لحمل القرار المطعون على سببه الصحيح والظمن المثلل يقوّم على مناقشة السبب الثانى والذى استند اليه الحكم المطعون فيه والذى يتحصل في أولا : انه وقد صدر قرار المجلس الأعلى للشرطة بتاريخ ١٩٧٤/٣/٣ بمحو كافة الجزاءات الموقعة على الطاعن في الفترة السابقة على ١٩٧١/١٢/٢١ تطبيقا للسادة ٦٦ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ، فانه بعد ذلك قد وقعت عليه جزاءات ثلاثة لاحقة لقرار المحو هما :

١ - جزاء الانذار في ١٩٧٥/٦/٩ حضوره متأخرا عن موعد العمل الرسمي يوم ١٩٧٥/٥/٢٠ وانصرانه مبكرا يوم ١٩٧٥/٥/١٩ .

٢ — جزاء التنبيه في ١٩٧١/١/٢٦ بشأن ضرورة تنفيذ التعليمات عند التفتيش على الوحدات .

٣ — جزاء الانذار في ١٩٧٧/٥/٣ لتفسيه عن خدمات الاسناد الرياضى بمدينة المنهور يوم ١٩٧٧/١/٢٨ بمناسبة اقامة مباراة في كرة القدم .

ثانيا : ان مدير أمن البجيرة قد حرر تقريرا ضمنه عدم احترام الطاعن لمواعيد العمل الرسمية سواء في الحضور أو الانصراف وعدم القيام بالمهام الرسمية معتدًا في ذلك على ما يكتبه بنفسه خلاف الحقيقة في دفتر احوال المدة بنفسه مما دعا مدير الأمن الى الغاء هذا النظام واثبتت تحركات الضباط في دفتر احوال واحد .

ومن حيث أنه من جزاء التنبيه المتوقع على الطاعن في ١٩٧١/١/٢٦ لما نسب اليه من ضرورة تنفيذ التعليمات عند التفتيش على الوحدات ، فإنه وقد صدر قرار المجلس الأعلى للشرطة بجلسة ١٩٧٤/٣/٣ بمحو كاتبة الجزاءات الموقعة على الطاعن في الفترة السابقة على ١٩٧١/١٢/٢١ ولأن هذا الجزاء يقع في نطاق الفترة الزمنية التي وافق المجلس الأعلى للشرطة على محو الجزاءات الموقعة على الطاعن خلالها فإن هذا الجزاء يكون ضمن الجزاءات التي تم محوها ومن ثم فلا اثر له قانونا ويعتبر كأن لم يكن وكان يتعين طبقا للفترة الأخيرة من المادة ٦٦ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ أن ترفع أوراق هذا الجزاء وكل اشارة اليه أو ما يتعلق به من ملف خدمة الطاعن .

ولما من جزاء الانذار المتوقع على الطاعن في ١٩٧٥/٦/٩ لحضوره متأخرا عن موعد العمل الرسمي يوم ١٩٧٥/٥/٢٠ وانصرافه مبكرا يوم ١٩٧٥/٥/١٩ فلطاعن يقرر في تقرير طعنه ان الجزاء قد زال اثره بمضي مسلفة من تاريخ توقيعه اعمالا للفترة (١) من المادة ٦٦ من قانون هيئة الشرطة المشار اليه ، ولما كانت للفترة الناقية من المدة المشار

اليها قد وضعت شرطا لمحو الجزاء لا يتم الا به مضونه ان يتبين للمجلس الاعلى للشرطة ان سلوك الضابط وعمله منذ توقيع الجزاء مرضيان وذلك من واقع تقاريره السنوية وملف خدمته وما يديه الرؤساء عنه ، فمضى المدد المحددة في القانون لا يترتب عليها بحكم الفروق محو الجزاء المتوقع على الضابط وانما لابد من اصدار قرار بذلك من المجلس الاعلى للشرطة بعد تحقيقه من توافر الشروط المشار اليها ، ومن ثم يكون هذا الجزاء مازال قائما عند صدور قرار وزير الداخلية المطعون فيه ، وكذلك يكون قرارا الجزاء المتوقع في ١٩٥٧/٥/٣ .

ومن حيث ان هذين الجزامين القائمين في حق الطاعن حتى صدور قرار وزير الداخلية المطعون فيه ، وتوقعا لاسباب تتعلق بالانضباط في مواعيد الحضور والانصراف فالأول كان أساسه حضور الطاعن متأخرا عن ميعاد العمل الرسمي يوم ١٩٧٥/٥/٢٠ وانصرافه مبكرا في اليوم السابق مباشرة ١٩٧٥/٥/١٩ وقام القرار الثاني على تغييه عن خدمات الاستاذ الرياضى بمدينة دمنهور يوم ١٩٧٧/١/٢٨ بمناسبة مباراة كرة القدم ، وهذه المخالفات من المخالفات البسيطة والمألوفة والتي تقع كثيرا سواء من الضباط او غيرهم من العاملين ولا تمس الضابط في كفاءته او سمعته او اعتباره ومن ثم فانها لا تنهض سببا لحرمان الضابط من الترقية عند عدم وقع الاختيار عليه للترقية الى رتبة لواء واحالته الى المعاش وتوديعه لحياة الشرطة التي أفنى فيها زهرة شبابه وتقرر الاكتفاء بخدماته عند هذا الحد والتي ليس لها من اثر الا تكريم الضابط في نهاية المطاف وتسوية معاشه على الرتبة التي اوجب القانون الترقية اليها وهي رتبة لواء .

ومن حيث أن فيما يتعلق بتقرير مدير أمن البحيرة والذي كان أحد عناصر السبب الثاني التي قام عليه القرار المطعون فيه ، فان هذا التقرير قد جاء مرسلا وبمبارات علمة غير محددة أو مدعمة بدليل وقد حرر في وقت كانت العلاقة بينه وبين الطاعن على أشد ما تكون من العداء الشخصي على النحو الذي تنطق به الأوراق ، فقد أصدرت

وزارة الداخلية منشورا بإسناد وظائف مساعدى مدير أمن الى العمداء ،
فخطى مدير الأمن الطاعن وعين من هو أحدث منه فى هذه الوظيفة مما دفع
الطاعن للتظلم الى الوزارة التى أشارت بتنفيذ تعليماتها الا أن مدير الأمن
لم ينفذ هذه التعليمات وأسرها فى نفسه للطاعن وعبر عن ذلك بالتقرير
المشار اليه . . وهذا التقرير على النحو المشار اليه يستشف منه قيامه
على عنصرين :

الأول : هو عدم احترام الطاعن لمواعيد العمل الرسمية سواء
فى الحضور أو الانصراف وهو بذلك ترجمة للجزاء المتوقع على الطاعن
فى ١٩٧٥/٦/٩ والسابق الإشارة اليه .

والثانى : عدم القيام بالمأموريات الرسمية معتبدا فى ذلك على
ما يشته بنفسه خلافا للحقيقة ، ففتر أحوال المدة بنفسه مما دعا مدير
الأمن الى انشاء هذا النظام وأثبتت تحركات الضابط فى دفتر أحوال واحد
ولم يبين التقرير المأموريات التى تقامس الطاعن عن القيام بها ورغم
ذلك قام بإثباتها فى دفتر الأحوال الخاص به على خلاف الحقيقة ، ولم يبين
تواريخها وماهيتها . فجاء التقرير فى هذا الشأن غير معبر عن حقيقة ،
فضلا عن أن أعداد دفتر أحوال للعمداء لا تثبت كل منهم المأمورية التى
يقوم بها كان لهذا نظاما وثيقا ومعتبرا به بدليل قيام مدير الأمن بعد ذلك
بالضائه وهذا يعنى أنه كان لهذا نظاما وثيقا ومعتبرا به بدليل قيام
مدير الأمن بعد ذلك بالضائه وهذا يعنى أنه كان قائما ومعمولا به
قانونا .

ومن حيث أن لكل ما تقدم يكون ما سلكته وزارة الداخلية كسبب
لقرار إحالة الطاعن الى المعاش دون ترقية الى رتبة لواء قلصا على حد
الكفاية لحمل القرار المطعون فيه على سببه ولا يرقى الى مرتبه الأساليب
الهامة التى عبر عنها المشرع فى المادة ١٩ والتى تسوغ للمجلس
الأعلى للشرطة أن يقرر عدم ترقية الطاعن الى رتبة لواء عند إحالته الى

المعاش لعدم وقوع الاختيار عليه للترقية الى رتبة لواء تلك الترقية التي لا تعد ان تكون ترقية شرفية قصد بها المشرع تكريم الضابط بمنحه رتبة لواء حتى يسوى عليها معاشه ، وهذا النظر يقين من مقارنة المادة ١٩ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ مع النص المقابل في القانون السابق بهيئة الشرطة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ وهو نص المادة ١٧ التي كان يجرى نصها كالآتي : « الترقية الى رتبة لواء تكون بالاختيار المطلق ومن لا يشمل الاختيار يحال الى المعاش وقد جاء المشرع في المادة ١٩ من القانون الجديد وقلب القاعدة وجعل الأصل هو الترقية الى رتبة لواء عند حالة الضابط الى المعاش عند عدم وقوع الاختيار عليه للترقية الى رتبة لواء تحقيقا للاعتراض السالف الإشارة اليها . ومن ثم يكون قرار وزير الداخلية المطعون فيه قد صدر نافذا لركن السبب ووقع بالتالي مخالفا للقانون متعين الانقضاء واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف هذا المذهب وقضى برفض الدعوى فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك القضاء بالفناء وبإلغاء القرار المطعون فيه وما ترتب عليه من آثار .

ومن حيث انه عن طلب الطاعن بتعويضه عما لحقه من أضرار مادية وأدبية من جراء صدور القرار المطعون فيه ، فإن الثابت من الأوراق ان الطاعن قد أقام دعواه أمام محكمة القضاء الإداري طالبا الحكم بإلغاء قرار وزير الداخلية رقم ٤٣٩ لسنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من إنهاء خدمته بالأحالة الى المعاش دون ترقية الى رتبة لواء وأحقته في الترقية الى هذه الرتبة من تاريخ إنهاء خدمته وتسوية معاشه على هذا الأساس، وتعويضه بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . ثم تقدم بمذكرة بجلسة ١٩٨٢/٥/٥ طلب فيها تعويضه بمبلغ قدره عشرة آلاف جنية عن الأضرار التي لحقت به جراء صدور القرار المطعون فيه . وقد تولت محكمة القضاء الإداري بحث طلب التعويض وخلصت الى عدم التعويل على ما طلبه الطاعن بمذكرته السالف الإشارة اليها لعدم مسداده الرسوم القضائية واستبعاد هذا الطلب والاقتصار على بحث

طلب التعويض المؤقت وانتهت الى رفضه . وقد تقدم الطاعن بعريضة طعنه المسائل وقصر طلباته على طوب الغاء القرار المطعون فيه فبجمله تضمنه من احالته الى المعاش دون ترقية الى رتبة لواء واحقيقته في الترقية من تاريخ انتهاء خدمته وتسوية معاشه على اساسها دون أن يضمن طعنه طلب التعويض ، وقصد قدمت هيئة مفوضى الدولة تقريراً في الطعن تطرقت فيه الى بحث طلب التعويض وخُصت الى احقيقته في التعويض عما أصابه من اضرار ادبية فقط . وقد عقب الطاعن على تقرير هيئة مفوضى الدولة بمذكرة مقدمة لجلسة ١٩٨٦/١١/٤ ناقش فيها تقرير هيئة مفوضى الدولة ونص على التقرير ما تضمنه من احقيقته فقط لتعويض عن الضرر الاول وان الضرر المادى المتمثل في الفرق بين معاشه الحالى ومعاشه على رتبة لواء يكفى لجبره اعادة تسوية معاشه وصره مستحقته من تاريخ صدور القرار المطعون فيه ، قائل ان الضرر المادى الذى أصابه لا يتمثل فقط في الفرق بين معاشه الحالى ومعاشه بعد التسوية وانما يتمثل أيضاً في تفويت فرصة العمل عليه حتى سن الستين سواء في الشرطة او في غيرها لان احالته الى المعاش دون ترقية الى رتبة لواء أساءت الى سمعته وحرمانه من العمل في الحكومة والقطاع العلمى أو شركات الانفتاح . كما فوتت عليه فرصة محققة وهى البقاء بالخدمة حتى تتم ترقيته الى رتبة لواء ثم احالته الى التقاعد بعد قضاء المدة المقررة للبقاء في رتبة لواء ثم بعد ذلك الفرق بين المعاش الحالى ومعاش اللواء — أما الضرر الادبى فان احالة الطاعن الى المعاش بهذه الصورة أضرت بسمعته واثرت على اعتباره بين الناس وعانى اولاده باعتباره المثل الأعلى لهم كما اثرت على فرص الزواج لبناته وأولاده وخلص الطاعن في مذكرته المشار اليها الى طلب الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه والحكم له بطلباته .

ومن حيث أن محور النزاع الرافض يدور حول طلب الطاعن الغاء قرار وزير الداخلية المطعون عليه فيما تضمنه من عدم ترقيته الى رتبة

لواء عند إحالته الى المعاش لعدم وقوع الاختيار عليه للترقية الى رتبة لواء وتعويضه عن الأضرار التي لحقت له من جراء ذلك بتعويض مؤقت قدره ٥١ جنيه . وانه لا خلاف في أن الترقية الى رتبة لواء تكون بالاختيار المطابق طبقا لنص المادة ١٩ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ وان من لم يشمل الاختيار للترقية يحال الى المعاش مع ترقية الى رتبة لواء . . . الخ ومعنى ذلك أن عدم وقوع الاختيار على الطاعن للترقية الى رتبة لواء لا يمثل خطأ في جانب الإدارة وانما ينطوي على حق لها استعملته وفقا لأحكام القانون واحلت الطاعن الى المعاش وعلى ذلك فان قول الطاعن بأن عناصر التعويض تشمل أغرى بين معاشه الحالي وبين مرتب اللواء شللا البدلات والمزايا المادية والعينية طوال ثلاث سنوات وهي مدة بقائه في هذه الرتبة ثم انفرد بين معاشه الحالي ومعاش رتبة لواء هذا القول لا يستند الى أساس سليم من القوانين لان معناه الزام الإدارة بأن تختاره للترقية الى رتبة لواء ثم استمراره في الخدمة المدة المقررة للبقاء في هذه الوظيفة وهو قول خارج نطاق النزاع الراهن ويخلط بين عدم وقوع الاختيار عليه للترقية وبين إحالته الى المعاش دون ترقية . كما أن فرص العمل بالنسبة له لا تختلف عما اذا كان قد ترك الخدمة عند وصوله الى رتبة لواء او رتبة عبيد ، ومن ثم فان إحالته الى المعاش وهو برتبة عبيد لم تكن لتحول بينه وبين الالتحاق بعمل جديد اذا أراد ذلك وليس العمل مقصورا على من كان يحمل فقط رتبة لواء دون سواء .

ومن حيث انه وقد خلصت المحكمة الى إلغاء قرار وزير الداخلية المطعون عليه مع ما يترتب على ذلك من آثار فان مقتضى ذلك ترقية الطاعن الى رتبة لواء اعتبارا من تاريخ صدور القرار المطعون فيه عام ١٩٧٧ واعادة تسوية معاشه على اساس هذه الرتبة وبصرف مستحقته عنها وهي تمثل كل ما لحق الطاعن من ضرر من جراء صدور اقرار المطعون

فيه وقد استحقها يائز من اثار الحكم بالالفاء وكل هذا يعتبر خير تمويض له من الاضرار التي لحقت الامر الذي يضمن معه رفض التعويض .

(طعن ١٥٧٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٣٠)

قاعدة رقم (١٨٣)

المبدأ :

المشرع اجاز لوزير الداخلية ان يرقى مساعد الشرطة من الدرجة الثانية الى مساعد شرطة من الدرجة الاولى — اذا قام بخدمات ممتازة دون ان يتقيد في ذلك بقيد الاقدمية — الحالات التي تعتبر من قبل الخدمات الممتازة .

الفتوى :

مقتضى نص المادة ٢/٨٧ من قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ وما تضمنه قرار وزير الداخلية رقم ٢٠٥٨ لسنة ١٩٨١ في شأن الضوابط التي تتم على اساسها الترقية الاستثنائية للامناء والمساعدين وضباط الصف والجنود أن المشرع اجاز لوزير الداخلية ان يرقى مساعد الشرطة من الدرجة الثانية الى مساعد شرطة درجة اولى اذا قام بخدمات ممتازة دون ان يتقيد في ذلك بقيد الاقدمية وذلك تشجيعا لافراد هيئة الشرطة على التفتى في القيام بالواجبات الملقاه على عاتقهم على اكمل وجه وقد اورد قرار وزير الداخلية سلف البيان الحاصلات التي تعتبر من قبل الخدمات الممتازة ومن بينها الاستشهاد في الخدمة والوفاء بسبب واثاء الخدمة ، أن صدور قرار بترقية أحد افراد هيئة الشرطة ترقية استثنائية اعتبارا من اليوم السابق على وفاته على سند من صريح كص القانون ولا مناص من الاعتداد بهذا القرار القول بأن مثل هذه الترقية تنطوى على اثر رجعى مما لا يجوز ان يصدر به قرار ادارى الا أن يكون تنفيذا للقانون أو حكم قضائى والامر في حقيقته أعمال

للقرار باثر مباشرة بترقيته ترقية فورية استثنائية اعتبارا من اليوم السابق على وفاته بيد انه حال دون نفاذه من يوم صدوره انتقله الى رحمة مولاه ومن ثم فان الوقوف بأثر الترقية عند اليوم السابق على الوفاة لا يعتبر في هذه الحالة من قبيل الترقية باثر رجعى بل أدنى لان يكون من قبيل القرارات الفورية التى تحدث أثرها بتحسين المعاش لمن هو اهل من ابنوا بشرف لاغنى عن تسجيله بمثل هذه الترقية وقدموا حياتهم فى سبيل الوطن والواجب .

(ملف رقم ٨٦/٣/٨٣٠ جلسة ١٩٩٢/٢/٢)

الفصل الرابع

الاقدمية

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

الدرجة المعادلة لرتبة أمين شرطة ثان هي الدرجة الرابعة من الجداول الملحق بالقانونين رقمي ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — أحقية أمين الشرطة في استصحاب أقدميته في رتبته عند النقل منها الى وظيفة مدنية — قرار النقل يتحصن بفوات مواعيد الطعن عليه — تحديد الدرجة المقول اليها العامل لا يتحصن اذا كانت غير مستحقة له قانونا .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢ بناء على موافقة السيد الاستاذ المستشار رئيس مجلس الدولة بتاريخ ١٩٨٥/٦/١٠ فاستمرضت فتاوها الصادرة بتاريخ ١٩٨٦/٢/٥ ملف رقم ٣١٠/٦/٨٦ والتي انتهت للأسباب الواردة بها — الى أن الدرجة المعادلة لرتبة أمين شرطة ثان هي الدرجة الرابعة طبقا للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام وتبين لها أن المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة التي تسرى على أفراد هيئة الشرطة بموجب المادة ٧٧ من ذات القانون قضى بأنه « لا يجوز نقل الضابط الى وظيفة خارج هيئة الشرطة الا بعد موافقته كتابة وبعد اخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة » ويتم النقل على أسس المرتب الذي يتقاضاه في هيئة

الشرطة مضاعفا اليه البدلات الثابتة المقررة لرتبته أو درجته » . واستظهرت الجمعية أن الممول عليه في تحديد مرتب ضابط أو فرد هيئة الشرطة المنقول الى احدى وظائف الكادر العام وتحديد الوظيفة المعادلة لرتبته هو بما يتقاضاه من مرتب مضاعفا اليه البدلات الدائمة والثابتة المقررة لرتبته .

ولما كانت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع قد استقر امتاؤها على ان هناك عدة معايير يمكن الاستهداء بها للوصول الى أكثر درجات الكادر العام قريبا للوضع الوظيفي للعامل المنقول من كادر خاص، ومن بين هذه المعايير معيار متوسط مربوط الدرجة .

ومن حيث انه بأعمال معيار متوسط مربوط الدرجة يبين ان الدرجة المعادلة لرتبة أمين شرطة ثان هي الدرجة الرابعة طبقا لجدول المرتبات الملحق بإقتارنين رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بعد استبداله بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٣ بتعديل جدول المرتبات الملحق بالقانونين رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . ومن ثم يكون الدرجة الرابعة من درجات القانونين المشار اليهما هي المعادلة لرتبة أمين شرطة ثان .

ومن حيث انه عن اقدمية أمين شرطة ثان في الوظيفة المدنية المنقول اليها فقد تبين للجمعية ان المبادئ العامة في تحديد اقدمية العامل المنقول من جهة الى أخرى تقضى بأن يستصحب المنقول في درجة بالجهة المنقول اليها تعتبر معادلة للدرجة التى كان يشغلها بالجهة المنقول منها مركزه القانونى في الجهة المنقول منها بما في ذلك راتبه وادميته في الوظيفة التى كان يشغلها قبل النقل .

ومن حيث انه عن مدى تحصن قرار النقل فانه ولئن كان قرار النقل متى صدر صحيحا قانونا لا يجوز محبه أو الغاؤه كأصل عام بعد صدوره . الا ان ما تضمنه هذا القرار في شأن تحديد الدرجة أو الوظيفة المنقول اليها للعامل لا يرد عليه مبدأ التحصن طالما كانت السلطة مصدرة القرار لا تلك سلطة التقدير في شأن تحديد الدرجة التى ينقل اليها العامل

بل مقيدة بما أوجبه المشرع من اجراء هذا النقل الى درجة معينة ، فان
هي خالفت ذلك وحدثت في قرار النقل درجة للعامل لا يستحقها أو نقل عما
هو مقرر له قانونا جاز سحب قرارها وتعديله فيما تضمنه من تحديد
الدرجة المنقول اليها العامل دون تقيد بميعاد سحب القرارات الادارية
المعية وعلى ذلك ولما كان أمين الشرطة يستند حقه في الدرجة المدنية
المعادلة لرتبته من نص المادة ٢٨ من قانون هيئة الشرطة سلفة ابيان
ومن ثم فان قرار النقل فيما تضمنه من مخالفة لاحكام التعامل بين الدرجات
والرتب لا يكتسب أية حصانة بفوات مواعيد الطعن في القرارات الادارية
وبالتالى تعديل قرار نقل أمين الشرطة فيما تضمنه من تحديد الدرجة
الحالية المعادلة لرتبته دون تقيد بمواعيد سحب القرارات الادارية .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

١ — ان الدرجة المعادلة لرتبة أمين شرطة ثان هي الدرجة الرابعة
من الجدول الملحق بالقانونين رقمى ٤٧ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

٢ — أحقية أمين الشرطة في استصحاب أقدميته في رتبته عند النقل
متى الى وظيفة مدنية .

٣ — ان قرار النقل يتحصن بفوات مواعيد الطعن عليه أما تحديد
الدرجة المنقول اليها العامل فلا يتحصن اذا كانت غير مستحقة له
قانونا .

(ملف ٣١٥/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٦/٤/٢)

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

العاملون المدنيون من خريجي كلية الضباط المتخصصين ينتع كل منهم
الرتبة النظامية المتبقية لدرجته المالية بما لا يجاوز رتبة المقدم — تحسب

الاقتضية في الرتبة من تاريخ شغل الدرجة أو من تاريخ بلوغ المرتب أول مربوط الرتبة إيهما أفضل — يمنح العامل الرتبة الأعلى بما لا يجاوز رتبة المقدم إذا كان الضابط الذي يليه في الاقدمية من خريجي كلية الشرطة قد رقى إلى هذه الرتبة — يحتفظ العامل بمرتبه إذا جاوز بداية مربوط الرتبة اتى عين عليها بما لا يجاوز نهية مربوطها — تطبيق .

هيئة الشرطة — كلية الضباط المتخصصين — خريجوها — ترتيب الاقدمية فيما بينهم . عند وضع خريجي كلية الضباط المتخصصين مع زملائهم من خريجي كلية الشرطة في كشف واحد تحسب له اقدمية في الرتبة تعادل الفرق بين سنوات الدراسة في الكليات التي تخرجوا منها وسنوات الدراسة بكلية الشرطة — إذا اتحد التاريخ الذي تورد إليه اقدميتهم مع التاريخ الذي ترجع إليه اقدمية زملائهم خريجي كلية الشرطة يتم التوزيع وفقا لتسببتهم العددية إلى زملائهم خريجي كلية الشرطة طبقا لنص المادة (٢٥) مكررا من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ٢/٢٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بانشاء اكااديمية الشرطة معدلا بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ — تنص على انه . . ويجوز بقرار من وزير الداخلية — بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة — ان يقبل للدراسة بالقسم الخاص اصحاب التخصصات الفنية من العاملين الحثتين بوزارة الداخلية الحاصلين على المؤهلات المشار إليها في المادة ٢٢ عند العمل بهذا القانون وذلك بالشروط والاوزاع التي يحددها وزير الداخلية .

ولوزير الداخلية ان يقرر اعتبار من يتم منهم الدراسة بنجاح ضابط شرطة ومنحه الرتبة النظامية المتأهلة لدرجته بما لا يجاوز رتبة المقدم مع احتساب اقدميته في هذه الرتبة اعتبارا من تاريخ ترقينه في وظيفته الفنية أو من تاريخ بلوغ مرتبه في تلك الوظيفة أول مربوط الرتبة النظامية المتأهلة لدرجته إيهما أفضل وذلك دون الإخلال بترتيب الاقدمية المالية

فيما بينهم . فاذا كان الضابط الذى يليه فى الاقدمية من خريجي كلية الشرطة رقى الى رتبة أعلى عند تحديد الاقدمية طبقا للفترة السابقة منح هذه الرتبة بما لا يجاوز رتبة المتقدم ويحتفظ بمرتبه اذا جاوز بداية مربوط الرتبة التى عين عليها بما لا يجاوز نهاية مربوطها . . وتسرى احكام هذه المادة باثر رجعى من تاريخ بدء العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ وتنص المادة ٢٥ مكررا على ان يوضع خريجو كلية الضباط المتخصصين مع زملائهم من خريجي كلية الشرطة فى كشف اقدمية واحد واحتساب اقدمية لهم فى الرتبة تعادل الفرق بين سنوات الدراسة فى الكليات التى تخرجوا فيها بنجاح وسنوات الدراسة المقررة بكلية الشرطة وتعتبر سنة الامتياز بكليات الطب سنة دراسة فاذا وقع التاريخ الذى ترد اليه اقدمية خريجي كليات الضباط المتخصصين فى ذات اليوم الذى ترجع اليه اقدمية زملائهم خريجي كلية الشرطة فيراعى توزيعهم وفقا لنسبتهم العددية الى زملائهم خريجي كلية الشرطة بحيث يوضع عدد من الضباط خريجوا كلية الشرطة بقدر نسبتهم العددية ويليهام احد الضباط خريجوا كلية الضباط المتخصصين وهكذا .

وتسرى احكام هذه المادة باثر رجعى من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث ان مؤدى النصين المتقدمين ان العاملين المدنيين من خريجي كلية الضباط المتخصصين يمنح كل منهم الرتبة النظامية المقابلة لدرجته المالية بما لا يجاوز رتبة المتقدم وتحتسب اقدميته فى هذه الرتبة من تاريخ شغل هذه الدرجة او من تاريخ بلوغ مرتبه اول مربوط الرتبة النظامية المقابلة لدرجته ايهما افضل بمراعاة ترتيب الاقدمية المالية فيما بينهم وان يمنح الرتبة الاعلى بما لا يجاوز رتبة المتقدم اذا كان الضابط الذى يليه فى الاقدمية من خريجي كلية الشرطة قد رقى الى هذه الرتبة . وان يحتفظ له بمرتبه اذا جاوز مربوط الرتبة التى عين عليها بما لا يجاوز نهاية مربوطها . ويراعى كذلك عند وضع خريجو كلية الضباط المتخصصين

مع زملائهم من خريجي كلية الشرطة في كشف اقدمية واحد وان تحتسب لهم اقدمية في الرتبة تعادل الفرق بين سنوات الدراسة في الكليات التي تخرجوا فيها بنجاح وسنوات الدراسة بكلية الشرطة فاذا اتحد القاريخ التي ترتد اليه اقدميتهم مع التاريخ الذي ترجع اليه اقدمية زملائهم خريجي كلية الشرطة تم توزيعهم على النحر الذي رسمته المادة ٢٥ مكررا .

ومن حيث ان الثابت من دفاع الجهة الادارية انها عدلت الدرجات المالية التي كان يشغلها العاملون المدنيون بها من خريجي الدفعة الاولى بكلية الضباط المتخصصين بالرتب النظامية على اساس الربط المالي الوارد في جدول المرتبات الملحق بكل من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وقانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ . وانها عدلت الدرجات المالية التي كان يشغلها العاملون المدنيون بها من خريجي الدفعة الثانية بكلية الضباط المتخصصين ومنهم المدنيين بالرتب النظامية على اساس الربط المالي الوارد في جدول المرتبات الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وجدول المرتبات الملحق بقانون هيئة الشرطة بعد تعديله بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٧٨ . في حين كان من الواجب عليها قانونا ان تجري التعادل بالنسبة لخريجي الدفعة الثانية من الكلية المذكورة على ذات الاسس التي اتبعتها بالنسبة لخريجي الدفعة الاولى توحيدا للمعاملة بين افراد الطائفة الواحدة من جهة ولان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وان كان هو القانون الساري على افراد الدفعة الثانية عند تعيينهم بهيئة الشرطة الا انه ادمج كل عدة درجات من درجات القانون السابق عليه في درجة واحدة ولم يسايره قانون هيئة الشرطة في هذه النهج اذ بقيت الرتب النظامية الواردة كما هي ، ومن اجل ذلك فان اجراء التعادل بين نظامين يخلف كل منهما عن الاخر من حيث توزيع الدرجات المالية لا يتفق وصحيح حكم القانون . ومن ثم يضمن والحالة هذه ان تتم المعادلة على اساس المتابعة بين كل درجة من درجات نظام العاملين المدنيين رقم ٥٨ لسنة

١٩٧١ والرتبة المناظرة لها في قانون هيئة الشرطة . وهو ذات الأساس الذى اتبعه القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فى أحكامه الوظيفية عند نقل العاملين من الدرجات التى كانوا يشغلونها الى الدرجات الواردة به .

ومادام ان التعادل بالنسبة لخريجى الدفعة الثانية بكلية الضباط المتخصصين يتمين ان يتم على أساس الدرجة المسالية التى كان يشغلها كل منهم قبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . فمن البديهي ان يجرى هذا التعادل على أساس جدول المرتبات الملحق بقانون هيئة الشرطة والذى كان سائرا فى هذا التاريخ كذلك .

ومن حيث انه عند اجراء التعادل بين درجات الكادر العام ودرجات الكادر الخاص يتمين الاستهداء بعدة معايير أهمها متوسط الربط المالى ومقدار العلاوة الجورية والمزايا المقررة للوظيفة لكى يتحقق التوازن بين مركزه فى الوظيفة المنقول منها ومركزه فى الوظيفة المنقول اليها على نحو يجرأ عنه الضرر من جراء هذا النقل وفى نفس الوقت يحول بينه وبين شغل درجة وظيفية أعلى مما يستحق .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المدعى الاول كان يشغل الدرجة الخامسة اعتبارا من ١٩٧٦/١٢/٣١ . وان المدعى الثانى كان يشغل الدرجة الخامسة اعتبارا من ١٩٧٧/١٢/٣١ وان المدعى الثالث كان يشغل السادسة اعتبارا من ١٩٧٥/١/١ .

ومن حيث انه بالرجوع الى جدول المرتبات الملحق بكل من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وقانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ واستهداء بالمعايير السالف الاشارة اليها يتضح ان الدرجة الخامسة تعادل رتبة رائد وان الدرجة السادسة تعادل رتبة نقيب فمن ثم فان الرتبة النظامية يجب ان يعين عليها كل من السيدين و عند إلحاقهما بهيئة الشرطة هى رتبة رائد وان الرتبة التى يجب ان يعين عليها السيد هى رتبة نقيب بمراعاة تحديد

اقدمية كل منهم في الرتبة النظامية طبقا للاحكام والقواعد الواردة في المادتين ٢٣ ، ٢٥ مكرراً من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة معدلاً بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٨ .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قضى بغير النظر السالف . فمن ثم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإحقية كل من السيدين و في ان يعيناهم بهيئة الشرطة برتبة رائد وبإحقية السيد في ان يعين بهيئة الشرطة برتبة نقيب بمرعاة تحديد اقدمية كل منهم في الرتبة النظامية طبقا للقواعد والاحكام الواردة في المادتين ٢٣ و ٢٥ مكرراً من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة .. معدلاً بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٨ مع ما يترتب على ذلك من اثار والزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن ١٩٣٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)

الفصل الخامس

الاجازات

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

المادة ١٦ من قرار وزير الداخلية رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٧٥ بشأن لائحة البطاقات والتجـ والاجازات الدراسية لهيئة الشرطة الصادر اعمالا للتفويض التشريعي المخصوص عليه بالمادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ الخاص بهيئة الشرطة نقضى بان — يلتزم الموفد فى اجازة دراسية بخدمة الوزارة مدة لا تقل عن ضعف المدة التى قضاهـ فى الاجازة الدراسية والا التزم برد كلفة ما تكلفته الوزارة من مصروفات اثناء مدة الدراسة — مصدر الالتزام الاصلى والتبديل هو القانون وليس العقد الادارى — لا مجال لاعمال نص المادة ٢٢٤ مـنى .

الحكمة :

ومن حيث انه تجد الاشارة بـدى الرأى الى انه لا يوجد فى الاوراق نـمة تمهد من الطاعن بخـمة الوزارة ضعف مدة الاجازة الدراسية التى منحها ، ومن ثم فان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من اعتبار التزام الطاعن برد الرواتب التى صرفت اليه اثناء مدة الاجازة الدراسية او جزء منها — بسبب اخلاله بالتزامه بخـمة الوزارة ضعف مدة الاجازة المذكورة . متولدا عن عقد ادارى ، لا يقوم على صحيح حكم القانون ، بحسبان ان عقدا اداريا بهذا الشأن لم ينشأ اصلا وابتداء بين الطاعن والوزارة ،

انما يتولد التزامه الاصلى بخدمة الوزارة ضعف مدة الاجازة الدراسية ،
والتزامه البديل ببرد كافة المصروفات التى تكلفتها الوزارة اثناءها اذا لم يتم
بخدمتها المدة المذكورة اى اذا اخل بالتزامه الاصلى المذكور يتولد هذا
الالتزام من نص المادة ١٦ من قرار وزير الداخلية رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٧٥ .
فى شان لائحة البعثات والمنح والاجازات الدراسية لهيئة الشرطة — الصادر
اعمالا للتفويض التشريعى المنصوص عليه بالمادة ٣٢ من القانون رقم
١٠٦ لسنة ١٩٧١ الخالص بهيئة الشرطة — الذى نص صراحة على ان
« يُتَظَرَمُ الموعد فى اجازة دراسية بخدمة الوزارة مدة لا تقل عن ضعف المدة
التي قضاها فى الاجازة الدراسية والا التزم ببرد كافة ما تكلفته الوزارة من
مصرفات اثناء مدة الدراسة » . ومؤدى هذا أن مصدر الالتزامية
الاصلى والبديل هو انقانون ، وليس العقد الادارى . مما لا مجال معه
لامعمال نص المادة ٢٢٤ من القانون المدنى ، بقطع النظر عن جواز
أو عدم جواز أعمال حكمها فى مجال العقد الادارى .

ومن حيث انه متى كان ذلك كذلك ، وكانت المادة ١٦ من قرار
وزير الداخلية رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه تنص صراحة على التزام
الموعد فى اجازة دراسية ببرد كافة ما تكلفته الوزارة من مصرفات اثناء
مدة الدراسة اذا هو لم يتم بخدمتها ضعف مدة الاجازة الدراسية ، وكان
الطاعن لم يتم بذلك ، فانه يلتزم ببرد كافة ما تكلفته الوزارة من مصرفات
اثنائها ، وهى كافة الرواتب التى صرفت اليه اثنائها ، ايا كان سماها ،
كما تضحى معه الدعوى باحقية المدعى فى استرداد قيمة المرتبات التى
تقاضاها خلال الفترة من ١٦/٤/١٩٧٥ الى ٢٧/٢/١٩٧٦ ، وهى فترة
الاجازة الدراسية التى رخص له بها لا تقوم على سند صحيح من القانون ،
عمى خليقة بالرفض . واذهب الحكم المطعون فيه الى خلانه فانه يكون
قد خالف القانون واخطا فى تطبيقه وتاويله مما يتعين معه القضاء بالغاءه
ويرفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات .

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

إجازات — تنظيم خاص للإجازات المقررة لضباط وأفراد هيئة الشرطة .

القبسوى :

أورد انقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بشأن هيئة الشرطة تنظيما قانونيا انتظم فيه الاجازات المقررة لضباط وأفراد هيئة الشرطة ومن ثم فلا يجوز معها استدعاء الأحكام التي ترصدها أنظمة التوظيف العامة ومؤدى ذلك : عدم سريان نص الفقرة الثانية من المادة ٦٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وذلك فيما يتعلق بزيادة مدة الإجازة الاعتيادية لمن يعملون في المناطق النائية أو اذا كان العمل في أحد فروع الوحدة خارج الجمهورية على ضباط وأفراد هيئة الشرطة — لا ينتقص من ذلك أن المادة ١١٤ من قانون هيئة الشرطة أسرت قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على أعضاء هيئة الشرطة فيما لا يتعارض مع قانونهم إذ أن أعمال هذا النص مرهون بخلو قانون هيئة الشرطة من تنظيم معين لمسألة معنية إضافة الى أن نية المشرع لو اتجهت الى تطبيق هذا الحكم على ضباط وأفراد هيئة الشرطة لأورد نصا بذلك ضمن النصوص التي استحدثتها على قانون هيئة الشرطة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٩١ .

(ملف رقم ٤٣٧/٦/٨٦ جلسة ١٩٩٣/٢/٧)

الفصل السادس

النقل

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ نقل ضباط الشرطة الى وظيفة بالكادر العام هو في حقيقته قرار ادارى بالتعيين — حدد في ذات الوقت الدرجة التى عين عليها والمرتب الذى ينقله بمراعاة المادة ٢٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ .

— يتمين الطعن عليه بطريق الالفاء كليا او جزئيا اتباع الطرق والاجراءات المقررة في قانون مجلس الدولة .

— عدم سابقة التظلم او فوات مواعيد الطعن — الحكم بعدم قبول الدعوى شكلا .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى بانه عند نقل الضابط خارج هيئة الشرطة الى جهة ما ينطبق عليها احكام القانون العام لتحديد الدرجة التى ينقل اليها الضابط والمرتب الذى يستحق عند هذا التعيين بمراعاة أن يضاف الى مرتبه الاساسى اتبدلات الثابتة المقررة لمرتبه او الدرجة التى كان يشغلها بهيئة الشرطة ، فاذا تم هذا التحديد بالقرار الادارى الصادر بالتعيين استقام امره في الجهة المعين فيها وعلى الدرجة التى

حدثت له وبالمرتب الذى أفصحت عنه الجهة الادارية بقصد انشاء هذا المركز القانونى وجرت فى شأنه فى هذه الجهة أحكام القوانين والقرارات بها . وتبعاً لذلك فإن صحيح حكم القانون بالنسبة لهذا القرار انه قرار ادارى بالتعيين حدد فى ذات الوقت الدرجة التى عين عليها المدعى كما حدد الراتب الذى يتقاضاه بمراعاة أحكام المادة ٢٨ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وعليه يكون اختصاص هذا القرار اذا شابه سبب من اسباب البطلان بالطعن عليه بطريق الالغاء كلياً او جزئياً أمام محاكم مجلس الدولة بالطرق والاجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة الذى أجاز الطعن فى مثل هذه القرارات بمراعاة المواعيد التى حددها فى المادة ٢٤ منه وبمراعاة الاجراءات التى أوردتها المادة ١٢ منه فى فقرتها الثالثة .

ومن حيث انه ليس بالأوراق ما يفيد أن المدعى تظلم من هذا التعيين، كما وأنه لم يتم برفع دعواه خلال المواعيد المقررة للطعن بالالغاء ، فمن ثم فإن دعواه تكون غير مقبولة شكلاً لزمها دون مراعاة الاجراءات والمواعيد المنصوص عليها قانوناً . وأذ قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر فمن ثم فانه يكون قد خالف القانون مما يتمين معه الحكم بقبول الطعنين شكلاً وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وعدم قبول الدعوى شكلاً والزام المدعى المصروفات .

(طعن ١٩١.١ وطعن ١٨٠.٤ لسنة ٣١ قى جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٧)

الفصل السابع

التأديب

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

الحد الأقصى لجزاء الخصم من المرتب الذى يجوز توقيعه طبقا لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨١ هو لمدة شهرين فى السنة .

الحكمة :

ومن حيث ان القرار الصادر من مجلس التأديب الاستثنائى تضى بتعديل الحكم الصادر من مجلس التأديب الابتدائى بوقف الطامن عن العمل مع صرف نصف المرتب لمدة ثلاثة اشهر مع حرمانه من نصف مرتبه الموقوف صرفه ابان فترة وقفه عن العمل لمصلحة التحقيق ، والاكتفاء بمجازاته بخضم ثلاثة اشهر من راتبه مع حرمانه من نصف المرتب الموقوف صرفه ابان فترة وقفه عن العمل لمصلحة التحقيق .

ومن حيث ان الحد الاقصى لجزاء الخصم من المرتب الذى يجوز توقيعه على الضابط — طبقا لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه — هو لمدة شهرين فى السنة ، فان القرار المطعون فيه — اذ تضى بمجازاة الطامن بخضم ثلاثة اشهر من راتبه — يكون قد وقع على الطامن جزاء يجاوز الحد الاقصى لجزاء الخصم سالف اذكر ، ومن ثم يكون قد وقع عليه جزاء ليس واردا فى القانون ، وبالتالي يكون قد

وقع غير مشروع ، ويتمين نذلك القضاء بلفاء القرار المطعون فيه لهذا السبب .

ومن حيث انه ولئن كان الامر كذلك ، الا انه لما كان قد وقر في يقين المحكمة ان المخلفات المنسوبة الى الطاعن ثابتة في حقه — على النحو السابق ايضا — فانه يتمين مجازاته عنها بالجزاء الصحيح قانونا واذى تقدره المحكمة بخمسة شهورين من راتبه ، بالاضافة الى حرمانه من نصف المرتب الموقوف صرفه ابان فترة وقفه عن العمل لمصلحة التحقيق .
(ملن ١٥٣٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩١/٢/٩)

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

عدم حساب مدة الحبس تنفيذاً لحكم جنائي نهائى في جريمة غير مخلة بالشرف والامانة في اقدمية ضابط الشرطة ، وعدم استحقاقه العلاوة الدورية خلال تلك المادة مع جواز ترقيته خلال مدة الافراج تحت شرط متى استوفى شروط تلك الترقية ما دام قد حكم عليه فوراً الافراج عنه .

الفتوى :

ثار البحث في شأن مدى حساب مدة الحبس تنفيذاً لحكم جنائي نهائى في جريمة غير مخلة بالشرف والامانة في اقدمية ضابط الشرطة ، ومدى استحقاقه العلاوات الدورية خلالها ، وهل تجوز ترقيته خلال مدة الافراج تحت شرط .

وتخلص نتائج الموضوع — حسبما يبين من الأوراق — في انه بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢٦ أوقف ضابط شرطة برتبة ملازم أول من العمل اداريا اثر اتهامه بالتعدى بالضرب على مجند مما افضى الى موته ، واستمر موقوفاً الى أن جرى حبسه احتياطياً في الفترة من ٨/٢٨ الى ١١/١٠/١٩٩٠ على ذمة اتهامه في هذه الواقعة التي قيدت برقم ١١ لسنة ١٩٩١ كلى شرق

الاسكندرية « ضرب افضى الى موت » ، وقضى فيها حضوريا بجلسة ١٩٩١/١٢/٢٨ بحبسه لمدة سنتين مع الشغل ، وانرج عنه في ١٩٩٢/٢/٢٧ تحت شرط بعد قضاء ثلاثة ارباع المدة حيث عاد الى عمله وقد اثار ذلك وجه التساؤل من مدى حساب مدة حبسه نفاذا للحكم المتقدم في اقدميته ، ومدى استحقاقه العلوات الدورية خلالها ، وهل تجوز ترقبته خلال مدة الامراج تحت شرط حيث طلبتم طرح الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٩٢/١٢/٢٠ فاستبان لها ان المادة (٦) من قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ تنص على ان « يرقى الملازم اول الى رتبة نقيب بانقضاء اربع سنوات على بدء تعيينه في رتبة ملازم » كما تنص المادة ٥٤ من ذات القانون على ان « كل ضابط يحبس احتياطيا او تنفيذا لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ، ويوقف صرف نصف مرتبه في حالة حبسه احتياطيا او تنفيذا لحكم جنائي غير نهائي ، ويحرم من كامل مرتبه في حالة حبسه تنفيذا لحكم جنائي نهائي » . واخيرا تنص المادة ٧١ على انه « تنتهى خدمة الضابط لاحد الاسباب التالية :

(١) (٨) الحكم عليه بمعقوبة جنائية في احدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات او ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة او بمعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف او الامانة ومع ذلك اذا كان الحكم قد صدر عليه لأول مرة في جريمة لا تفقده الثقة والاعتبار فلا تؤدي الى انتهاء الخدمة الا اذا قدر المجلس الاعلى للشرطة بقرار مسبب من واقع اسباب الحكم وظروف الواقعة ان بقاء الضابط يتعارض مع مقتضيات الوظيفة او طبيعة العمل » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم ان المشرع اوجب وقف ضابط الشرطة

من عمله بقوة القانون في حلقى حبسه احتياطيا أو تنفيذاً لحكم قضائي وزاد على ذلك حرمانه من نصف مرتبه مالم يكن الحكم الجنائي نهائيا ، اذ يحرم في هذه الحالة — حال حبسه تنفيذاً لهذا الحكم — من كابل المرتب ، كما لوجب المشرع انتهاء خدمته اذا كان الحكم صادرا بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف والامانة ، ومع ذلك اذا كان الحكم قد صدر عليه لأول مرة في جريمة لا تنقذه الثقة والاعتبار — وهو ما يتعين الا ينحصر عنه دوما ما بقي في الوظيفة ، فان المشرع لم يرتب هذا الاثر بما من مناده وجوب اعادة الضابط الى عمله ما لم ير المجلس الاعلى للشرطة بقرار مسبب ان بقاءه فيه اضحى امرا يتعارض مع مقتضيات الوظيفة أو طبيعة العمل مستهديا في ذلك بأسباب الحكم وظروفه الواقعة .

ولما كان الحبس نفاذا لحكم قضائي جنائي قاطع ، في دلالاته على نائيم الضابط وادانته جنائيا ، فان اثار هذا الحكم يجب الا تنحصر تملأ ومور الامراج عنه بعد قضاء مدة العقوبة ، وانما يجب ان تلاحقه وترنو عليه ، وذلك بان تستنزل مدة الحبس المؤثم بقضاء نهائي في جريمة غير مخلة بالشرف والامانة من مدة خدمته ، لما لمدة الحبس المؤثم من طبيعة خاصة ، لا يمكن معها ان ترقى الى حد اعتبارها مدة خدمة فعلية ، لكون الضابط لم يضطلع اصلا — خلالها — باعباء وواجبات الوظيفة ومن ثم ، فلا يحق له — صنفنا وعدلا — ان يستجمع حقوقه ومزاياها شاملة اتصال مدة خدمته ، واستحقاقه المبالوات الدورية عن مدة الحبس وانما تجوز ترقيته الى الرتبة الاعلى ، اذا ما اخرج منه تحت شرط خلال مدة الامراج ، ما دام قد تسلم عمله ، وكان مستوفيا الشروط القانونية المقررة للترقية اليها .

وظلمت الجمعية مما تقدم الى انه اذ قضى في ١٩٩١/١٢/٢٨ بمعاملة ملازم اول الشرطة في الحالة المعروضة بالحبس لمدة سنتين مع الشغل

في جريمة ضرب الضي الى موت ، وهي لا تستوى جريمة مخلة بالشرف والأمانة ثم افرج عنه في ١٩٩٢/٢/٢٧ تحت شرط بعد قضاء ثلاثة ارباع المدة فمن ثم يضمن ولدى عودته الى عمله عدم حساب مدة الحبس في ائتميته وكذلك عدم احقية في العالوة الدورية خلال تلك المدة ، مع جواز ترقية الى الرتبة الاعلى خلال مدة الانراج تحت شرط متى استوفى شروط تلك الترقية ما دام قد تسلم العمل نور الانراج عنه .

مسلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم حساب مدة الحبس تنفيذاً لحكم جنائي نهائي في جريمة غير مخلة بالشرف والامانة في ائتمية ضابط الشرطة ، وعدم استحقاقه العالوة الدورية خلال تلك المدة ، مع جواز ترقية خلال مدة الانراج تحت شرط متى استوفى شروط تلك الترقية مادام قد تسلم عمله نور الانراج عنه .

(ملف رقم ٢٣٦/٢/٨٦ جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

لا يحتاج الامر في شأن تحديد المقصود بالشوائب التي تعلق بمسلك فرد الشرطة او تزدى سلوكه في التنفيل على قيامها الى وجود دليل قاطع على توافرها — يكفي في هذا المقام وجود دلائل او شبهات قوية تلقى الشك على مسلكه او تثير غباراً حول تصرفاته وتقلل من الثقة فيه وفي الوظيفة التي يشغلها وشال من جدارته للبقاء منتجماً لهيئة الشرطة التي يتعين ان يوزن مسلك اعضائها طبقاً لارفع مستويات السلوك القويم .

الحكمة :

ومن حيث أنه يبين من تقمى مراحل انشاء هيئة الشرطة ومن القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة انها هيئة

مدنية نظامية تختص بالمحافظة على النظام والأمن العام والآداب ،
وحماية الأرواح والأعراض والأموال وعلى الأخص منع الجرائم وضبطها ،
كما تختص بكفالة الطمأنينة والأمن للمواطنين في كافة المجالات ، ويتنفيذ
ما ترضه عليها القوانين والنواحي من واجبات . ومن أجل تحقيق هذا
الهدف أوجب القانون آنف البيان على انضباط أداء عمله بنفسه بدقة
وأمانة وأن يحافظ على كرامة وظيفته طبقا لعرف العام وأن يسلك
في تصرفاته مسلكا يتفق والاحترام الواجب لها وكل ضابط يخالف الواجبات
المنصوص في هذا القانون أو في القرارات الصادرة من وزارة الداخلية
أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يسلك سلوكا أو يظهر
بمظهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يعاقب تأديبا وضمانا
لتزويد هيئة الشرطة بعناصر على هذا القدر من الكفاءة والندقة والأمانة
في أداء أعمالهم صدر القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية
الشرطة والتي تتولى أعداد ضباط الشرطة وتضمنت من بين الكليات
التي تتكون فيها كلية الشرطة لاختيار أفضل العناصر للالتحاق بها
والذين يتبعون في سنتين الدراسة نظما صارما وحياة نظامية للطلاب
بهدف أعدادهم كمرد من هيئة الشرطة ولذلك يلحق بالكلية داخليا ، وبعض
أجازاته والعطلات الرسمية خارج الكلية بأذن من مديرها ، ويلحق طلبتي
الفرقتين الثالثة والرابعة خلال العطلة الصيفية بمراكز الشرطة وأقسامها
للتدريب على أعمال الشرطة المدة التي يحددها مدير الكلية وتقدم هذه
الجهات تقريرا عن أداء الطالب بحيث يكون طالب السنة الرابعة قد
حصل على القدر الأقصى من علوم الشرطة وعلم يقينا بكل دقائقها
وتفاصيلها وكافة الواجبات والالتزامات المتقاه على عاتق ضباط الشرطة
حتى يخرج ضابطا صالحا لأداء المهمة الجسيمة الموكولة لهيئة الشرطة
واحاطة المشرع لأمراد هيئة الشرطة ويلحق بهم طلبة كلية الشرطة — بهذا
السياج من التعليمات والأوامر والالتزامات مرده الى ما سند لهيئة الشرطة
من مهام أخصها المحافظة على النظام والأمن وحماية الأرواح والأعراض
والأموال ، ومنع الجرائم وضبطها قبل وقوعها ، وكفالة الطمأنينة والأمن

للمواطنين في كلفة مجالات حياتهم ومن ثم استلزم فيهم المشرع تدرا كبيرا من الأمانة ونزاهة القصد والبعد عن الريب والظنون والا تشوب مسلكهم أية شوائب ويتطلب الأمر من شاغل إحدى وظائف الشرطة أشد الحرص على اجتناب كل ما من شأنه أن يزرى السلوك أو يمس السمعة سواء في نطاق أعمال الوظيفة أو خارج هذا النطاق .

ومن حيث أنه في مقام تحديد المقصود بالشوائب التي تعلق بمسلك فرد أشرطة أو تزرى سلوكه فلا يحتاج الأمر في التدليل على قيامها الى وجود دليل قاطع على توافرها وانما يكفي في هذا المقام وجود دلائل أو شبهات قوية تلقى فعلا ظلا من الشك على مسلكه أو تثير غبارا حول تصرفاته وتقلل من الثقة فيه وفي الوظيفة التي يشغلها وتقال من جدارته للبقاء منتعيا لهيئة الشرطة التي يتعين أن يوزن مسلك أعضائها طبقا لارفع مستويات السلوك القويم .

ومن حيث أن المحكمة العسكرية لطلبة كلية الشرطة والتي حكمت بفصل الطاعن قد اثبتت في حكمها بعد الاطلاع على التحقيق الذي أجراه النقيب الضابط بالكلية مع الطالب (الطاعن) وعلى المحضر رقم ٤٨٦٠ جنح النزهة لسنة ١٩٨٩ وتصرفات النيابة العامة بشأنه ، وبعد سؤال الطالب (الطاعن) تفصيلا عن المخالفات المنسوبة اليه أن المحكمة قد تبينت من القدر الأدنى للقيمة الحقيقية الواردة في تلك الأتوال والذي يمثل في وقوف الطالب (الطاعن) وصديقيه و بجانب السيارة رقم ملاكي القاهرة ثم قيامهم بفك بعض الأجزاء منها ، بعد قيامهم باتخاذ بعض الأعمال التي استهدفوا من ورائها تأمين خطواتهم في سبيل انتاج جريمة ، وقد استتب للمحكمة قيام الطالب باقراره كتابة بخط يده حقيقة ما تضمنته أقواله لا يغير منها ما سلفه من اكراهه على كتابة الاقرار فقد نفى الضابط المحقق أمام هيئة المحكمة تعرض الطالب لأي نوع من أنواع الاكراه المسادى أو المعنوى ،

كما تيقن المحكمة قيام الطالب بحيازة تلفون لاسلكى سبق أن استجبه من الخارج دون ترخيص له بذلك ودون اتباع الاجراءات الجبركية اللازمة لاقتنائه ، كما ثبت للمحكمة اصرار الطالب على سلوكه المعيب بعدم اطاعته الأوامر ومخالفة قواعد الضبط والربط ومقتضيات النظام العسكرى وذلك بعدم قيامه بإبلاغ الكلية عقب اتهامه فى الواقعة المنسوبة اليه رغم صدور قرار النيابة العامة بحبسـه على ذمة التحقيق لمدة أربعة ايام ثم اخلاء سبيله بكفالة نقدية خمسمائة جنيه ، وهو المقيد بالسنة الرابعة فى الكلية وأمضى بها ثلاث سنوات كاملة ويعلم يقينا ما تقتضيه التعليمات المستديمة وأتى يذكره بها ضبط الكلية مرارا وتكرارا طوال فترة الدراسة والتى تفرض عليه ضرورة الاسراع فى إبلاغ الكلية بأى حادث مهما صغر حجمه ، وانتهت المحكة الى ارتياح ضميرها ووجدانها فى ثبوت ادانة الطالب فى الاتهام المنسوب اليه ، بعد أن وضع نفسه فى موضع الشبهة والريبة بتصرف يدل على انعدام الأمانة وغيبة النزاهة وفناء الطبع لا يتناسب البقه وكونه طالبا بالكلية يؤهل ليكون ضابطا للشرطة يحمل رسالة أساسها الأمن وسلاحها الأمانة ، تلك الرسالة التى تتطلب الاطمئنان لمن يحملها حال تاديبه لوظيفته والى صلاحية للقيام بأعبائها على الوجه الذى يحقق المصالح العام ، فاذا انعدم هذا الاطمئنان أو تزعزع فى طالب كلية الشرطة أصبح لزاما على الكلية أن تقص من لا تنق بصلاحيته لحمل هذه الرسالة ولا تطمئن الى أمانته ونزاهته وحسن سلوكه فى خدمة جهاز الشرطة الذى تشرف الطالب بالانتماء اليه .

ومن حيث أن البادى من ظاهر الأوراق غائـه ولئن صدر قرار النيابة العامة فى القضية رقم ٤٨٦٠ لسنة ١٩٨٩ جنح النزعة بالا وجه لاقامة الدعوى وأيا ما كان السبب وراء قرار النيابة العامة سلف البيان غائـه يبقى رغم ذلك شهادة العميد على نحو ما أثبتـه فى المذكرة المقدمة منه ومن أقواله وأقوال محرر محضر الشرطة أمام المحكمة العسكرية وبعد حلف اليمين — أنه بتاريخ ١٥/٨/١٩٨٩ الساعة الثالثة

والنصف مساء شاهد بمنطقة مساكن شيراتون ثلاثة أشخاص يقوم أحدهم بفك أجزاء داخلية لسيارة تقف بجانب الطريق العام والثاني محسكا بجهاز تليفون لاسلكي ويقف بجوار هذه السيارة والثالث يقف بين هذه السيارة وسيارة أخرى من نفس النوع وعلى بعد أربعة امتار منها والحقيقة الخلفية لهذه السيارة مفتوحة ، كما قرر انه عندما شك في هذا الأمر توجه الى هؤلاء الأشخاص ليستفسر عما يحدث ويسأل الطالب (الطامن) اعترف له بأنه يستكمل أجزاء نلقصة بسيارته من السيارة الأخرى ، واذا لم يدفع الطامن ما قرره الشاهد بثمة دفع ، واكتفى بالاضطراب ، ودون أن يذكر سسببا كان وراء ادلاء الشاهد المذكور يمثل تلك الأتوال وأنه تحامل عليه لهذا السبب فضلا عن أن تواجد الطامن مع شخصين احدهما سائق والآخر بدبلوم الصنايع في مثل هذا المكان وفي هذا الوقت ، وبهذا الشكل والوضع الالفت للانتظار على نحو جذب انتباه العميد لسؤالهم عن سبب وتوهم ، وعدم قيامه بابلاغ كلية الشرطة بالواقعة وهو الملزم بنظمها — وفور حدوث الواقعة بل انه حقق معه في الشرطة وفي النيابة العامة وجرى حبسه أربعة ايام على نمة التحقيق وافرغ عنه بكفالة خمسمائة جنيه دون أن يخطر الكلية بما حدث انما يكون قد وضع نفسه موضع الريب والظنون واحاط نفسه بالشكوك وعرض سمعته وسمعة الكلية التي ينتمى اليها للالتامات ذلك أن سلوكه العام الشخصي في غير نطاق الكلية ينعكس على سلوكه فيها من حيث الاخلال بكرامة الهيئة التي ينتمى اليها ووجوب أن يلتزم في سلوكه ما لا يفقده الثقة والاعتبار اذ لا يقوم حد فاصل بين الحياة العامة والحياة الخاصة يمنع كل تأثير متبادل بينهما ؛ ولا يسوغ له ولو كان خارج نطاق الكلية ان ينسى أو يتناسى أنه طالب بكلية الشرطة تحوطه نظم الشرطة وكثير من تصرفاته الخاصة قد يؤثر تأثيرا مباشرا في كرامة الشرطة ، فكان عليه أن يتجنب كل ما قد يكون من شأنه الاخلال بكرامة كلية الشرطة واعتبار الناس لها

وكان عليه ان يتنادى الأعمال الشائبة التى تعييه فتمس تلتائيا جهاز الشرطة الذى ينتمى اليه اما وقد اخل بما تقدم اثما يرتكب ذنبا يسوغ تأديبه ومن ثم جرت مجازاته بالفصل من الخة بحسب الاشكال والاضاع المقررة قانونا فى حدود النصاب المقرر ، وأيا ما كان الراى فى ثبوت مخالفتى حيازة تليفون لاسلكى بغير اتباع الاجراءات المقررة قانونا او امثال الحضور للتحقيقات رغم استدعائه أكثر من مرة فان المخالفات الباثبة فى حقه اثما تنطوى على اختلال جسيم بمقتضيات المرفق الذى ينتمى اليه والثقة الواجب توافرها فيه وهى وحدها تكفى لاثمة اقرار المظنون فيه على سببهِ الصحيح .

ومن حيث انه من وجه الطمن بأن الجزاء الموقع على انطاعن تمد شلبه الغلو بما يخرجُه من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ويجعله قرارا مخالفا للقانون — ولما كان قضاء هذه الحكمة قد جرى على أن الأصل أن يقوم تقدير الجزاء على أساس التدرج تبعاً لجسامة الذنب الإدارى وعلى أنه اذا كان للسلطات التأديبية ومنها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإدارى وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها فى ذلك فان مناط مشروعية هذه السلطة الا يشوب استعمالها غلو ومن صور هذا الغلو عدم الملامة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين نوع الجزاء ومقداره وفى هذه الحالة يخرج التقدير من نطاق عدم المشروعية ، ورقابة هذه المحكمة تمتد كلما تخصصت شططا صارخا فى الجزاء ، فان لم تصل المفارقة فى الجزاء الى هذا الحد الصارخ بأن كان ما لابسه هو مجرد شدة فيه فان المحكمة تقر بمشروعيته وبعبارة أخرى فان كان الجزاء بحالته ليس فيه خير على حسن السير المرائق الصالحة ويجاق المصلحة العامة يلغى القرار لعدم التناسب بالمعيار هنا موضوعى وهو عدم تحقيق المصلحة العامة من وراء القرار ، فاذا كان القرار بحالته يحقق حسن سير المرائق العامة ومقتضيات المصلحة العامة يفدو قرارا سليما ولا مطعن عليه ، واذا تستشعر المحكمة من

ملايسات الواقعة وفي ضوء مما هو مذكور لأفراد الشرطة — ويندرج
فيهم أطاعن من مهام أخصها المحافظة على النظام والأمن وحماية الأرواح
والاعراض والأموال على نحو ما سنف بيانه بحيث يوزن مسلكهم طبقاً
لأرفع مستويات المذوك القويم فالثابت من ظاهر الأوراق أن الطالب
وضع نفسه موضع الشبهات وأحاط نفسه بالشكوك وعرض سمعته
وسمعة كليته للانهيار ؛ وكان حرياً به أن يحافظ على كرامته ويتعد
عن مواطن الزلل والشبهات وأن يبلغ الكلية بما حدث أما وأنه لم يراع
ذلك فإن قرار فصله يكون إذ استهدف المصلحة العامة وليس ثمة علو
ويكون قد قام على أساس صحيح من الواقع والقانون مما يكون معه غير
مرجح الإلغاء وينتفى بذلك ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ مما يستوجب
رفضه دون حاجة لبحث ركن الاستعجال ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه هذا
المذهب فإنه يعدو سليماً ولا مطعن عليه ، ويكون الظعن على غير أساس
جديراً بالرفض .

(طعن ٢٣١١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٩٣/٨/١٥)

الفصل الثامن

استقالة ضباط وامناء الشرطة

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

اعطى المشرع ضباط وامناء الشرطة حقا في طلب الاستقالة من الوظيفة — اشترط المشرع البت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تقديمها والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون — اجاز المشرع خلال هذه المدة ارجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل او بسبب اتخاذ اجراءات تأديبية ضد الضابط او امين الشرطة — خلال قانون هيئة الشرطة من تحديد الميعاد الذى يرجا فيه قبول الاستقالة — مؤدى ذلك : — انه يتعين الرجوع الى الشريعة العلية في نظام التوظيف وهى نظام قانون العاملين المدنيين بالدولة الذى ينطبق فيما لم يرد به نص في قانون هيئة الشرطة عملا بنص المادة ١١٤ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ — اثر ذلك : سريان القاعدة المقررة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى حددت فترة ارجاء قبول الاستقالة بمدة اسبوعين فقط يتعين بعدها البت في طلب الاستقالة .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ٧٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بنظم هيئة الشرطة التى تسرى على امناء الشرطة طبقا لنص المادة ٧٧ من القانون المذكور قد نصت على أنه « ... يجوز للضابط أن يستقيل من الوظيفة وتكون الاستقالة مكتوبة ويجب ان تب في طلبه خلال ثلاثين يوما

من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون مالم يكن طلب الاستقالة مطلقا على شرط أو مقترنا بقيد فلا تنتهى خدمة الضابط الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه ، ويجوز خلال هذه المدة تقرير ارجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل أو بسبب اتخاذ اجراءات تأديبية ضدّه مع وجوب اخطار الضابط بهذا الارجاء . . . ويجب عن الضابط أن يستمر في عمله الى أن يبلغ بقرار قبول الاستقالة أو ينقضى الميعاد المنصوص عليه في هذه المادة « ويبين من هذا النص أن المشرع أعطى للضابط أو أمين الشرطة حق طلب الاستقالة من الوظيفة واشترط البت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون . كما أجاز المشرع خلال هذه المدة تقرير ارجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل أو بسبب اتخاذ اجراءات تأديبية ضدّ الضابط أو أمين الشرطة ، الا أن هذا الارجاء بحسب طبائع الاشياء لابد وأن يكون محددا بمدة معينة حتى تتدبر جهة الادارة الأمر وترتب شؤونها في خلالها والا استمر الارجاء الى غير نهاية وانقلب الأمر الى مصادرة حق الضابط أو الأمين الذي قرره له القانون واصطلم بأحد الحقوق الأساسية التي كفلها الدستور لجميع المواطنين من حق اختيار العمل الذي يناسبه في حدود القانون حتى لا يعتبر العمل نوعا من أنواع السخرة غير المقبولة ومتى كانت الثابت من رد جهة الادارة المؤرخ ٢٧/١٠/١٩٨٤ وبعد أكثر من سبعة أشهر من تاريخ تقديم الاستقالة أنها أرجأت في طلب استقالة المظنون ضده وأنها ما زالت تعتذر عن قبول استقالته ، فان هذا الارجاء ولا ريب ، ينطوى على تعطيل للتصوّم التشريعية ويصطلم بأحد الحقوق الأساسية المكولة دستوريا للمظنون ضده .

ومن حيث أنه وقد خلا نظام هيئة الشرطة من تحديد الموعد السنوي ترجأ اليه قبول استقالة الضابط أو أمين الشرطة فإن يتعين الرجوع الى الشريعة العامة في نظام التوظيف وهو نظام العاملين المدنيين بالدولة

الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وذلك امعالا لنص المادة ١١٤ من نظام هيئة الشرطة الصادر بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٧١ التي تنص على أن تسرى على أعضاء هيئة الشرطة ما لايتعارض مع هذا القانون من الأحكام الواردة في قانون نظام الماملين المدنيين بالدولة ، وهذه الأحكام تحدد فترة ارجاء قبوله استقالة العليل بمدة أسبوعين فقط ، بعدها لابد أن يبت في طلب الاستقالة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المظنون ضده التحق بمعهده أمعاء الشرطة بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٩ وتخرج فيه بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٦ والتحق بخدمة الشرطة وظل بها حتى تقدم بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٢ بطلب استقالة غير مسبب وقد ابلغته إدارته شفاهة في ١٩٨٤/٣/٢٧ بأرجاء البت في طلب استقالته وظلت الإدارة متمسكة بهذا الأرجاء حتى ٨٤/١٠/٢٧ كما جاء بمذكرة دفاعها ، فإن الأرجاء على هذا النحو يكون قد انتطب الى مصادرة حقه في طلب الاستقالة التي كلها له القانون كما ينطوى على تعطيل للنصر التشريعى ويصطدم بالحقوق الأساسية المكولة دستوريا للمظنون ضده ومن ثم تعتبر استقالته مقبولة بقوة القانون لغوات المواعيد القانونية دون البت فيها ، واذا امتنعت جهة الإدارة عن اصدار قرار بانتهاء خدمة المظنون ضده بالاستقالة فإن امتناعها هذا ينطوى على مخالفة للقانون ويتمين لذلك الغاء القرار السلبى بامتناع جهة الإدارة عن انتهاء خدمة المظنون ضده واعطائه البيانات المتعلقة بخدمته السابق ، واذا ذهب الحكم المظنون فيه الى هذا المذهب وقضى بالغاء القرار السلبى المشار اليه فانه يكون قد أصلب الحق في قضائه ويكون الظمن عليه في غير محلة متعين الرغض .

(ظمن ١٥٧٦ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤)

(نفس المعنى وبذات الجلسة ظمن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٢)

(والظمن رقم ٤٧ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٨٧/٣/٣١)

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ :

أجاز المشرع لأمين الشرطة أن يستقيل من الوظيفة بطلب مكتوب يقدمه للسلطة المختصة ويبت فيه خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه — يحل محل الوزير والمجلس الأعلى للشرطة مساعد الوزير المختص أو مدير الإدارة العامة لشئون الأفراد — مؤدى ذلك : — عدم اختصاص مدير الأمن بالبت في الاستقالة ولو كان يشغل وظيفة مساعد وزير الداخلية — أساس ذلك : أن العبرة في تحديد هذا الاختصاص بعن حده المشرع من موظفين مختصين وليس بالدرجة المالية للوظيفة — إذا لم يبت في الاستقالة من مساعد وزير الداخلية المختص ولا من مدير الإدارة العامة لشئون الأفراد فإنها تعتبر مقبولة طالما مضى على تقديمها ثلاثون يوما .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٧٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن هيئة الشرطة تنص على أنه يجوز للضابط أن يستقيل من الوظيفة وتكون الاستقالة مكتوبة ويجب البت في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ... ويجوز خلال هذه المدة تقرير أرجاء قبول الاستقالة لأسباب ، تتعلق بمصلحة العمل أو بسبب اتخاذ إجراءات تأديبية ضده مع وجوب إخطار الضابط بهذا الأرجاء . كما نصت المادة ٧٧ من القانون سالف الذكر على أن « كما تقرر على أفراد هيئة الشرطة أحكام المواد ... » ، ٧٣ على أن يحل محل الوزير والمجلس الأعلى للشرطة مساعد الوزير المختص بالنسبة لأمناء ومساعدى الشرطة ومدير الإدارة العامة لشئون الأفراد بالنسبة لضباط الصف والجنود ورجال الخفر ويحل محل مساعد الوزير مدير الإدارة العامة لشئون الأفراد بالنسبة لأمناء الشرطة ومساعدى الشرطة ورئيس المصلحة المختص بالنسبة لضباط الصف والجنود والخبراء .

ومن حيث أنه يبين من أنصوص المتقدمة أن البت في الاستقالة المقدمة من المدعى ينعقد الاختصاص فيها لمساعد وزير الداخلية على أن يحل محله مدير الإدارة العامة لشئون الأفراد ، ولا يسوغ القول أن مدير الأمن طالما أنه يشغل الدرجة المالية المقررة لمساعد وزير الداخلية له ذات الاختصاص المقررة لمن يشغل وظيفة مساعد الوزير لما توجد من فوارق في قانون هيئة الشرطة من شغل تلك الوظيفة وبين شغل الدرجة المالية المقررة فيها ودون شغل الوظيفة ذاتها .

ومن حيث أن الاستقالة المقدمة من المدعى لم يثبت فيها من مساعد وزير الداخلية ولا من مدير الإدارة العامة لشئون الأفراد ، فإنها تعد مقبولة بحكم القانون طالما مضى على تقديمها ثلاثين يوما لنص المادة ٧٢ المشار إليها .

ومن حيث أنه متى كان ذلك مان ركن الجدية يكون مقنعاً بالنسبة لطلب وقف التنفيذ ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه الى ذلك فإنه يكون قد أعمل صحيح القانون ويكون الطعن عليه في غير محله خليقاً بالرفض .
(طعن ٢٩٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٥/٣/١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

ارجاء البت في الاستقالة من سلطة مساعد وزير الداخلية يحل محله مدير الإدارة العامة لشئون الأفراد — ليس لمدير الأمن ذات الاختصاصات المقررة لمساعد وزير الداخلية حتى لو كان يشغل الدرجة المالية المقررة لها .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ٧٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن هيئة الشرطة تنص على أن « يجوز لضابط أن يستقيل من اوظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة ويجب البت في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ... ويجوز خلال هذه المدة تقرير ارجاء قبول الاستقالة لأسباب ، تتعلق بمصلحة العمل أو بسبب اتخاذ اجراءات تأديبية ضده مع وجوب اخطار الضابط بهذا الاجراء . كما نصت المادة ٧٣ من ذات القانون بأن يحل محل الوزير والمجلس الاعلى للشرطة مساعد الوزير المختص بالنسبة لامناء ومساعدى الشرطة ومدير الادارة العامة لشئون الأفراد بالنسبة لضابط نصف والجنود ورجال الخفر ويحل محل مساعد الوزير مدير الادارة العامة لشئون الافراد بالنسبة لامناء الشرطة ومساعدى الشرطة ورئيس المصلحة المختص بالنسبة لضابط الصف والجنود والخبراء ، وتنص المادة ٧٧ من القانون المذكور والوارد في الباب الثالث الخاص بافراد هيئة الشرطة (امناء الشرطة والمساعدين وضباط الصف والجنود) — على أنه : فيما لا يتعارض مع الاحكام الواردة في هذا الباب تسرى على افراد هيئة الشرطة احكام المواد ... ٧٢ ، ٧٣ . ويكون الطعن عليه في غير محله خليقا بالرئى .

ومن حيث أنه بنسأ على النصوص المتقدمة ، يجوز لامين الشرطة باعتباره احد افراد هيئة الشرطة الذين يسرى عليهم احكام المادة ٧٢ السالف ذكرها — أن يستقيل من الوظيفة بموجب استقالة مكتوبة ، اوجب المشرع البت فيها خلال الاثني يوما من تاريخ تقديمها ، والمشرع اذ استتب نص الفقرة الثانية من المادة ٧٢ المذكورة بعبارة : ويجوز ، تقرير ارجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل « فانه يكون قد أنصَح عن قصده في منح جهة الادارة سلطة البت في الاستقالة المتقدمة من الطعون

ضده الا ان المشرع قد عقد ارجاء البت في الاستقالة لمساعد وزير الداخلية على ان يحل محله مدير الادارة العامة لشئون الافراد ، ولا يسوغ القول بان مدير الأمن طالما أنه يشغل الدرجة العالية المقررة لمساعد وزير الداخلية فله ذات الاختصاصات المقررة لمن يشغل وظيفة مساعد الوزير وذلك للمفوضية الواردة في قانون هيئة الشرطة في شغل تلك الوظيفة وبين شغل الدرجة المقررة لها ودون شغل الوظيفة ذاتها .

ومن حيث ان الاستقالة المقدمة من المطعون ضده لم يبت فيها من مساعد وزير الداخلية ولا من مدير الادارة العامة لشئون الافراد وانما تم البت فيها من مدير الأمن كما هو ثابت من حافظة مستندات الجهة الادارية المقدمة أمام محكمة القضاء الاداري ببطسة ١٩٨٥/٢/٤ والتي تضمنت المذكرة الواردة بذلك الحافظة ان مديرية الأمن ما زالت تعتذر عن قبول الاستقالة وهو قرار من الجهة الادارية يتجاوز مجرد تقرير ارجاء قبول الاستقالة الى حد الاعتذار عن قبولها أى رفضها ومن ثم وقد تم ذلك على خلاف القانون حسيما سلف ببيانه بان الاستقالة تكون مقبولة بحكم القانون طالما مضى على تقديمها ثلاثين يوما ونفا لنص المادة ١٧٢ المشار اليها (حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٥) .

ومن حيث أنه وقد انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة فيما قضى به من انهاء القرار السلبي بامتناع الجهة الادارية عن انتهاء خدمة المطعون ضده بالاستقالة وما يترتب على ذلك من اسباب فاته يكون فيما انتهى اليه متفقا وصحيح حكم القانون للاسباب التي انتهت اليه هذه المحكمة .

(طعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٩١/١/١٥)

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

مقتضى نص المادة ٧٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ بشأن هيئة الشرطة — أن المشرع اقام قرينة قانونية مؤداها اعتبار ضابط الشرطة مستقبلا استقالة ضمنية اذا انتقطع عن العمل أكثر من خمسة عشر يوما متتالية بغير إذن ودون أن يقدم عذرا مقبولا — نطلب المشرع لاعمال هذا الحكم وترتيب اثره مراعاة اجراء شكلى حاصله التزام الجهة الادارية بالذثار الضابط كتابة عن انتقطاعه عن العمل لمدة خمسة ايام .

المحكمة :

وحيث أن المادة ٧٣ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بشأن هيئة الشرطة تنص على أن « يعتبر الضابط مقدما استقالته في الاحوال الاتية :

١ — اذا انتقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ولو كان الانتقطاع عقب اجازة مرخص له بها يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت ان انتقطاعه كان بعذر مقبول وفي هذه الحالة يجوز لمساعد الوزير المختص أن يقرر عدم حرمانه من مرتبه عن مدة الانتقطاع اذا كان رصيده من الاجازات يسمح بذلك ، فاذا لم يقدم الضابط اسبابا تبرر الانتقطاع او قدم هذه الاسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انتقطاعه عن العمل ، ويتمين انذار الضابط كتابة بعد انتقطاعه لمدة خمسة ايام ، ويوجه الانذار في محل اقامته المعروف لرئيسه ... الخ » .

وحيث أن مقتضى هذا النص أن المشرع اقام قرينة قانونية مؤداها اعتبارا ضابط الشرطة مستقبلا استقالة ضمنية اذا انتقطع عن العمل أكثر من خمسة عشر يوما متتالية بغير إذن ودون أن يقدم عذرا مقبولا ،

وتطلب المشرع لاعمال هذا الحكم وترتيب اثاره مراعاة اجراء شكلى حاصلة الزام الجهة الادارية بانذار الضابط كتابة بعد انقطاعه عن العمل لمدة خمسة أيام ، وهو اجراء جوهرى القصد منه اصرار الضابط على تركه العمل وعزوفه عنه وفى ذات الوقت اعلامه بما يراد اتخاذه من اجراء حيالة بسبب انقطاعه عن العمل وتمكينه من ابداء عذره قبل اتخاذ الاجراء .

وحيث يبين من الاوراق ان المطعون ضده — عقب انتهاء الاجازة الممنوحة له فى ١٩٨٨/٣/٩ — قد ابلغ بمرضه برقيا وكذا بخطاب مؤرخ ١٩٨٨/٣/١٧ ، كما أن شقيقة ابلغ ادارة شئون الضباط كتابيا بذلك بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٣ ، وكانت الجهة الادارية قد انذرت المطعون ضده بكتابها رقم ٤١٤٩ المؤرخ ١٩٨٨/٣/١٦ على عنوانه بالسعودية بضرورة العودة الى العمل والا ستقوم بتخاذ الاجراءات القانونية رغم علمها بمرضه ، ثم اتبعت ذلك بكتاب الى وزارة الخارجية لابلاغ المطعون ضده على عنوانه السيدة حرمه بالسعودية بضرورة العودة وسرعة ارسال المستندات الدالة على مرضه معتمدة ومصدقا عليها من القنصلية المصرية بالسعودية وكان ذلك بالكتاب رقم ٤٦٧٠ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٢ والكتاب رقم ٦٧٩٨ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٥ الا ان السفارة المصرية بالسعودية لم تبلغ المطعون ضده بذلك الا بتاريخ ١٩٨٨/٨/٢١ بالكتاب رقم ٦١٨ أى بعد ستور قرار الجهة الادارية بانتهاء خدمة المطعون ضده وحيث ان مفاد ما تقدم ان انقطاع المطعون ضده عن عمله لا يعد قرينة على الاستقالة الضمنية بعد ان علمت الجهة الادارية بمرضه وان ذلك هو السبب فى انقطاعه عن العمل مما لا يعد معه هذا الانقطاع اصرارا على ترك العمل أو عزوفنا عنه ، فضلا عن أن علم المطعون ضده بضرورة ارسال المستندات الدالة على مرضه لم يتوافر الا بعد ١٩٨٨/٨/٢١ ، ذلك أن السفارة المصرية بالسعودية لم تبلغه بذلك الا بالكتاب رقم ٦١٨ المؤرخ ١٩٨٨/٨/٢١ فى حين كان القرار المطعون فيه قد صدر فى شهر يونية سنة ١٩٨٨ .

وحيث أنه لما سبق يكون قرار إنهاء خدمة المطعون ضده للانقطاع من العمل قد صدر غافداً لركن السبب ، مما يتعين معه الحكم بالفسخ مع ما يترتب على ذلك من اثار ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة لاسباب مغايرة ، فانه الطعن عليه يكون على غير اساس صحيح من القانون ، مما يتعين معه القضاء برفضه .

(طعن ٣٣٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٩٢/٤/٢٧)

الفصل التاسع

اعادة تعيين من سبق استقالته

او نقله من ضباط الشرطة

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

المشرع منح السلطة المختصة بتعيين ضابط الشرطة اختصاص اعادة تعيين من سبق استقالته او نقله - حتى ضباط الشرطة المستقلين او المقولين في الاعادة للخدمة لا يتم بإزالة حكم القانون مباشرة - لجهة الادارة سلطة تقديرية في مباشرتها لاختصاصها - المشرع اشترط لاعادة تعيين الضابط قديدين : اولا : ان يكون آخر تقريرين سنويين قدما عنه قبل انتهاء خدمته بتقرير جيد على الأقل : ثانيا : ان يصدر قرار اعادة التعيين قبل مضي سنة على الاستقالة او النقل - النتيجة المترتبة على ذلك : اذا اتخذ احد الشرطين امتنع على جهة الادارة اعادة تعيين الضابط سلطة جهة الادارة في اعادة التعيين سلطة تقديرية لا يحدها الا عيب الانحراف في استعمالها .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ١١ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بشأن هيئة الشرطة تنص على ان « الضابط الذي نقل من هيئة الشرطة او استقال من الخدمة يجوز اعادة تعيينه بها اذا كان التقريران السنويان الاخران

المقدمان عنه في وظيفته السابقة بتقدير جيد على الأقل ويشترط لاعادة تعيينه الا يكون قد مضى على نقله أو استقالته مدة تزيد على سنة ميلادية ويوضع في اقدميته السابقة » .

ومن حيث انه يبين من انص المشار اليه ان المشرع منسح السلطنة المختصة بتعيين ضباط الشرطة اختصاص اعادة تعيين من سبق استقالته أو نقله دون أن يرتب المشرع للضباط المسقلين أو المنقولين حقا مباشرا يتلقونه من القانون في الإعادة الى الخدمة ، ومن ثم فان تدخل السلطة المختصة بالتعيين لاعمال النص لا يتم بناء على سلطة مقيدة تقوم على مجرد تنفيذ القانون وإزالة حكمه وجوبا ، بل يتم استفادا الى سلطة تقديرية ترخص الإدارة في مباشرتها بالشروط التي حددها المشرع .

وهي أن يكون آخر تقريرين سنويين قدما عن الضابط قبل انتهاء خدمته بتقدير جيد على الأقل ، ويشترط أن يصدر قرار اعادة تعيينه قبل مضي سنة على النقل أو الاستقالة ، فان تخلف في الضابط الشرط الأول أو تضييت سنة على نقله أو استقالته ، امتنع على جهة الإدارة اعادة تعيينه، وبطبيعة الحال لا يجوز لصاحب الشأن الزام جهة الإدارة أن تنفذ قرارا باعادته قبل نوات الميعاد المشار اليه ذلك وكما سلف القول فان سنطتها في هذا الشأن سلطة تقديرية لا معقب عليها الا في حدود الانحراف في استعمال السلطة .

ومن حيث انه يبين من الأوراق انه صدر قرار وزير الداخلية رقم ٦٤١ لسنة ١٩٧٩ بقبول استقالة الطاعن اعتبارا من ٣١ من أغسطس سنة ١٩٧٩ ، وبتاريخ ٢٨ من يونية سنة ١٩٨٠ تقدم طالبا اعارته الى الخدمة، فاستحال على الإدارة مباشرة سلطتها التقديرية ، وتقدير مدى ملائمة اعادته الى الخدمة خلال الأجل المنصوص عليه في المادة ١١ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، بسبب أن إحدى الجهات التي تتطلب الوزارة رأيها في هذا الشأن لم يرد خلال هذا الميعاد ، ومن ثم فانه لا يجوز للطاعن

المطالبة بالزام الوزارة بإعادته إلى الخدمة بدعوى أنه كان يتعين عليها أن تبشر اختصاصها خلال الأجل وأنه لا يجوز أن يضار من استقالة بحث أمره بمعرفة الجهات المختصة ، إذ لا إلزام على الإدارة باتخاذ هذا القرار ما دام ساوئها قد بعد في هذا الصدد عن الانحراف ، ولم يكن المقصد هو تنكب المصلحة العامة .

ومن حيث أنه لما تقدم فاته لا يمكن إسناد ثمة خطأ في جانب الوزارة المطمون ضدها نتيجة عدم إعادة أطاعن إلى الخدمة ، ومن ثم يتخلف ركن من أركان المسؤولية المدنية ويتعين أحكم برفض طلب الطاعن التعميؤس .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كما تقدم وكان الحكم المطمون فيه قد صدر متقفا مع صحيح حكم القاتون ومن ثم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا وإلزام الطاعن بالمصروفات .

(طعن ١٥١١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٠)

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

مفاد نص المادة ١١ من قانون الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ — أن الإدارة تتمتع بسلطة تقديرية كاملة في تقرير إعادة من يتم إنهاء خدمتهم من رجال الشرطة خلال سنة بالشروط والأوضاع التي تقرها المادة المشار إليها — تمارس الإدارة هذه السلطة التقديرية في ضوء ما تراه محققا للمصالح العام بلا رقابة عليها في هذا الصدد طالما يرى تصرفها من عيب الانحراف بالسلطة .

هدها الطبيعي في التحقق مما إذا كانت هذه النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من أصول تنتجها مائيا وقانونيا — إذا كانت هذه النتيجة مستخلصة من أصول غير موجودة كان القرار فاقدا لركن من أركانه ووقع

مخالفا للقانون — أما اذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاص سائفا من اصول نتجها مائيا وقانونيا يكون القرار قد قام على سببه وكان مطابقا للقانون .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة الحادية عشرة من قانون الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أن الضابط نقل من هيئة اشرطة أو استقل من الخدمة يجوز اعادة تعيينه بها اذا كان ويشترط لاعادة تعيينه الا يكون قد مضى على نقله أو استقالته مدة تزيد على سنة ميلادية ويوضع في اقدميته السابقة .

ومن حيث أن نص المادة ١١ سالف البيان واضح الدلالة على تمتع الادارة بسلطة تقديرية كلية في تقرير اعادة من يتم انتهاء خدمتهم من رجال الشرطة خلال سنة بالشروط والأوضاع التي تقررها المادة المشار اليها وتمارس الادارة هذه السلطة التقديرية في ضوء ما تراه محققا للصالح العام بلا رقابة عليها في هذا الصدد طالما برىء تصرفها من عيب الاتحراف بالسلطة .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على المذكرة المتقدمة من الادارة العامة لشئون الضباط أمام محكمة القضاء الإداري أن الادارة بعد أن قدرت ملاءمة اعادة ثلاثة من الضباط الذين استقالوا للترشيح لعضوية مجلس الشعب من بينهم الطاعن الا أنها أوقفت اجراءات الاعادة لاثنتين منهما هما الطاعن وزميل له استنادا الى انها رفضا قبول العمل في الامكن التي تحتاج الى تميزات أمنية لمثل رتبهم للظروف التي تمر بها البلاد بينما صدر القرار ٣٩٢ لسنة ١٩٨٧ باعادة العميد للعمل بمديرية أمن أسيوط وقد كان قبل استقالته يعمل بالادارة العامة لامداد الشرطة — أما بالنسبة للطاعن فقد تم ترشيحه للعودة بمديرية أمن قنا وقد كان يعمل بمديرية أمن الشرقية .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن امتناع الإدارة من المضي في إجراءات إعادة تعيين الطاعن لعمله بالشرطة بصد أن قدرت ملامة ذلك لاعتبارات المصلحة العامة — كان مردة اشتراطها أن تتم اعادته لا إلى جهة عمله التي لم يكن قد مضى على تركه العمل بها ما لا يزيد على أيام معدودة ولكن إلى مديرية أمن قنا — إذ اتخذت الإدارة من ذلك سنداً لايكاف إجراءات الاعادة — وقد كان المنطق السليم يقتضى أن تصدر الإدارة أمر الاعادة استجابة لاعتبارات المصلح العام التي قدرت أنها تقتضى ذلك ثم تتولى تحديد الجهة التي ترى أن حاجة العمل المستجدة تقتضى نقل الطاعن إليها بدلاً من اعادته إلى ذات موقعة السابق فإن هو رفض العمل في الجهة أتت تقتضى المصلحة العامة اعادته إليها فلدى الإدارة من الوسائل القانونية ما يمكنها من مواجهة هذا الرفض بعيداً عن النكول عن اعبادته لعمله .

ومن حيث أنه في ضوء ما سلف فإن الربط المسبق بين مبدأ الاعارة في ذاته والذي استندت الإدارة ولايتها في تقدير ملائمت بانصاحها عن قبولها لذلك استجابة لاعتبارات المصلحة العامة ، وبين تحديد المكان الذي تتم الاعارة إليه — هذا الربط المطلق والذي تمثل في أن الإدارة قررت تحقق الاعارة بالقبول المسبق للعمل في مكان يختلف كثيراً عن مكان العمل الأول بينما لم تكن قد مضت عدة أيام على ترك الطاعن لموقعة مما ترى معه المحكمة قرينة على تصسف الإدارة في استعمال سلطتها في عدم اعادة طاعن لعمله استجابة لاعتبارات المصلحة العامة مما يصم القرار السلبي بالامتناع عن الاعادة بالبطلان الموجب لالفائه واذا ذهب الحكم المطعون فيه بخلاف هذا المذهب فإنه يكون قد جاء بطلاً وحقيقاً بالالفاء .

الفصل العاشر

اعادة تعيين ضباط الشرطة المفصولين بغير الطريق التأديبي

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

لا وجه للقول بان تسوية معاشات المفصولين بغير الطريق التأديبي في الفترة السابقة على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ يعتبر تعويضاً عن قرارات فصلهم غير المشروعة يفتح المطالبة بتعويض آخر قياساً على حكم القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن اعادة ضباط الشرطة المفصولين بغير الطريق التأديبي - اسس ذلك : عدم وجود نص مماثل في قانون التأمين الاجتماعي يجيز مثل هذا القياس .

الحكمة :

قد تحقق ركن الخطأ الموجب لمسئولية الادارة عن قرارها بعد اذ تبين عدم مشروعيته وقد ترتب على هذا القرار انه انهى خدمة المدعى وحرّم من مرتبه ومميزات وظيفته كضابط شرطة طوال المدة التالية لانتهاء خدمته حتى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، كما اصيب باضرار ائيبية نتيجة لصدور هذا القرار المصدوم وان علاقة السببية قائمة بين خطأ الادارة المذكورة والاضرار التي لحقت بالمدعى نتيجة لهذا الخطأ وبالتالي يحق للمدعى طلب التعويض الذي يجبر هذا الضرر وهذا ما سبق ان قضت المحكمة الادارية العليا بمثله في حكمها

يجلسه ١٦/٤/١٩٨٢. في الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٥ ق ورقم ١٩٥٦. لسنة ٢٧. ق ولا وجه لما قال به الحكم المطعون فيه تسبباً لرفضه طلب المدعى التعويض من أن تسوية معاشات المصولين بغير الطريق التقاديبى في الفترة السابقة على تاريخ انعمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣. ، طبقاً لأحكام المادة ١٧٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥. بشأن التأمين الاجتماعى المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ يعتبر تعويضاً عن قرارات فصلهم غير المشروعة يمنع من المطالبة بتعويض آخر ، قياساً على حكم القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة ضباط الشرطة الذين فصلوا بغير الطريق التقاديبى بعد العمل بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٣ حتى ١٥ مايو ١٩٧١ ، اذ لا وجه للقياس ، حيث لم تتضمن المادة ١٧٦ من قانون التأمين الاجتماعى نصاً مماثلاً لنص المادة ٩ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه اذى اعتبرته المحكمة اصلاً يقاس عليه ، ثم ان المادة ١٧٦ من القانون رقم ٧٩ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ يتناول تسوية المعاش بحسب ان يطلب الانادة منها ولا يتعرض للتعويض عن قرار الفصل وتسوية المعاش عند طلبه طبقاً لها امر يخفف عن التعويض ولكل منهما بحسب الاصل انواعاً القانونية انى تحكمه ولا نص يمنع من الجمع بينهما عند تحقيق موجه وتسوية المعاش طبقاً لها وتناول وضع اعامل عند بلوغه سن التقاعد او السن التى تقضى قوانين توظفه بحالته الى المعاش عند بلوغها . لا تتعلق تبما بحالة قبلهما وفقاً لحكم يصدر بالفسائه قرار الفصل غير المشروع .

ومن حيث أن المحكمة ترى وهى فى سبيل تفسير مبلغ التعويض المناسب لجبر الاضرار التى لحقت بالمدعى تقدر أن خدمته بوزارة الداخلية قد انتهت وهو فى مقتبل عمره الذى يؤهله لاكتساب رزقه بسهولة ويسر ، وأن فى الفاء قرار انهاء خدمته جبراً لبعض الاضرار التى أصابته منه ومن طول أمد التقاضى وبمراعاة قيمة النقود وبذلك فان المحكمة ترى

أن التعويض الشامل المناسب لجبر الاضرار التي أصابت المدعى نتيجة
عبد مشروعية قرار انهاء خدمته هو مبلغ ستة آلاف جنيه .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فاته يتمين تأييد الحكم المطعون فيه
عينا قضي به في الخاء القرار المطعون فيه والخالفه عينا قضي به من
رفض طلب المدعى الحكم له .

ومن حيث أنه عن طلب المدعى الحكم له بتعويض عن الاضرار التي
أصابتها من ذلك القرار فاته لما كانت مسئولية الادارية عن القرارات
الادارية منوطه بأن يكون القرار معيبا . وأن يترتب عليه ضرر ، وأن
تقوم علاقة سببية بين خطأ الادارة وبين الضرر الذي أصاب الفرد ، ولما
كان الثابت أن قرار وزير الداخلية رقم ٩ لسنة ١٩٥٤ يرفع اسم المدعى
من عداد موظفي وزارة الداخلية قد صدر منعدا على التفصيل السابق
ببانه ، اذلك يكون بتعويض عن قرار انهاء خدمته والزام وزارة الداخلية
بأن تؤدي للمدعى تعويضا قدره ستة آلاف جنيه مع الزامها بمصروفات
الطعنين .

(طعن ٣٤٥٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٧)

الفصل الحادى عشر

احالة ضابط الشرطة الى الاحتياط

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

للجهة الادارية ان تحيل ضابط الشرطة الى الاحتياط في حالتين :-
الاولى : لاسباب صحية بناء على طلب الضابط نفسه او لما تلحس به الادارة من عدم اللياقة الصحية بشرط موافقة الهيئة الطبية المختصة .

الثانية : الاحالة للاحتياط لاسباب جدية تتعلق بالصالح العام — يستهدف نظام الاحالة تنحية الضابط عن وظيفته — تكون الاحالة للاحتياط مدة لا تجاوز سنتين بقصد تنبيه المحال الى انهيار سلوكه او اعوجاج انضباطه — يوضع المحال خلال هذه الفترة تحت الرقابة والفحص ليعرض امره في النهاية على المجلس الأعلى للشرطة ليقرر اما اعادته للخدمة اذا استقام في سلوكه واما احالته الى المعاش اذا تبين عدم ثمة فائدة يرجى من ورائها صلاحيته للخدمة — اذا ثبت للمحكمة ان ما نسب للضابط من وقائع غير ثابتة في حقه يتعين الفناء القرار بالاحالة للمعاش .

المحكمة :

ومن حيث أنه باستعراض احكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة تبين ان المادة ٦٧ منه تنص على ان « لوزير

الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة أن يحيل الضابط غير المعينين فى وظائفهم بقرار من رئيس الجمهورية الى الاحتياط وذلك :

١ — بناء على طلب الضابط او الوزارة لأسباب صحية .

٢ — اذا ثبت ضرورة ذلك لأسباب جنية تتعلق بالمصالح العام ولا يسرى ذلك على الضابط من رتبة اللواء .

ولا يجوز أن تزيد مدة الاحتياط على سنتين ويعرض أمر الضابط قبل انتهاء المدة على المجلس الأعلى للشرطة ليقرر أحواله الى المعاش لو أعادته الى الخدمة العادية فإذا لم يتم العرض عاد الضابط الى عمله ما لم تكن مدة خدمته انتهت بسبب آخر طبقا للقانون .

وتعتبر الرتبة التى كان الضابط يشغلها شاغرة بمجرد أحواله الى الاحتياط .

ويتضح من نص المادة ٦٧ سالف الذكر أن للجهة الادارية أن تحيل ضابط الشرطة الى الاحتياط فى حلتين (الاولى) لأسباب صحية بناء على طلب الضابط نفسه أو ما تلعبه الجهة الادارية فيه من عدم اللياقة الصحية بشرط موافقة الهيئة الطبية المختصة و (الثانية) اذا ما ثبت ضرورة احواله الضابط الى الاحتياط لأسباب جنية تتعلق بالمصالح العام ويستهدف نظام احواله الى الاحتياط فى هذه الحالة تنحية الضابط من وظيفته لمدة معينة لا تتجاوز الستين بقصد تنبيهه الى انهيار سلوكه واعوجاج انضباطه حتى يرجع عن سلوكه ومن ثم كان من الطبيعى وضمه خلال فترة الاحتياط تحت الرقابة والفحص الدائمين لتصرفاته وسلوكه ليعرض أمره فى النهاية قبل انقضاء فترة الاحتياط على المجلس الأعلى للشرطة ليقرر أما أعادته الى الخدمة العادية اذا ما نبين أنه قد استقام فى سلوكه واعتدل فى تصرفاته وترجح إعادة تكيفه مع ما تفرضه طبيعة

وظيفته من واجبات أو يقرر المجلس الأعلى للشرطة إحالته الى المعاش اذ:
ما تبين له أنه لا توجد ثمة فائدة يرجى من وراثتها صلاحيته للخدمة .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق في الطعن المسائل أن
الطامن لم يحصل على إجازات مرضية بقصد الاشراف على بناء العمارة
المطلوكة لزوجته ذلك أن الاشراف على عملية البناء هذه موكولة لمكتب
هندسى استشارى وأما كان الطامن مريضاً فعلاً واية ذلك أنه أثناء
إجازته المرضية ، وقبل إحالته للاحتياط بتاريخ ١٩٧٨/٧/٢٥ تقدم بطلب
للتصريح له بالسفر للعلاج بالخارج فوافقت وزارة الداخلية على هذا
الطلب كما أنه تقدم تظلماً من قرار إحالته الى الاحتياط وتولت الإدارة
العامة للتفتيش بالوزارة نحى التظلم والتحقيق معه واسفر ذلك عن
التوصية بامادته للخدمة العامة بعد أن تعهد بالانتظام فى العمل
لقرب شغلته طبقاً لما هو وارد صراحة فى مذكرة الإدارة المؤرخة
١٩٨٠/٦/٨ المودعة ضمن حافظة مستنداتها بجلسة ١٩٨٨/١/٢٦
(الصفحة الأولى ، مستند رقم ٦) وبالنسبة لما جاء بمذكرة دفاع الجهة
الإدارية المودعة بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٤ . من أن الطامن قد حصل على قرض
من أحد البنوك بلغت دفعته الأولى حوالى مليون جنيه ثلثه من البديهي
أن معاونته الطامن لزوجته فى الحصول على قرض من أحد البنوك لا يعتبر
مخالفة تأديبية أو سبباً يبرر إحالته الى المعاش كما أنه من البديهي أيضاً
أن كون إحدى السيدات زوجة لعضو فى هيئة الشرطة لا يمنعها باى
حال من الأحوال من استثمار أموالها فيما تشاء من مشروعات وأنشطة
طالما أن مثل هذه المشروعات والأنشطة لا تشوبها شائبة من الناحية
القانونية ، ومن ثمة فإن حصول زوجة الطامن على قرض من أحد البنوك
بضمان عقارى بقصد إقامة فندق سياحى ومساعدة زوجها لها فى هذا
الشأن لا يعد أمراً شاقاً يتعارض ومقتضيات وظيفته كضابط شرطة ،
والخبراً ثلثه بالنسبة لما جاء بمذكرة جهة الإدارة المؤرخة ١٩٨٠/٦/٨:
والخالف الاشارة إليها من أن الطامن يريد فى أحاديثه أن يقاوم فى جهازه

الشرطة مؤقت وأنه بمجرد الانتهاء من بناء الفندق سوف يسوى حالته بطلب الاحالة الى المعاش وان بقاءه بهذا الجهاز حاليا لا يعطى له سوى مركزا ادبيا فقط وان هذا المركز ايضا أصبح في طريقه الى الزوال ، فان المحكمة من جانبها ترى أن هذا لا يعدو أن يكون دولا مرسلا من جانب جهة الادارة لا يوجد في الأوراق ما يؤيده بل أن الطاعن اتكر ذلك في التحقيق الذي أجرى معه بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٥ ، ولم تقدم جهة الادارة ثمة دليل أو قرينة تدحض هذا الإنكار (مستند رقم ٢ من حافظة مستندات الادارة المودعة بجلسة ١٩٨٨/١/٢٦ والسالف الإشارة اليها) .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم جميعه يكون الحكم المطعون فيه قد نسب الى الطاعن أمورا غير ثابتة في حقه وبالتالي فإن ما رتبته على ذلك يكون مخالفا للقانون مما ينعين معه القضاء بلفاء هذا الحكم والقرار الصادر باحالة الطاعن الى المعاش .

(ملعن ٢٧٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٧)

الفصل الثاني عشر

المعاش

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

تنتهى خدمة الضابط اذا امضى فى رتبة اللواء سنتين ما لم تمد بقرار من الوزير بعد اخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة ثلاث سنوات اخرى تنتهى خدمة الضابط بعدها - لا يحول دون الامتداد ان يكون الضابط قد رقى الى درجة مالية اعلى من درجة اللواء - اساس ذلك : ان المشرع اجاز لوزير الداخلية بعد اخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة ان يستبقى الى سن الستين من يختاره من بين اللوآات الذين رقوا الى الدرجة المالية المقررة لمساعد الوزير - يبقى فى الخدمة الى سن الستين من يعين فى وظيفة مساعد او مساعد اول وزير الداخلية .

يجب التفرقة فى هذا الشأن بين الترقية الى الدرجة المالية وهى شريحة من الاجر او المرتب المقرر لمساعد الوزير وبين الترقية الى وظيفة مساعد الوزير وهى مجموعة من الاختصاصات التى يخولها المشرع الى شاغل تلك الوظيفة - مؤدى ذلك : ان اللواء الذى امضى فى الخدمة خمس سنوات رقى خلالها الى الدرجة المالية المقررة لمساعد الوزير ولم يعين فى وظيفة مساعد وزير تنتهى خدمته بانقضاء خمس سنوات ما لم يقرر وزير الداخلية وفقا لسلطته التقديرية بعد اخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة ابقاءه لسن الستين - حدود رقابة القضاء الادارى على هذه

السلطة التقديرية تتمثل في التحقق من أن القرار محل الطعن يستند الى سبب موجود حالياً وصحيح قانوناً وأنه صدر مستنداً للصالح العام .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة (٧١) من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة تنص على أنه تنتهى خدمة الضابط لأحد الأسباب التالية :

١ - بلوغ السن المقررة لترك الخدمة وهى ستون سنة ميلادية .

٢ - إذا أمضى فى رتبة لواء سنتين من تاريخ الترقية اليها ويجوز مد خدمته ثلاث سنوات أخرى بقرار من الوزير بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة وتنتهى خدمته بانتضاء هذه المدة حتى إذا رقى خلالها الى درجة مالية أعلى .

ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة أن يستبقى الى سن الستين من يختاره من بين اللوائى الذين رقوا الى الدرجة المالية المقررة لمساعد الوزير ويبقى فى الخدمة الى سن الستين من يعين فى وظيفة مساعد أو مساعد أول وزير الداخلية .

والبادئ من الفقرة الثانية من المادة (٧١) أن خدمة الضابط تنتهى إذا أمضى فى رتبة اللواء سنتين ما لم تعد بقرار من الوزير بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة ثلاث سنوات أخرى تنتهى خدمته بعدها بانتضاء هذه المدة ولا يحول دون الامتداد أن يكون قد رقى خلال تلك المدة الى درجة مالية أعلى من درجة اللواء كما أنه يجوز لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة أن يستبقى الى سن الستين من يختاره من بين من رقوا الى الدرجة المالية المقررة لمساعد الوزير ويبقى بقوة القانون الى تلك السن من يعين فى وظيفة مساعد أو مساعد أول وزير الداخلية .

أى أن اللواء متى أمضى في الخدمة خمس سنوات رقى خلالها إلى الدرجة المالية المقررة لمساعد الوزير ولم يعين في وظيفة مساعد وزير تنتهى خدمته بانقضاء تلك المدة ما لم يقرر وزير الداخلية وفقاً لسلطته التقديرية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة أبقائه إلى سن الستين أما اللواء الذى يعين في وظيفة مساعد أو مساعد أول وزير الداخلية فيبقى حتماً في الخدمة إلى سن الستين نهك إذا تفرقه بين الترقية إلى الدرجة المالية — وهى شريحة من الأجر أو المرتب المقررة لمساعد الوزير ، وبين الترقية إلى وظيفة مساعد الوزير وهى مجموعة من الاختصاصات الوظيفية التى يخولها قانون هيئة الشرطة إلى شاغل تلك الوظيفة .

ومن حيث أن مجال الترقية الفضائية على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة فى مجال السلطة التقديرية حيث لا يلزم القانون الإدارة نص يحد من سلطتها أو يقيد من حريتها فى وسيلة التقدير تتمثل فى التحقيق من أن القرار محل الطعن يستند إلى سبب موجود مادياً وصحيح قانوناً وأنه صدر مسهفاً الصالح العام .

ومن حيث أنه باقزال ما تقدم على واقعة النزاع فإنه يبين من الاطلاع على صورة قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٨٤ بتعيين مساعدين لوزير الداخلية أنه صدر بالعبارة الآتية « يعين فى درجة مساعد وزير الداخلية كل من المسادة اللواء مدير مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية » .

ومن ثم فإن الطاعن لم يعين فى وظيفة مساعد وزير الداخلية وعين فى الدرجة المالية المقررة لمساعد الوزير ، وبذلك لا يسبق فى الخدمة بقوة القانون إلى سن الستين . وإنما يخضع هذا الاستبقاء للسلطة التقديرية المنصوص عليها فى المادة ٢/٧١ من قانون هيئة الشرطة والمقررة لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة .

ومن حيث أنه مما لا مشاحة فيه أن من رقى من اللوائيات إلى الدرجة

المالية المقررة لمساعد الوزير له من الكفاءات التى اهلته بذلك الى الترقية الى هذه المناصب الرئاسية فى الشرطة بيد انه من جانب آخر فان من يستبقى من هؤلاء الى سن الستين يحتاج الى عناصر أخرى متميزة من الكفاءة ووجه أعلى وفقا لما يقدره وزير الداخلية مستهدفا بذلك الصالح العام . والقول بغير ذلك مؤداه أن جميع من يرقى الى درجة مساعد وزير يبقى فى الخدمة الى سن الستين ولما تقدم فان النص لم يصرح بذلك وانما اجاز للوزير أن يستبقى البعض منهم لسلطة تقديرية يحددها الصالح العام وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة .

ومن حيث أن قرار انتهاء خدمة الطاعن حين تمضيته خمس سنوات فى رتبة اللواء كان قد صدر بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة ، وقد اوضحت الادارة فى مذكرتها المؤرخة ١٩٨٦/٣/١٩ أن السبب فى عدم استبقاء الطاعن الى سن الستين يرجع الى أن قدراته محدودة خلال شغله لوظيفة مدير مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ولم يكن له دور مؤثر فى مجال عمله .

ومن حيث أن الطاعن لم يقدم ما ينفى هذا السبب كان يكون قدم بحوثا أو اعمالا من شأنها الارتقاء بمستوى العمل فى تلك المصلحة تتناسب مع الدرجة والوظيفة التى يشغلها كما أنه من جهة أخرى فان الادارة لها سلطة تقديرية فيما اذا كان دليل العمل الذى قدمه الطاعن خلال عمله بترك المصلحة لا يفي لتحقيق الكفاءة المطلوبة لاستبقائه الى سن الستين .

ومن حيث أنه وقد صدر القرار المطعون فيه بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة ولم يقدم الطاعن الدليل على أنه قصد به النكابة والاضرار أى لحقه عيب الانحراف بالسلطة اذ لا يعد دليلا على استياء بعض زملائه من شأغلى تلك الدرجة فان القرار المطعون فيه يكون قد صدر صحيحا وفى حدود السلطة المقررة لمصدره .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب الى هذا المذهب فانه يكون قد أعمل صحيح انقائون ويكون الطعن عليه في غير محله خليقا بالرفض .

(طعن ١٩٢٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٥)

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

الحد الأقصى للمعاشات التي تسوى على غير الأجر المنصوص عليه في قانون التأمين الاجتماعي هو ١٠٠ ٪ من أجر اشتراك المؤمن عليه الأخرى أو الأجر الذي استحقه مضافا اليه البدلات وغيرها مما يعتبر جزءا من أجر الاشتراك — تتم تسوية معاش ضابط وانفراد هيئة الشرطة في حلات الوفاة او عدم اللياقة الصحية على اساس اربعة اشخاص اقصى مربوط الرتبة او أجر الاشتراك الأخرى ايها أكبر .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ١١٤ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ — معدلا بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ — تنص على أن يسرى على أعضاء هيئة الشرطة ما لا يتعارض مع هذا القانون من الأحكام الواردة في قانون نظام المعاشين المدنيين بالدولة وفي قانون التأمين الاجتماعي .

وتنص المادة ١١٤ مكررا (٣) على أنه في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة ١١٤ ، ١١٤ مكررا (١) يسوى معاش ضابط وانفراد هيئة الشرطة الذين تنتهي خدمتهم لغير الأسباب المنصوص عليها في

البندود ٥ ، ٦ ، ٨ من المادة ٧١ على أساس أقصى مربوط الرتبة التي كان يشغلها في تاريخ انتهاء خدمته أو أجر الاشتراك الأخير أيهما أكبر بحسب الأحوال ويكون معاش الوفاة أو عدم اللياقة الصحية أربعة أخماس أقصى مربوط رتبته أو أجر اشتراكه الأخير أيهما أكبر بحسب الأحوال .

وتنص المادة ٢٠ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على « ويربط المعاش بحد أقصى مقداره ٨٠٪ من الأجر المشار إليه في الفقرة السابقة ويستثنى من هذا الحد الحالات الآتية :

٢ - المعاشات التي تنص القوانين أو القرارات الصادرة تنفيذاً لها بتسويتها على غير الأجر المنصوص عليه في هذا القانون فيكون حداً لا أقصى ١٠٠٪ من أجر اشتراك المؤمن عليه الأخير أو الأجر الذي استحقه مضافاً إليه البدلات وغيرها مما اعتبرت جزءاً من أجر الاشتراك في هذا النظام بحسب الأحوال .

ومن حيث أن مفاد هذه النصوص أنه وإن كان الحد الأقصى للمعاشات التي تسري على غير الأجر المنصوص عليه في قانون التأمين الاجتماعي هو ١٠٠٪ من أجر اشتراك المؤمن عليه الأخير أو الأجر الذي استحقه مضافاً إليه البدلات وغيرها مما اعتبرت جزءاً من أجر الاشتراك ، ونقلاً لنص المادة ٢٠ من قانون التأمين الاجتماعي ، إلا أنه بمقتضى التعديل الذي أدخل على أحكام قانون هيئة الشرطة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ تتم تسوية معاش ضباط وأفراد هيئة الشرطة في حالة الوفاة أو عدم اللياقة الصحية على أساس أربعة أخماس أقصى مربوط الرتبة أو أجر الاشتراك الأخير أيهما أكبر . أي أن المشرع بعد أن أورد بمقتضى هذا التعديل - الحد الأقصى المنصوص في المادة ٢٠ وهو أجر الاشتراك الأخير أتاح خياراً آخر هو أقصى مربوط الرتبة . ومن أجل ذلك فإن تسوية معاش ضباط وأفراد هيئة الشرطة في حالتى الوفاة وعدم اللياقة الصحية

انما تتكفى على أساس اجر الاشتراك الأخير أو أربعة أخماس أقصى مربوط
الرتبة أيهما أكبر بحسب الأحوال ، لأن قصر تسوية المعاش على أساس
اجر الاشتراك الأخير في أى من هاتين الحالتين اهدار لارادة المشرع الصريحة
دون مسند بين من أحكام القانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بهذا النظر فمن ثم يكون ضد
صدر صحيحا ومتفقا مع احكام القانون ، مما يتعين معه الحكم بقبول
الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه .

(طعن ٢٧٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٦)

الفصل الثالث عشر

كلية الشرطة وأكاديمية الشرطة

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

شرط حسن السمعة للقبول بكلية الشرطة الذى اشترطه المشرع ورد فى نص عام دون تحديد لأسباب فقدان السمعة على سبيل الحصر أو المثال - أثر ذلك .

المحكمة :

اشترط المشرع فى طالب الالتحاق بكلية الشرطة عدة شرط أهمها شرطان أساسيان لا يغنى أحدهما عن قيام الآخر أولهما : ألا يكون الطالب قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة . وثانيهما : أن يكون الطالب محمود السيرة حسن السمعة - الشرط الثانى ورد فى نص عام دون تحديد لأسباب فقدان السمعة على سبيل الحصر أو المثال وأثر ذلك : أن صدور حكم قضائى بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة وإن كان يتنافى مع حسن السمعة إلا أنه لا يصلح وحده لانتفاء شرط حسن السمعة وأساس ذلك : أن المشرع اطلق المجال فى تقدير حسن السمعة لجهة الإدارة فى نطاق مسئوليتها من أعداد ضابط الشرطة الذى يتولى مهام الحفاظ على الأمن ومطاردة الخارجين على القانون - تقدير جهة الإدارة يخضع لرقابة القضاء الإدارى - ولا تثريب على جهة الإدارة طأننا خلا تقديرها من إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها

ان سمعة الطالب المرشح يمكن أن تتأثر بمسلك شخصى أو خلقى أو بأوضاع تحيط به يمكن أن يكون لها تأثيرها على عمله مستقبلا ومستوى حسن السمعة يتفاوت تبعاً لتفاوت الوظيفة وخطورتها ومسئولياتها ، وقد تتساهل الإدارة فيه بالنسبة لوظيفة معينة وتتشدد فيه بالنسبة لغيرها مثل وظائف القضاء أو الشرطة وأساس ذلك ، أن مثل هذه الوظائف تتطلب في شأغلها مستوى معيناً من حسن السمعة .
(ملعن ١٩٩١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

العبرة بتوافر الشروط التى حددها المشرع لقبول الطلاب بالاكاديمية — لا وجه للقول باستثناءات لم يقرها المشرع مثل تفضيل المتميزين رياضياً — الاحتجاج بالتميز الرياضى لا يصلح سبباً للنفى على قرار عدم قبول احد الطلاب بالكلية متى تخلف بشأته شرط المجموع .
الحكمة :

ومن حيث أن نص المادة ١٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء اكاديمية الشرطة تنص على أنه يشترط فيمن يقبل بالتقسيم العلم والخاص ٧٠٠٠ — بالنسبة لطلبة القسم العلم يختارون من بين المتقدمين من المصريين الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة مع مراعاة النسبة المئوية لمجموع درجات النجاح وذلك ونفاً للشروط والأوضاع التى يقررها المجلس الأعلى للاكاديمية . وتنص المادة ١١ من هذا القانون على أن تشكل لجنة قبول الطلاب بالتقسيم العلم والخاص برئاسة مدير الاكاديمية وعضوية نائب المدير المختص وأتسم ثلاثة من ضباط هذا القسم — ولا تكون قراراتها نافذة الا بعد اعتمادها من وزير الداخلية . وتنص المادة ٢/١٢ على أن تنظم اللائحة الداخلية لأوضاع وإجراءات قبول الطلاب ، ونظام التثيت من الصلاحية وتنص

المادة الأولى من اللائحة الداخلية لأكاديمية الشرطة الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٦ المعدلة بقرار وزير الداخلية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٨٠ على أن « يكرن نظام قبول الطلبة الجدد ونفا لما يأتى :

١ — قبول الطلبات : يصعد مجلس ادارة الاكاديمية سنويا الحد الأدنى للنسبة المئوية لدرجات النجاح فى شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة .

٢ — اللياقة الصحية : يجب أن تقرر الجهة الطبية المختصة استكمال الطالب لشروط اللياقة الصحية للخدمة .

٣ — اللياقة البدنية : يشكّل مدير كلية الشرطة لجائنا يؤدى الطالب امامها اختبارات اللياقة البدنية التى يحددها ، كما يصعد درجات كل اختبار منها .

٤ — اختبارات القدرات : يشكل مدير الكلية لجائنا يؤدى الطالب امامها اختبارا لقدرته لبيان مستوى ذكائه وفطنته وسرعة بديهته ودرجة ثقافته ومعلوماته العامة .

٥ — المفاضلة : تكون المفاضلة بين الطلبة راغبى الالتحاق — الذين تتوافر فيهم الشروط السابقة — على أساس نسبة مجموع الدرجات الحاصل عليها الطالب فى شهادة الثانوية العامة ، وفى حالة اتساوى يفضّل الأصفر سبنا ولا تدخل درجات النجاح فى اللياقة البدنية أو فى اختيار القدرات ضمن عناصر المفاضلة بين المتقدمين » .

وتنص المادة الثانية من اللائحة على أن « تتولى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١١ منه القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه استبعاد الطلبة الذين اجتازوا الاختبارات المقررة اذا لم تتوافر فيهم مقومات الهيئة العامة أو اتزان الشخصية أو صلاحية البيئة أو التحريات الجدية

المناسبة على أن تقوم باختبار العدد المطلوب من الباقين حسب ترتيب الدرجات التي حصلوا عليها في شهادة الثانوية العامة » ومفاد هذه النصوص أن المشرع في المادة ١٠. من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ أحال إلى اللائحة الداخلية لأكاديمية الشرطة تنظيم شروط وأوضاع وإجراءات قبول طلبة القسم العلم ونظام أثبتت من صلاحيتهم ، ومؤدى ذلك أن كافة الشروط والأوضاع والإجراءات الخاصة بقبول الطلاب بالقسم العلم بكلية الشرطة تتكفل بتحديددها وبيانها اللائحة الداخلية لأكاديمية الشرطة وما يقرره المجلس الأعلى للأكاديمية من شروط وأوضاع في هذا الشأن وقد حددت هذه اللائحة قواعد قبول الطلبة الجدد بكلية على النحو التالي :

١ — الحصول على النسبة المئوية لدرجات النجاح في شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة التي يحددها مجلس إدارة الكلية بحيث لا يتقدم من هم أعلى منه في هذه النسبة ممن تتوافر فيهم باقى الشروط .

٢ — لياقة الطالب صحيا واجتيازه اختبارات اللياقة البدنية والقدرات بالإضافة الى توافر مقومات الهيئة العامة واتزان الشخصية وملائمة البيئة والتحريات الجدية المناسبة .

٣ — اعتماد وزير الداخلية لنتيجة ذلك القبول .

ولم تنص اللائحة المذكورة على نظام خاص بقبول الرياضيين بكلية باستثنائهم من هذه الشروط كلها أو بعضها . كما أنه وفقا لخطاب كلية الشرطة المؤرخ ١٩٨٨/٥/٥ والمودع بجلسة ١٩٨٨/٥/٢١ لا يوجد قرار لمجلس الكلية معتمد من السيد الوزير المختص بنظام قبول الرياضيين بكلية كما أن قانون الأكاديمية واللائحة الداخلية لم يحددوا نسبة معينة لقبول الرياضيين بكلية ، ومن ثم لا يجوز لكلية الشرطة أن تتجاوز الشروط المذكورة بالنسبة للرياضيين والا اتسم تصرفها في هذه الحال بالمخالفة

للقانون . واذا كان الثابت من الأوراق أن الحد الأدنى للنسبة المئوية لمجموع درجات نجاح الطلبة الذين تم قبولهم بالقسم العام هو السبب في استبعاد الطامن فلا وجه للقول بأن الكلية قد خالفت الشروط .

ومن حيث أن المادة ١٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة قررت اختيار طلبة القسم العام من بين المتقدمين المصريين الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة مع مراعاة النسبة المئوية لمجموع درجات النجاح وعهدت إلى المجلس الأعلى للأكاديمية تقرير الشروط والأوضاع التي يتم ذلك وفقا لها ، كما عهدت المادة ٢/١٢ من القانون إلى اللائحة الداخلية تنظيم أوضاع وإجراءات قبول الطلاب . ومن ثم يكون القانون قد خص المجلس الأعلى للأكاديمية بتقرير الشروط التي يتم على أساسها اختيار الطلاب مع مراعاة النسبة المئوية لمجموع درجات النجاح . ولكن المجلس الأعلى للأكاديمية عليه أن يلتزم في تقرير هذه الشروط التي يكون القبول على أساسها ومن ثم التزامه والتفاضل بين مجموع الطلاب المتقدمين على أساس استيفائها والتفاضل في مدى الاستيفاء واكتماله بما يوجب أن تكون هذه الشروط مما يمكن تزامم وتفاضل المتقدمين فيها بحيث تكون مما يمكن توافره في مجموعهم فيكون التفاضل بين من يستوفونها على أساس نسبة مجموعة الدرجات التي حصل عليها المتقدم في شهادة الثانوية العامة ، وعند التساوي يفضل الأصغر سنا ، فيجب أن تكون الشروط مما يمكن توافره في مجموع الطلاب وأن لم يتحقق توافره فعلا في بعضهم ، ولا يمتد إلى وضع شروط خاصة تنفرد بها فئة محدودة لا يمكن أن تتوافر إلا فيها دون غيرها بحيث تسبغ عليهم طابع التميز والتفرد دون غيرهم بما يجعل من الشرط إنشاء لنوع من الاستثناء لمصلحتهم خاصة حين لا يقتصر أعمال هذا الشرط على مجموع المتقدمين في حدود النسبة المئوية المقرر قبولها وإنما نزلت بها عنها بالنسبة لهؤلاء فقط دون مجموع المتقدمين . واذا ثبت من الأوراق عدم وجود قرار من المجلس الأعلى

للاكاديمية بشأن قبول طلبية من الرياضيين باستثناء شرط المجموع ، وإنما على ما قرره الأكاديمية أمر تواتر منذ زمن طويل وأصبح مستقرا في شأن اختيار الطلبة الرياضيين للانضمام الى فرق الكلية وهي توافر جميع شروط القبول العامة في المرشح ثم تقديم شهادات البطولة الحاصل عليها على المستوى القومى أو الدولى وما يفيد قيده لسجلات الاتحادات المختلفة ضمن فرق الأندية المشتركة في مسابقة الدورى العام بالنسبة للالعاب الجماعية . وأخيرا اجتياز الاختبارات الفنية التى تجريها اللجان المتخصصة لاختيار أصلح العناصر من المرشحين لسد المراكز الشاغرة بفرق الأكاديمية ، وهى قواعد استقر العمل بمقتضاها منذ زمن طويل لا تتعارض ولا تتناقض مع الشروط العامة للقبول بالكلية ، وتهدف الى ضم أفضل العناصر من الرياضيين لفرق الأكاديمية ليكون لها شرف تمثيل الأكاديمية في المحافل الرياضية المختلفة وليست شروطا تبدل وتغير من عام الى عام . واقضى ما يمكن أن توصف به هذه الشروط أن المجلس الأعلى للأكاديمية وإن لم يضعها فقد علم بها وتطبيقها المستقر المضطرب سيكون أثرها ضئلا بعدم تصديه لها وتناولها بالتعديل . واذ تقوم هذه القواعد على تقرير ميزة استثنائية للمستفيدين منها قوامها تميز رياضى خاص يحقق في المرشحين التميزين وحدهم دون غيرهم ويمتنع إمكان توافره في مجموع المتقدمين بحيث يتنافسون على تحجم المساواة حول استيفائه ، وهى معاملة استثنائية في القبول بالأكاديمية الشرطة بعيدة عن العرض من الأكاديمية وهو تخريج ضباط شرطة وليس البحث عن ممثلين لها في المحافل الرياضية ، وبإمكان وجه الرأى في الاعتبارات التى دعت الى تقريرها تستتبع حصول أفرادها على أماكن في الكلية في حكم المحجوزة عليهم وبحرمان مجموع المتقدمين من التنافس حول هذه الأماكن ، ولا يعتد في ذلك بأن العدد المخصص لهم لا يمس السعد المقرر للقبول العام فهو إضافة ، لأن هذه الإضافة ذاتها هى إخلال بميزان التسابق في القبول حول استيفاء شروطه لضمان هذا السعد من الفرص المقصودة على هؤلاء التميزين وحدهم بما يحقق أصل الاستثناء فيهم إخلالا بأصل المساواة

في الفرص التي تسفر عنها المسابقة العامة المظلة في امتحان الثانوية العامة وتحددت بها مراكزهم أسلسا من حيث القبول وعلى أساسها يكون التفاضل وكذلك على أساس الشروط التي يتحقق امكن توافرها في مجموع المتقدمين وإن لم تحقق فعلا في البعض دون الآخر ويجرى التنافس بين المتقدمين في استيفائها ، وتقرير هذا الاستثناء يخل بمبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ المساواة لدى القانون مما يشكل مخالفة للمواد ٨ و ١٨ و ٤٠ من الدستور ، وهو ما انتهت اليه المحكمة الدستورية العليا بحكمها الصادر في ٢٩ من يونية سنة ١٩٨٥ بالنسبة للاستثناءات التي كانت مقرر في بعض القوانين بالنسبة لطلبة الجامعات ، فلا شك أن أصل المجموع العام المقرر أولى بالمعنى الإضافي من أصحاب الاستثناءات أيما كان وجه تقريرها . وإذا كان الثابت أن أصل القاعدة التي يستند إليها الطاعن لا يستقيم مع أحكام الدستور ، وقد خولته القاعدة القانونية القائمة على أصل المجموع والأكاديمية وشأتها في اتخاذ ما يلزم للالتزام بأحكام القانون .

(طعن ١٥٠ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٨٨/٦/٤)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٦ أجرى تصديلا للبند (٧) من المادة ١٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكفائية الشرطة — بفاد هذا التعديل تقرير الفصل بين درجات السلوك ودرجات المواظبة — لكل من عنصرى السلوك والمواظبة ذاتية خاصة وتقدير خاص — لكل من هذين العنصرين ٣٠ درجة بالنسبة لطلبة السنة بحد أدنى للترج ١٥ درجة — المادة ١٩ من القانون — أعمال اثر الغياب عن الطوابير يجب رده الى عنصر المواظبة — التأخر عن الطابور لا يختلف في طبيعته عن الغياب عن الطابور — لا يصح توقيع جزاء يتعلق بعنصر السلوك عن

التأخر أو الغياب عن الطابور — الغياب عن الطابور متى بعصر المواظبة فيكون الجزاء عليه متعلقاً بهذا العنصر بحسب — القول هذا يؤدي الى ازدواجية الجزاء وتعلقه في آن واحد بعنصرى السلوك والمواظبة في حين ان المشرع عدل صراحة (القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه) عن ادماجها في تقدير واحد ، وانفرد لكل من المنصرين ذاتية خاصة — خصم درجة من تقديرات السلوك لتأخر الطالب عن الطابور يعتبر ازدواجاً في العقاب مادام انعكس اثر هذه المخالفة ايضاً على تقديرات المواظبة — بطلان خفض تقديرات السلوك للطالب من جراء ذلك عن ١٥ درجة .

المحكمة :

ومن حيث ان الطعن في الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى (دائرة منازعات الامراء والهيئات) في الدعوى رقم ٤٤٥٢ لسنة ٤٢ القضائية بجلسة ٢٨ من يونية سنة ١٩٨٨ يقوم على ان الحكم المطعون فيه اخطأ في تطبيق القانون ، وبيان ذلك ان قضاء المحكمة الادارية العليا قد استقر على وجوب تناسب الجزاء مع الغضب الادارى وانه اذا قام القرار على اكثر من سبب فان استبعاد أى سبب من اسبابه لا يبطل القرار او يجعله غير قائم . وعلى ذلك فاذا كانت المادة (٢٠) من القرار الوزارى رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقرار الوزارى رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٥ الخاص بلاكاديمية الشرطة قد حددت الجزاءات التأديبية التى يخضع لها الطلبة طوال فترة تيدهم بالاكاديمية ، فان احكام القرار لم تحظر على ادارة التكاية بتوقيع اكثر من جزاء في حالة تعدد المخالفات وبالتالي فان الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ فيما اتسام عليه قضاءه من عدم جواز فرض جزائين عن المخالفة الواحدة ، ذلك انه من المقرر بأحكام القرار الوزارى المشار اليه ، على سبيل المثال ، ان توقيع عقوبة الحرمان من الخروج في العطلات الرسمية كمعقوبة اصلية يستتبع في ذات الوقت خصم ربيع درجة من درجات السلوك عن كل اسبوع يتم فيه الحرمان من الخروج . ونظراً عن ذلك فانه ما كان للحكم

المطعون فيه أن يتعرض لجزاءات إدارية تم توقيعها من السلطة المختصة وفقا لأحكام القانون بعد اذ تحصنت تلك الجزاءات بعدم الطعن عليها في المواعيد المقررة ومن ذلك الجزاء الذي تعرض الحكم المطعون فيه لعدم مشروعية والموقع على الطالب (المطعون ضده) بتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٧ بخمسم درجتين ونصف الدرجة من الدرجات السلوكية : فلم يطعن في هذا الجزاء بأى مطعن ، مما يكون في تعرض الحكم المطعون فيه للقرار الصادر بتوقيع الجزاء في هذا الشأن إهدارا للحصانة التي تلحق به وتجعله بمنأى عن الطعن .

ومن حيث أنه ولما كان الثابت أن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة كان ينص ، عند صدوره ، في المادة (١٥) بدد (٧) أن يكون فصل الطالب اذا حصل على أقل من ٥٠٪ من درجات السلوك والمواظبة ، ثم جرى تعديل البند (٧) المشار اليه بأن يكون الفصل في حالة حصول الطالب على أقل من ٥٠٪ من درجات السارك او المواظبة ، وذلك بمقتضى القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٦ ، فان هذا التعديل الأخير يكون مقررا للفصل بين درجات السلوك ودرجات المواظبة ويكون لكل من عنصري السلوك والمواظبة ذاتية خاصة وتقدير خاص . والثابت أنه تطبيقا لذلك فقد تقرر بأن يكون لكل من هذين العنصرين تقدير خاص ، هو ٣٠ درجة لكل منهما بالنسبة لطلبة السنة الرابعة ، على ما تكشف عنه الجداول المرفقة باللائحة الداخلية لأكاديمية الشرطة . فإذا كان ذلك وكانت تلك اللائحة تنص في المادة ١٩ على أنه « في حالة غياب الطالب بدون إذن تخصم منه درجات على النحو التالي ما لم يوقع عليه جزاء بالخصم من درجات المواظبة (١) ٠٠٠ (ب) الغياب عن الطوابير : اذا زاد عدد مرات غياب الطالب عن الطوابير المقررة على عشر مرات تخصم منه $\frac{1}{2}$ درجة من درجات المواظبة عن كل طابور يتغيبه الا اذا كان الغياب لاصفته أثناء أو بسبب دراسة بالاكاديمية أو لاسباب أخرى تقدرها ادارة القسم » . ومفاد هذا النص أن التغيب عن الطوابير يعتبر متصلا بالمواظبة ، ويكون

اعمال اثر الغياب عن تلك أطوابير مما يجب رده الى عنصر المواظبة ..
فلذا كان ذلك ، فانه يكون بحسب الظاهر غير صحيح قانونا ما رتبته
الجهة الادارية من خصم ١/ درجة من درجات السلوك بالنسبة للطالب
(الملعون ضده باللعن المثل) نتيجة توقيع قائد السرية بتاريخ ٢٢ من
نوفمبر سنة ١٩٨٧ جزاء الحجز اسبوعا عن مخالفة الغياب عن طابور
المشاهدة لمدة ١٥ حقيقة على نحو ما ورد بالكشف الخاص بما تم خصمه
من درجات سلوك الملعون ضده — ذلك انه متى كانت اللائحة الداخلية
لاكاديمية الشرطة قد نظمت اثر الغياب عن الطوابير ، واعتبرت ذلك على
نحو ما تنص عليه عبارة المادة ١٩ المشار اليها ، ادخل الى عنصر المواظبة
فانه لا يصح أن يكون من شأن التأخير عن الطابور ، الذى لا يمكن
أن يختلف فى طبيعته من الغياب عن الطابور كلية ، توقيع جزاء يتعلق
بعنصر السلوك فى حين أن اللائحة الداخلية ، على ما تنص عليه المادة ١٩
المشار اليها ، تقرر أن الغياب عن الطابور هو من الامور المتعلقة بعنصر
المواظبة ويكون اثر التغيب أو التخلف كلية أو لمدة طالت أو قصرت باس
بعنصر المواظبة فيكون الجزاء متعلقا بهذا العنصر وحسب ، والا ادى القول
بمكس ذلك الى ازدواجية الجزاء وتعلقه فى آن واحد بعنصرى السلوك
والمواظبة فى حين أن المشرع عدل صراحة ، بما اتى به بالقانون رقم ٩٤
لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ، عن ادماجها ، وافرد لكل من العنصرين ذاتية
خاصة ، مما انعكس فى اللائحة الداخلية لأكاديمية الشرطة بتفرد كل من
العنصرين بتقدير خاص نهائية العظمى ٣٠ درجة ونهائقة الصغرى ١٥ درجة -
وبالترتيب على ما تقدم ، فلا يكون صحيحا ، بحسب الظاهر ، ما تم من
خصم ١/ درجة من درجات السلوك كثر تبعى لتوقيع جزاء الحجز لمدة
اسبوع على الطالب يوم ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٧ على نحو ما سبق.
بيانه ، ويكون مؤدى ما سبق ، انه يضمن اضافة درجة كاملة تم خصمها
دون سند من قانون من درجات السلوك الخاصة بالملعون ضده ويلتالى
فانه لا يكون حاصله على اقل من ١٥ درجة مما يضحى معه القرار الصادر
بفصله من أكاديمية الشرطة أعمالا لحكم البند ٧ من المادة ١٥ مخالفا ،

بحسب الظاهر ، لصحيح حكم القانون الذى يتوفر معه ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذه . فلذا كان ذلك وكان ركن الاستعجال متوافرا ايضا فى الطلب بحسبان ان تنفيذ القرار المطعون فيه يحس مستقبلا طلب بالسنة الرابعة على نحو ما استظهره بحق الحكم المطعون فيه ، فان طلب وقف التنفيذ يكون قد توافرت له الشروط اللازمة للقضاء به . ويكون الحكم المطعون فيه صحيحا فيما انتهى اليه من وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ويمدو الطعن عليه متمين الرضى .

(طعن رقمى ٣٤/٣٢٥٨ ، ٣٥/٢٨٤ قى جلسة ١٩٩٠/١/٦)

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

كافة الشروط والأوضاع والإجراءات الخاصة بقبول الطلاب بالقسم العام بكلية الشرطة تتكفل بتحديداتها اللائحة الداخلية للأكاديمية وما يقرره المجلس الأعلى لها من شروط وأوضاع فى هذا الشأن المشرع أحاط القبول بكلية الشرطة بضوابط وقواعد وإجراءات تضمن اختيار أفضل العناصر من المتقدمين للالتحاق بها علميا وبذنيا وعقليا واجتماعيا — لا يجوز للكلية ان تتجاوز هذه الشروط والا كانت مخالفة للقانون — لا يجوز لها ايضا استبعاد أحد المتقدمين الا لأحد الأسباب المنصوص عليها والا كان قرارها باطلا .

الحكمة :

ومن حيث انه بالنسبة الى ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، فان المادة العاشرة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة ، معطلة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٨ ، تنص على انه :
« يشترط نمين يقبل بكلية الشرطة وكلية الضباط المتخصصين :

١ - أن يكون مصرى الجنسية .

٢. — أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

٣ — ألا يكون قد سبق عليه الحكم بعقوبة جنائية في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو ما يمثّلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة ، أو بعقوبة متيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة .

٤. — ألا يكون قد سبق فصله من خدمة الحكومة بحكم أو بقرار تأديبي نهائى .

٥ — أن يكون مستوفيا لشروط اللياقة الصحية والبدنية والسن التى يحددها المجلس الأعلى للأكاديمية .

٦ — ألا يكون متزوجا أثناء تقيده بالأكاديمية .

٧ — بالنسبة لطلبة كلية الشرطة يختارون من بين المتقدمين من المصيرين الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة مع مراعاة النسبة المئوية لمجموع درجات النجاح ، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التى يقررها المجلس الأعلى للأكاديمية .

وتنص المادة ١١ من ذات القانون على أن « تشكل لجنة قبول الطلاب بكلية الشرطة وكلية الضباط المتخصصين برئاسة مدير الأكاديمية ومضوية نائب المدير المختص وأقدم ثلاثة من ضباط هذا القسم .

ولا تكون قراراتها نافذة الا بعد اعتمادها من وزير الداخلية » .

وتنص المادة ١٢ من القانون المشار اليه على أن : يكون قبول الطلاب بكلية الشرطة وكلية الضباط المتخصصين تحت الاختبار لمدة أربعة شهور من تاريخ انتظامهم بالأكاديمية .

وتنظم اللائحة الداخلية اوضاع واجراءات قبول الطلاب ونظام التثبيت من الصلاحية .

وتنص الفقرة الأولى من المادة الثانية من اللائحة الداخلية لأكاديمية الشرطة ، الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٦ ، معدلة بقرار وزير الداخلية رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٥ على أن : « تتولى اللجنة المنصوص عليها في المادة ١١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ، استبعاد الطلبة الذين اجتازوا الاختبارات المقررة إذا لم تتوافر فيهم مقومات الهيئة العامة أو اتزان الشخصية أو صلاحية البيئة أو التحريرات الجدية المناسبة ، على أن تقوم باختيار العدد المطلوب من الباقين حسب ترتيب الدرجات التي حصلوا عليها في شهادة الثانوية العامة .

ومن حيث ان قضاء المحكمة جرى على ان مفاد هذه النصوص ان كافة الشروط والأوضاع والإجراءات الخاصة بقبول الطلاب بالقسم العام بكلية الشرطة تتكفل بتحديدھا اللائحة الداخلية للأكاديمية وما يقرره المجلس الأعلى لها من شروط وأوضاع في هذا الشأن ، وأن اللائحة حددت قواعد القبول على النحو التالي :

١ — الحصول على النسبة المئوية لدرجات النجاح في شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة التي يحددها مجلس ادارة الكلية .

٢ — لياقة الطالب صحيا ونفسيا عن طريق اختبارات تجريها لجان من الاختصاصيين يشكلها مدير الكلية لهذا الغرض ، وتستعين لجنة قبول الطلاب بنتائج هذه الاختبارات في تقدير اتزان شخصية الطالب .

٣ ، ٤ — اجتياز اختبارات اللياقة البدنية والقدرات .

٥ — توافر مقومات الهيئة العامة واتزان الشخصية وصلاحية البيئة والتحريرات الجدية المناسبة وأخرا اعتماد وزير الداخلية للنتيجة . ومؤدى هذا أن المشرع أحل القبول بكلية الشرطة بضوابط وقواعد واجراءات تضمن اختيار افضل العناصر من المتقدمين للاتحاق بها ، علميا ، وبدنيا وعقليا واجتماعيا ، ومن ثم فلا يجوز للكلية أن تتجاوز الشروط المذكورة والا اتسم

تصرفها في هذه الحالة بمخالفة القانون ، كما لا يجوز لها استبعاد أحد المتقدمين الا لأحد الأسباب السالف ايضاحها ، والا كان قرارها مفتقرا الى صحيح سببه فيضحي بطلا .
(طعن ١١٥٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٠/١١/١٠)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

الطالب الذي يلتحق بكلية الشرطة يكون شاغلا لمركز قانوني يخضمه بمجرد قبول طلبة للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ ولوائح التنفيذية ومن بينها اللائحة الداخلية للأكاديمية وايضا قانون الاحكام العسكرية — تتحدد حقوقه وواجباته وفقا للاحكام المقررة في هذه القوانين واللوائح — يكون الطالب ملتزما مع ولى امره المتضامن معه بالاستمرار في الدراسة والمواظبة عليها بنجاح لحين تخرجه — اذا ترك الطالب الدراسة قبل اتمامها بغير عذر مقبول يلتزم متضامنا مع ولى امره برد جميع النفقات التى تحملتها الأكاديمية — يكون على الطالب وولى امره المتضامن معه خدمة هيئة الشرطة لمدة عشر سنوات بعد تخرجه والا التزم برد ضعف نفقات الدراسة — لا يتم الحاق الطالب بالأكاديمية جبرا عنه او عن ولى امره — منوط تحقق ذلك القبول بالأكاديمية هو التعيين المصريح عن الإرادة الحرة للطالب بموافقة ولى امره .

الحكمة :

ومن حيث أن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ باتشاء أكاديمية الشرطة قد تضمن في الباب الثانى منه الوارد تحت عنوان : « في نظام الدراسة وشئون الطلاب » عقيدا من الأحكام التى تبين نظم الدراسة بكلية الشرطة وشروط القبول وكيفية هذا القبول .

ومن حيث أنه طبقا لمصريح نص المادة ٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بشأن أكاديمية الشرطة تتحمل الدولة نفقات تعليم وتدريب وكسوة .

التدريب العسكرى والرياضى والاطعام والايواء والانتقال للطلبة المصريين أثناء الدراسة كما يؤدى الطالب مبلغا للتأمين الصحى والثقافى والرياضى والاجتماعى تحدد اللائحة الداخلية أوجه تحصيله وصرفه وحالات الاعفاء منه ونصت المادة ٥ من اللائحة الداخلية لأكاديمية الشرطة الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٦ أن النظام الدراسى يقضى بالتحاق الطالبة بالكلية داخليا كذلك فقد نصت المادة ٧ من هذه اللائحة على أن مبلغ التأمين الصحى يغطى علاج الطالب ويشمل شراء الأدوية والمعدات الجراحية وإجراء الأشعات والفحوص الطبية داخل الأكاديمية أو خارجها .. ويشترط للصرف أن تكون جميع إجراءات العلاج وكل ما يتصل بها عن طريق مستشفى الأكاديمية ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن الطالب بكلية الشرطة يقيم إقامة كاملة تحت سيطرة وفى رعاية السلطات والقيادات المختصة التى تتولى طبقا لقانون أكاديمية الشرطة إدارة الكلية وشئون طلبتها سواء فى التعليم أو التدريب أو الاعاشة أو النقل أو النشاط الثقافى والرياضى والاجتماعى كما أنها تتحمل كذلك المسئولية عن الرعاية الصحية للطلبة المقيمين بالكلية والمودعين أمانة بشرية بها للدراسة والتدريب وذلك بالمبادرة إلى الفحص والعلاج الطبى لاي طالب يشكو أو تبدو عليه أعراض المرض أو يتعرض لأية إصابة خلال تواجده وإقامته بالكلية ملتزمة فى ذلك بالنظام اللائعى المقرر من جهة وبإلوفاء بالأمانة التى تحملها هذه القيادات بالكلية عن طلبتها سواء فى مواجهة السلطات الرئاسية الأعلى ، أو فى مواجهة أولياء أمور هؤلاء الطلبة نوى قرياهم .

ومن حيث أنه قد نصت المادة ١٢ من هذا القانون على أن « يكون قبول الطلاب بكلية الشرطة وكلية الضباط المتخصصين » تحت الاختبار » لمدة أربعة أشهر من تاريخ انتظلمهم بالكلية ، وتنظم اللائحة الداخلية أوضاع وإجراءات قبول الطلاب ونظام التثبت من الصلاحية » كما تنص المادة ١٤ من القانون بأن يخضع طلبة كلية الشرطة وكلية الضباط المتخصصين لقانون الأحكام العسكرية فى حدود أحكام هذا القانون ، وتبقى تأديتهم ومحكمتهم

محكمة عسكرية تشكل بقرار من مدير الأكاديمية ... وتحدد اللائحة الداخلية الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على طلاب الأكاديمية وسلطة توقيعها ، كما عدلت المادة ١٥ على سبيل الحصر الحالات التي يتم فيها فصل الطالب ومنها حالة عدم الصلاحية للحياة النظامية خلال فترة الاختبار .

ومن حيث أن وزير الداخلية أصدر اقرار رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٦ باللائحة الداخلية للأكاديمية وقد تضمنت على وجه تفصيلي نظام القبول بالكلية من حيث طول القامة واللياقة انصحية والبندنية واجتياز اختبار القدرات ، وقد نصت المادة الثانية من اللائحة على أن يكون اختيار الطالب المقبول معلقا على شرط ثبوت صلاحيته للحياة النظامية خلال مدة الاختبار المشار اليها في المادة ١٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥. المشار اليه وهي مدة أربعة أشهر ، ويعرض أمر الطالب بعد انقضاء هذه المدة على لجنة الاختبار لتقرير صلاحيته ، وتستعين اللجنة في ذلك بتقرير مدير كلية الشرطة عن دراسته لحالة الطلبة ومدى استعدادهم النظامي والرياضي والمخفى وقد قضت المادة ٢٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ معدلة بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء الأكاديمية المشار اليه على أن « يلتزم خريج أى من كليتي الشرطة والضباط المتخصصين بخدمة الشرطة مدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ التخرج والا القزم برد ضعف نفقات الدراسة التي تكبدتها الأكاديمية ، ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للشرطة اعفاء الضباط من هذا المبلغ أو جزء منه اذا كان تركه خدمة هيئة الشرطة للالتحاق بعمل من أعمال الدولة المختلفة ، وكل طالب بكلية الشرطة أو الضباط المتخصصين يترك الدراسة بغير عذر مقبول يلتزم بالتضامن مع ولى أمره بدفع جميع أنفقات التي تحملتها الأكاديمية خلال فترة دراسته بها ، ويجوز اداء المبالغ المستحقة على اقتساط » .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن الطالب الذي يلتحق بكلية الشرطة يكون شاغلا لمركز قانوني يخضمه بمجرد قبول طلبه للقانون رقم ٩١ لسنة

١٩٧٥ المشار اليه وإوائحه أئنفئففة وفففها الألائفة الأءاففة لأكاءففة الشرطة ففلا عن قاننن الأحكام انعسكرفة ، وئئءءء حقوقه ووأفبائه وففا للأحكام المقررة فف هءه القوانفن وائفوائف ، وهو بالأاضافة ألى ذئك ففكون ملتزما مع ولى أمر المئضامن معه بالأسئمرار فف اندراسة والمواظبة علفها بنجاح لحن فخرجه فافذا قرك دراسة قبل ائتمامها بففر عفر مقبول فلتزم مئضامنا مع ولى أمره برء فمفع النفقات الئف ئحملئها الأكاءففة ، كما أن علف الطالب ولى أمره المئضامن معه القزام فوجب علفه خءمة هفئة الشرطة لفءة عشر سنوائ بعء فخرجه والا القزم برء ضفف نفقات دراسة .

فومن هفئ أن شغل هءا المركز القانننى وان كان لا فقم الا بالقرار الصاىر من لفئة القبول بالئكفة الئف فعمء قارارها من وفزفر الأءاففة وهءا القرار فصءر طبقا لصرفح أحكام القاننن معلقا علف شرط هو الصلافة للءفة النظامفة خلال فئرة الاختبار ولا فءال فف أنه لا فئحقق هءا المركز القانننى الا بناء علف عمل ارافى صرفح من جانب الطالب ولى أمره وئلك بالطلف الذى فئقءم به للأئحاق بكلفة الشرطة وففا للأفراءاٹ المقررة ، فلا فئم الحاق الطالب ففبرا عنه أو عن ولى أمره وانما مناط ئحقق ئلك القبول هو التعمفر الصرفح عن الإرادة الحرة للطالب بموافقة ولى أمر ، الذى فقدم طلفه طوعا واخئفارا ، وهو أمر لازم ففشئرف من باب أولى عند التصرف بما فحقق ئفمفة ئنففء القزامه برء نفقات الدراسة ، فكلا الأمرفن لا فقومان قاننونا فف بءاففة الأمر الا علف عمل أو تصرف ارافى واخئفارى من جانب الطالب ولى أمره فمقفه صدور القرار بالقبول أو فمقفه الألتزام بئنففء التعمء برء نفقات الدراسة ، فالأصل أنه لا ففبر أى أحد علف الألتحاق بالئكفة وانما ففجرى ئلك برغبئته وبناء علف ارادة اصحاب الشان الصرفحة الحرة الئف لا ئشوفها شائفة .

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

المادة ١٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء أكاديمية الشرطة
— حالات فصل الطالب من أكاديمية الشرطة هي حالات محددة على سبيل
الحصر — من هذه الحالات — رسوب الطالب في كلية الشرطة أكثر من مرة
في السنة الدراسية الواحدة — يجوز لمجلس إدارة الأكاديمية منح طلاب
الفرقتين الثالثة والرابعة فرصة استثنائية — في جميع الأحوال يجب أن يكون
قرار الفصل مسبياً .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء
أكاديمية الشرطة تنص على أن : « يفصل الطالب من الأكاديمية في الحالات
الآتية :

١ —

٢ —

٣ —

٤ — إذا رسب الطالب بكلية الشرطة أكثر من مرة في السنة الدراسية
الواحدة ، ويجوز لمجلس إدارة الأكاديمية منحه فرصة استثنائية في كل من
السنتين الدراسيتين النهائيتين بالأكاديمية .

٥ —

٦ —

وفيما عدا الحالة المنصوص عليها في البند رقم ٥ من هذه المادة يكون
الفصل بقرار مسبب من مجلس إدارة الأكاديمية ولا ينفذ الا بعد تصديق
وزير الداخلية عليه . . . » .

ومن حيث أن مناد هذه المادة أن حالات فصل الطالب من أكاديمية الشرطة محددة على سبيل الحصر ، ومنها حالة رسوب الطالب في كلية الشرطة أكثر من مرة في السنة الدراسية الواحدة ويجوز لمجلس إدارة الأكاديمية منح طلاب الفرقتين الثالثة والرابعة فرصة استثنائية وفي جميع الأحوال يجب أن يكون قرار الفصل مسبيا .

ومن حيث أن البادئ من الاطلاع على محضر مجلس إدارة الأكاديمية رقم ٩١ المؤرخ ١٩٩١/٨/٧ أن المجلس بعد بحثه لحالة الطامع والحالات المثيرة قرر فصل البعض وعدم منحه فرصة استثنائية وذلك على أساس الحالة النظامية والانضباطية لكل منهم ، فقد تضمن بيان حالة الطامع خلال فترة دراسته بالكلية ، سبق ارتكابه (عشرة) مخالفات بالاضافة الى واقعة الاخيرة بضبطه متهما بالفسق وقد تم مجازاته عن هذه المخالفات جميعا .

(ملعن ٨٦٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٢)

الفصل الرابع عشر

مسائل متنوعة

أولا — المجنون الملاحقون بخدمة هيئة الشرطة

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

خضوع جنود الدرجة الثانية بهيئة الشرطة لقانون الأحكام العسكرية
رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .

الحكمة :

يجوز الحاق بعض المستدمين للخدمة العسكرية للخدمة بهيئة الشرطة
ونظامهم القانوني وخضوع جنود الدرجة الثانية بالشرطة لجميع الأحكام
الخاصة بالجنود وضباط الصف بالقوات المسلحة ونتيجة ذلك خضوع جنود
الدرجة الثانية بهيئة الشرطة لقانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة
١٩٦٦ واثار ذلك أن الجرائم العسكرية التي يرتكبها جنود الدرجة الثانية
بالشرطة تدخل في اختصاص جهة القضاء العسكري ولا وجه للقول بوجود
قضاء عسكري بوزارة الداخلية واسباس ذلك أن القضاء العسكري
المختصة أصلا بهذا الشأن .

(طعن ٢٣٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٨)

ثانياً — اختصاص وزارة التكوين بتقرير
كفاية المانذ الموجودة بالمنطقة

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

جهة الشرطة ليست الجهة المخوط بها تقرير كفاية المانذ الموجودة بالمنطقة — تقرير ذلك من صميم اختصاص وزارة التكوين — لأن كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين المعدل بالقانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٦ قد أجاز لوزير التكوين لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة في التوزيع والاستيلاء على أى تقارير أو منقول تحقيقاً للهدفين المشار إليهما ، إلا أنه يلزم لمشروعية قرار الاستيلاء فضلاً عن توافر الغايات المخصصة لأنى أفصح عنها التشريع قيام حالة الضرورة الملحة التى تبرر انتهاج هذه الوسيلة الاستثنائية دون اتباع الوسائل العادية — الاستيلاء على العقارات وغيرها من الأموال المطروكة للأفراد كوسيلة استثنائية لا يجوز للأدارة اللجوء إليها ولو سعياً لتحقيق مصلحة عامة ، إلا اذا استنفدت جميع الوسائل العادية المتاحة لها ولم تجد بعد ذلك بدا من اللجوء إلى تلك الوسيلة لتحقيق الهدف الذى ترمى إليه — فى هذه الحالة تكون الإدارة أمام ضرورة ملحة اقتضاها الصالح العام — وعندئذ يرجع الصالح العام الصالح الفردى بشرط أن تقدر الضرورة بقدرها .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين المعدل بالقانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه « يجوز لوزير التكوين لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة في التوزيع أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التكوين العليا كل التدابير الآتية أو

بعضها (هـ) الاستيلاء على أية واسطة من وسائط النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى معمل أو مصنع أو محل صناعة أو عقار أو منقول . . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه ولئن كان هذا النص قد أجاز لوزير التعمين لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة في التوزيع الاستيلاء على أى عقار أو منقول تحقيقاً للهدفين المشار اليهما الا أنه يلزم لمشروعية قرار الاستيلاء فضلاً عن توافر الغايات المخصصة التي أُنصَح عنها التشريع قيام حالة الضرورة الملجئة التي تبرر انتهاز هذه الوسيلة الاستثنائية دون اتباع الوسائل العادية ، إذ أن الاستيلاء على العقارات وغيرها من الأموال المطوكة للأفراد كوسيلة استثنائية لا يجوز للإدارة اللجوء اليها ولو سعيًا لتحقيق مصلحة عامة ، الا اذا استنفذت جميع الوسائل العادية المتاحة لها ولم تجد بعد ذلك بداً من اللجوء الى تلك الوسيلة لتحقيق الهدف الذي ترمى اليه ، ففى هذه الحالة تكون الإدارة أمام ضرورة ملحة اقتضاها الصالح العام وعندئذ يرجع الصالح العام الصالح الفردى بشرط أن تقدر الضرورة بقدرها ، لا يبنى على ذلك بطبيعة الحال ضرورة أن يكون الغرض من قرار الاستيلاء ممكناً تحقيقه والا انعدمت العلة من اصادر هذا القرار . وعلى هذا الاساس فلذا خرج قرار الاستيلاء عن حدود اهدافه المقررة له وفقاً لاحكام المرسوم بقانون المشار اليه أو لم تتوافر حالة الضرورة الملجئة لاصداره أو استحالة تحقيق الغرض منه كان القرار غير مشروع لمخالفته حكم القانون .

شركة

شركة

شركة

- أولا — تأسيس الشركة .
- ثانيا — تعديل النظام الاساسى للشركة .
- ثالثا — تغيير الشكل القانونى للشركة .
- رابعا — طلبات الانتاج .
- خامسا — الجمعية العمومية .
- سادسا — مسائل عامة .

أولا — تأسيس الشركة

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

سريان الحد الأقصى لرسم التصديق على التوقيعات المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة على عقود التأسيس وعقود التعديل .

التفسير :

سريان الحد الأقصى لرسم التصديق على التوقيعات المنصوص عليها في المادة ٢١ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على عقود تأسيس هذه الشركات وعقود تعديلها وأساس ذلك : أن أداء رسوم التصديق على التوقيعات بالنسبة الى عقود الشركات الخاضعة لاحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بمقدارها وحدها الاقصى المنصوص عليه لا يتقيد بفترة التأسيس ولا يرتبط ببلوغ أجل معين وذلك على خلاف الاعفاء من رسوم الدفعة ورسوم التوثيق والشهر الذى قصر التمتع به على عقيد تأسيس هذه الشركات وكذلك عقود القرض وعقود الرهن المرتبطة بأعمالها والتي تبرم خلال سنة من تاريخ عقد الشركة ونظامها في السجل التجارى — مؤدى ذلك : انه اذا اخذت احدى الشركات الخاضعة لاحكام القانون المشار اليه تعديلا على عقود تأسيسها واستلزم اقراره في ذات الشكل الذى اتبع عند التأسيس تطبيقا لمبدأ نوازى الاشكال ان يتم التصديق على التوقيعات فيه فان الرسم الذى يؤدى في هذه الحالة لا يزيد على الحد الاقصى المنصوص عليه في المادة ٢١ فذلك قاعدة يفرضها حسن تفسير

هذا النص وأعمال واضح مقتضاه والمحت إليها المادة ٢٤ من ذات القانون حين نصت على ان تراعى الشروط والاجراءات الخاصة بتأسيس الشركة عند تعديل نظامها اذ لا تغرب الشروط المالية المتعلقة باستحقاق الرسم في مهمها واستلهم صحيح الأمر في تفسيرها عن مجال الشروط التي أعطت عند تأسيس الشركة مما يراعى لدى تعديل نظامها .

(ملف رقم ١٦٤/١/٤٧ جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٠)

ثانيا - تعديل النظام الاساسى للشركة

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

اعتبار الزيادة فى رأس المال المصدر وان وقعت فى حدود رأس المال المرخص به - تعديلا فى عقد الشركة ونظامها الاساسى لتتزم فى شأنه الأوضاع والإجراءات التى تتبع عند تأسيس الشركة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٧ من يونيو سنة ١٩٩٢ لاستبان لها أن المادة ٣٢ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه : « يكون للشركة رأس مال مصدر ، ويجوز أن يحدد النظام رأس مال مخصصا به يجاوز رأس المال المصدر . » وتنص المادة ٢ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ على أنه : « يكون نموذج العقد الابتدائى والنظام الاساسى لكل من شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم على الوجه الذى يصدر به قرار من الوزير .

ولا يجوز للمؤسسين أو الشركاء اغفال ادراج البيانات المتعلقة باسم الشركة وغرضها وتبعية رأس مالها وعدد الاسهم التى ينقسم اليها ومراجعتها والقيمة الاسمية للسهم ، وما عساه يرد من قيود على تداولها ، وغير ذلك من البيانات الالزامية التى ينص النموذج على وجوب ادراجها » .

والثابت فيما تقدم أن رأس مال الشركة من البيانات الاساسية التى يتعين تضمينها عقد الشركة ونظامها الاساسى ، واذا كان القانون رقم ١٥٩

لسنة ١٩٨١ المشار اليه قد انتظم رأس المال المرخص به جنبا الى جنبه مع رأس المال المصدر فقد حفل بالآخر وجعله الجوهر والاساس وانزله المنزلة الاولى من الاعتبار دون رأس المال المرخص به الذى يتاح اغفاله والاستغناء عنه بحسبان أن رأس المال المصدر وهو قوام الشركة وركنوه الفعال والضمان الحقيقي للدائنين دون رأس المال المرخص به ومن ثم استلزم قرار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى رقم ٧ لسنة ١٩٨٢ بإصدار نماذج العقود والانظمة الاساسية للشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ادراج البيان الخاص برأس المال المصدر فى كافة عقود الشركات المساهمة ونظمها الاساسية بطلان .

لما كان ذلك وكانت المادة ١٥ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تطلبت أن يكون العقد الابتدائى للشركة ونظامها أو عقد تأسيسها رسميا أو مصحقا على التوقيعات فيه ، فإن أى تعديل يطرا على العقد أو النظام الاساسى للشركة مثل زيادة رأس المال المصدر بما لاغنى عن أن يتبع فيه ويسلك فى شأنه ذات الشكل الذى أفرغ فيه العقد والنظام الاساسى ، وبيان ذلك ما نصت عله المادة ٥٠٧ من القانون المدنى وأرسته من قاعدة تطبيقا لفظرية توازى الأتسكال مرتبة البطلان على كل تعديل يخل على عقد الشركة لا يستوفى الشكل الذى أفرغ فيه العقد وبالمثل رحدث المادة ٢٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ آتف البيان ذاته القاعدة اذ نصت على ضرورة مراعاة الشروط والاجراءات الخاصة بتأسيس الشركة عند تعديل نظامها .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار الزيادة فى رأس المال المصدر وإن وقعت فى حدود رأس المال المرخص به — تعديلا فى عقد الشركة ونظامها الاساسى تلتزم فى شأنه الاوضاع والاجراءات التى تتبع عند تأسيس الشركة .

(فتوى ٢٨٥/٢/٤٧ جلسة ١٩٩٢/٦/٧)

ثالثا — تغير الشكل القانونى للشركة

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

يجوز الاتفاق على تغيير الشكل القانونى للشركة من شركة اشخاص الى شركة اموال — على الا يترتب على ذلك الاخلال بحقوق الدائنين وأن تتخذ جميع الاجراءات القانونية اللازمة لتأسيس شركة الاموال التى يتم التغيير اليها .

التفصى :

جواز الاتفاق على تغيير الشكل : القانونى للشركة من شركة اشخاص الى شركة اموال على الا يترتب على ذلك الاخلال بحقوق الدائنين وأن تتخذ جميع الاجراءات القانونية اللازمة لتأسيس شركة الاموال التى يتم التغيير اليها وأساس ذلك : انه ولئن كان صحيحا أن نصوص قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ويحكم موضوعها لم تعالج سوى تغيير الشكل القانونى للشركة فى اطار شركات الاموال فنصت المادة ١٣٦ من هذا القانون على جواز تغيير الشكل القانونى لشركات التوصية بالاسهم او الشركات ذات المسؤولية المحدودة بقرار يصدر من الجمعية العامة غير العادية او جماعة الشركاء بأغلبية ثلاثة أرباع رأس المال بحسب الاحوال الا أن ذلك لا يعنى أن تغيير الشكل القانونى للشركة محظور فى خارج هذا الاطار ذلك أن الشركة بحكم تعريفها هى اتفاق بين شخصين أو أكثر وفكرة الاتفاق تتجلى فى شركات الاشخاص بأكثر مما تبرز فى شركات الاموال فبكون للشركاء أن يضمنوا الاتفاق بينهم ما تمنعده عليهم أرادتهم مادام لا يتعارض مع نص أمر فى القانون ومن ذلك أن يمتنعوا فى العقد الاساسى لشركة الاشخاص أو تعديل لاحق لهذا العقد على حقهم فى تغيير الشكل القانونى للشركة من شركة اشخاص الى شركة

أموال ومثل هذا الاتفاق لا يحتاج إلى نص في القانون يقرره ولكن تفرضه القواعد العامة لمعد الشركة ولا يحظره نص أمر في القانون التجارى أو المدنى بل اشارت اليه المادة ١٧ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ فى بيان واضح على المعاملة الضريبية فى حالة تحويل شركة الاشخاص الى شركة أموال ولا مانع من اباحة الاتفاق على تغيير الشكل القانونى للشركة من شركة اشخاص الى شركة أموال طالما ان الباعث اليه عدم انفاص ضمان الدائنين أو الاخلال بحقوقهم اذ يبطل الاتفاق فى هذه الحالة لارتكابه الى سبب غير مشروع أما فى غير هذه الحالات فيؤتى الاتفاق على تغيير الشكل القانونى للشركة كله شريطة ان يستتبعه اتخاذ الشركاء فى شركة الاشخاص اجراءات تأسيس شركة الاموال التى يتم التغيير اليها طبقا للشروط والاوزاع التى ينظمها القانون .

(ملف رقم ١٤٢/١/٤٧ جلسة ١٩٩٣/٧/١٨)

رابعا — طلبات الاندماج

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

تعرض على اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٨ من قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ جميع طلبات الاندماج لفحصها والاستيثاق من توافق شرائطها القانونية .

الفتوى :

الفرخص لاحدى الشركات المساهمة وشركات التوصية بنوعيهما والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التضامن سواء كانت مصرية أو اجنبية تزاوّل نشاطها الرئيسى فى مصر بالاندماج فى شركات مساهمة مصرية أو مع هذه الشركات وتكوين شركة مصرية جديدة تتوقف على صدور قرار من الوزير المختص بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وذلك طبقا للاختصاص المخول لها بمقتضى المادة ١٣٠ منه ومفاد ذلك ان تعرض على هذه اللجنة جميع طلبات الاندماج لفحصها والاستيثاق من توافر شرائطها القانونية لتنتهى فى بحثها وبعد تمحيص جميع الدفوع وعناصر الموضوع الى الموافقة عليها أو رفضها لمن استعصى عليها أثناء بحثها أمر مسألة قانونية معينة فلها ان تترك فيها بعد تحييدها الى ادارة الفتوى المختصة حتى يأتى قرارها بالموافقة أو الرفض على هدى من صحيح حكم القانون مستقيما على سند بين من الواقع المثل .

خامسا - الجمعية العمومية

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

صحة اجتماع الجمعية العمومية المالية للشركة المساهمة في غير حضور مراقب الحسابات المعين من قبل الجهاز المركزي للحسابات والتي نقف اختصاصاته عند حدود الرقابة المتصوص عليها صراحة في قانون الجهاز المركزي للحسابات الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٨ والتي لا تشمل حضور تلك الجمعيات وجوبا .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٢ . فأمرت جعت افتاءها السابق الذي انتهت فيه الى صحة اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة اتمساح للمشروعات السياحية المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/٥/٩ في غير حضور مراقب الحسابات المعين من قبل الجهاز المركزي للحسابات واستظهرت أسانيدها فيه - وهي كلفية في ذاتها ردا على كل ما استثاره الجهاز من اعتراضات الجمعية العمومية مع ذلك الاصح الى الحقائق الآتية :

١ - ان الرقابة على أموال الشركات المساهمة انما تتحقق بالدرجة الأولى من خلال الجمعية العامة للشركة التي تضم مجموع المساهمين فهم الاحرص على أموالهم وحمايتهم من المخاطر وتأمين عائدها المناسب ، وللشخص العام أو الشركة أو بنك القطاع العام الذي يسهم بنصيب في رأس مالها أن يمارس رقابته الفعالة بهذه الصفة باعتباره مساهما يحرص على أمواله حرصا مؤكدا .

٢ — أن قانون الشركات المساهمة وشركات التوضية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ لا يعرف الا مراقب الحسابات الذى تعينه الجمعية العامة للشركة اذ تنص المادة ١٠٣ منه على أن « يكون للشركة المساهمة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة تعينه الجمعية العامة وتقرر اتعابه ... » .

وتضيف تلك المادة في عجزها « ويكون باطلا كل قرار يتخذ في شأن تعيين المراقب أو استبدال غيره به على خلاف احكام هذه المادة » .
بهذه المثابة وللأسباب التى قامت عليها الفتوى — فانه لا غنى عن حضور الجمعية اعمومية فهو يصال امامها ويتنظر في أمره فلها أن تقصيه أو تبقيه، أما مراقب الحسابات الذى يعينه اتجهاز في احدى الشركات المساهمة والتى لا تعتبر من شركات القطاع العام والتى يساهم فيها شخص علم أو شركة من شركات القطاع العام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أعمالا لاحكام قانون الجهاز — فليس له سمة مراقب الحسابات الذى تعينه الجمعية العامة للشركة المساهمة على النحو الذى أوضحه بجلاء أسباب الفتوى الصادرة في هذا الشأن في اطار من النصوص القانونية الحاكمة لهذا الأمر ، وإن نصوص قانون الشركات المساهمة لا تلغز تعيين مراقب الحسابات من قبل الجهاز المركزى للمحاسبات وانما يجد هذا التعيين سنده في قانون الجهاز المركزى للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ ومن ثم تتحدد مهمته أصلا في النطاق الذى رسمه هذا القانون وتتمثل وفق ما افصحت عنه المادة ٦ منه فيما نصت عليه من أنه « لرئيس الجهاز تعيين مراقبى حسابات من بين من يزاولون المهنة من خارج النطاق الحكومى لبنوك القطاع العام وللشركات المنصوص عليها في البند ٣ من المادة ٣ من هذا القانون وللجهاز التى تنص قوانينها على ذلك ويبلغ مراقبوا الحسابات تقاريرهم الى الجهاز والتى تلك الجهات ، وللجهاز أن يعذ تقرير بملاحظاته ويرسله الى الجهة المعنية لعرضه مع تقرير مراقبى

الحسابات على الجمعية العامة » ولم تتضمن نصوص هذا القانون فوق ذلك ما يفرض حضور مراقب الحسابات المعين من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات والذي تقف اختصاصاته عند حدود الرقابة المنصوص عليها صراحة في قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والتي لا تشمل حضور تلك الجمعيات وجوبا ، وذلك تأكيدا لصائب الرأي الذي استظهرته الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٣١ من مايو سنة ١٩٩٢ والذي لم يطرأ من الموجبات ما يقتضى المنول عنه .

(ملك رقم ٢٨٣/٢/٤٧ جلسة ١٩٩٢/٥/٣١)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

المشرع أورد حالات لا يجوز معها للجمعية العامة غير العادية تعديل
نظام الشركة المساهمة .

التفسير :

المشرع ولئن منح الجمعية العمومية غير العادية للشركة المساهمة الحق في تعديل نظامها الاساسى دون تمييز بين الحالات التى قرر نظام الشركة احكاما خاصة بها او الحالات التى اغفل نظام الشركة بيانها وان اختصاصها في هذا الشأن هو حق اصيل لها يتعلق بالنظام العام لا يجوز المساس به او تقييده باى قيد الا أن المشرع أورد حالات مستثناة لا يجوز معها للجمعية العمومية غير العادية تعديل نظام الشركة من بينها حالة ما اذا كان من شأن هذا التعديل زيادة التزامات المساهمين — وضع قيود على تداول الاسهم خلافا للاصل من شأنه زيادة التزامات المساهمين والتأثير على حقوقهم اذ لا يجوز حرمان المساهم من حق التنازل عن أسهمه او تقييد حقه الذى كله القانون على أى وجه والمشرع وإن أجاز تفضمين النظام الاساسى للشركة ببعض القواعد المتعلقة بتداول الاسهم بشرط الا

تصل هذه القواعد الى حد حرمان المساهم من حق التنازل عن اسهمه الا انه حظر بنص صريح واضح لا يحتمل تاويلا تضمين هذه القواعد نظام الشركة بعد تأسيسها الا في حالة ما اذا كان هذا النظام قد تضمن نصا يبيح للجمعية العامة غير العادية ادخال تلك القواعد وهو استثناء لا مناص من وجوب الالتزام بحكمه والنزول عند صريح نصه وعدم التوسع في استثناء لا مندوحة من تفسيره تفسيراً ضيقاً تطبيقاً : خلو النظام الاساسي لاحدى الشركات المساهمة من النص على حق الجمعية العمومية غير العادية في ادخال القواعد الخاصة بتداول الاسهم — عدم جواز تعديل النظام بعد اقراره بما يفرض قيوداً على تداول الاسهم من شأنها تقييد حق المساهم في التنازل عن اسهمه بالمخافة لاحكام قانون شركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وما أورده في هذا الخصوص والتي لا سبيل الى الانحراف عنها اياً ما كانت وجهة الاسانيد التي تحدو الى ذلك اذ لا يتأتى في ظل من صريح هذه الاحكام اباحة هذا الاجراء بالمخلفة لمسا تفياص صريح تلك النصوص والتي لا معدى عن وجوب التقيد بها في هذا المضمار .

(ملف رقم ٢٨٤/٢/٤٧ جلسة ١٩٩٣/٧/١٨)

سلسلا — مسائل عامة

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

ضخامة المبلغ المطالب به — زيادته على نصف رأسمال الشركة المدعية — تنفيذ القرار بشأنه يؤدي الى شل يد الشركة عن تحقيق اغراضها — قد يؤدي ايضا الى تصفيتها او افلاسها — يتحقق بذلك ركن الاستعجال في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

الحكمة :

ومن حيث انه لما تقدم يكون القرار المطعون فيه بحسب الظاهر من الاوراق قد توائر في طلب وقف تنفيذه ركن الجدية مما يرجح معه الحكم بالفائه عند نظر الموضوع . كما ان ركن الاستعجال هو الآخر متوافر . وهو لا يتمثل في الضرر الذي يلحق المطعون ضده في زيادة قيمة الضريبة المستحقة على انتاج الشركة مما يمكن جبره بالمال — كما تذكر الجهة الادارية في طعنها — ولكنه يتمثل في ضخامة المبلغ المطالب به والذي يزيد على نصف رأسمال الشركة (مبلغ ٢٧٨٥٠٠٠ جنيه كما جاء بصحيفة الدعوى) والذي يؤدي تنفيذ القرار الصادر بشأنه الى شل يد الشركة من تحقيق اغراضها ، وقد يؤدي الى تصفيتها او افلاسها الأمر الذي يتحقق معه ركن الاستعجال في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى هذه النتيجة بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فانه يكون متقنا وصحيح حكم القانون ، ويكون الطعن فيه على غير سند من القانون الذي يتعين معه الحكم برفضه والزام الجهة الادارية بالمصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ٥٧٦ لسنة ٣٢ في جلسة ١٩٩٠/٤/٢١)

شهر عتري

شهر عقارى

أولاً — اجراءات الشهر .

ثانياً — دور مصلحة الشهر العقارى .

ثالثاً — تحديد رسم التوثيق والشهر .

رابعاً — مدى احتية الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان فى الاعفاء
من رسوم الشهر والتوثيق .

خامساً — أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ ينطبق على التصرفات
الصادرة من الدولة لغير المصريين الخاضعين للقانون ٥٦
لسنة ١٩٨٨ .

أولاً — إجراءات الشهر

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

المادة ٢٢ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم الشهر العقاري معدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ — أوجب المشرع على الجهة التي تتولى شهر المحررات أن تتأكد من عدم تعارض هذه المحررات مع مستندات المالك الحقيقي وذلك حماية للمالك وغيرهم من أصحاب الحقوق العينية من شهر المحررات بطريق غير مشروع من أصحاب الحقوق بما يكفل وضع حد لانتصاب الحقوق العينية والمكتسبة بقصد مضطمة — امتناع مصلحة الشهر العقاري عن شهر محرر لو روده على مال مملوك للدولة ولم يصدر قرار بتفسير ضفته بنقل ملكيته الى الأفراد يتفق واحكام قانون الشهر العقاري — اساس ذلك — وجوب التحقق من سلامة المحرر المطلوب شهره وصنوره من المالك الحقيقي ولحماية المالك واصحاب الحقوق العينية من اغتصاب الاراضي التي تعرض بطريق الغش بعض المحررات الفاصلة للملكية على غير سند من القوانين .

الحكمة :

ومن حيث أن القرار المطعون فيه بالامتناع عن تسجيل الحكم الصادر بفسخه ونفذه عقد البيع الصادر لصالح الجمعية الطاعنة فقد استند اساسا الى ما قرره أمين عام الشهر العقاري من عدم الاعتماد بالمعقد المشهر بطريق الايداع برقم ٥٨٩ في ١٧/١٢/١٩٦٣ منهجور ، والذي استندت اليه الجمعية الطاعنة في ملكيتها للأرض موضوع النزاع وذلك بسبب وروده على عقارات من الاملاك العامة للدولة .

ومن حيث أنه ولئن كانت المادة ٨٧ من القانون المعنى لم تورد تعديدا لما يعتبر من الأموال العامة على النحو الذي كانت تجري به قرينتها في

التقنين المدني القديم الا انها لم تتخل عن المعيار الذى كان مقررا فى المادة ٩ من التقنين القديم فى شأن التخصيص للمنفعة العامة الذى ورد على الوجه التالى . . « وعلى وجه العموم جميع الاموال الجبرية المنقولة أو الثابتة المخصصة لمنفعة عمومية بالفضل أو بمقتضى قانون أو امر . . » ويتضح ذلك من المناقشات التى دارت بنجدة القانسون المدني بمجلس الشيوخ حول صياغة مشروع المادة ٨٧ من القانون المدني القائم ، حيث اثير أن حكمه لا ينسحب على بعض ما يعتبر من الاموال العامة وفقا للمادة ٨ من التقنين المدني القديم مثل البرك والمستقعات والمساحات المتصلة بالبحر مباشرة والبحيرات الملوكة للعمى اذ ان تخصيصها للمنفعة العامة غير واضح ، الا ان الرأى قد استقر على أن المعيار العلم الذى وصفه النص المقترح سليم، وان التزام هذا المعيار يفنى عن ايراد الامثلة لذلك ، على النهج الذى سار عليه النص السابق وهو ما يقطع بأن المشرع لم يتبع الخروج على الاوضاع التى استقرت فى ظل التقنين القديم ، ولم يقصد الى التضييق من نطاق الاموال العامة التى كانت معتبرة كذلك فى ظل نموص التقنين القديم .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المساحة موضوع الطلب رقم ٢٢٣ / ١٩٧٩ المقدم من الجمعية الطامنة هى عبارة عن قطعة أرض مساحتها ١٢٠ فداناً وأردت بتكليف أموال الميرى باعتبارها جزءاً من بحيرة أدكو مساحتها حوالى سبعة وثلاثين ألف فدان : بعضها مقصور بالمياه وبعضها من الاراضى البور « سواحل ومنحرف عامة وهى من املاك الدولة العامة . ولم تصدر بشأنها من الحكومة أى تصرفات طبقاً لما ورد بكتاب إدارة تفتيش الاملاك بمحافظة البحيرة . كما اتت مصلحة المساحة أن الاراضى موضوع الطلب رقم ٢٢٣ / ١٩٧٩ المشار اليه تقع بجميها ببحيرة أدكو (٤) غمسلاً ثلاث وثلاثه املاك اميرية حسب تصوية نفقر المساحة وتحتوى التصديق الخاصة بالبحيرة .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن الأرض محل النزاع من الاموال العامة الملوكة للدولة ولم يتغير تخصيصها للنفع العام بأية وسيلة من

الوسائل الواردة بالمادة ٨٧ من القانون المبنى ومن ثم فلا يجوز التعامل عليها من الأفراد أو تملكها بافتقارهم أو بأى سبب من أسباب كسب الملكية مهما طال عليها الزمن ، فلا يسوغ الاعتداد بأى تعامل تم عنى هذه الأراضى ولو تم تسجيله أو اشهاره بأية صورة من الصور ، ذلك ان التسجيل لا تنتقل به الملكية الا اذا كانت ناشئا عن عقد صحيح صادر من المالك الحقيقى ، وهو لا يصح التصرف باطل فاذا كان الثابت من الاوراق ان الجمعية الطاعنة قد تقدمت بالطلب رقم ١٢٣/١٩٧٩ لتسجيل ائحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٥١٥ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى الجيزة ، وقد تعارض هذا الطلب مع طلبات اخرى واردة على ذات المساحة واستقرت جميعها انى العقد الثابت انتاريخ برقم ١١٠١٦ لسنة ١٩٢٠ المودع بالشهر العقارى بدوجب المحضر رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٦٢ ، فلا تثريب على مصلحة الشهر العقارى وان هى امسكت عن شهر هذه المحررات ومن بينها الحكم الصادر لصالح الجمعية الطاعنة ، بعد ان تطرقت الى بحث مدى توافق أو تعارض هذه المستندات مع مستندات الملك الحقيقى فتبينت فضلا عن تعارضها ، صدورها جميعا من غير الملك الحقيقى . ذلك ان المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ ألقت على عاتق الجهة التى تتولى شهر المحررات الواردة بها مهمة التأكد من عدم تعارض هذه المحررات مع مستندات الملك الحقيقى . حماية للملاك وغيرهم من اصحاب الحقوق العينية من شهر المحررات بطريق غير مشروع على الرغم من صدورها من غير اصحاب الحقوق — على ما ائصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه . ولوجب هذا القانون على مصلحة الشهر العقارى أن تتناول على المحررات بلبحث وتمحيص للتأكد من عدم تعارضها مع مستندات الملك الحقيقى بما يكفل وضع حد لنصاب الحقوق العينية والملكية يعقود مصطنعة .

ومن حيث ان امتناع الجهة الطعون ضدها عن شهر المحرر المشار اليه

كان استنادا الى وروده على مال من املاك الدولة العامة لم يصدر منها قرار بتغير صفته أو تصرف بنقل ملكيته من الدولة الى الأفراد ، قد تم تطبيقا لحكم القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ وفي حدود السلطة المخولة لها في المفاضلة بين المستندات المقدمة لها للتحقق من سلامة المحرر المطلوب شهره وصدوره من الملك الحقيقي تحقيقا للغاية التي انصحت عنها — صراحة — المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور — وهي حماية الملاك واصحاب الحقوق المعينة من مصلبات اغتصاب الاراضى التى قد تتيج بطريق الفس والتواطؤ فى شهر بعض المحررات النافذة للملكية على غير سند من القانون ، نال قرارها المطعون فيه يكون قد استقام على سنده الصحيح من القانون . ويكون الحكم المطعون فيه قد اساب الحق فيما انتهى اليه من رفض الدعوى المقامة بطلب الغائه . ولا يتدح فى ذلك ما اثارته الجمعية الطاعنة من أن ما انتهى اليه الحكم من اقرار حق الجهة الادارية فى الامتاع عن شهر المحررات وعدم الاعتماد بالمحرررت المشهورة سوف يؤدى الى اهدار الثقة بها وبعدم حجيتها فى حماية الملكية لأن الاعتماد بالتصرفات الباطلة رغم عدم صدورها من الملك الحقيقي بما فى ذلك الغاية من انشاء نظام الشهر وهي حماية الملكية العقارية من الاعتماد عليها ولا يتأتى ذلك الا تخويل السلطة المختصة بسط رقابتها فى التحقيق من سلامة المحررات المطلوب شهرها والتأكد من صدورها من مالكها الحقيقي ، وتحدد هذه السلطة كلما طلب اليها ذلك تطبيقها للمادة ٢٣ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الطعن المائل قائما على غير أساس سليم من القانون خليقا بالرفض ويتمين الحكم بذلك مع الزام الجمعية الطاعنة بمصروفاته .

(طعن ٣٢٨٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢٨)

ثانيا - دور مصلحة الشهر العقاري

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري معدلا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ -

— المشرع في قانون الشهر العقاري أوجب شهر جميع التصرفات التي من شأنها انشاء حق من الحقوق العقارية او نقله او زواله وكذلك الاحكام المثبتة لشيء من ذلك بطريق التسجيل — اوجب المشرع تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية والتأشير بخطوط الحكم النهائي في ذيل التأشير بالدعوى او على هامش تسجيلها — رتب المشرع على قيام صاحب الشأن بشهر الحكم النهائي بصحة التعاقد خلال الخمس سنوات من صيرورته نهائيا ان يصيح لهذا الحكم حجية من تاريخ تسجيل دعوى صحة التعاقد او التأشير بها — اثر ذلك : — الزام مصلحة الشهر العقاري بإجراء الشهر متى توافرت شروطه طبقا لاحكام القانون — لمصلحة الشهر العقاري المفاضلة بين المحررات والاعتداد بالمحرر الصادر من صاحب الحق الحقيقي دون غيره من المحررات حتى لو كانت مشهورة .

المحكمة :

ومن حيث ان المشرع في قانون تنظيم الشهر العقاري أوجب شهر جميع التصرفات التي من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية او نقله او تقييده او زواله وكذلك الأحكام المثبتة لشيء من ذلك بطريق التسجيل كما أوجب تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية والتأشير بخطوط الحكم النهائي في ذيل التأشير بالدعوى او على هامش تسجيلها ورتب على قيام صاحب الشأن بشهر الحكم النهائي بصحة التعاقد

خلال الخمس السنوات من صيرورته نهائيا أن يصبح لهذا الحكم حجية من تاريخ تسجيل دعوى صحة التعاقد أو التأشير بها . وتلتزم مصلحة الشهر العقاري بإجراء الشهر متى توافرت شروطه طبقا لأحكام القانون .

ومن حيث أن المادة ٢٢ فقرة سائسا (المستنبطة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ تنص على أن يلزم أن تشمل « طلبات الشهر على البيانات الخاصة بأصل حق الملكية أو الحق العيني محل التصرف وذلك في العقود والاشهارات وكذلك أحكام صحة التعاقد والقسمة وتثبيت الملكية اذا بنيت على الاقرار بأصل الحق أو التسليم للمدعى بطلباته وأحكام توثيق الصلح بين الخصوم واثبت ما اتفقوا عليه في محضر الجلسة وأوامر الاختصاص » . كما حددت المادة ٢٣ ما يقبل من المحررات فيما يتعلق باثبات أصل الملكية أو الحق العيني وفقا لأحكام المادة ٢٢ ونصت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ المضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري على أنه « وذلك كله بشرط عدم تعارض هذه المحررات مع مستندات الملك الحقيقي » . وقد ورد بتقرير اللجنة التشريعية عن هذه الاضافة أن « من مقتضاها عدم الاعتماد فقط في بحث أصل الملكية أو الحقوق العينية بالمحررات المشهورة اذا كانت تتعارض مع مستندات الملك الحقيقي أو صاحب الحق ... ومعنى تلك الاضافة أنه قد أصبح لمصلحة الشهر العقاري المفاضلة بين المحررات والاعتماد بالحرر الصادر من صاحب الحق الحقيقي دون غيره من المحررات ولو كانت مشهورة » . كما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون أن الفقرة المضافة « يكون بمقتضاها لمصلحة الشهر العقاري المفاضلة بين المحررات والاعتماد بالحرر الصادر من صاحب الحق الحقيقي دون الحرر الصادر من غيره ولو كان مشهرا » . ولا يبين من واقع المناقشة الماثلة أنه كانت تحت يد الشهر العقاري مستندات دالة على وجود حصة خيرات بما يستغرق القدر الصادر بشأنه الحكم بصحة وتغاذ عقد البيع ، مما كان يمكن أن يقوم

سفدا للشهر العقارى فى أعمال حكم الفقرة الأخيرة من المادة (٢٣) المشار إليها . وفضلا عن ذلك فإن هيئة الأوقاف المصرية قد اقتصر اعتراضها على اتعلم شهر الحكم على الإشارة الى الحكم الصادر من محكمة الواىلى الجزئية بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٩ . ويبين من الاطلاع على الصورة الرسمية للحكم المشار اليه أنه لم يرد به تقدير لنصيب بعض الخيرات ، وإنما اقتصر الحكم بعد ان قرر ثبوت ملكية السيدة / لما قدره ١٢ قيراطا من ٢٤ قيراطا على ايراد أنه « وان كان للأوقاف حصة وهو الأمر اذنى لم تنكره أى من طرفى الدعوى فتكون فى القدر الباقى بعد البيع الى المدعية » . وعلى ذلك فليس صحيحا ان الحكم المشار اليه قد قدر حصة الخيرات بما يعادل ١٢ قيراطا .

وفضلا عن كل ذلك فإن حجة الوقف الصادرة سنة ١٩٠٧ ميلادية التى يستند إليها الطاعنان لتحديد نصيب الخيرات فى الوقف قد تضمنت أن « الحصة التى قدرها الربيع ستة قرايط باقى الموقوف المذكور تكون وقفا مصرّفا رسة فى وجوه بر وخيرات وصداقات وقراءة قرآن كريم » .

كما تضمنت بان « الحصة التى قدرها الربيع ستة قرايط من الموقوف المذكور تكون وقفا يحفظ ريعه تحت يد من يكون ناظرا على هذا الوقف للتصرف فيه فيما يحتاج اليه الموقوف المذكور من العمارة والرعة بحسب ما يراه الناظر على ذلك » ، وبذلك فإن حصة الخيرات هى ستة قرايط ونصيب هذه الحصة فيما هو مخصص للصرف على اعيان الوقف هو قيراط ونصف على ما قررته وزارة الأوقاف بكتابها الى ملبورية الشهر العقارى المؤرخ ١٩٧٧/١٢/١٨ حين قررت بالكتاب المذكور أن حصة الأوقاف فى العقار هى سبعة قرايط ونصف القيراط ، فتكون حصة الخيرات ، حسب الظاهر من الأوراق ، هى سبعة قرايط ونصف القيراط فإذا كان ذلك وبافتراض احقية المدعية فى الدعوى رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٧٥ فيما تقر لها بالحكم الصادر فيها بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٩ بثبوت ملكيتها

لما مقداره اثنا عشر قيراطا ، فان هذا النصيب بالاضافة الى حصصة الخيرات ، حسب التحديد السابق لها ، على ما يبين من ظاهر الأوراق ليس من شأنهما أن يحولا دون شهر الحكم الصادر لصالح المطعون ضده بالظعن المائل اذ ان القدر الصادر به الحكم يبلغ أربعة قرايط ونصف وهو ما يكمل أربعة وعشرين قيراطا . وعلى ذلك ، واذا خلت الأوراق مما يفيد قيام سبب مشروع يبرر امتناع الشهر العقاري عن شهر الحكم الصادر لصالح المطعون ضده بالظعن المائل بصحة ونفاذ عقد البيع لما مقداره أربعة قرايط ونصف ، فان الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بالفناء القرار السلبي بامتناع مصلحة الشهر العقاري عن السير في الاجراءات اللازمة لتسجيل الحكم الصادر بصحة ونفاذ عقد البيع يكون قد أصاب الحق في قضائه مما يتعين معه رفض الظعن المائل مع الزام الطاعن الأول بصفته بالمصروفات اعمالا لحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ٢٦٤٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦/١١/١٩٨٥)

نلقا - تصديق رسم التوثيق والشهر

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

سريان الحد الأقصى لرسم التصديق على التوقيعات المنصوص عليها في المادة ٢١ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على عقود تأسيس هذه الشركات وعقود تعديلها .

الفتوى :

ثار البحث في شأن مدى سريان الحد الأقصى لرسم التصديق على التوقيعات المنصوص عليه في المادة ٢١ من قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على عقود تأسيس هذه الشركات وعقود تعديلها ، حيث ورد في المذكرة المرافقة له أن العمل بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق جرى في البداية على إخضاع رسوم التصديق على التوقيعات سواء في عقود تأسيس الشركات الخاضعة لأحكام القانون المشار إليه أو عقود تعديلها لهذا الحد الأقصى ، ثم استطلعت المصلحة رأي إدارة الفتوى لوزارتي الخارجية والمعدل في هذا الشأن فأفادت بكتابها الصادر في ١٩٨٩/٣/٩ أن اللجنة الأولى لقسم الفتوى بمجلس الدولة انتهت إلى أن الحد الأقصى لرسم التصديق على التوقيعات المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ آنف البيان مقصور على عقود تأسيس الشركات دون عقود تعديلها - وتذ أرسلت إحدى الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون إلى مصلحة الشهر العقاري والتوثيق تشكو إخضاعها لرسم التصديق على التوقيعات دون حد أقصى لدى تعديل عقد الشركة - على مقتضى ما انتهت

اليه اغتوى المشار اليها — ورايتم بناء على طئب المصلحة طرح الموضوع على ائجمعية العمومية .

وقد عرض الموضوع على ائجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بئئستها المنعقدة فى ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٢ فاستبان لها ان المادة ٢١ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم وائشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تنص على انه : « ... وتكون رسوم التصديق على التوقيعات بالنسبة لعتود ائشركات الخاضعة لاحكام هذا القانون بمقدار ربع المائة من راس المال بحد اقصى مقداره الف جنيه ، سواء تم التصديق فى مصر او لدى السلطات المصرية فى الخارج .

وتعفى من رسوم الدفعة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس هذه الشركات ، وكذلك عقود القرض والرهن المرتبطة باعمال هذه الشركات وذلك لمدة سنة من تاريخ شهر عقد الشركة ونظامها فى السجل التجارى » .

ومن حيث ان البىلادى من صياغة هذا النص ان اداء رسوم التصديق على التوقيعات بالنسبة الى عقود الشركات الخاضعة لاحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه — بمقدارها ، وحدها الاقصى المنصوص عليه ، لا يقتيد بفترة التأسيس ولا يرتبط ببلوغ اجل معين ، وذلك على خلاف الاعفاء من رسوم الدفعة ورسوم التوثيق والشهر الذى قصر التمتع به على عقود تأسيس هذه الشركات وكذلك عقود القرض وعقود الرهن المرتبطة باعمالها والتى هزم خلال سنة من تاريخ شهر عقد الشركة ونظامها فى السجل التجارى . ومؤدى ذلك انه اذا ادخلت احدى الشركات الخاضعة لاحكام القانون المشار اليه تعديلا على عقد تأسيسها واستئزم هراغه فى ذات الشكل الذى اتبع عند التأسيس — تطبيقا لمبدأ توازى الاشكال — ان يتم التصديق على التوقيعات فيه ، فان الرسم الذى يؤدى فى هذه الحالة لا يزيد على الحد الاقصى المنصوص عليه فى المادة (٢١)

آئنة البيان . فذلك قاعدة يفرضها حسن تفسير هذا النص وأعمال واضح مقتضاه ، وللتأنيب المادة (٢٤) من ذات القانون حين نصت على أن : « تراعى الشروط والإجراءات الخاصة بتأسيس الشركة عند تعديل نظامها » اذ لا تغرب الشروط المالية المتعلقة باستحقاق الرسم في نهما واستلهم صحيح الأمر في تفسيرها عن مجال الشروط التي أعطت عند تأسيس الشركة مما يراعى لدى تعديل نظامها .

ملحوظة :

انتهت الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى سريان الحدد الاقصى لرسم التصديق على التوثيقات المنصوص عليه في المادة ٢١ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة على عقود تأسيس هذه الشركات وعقود تعديلها .
(ملف رقم ١٦٤/١/٤٧ في ١٦٤/١٢/٢ في ١٩٩٢)

رابعا - مدى احقية الهيئة العامة لتعاونيات البناء
والاسكان في الاعفاءات من رسوم الشهر والتوثيق

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

سريان الاعفاء المقرر للحكومة من رسوم التوثيق والشهر طبقا
لقاعدة (٢٤) من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق
والشهر المعدل بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٠ على الهيئة العامة
لتعاونيات البناء .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٢ من اكتوبر سنة ١٩٨٦ ، فاستعرضت
القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة حيث ينص في
المادة رقم (١) منه على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء
هيئة عامة لادارة مرفق عام مما يقوم على مصلحة عامة أو خدمة عامة
وتكون لها الشخصية الاعتبارية » . وتنص المادة (١١) من ذات القانون
على أن « تعتبر أموال الهيئة العامة أموالا عامة وتجرى عليها القواعد
والاحكام المتعلقة بالأموال العامة مالم ينص على خلاف ذلك في القرار
المصدر باتشاء الهيئة كما استعرضت الجمعية العمومية القانون رقم
٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر المعدل بالقانون رقم ٩٤
لسنة ١٩٨٠ حيث ينص في المادة (٣٤) منه على أن « يعفى من الرسوم
المفروضة بموجب هذا القانون :

(١) المحررات والاجراءات التي تؤول بمقتضاها ملكية العقارات أو
المنقولات أو الحقوق الى الحكومة .

(ب) الصور والشهادات والكشوف والمخصصات والترجمة للوزارات
أو المصالح الحكومية أو الجهة وقف خرى ... » .

واستعرضت الجمعية العمومية كذلك قرار رئيس جمهورية مصر
العربية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تنظيم الهيئة العامة لتعاونيات
البناء الذى نص فى المادة الأولى منه على أن « الهيئة العامة لتعاونيات
البناء والاسكان هيئة عامة لها شخصية اعتبارية مقرها مدينة القاهرة
وتتبع وزير الاسكان والتعمير » كما نصت المادة (٨) منه على أن :
« تتكون موارد الهيئة من : ٤ — الإيرادات الفاتجة عن مباشرة
نشاطها والأعمال التى تؤديها للغير وتعتبر أموال الهيئة أموالا عامة تسرى
فى شأنها القواعد والأحكام التى تسرى فى شأن الأموال العامة » .
ونصت المادة (٩) من ذات القرار على أن « تكون للهيئة موازنة خاصة
يتبع فى أعدادها القواعد المعمول بها فى أعداد الموازنة العامة للدولة
وتبدأ السنة المالية للهيئة ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى
بانتهاؤها » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع بمقتضى القانون رقم ٧٠
لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٠ أعفى صراحة
الحكومة من رسوم الشهر والتوثيق ، وكان انشاء الجمعية العمومية
لتسمى الفتوى والتشريع قد استقر على أنه لما كانت الهيئات العامة
ومفقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه تتولى إدارة
مرفق عام بهدف تحقيق الصالح العام فانها لا تخرج عن كونها مصالح
عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية ، وكل لها استقلالا
اقتضته طبيعة المرافق القائمة على ادارتها ، وإذا كان المشرع قد خصها
بميزانية مستقلة ألا أن هذه الميزانية تلحق بميزانية الدولة وتحمل عجزها ،
ومن ثم فانها تدخل فى ملول « الحكومة » بمعناها الواسع .

وحيث أن الهيئة العامة لتعاونيات البناء ومفقا للمادة رقم (١)

من القرار الجمهوري رقم ١٩٣ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتنظيمها تعتبر
هيئة عامة تتبع وزير الاسكان والتموير وتسرى في شأنها احكام القانون
رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى سريان
الامضاء المقرر للحكومة من رسوم التوثيق والشهر طبقا للمادة (٣٤)
من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه على الهيئة العامة
لتعاونيات البناء .

(ملف ٣٧/٢/٣٤٤ — جلسة ١٠/٢٢/١٩٨٦)

خامساً — احكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤
تنطبق على التصرفات الصادرة من الدولة
لغير المصريين الخاضعين للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

المادة ٢٢ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم
التوثيق والشهر تسرى على التصرفات الصادرة من الدولة لغير المصريين
الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ بشأن تنظيم تلك
غير المصريين العقارات المبنية والأراضي الفضاء والتي تكون الدولة طرفا
فيها .

التقوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى التقوى
والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ٥ من يونية سنة ١٩٩١ فوات ما يأتى :

١ — ان القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق
المعدل بالقانونين رقمي ٩٤ لسنة ١٩٨٠ و ٩٦ لسنة ١٩٩١ ، حدد
في المادة (٢١) منه قيمة العقار او المنقول في الحالات التي ينص فيها على
تسجيل الرسم النسبى على أساس هذه القيمة ، وعرض النص للعقارات
في البندين ٦ ، ٧ فجعل العبارة في تحديد قيمتها عند تقدير الرسم النسبى
على أساس القيمة الموضحة في المحرر بحيث لا تقل بالنسبة الى العقارات
التي ربطت عليها ضريبة العقارات المبنية على أساس القيمة الموضحة في
المحرر بحيث لا تقل عن ثلاثين مثلا للقيمة الاجارية السنوية المتخذة أساسا
لرابط الضريبة ، وبالنسبة للعقارات التي لم تربط عليها الضريبة ، فيقتصر
الرسم على أساس القيمة الموضحة في المحرر بحيث لا تقل عن قيمة المنزل

في انجته الموجودة بها أو اقرب جهة مجاورة لها . ولتبين الجداول التي يصدر بها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى وزيرى المالية والإسكان والمحافظة المختص مما يعد منطقة ممثلة ومستوى وقيمة العقارات المبنية في كل منها مستندة الى متوسط ما تم ربط ائريية عليه منها . وقد ألقى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ نظام التحرر المنصوص عليه في عجز المادة (٢١) المشار اليها قبل تعديلها بالقانون الأخير . وحدد المشرع في المادة (٢) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ بتنظيم تلك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء أسس تقدير تلك العقارات المراد تلكها ونص على أن يسترشد في تقدير هذا الثمن بالقيسة المبينة في المحرر وبالجداول الذى يضعه وزير العدل بالاتفاق مع وزير الإسكان ، وصدر قرار وزير العدل رقم ٦٠٢٦ لسنة ١٩٩٠ في هذا الشأن ، برافق له جدول بأسعار الأراضى الفضاء ببعض مدن القاهرة والجيزة والإسكندرية والقليوبية والإسماعيلية والبحر الأحمر والمدن الجديدة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ . ومؤدى ما تقدم أن القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ المشار اليه اعتد في مسدد تقدير الرسم بالقيمة المبينة بالمحرر بمراعاة الحد الأدنى المقرر للتقدير ، وهو في ذلك يتفق — في الأساس — مع ما ورد في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه من الاعتقاد في تقدير الرسم بالقيمة المبينة بالمحرر مع الاسترشاد بجدول الأسعار المرافقة لقرار وزير العدل رقم ٦٠٢٦ لسنة ١٩٩٠ وفي حدوده ، من ثم لانه لا يبدو — في الحقيقة وأقع الأمر — خلاف معلى في النتيجة في شأن تقدير الرسم عن التصرفات العقارية في القانونين رقمى ٧٠ لسنة ١٩٦٤ ، ٥٦ لسنة ١٩٨٨.

٢ — وتنص المادة (٢٢) من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ على أن « تبسج الرسوم النسبية على التصرفات والوقائع في المحررات التي تكون للدولة أو إحدى وحدات الحكم الملى أو إحدى الهيئات العامة أو وحدات القطاع العام طرفاً فيها على أساس القيمة الموضحة في تلك

المحررات ، والعلة الظاهرة من ايراد هذا النص — في شأن التصرفات التى تكون الدولة طرفا فيها — بالاعتداد فى تقدير الرسم على أساس القيمة المبينة بالحرر — وعن أنتفاء مظنة التهرب بابتغى ثمن يغير الثمن الفعلى فى العقود التى تكون الدولة طرفا فيها . والنص فيما قرره من الاعتداد بالقيمة المحررة فى العقد فيما يباع من أراضى الدولة ، انما يقرر حكما عاما يتناول كل ما تبعة الدولة للمواطنين او الاجانب ، ولا يعتبر تطبيقه على ما يباع للاجانب استثناء من الحكم العام ، بل انه يعتبر تطبيقا للاصل المقرر فى شأن التصرفات أو البيوع التى تصدر من الدولة ويمتد اذن الى تلك التى تخضع للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ ، فى خصوص تحديد ثمن البيع ، وفى هذا الصدد ، فانه لا تعارض ولا خلاف فى الحالة المعروضة ، ومن ثم فالاصل أعمال حكم القانونين فيعتد بالقيمة الموضحة بالمعقد ، الا أن يكون فيه بعد من ثمن المثل على مقتضى ما حدده قرار وزير العدل المشار اليه .

٣. — وانه على مقتضى ما تقدم ، فإن احكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ ينطبق على التصرفات الصادرة من الدولة لغير المصريين التى تخضع لاحكام القانون ينطبق على التصرفات الصادرة من الدولة لغير المصريين التى تخضع لاحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه فى الخصوص .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن احكام المادة (٢٢) من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه تسرى على التصرفات الصادرة من الدولة لغير المصريين الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ ، على الوجه المبين بالأسباب .

(ملف ٨٠/١/٧ — جلسة ١٩٩١/٦/٥)

مجله

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

الصحفى هو من يحترف مهنة الصحافة — المقصود بالاحتراف هو أن يتقاضى الصحفى من مهنته اجرا يستمد منه الجزء الأكبر اللازم لمعيشته .

الحكمة :

من حيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم نقابة الصحفيين المصريين تنص على أن :

يعتبر صحفيا محترفا من باشر بصفة أساسية ومنظمة مهنة الصحافة فى صحيفة يومية أو دورية تطبع فى مصر أو باشر بهذه الصفة المهنة فى وكالة انباء مصرية أو اجنبية تعمل فى مصر ، وكان يتقاضى عن ذلك اجرا يستمد منه الجزء الأكبر اللازم لمعيشته .

وتنص المادة الخامسة من القانون المشار اليه على أن « يعتبر صحفيا محترفا المراسل اذا كان يتقاضى مرتبا سواء كان يعمل فى مصر أو فى الخارج . . . » .

وتنص المادة السادسة على أن « يعتبر صحفيا محترفا ، المحرر المترجم ، والمحرر المراجع والمحرر الرسام والمحرر المصور والمحرر المختزل والمحرر الخطاط » .

ومن حيث أنه يبين من النصوص المشار اليها أن الصحفى لابد أن يكون محترفا مهنة الصحافة ، وفى سياق النص ما ينبىء عن المقصود بالاحتراف وهو أن يتقاضى اجرا يستمد منه الجزء الأكبر اللازم لمعيشته .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أنه بقدر ما أسهب السيد / فى التليل على موهبته الصحفية ونشاطه الصحفى ومقالاته وقصصه بقدر ما أغفل اثبات الأجر الذى كان يتقاضاه من وراء هذا النشاط ، فما قدمه

من شهادات تشهد كلها بنشر مجموعة من قصصه ومقالاته ، ومثل هذه الشهادات لا تكفى للقول بأنه محترف للصحافة كمهنة سواء بتقاضيه اجرا منها يعتمد عليه في معيشته ، أو بعنصر الاحتراف الآخر . وهو الثابت والانتظام والدورية ، فهو في الفترة من سنة ١٩٥٥ حتى سنة ١٩٦٥ تاريخ قيده بـنقابة الصحفيين ، اما عمل في الشرطة ومقا لمؤهله (حتى سنة ١٩٦٤) وهى الوظيفة التى تمسك بها الى ما قبل قيده بـنقابة الصحفيين ، او عمل كادارى في مجلة البوليس في الفترة من أول عام ١٩٥٤ حتى أول عام ١٩٥٥ وفى أوقات متفرقة كان ينشر موضوعات وقصصا سواء في مجلة البوليس أو الجيل الاسبوعية ، ولم يتضمن أى من هذه الشهادات انه باشر عملا من الاعمال المنصوص عليها في المواد ٤ ، ٥ ، ٩ من القانون رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٥ المشار اليه والتي يعتبر من يقوم بها صحفيا محترفا ولا تفيد هذه الشهادات سوى انه باشر مجرد نشر قصص وموضوعات ، الى ان عين بمجلة الإذاعة والتلفزيون بمرتب شهري قدره خمسون جنيها .

(طعن ٩٠٦ و ٩٥٧ و ٩٨٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ بتطبيق قواعد الاجور والملاوات المقررة بالمؤسسات الصحفية على الصحفيين العاملين بوكالة انباء الشرق الأوسط ومجلة الإذاعة والتلفزيون . قرار المجلس الاعلى للصحافة الصادر بتاريخ ٢٥ من ابريل سنة ١٩٧٦ .

استحقاق الصحفى للملاوة يكون على اساس تاريخ التمتع في المؤسسة الصحفية او تاريخ التيد بجداول نقابة الصحفيين ايهما اسبق — يعتد بـددة الاشتغال بالاعمال الصحفية في أى من المؤسسات الصحفية التابعة للاتحاد الاشتراكى بشرط ان تكون متصلة بـددة الخدمة الحالية .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٨ بتطبيق قواعد الأجور والملاوات المقررة بالمؤسسات الصحفية على الصحفيين العاملين بوكالة أنباء الشرق الأوسط ومجلة الإذاعة والتلفزيون تنص على أنه :

« نستثناء من أحكام قانون نظم العاملين بالقطاع العام والقانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ بإنشاء اتحاد الإذاعة والتلفزيون يسرى على الصحفيين العاملين بوكالة أنباء الشرق الأوسط ومجلة الإذاعة والتلفزيون قرار المجلس الأعلى للصحافة الصادر بتاريخ ٢٥ من إبريل لسنة ١٩٧٦ وأى تعديلات تجرأ عليه مستقبلا » .

وتنص المادة الثانية على أن تعاد تسوية مرتبات الصحفيين المشار إليهم في المادة السابقة على أساس تطبيق القواعد الواردة بالقرار المشار إليه .

ومن حيث أن قرار المجلس الأعلى للصحافة الصادر بتاريخ ٢٥ من إبريل لسنة ١٩٧٦ نص في مادته الثالثة على أن يكون تحديد مقدار الملاوة العورية التى تستحق طبقاً لأحكام المادة السابقة على أساس تاريخ التعيين فى المؤسسة الصحفية أو تاريخ القيد بجداول نقابة الصحفيين أيهما أسبق .

ويحدد بمدة الاشتغال بالأعمال الصحفية فى أى من المؤسسات الصحفية التابعة للاتحاد الاشتراكى إذا كانت متصلة مع مدة الخدمة الحالية .

ومن حيث أنه وقد اتفقت عن السيد / صفة الاحتراف فلان بداية عمله الصحفى الذى يعتد به فى تسوية حالته هو تاريخ تعيينه فى مجلة الإذاعة والتلفزيون بعد استقالته من الشرطة بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٤ باعتباره

أنه منذ هذا التاريخ بلشر بصفة منتظمة مهنة الصحافة في صحيفة دورية مما يكسبه صفة الصحفي ، أنه تعرض لأكراه دفعه الى تقديم استقالته ، أو ثمة اجراء مخالفا للقانون قد اتبع ضده ومن ثم تفقد مطالبته بالتعويض غير قائمة على أساس سليم من القانون متعينا رفضها .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم واذا أخذ الحكم المطعون فيه بعبر هذا النظر فيتمتع الحكم بقبول الطعون شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه ، وبأحقية المدعى في تسوية حالته باعتبار بداية عمله الصحفي من ١٩٦٤/٢/١٠ تاريخ تعيينه بمجلة الاذاعة والتلفزيون ويرفض ما عد ذلك من طلبات والزمط طرفي الخصومة المصرومغت مناصفة .

(ملعن ٩٠٧ و ٩٥٧ و ٩٨٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٣٠)

صحيفة الحالة الجنائية

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

ادراج بيانات صحيفة الحالة الجنائية بمعرفة الجهة الادارية المختصة لا يقوم على اساس من السلطة التقديرية — بل تلزم الجهة الادارية المختصة بادراج بيانات صحيفة الحالة الجنائية وفقا لما يحدده القانون وفي الشكل الذى رسمه مع اللوائح — لا يمدو ان يكون عمل الجهة الادارية سوى تنفيذ للقانون دون ارادة ولا تقدير لهذه الجهة الادارية المختصة في اتخاذه او عدم اتخاذه .

الحكمة :

ومن حيث ان مبني الطعن مخالفة الحكم الطعين القانون والخطا في تطبيقه وتاويله ، استنادا الى انه ليس المقصود بهذه الدعوى التمدى لوظيفة العمدة ، وأن حقيقة النزاع هي الطعن على قرار ادارى نهائى صادر من جهة ادارية — هي مصلحة الادلة الجنائية — بادراج بيانات الحكم الجنائى سالف البيان في صحيفة الحالة الجنائية للطاعن ، على غير صحيح الواقع والقانون .

ومن حيث انه يتعين الاشارة — ابتداء — الى انه ولئن كان ادراج بيانات صحيفة الحالة الجنائية بمعرفة الجهة الادارية المختصة ، لا تقوم على اساس من السلطة التقديرية التى تنشرها الجهة الادارية المختصة في تحديد ما تدرجه وما لا تدرجه في هذه الصحيفة ، وانما تلزم الجهة الادارية المختصة بادراج بيانات صحيفة الحالة الجنائية وفقا لما يحدده القانون وفي الشكل الذى رسمه مع اللوائح ، اذ لا يمدو عملها ان يكون التنفيذية له باعتبار ذلك عملا ملانيا تنفيذيا لما يقضى به القانون ، دون ارادة ولا تقدير لهذه الجهة الادارية المختصة في اتخاذه او عدم اتخاذه ومن ثم فان المنازعة المظلة وآيا كان الرأى في مدى انتفاء القرار الادارى فيها لا يمكن أن تخرج عن كونها منازعة من المنازعات الادارية التى يدور النزاع

فيها حول مدى صحة الوقائع التي تدرج في صحيفة الحالة الجنائية ومدى سلامة تطبيق القانون الذي يستمد المواطن حقه بشأن ما يدرج ولا يدرج من الوقائع الجنائية للصيقة بحالته كمرد وكثبان من القانون مباشرة وليس التي تدرج في عموم الولاية المخولة لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بمقتضى المادة ١٧٢ من الدستور وكذلك البند الرابع عشر من المادة العاشرة من قانون تنظيم مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .
(طعن ١٩٠٤ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٩١/٧/٢)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

صحيفة الحالة الجنائية تمس حالة الشخص فيما يتعلق بفعاله وسوابقه الجنائية - تمثل جانب اساسى من جوانب حالته كمواطن في مواجهة الدولة واجهزتها - تعتبر مرآة لسمته - بحسب ما هو مدون بها - في شتى مجالات حياته وممارسة حقوقه العامة والخاصة في المجتمع - هى واجبة التقديم للجهة الادارية المختصة من الترشيح لوظيفة ما او لعضوية مجلس الشعب او لاحدى المجالس المحلية او للحصول على ترخيص بحمل سلاح - او غير ذلك .

الحكمة :

ومن حيث ان صحيفة الحالة الجنائية انما تمس حالة الشخص فيما يتعلق بفعاله وسوابقه الجنائية وهى تمثل جانباً أساسياً من جوانب حالته كمواطن في مواجهة الدولة واجهزتها ، كما تعتبره مرآة لسمته ، حسناً او سوءاً بحسب ما هو مدون بها وذلك في شتى مجالات حياته وممارسته لحقوقه العامة والخاصة في المجتمع فهى واجبة التقديم للجهة الادارية المختصة من الترشيح لوظيفة ما او لعضوية مجلس الشعب او لاحدى المجالس المحلية او للحصول على ترخيص بحمل سلاح ، او بغیر ذلك من مجالات الحياة التى لاتقع تحت حصر ، ومن ثم بصحيفة الحالة

الجنائية متعلقة بحالة الفرد الجنائية كمواطن بين غيره من المصريين أما تعلقها في المنازعة الراهنة بحالته بمناسبة الترشيح لوظيفة العمدية ، فهو تعلق ليس مقصودا على الترشيح للعمدية إما للمنازعة في الحالة الجنائية من ذاتية وكيئونه تتعلق بالحالة الجنائية للمواطن التي يقوم عليها تحديد من المراكز القانونية الذاتية له طوال حياته فضلا عن أن هذه المنازعة الذي يتدرج في اختصاص محكمة القضاء الإداري عملا بنص المادتين ١٠ ، ١٣ من قانون مجلس الدولة المشار اليه وهي محكمة استئنائية بالنسبة للمحاكم الإدارية فيما تختص به من منازعات وفقا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ المادة ١٣ من القانون ، وأذ انتهى قضاء الحكم الطعن الى غير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتاويله ، مما يتعين معه القضاء بالفائه ، وبإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري للفصل في موضوعها وحيث أن الحكم في الاختصاص لا ينهى الخصومة ومن ثم فانه يتعين — ابقاء الفصل في المصروفات ، عملا بالحكم المادة ١٨٤ .

(طعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩١/٧/٢٠)

صحة عمومية

• www.pearsoned.com

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ في شأن الاسعاف الطبي — معنلا بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧١ — قرار وزير الصحة رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٩ بتشكيل لجنة وضع مسيكت وظائف مرفق الاسعاف والدرجة المقترحة لكل منها — وظيفة مسعف اسعاف ثم لم ترد في الكشوف الملحقه بكتاب عمل الحكومة — اساسي ذلك : — ان جمعيات الاسعاف كانت من الجمعيات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ أصبحت جمعيات الاسعاف تابعة لوزارة الصحة — لجنة وضع مسيكت وظائف مرفق الاسعاف حددت لوظيفة مسعف الدرجة (٢٠٠ — ٥٠٠) المعادلة للمعسمة واشترطت لشغل هذه الوظيفة عدة شروط : — اولها : — الحصول على مؤهل دراسي من مدارس مساعدي المعرضين او المرضات دون حاجة الى خبرة سابقة — او مؤهل دراسي اقل من المتوسط مع خبرة في اعمال الاسعافات والتعريض لا تقل عن ٦ سنوات — او بدون مؤهل دراسي مع خبرة نوعية في مزاوله العمل في وظائف الاسعافات او التعريض مدة لا تقل عن ١٢ سنة — وثاني هذه الشروط اجتياز اختبار الصلاحية لشغل الوظيفة — اثر ذلك : — يتعين لصدور القرار من السلطة المختصة بالتعيين في هذه الوظيفة ان يستوفي المامل شروط شغلها .

الحكمة :

ومن حيث ان الثابت بالأوراق ان المدعى جند بالقوات المسلحة اعتبارا من ٤ / ٤ / ١٩٦٥ واستبقى بالخدمة العسكرية واتناء استبقائه صدر القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٩ بتاريخ ١ / ٤ / ١٩٦٩ من مدير عام مديرية الصحة بالدقهلية بتعيين المدعى بوظيفة مسعف اسعاف بالدرجة الحادية عشرة ويمنح بداية مربوطها وتدره سبعة جنيهات .

ومن حيث ان وظيفة مسعف اسعاف لم ترد في الكشوف الملحقه بكتاب

عمال الحكومة اذ كانت جميعات الاسعاف من الجمعيات الخاضعة لاحكام القانون الخاص واذ صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تنظيم الاسعاف الطبى العام ، أصبحت بمقتضاه جمعيات الاسعاف تابعة لوزارة الصحة وقد عدل هذا القانون بقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧١ الذى نص فى مادته الاولى على ان « يستبدل بالمادة ٢ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه النص الآتى : « استثناء من احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه تسوى حالات العاملين بمراكز ووحدات الاسعاف الطبى القائمى بالعمل بها وقت العمل بالقانون وذلك بتعيينهم فى وزارة الصحة فى الدرجات التى تحدد طبقا لقواعد تضمها لجنة تشكل بقرار من وزير الصحة ويمثل فيها الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ووزارة الخزانة ومرتقى الاسعاف وعلى ان يراعى تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بالنسبة الى المؤهلين ، اما بالنسبة لغير المؤهلين فتحدد مرتباتهم واقدميائهم بمدد وضعهم فى الدرجات المقررة لمهنتهم على اساس حساب مدد ممارستهم لهذه المهن بمراكز ووحدات الاسعاف كلها أو بعضها طبقا للقواعد التى تضعها اللجنة ، ولا تكون هذه القرارات نهائية الا بعد موافقة وزير الخزانة عليها واعتمادها من وزير الصحة ... ويحتفظ لهؤلاء العاملين خلال هذه الفترة بالأجور والمرتبات الفعلية التى يتقاضونها حاليا » وقد نص هذا القانون على العمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه .

ومن حيث أنه بناء على ذلك صدر قرار وزير الصحة رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٩ بتشكيل لجنة لوضع مسميات ووظائف مرتقى الاسعاف والدرجة المقترحة لكل وظيفة ، وقد وضعت اللجنة مسميات لتلك الوظائف والدرجة المقترحة لكل منها ووافق عليها الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى ١٠/١١/١٩٦٩ وقد قررت اللجنة توظيف مسميات الدرجة (٣٠٠ / ٥٠٠) المعادلة للتاسعة الا انها اشترطت لشغل هذه الوظيفة بذات الدرجة ما يأتى :

١ — مؤهل دراسى من مدارس مساعدى المعرضين أو المعرضات دون حاجة الى خبرة سابقة .

٢ — أو مؤهل دراسى اقل من المتوسط مع خبرة فى اعمـال الاسعافات أو التمريض مدة لا تقل عن ٦ سنوات .

٣ — أو بدون مؤهل دراسى مع توافر خبرة نوعية فى مزاولـة العمل فى وظائف الاسعافات أو التمريض مدة لا تقل عن ١٢ سنة .

٤ — اجتياز اختبار انصلاحيـة لشغل الوظيفة .

ومن حيث ان تقييم وظيفة مسعف وقد تم فى ١٠/١٢/١٩٦٩ بعد تعيين المدمى بتاريخ ١/٤/١٩٦٩ بالدرجة الحادية عشرة ، فان هذا التعيين يكون قد تم باعتبار المدمى عاملا عاديا بناء على ترشيح القوات المسلحة نه اثناء خدمته العسكرية مما يحفظه فى وظائف الخدمات المعاونة ، ويؤكد ذلك ان الدرجة الحادية عشرة التى عين فيها المدمى تحظى فى مجموعة وظائف الخدمات المعاونة ولا تدخل فى مجموعه الوظائف الفنية او المهنيه التى يعين فيها العاملون الفنيون او المهنيون المخاطبون باحكام الجدول الثالث المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ اذ ان هذا الجدول خاص بالعاملين المذكورين المقرر تعيينهم ابتداء فى الفئات (١٤٤ / ٣٦٠) العاشرة ، (١٦٢ / ٣٦٠) التاسعة ، (١٨٠ / ٣٦٠) الثامنة ، والمدمى لم يعين فى أى من الفئات الثلاثة سابقة الذكر ، والثابت من ملف خدمة المدمى ان جهة الادارة علمته باعتباره من مجموعة الوظائف المعاونة وانه لا يحمل أى مؤهل دراسى ولا تتوافر فيه مدة الخبرة اللازمة لشغل وظيفة مسعف بعد تقييمها ، ولا حجة فى القول بان الادارة ما دامت قد عينته فى وظيفة مسعف قبل تقييمها وبالدرجة الحادية عشرة تكون قد قصت تعيينه فى وظيفة فنية ، ذلك ان تقييم تلك الوظيفة باعتبارها وظيفة فنية مقتر لها الدرجة (٣٠٠ / ٥٠٠) فى تاريخ لاحق لتاريخ تعيين المدمى لا يكسب المدمى حقا فى شغلها تلقائيا ، او من المسلم ان

قرارات التقييم هي قرارات مشقة ومن ثم يتعين أن يصدر قرار من السلطة المختصة بتعيين المدعى في هذه الوظيفة بعد هذا التقييم وفي الدرجة المقررة لها متى استوفى شروط شغلها ، والثابت ان المدعى لم يستوف اشتراطات شغل تلك الوظيفة بالدرجة المقررة لها وهي (٥٠٠/٢٠٠) بالتالى فلا يمكن اعتباره شاغلا لوظيفة مهنية او فنية في ١٩٧٤/١٢/٢١ تاريخ المثل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح اوضاع العاملين المخبين بالدولة والقطاع العام ، وانما يكون مركزه القانونى فى التاريخ المذكور قد تحدد باعتباره فى مجموعة الوظائف المعاونة الذين تطبق فى شانهم احكام الجدول السادس المرافق للقانون المذكور ، ولا يغير من ذلك ما تسبغه عليه قرار تعيينه الصادر فى ١٩٦٩/٤/١ من تعيينه فى وظيفة مسعف بالدرجة الحالية عشرة لأن هذه التسمية لا يعتد بها بالنسبة لوظيفة مسعف التى تمت بالدرجة التاسعة بعد تعيين المدعى لان هذا التقييم جاء لاحقا على تعيين المدعى ولأن جهة الادارة لا تلك تعيين المدعى فى وظيفة على خلاف القواعد والاشتراطات المقررة لها قانونا والتى لم تتوانر فى المدعى وتبعاً لذلك يكون الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى غير ذلك قد خالف صحيح حكم القانون الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بالنقض الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المدعى بالمصروفات .

(طعن ٩٠٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٢)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

المادة ٤٠ من اللائحة التنفيذية لقانون الجبال رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ الصادر بقرار وزير الصحة رقم ٤١٨ لسنة ١٩٧٠ قد حددت الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على الحائزات والتربية ومساعدتهم — تطبيق احد الجزاءات المخصوص عليها فى المادة ٤٠ المشار اليها رهن بارتكاب الحائزات او التربية لو مساعده مخالفة ادارية تستتبع عقبه — اذا انتفى

الماخذ على السلوك الإدارى لا يهم فلا يكون هناك ثمة محل للمجازاة
بأحد الجزاءات المحددة في المادة المشار إليها .
الحكمية :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن القرار المطعون فيه وأصوله
من لجنة شئون الحائوتية والتربية في ١٩٩٠/٣/١ بفصل الطاعن وسحب
الترخيص الصادر له بمزاولة مهنة تربية بجبانة التونسي بالمنطقة رقم ٢٢
بالقاهرة قد استند على مذكرة أعدتها شرطة المرافق بتاريخ ١٩٨٩/٨/٨ ،
بشأن ضبط تراخيص بعض المدافن الصادرة بالمخالفة لأحكام القانون طلبته
في ختامها من مديرية الإسكان بمحافظة القاهرة اتخاذ الاجراءات القانونية
والإدارية تصو الغاء التراخيص المشار إليها وإزالتها وأوردت المذكرة
أنه قد استبان أن المعلوم الذى قام ببناء تلك المدافن يدعى
الطاعن) وأنه تمكن من أن يعين كبرى معتمد من محافظة القاهرة وأوصته
المذكرة بمكتبة لجنة الشئون التربية والحائوتية لالغاء تعيين المذكور .

ومن حيث أنه لما كانت المادة ٤٠ من اللائحة التنفيذية لقانون
الجبانات رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ الصادرة بقرار وزير الصحة رقم ٤١٨ لسنة
١٩٧٠ تنص على أن الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على الحائوتية
والتربية ومسامعيهم هي الإنذار - الوقف عن العمل مدة لا تزيد عن ستة
أشهر - سحب الترخيص ، إلا أن تطبيق أحد هذه الجزاءات رهن بارتكابه
الحائوتى أو التربي أو مساعده مخالفة إدارية تستتبع عقابه ، فإذا انتهى
الماخذ على السلوك الإدارى لا يهم فلا يكون هناك ثمة محل للمجازاة بأحد
الجزاءات المذكورة إذ ينتظر المتضمن مجازاة ايهم لسببه المبرر له قانونا
ويغدو بالتالى مخالفا للقانون .

ومن حيث أن الثابت من مطالعة الأوراق وبخاصة ملف تعيين الطاعن
المقدم من هيئة قضايا الدولة للمحكمة الإدارية للرئاسة والحكم المطى
وبجاسة ١٩٩٠/٨/٥ في الدعوى رقم ١٥٥ لسنة ٢٧ ق أنه قد ضم صحيفة
الحالة الجنائية للطاعن خالية من السوابق وشهادة اعفائه من الخدمة
العسكرية وشهادة إدارية بحسن سيره وسلوكه وأخرى تفيد أن التحريات

ويحث الشرطة قد أسفرا عن ان الطاعن يتمتع بحسن السير والسلوك
وقد سمعه طيبة ، ونتيجة اختبار لجنة شئون الحانوتية والتربية للطاعن
بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٨ تنفيذ لياقته وتقرير اللجنة قبول طنبه وتعيينه تربيا
على المنطقة رقم ٣٣ بالتونسي والفاء الاشراف عليها واتخاذ الترخيص للطاعن
واخطار سكرتارية اللجنة لمدير الادارة الهندسية للجبانات في ٢٠/١٠/٨٨
بقرار اللجنة . ونتيجة اكتشف الطبى على الطاعن بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٨٨
بانه لائق بخدمة وحافطة توريد اسم استخراج ائترخيص للطاعن في
٥/١١/١٩٨٨ ، ومن مجموع تلك الاوراق يبين ان تعيين الطاعن تربيا قد
مر بالمراحل واستوفى الشروط والاجراءات التى تضمنتها نصوص اللائحة
التنفيذية لقانون الجبانات المشار اليها لقبول من يثبت صلاحيته للتعيين فى
احدى الوظائف المذكورة به .

ومن حيث ان الاوراق قد اجدبت تماما من ثمة مخالفة علقت بمسلك
الطاعن خلال الفترة من تاريخ تعيينه تربيا بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٨ وحتى
تاريخ صدور القرار المطعون فيه من اللجنة المختصة بفصله وسحب ترخيصه
ومن ثم يكون ذلك القرار اذ تضمن مجازاته استجابة لمذكرة اعدتها الشرطة
حقه دون اجراء تحقيق مسبق معه تسمع فيه اقواله ويبدى دناعه قد جاء
باطلا مخالفا القانون خليقا بالقضاء بالفائه .

ومن حيث انه لا حاجة فى القول بان ما نسبته شرطة المرافق للطاعن
على نحو سابق على بداية حياته الوظيفية من انه كان مقولا لبناء المقابر
التي صدرت عنها بعض تراخيص مخالفة للقانون ، مما يشينه ويحول
حون تعيينه تربيا ، ذلك ان الطاعن قد عين بعد ثبوت استيفائه لكافة الشروط
المطلبة للتعيين وبعد ان ثبتت صلاحيته لتلك الوظيفة ، وطالما لم يثبت
فى حقه ثمة مخالفة ادارية بعد تعيينه وانشاء توليه لعمله الذى تقلد اعباءه ،
ومن ثم لا يكون هناك ثمة ركيزة لمواخذة أو عقاب على النحو السالف ايضا
لاعتبار ذلك السبب المبرر قانونا .

صندوق التأمين الحكومي
لضمان أرباب العهد

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

الفرض من انشاء التأمين الحكومى لضمان ارباب العهد هو تعويض الجهات الحكومية عما يحدث فى المهدة الموكولة الى موظفيها .

الفتوى :

قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٥٠/٢/٨ بانشاء صندوق تأمين حكومى لضمان « ارباب العهد المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٠ لسنة ١٩٧٣ تقضى بأن تفرض من انشاء الصندوق تعويض الجهات الحكومية عما يحدث فى المهدة الموكولة الى موظفيها والتعويض يكون فى حدود قيمة المهدة المضمونة والمسدد عنها رسم الاشتراك المقدر بخمسة مايمات لكل مائة جنيه شهريا ولا يجوز أن يجاوز مبلغ التعويض عشرة الاف جنيهه .

(ملف رقم ١٣٤٧/٢/٢٢ جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

الأصل هو مسئولية أمين المهدة عما فى عهده من الاشياء ما لم يثبت القوة القاهرة التى انت الى ضياع ما فى المهدة من المال — لا يكفى لرفع المسئولية عن أمين المهدة ضياع المستندات ما دام الباقى من الأوراق يكفى تملكا لاثبات مسئوليته .

الحكمة :

عن الموضوع فإن الثابت من الأوراق ان الطاعن كان مصابا باضطراب على المدة من ١٩٦٩/٦/١٦ الى ١٩٧٠/١/١١ وتقرر منحه اجازة مرضية خلال هذه الفترة بمعرفة القومسيون الطبى بالشرقية وعلى ذلك يكون الطاعن فى كامل وعيه وقدراته العقلية فى الفترة التى حدث فيها المجز

في عهده من الماشية خلال سنة ١٩٦٨ والنصف الاول من سنة ١٩٦٩ قبل قيامه بإجازة مرضية لمرض العقلى في ١٦/٦/١٩٦٩ والتي استمرت حتى ١١/١/١٩٧٠ . والثابت من الاوراق ان مقدار المعجز في عهدة الطاعن هو ٨٢ رأس ماشية وقد قبلت الجهة الادارية على غير رضا وقبول كاملين استنزال ٤١ رأس ماشية بحجة تفوقها - وهى غير مقتنعة بحدوث هذا التفوق وباسبابه ، ولم تطعن الادارة رغم اقتناعها في الصفات التشريحية للتفوق - في تقارير الاطباء والمثبتة لتفوق ٤١ رأس ماشية . وعلى ذلك يكون صافي المعجز في عهدة الطاعن ٤١ رأس ماشية . ولم يثبت من الاوراق ان هذه اثرؤرس من الماشية قد نفقت أو سرقت أو ضاعت أو تعرضت لاي خطر مما تعرض له المواشى ولم يقدم الطاعن اية مستندات تقييد ربح المستزادة عن كاهلة عن نقد ٤١ رأس ماشية غير معروفة المصير . ولذلك فانه يتعين مساعدته في مرتبة بقيمة هذه الماشية المفقودة ومجهولة المصير . وليس من شك ان مسؤولية الطاعن قائمة باعتباره أمين العهد عن هذه الماشية والمسئول وحده عن مصيرها . ولا يشفع في ربح المسؤولية عنه التقرير الطبى المقدم من قومسيون طبى الشرقية بانه كان يعانى من اضطراب عقلى ابتداء من ١٦/٦/١٩٦٩ وحتى ١١/١/١٩٧٠ لان مسؤولية عن نقد ٤١ رأس ماشية تتناول الفترة السابقة على منحه الاجازة للاضطراب العقلى ابتداء من ١٦/٦/١٩٦٩ . ولان الاصل هو مسؤولية الأمين مما في عهده من الأشياء ما لم يثبت القوة القاهرة التى أدت الى ضياع ما في العهد من المال . كما ان ضياع المستندات لا يكفى لرفع المسؤولية عن الطاعن مادام الباقى من الاوراق يكفى تماما لاثبات مسؤوليته . ولا يرفع المسؤولية عن الطاعن اتقوله بالخطأ المصلحى المرفق لان الخطأ المنسوب اليه مصطبغ بالطبع الشخصى ويدل على الضعف وعدم البصيرة ويكفى الطاعن ان الادارة قد قبلته على غير استنزال ٤١ رأس ماشية كتبت عنها تقارير بالتفوق في يوم واحد هو يوم ٢٩/٧/١٩٦٩ محتدة من الاطباء الاخصائيين ، وقد وصف هذا التفوق بانه تفوق وهى للماشية

وقد تضمنت الأوراق ما يفيد تفوق بعض الماشية أكثر من عشرة مرات للرس الواحد وان بعضها قد نقل حال كونه لم ينقل ، وقد اضيفت ارقام لماشية نافقة لا وجود لها في دفتر الشطب وقبل بنقل بعض الماشية من قطاع الى قطاع ومن ان تدون في دفتر شطب القطاع المنقول منه ودون اضافة في دفتر القطاع المنقول اليه . وبني ذلك ان الطامن كان يؤدي باستهتار واستخفاف بالمسئولية شديتين ، وقد نجح في الحصول على تقرير بالاضطراب الفعلى ولكنه لا يفيد في رفع المسئولية لانه عن فترة لاحقة على الخطأ الجسيم الذى وقع فيه وكان على حال كامل من الادراك الفعلى السدبد وعلى ذلك لانه يتعين مساطة الطامن في مرقبة بمقدار قيمة ٤١ رأس ماشية ضاعت منه وصارت مجهولة المصير ، ويكون الخصم من مرتبه تحصيلاً لثمن رؤوس الماشية التى اتمعتت مسئوليته عنها صحيحاً ومتقناً وحكم القانون . ويكون طمعه في غير محله ، ويتعين الحكم برفضه لعدم قبليه على أساس سليم من القانون .

(ظعن ١٠٢٢ لسنة ٢٩ في جلسة ١٩٨٨/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٣٠)

المبدأ :

مؤدى حكم المادة ٥٠ من لائحة المخازن في مسئولية ارباب المهسد وفى رفع المسئولية عنهم انه يجب على الجهة الادارية ان توفر لامين المخازن وسائل حفظ الاصناف التى فى عهده بحيث لا يسأل عن فقدها الا ان كانت فعلاً فى حيازته وتحت سيطرته واقمياً على نحو يتيح له صيانتها من الفقد او التلف كلياً او جزئياً — تنفى مسئولية امين المهدة عن الفقد او التلف الكلى او الجزئى للمهدة التى لا سيطرة له عليها واقمياً ما لم يثبت فى حته تقصير او اهمال يربان مسئولية عن الفقد او التلف او يثبت انه قد تعدى على هذه المهدة بعمل عمدى من جانبهِ .

الحكمة :

أن المادة ٥٤ من لائحة المخازن نص على أن « أمناء المخازن وجميع أرباب العهد مسئولون شخصيا عن الأصناف التي في عهدهم وعن حفظها والاعتناء بها وعن صحة وزنها وعددها ومقاسها ونوعها وعن نظافتها وصيانتها من كل ملين شأنه أن يعرضها للطف أو الفقد ، ولا تخلى مسئولياتهم إلا إذا ثبت للمصلحة أن ذلك قد نشأ عن أسباب قهرية أو ظروف خارجة عن إرادتهم ولم يكن في الامكان التحوط لها .

ومن حيث أن مؤدى هذا الحكم في مسئولية ارباب العهد وفي رفع المسئولية عنهم أنه يوجب على الجهة الادارية أن توفر لأمين المخازن وسائل حفظ الأصناف التي في عهده بحيث لا يسأل عن فقدائها إلا أن كانت نملا في حيازته وتحت سيطرته واتعيا على نحو يتيح له صيانتها من الفقد أو التلف كليا أو جزئيا ، بحيث إذا ما قصرت جهة الادارة في تدبير وسيلة حفظ الأصناف التي في عهده أمين المخزن والزمته باهمالها على أن يترك ما في عهده القاتونية خارج إطار حيازته الفعلية ، بعيدا عن سيطرته الكاملة الواقعية بحيث لا يكون في أمكانه ماديا حفظها وتأمينها من الضياع أو التلف — فإن مسئوليته عن الفقد أو التلف الكلى أو الجزئى للعهد تنتنى كلية عن العهد التى لا سيطرة عليها وانما كل هذا ما لم يثبت في حقه تقصير أو اهمال يرتبان مسئوليته عن الفقد والتلف أو يثبت أنه قد تعدى على هذه العهد بعمل عمدى من جانبه .

ومن حيث أن مؤدى تطبيق ما تقدم على وقائع الطعنين المائلين أنه لما كانت الاختساب محل عهد الطاعنين قد كانت موزعة بفناء المدرسة دون أن تودع بمخزن مستقل مخلق وانما كانت ملقاة بالفناء الذى لا سور حوله وبلا حراسة ليلا أو نهارا فانه لا يمكن القول بأنها كانت في حيازة الطاعنين الفعلية حقيقة ، إذ لم تكن لهما أية سيطرة عليها ومن ثم فلا يمكن الجزم بأن فقد جانب من تلك العهد يرجع اليهما يقينا ، وانما يقتضى الأمر اتهامه الدليل على نسبة ذلك اليهما .

ومن حيث أنه قد ثبت لدى النيابة العامة عدم اختلاس الطاعنين للأخشاب محل العجز بالمعجزة الأمر اذى ادى بها الى حفظ التحقيق فى مادة الاختلاس اداريا حسبما هو موضح بالمشهادة الصادرة من رئيس القلم الجنائى بنبابة قسم بنها عن المحضر رقم ٢٨٧٤ لسنة ١٩٨٥ .

ومن حيث أن هذا الذى انتهت اليه النيابة العامة مؤيد بما ثبت من تحقيق النيابة الادارية انذى لم يرد به ما يلصق تهمة الاختلاس بالطاعنين وانما ثبت فقط أن ثمة عجزا قد أصاب عهدتهما باعترافهما وبموجب ما انتهى إليه الاجرد .

ومن حيث أنه اذا كتبت تهمة الاختلاس الواردة بتقرير الاتهام لم تثبت على ما تقدم فى حق الطاعنين ، الا انه لاشك فى أن ثمة خطأ قد وقع فى حقيقتهم ، ذلك أنهم لم يتنبها الى ما صاب عهدتهما من عجز ولم يلفا عنه — سواء تم الضياع مرة واحدة أو على عدة مرات — كما كان عليهما أن ينبها الجهة الادارية لرئاستهم بان تخزين الاخشاب فى العراء بسدون حراسة كما كان شأنه حتما أن يعرض الاخشاب للسرقة ، الأمر الذى يقتضى الحكم بالفناء الحكم المطعون فيه القاضى بمجازاة الطاعنين بالنصل من الخدمة ، وبمجازاتهم بما يتفق وما ثبت فى حقها من مخالفة .

(طعنان ٢٨٣٥ و ٢٩٢٢ لسنة ٣٢ قى جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٢٣١)

المبدأ :

المادتين ٤٥ ، ٤٩ من لائحة المخازن والمستودعات مفادهما — المشرع قد حدد المسؤولية المدنية لائناء المخازن وارياب العهد — تقوم مسئوليتهم المدنية على اساس الخطأ المفترض من جانبهم عن كل تلف او فقد او عجز فى عهدتهم — افترض المشرع هذا الخطأ رغبة فى اسباغ اكبر قدر من الحماية على الاموال العامة التى يؤتمن عليها ائناء المخازن وارياب العهد — خرج

المشروع على القواعد العامة التي تحكم مسؤولية المودع لديه في نطاق الاعفاء من المسؤولية — فلم يكتف المشروع بتوافر السبب الأجنبي لاعفاء الأمين من المسؤولية باعتباره نافياً لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر كما هو الشأن بالنسبة للمودع لديه في عقد الوديعة — فقد استلزم المشروع أن يكون السبب الأجنبي ناشئاً عن ظروف قاهرة لم يكن في وسع أمين المهددة التحوط لها والاحتراز منها .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن وجه النعى الأول على الحكم المطعون فيه بأنه خالف القانون ، فهو في محله ذلك أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده قد ارتكب حادثاً بسيارة الهيئة الطاعنة عند توجهه من القاهرة إلى الاسكندرية بالطريق الزراعى مع عدد من العاملين بالهيئة وترتب على الحادث بعض التلفيات بالسيارة فأكدمها في ورشة أهلية ثم نقلها لجراج الهيئة وانضج فقد بعض المهمات والمعدات الخاصة بالسيارة المذكورة فاصدرت الجهة الادارية الطاعنة قراراً بتحميل (المطعون ضده) قيمة الأدوات والمعدات المفقودة من السيارة عهده ، وتقييمها ١٢٠ جنيهاً (مائة وعشرون جنيهاً) وخصمها من مرتبه ، هو قرار مبنى على أن السيارة المذكورة هي عهدة المطعون ضده .

ومن حيث أن المادة (٥٥) من لائحة المخازن والمشتريات تسد نصت صراحة على أن « أمناء المخازن وجميع أرباب العهد مسئولون شخصياً عن الأصناف التى فى عهدهم ، وعن حفظها والاعتناء بها وعن صحة وزنها وعددها ومقاسها ونوعها وعن نظافتها وصيانتها من كل ما من شأنه أن يعرضها للتلف أو الفقد ولا تخلى مسئوليتهم الا اذا ثبت للمصلحة أن ذلك قد نشأ عن أسباب قهرية ، أو ظروف خارجة عن إرادتهم ، ولم يكن فى الإمكان التحوط لها .

كما نصت المادة ٤٩ من هذه اللائحة على أن « الأصناف المفقودة

أو التلفة لا تخضع قيمتها على جانب الحكومة إلا إذا ثبت أن فقدتها أو تلفها نشأ عن سرقة بالاكراه أو بالسطو ، أو عن طريق حريق أو سقوط مبان أو عوارض أخرى خارجة عن إرادة أو مراقبة صاحب العهدة . أما الأصناف التي تفقد أو ت تلف بسبب سرقة أو حريق أو أى حادث آخر كان في الامكان منعه ، فيسأل عنها من كانت في عهده تلك الأصناف حين حصول السرقة و التلف .

ومن حيث أن مفاد هذين اتفصين أن المشرع حدد المسؤولية المدنية لأمناء المخازن وأرباب العهد ، فإقام مسئوليتهم المدنية على أساس « خطأ مفترض » من جانبهم عن كل تلف أو فقد أو عجز في عهدهم . وقد افترض المشرع هذا الخطأ رغبة في اسباع أكبر قدر من الحماية على الأموال العامة التي يؤتمن عليها أمناء المخازن وأرباب العهد ولذلك خرج المشرع في نطاق الإعفاء من المسؤولية في هذا الخصوص على القواعد العامة التي تحكم مسؤولية المودع لديه . فلم يكف بتوافر السبب الأجنبي لإعفاء الأمين من المسؤولية باعتباره نائبا لعلاقة السببية بين الخطأ وائضرار كما هو الشأن بالنسبة للمودع لديه في عقد الوديعة . بل استلزم للإعفاء أن يكون السبب الأجنبي ناشئ عن ظروف قاهرة لم يكن في وسع أمين العهدة الاحتراز منها أو التحوط لها .

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على وقائع الطعن المائل يتبين أن المطعون ضده — وهو صاحب عهدة بالنسبة للسيارة الحكومية المشار إليها والتي بعهدته ، والتي حدث بها ذلك الفقد لبعض المهمات والآلات التي قيمتها ١٢٠ جنيتها (مائة وعشرون جنيتها) والتي أصدرت الجهة الإدارية الطامنة قرارها بتحميله قيمتها — فإنه يتحمل بهذه الصفة قيمة الأضرار الحادث بالسيارة عهده — ولا يعفيه في هذا الصدد أن السيارة المذكورة — بعد الحادث المشار اليه والذي تعرضت له — أودعت لدى بعض الورش الأهلية ثم الحكومية . إذ أن ذلك لا يعتبر — في ظروف الحال — من قبيل السبب الأجنبي الذي يقطع صلة صاحب العهدة في

الحالة المماثلة (وهو المطعون ضده) بالسيارة محل عهده — كما لا يعتبر سببا أجنبيا أو تهريا لا يستطيع له دفعا يترتب عليه اعتاؤه من المسؤولية عن الفقد الحاصل ببعض معدات وآلات سيارته ذلك أنه كان عليه بصفة صاحب عهدة أن يسلم السيارة لغيره لاصلاحها بعد موافقة السلطة المختصة بتسليمها للاصلاح بعد الحادث الذي ارتكبه وطبقا للقواعد المنظمة لذلك وبعد حصر معدات وأدواتها بمحضر تتحدد فيه حالتها وجميع ملحقات السيارة المرتبطة بها والتي يمكن سلبها منها وأن يتابع السيارة حيث توجد بمكان اصلاحها وهذا الاجراء الواجب قيام المطعون ضده به بصفة صاحب عهدة خاصة فيما يتعلق بتسليم السيارة بمحضر تسليم هو الاجراء العادى الواجب والمتوقع طبقا لنظم والقواعد والتعليمات في مثل حالته تحسبا لما قد يصيبه بعض أجزاء السيارة بعته او معدات من فقد او تلف خلال عملية الصيانة في الورش المختصة لذلك واذا لم يلتزم المطعون ضده في تسليمه السيارة للاصلاح بالقواعد المقررة وسلمها لورشة اهلية ودون أن يحضر تسليم أو اعتماد السلطة المختصة وأقرارها للاصلاح في ورشة اهلية وهو صاحب المهدة فإنه يكون قد قصر تقصيرا جسيما في أداء واجباته كأمين ويكون وبالتالي قد ارتكب خطأ شخصيا « يتم عن عدم التزامه بنطاق اختصاصه كمصاحب عهده وعن عدم الحيلة والعناية بعهده على الوجه الواجب قانونا ومن ثم فإنه يسأل مدنيا عن هذا الخطأ الشخصى طبقا لاحكام الفقرة الأخيرة من المادة (٧٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام المأمنين بالدولة .

ومن ثم فلم يكن على الجهة الادارية من تثريب في اصدار قرارها بتحميل (المطعون ضده) قيمة هذه المقتوبات بناء على أنه صاحب مهدة اخطأ خطأ شخصيا في رعاية محل عهده وتحمل نتيجة فقد جانب من هذه المهدة .

ومن حيث أنه لا يغير من هذا النظر أن النيابة العامة أصدرت قرارا

بالأوجه لاتامة الدعوى العمومية في واقعة توجيه تهمة اختلاس هذه المهمات الناقصة من السيارة للمطعون ضده وذلك لعدم معرفة الفاعل في هذا الشأن — ذلك أن هذا السبب الذى يحصل في عدم معرفة الفاعل الذى اختلس تلك المهمات لا ينفى اهمال المطعون ضده الجسيم في حصر مهمات السيارة وحالتها وتسليمها لمن يقوم باصلاحها ومتابعة حالتها خلال هذا الاصلاح بصفته صاحب العهدة الأمر الذى ترتب عليه نقد بعض المهمات من السيارة وعدم معرفة الفاعل نتيجة اهمال المطعون ضده لواجباته كأمين عهدة على النحو السلف بيانه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب وتضى بالنفاء تحميل المطعون ضده بقيمة الآلات والمعدات المفقودة من سيارته وذلك على غير سند من الواقع أو القانون . ومن ثم فانه يتعين الغاء هذا الحكم . وحيث انه اذ ثبت انه قد خان المحكمة التأديبية التوفيق في قضائها ببطالان تحميل الطامن بقيمة المهمات المفقودة من سيارته . وقد تقدم ذكر أن تحميل المطعون ضده هذه القيمة هو الحكم الصحيح الواجب الاتباع في ضوء نصوص لائحة المخازن والمشتريات ونظام العاملين المدنيين بالدولة سالفة الذكر . ومن ثم فانه يكون قضائها بتعويض قدره عشرون جنيها لصالح (المدعى) المطعون ضده بناء على أن قرار جهة الادارة المطعون فيه بمجازاته بخضم سبعة أيام من أجره ويحمله قيمة المهمات المفقودة من سيارته هو قضاء لا سند له قانونا حيث استندت المحكمة الى انه لا خطأ من جانب المطعون ضده في ذلك وانه غير مسئول عن فقد تلك المهمات واعتبرت أن هذا الفقد يعتبر خطأ مرفقيا يسأل عنه المرفق ولا يعتبر خطأ شخصيا يسأل عنه المطعون ضده في محالة الخالص بينما حقيقة الواقع وصحيح القانون ان ذلك كان خطأ شخصيا من المطعون ضده نتيجة لاهماله الجسيم في المحافظة على عهده مما أدى الى فقد جانب منها وعدم معرفة الفاعل كذلك . ومن ثم فان هذا الفقد يتحمل قيمته المطعون ضده باعتباره صاحب

عهدة كما تقدّم ذكر ذلك وقد ذهب الحكم المطعون غير هذا المذهب ،
ومن ثم يتعين الفسخ فيما قضى به من بطلان تحميل المطعون ضده
بمبلغ ١٢٠ جنيها (مائة وعشرون جنيها) ومن الزام الهيئة الطاعنة
بان تؤدي اليه مبلغ عشرين جنيها على سبيل التعويض اذ لا خطأ هناك
في جانب الإدارة تسال عما ترتب عليه من ضرر للمطعون ضده حتى يقضى
عليها كما ذهبت الى ذلك بالمخالفة للقانون الحكم الطعن بالتعويض لصالح
المطعون ضده .

ومن حيث ان هذا الطعن معفى من الرسوم في ضوء ما نصت عليه
المادة ٩٠ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ .

(طعن ١٤٨٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٧)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

المنازعة في قرار التحميل بقيمة المجرى في المهدة وان كانت مرتبطة
بقرار الجزاء الا انها منازعة لا تنقيد بالمواعيد المقررة قانونا لدعوى الالفاء
— المنازعة في قرار التحميل تدخل في اختصاص المحكمة التأسيسية — حجية
الامر المقضى فيه لا تثبت الا حيث يكون لجهة القضاء الولاية في الحكم
الذى اصدرته — اذا صدر الحكم من محكمة غير مفتصة فانه لا يجوز
حجية الامر المقضى فيه .

المحكمة :

ومن حيث انه عن الوجه الاول من اوجه الطعن فانه مردود بان قضاء
المحكمة الادارية العليا قد جرى على ان المنازعة في التحميل وان كانت
مرتبطة بقرار الجزاء الا انها لا تنقيد بالمواعيد المقررة قانونا لدعوى الالفاء
(حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٦ ق بجلسته)

١٩٨٤/٢/٧) وعلى هذا فان طعن المطعون ضده على قرار تحميله بقيمة العجز في عهده لا تنقيد بمواعيد دعوى الافاء اذ هو في حقيقته منازعة في التعميض الذى يتحمل به لصالح الشركة التى يعمل بها استنادا الى حكم المادة ٦٨ من قانون العمل الصادر بلقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ وعلى هذا يكون طعن المطعون ضده على قرار بقيمة العجز في عهده مقبولا فشكلا واذا قضى الحكم المطعون فيه بذلك فانه يكون متفقا وصحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه في هذا الخصوص غير قائم على اساس متعين الرفض .

ومن حيث انه بالنسبة لما تثيره الشركة الطاعنة من ان قرار التمثيل المطعون ضده بقيمة العجز في عهده قد سبق له (للمطعون ضده) ان احكمم الدعويين رقمى ٢٣٢٢ ، ٢٩٥٠ لسنة ١٩٧٩ عمال كلى الزنازيق ضد الشركة وقد قضت فيهما المحكمة العمالية بعد ضمهما بالرفض وهو امر يفيد المحكمة التأديبية — فان هذا القول مردود بان قضاء المحكمة الادارية العليا قد استقر على ان حجية الامر المقضى فيه لاثبتت الا حيث يكون لجهة القضاء الولاية في الحكم الذى اصدرته (حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٢١ ق — بجلسة ١٩٨٣/٦/٢٧) . ولما كانت المحكمة العليا قد انتهت في حكمها الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ في الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ ق تنازع بان المشرع خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة في مجال الفصل في مسائل تأديب العاملين تفضلا عن الدعوى التأديبية المبتدأة الاختصاص بالفصل في الطعن في أى جزاء تأديبى صادر من السلطات الرئاسية وكذلك طلبات التعميض المترتبة على الجزاء وغيرها من الطلبات المرتبطة بالطلب الاصلى الخاص بالفاء الجزاء . كما ان قضاء المحكمة الادارية العليا قد استقر ايضا على ان المنازعة في قرار التحميل تدخل في اختصاص المحكمة التأديبية (حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٢١ ق بجلسة ١٩٨٠/٦/١٤) . ومن ثم وعلى ضوء ما تقدم فان حكم المحكمة العمالية الصادر في الدعويين رقمى

٢٣٢٢، ٤، ٢٦٥٠ لسنة ١٩٧٠. عمل كلى الزقاقى السلفا الاشارة اليه يكون قد صدر من محكمة غير مختصة وبالتالي لا يجوز حجية الامر المقضى فيه ومن ثم فان تصدى المحكمة التأديبية لبحث بدء سلامة قرار التحميل المطعون فيه يتفق وصحيح حكم القانون ويكون الطعن على حكم المحكمة فى هذا الشأن قائما على غير أساس جديرا بالرفض .

(طعن ١٢٠١ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٩٠/٥/١٥)

قاعدة رقم (٢٣٣)

المبدأ :

قرارات التحميل تقررها جهة الادارة بهدف تحميل العاملين بقيمة ما ينشأ من عجز فى عهدتهم او بقيمة ما يتسببون فيه باهمالهم من اضرار مالية تلحق بالجهة التى يعملون بها — قواعد المسئولية المدنية تقضى بالتزام محدث الضرر بالتعويض ايا كانت درجة الخطأ او الإهمال من جانبه بشرط ان تتوافر علاقة السببية بين الخطأ والضرر — تحميل العامل بقيمة ما يتسبب فيه من اضرار مالية بالجهة التى يعمل بها لا يقتصر على اهماله الجسيم بل يشمل اى درجة للخطأ او الإهمال بشرط توافر علاقة السببية بين الخطأ والضرر — لا يشترط لتحميل العامل بقيمة العجز ان يصل خطاؤه الى درجة الجسامة .

المحكمة :

ومن حيث انه من المسلم به أن قرارات التحميل مقررها جهة الادارة بهدف تحميل العاملين بقيمة ما ينشأ من عجز فى عهدتهم أو بقيمة ما يتسببون فيه باهمالهم من اضرار مالية تلحق بالجهة التى يعملون بها .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق فى الطعن المائل أن المخالفة المنسوبة لى المطعون ضده وهى قيامه بتشغيل اللودر فى غير مكان عمله ولحسابه الخاص وتأخير تغذية مصنع الشركة بالمواد الخام مما لحق بالشركة اضرارا تتمثل فى تصورات التغذية ومصرفيات الوقود والزيت وخلافه — هذه المخالفة

ثابتة في حق المطعون ضده ثبوته يثبتها وكما اتفقت الى ذلك الحكم المطعون فيه لانه من ثم يكون المطعون ضده مسؤولا عن تعويض الخسائر التي حاصرت بالشركة من جراء اهماله في اداء عمله وتقبله بتشغيل آلة مملوكة الشركة (النودر) واستهلاكها واستهلاك مواد تشغيل هذه الآلة على نفقة الشركة في تحقيق اغراضه الشخصية ولصالحه حيث كان يقوم باصلاح وانفلاخ ارض مجاورة خلف المصنع يملكها المدعو / واذا قررت الشركة ان حجم الخسارة التي لحقت بها تبلغ ٤٢٠ جنيها وتلى عبارة من تكلفة الساعات التي تعطلها اللودر من العمل وعددها سبع ساعات مضروبة في ستين جنيها هي قيمة استئجار المعدة من الغير في الساعة فانه بالتالي يكون القرار الصادر بتحميل المطعون ضده هذا المبلغ قد صدر مستندا الى اساس سليم ومطابقا لحكم القانون » وانا ذهب الحكم المطعون فيه الى ان الاهمال الثابت في حق المطعون ضده لا يرقى الى حد الاهمال الجسيم الذي يبرر تحميله بهذا المبلغ مما يجعل ذلك القرار باطلا ، فان هذا الحكم يكون مخالفا للقانون بحسبان انه قصر تحميل العامل بقيمة ما يتسبب فيه من اضرار مالية بالجهة التي يعمل بها على اهماله الجسيم في حين ان ذلك يتعارض مع قواعد المسؤولية المدنية والتي تقضي بالتزام محدث انضرر بالتعويض ايا كانت درجة الخطأ او الاهمال من جانبته طالما قد توافرت ثلاثة السببية بين الخطأ والضرر .

ومن حيث انه على هدى ما تنظم جميعه يكون قرار الشركة الصادر بتحميل المطعون ضده بمبلغ ٤٢٠ جنيها وهي قيمة ما ألحق الشركة من اضرار من جراء ارتكابه المخالفة النسبوية اليه والثابتة في حقه على النحو المتقدم فان ذلك القرار يكون قائما على سببه المبرر له وبالتالي يكون الطعن عليه في غير محله جديرا بالرفض ، واذا ذهب المحكمة التأديبية في قضائها الطعن غير هذا المذهب وحكمت بطلان قرار التحميل فانها تكون قد خالفت صحيح حكم القانون مما ينعين معه الحكم بالغائه والقضاء برفض الطعن المقام من المطعون ضده .

قاعدة رقم (٢٣٤)

المبدأ :

المادتان ٤٥ ، ٤٩ من لائحة المخازن والمشتريات استلزمت لاعفاء رب
المهدة من مسئولية ودفع المسئولية عن كاهله ان يكون السبب الاجنبى
ناشئا عن قوة القاهرة او ظرف خارج عن ارادته لم يكن فى وسعه الاحتراز
منه او التحوط له .

الحكمة :

ومن حيث انه فيما يتعلق بالشق الثانى من القرار المطعون فيه
والخاص بتحميل الطاعن بتسليمه العجز فى المهدة ، فانه ولئن كانت نصوص
لائحة المخازن والمشتريات (المادتان ٤٥ ، ٤٩ منها) قد استلزمت اعفاء
رب المهدة من مسئولية ودفع المسئولية عن كاهله ان يكون السبب الاجنبى
ناشئا عن قوة القاهرة او ظرف خارج عن ارادته لم يكن فى وسعه الاحتراز
منه او التحوط له ، الا انه لما كان الثابت بوقائع الحالة المعروضة
ان مدير مدرسة زين العابدين الثانوية الصناعية الميكانيكية هو الذى كان
قد خصص للطاعن مدرج المدرسة ليتخذ منه مخزنا للكتب لعدم وجود
حجرة لتخزين الكتب المدرسية ، ولكن مدير المدرسة — وقت الواقعة محل
المواخظة ، سنة ١٩٨٣ ويدعى / — هو الذى امر باخلاء المدرج
من مهدة الطاعن لاحتياجه له فى الامتحانات وأمر بنقل الكتب الى اعلا
سطح المدرسة بعد ان شكل لجنة لجرد الكتب من المدرسين والطلبة
وقرر اخلاء مسئولية أمين التوريدات عن الكتب وعهد بذلك الى موظف
آخر وقد تشكى الطاعن للشئون القانونية بالادارة التعليمية
التي قامت بالتحقيق ثم أحيل الموضوع للنسابة الادارية ، فان ما امر به
مدير المدرسة من اخلاء المخزن (مدرج المدرسة) من مهدة الطاعن ووضعها
على سطح المدرسة بين اكوام الخشب والنفليات معرضة للضياع والتلف
بموامل الجو والاثربة بعد جردها بمعرفة لجنة غير متخصصة من المدرسين
والطلبة مقرر اخلاء مسئولية الطاعن عن الكتب وعهد بذلك لموظف آخر

. ، فان كل ذلك — وفي ظروف الحالة المعروضة وبمراعاة ما
لخبر المدرسة على الطامن من سلطة رئاسية ومن مكنة التوجيه والتصرف
في أمور المدرسة التي يديرها — يكون بالنسبة للطامن بمثابة الظرف الخارج
عن أرائته والذي لم يكن في وسعه الاحتراز منه أو التحوط له ، ومن ثم
تنتهي مسئوليته عن المهدة التي حمل بقيمتها ويكون القرار المطعون فيه
قد جاء خاطئا في هذا الشق منه متمينا للإلغاء ، واذا ذهب الحكم المطعون
فيه الى خلاف هذا النظر فانه يكون قد خالف صحيح حكم القانون ، الأمر
الذي يستوجب القضاء بالفائه بالنسبة الى هذا الشق .

(طعن ٢٦٤٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩/١/١٩٩١)

—

—

قاعدة رقم (٢٣٥)

المبدأ :

المشرع ناط بالهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي الاختصاص بشئون البحيرة واستغلالها — يتولى مجلس ادارة الهيئة اصدار القرارات اللازمة لتحقيق هذا الغرض بوصفه السلطة العليا المهيمنة على شئون الهيئة وتصريف امورها — تبعية الهيئة لوزير التعمير والمجتمعات الجديدة لا تؤثر على مباشرة الهيئة لاختصاصها على النحو السالف بيانه — اساس ذلك : — ان هذه التبعية يردها السلطة الوصائية التي تقررت للوزير بالنسبة للهيئة سواء فيما يتعلق بالاشراف عليها او اعتماد قرارات مجلس ادارتها دون ان يكون للوزير المذكور ان يحل محل مجلس الادارة في ممارسة اختصاصاته — مؤدى ذلك : — ^{بالتبعية} انه للمحافظ سلطة اصدار قرار بتحديد مناطق الصيد في بحيرة السد العالي — لا يغير من ذلك صدور قرار من وزير التعمير والمجتمعات الجديدة بتفويض محافظ اسوان في مباشرة كافة اختصاصاته بالنسبة الى اعمال الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي والعاملين فيها — اساس ذلك : — ان قرار التفويض ينقل للمحافظ الا ما كان داخلا في اختصاصات الوزير بالنسبة للهيئة المذكورة — هذه الاختصاصات تدور حول السلطة الوصائية المقررة للوزير ولا تحتل لتسلب مجلس ادارة الهيئة اختصاصها الاصيل .

الحكمة :

ومن حيث أن الظاهر من الأوراق أن قرار محافظ اسوان رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٠ المطعون فيه قد تبني قرار المجلس الشعبى المحلى لمحافظة اسوان الصادر فى ٢٨/٢/١٩٨٠ بتحديد مناطق الصيد فى بحيرة السد العالي وذلك بتشكيل اللجنة التى تختص بتسليم هذه المناطق لأربابها ومعا لقرار المجلس المحلى سالف الذكر وهو على هذا النحو يكون قد وقع تحت مظلة النظام القانونى الخاص ببحيرة السد العالي الصادر بشأنه قرار

رئيس الجمهورية رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء جهاز تنمية بحيرة ناصر
وقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء الهيئة العامة لتنمية
بحيرة السد العالي ، وكلاهما لا يخول محافظ أسوان سلطة اصدار القرار
موضوع النزاع . فوفقا للقرارين الجمهوريين المشار اليهما ناط الشارح
الاختصاص بشئون تنمية بحيرة السد العالي واستغلالها بالهيئة العامة
المذكورة ويتولى مجلس ادارتها سلطة اصدار القرارات اللازمة لتحقيق هذه
الاغراض بوصفه السلطة العليا المهيمنة على شئون هذه الهيئة وتصريف
أمورها ، دون أن يكون للنمى على تبعيتها لوزير التعمير والمجتمعات
الجديدة أى تأثير على مباشرة الهيئة لاختصاصاتها على النحو سالف البيان،
فهذه التسمية مردها السلطة الوصائية التى تقررت للوزير بالنسبة الى
انهية سواء فيما يتعلق بالإشراف عليها أو اعتماد قرارات مجلس ادارتها
دون أن يكون له ابتداء الحول محل مجلس الادارة فى ممارسته
اختصاصاته .

وبناء عليه فإن القرار رقم ٩ لسنة ١٩٧٩ الذى بمقتضاه فوض وزير
التعمير والمجتمعات الجديدة محافظ أسوان فى مباشرة كافة اختصاصاته
بالنسبة الى أعمال الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي والعاملين فيها
— هذا القرار — لا ينقل الى المحافظ الا ما كان داخلا فى اختصاصات
الوزير بالنسبة الى الهيئة العامة المذكورة على الوجه سالف تشكر وباتالى
فهو ليس سنداً صحيحاً للقرار موضوع النزاع ، ولا ينال من ذلك
الإشارة فى ديباجة هذا القرار الى كتاب الهيئة العامة لتنمية السد العالي
رقم ٥٢٨ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٨٠ بشأن لجنة تسليم مناطق الصيد
بالبحيرة ، فهذا الكتاب لم يصدر على ما يبدو تنفيذا لقرار السلطة المختصة
طبقا للقرارين الجمهوريين المشار اليهما ومن ثم فلا يعتد به فى هذا الصدد .
وعلى أساس ما تقدم يحقق ركن الأسباب الجدية فى طلب وقف تنفيذ
القرار المطعون فيه لما تضمنه من غصب لسلطة مجلس ادارة الهيئة العامة
لتنمية بحيرة السد العالي فى شأن من شئون هذه البحيرة لا يدخل أصلا

في اختصاصات وزير التعمير والمجتمعات الجديدة ، وبالتالي في اختصاصات محافظ أسوان ، كما يتحقق كذلك ركن الاستمجال في الطلب لما يترتب على تنفيذ القرار من تأثير بالغ على حجم نشاط الجمعية المطعون ضدها وهو خطر قد يتعذر تدارك نتائجه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد سائر هذا النظر وقضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فانه يكون قد أصاب في قضائه ومن ثم تعين القضاء برفض الطعنين القائمين بشأنه لعدم استنادهما على أساس سليم من القانون .

(طعنان ٢٣١٣ و ٢٤٢٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٣٠)

صيدلية وصيادلة

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

المادة ٢٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاوله مهنة الصيدلة تضمنت الشروط الواجب توافرها في انشاء الصيدليات — من بين هذه الشروط شرط المسافة — يجب ألا تقل المسافة بين صيدليتين عن عشرة متر — هذا الشرط وجوبى لا يخضع لتقدير الإدارة — أغفل القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه وضع قاعدة صريحة تحدد كيفية قياس المسافة المقررة بين كل صيدليتين — الا انه يتعين فهم شرط المسافة وتحديد ضوابط حسابه في ضوء ما ابتغاه المشرع من زيادة عدد الصيدليات العامة بقصد تيسير الحصول على الدواء من ناحية ومن ناحية اخرى مراعاة حقوق مزاولى مهنة الصيدلة وحمايتهم من الدخول في منافسة غير مشروعة — ذلك بترك مسافة معقولة بين كل صيدلية واخرى — يجب ان تحدد المسافة القانونية العادلة بين كل صيدلية واخرى بمقدار النعد بين نقطتي تقاطع محور كل صيدلية على حدة — ذلك بغض النظر عن عدد الابواب المفتوحة او المغلقة في اى منهما .

الحكوسة :

ومن حيث انه لما كان الحكم الملتبس فيه الصادر في الدعوى رقم ٢٠٠٧ لسنة ٢٢ ق قد استند في حكمه بغاء ترخيص الطاعن الى حكم المادة ٣٠ من قانون مزاوله مهنة الصيدلة رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ الذى تضمن بياناً بالشروط الواجب توافرها في انشاء الصيدليات ومن بينها ألا تقل المسافة بين صيدليتين عن عشرة متر وذكر الحكم أن هذا الشرط وجوبى ولا يخضع لتقدير الإدارة وأن القياس الذى استقر عن تحديد المسافة بمقدار ١٢,٨٥ متراً هو قياس سليم وأنه يتعين قياس المسافة من اقرب ابواب صيدلية المدعى الى بلب صيدلية منافسة وليس أبعدهما .

تحقيقاً للغاية التي استهدفها الشارع بالتخفيف عن الجمهور والابتعاد
بالمصيديات من جو المنافسة غير المشروعة .

وحيث أنه بناء على ذلك يكون الثابت من الأوراق أن محكمة القضاء
الإداري عند نظرها ، الالتماس المقدم من الطاعن قد استعرضت الحكم
الماتمس فيه وأسباب الالتماس وأنهت من ذلك إلى سلامة الأساس القانوني
وإلتقى لقياس المسافة بين الصيدليتين الذي اعتمدته الحكم الملتمس فيه
وأصدرت حكمها برفض الالتماس لتأييد الحكم الملتمس فيه الصادر بالفاء
الترخيص لعدم توافر شرط المسافة المشار إليه ، واقتضت بذلك عن وجهة
نظرها في موضوع الدعوى الأصلية كما اقتضت هيئة مفوض الدولة من
وجهة نظرها في الطعن المثل وما تفرع عنه من طعون ودعاوى كانت
مطروحة برمتها على الهيئة وقامت بتبنيها وإبداء الرأي القانوني فيها ، ومن
ثم فإن الدعوى تكون فيه تهيأت للفصل فيها موضوعاً ويكون لهذه المحكمة
وفقاً لماسلف بيانه التصدي لحسم المنازعة .

ومن حيث أنه ولئن كان المشرع قد أغفل — في قانون مزاوله مهنة
الصيدلة وضع قاعدة صريحة تحدد كيفية قياس المسافة المشترطة بين كل
صيدليتين إلا أنه يتعين فهم شرط المسافة وتحديد ضوابط حسابه في ضوء
ما ابتغاه الشارع وانحصت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٧ لسنة
١٩٥٥ ، من زيادة عدد الصيدليات العامة يقصد تيسر حصول الجمهور
على الدواء ، وتحديد المسافة الفعلية التي يسلكها عادة المريض أو نوية
في السعي إلى الصيدلية التي يتوفر لديها احتياجات العلاج من كل نوع
منها حسب خط السير الطبيعي للمشاة في الطريق العام وبمراعاة القواعد
المحددة لعبور المشاة تبعاً لمقتضيات نظام المرور من ناحية ، ومراعاة حقوق
مزاولي مهنة الصيدلة وحمايتهم من الدخول في منافسة غير مشروعة وذلك
بترك مسافة معقولة بين كل صيدلية وأخرى من ناحية ثانية ومقتضى
التوفيق بين هذين الاعتبارين الذين انصحت عنهما المذكرة الإيضاحية

للقانون المذكور ان تحدد المسافة القانونية العادلة بين كل صيدلية واخرى
يمتددار البعدين نقطتى تقاطع محورى كل صيدلية على حدة بغض النظر
من عدد الابواب المفتوحة او المخلقة فى اى منها ، ذلك ان الاعتماد فى حساب
المسافة بين الصيدليتين على اقرب الابواب او ابعدها عند تعددها يجمع
لتطبيق القاعدة القانونية غير موجد ويتغير بتغير عدد الابواب فى صيدلية
عن اخرى بما يهدد مبدأ المساواة فى تطبيق القاعدة اتقانونية كما يجعل
عقدة تفسر القاعدة القتونية منوطا لصاحب المصلحة فى البقاء وحدة
دون منافس له فى الطريق العام على وجه يسمح له بان يضر بمصلحة
زملائه فى المهنة ويمصلحة المحتلجين للدواء وذلك بالتروى فى مهملوى
المنافسة غير المشروعة بقصد الاضرار بالغير حيث يكتبه لبلوغ غايته ان
يفتح بابا جديدا لم يكن قائما او كان مفلقا لا يعتمد عليه فى استتقبال
الجمهور ، بمجرد غنمة بالشروع فى فتح صيدلية فى مدى المائة متر من هذا
الباب رغم بعدها اكثر من هذا المسافة من الباب الاصلى الذى يرتاده
الجمهور ، الامر الذى يرفع عن القاعدة الخاصة بتحديد المسافة صفة
التحديد والبات ويجعل منها امرا شخصيا تختلف باختلاف ذوات القناسين
الامر الذى يضمن معه بمراعاة تحقيق غليات المشرع بصفة عامة ومجردة
تحديد القاعدة بغض النظر عن الهيئة التى تكون عليها كل صيدلية من
ابواب او نوافذ وذلك بحساب المسافة على الوجه المتقدم — من نقطة
تتوسط واجهة احدى الصيدليتين الى نقطة تتوسط واجهة الصيدلية
الاخرى .

فإذا كان الثابت من الأوراق وبما لا خلاف عليه بين اطراف الخصومة
ان الطاعن قد حصل على الترخيص بصيدليته بعد ان تلكت السلطة
المختصة من توافر الاشتراطات المطلوبة قانونا لاصدار الترخيص ومن بينها
توافر شرط المسافة بين الصيدلية الملوكة للطاعن والصيدلية الملوكة
للتصيدلى ، وان الاخير قد تقدم للإدارة المختصة بعدة شكاوى
تقوم على ان المسافة بين صيدليته وصيدلية الطاعن تقل عن مائة متر ،

وقد أعادت الجهة الادارة قياس هذه المسافة فتيين انها تجاوز المائة متر الا انه عاود الشكوى الى وكيل وزارة الصحة طلبا تشكيل لجنة أخرى لقياس المسافة بين الصيدليتين ، فاستجاب له وكيل الوزارة وحددت اللجنة المشتتة مدة المسافة بينهما بمقدار ٩٣ مترا وهى اللجنة التى اعتمدها الحكم المطعون فيه على الأساس الخاطيء الذى قام عليه وهو ان حساب المسافة الصحيح هو قياس من اقرب باب من ابواب صيدلية المدعى الى باب صيدلية الطاعن ، وهذا هو التفسير الذى ثبت فساد اساسه وسنده القانونى على الوجه المتقدم ذكره .

ومن حيث انه لا خلاف بين اطراف النزاع على ان المسافة بين اوسط نقطة على واجهتى الصيدليتين تزيد على المائة متر ، فان القرار الصادر بالترخيص للطاعن يفتح صيدلية الانسانية يكون قد استوفى اركانه وشروط صحته ويكون حكم الطعن ان تضى بالغاء هذا الترخيص استنادا الى عدم توافر شرط المسافة قد اخطا فى تطبيق القانون وصدر مجانيا للهم السليم للمحكمة والغاية من اشتراط هذا الشرط ومن ثم فان يكون خليتا بالالغاء .

(طعن ٢١٠٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩١/١١/٣)

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

عدم احقية الصيالة العاملين برئاسة الجمهورية فيما المرخص لهم بمزاولة المهنة بالخارج والشاغلين لوظائف اعلى من المستوى الثالث طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة فى الحصول على راتب الحرمان المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦٢ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ١١٨٧ لسنة ١٩٦٠ .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى

والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢ من يناير سنة ١٩٩٠ فقيين لها أن
قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦٢ لسنة ١٩٥٧ قرر منح بعض المصايد
بدل تفرغ بواقع عشرة جنيهات شهريا علاوة على ما قد يستحقونه من
بدل عدوى أو بدل إقامة أو خلافة ... وقد حدد المستحقين لبذل التفرغ
على سبيل الحصر وهم :

- مدير عام مصلحة الصيدلة .
- وكيل مصلحة الصيدلة .
- مدير ومفتشو الأقسام بمصلحة الصيدلة .
- صيادلة قسم طبى الحدود ومصلحة المخازن .
- الصيادلة بمديرتى سوهاج وأسيوط .
- الصيادلة من الدرجة السادسة فقط بالوزارة .

وتوجيدا لمعاملة بين صيادلة وزارة الصحة المتفوقين وامثالهم
بالوزارات والمصالح الأخرى فقد تقرر منح هذا البدل بذات قيمته وشروطه
لشاغلى وظائف الصيدلة التى يتقرر ضرورة تفرغ شاغلها للوظيفة
الحكومية على أن يكون الصرف بعد تدبير الصرف المالى بميزانية الوزارة
أو المصلحة ... هذا وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٨٧ لسنة
١٩٦٠ بزيادة راتب الحرمان المقرر للصيادلة نلصا فى المادة الأولى منه
على أن « يزداد راتب الحرمان المقرر للصيادلة بواقع ١٠ جنيهات شهريا
الى ١٥ جنيه شهريا على أن يكون منحه طبقا للشروط والاحكام الواردة
بالقرار الجمهورى رقم ٧٦٢ لسنة ١٩٥٧ بشرط أن يقوم الصيدلى بأعمال
الصيدلة فعلا . والخصم بالزيادة المقررة على ذلك على الباب الأول بند
(١) حرف هـ وراتب مكافآت بميزانية وزارة الصحة » .

والمستفاد من ذلك أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦٢ لسنة ١٩٥٧
المعدل بالقرار رقم ١٦٨٧ لسنة ١٩٦٠ تضمن منح بدل تفرغ قدره خمسة

عشرة جنيها شهريا لبعض الصيادلة الذين تقتضى وظائفهم التفرغ وعدم ممارسة المهنة بالخارج . ويعد أن عدد هذا القرار شاغلي تلك الوظائف أضف إليهم شاغلي الدرجة السادسة (المستوى الثالث — القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨) ونص على منح هذا البديل بذات القيمة والشروط لشاغلي وظائف الصيادلة التي تقتضى ضرورة تفرغ شاغليها للوظيفة الحكومية بالوزارات والمصالح المختفة » وذلك توحيدا للمعاملة المالية بين صيادلة وزارة الصحة وإيمانهم بالوزارات والمصالح الأخرى .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، وكان المشرع قد حدد الصيادلة الشاغلين للدرجة السادسة فقط (المستوى الثالث — القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨) بوزارة الصحة كمستحقين لبديل التفرغ ، فإن نظراءهم من شاغلي هذه الدرجة فقط بالوزارات والمصالح الأخرى هم الذين يكون لهم الحق في الحصول على هذا البديل . ولا يجوز تمتع شاغلي الدرجات الأعلى به نزولا على صراحة النص الذي لا يفيد منه شاغلوا الوظائف التي تحدثت على سبيل الحصر في نص القرار رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه دون غيرها .

ومن حيث أنه تبعا لذلك ، فإن منح بديل التفرغ المشار إليه يكون معصورا على الصيادلة العاملين برئاسة الجمهورية الشاغلين للمستوى الثالث طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ دون غيرهم من الصيادلة الشاغلين لوظائف أعلى درجة .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية الصيادلة العاملين برئاسة الجمهورية غير المرخص لهم بمزاولة المهنة بالخارج والشاغلين لوظائف أعلى من المستوى الثالث طبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في الحصول على راتب الحرمان المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ١٦٨٧ لسنة ١٩٦٠ .
(فتوى رقم ١١٦٨/٤/٨٦ جلسة ١٩٩٠/١/٤)

فصل اختیاری

ضابط احتياطى

الفرع الأول — ضم مدة الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة .

الفرع الثانى — الترقية .

الفرع الثالث — احتفاظ ضابط الاحتياط عند استدعائه بأية مزايا مالية مقررة لزملائه .

القرار الأول

ضم مدة الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة

قاعدة رقم (٢٣٨)

المبدا :

حساب مدة الخدمة الإلزامية لضابط الاحتياط من طائفة المجندين
قوى المؤهلات بما فيها مدة الاستبقاء في مدة خدمته المدنية عند تعيينه
في إحدى الجهات المشار إليها في المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية
والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ يتقيد بقيد الزميل المتصوص
عليه في ذات المادة فلا يجوز أن يترقب على حساب هذه المدة أن تزيد
أقدميته أو مدد خبرته على أقدمية أو مدد خبرة زميله في التخرج الذي عين
معه أو قبله في ذات الجهة — تضم مدة الاستدعاء الى مدة الخدمة المدنية
لذا ما عين المستدعى في وظيفة عامة بعد انتهاء مدة الاستدعاء .

الفتوى :

ان هذا الموضوع مرضى على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
وانتشرع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٤/٥ فاستعرضت نصصوص
القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط
بالقوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ والذي نصت
المادة ١ منه على أن « قوات الاحتياط هيئة نظامية عسكرية تتألف أساسا
من ضباط وضباط صف وجنود الاحتياط وهي عنصر من العناصر المكونة
للقوات الاضافية بالقوات المسلحة » . والمادة ٢ التي نصت على أنه
« يجوز أن تشمل تشكيلات ووحدات الاحتياط عناصر من القوات العاملة
كما يجوز أن تشمل وحدات القوات العاملة عناصر من قوات الاحتياط » .
والمادة ٤ التي نصت على أن « يتم اعداد ضباط الاحتياط في كل قوة من
القوات المسلحة من المصادر الآتية :

(١) المجندين ذوى المؤهلات من الاقليم الجنوبى الذين يتم اعدادهم طبقا لاحكام المادة ٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ (الخاصة بخفض مدة الخدمة العسكرية الالزامية الى سنة واحدة لخريجي الجامعة والمعاهد العالية) .

(ب) خريجي كليات ومدارس الاحتياط بالاقليم الشمالى .

(ج) من يوافق لقائد العام للقوات المسلحة على ادراج اسمائهم « .

واستعرضت الجمعية كذلك المادة ١٢ التى نصت على أن
« يستدعى ضباط الاحتياط للاغراض الآتية :

(١) التدريب .

(ب) حضور دورات التعليم « .

وبالمادة ١٣ التى نصت على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التصفية العامة يجوز لنائب القائد الاعلى للقوات المسلحة أن يستدعى من يرى استدعاؤه من ضباط الاحتياط للخدمة للاغراض الآتية :

(١) تكملة المرتبات للوحدات العاملة بالقوات المسلحة .

(ب) العمل فى وحدات الاحتياط التى تشكل زمن الحرب « .

وبالمادة ١٦ التى نصت على أنه « لا يجوز لضباط الاحتياط أن يتخلّفه عند استدعاؤه « .

وبالمادة ١٧ التى نصت على أنه « يرتدى ضباط — الاحتياط — عند استدعائهم — الملابس العسكرية للضباط العاملين بالقوات المسلحة « .

وبالمادة ٣١ التى نصت على أن « تتحمل كل من دوائر الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعميّمات

ولجور ومكافآت والميزات الأخرى للمستدعين « منها كضباط احتياط عن
جسدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة .

والمادة ٦٦ التي نصت على أن « تضم لضباط الاحتياط في الوظائف
العامة « مدد الاستدعاء » للخدمة بالقوات المسلحة السابقة على اتعيين
في تلك الوظائف وتدخل هذه المدد في الاعتبار عند تحديد أقدميتهم أو تقدير
راتبهم .

واستعرضت الجمعية كذلك نصوص قانون الخدمة العسكرية
والوطنية . الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ والذي نص في المادة
٣ على أن مدة الخدمة العسكرية الإلزامية العاملة ثلاث سنوات .

وفي المادة ٤ على أن تخفض مدة الخدمة العسكرية الإلزامية العاملة
المنصوص عليها ... لتكون :

(١) سنة واحدة لخريجي كليات الجامعات والمعاهد العليا .

وفي المادة ٢٣ على أن « تنتهى مدة الخدمة العسكرية الإلزامية
العاملة بالنقل الى الاحتياط .

وفي المادة ٢٤ على أنه « يجوز لوزير الدفاع وقف نقل المجندين الى
الاحتياط .

وفي المادة ٢ على أنه « يستدعى بعض أو كل أفراد الاحتياط بقرار
من وزير الدفاع في الأحوال الآتية : »

وفي المادة ٤٤ على أن « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية
الفعلية بما فيها (مدة الاستبقاء) بعد اتمام الخدمة الإلزامية العاملة
للمجندين كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في الإحصائية
واستحقاق العلاوات كما تحسب كمدة خبرة وأقدمية بالنسبة الى العاملين
بالقطاع العام . .

وفي جميع الاحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التفرج الذين عينوا في ذات الجهة .. ومع عدم المساس بالحقوق المقررة بهذه المادة لا يجوز الاستناد الى الاقدمية المقررة بها للظمن على قرارات التعيين والترقية التي نصت في الفترة من ١٩٦٨/١٢/١ حتى ١٩٨٠/١٢/١ تاريخ العمل بهذا القانون .

ومفاد ما تقدم أن ضابط الاحتياط من طائفة المجندين ذوى المؤهلات بعد طوال فترة خدمته العسكرية الإلزامية بما فيها مدة الاستبقاء في ذات المركز القانوني لقرينة المجند كجندى من ناحية أن أساس التزامهما بالخدمة العسكرية أصلا قانون الخدمة العسكرية ، وعليه فإن حساب مدة الخدمة الإلزامية له بما فيها مدة الاستبقاء في مدة خدمته المدنية عند تعيينه في إحدى الجهات المشار إليها في المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ يتقيد الزميل المنصوص عليه في ذات المادة فلا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة أن تزيد أقدميته أو مدد خبرته على أقدمية أو مدد خبرة زميله في التخرج الذى عين معه أو قبله في ذات الجهة ، أما ما ورد في المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ الخالص بضابط الاحتياط بعدم استبدالها بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٤ من وجوب ضم مدد الاستدعاء لضباط الاحتياط في الوظائف العادة السابقة على التعيين في تلك الوظائف — دون اشارة لتقيد الزميل — فانه يعالج حالة الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة كضابط احتياط فلا ينصرف الى مدد الخدمة الإلزامية وكذلك مدد الاستبقاء بعد تلم مدة الخدمة الإلزامية وعلى المعد الذى عالجتها المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية وآية ذلك ان حكم المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ يفترض انتهاء خدمة المجند كضابط احتياط مجند بما فيها مدة استبقائه ثم استدعائه للخدمة بالقوات المسلحة كضابط احتياط أى يفترض وجود فاصل زمنى بين

مدة الخدمة الإلزامية بما فيها مدة الاستبقاء بين مدة الاستدعاء يؤكد ذلك أن المشرع في القانون المشار إليه حدد في المادة (١٢) الحالات التي يتم فيها الاستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة (التدريب ، حضور دورات) .

كما حظر في المادة ١٦ على ضابط الاحتياط أن يتخلف عند استدعائه ولوجب في المادة ١٢ أن يرتدى عند استدعائه الملابس العسكرية لضباط العاملين بالقوات المسلحة مما يبين منه أن المستدعى كضابط احتياط سبق أن انتهت خدمته الإلزامية ثم استدعى وهذا يعنى أن الاستدعاء بالنسبة لطائفة المجندين ذوى المؤهلات المشار إليهم في الفقرة ١ من المادة ٤ من القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ يتم بعد انتهاء مدة الخدمة العسكرية الإلزامية، وفي هذه الحالة تضم مدة الاستدعاء الى مدة الخدمة المدنية اذا ما عين المستدعى في وظيفة عامة بعد انتهاء مدة الاستدعاء ، مما يؤكد هذا الفهم أيضا أن المشرع في المادة ٦٦ من القانون المذكور كان يقضى بضم مدد الخدمة العسكرية (لضابط الاحتياط عند تعيينه في احدى الوظائف العامة ثم استبدل بهذا النص نص آخر يقضى بأن الضم يتم بالنسبة لمدد الاستدعاء دون اشارة لقيد الزميل مما يعنى أن عدم مراعاة هذا القيد يكون بالنسبة لهذا النوع من مدد الخدمة العسكرية دون غيرها من مدد الخدمة العسكرية الأخرى التى تضم وفقا لقانون الخدمة العسكرية وليس وفقا لقانون الضباط الاحتياط ، وتطبيق ما تقدم على حالة السيد / ، فانه يبين من الأوراق أنه جند بالقوات المسلحة كضابط احتياط اعتبارا من ١٩٧٤/١٠/٣٠ وانتهت خدمته العسكرية الإلزامية في ١٩٧٥/١١/٣٠ الا أنه استبقى بالخدمة كضابط احتياط حتى ١٩٧٦/٨/٣١ دون أى فاصل زمنى ومن ثم فإن حسب هذه المدة له في مدة خدمته المدنية في أدنى درجات التعمين بتقيد الزميل وهو — حسبما يبين من القرار رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٨٦ — الحاصل على ذات مؤهله والمعين قبله برئاسة الجمهورية والذي ترجع اقدميته في

الدرجة الثالثة التخصصية الى ١٩٧٥/٥/٦ ومن ثم يحق للسيد المعروضة حالته ضم مدد خدمته العسكرية بمراعاة قيد الزميل اى بحيث ترجع اقدميته فى الدرجة انثلثة التخصصية الى ١٩٧٥/٥/٦ تلقيا لزميله المعين قبله فى رئاسة الجمهورية . وتبعاً لذلك يكون ضم مدة خدمة السيد المعروضة حالته كاملة بموجب القرار رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٨ دون التقيد بالزميل المذكور قد خالف صحيح حكم القسانون ، اما عن مشروعية ما تضمنه هذا القرار من تعديل اقدمية المعروضة حالته بالدرجة الثانية — نتيجة ضم مدة خدمته العسكرية دون مراعاة قيد الزميل ، فانه فضلا عن وجوب مراعاة هذا القيد ، فان افتاء هذه الجمعية قد استقر على ان حساب مدة الخدمة العسكرية لا يكون الا فى احدى درجات التعيين دون غيرها فاذا ما عين المجند وطبق فى شأنه نص المادة ٤٤ من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٠ وكانت نتيجة هذا التطبيق ان ضمت له الخدمة العسكرية كلها او بعضها او لم تحسب له بالمرة بسبب قيد الزميل ، فانه يكون قد استنفذ حقه المقرر قانونا ولا يجوز له ان يطلب اعادة حسابها عند تعيينه مرة اخرى او نظه الى جهة اخرى بما يقتضى القول بتطبيق هذا المبدأ ايضا اذا ما وفى زميله ترقية عادية قبله فلا يجوز له ان يطلب ملاحقته له او تمديد تاريخ ترقينه العادية تبعاً لادمية زميله المرتبة على ترقيه او يسبقه فى هذه الترقية .

ولما كان الثابت من الاوراق ان ترقية المعروضة حالته الى الدرجة الثانية اعتباراً من ١٩٨٤/٦/١ بالقرار رقم ٨٠٦ لسنة ١٩٨٤ قد تمت استناداً الى اقدميته الصحيحة فى الدرجة الثالثة التى ترجع الى ١٩٧٥/٥/٦ بمراعاة قيد الزميل فان تعديل اقدميته هذه بموجب القرار رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٨ فضلا عن انعدام سببها تكون قد تمت بالمخالفة لصحيح حكم القانون لعدم جواز اجراء هذا التعديل على اساس ترقية زميله ترقية عادية فى تاريخ سابق وذلك على الوجه المتقدم ببيانه .

ملحق :

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والنشر إلى عدم مشروعية القرار رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٨ فيما تضمنه من ضم مدنى الخدمة العسكرية الإلزامية والاحتياط كاملة للمعروضة حالته دون مراعاة قيد الزميل وما ترتب على ذلك من تعديل لأقدميته فى الدرجة الثانية وذلك على النحو المبين بالاسباب .

(ملف رقم ٧٧٠/٣/٨٦ جلسة ١٩٨٩/٤/٥)

الفرع الثاني الترقية

قاعدة رقم (٢٣٩)

المادة : —

اعطى المشرع ضابط الاحتياط افضلية عند الترقية بالاقتدار اذا تساوى مع المرشحين لهذه الترقية من غير ضابط الاحتياط — يشترط لعمال هذه الأفضلية ان يكون ضابط الاحتياط متساويا مع المرشحين في مرتبة الكفاية والأقدمية في الدرجة المرقى منها هذه الأقدمية تتحدد عند اتحاد تاريخ الترقية على اساس الأقدمية في الدرجة او الفئة او المستوى الوظيفي السابق — اساس ذلك : — ما جرت به قوانين التوظيف المتعاقبة — اثر ذلك : — اذا تأخر ترتيب ضابط الاحتياط في اقدمية الدرجة المرقى منها عن غيره ممن ليسوا ضابط احتياط فليس له ان يستند الى تلك الأفضلية لتخطيهم في الترقية . وليس له ان يطعن في قرارات ترقيتهم متى جسرت في ضسوء ضوابط الترقية المقررة قانونا — اساس ذلك : — ان الأفضلية المقررة لضباط الاحتياط عند الترقية لا يقصد بها اهدار ضوابط الترقية الأخرى التى تحكم المفاضلة بين المرشحين ومنها الاعتداد عند التساوى في درجة الكفاية والأقدمية .

الحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة للطعن على القرار الصادر من رئيس مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٧٧ بالترقية الى الفئة ٨٧٦ / ١٤٤٠ بالمستوى الأول من المجموعة النوعية لفئات الوظائف التنظيمية والإدارية بمجلس الدولة ، نحيث صدر هذا القرار في ظل العمل بأحكام نظم العاملين المدنيين بالدولة والتطاع العام ، وتقضى المادة ١٥ من هذا النظام على أن تكون الترقية الى الوظائف التى يبدأ رتبها بمبلغ ٨٧٦ جنبها سنويا وما يطوها

من وظائف الاختيار ولأنه يشترط للترقية بالاختيار أن يكون العامل من بين الحاصلين على تقرير ممتاز في السنتين الأخيرتين ثم من بين الحاصلين على تقدير جيد بالأقدمية في ذات مرتبة الكفاية .

ومن حيث أن الثابت أن أقدمية المطعون ضده في الدرجة المرتى إليها ترجع إلى ٤١ من ديسمبر سنة ١٩٧١ بينما ترجع أقدمية المطعون على ترقيته إلى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ ولم تنكر جهة الإدارة أن تقارير كلية المطعون ضده بتقدير ممتاز ، ومن ثم يكون تخطيه في الترقية إلى الفئة ٨٧٦ / ١٤٤٠ على غير سند من القانون ويتمين والحالة هذه إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى هذه الفئة .

ومن حيث أنه — لا حجة لما تذهب إليه الجهة الإدارية من الاحتجاج بنس المدة المفقدة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام والتي تنص بأنه لا يجوز الاستناد إلى الإكتمالات التي يربطها ذلك القانون للطعن في القرارات الإدارية الصادرة قبل العمل به ، إذ أن الخطر الوارد بهذه المادة مقصور على القرارات التي صدرت قبل العمل بذلك القانون وليست القرارات التي تصدر بعد العمل به . والقرار المطعون فيه قد صدر بعد العمل بالقانون المشار إليه .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه مجرد قضى بما تقدم فيكون قد أصاب الحق في تضائله مما يتمين معه رفض الطعن في هذا الشق من الحكم .

ومن حيث أنه بالنسبة للطعن على الحكم المشار إليه بمخالفته لأحكام المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن خدمة ضباط الاحتياط بالقوات المسلحة المعللة بالقانونين ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، ١٩ لسنة ١٩٦٥ فحيث تنص المادة المشار إليها بأنه استثناء من أحكام قوانين التوظيف يكون

لضبط الاحتياط الأمضلية عند التعيين أو الترقية بالاختيار في الوظائف العامة إذا تساوى مع المرشحين من غير ضبط الاحتياط .

وحيث تقرر هذه المادة أمضلية ضبط الاحتياط عند الترقية بالاختيار إذا تساوى مع المرشحين لهذه الترقية من غير ضبط الاحتياط ، وهى على هذا تقتضى لأعمال مقتضاها بتقديم هؤلاء الضباط على غيرهم من المرشحين للترقية أن يكونوا متساويين معهم فى مرتبة الكفاية وفى الأقدمية فى الدرجة المرقى منها ، وهذه الأقدمية تتحدد عند اتخاذ تاريخ الترقية إليها على أساس الأقدمية فى الدرجة أو الفئة أو المستوى الوظيفى السابق وذلك على ما جرت به قوانين التوظيف المتعلقة ومن ثم إذا ما تأخر ترتيب ضبط الاحتياط فى الترقية فى أقدمية الدرجة المرقى منها عن غيره ممن ليسوا من ضبط الاحتياط من شاغليها الاكفاء فليس له أن يستند إليها ليقول بلزوم تخطيهم فى ترقية إذا كانت الإدارة قد جرت فيها على أساس ما هو مقرر فى مثلها من أن الترقية بالاختيار تجد حدها الطبيعى إذا روى ترقية الأحدث — فى أن يكون اكما من الأقدم وأما عند التساوى فى درجة الكفاية فتكون الترقية بحراة الأقدمية فيما بين المرشحين وهذه الأقدمية من عناصر المناضلة وضوابطها وفقا للقواعد العامة ، وحكم المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه لا يقتضى مخالفة هذا المبدأ العادل فالقصد منه هو مجرد حماية الموظف ضبط الاحتياط من القحطى عند اجراء الترقية بالاختيار على أساس المناضلة بين المرشحين لها ولم يقصد به اهدار الضوابط والأحوال التى تحكم هذه المناضلة ومنها الاعتداد عند التساوى فى درجة الكفاية بين المرشحين بالأقدمية .

ومن حيث أنه متى كان الثابت من الأوراق أن أدمية المظعون فسده فى الدرجة الأولى ترجع الى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ طبقا لقرار رئيس مجلس الدولة رقم ٤٩١ لسنة ١٩٧٩ . إلا أنه وقد أرجعت لأدميته فى هذه الدرجة الى تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الدولة رقم ١٩٥ لسنة ١٩٧٧ ، بتاريخ أول يمينه سنة ١٩٧٧ وذلك بمضى الحكم المظعون نيه

والذى أصاب الحق في تفضله في هذا الخصوص على ما سبق بيانه ، ومن ثم فهو يتحدد في اقدمية هذه الدرجة المطعون على ترقيته ، ومن ثم يتمين ارجوع اى اقدمية كل منهما في الدرجة السابقة وهى الدرجة الثانية طبقا لحكم المادة ٦٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وانتهى تقضى بأنه اذا كان التعيين متضمنا ترقيته اعتبرت الاقدمية على اساس الاقدمية في الدرجة السابقة .

ولما كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده قد رقى الى الدرجة الثانية في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧١ وارجعت اقدميته في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ تطبيقا لاحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ في حين أن المطعون على ترقيته رقى الى الدرجة الثالثة في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ وارجعت اقدميته فيها اى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ ، ومن ثم فإن المطعون على ترقيته انسيد / يكون هو الأقدم ، ويكون القرار الصادر من نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٣٠ لسنة ١٩٨١ بترقيته الى درجة مدير عام قد صدر سليما متفقا مع احكام القانون اذ لا يكون هناك مجال لاصحال المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ على ما سلف بيانه .

ومن حيث انه متى كان الامر كما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بخلاف ذلك في هذا الشق من ادعوى ومن ثم يتمين الغلوه ورفض طلب المدعى انفسه قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٣٠ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من تخليه في الترقية الى درجة مدير عام .

ومن حيث ان كلا من طرفي النزاع قد خسر بعضا من طلباته ومن ثم يتمين الزامهما المصروفات مناصفة بينهما .

ومن حيث انه لما تقدم يتمين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه الغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من الغاء قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٣٠ لسنة ١٩٨١ ويرفض طلب الغاء هذا القرار والزمته طرق النزاع المصروفات مناصفة بينهما .

(طعن ٣٠٦٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٣٠)

الفرع الثالث

احتفاظ ضابط الاحتياط عند استدعائه
بالية مزايا مالية مقررة لزملائه

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

يحتفظ ضابط الاحتياط عند استدعائه بالية مزايا مقررة لزملائه — يستبعد من ذلك الجبالغ التي استحققت لبعض العاملين عن جهد خاص بتكليف ببلوه بتكليف خاص بأعمال محددة في أوقات معينة ولم يكن هذا الاستحقاق من مقتضيات الوظيفة الأصلية — أساس ذلك : أنه يفرض بقاء ضابط الاحتياط في وظيفته وعدم استدعائه لم يكن ثمة ما يلزم جهة الإيارة بسان تمهد اليه بأعمال خارج نطاق عمله الأصلي مما يستحق عنها بعض الأجور والكفالات — الاستدعاء في هذه الحالة لا يمكن أن يكون هو السبب في حرمانه من مثل هذه الجبالغ .

الحكمة :

ومن حيث أن الطمن يقوم على أن المستدعى بالقوات المسلحة لا يمنح الأجر الإضافي سواء كان في شكل مكافأة أو حافز انتاج الا اذا كان يصرف لجميع العاملين بصفة شاملة ومنظمة .

ومن حيث أن المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ — معدلا بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ — تنص على أن تتحمل كل من دوائر الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات وأجور مكافآت والميزات الأخرى للمستدعين منها لضبط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة . وجاء بالفكرة الإيضاحية أنه رؤى تعديل

نص المادة ٣١ بما يكفل حسم الخلافات في التفسير التي ثارت بشأن تطبيقها . . كما أكد أن المقصود بالرواتب والتعويضات والاجور كامل الميزات المالية المقررة للضابط في وظيفته المدنية فلا يجوز أن يكون استدعائه لخدمة القوات المسلحة سببا في انقلاص شيء منها .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى بلن تطبيق هذا النص يجب أن يتم بحيث لا يستبعد من مستحقات المستدعى كضابط في وظيفته الأصلية أى عنصر من مقرراتها المالية أيا كانت طبيعته وأساس استحقاقه . أما إذا كانت المبالغ قد استحققت لبعض العاملين عن جهد خاص بذلوه بتكليف خاص بأعمال محددة ، وفي أوقات معينة ، ولم يكن هذا الاستحقاق من مقتضيات الوظيفة الأصلية ، فإن وصف الميزة المالية المقررة للوظيفة المدنية ينحصر عن هذه المبالغ — وبالتالي فلا يستحق المستدعى كضابط احتياط لشيء منها . لأنه يفرض بقائه في الوظيفة المدنية وعدم استدعائه فلم يكن ثمة ما يلزم الجهة الإدارية بأن تعهد إليه بأعمال خارج نطاق عمله الأصلي مما تستحق عن أدائها بعض الاجور والمكافآت . ومن أجل ذلك فإن استدعائه كضابط احتياط لا يمكن أن يكون هو السبب في حرمانه من مثل هذه المبالغ .

ومن حيث أنه في خصوص الطعن المثلث فلان ثابت من أوقائع أن المبالغ التي يطالب المدعى بلحققة لها لا تخرج في سجلها عن كونها من قبيل المبالغ التي استحققت لبعض العاملين بإدارة الميزانية عن أعمال كلفوا بها خارج نطاق العمل الأصلي للوظيفة . ولم يكن صرف هذه المبالغ من العموم والشمول على نحو يمتد إلى جميع العاملين بهذه الإدارة دون تفرقة بين من كلف بجهد خاص وبين من لم يكلف ، فمن ثم فإن هذه المبالغ لا يلحقها وصف المزايا المالية للوظيفة وبالتالي فلا يكون للمدعى أصل حق في المطالبة بصرفها له أبان استدعائه كضابط احتياط لخروجها من نطاق المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير هذا النظر ، فمن ثم فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بالفناء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى وإلزام المدعى المصروفات .

(طعن ١٩٤٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٦)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة معلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ مفادها — تتحمل كل من دوائر الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات واجور ومكافآت والميزات الأخرى للمستدعين منها لضباط احتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة — القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ أضاف الى الميزات التي يحتفظ بها ضابط الاحتياط عن مدة استدعائه للخدمة في القوات المسلحة مكافآت وحوافز إنتاج بذات النسب التي يحصل عليها زملاؤه الذين يسهمون في زيادة الإنتاج بصفة فعلية .

المحكمة :

ومن حيث أن القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة ينص في المادة ٣١ منه معلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ على أن تتحمل كل من دوائر الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها كامل رواتب وتعويضات واجور ومكافآت والميزات الأخرى للمستدعين منها لضباط الاحتياط عن مدة دعوتهم للخدمة بالقوات المسلحة .

ومن حيث أنه قد صدر القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ وأضاف الى المزايا التي يحتفظ بها ضابط الاحتياط عن مدة استدعائه للخدمة في القوات

المسلحة مكافآت وجوائز انتباج بذات النسب التى يحصل عليها زملاؤه الذين يسهمون فى زيادة الانتاج بصفة فعلية .

ومن حيث أنه من استحقاق المدعى الأجور الإضافية والمكافآت التشجيعية التى كانت تصرف لاقرائه بالجامعة ، فان البدئ من الأوامر التنفيذية التى أودعتها جامعة الأزهر بحافظة مستندات أمام محكمة القضاء الإدارى ان بنود الأجور الإضافية والمكافآت الشجعية فى السنوات التى تبدأ من سنة ١٩٧٩ انها بنود غير ثابتة ، أو محددة بقدر معين ، فقد تراوحت بين ١٠ ٪ و ٣٠ ٪ من المرتب ، وقيدت بعدم تجاوز البند ، وحددت مبالغ معينة لأشخاص وردت أسمائهم فى الأوامر التنفيذية المشار إليها الأمر الذى يستلزم منه أن صرف الأجر الإضافى والمكافآت التشجيعية لهم يكن صرفه مطردا مستمرا على قواعد ثابتة بل كان منوطا بسلطة الجهة الإدارية تترخص فيها حسب قيمة البند الذى كان يتغير عاما بعد عام ويلتالى لم يكن من الشمول والعموم الذى يجعله مستحقا لجميع اقرائه كى يستحقه بالتبعية ووفقا لنص القانون ، ومتى كان ذلك فانه لا محل للزام جامعة الأزهر بدفع أجور اضافية أو مكافآت تشجيعية للمدعى عن مدة استدمائه للخدمة بالقوات المسلحة .

(طعن ٨١٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٧/٣/١٩٩١)

فريضة

ضريبة

الفرع الأول — الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

الفرع الثانى — الضريبة على المرتبات .

أولا — عدم الخضوع للضريبة .

ثانيا — الخضوع للضريبة .

ثالثا — أداء الضريبة يكون بالعملة المصرية .

رابعا — المقصود بعبارة السنة الواردة بالمادة ٥٩ من قانون الضرائب على الدخل .

الفرع الثالث — الضريبة على شركات الأموال .

الفرع الرابع — الضريبة على الأرض الفضاء .

الفرع الخامس — الضريبة على الأطنان .

أولا — عدم الخضوع للضريبة .

ثانيا — الخضوع للضريبة .

ثالثا — شروط رفع الضريبة .

الفرع السادس — الضريبة على العقارات المبنية .

أولا — خضوع الأرض الفضاء التى تعد فى حكم العقارات المبنية

للضريبة على العقارات المبنية .

ثانيا — مناطق استحقاق رسم السجل العينى المنصوص عليه فى

الفقرتين ٣ ، ٤ من المادة ٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة

١٩٧٨ .

الفرع السابع — ضريبة الدمغة .

أولا — الخضوع للضريبة .

ثانياً — الاعفاء من رسم الدفعة التمسى .

ثالثاً — حدود سلطة رئيس المأمورية .

الفرع الثامن — ضريبة الملاهى .

الفرع التاسع — الضريبة والرسوم الجمركية على السيارات .

أولاً — سيارات الیهوزین .

ثانياً — السيارات المخزنة فى المنطقة احره الخاصة .

الفرع العاشر — الضريبة الجمركية .

الفرع الحادى عشر — الضريبة على الاستهلاك .

أولاً — مناط استحقاق الضريبة .

ثانياً — تحديد سعر السلعة لا علاقة له بخضوعها او عدم خضوعها للضريبة .

ثالثاً — الخضوع للضريبة .

رابعاً — عدم الخضوع للضريبة .

خامساً — التظلم من خضوع السلعة للضريبة .

الفرع الثانى عشر — مسائل متنوعة .

أولاً — الضريبة لا تفرض الا بقانون .

ثانياً — ولاية محاكم مجلس الدولة بمنازعات الضرائب .

ثالثاً — الاستهلاكات الاضافية المنصوص عليه فى المادتين ٢٤ و ١١٤ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٥٧ لسنة ١٩٨١ لا يعتبر

اعفاءاً ضريبياً قائماً بذاته .

القرار الأول

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

شمول الإعفاء المخصوص عليه في المادة ٢٢ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الضرائب على الدخل المشروعات المتخذة شكل منشأة فردية لإنتاج الدواجن وحظائر المواشي .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعتودة بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٠ فتبين لها أن المشرع في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية المعدل بالقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٩ أعفى في مادته رقم ٤٠ من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المنشآت التي تقوم بتربية المواشي أو النحل أو الدواجن أو تربيها إذا لم تكن متخذة شكل الشركات المساهمة ، وعند تعديل هذه المادة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية أطلق المشرع الإعفاء من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالنسبة لجميع المشروعات الجديدة التي تقام بعد تاريخ العمل بالقانون المذكور وتقوم باستغلال حظائر تربية المواشي أو الدواجن أو تربيها لمدة خمس سنوات تبدأ اعتباراً من أول سنة ضريبية تالية لبداية النشاط ، كما أعفى المشروعات القائمة وقت العمل بهذا القانون من الضريبة لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ العمل بهذا القانون ، وبالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الضرائب على الدخل المعمول به فيما يتعلق بأحكام الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية اعتبروا من السنة الضريبية ١٩٨١ التي المشرع القانون رقم ١٤

لسنة ١٩٣٩ المشار اليه والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ فيما عدا المواد ٢٥ و ٢٦ فقرة أولى و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ منه وخصص الكتاب الأول من هذا القانون للضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين وما يلحق بها وخصص الكتاب الثانى منه للضريبة على أرباح شركات الأموال وقد نصت المادة ١٤ من الكتاب الأول فى البلب الثانى الخاص بضريبة الأرباح التجارية والصناعية على أن « تسرى هذه الضريبة على أرباح كل منشأة مستغلة فى مصر متى كانت متخذة شكل منشأة فردية ، وكذلك أرباح الشريك المتضامن فى شركات الأشخاص والشريك فى شركات الواقع ، كما تسرى الضريبة على حصة الشركاء الموصيين فى شركات التوصية البسيطة » ونصت المادة ٢١ منه ذات البلب على أن « ثانيا : — تسرى الضريبة على الأرباح اثنانجة من مشروعات استغلال حظائر تربية الدواجن أو تفريخها آليا ، ومن مشروعات استغلال حظائر تربية الدواب وحظائر المواشى وتسمينها » ونصت المادة ٣٣ الواردة فى الفصل الثالث من ذات الباب على أن « يعنى من الضريبة ثالثا : — أرباح شركات الاتجاج الدواجن وحظائر المواشى وتسمينها وشركات مصائد الأسماك وذلك على النحو التالى :

١ — المشروعات التى كانت قائمة وقت العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية ، ويستمر افعالها للمدة اللازمة لاستكمال مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها فى ذلك القانون .

٢ — المشروعات التى أقيمت بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وكذلك المشروعات التى تقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون فعلى لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ مزاوله النشاط .

وقد تضمن الكتاب الثانى من القانون المذكور الخلف بالضريبة على أرباح شركات الأموال نطاق هذه الضريبة اذ نصت المادة ١١١ منه

على أن « تفرض ضريبة سنوية على صافي الأرباح الكلية لشركات الأموال المشتغلة في مصر أيا كان الغرض منها ، وتسمى الضريبة على :

١ — شركات المساهمة وشركات انتوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة » وتضمن الباب الثالث من الباب المذكور الاعفاء من الضريبة فنصت المادة ١٣٠ على أن يعفى من الضريبة ما يلي : . . . أرباح شركات انتاج الدواجن وحظائر المواشي وتسمينها وشركات مصائد الاسماك وذلك على النحو التالي :

(١) الشركات التي كانت قائمة وقت العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه يستمر اعفاءها المدة اللازمة لاستكمال مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في هذا القانون .

(ب) الشركات التي أقيمت بعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه وكذلك الشركات التي تقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون تمنى لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ مزاولة النشاط .

وتبين مما تقدم أن المشرع بعد أن كان في التشريعات السابقة على القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه يخضع أرباح شركات الأموال ودخول الأشخاص الطبيعيين وتلك المتحصلة عن حصصهم في شركات الأشخاص للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وبسعر واحد أئسرد في القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ضريبة خاصة بسعر خاص على أرباح شركات الأموال وأختص دخول الأشخاص الطبيعيين وتلك الناتجة عن حصصها في شركات الأشخاص بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، وعلى ذلك وإذا كان المشرع قد أعفى أرباح شركات الأموال وهى شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة العاملة في انتاج الدواجن وحظائر المواشي وتسمينها من الضريبة على أرباح شركات الأموال بالقيود والحدود الواردة في المادة ١٣٠ سالفه

البيان ، وبالنسبة لشركات الأشخاص فإن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المتبوضة على أرباح هذه الشركات لا تفرض باسمها وإنما تفرض على أرباح الشريك المتضامن في شركات الأشخاص وفي شركات الواقع ، كما تسرى الضريبة المذكورة على حصة الشركاء الموصين في شركات التوصية البسيطة وفقا لنص المادة ١٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ سائفة البيان ، وعلى ذلك فإن ضريبة الأرباح التجارية لا تفرض على أرباح الشركة بل على أرباح الشركاء بحسب نصيبه وحصته في الشركة ومن ثم فلا تسرى هذه الضريبة على شركات الأشخاص منظورا إليها ك شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الشركاء كما هو الحال في شركات الأموال ، وبالتالي فإذا كان المشرع قد جمع في نص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ عند بيان النشاط المعنى من ضريبة الأرباح التجارية بين لفظي « الشركات » و « المشروعات » فإن الهدف من ذلك شمول الاعفاء لأرباح النشاط سواء اتخذ شكل شركة من شركات الأشخاص أو كشكل منشأة فردية ، ولا وجه للقول بقصر نطاق الاعفاء على المنشآت المتخذة شكل شركة من شركات الأشخاص لأن ذلك القول يفترض خضوع أرباح شركات الأشخاص للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على خلاف صريح نص القانون الذي لا يخضع هذه الأرباح لتلك الضريبة وأنه لا يخضع لها حصص الشركات كما يؤدي الى تجاهل ما نطه المشرع في البندين ١ و ٢ من المادة المذكورة عندما تكلم من المشروعات التي كانت قائمة وقت العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ وتلك التي اقيمت بعد العمل به وكذلك التي تتسلم بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ استخدم المشرع لفظ « المشروعات » وهو لفظ أعم من لفظ الشركات ويضع ليشمل المنشآت والمشروعات الفردية الأمر الذي يعنى أن المشرع قد سوى في الاعفاء المشار اليه في المادة ٢٣ بين أرباح المشروعات المتخذة شكل شركة من شركات الأشخاص وتلك المتخذة شكل منشأة فردية ، ومن ناحية أخرى فإن القول بقصر ذلك الاعفاء على المشروعات المتخذة شكل شركة من شركات الأشخاص يعنى أن المشروعات الفردية التي استحدثت

الاعفاء بموجب القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ ولم تستكمل مدته في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ — لا تستمر في التصعق بالاغناء حتى نهاية مدته طالما انها ليست متخذة شكل شركة وذلك بالخالفه لمصرح نص المادة ٢٣ المشار اليها التي قضت باستمرار هذا الاعفاء حتى اكتمال مدته .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى شمول الاعفاء المخصوص عليه في المادة ٢٣ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨١ المشار اليه للمشروعات المتخذة شكل منشأة فردية لانتاج الدواجن وحظائر المواشى .

(ملف ٢٥٢/٢/٣٧ جلسة ١٩٨٧/٥/٢٠)

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

عدم خضوع تجار مكتب مفروش مقرا للجنة الدولية للتعبئة الاحمر لحكم المادة ٢٠ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٥ من يناير سنة ١٩٨٢ لمستقبل لها ان تجار وحدة مفروشة يعد بحسب الامثل عملا مدنيا لا يخضع لضريبة الارباح التجارية والصناعية واذا كان المشرع قد ارتأى رغم ذلك اخضاع التجار في حالات معينة لتلك الضريبة بما نص عليه في المادة ٢٠ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ من انه « تسرى الضريبة على الارباح الناتجة من تجار اكثر من وحدة سكنية مفروشة او وحدة سكنية مفروشة او جزء منها سواء كانت

معدة للسكن أو لزاوله نشاط تجارى أو صناعى أو أى نشاط آخر مما يخضع للضريبة على أرباح المهن غير التجارية « فان هذا الخضوع مقصور على الحالات التى أوردتها النص صراحة وهى تأجير وحدة مفروشة لاستخدامها فى أغراض السكنى أو لزاوله نشاط تجارى أو صناعى أو أى نشاط آخر مما يخضع للضريبة على أرباح المهن غير التجارية ، ولا يمتد بطريق القياس أو التوسع فى التفسير الى حالات تأجير وحدة مفروشة لغير الأغراض التى تضمنها النص المشار إليه إذ القاعدة أن النص الاستثنائى لا يجوز التوسع فى تفسيره أو القياس عليه وما ثبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه

لما كان ذلك وكان تأجير الوحدة المفروشة فى الحالة المعروضة لاتخاذها مقراً للجنة الدولية للصليب الأحمر لا يندرج فى إحدى الحالات التى أخضع النص المشار اليه الإيراد المتحقق منها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فمن ثم لا مناص من القول بعدم خضوعها لتلك الضريبة اضافة الى انه مما لا ينفى أن يفيد عن الاعتبار أن مثل هذا التأجير انما قد يرمى لذى تقدير اجرة المفروض فيه أنه مما ينأى أصلاً عن الخضوع للضريبة آنفة البيان .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع تأجير مكتب مفروش مقراً للجنة الدولية للصليب الأحمر لحكم المادة ٢٠ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ (ملك ٤١٦/٢/٣٧ — جلسة ١/٥ / ١٩٩٢)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

تطبيق المادة ٥٢ من قانون الضريبة على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على المبالغ التى حصلت لحساب ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالزيادة بطريق الخصم من المبيع على الضريبة المستحقة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتقسمى الفتوى والتشريع بجنتها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٩ فاستعرضت نص المادة ٤٣ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ من ان « على مصلحة الضرائب ان تخطر الممول بالتنبيه بصور الورد خلال ستين يوما من تاريخ موافقة الممول على تقديرات المأمورية او صدور قرار لجنة الطمن او حكم من المحكمة الابتدائية . وعلى المصلحة ان ترد الى الممول من تلقاء ذاتها المبالغ التى تكون قد وردت اليها بالزيادة على الضريبة المستحقة عليه وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بالتنبيه بصور الورد والا استحق عليها مقابل تأخير يعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزى المصرى على الودائع النقدية ابتداء من نهاية مدة الثلاثين يوما حتى تاريخ الرد » . كما استعرضت نص المادة ٥٣ من انه على الجهات المذكورة فى المواد من (٤٤) الى (٥٠) من هذا القانون توريد قيمة ما حصلته لصالح الضريبة المستحقة الى مصلحة الضرائب فى موعد انقضاء آخر ابريل وكتوبر وينالير من كل عام مع بيان تفصيلى بالمبالغ التى خصمت لحساب كل ممول من المولين المشار اليهم او قبضت من كل منهم خلال الأشهر الثلاثة وذلك طبقا للاوضاع والاجراءات التى يصدر بتجديدها قرار من وزير المالية . وعلى المصلحة ان ترد الى الممول من تلقاء ذاتها البالغ المحصلة طبقا لنظم الخصم والاضافة والتحصيل تحت حساب الضريبة بالزيادة على الضريبة المستحقة من واقع اقراره المعتمد من محاسب وذلك خلال تسعة أشهر تبدأ من نهاية المهلة المحددة لتقديم الاقرار مالم تقم المأمورية بإخطار الممول بعناصر ربط الضريبة خلال هذه الفترة والا استحق للممول مقابل تأخر يعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزى المصرى على الودائع النقدية ابتداء من نهاية مدة التسعة الأشهر حتى تاريخ الرد » .

وتبينت الجمعية ان المشرع حدد مجال كل من النصين : فالمادة

٤٣. من القانون رقم ١٥٧ سنة ١٩٨١ المشار إليه نعرض للاحكام المبينة لرد المبالغ اتي تكون قد وردت لمصلحة الضرائب بزيادة على الضريبة المستحقة على الممول وانتي سبق واداهها الى مأمورية الضرائب المختصة من واقع اقراره الضريبي في الميعاد المحدد لاداء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وهو قبل أول أبريل من كل سنة أو خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية للممول . ولهذا الزم المشرع مصلحة الضرائب باخطار الممول بالتنبيه بصدور الورد خلال ستين يوما من تاريخ موافقته على تقديرات المأمورية أو صدور قرار من لجنة الطعن أو حكم من المحكمة الابتدائية ، وأوجب عليها أن ترد الى الممول من ثلثاء ذاتها المبالغ التي تكون قد وردت اليها بالزيادة على الضريبة المستحقة عليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بالتنبيه بصدور الورد ، والا استحق عليها مقابل التأخير ابتداء من نهاية مدة الثلاثين يوما حتى تاريخ الرد . اما المادة ٥٣ من القانون المذكور غطفت حكم المبلغ التي تكون وردت لمصلحة الضرائب بالزيادة بمناسبة خصم الضريبة من المنبع وفقا لنظم الخصم والاضافة والتحصيل : فأوجب على مصلحة الضرائب أن ترد الى الممول من ثلثاء ذاتها المبالغ المحصلة بالزيادة لحساب الضريبة المستحقة عليه من واقع اقراره الضريبي المعتمد من محاسب خلال تسعة أشهر تبدأ من نهاية المهلة المحددة لتقديم الاقرار ، ما لم تقم المأمورية باخطار الممول بعناصر ربط الضريبة خلال هذه الفترة ، والا استحق للممول مقابل التأخير ابتداء من نهاية التسعة أشهر حتى تاريخ الرد .

ومن حيث أن الواقعة المعروضة تدور حول قيام مصلحة الضرائب بتحصيل مبالغ لحساب الضريبة عن طريق الخصم من المنبع . وزيادة المبالغ المحصلة عن هذا الوجه على ذمة الضريبة المستحقة بمقتدار ملزم جنه
١١٩٨/١٦ فيكون حكم المسندة ٥٣ المشار إليه هو اواجب تطبيق ، وتستحق الشركة المذكورة على المبلغ المحصل بالزيادة مقابل التأخير اعتبارا

من نهاية تسعة أشهر تبدأ من نهاية المهلة المحددة لتنظيم الاقرار ، ما لم تكن المأمورية قامت باخطار الشركة بعناصر ربط الضريبة خلال المدة المذكورة ، فعنداً مدة التسعة أشهر من تاريخ هذا الاخطار ، وذلك الى تاريخ قيام المصلحة برد المبالغ الزيادة المستحقة .

فذلك :

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق المادة ٥٣ من قانون الضريبة على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على المبالغ التي حصلت لحساب ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالزيادة بطريق الخصم من المنبع على الضريبة المستحقة على الوجه المبين في الاسباب .
(ملف ٣٧/٢/٢٢١ - جلسة ١٩/٣/١٩٨٦)

الفرع الثاني الضريبة على المرتبات

اولا - عدم الخضوع للضريبة

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

عدم خضوع المبالغ التي تصرف من صناديق النذور الى العاملين
بوزارة الأوقاف والمساجد والأضرحة للضريبة على المرتبات .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المقودة في ٢٥ من يونيه ١٩٨٦ فضيفت ان المادة
١/٥٥ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من قانون الضرائب على الدخل الصادر به القانون
رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قضت بريان ضريبة على المرتبات وما في
حكمها والمهامك والأجور والمكافآت والإيرادات المرتبة لدى الحياة
فيما عدا الحقوق التأهيلية وكذلك ممتلكات ومكافآت رؤساء وأعضاء
مجالس الإدارة مقابل العمل الإداري ، وذلك نوعاء هذه الضريبة هو
مقابل العمل أيا كان هذا العمل وكيفية ادائه ونوعه ، ما دام ذلك
المقابل يندرج تحت ما ورد بذلك المادة .

ومن حيث أن أموال النذور لا تصدق أن تكون صدقة أو تبرعا وهي
بصريح ما تضمنه قرار وزير الأوقاف وشئون الأزهر رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١
تعتبر من التبرعات المشروطة صرفها من المتبرعين في شئون المساجد
والأضرحة طبقا لما هو مبين في المادة اثنتية من هذا القرار .

ومن حيث أنه لا يغير من طبيعة أموال النذور على الوجه المتعارف
بيئاته ، أن تصرف منها مبلغ للعاملين بوزارة الأوقاف والمساجد والأضرحة ،
وأن يتم هذا الصرف دوريا وتطبقا للقواعد والأحكام التي فصلها القرار
الوزاري المشار إليه على نحو سنده ثبت وصف العاملين بترك الجهات
عند نشوء الاستحقاق في مبلغ من تلك الأموال ذلك أن ما يتقاضاه
العامل منها ليس مقبلا لعمله في إحدى الجهات المذكورة أو مقبلا لأدائه
ملا يعمد مرتبا أو أجرا ، وإنما يظل محتفظا بوصفه باعتباره من قبيل
الصدقة والتبرع ، وبالتالي لا يندرج في الوعاء الذي يبينه القانون
للضريبة على المرتبات .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
خضوع البالغ التي تصرف من صناديق النذور الى العاملين بوزارة
الأوقاف والمساجد والأضرحة للضريبة على المرتبات .

(ملف ٣٣٠/٢/٣٧ - جلسة ١٩٨٦/١/٢٥)

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

عدم خضوع البالغ التي تؤدي الى العاملين بمصلحة الضرائب
عند إحالتهم الى المعاش أو الوفاة للضريبة على المرتبات وما في حكمها
مما تناوله المادة ٥٥ من قانون الضرائب على الدخل .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٠/١/١٩٩١ لمسبقا لها أن المادة ٥٥
من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١
المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣ نصت على أن « تسرى الضريبة
على :

١ - المرتبات وما في حكمها والمهام والأجور والمكافآت والإيرادات المرتبة لدى الحياة فيما عدا الحقوق التأمينية التي تدفعها الحكومة المصرية ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة والصناديق الخاضعة للقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة والقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن أنظمة التأمين الاجتماعي الخاصة البديلة ، إلى أى شخص سواء كان مقيما في مصر أو في الخارج .

ومع ذلك هذا النص أن الضريبة على المرتبات تسرى على ما تؤديه الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة للموظف من مرتب مقابل العمل المقطوع وما يؤدي إليه من مزايا نقدية وعينية كجزء لهذا المرتب ، كما تسرى الضريبة على ما يأخذ حكم المرتب من دفعات دورية وعلى ما يؤدي إلى الموظف بصفة مستمرة من مكافآت من أعمال لمصلحة الأصل .

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار مصلحة الضرائب رقم ١٦٦٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن قواعد صرف حوافز زيادة الحصة تنص على أنه « تصرف حوافز زيادة الحصة للعاملين بمصلحة الضرائب طبقا للقواعد العامة والخاصة الآتية :

أولا - القواعد العامة :

ثانيا - القواعد الخاصة :

١ -

٤ - تصرف الحوافز لمن يتم إنهاء خدمته في غير الطريق التقاعدي بواقع اثني عشر شهرا دفعة واحدة في الحالات الآتية :

— الإحالة إلى المعاش لبلوغ السن القانونية .

— انتهاء الخدمة لعدم اللياقة الصحية .

— الاحالة الى المعاش المبكر وفقا لحكم المادة ٩٥ مكرر من القانون

رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

— الاحالة الى المعاش للقيام بأحد المشروعات وفقا لأحكام المادة

٩٥ مكرر (١) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

— الوفاة أثناء الخدمة ويصرف الحوافز في هذه الحالة للمستفيد

بمنحة الوفاة طبقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون

رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٠ . »

ومن حيث أن المبالغ التى تؤدى الى العاملين بمصلحة الضرائب

بمقتضى القرار آتف البيان عند انتهاء خدمتهم في إحدى الحالات

النصوص عليها في المادة الأولى المشار اليها لا يعدو وأن يكون

اضافة لما يستحقه العامل منهم عند ترك الخدمة من معاش أو مكافأة

وهو يمنح دفعة واحدة ، ولا يعتبر مرتبا أو اجرا عن تلك المدة ، ولا في

حكمه ولا مكافأة أو تعويضا إذ أنه يتقاضى مرتبه ومكافئته عنها كالمدة خلال

مدة عمله ، وهو لا يتسم بما يتسم به المرتبات والأجور وما في حكمها

والمكافأة التى عانها نص المادة ٥٥ من قانون الضرائب على الدخل ، المشار

اليه ، ولا تعويضا لا لتقادده مقوماته ، وإنما هو لا يعدو أن يكون التزاما

التزم به مصلحة الضرائب عندما يترك العامل بها الخدمة في إحدى

الحالات سالف الذكر وذلك باعطائه تلك الاضافة ، وما يصرف اليه بمقتضى

قرارها ، المشار اليه ، ليس الا رأسمال يؤدى اليه مرة واحدة بمناى

عن أن تواجهه الدورية أو تلحق به صفة الاستمرار فيأخذ ومن ثم حكم

رأس المال ، وما على مثله في القانون من ضريبة مرتبات .

ومن حيث أنه اذ كان ما تقدم ، فإن ما يؤدى الى العاملين بمصلحة

الضرائب طبقا لقرارها المتقدم ، وفي الحالات المشار اليها به لا يخضع

للضريبة على المرتبات وما في حكمها مما يتناوله نص المادة ٥٥ من قانون
الضرائب على الدخل .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
خضوع المبالغ — في الحالة المعروضة — التي تؤدي الى العاملين
بمصلحة الضرائب عند احالتهم الى الملائى او الوفاة للضريبة على
المرتبات .

(ملف ٤٢٠/٢/٣٧ — جلسة ١٩٩١/١٠/٩)

ثانياً - الخضوع للضريبة

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

مكافآت امتحانات النقل والامتحانات العامة للعاملين بوزارة التربية والتعليم المخصوص عليها في قرارات وزير التعليم رقمى ٣٦١ و ٢٨٢ لسنة ١٩٩٠ لا تختلف في طبيعتها وتكييفها القانونى السليم عن المقررة بقانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية - لذلك يسرى عليها حكم المادة ٥٨ من قانون الضرائب على الدخل ويسرى عليها حكمها في خصوص تحديد القدر الذى تتناوله الضريبة منها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع مريض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٨/١٠/١٩٩٢ فاستبان لها ان المادة ٥٥ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على انه « تسرى الضريبة (الضريبة على المرتبات) على :

١ - المرتبات وما في حكمها والمهاميات والأجور والمكافآت والايادات المرتبة لدى الحياة فيما عدا الحقوق التأمينية التى تدفعها الحكومة المصرية و وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ... الى اى شخص سواء اكلن مقيما في مصر أو في الخارج .

٢ - المرتبات وما في حكمها والمهاميات والأجور والمكافآت والايادات المرتبة لدى الحياة فيما عدا المعاشات التى تدفعها الشركات والمنشآت والجمعيات والهيئات الخاصة والمعاهد التعليمية والأمراد الى اى شخص مقيم في مصر أو الخارج من خدمات أدت في مصر » . في حين تنص المادة ٥٨ من القانون ذاته على انه : « فيما عدا ما ورد بالبند ٨ من المادة

(١) من هذا القانون يتحدد وعاء الضريبة على المرتبات على أساسين
مجموع ما يحصل عليه الممول من مرتبات وماهيات وأجور ومكافآت وبدلات
وأيرادات مرتبة لدى الحياة فيما عدا المكافآت ما يكون منوها له من
المزايا النقدية أو المعينية وذلك على الوجه الآتي :

١ -

٣ - لا تسرى الضريبة على المبالغ التي يتقاضاها العاملون كحوافز
انتاج وذلك في حدود ١٠ ٪ من المرتب أو المكافأة أو الأجر الأصلي وبشرط
الا تجاوز ٣٠٠٠ جنيه في السنة . وتعتبر حوافز انتاج في تطبيق أحكام
هذا البند ما يلي :

(١) المبالغ المدفوعة من الحكومة . . . حوافز انتاج طبقا للقوانين
واللوائح المنظمة لها .

واستظهرت الجمعية مما تقدم - وعلى ما سبق به افتاؤها
بجلسة ١٩٩١/٥/٢٢ ملف رقم ١٩٨٨/٤/٨٦ - أن ما أطلق عليه
القانون « حوافز انتاج » وقضى بعدم سريان الضريبة الا فيما يجاوز
مقدارها الحدود التي عينها ، ليست الا مرتبات مما يدفع الى العاملين
بالجهات المشار اليها أو حكمها ، وأن القانون لم يعرفها وانما اكتفى
بوصفها بأنها المبالغ التي يتقاضاها العاملون كحوافز انتاج وهو ما
يجعل العبارة في تحديدها بحقيقة الواقع من الأمر والسبب والباعث لادائها
من تلك الأجوات الى العاملين فيها طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لشئون
العاملين فيها .

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار وزير التعليم رقم ٣٦١ لسنة
١٩٩٠ بشأن مكافأة امتحانات النقل تنص على أن : « يمنح العاملون
بالمدراس الرسمية وبالمدارس والادارات التعليمية بالمحافظات وبيوت
علم الوزارة من جميع أعمال امتحانات النقل المختلفة وغيرها من أعمال

بجميع مراحل التعليم على اختلاف نوعياتها مكافأة قدرها ثلاثون يوما .
كما تنص المادة الأولى من قراره رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن مكافأة
الامتحانات العامة وتحرير الشهادات بوزارة التربية والتعليم على أن تكون
المكافآت التي تمنح عن أعمال الامتحانات العامة والامتحانات التي تعقد
في سفارات جمهورية مصر العربية بالخارج وامتحانات الطلاب الوافدين
وتحرير الشهادات وفقا للفئات الواردة باللائحة المرفقة » .

ومن حيث أن الجمعية العمومية بجلستها المشار اليها ارتأت أن
المكافآت المالية المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات ولائحته
ومنها تلك التي تمنح عن أعمال الامتحانات من تصحيح وفحص بحوث
ومراتبة ومراجعة وملاحظة لأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين
والمعيدين ومدرسي اللغات والمنتخبين للتدريس وسائر القائمين به
والعاملين من غيرهم من الخارج وكذلك العاملين من غير أعضاء هيئة
التدريس إنما تتعلق بأعمال هي من أعمال وظائف هؤلاء الأصلية مما
يتقاضون مرتباتهم عنها ، وأنها مما يقومون به أو يكفون به بحكم
ذلك ، وأن تقرير منحهم تلك المكافآت — على اختلاف مسمياتها — زيادة
على مرتباتهم الأصلية إنما هو لحفزهم لبذل غاية الجهد واتصاف في أوقات
العمل الرسمية وغير الرسمية ، وكلها مما يجب تكريسه لوظائفهم ليؤدوا
أعمالهم على أكمل وجه وأوفر قدر منها حفزا لهم على اجادة العمل
واحسانه وتعبه وزيادة المتجز منه وذلك بقصد تحقيق الأهداف التي تقوم
عليها الجامعات وحسن أداء موظفيها لأعمالهم وكتفيتها وتمامه ، ومن ثم
فلتأهلها ما منحت الا كحوافز أنتاج بالمعنى الذي عناه واضع قانون
ضرائب الدخل في المادة ٥٨ منه ، ومن ثم يسرى عليها جميعا حكمها
في خصوص تحديد القدر الذي تتلوه الضريبة منها .

وإذ كان الغالب فيما تقسم جميعا أن مكافآت امتحانات النقل
والامتحانات العامة للعاملين بوزارة التربية والتعليم المنصوص عليها في

قرارى وزير التعليم المشبار اليهما ، لا تختلف فى طبيعتها وتكييفها القانونى السليم عن تلك المقررة بقانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وبالتالى يقتضى تطبيق ما انتهى اليه افتاء الجمعية فى شأن الجامعات وأعمال مقتضاه واعتبارها من حوافز الانتاج المنصوص عليها فى المادة ٥٨ من قانون الضرائب على الدخل ، ومن ثم يسرى عليها حكمها فى خصوص تحديد القدر الذى تتناوله الضريبة منها اذ لا تستقيم التفرقة فى الحكم بين تلك المكافآت فى الحالى ولا تنهض على صحيح سبب يظاهرها .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق فتاها رقم ٥٢٥ فى ١٩٩١/٦/٣٠ ملف رقم ١١٨٨/٤/٨٦ بجلسة ١٩٩١/٥/٢٢ على العاملين بوزارة التربية والتعليم فيما يتعلق بمكافأة الامتحانات العامة والنقل .

(ملف ٢٥١/٤/٨٦ — جلسة ١٩٩٢/١٠/١٨)

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

خضوع المرتبات والمكافآت وما فى حكمها التى تصرف للعاملين المصريين بمشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية للضريبة المقررة على المرتبات والأجور .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٩٠/٥/٢ فاستعرضت فتاها السابقة المبادرة بجلسة ١٩٨٦/١٢/٢ التى انتهت للأسباب الوادة فيها الى خضوع الأجور والمكافآت التى تصرف للعاملين بمشروع بحث الخريطة الصناعية لمر من أموال المنحة الأمريكية للضريبة المقررة على المرتبات وما فى

حكمها وتبينت ان المادة ٥٥ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « تسرى الضريبة على :

١ — المرتبات وما في حكمها والمساهيات والأجور والمكافآت والإيرادات المرتبة لمدى الحياة التى تدفعها الحكومة المصرية و وحدات التحكم الملى والهيئات العامة ... الى اى شخص سواء كان مقيما فى مصر او فى الخارج ... » .

ومفلا ما تقدم ان الضريبة على الأجور والمرتبات المفروضة فى جمهورية مصر العربية تسرى على المرتبات وما فى حكمها من الأجور والمكافآت التى تؤدبها الحكومة المصرية او الجهات المحددة بالنص الى اى شخص سواء كان مقيما فى مصر او خارجها نمناط سريان هذه الضريبة ان تكون الحكومة المصرية او احدى الجهات الأخرى المنصوص عليها هى التى قامت بأداء تلك المرتبات وما فى حكمها باعبارها الملتزمة أصلا بأدائها

ومن حيث انه يبين من استعراض أحكام اتفاقية منحة مشروع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية المبرمة بين جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والمصادر بالموافقة عليها رئيس الجمهورية رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٦ وكذا التصديق الأول الوارد عليها والصادر بالموافقة عليه أيضا القرار رقم ٢٠١ لسنة ١٩٨٨ أن الطرفين قد اتفقا على تنفيذ المشروع المشار اليه بفرض مساعدة مجمع العلم والتكنولوجيا المصرى فى حل مشاكل التنمية فى مصر والسيطرة عليها من خلال التكنولوجيا والبحث التطبيقى فى مجالات الصحة والإنتاجية والعلم والتكنولوجيا وذلك كما هو موضح بخصوص الاتفاقية وفقا للشروط والقيود الواردة بها والخطبات الملحة بها والتى يعتمد بمقتضاها المنوح بقبول المبلغ الذى تلتزم بأدائه له الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وفقا لنظام الدفع المحدد بالاتفاقية وأن يلتزم بتعليمات الوكالة المشار إليها التى توجب ابداع

مبلغ المنحة في حساب خاص منفصل بدون فوائد باسم المشروع بينك مصر يتم الدفع فيه مباشرة من حساب الوكالة كما يلزم أيضا بأن يرد إليها أى مبلغ لم تصرف على المشروع تبقى في حوزته وان يعيد الى الولايات المتحدة الأمريكية ما يكون قد تم شراؤه من أدوات أو مواد أو معدات لحساب المشروع من أموال المنحة ما لم تستغنى عنها الجهة الممولة .

ومن حيث أن هذه الاتفاقية قد أبرمت ونقلا لشروط وتقيود محددة وان الحكومة المصرية قد قبلت هذه الاتفاقية بشروطها وتم التصديق عليها من قبل مجلس الشعب ومن ثم فان المبلغ المقدم من الجهة الأمريكية الممولة يعتبر بمثابة المنحة المشروطة ويصبح — في حدود ما يتم صرفه منه — حقا خالصا للحكومة المصرية يجرى صرفه في نطاق الغرض المحدد له ووفقا للشروط والتقيود المحددة بالاتفاقية .

ونرتبنا على ما تقدم واذ تعتبر اموال المنحة المشار اليها ملكا لحكومة المصرية من وقت قبولها كما سلف البيان وان العاملين بمشروع العلم والتكنولوجيا المشار اليه انما يؤدون اعمالهم بهذا المشروع لمصلحة اكلاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ولا تربطهم أية علاقة تماثلية بالجهة الممولة ومن ثم فان ما يتقاضونه من مرتبات واجور ومكافآت يعتبر مدفوعا من الحكومة المصرية ويخضع بالتالى للضريبة على المرتبات وما في حكمها ولا يغير من ذلك ان ملحق الشروط النظمية المختصة المشروع قد نص في السند (ب) { الخالص بالضرائب على اعفاء الاتفاقية والمنحة من أى ضريبة أو رسم مفروض طبقا للقوانين السارية في اقليم المخوح ذلك ان هذا الاعفاء انما ينصرف الى المنحة في ذاتها بقصد عدم المساس بالاموال الممنوحة المقدمة ويدهى انه ليس في تحصيل الضريبة المقررة على الاجور والمرتبات من العاملين بالمشروع الممول من ذلك المنحة أى مساس بها حيث ان عبء اداء تلك الضريبة انما يقع دائما على عاتق الملتزمين بها .

خلاصة :

انتهى رأى الجمعية العمومية لتقسى الفتوى والتشريع الى خضوع المرتبات والمكافآت وما فى حكمها انقى تصرف للعاملين المصريين من اموال المنحة المشار اليها للضريبة المقررة على المرتبات والاجور وفقا لاحكام القسطنون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

(ملف رقم ٣٧/٢/٣٩٩ جلسة ١٩٩٠/٥/٢)

ثالثا - أداء الضريبة يكون بالعملة المصرية

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

استثناء ضريبة المرتبات المستحقة عن المبالغ والمرتبات الخاضعة لها يكون بالعملة المصرية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/١١/٣٠ - فاسترجعت التطور التاريخي للاحكام المنظمة للوفاء بالعملة المصرية وتبين لها أن الامر العالى الصادر فى ٦ اغسطس سنة ١٩١٤ بشأن السعر الاضامى لاوراق البنكوت الصادرة من البنك الاهلى المصرى قد نص فى مادته الاولى على أن « اوراق البنكوت الصادرة من البنك الاهلى المصرى تكون لها نفس القيمة الفعنية التى للتعود الذهبية المتداولة فى القطر المصرى .

وعلى ذلك فكل ما يدفع تلك الاوراق (لى سبب وبأى مقدار) يكون نفعا صحيحا وموجبا لبراءة الذمة ... » وأن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بانشاء بنك مركزى للعولة قد نص فى المادة الرابعة عشر على أن « يكون لاوراق النقد التى يصدرها البنك (البنك الاهلى المصرى) قوة ابراء الدين بدون قيد ، وتقبلها الحكومة كاداة للوفاء فى خزائنها » وأن قانون البنوك والائتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ينص فى المادة السابعة عشر منه على أن « يكون لاوراق النقد التى يصدرها البنك المركزى قوة ابراء غير محدودة » .

كما استعرضت الجمعية العمومية الاحكام المنظمة لكيفية التعامل بالنقد الاجنبى فتبين لها أن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل

بالنقد الاجنبى قد حدد كيفية التعامل بالعملة الاجنبية ونص في مسدته الاولى على انه « لكل شخص طبيعى أو معنوى من غير الجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام أن يحتفظ بكل ما يؤول اليه أو يملكه أو يحوزه من نقد اجنبى من غير عمليات التصدير السلمي والسياحة . وللأشخاص الذين أجاز لهم الاحتفاظ بالنقد الاجنبى طبقا للفترة السابقة الحق في القيام بأية عمليات النقد الاجنبى بما في ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخلها ، على أن يتم هذا التعامل عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الاجنبى والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقا لأحكام هذا القانون في جمهورية مصر العربية . . . » ونصت المادة ١٤ منه على أن « كل من خالف أحكام هذا القانون أو شرع له مخالفتها أو خالف القواعد المنفذة لها يعاقب بالسجن ... » .

واسترجعت الجمعية العمومية كذلك أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والذي ينص في المادة ٥٥ منه على أن « تسرى الضريبة (الضريبة على المرتبات) على : ٢ — المرتبات وما في حكمها وماهيات والأجور والمكافآت والإيرادات المرتبة لدى الحياة فيما عدا المعاشات التي تدفعها الشركات والمنشآت والجمعيات والهيئات الخاصة والمعاهد التعليمية والأفراد الى أى شخص مقيم في مصر أو في الخارج عن خدمات أدت في مصر ، وتنص المادة ٥٨ منه على أنه « فيما عدا ما ورد بالبند ٨ من المادة ١ من هذا القانون بتحديد وعاء الضريبة على المرتبات على أساس مجموع ما يحصل عليه الممول من مرتبات وماهيات وأجور ومكافآت وبدلات وإيرادات مرتبة مدى الحياة . . » والمستفاد من جماع هذه الفصوص أنه منذ أن خرج المشرع على قاعدة الذهب . نقد جعل للعملة الورقية المصرية قوة إبراء للذمة غير محدودة تمتنع معها أية منازعة في قبولها ، وأنه فيما يتعلق بتنظيم التعامل بغير هذه العملة داخل البلاد فقد نظمها ووضع أسس وضوابطه القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى الذى حظر صراحة الخروج على

أحكامه أو مخالفتها ، وعلى ذلك فانه فيما يخص الضريبة على المرتبات بالنسبة لعملة تحصيلها فان الثابت من أحكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الخاص بالضرائب على الدخل المشار اليه أن وعاء الضريبة وسعرها يتحدد على أساس الجنيه المصرى باعتباره عملة البلاد الرسمية ومن ثم فان العملة المصرية هي الأساس في كل ما يتعلق بالضرائب .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فان الأشخاص الذين يتقاضون مقابل ما يؤدونه من خدمات سواء أكان في صورة مرتب أو غيرها بالعملة الاجنبية ، لا يلتزمون قانونا بإداء الضريبة عن هذه المبالغ بذات العملة الاجنبية التى تقاضونها ، اذ لو أن المشرع اراد ذلك لما أعوزه النص عليه صراحة كما فعل بالنسبة لاشتراكات التأمينات الاجتماعية في قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذى قضت المادة ١٢٦ منه بالتزام المؤمن عليه في حالة الاعارة الخارجية بقيمة حصته وحصة رب العمل وتدفع بعملة اجنبية ، وبما لذلك فان تحديد وعاء الضريبة في الحالة المعروضة وربطها يتم بالعملة المصرية .

على ذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن استثناء ضريبة المرتبات المستحقة من المبالغ والمرتبات الخاضعة لها يكون بالعملة المصرية .

(ملف رقم ٣٧/٢/٣٧ طسة ١٩٨٨/١١/٣٠)

رابعاً — المقصود بعبارة السنة الواردة
بالمادة ٥٩ من قانون الضرائب على النخل

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

مدة استخدام الخبراء الأجانب المخصوص عليها بالبند (١) من المادة
٥٩ من قانون الضرائب على النخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تحسب على
اساس سنة المحاسبة المقررة للضريبة على المرتبات (السنة المالية) .

التفصوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٤ فتبينت أن المادة ٥٥ من قانون
الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن
« تسرى الضريبة على : — ١) المرتبات وما في حكمها والمأهيات والأجور
والمكلفات والإيرادات الرئيسية مدى الحياة ... » وتنص المادة ٥٦ من
ذات القانون على أنه « يعد أعمال حكم المادة ٦٠ من هذا القانون تحدد
سعر الضريبة على الوجه الآتى ٢٠٪ عن الـ ٤٨٠ جنيهاً الأولى ، ٥٪ عن
الـ ٤٨٠ ج الثانية ، ٠٠٠ ، ٠٠٠ ، ١٨ ٪ عن الـ ٦٦٠ ج التالية ،
٢٢٪ عما زاد على ذلك » وتنص المادة ٥٧ على أن « تفرض الضريبة
عن كل جزء من السنة تم الحصول فيه على أى إيراد من الإيرادات الخاضعة
للضريبة بنسبة مئته وعلى أساس الأيراد الشهري بعد تحويله الى أيراد . »
وتنص المادة ٥٩ على أنه « استثناء من السعر المحدد في المادة (٥٦)
من هذا القانون : — ١) تفرض الضريبة بسعر ١٠٪ وبدون أى تخصيص
على المبالغ التى تخضع للخبراء الأجانب أيا كانت الجهة أو الهيئة التى
تستخدمهم لاداء خدمات تحت اثرائها بشرط ألا تزيد مدة استخدامهم على ستة
اشهر فى السنة متصلة أو منقطعة ... » وتنص المادة ٣٢ من قرار

وزير المالية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢ باللائحة التنفيذية لقانون الضرائب على تدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على انه « ... وإلى أن يتم الكشف السنوى الذى تسوى على أساسه الضريبة نهائيا تقوم هذه الجهات بتوريد الضريبة الى المأمورية المختصة بصفة مؤقتة فى آخر كل ثلاثة أشهر أى فى ٣١ مارس ، ٣٠ يونية ، ٣٠ سبتمبر ، ٣١ ديسمبر من كل عام وتنتهى المدة ٣٤ من ذات اللائحة على أن « تستقطع الضريبة شهريا على أساس مجموع ما يحصل عليه الممول من مرتبات وما فى حكمها ... » .

ومناد ما تقدم أن القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه اخضع بالمادة ٥٥ سالفه البيان المرتبات وما فى حكمها والمهامات والاجور والمكافآت وغيرها من المبالغ المحددة بها للضريبة على المرتبات وقد نهج المشرع تحديد سعر هذه الضريبة تهجين مختلفين اولهما اصى وذلك بتحديد ضريبة تصاعدية تفرض بنسبة مئوية معينة من جملة المبالغ التى يحصل عليها الممول ويتراوح سعرها بين ٢ ، ٢٢ ٪ وثانيهما استثنائى وذلك بتحديد نسبة مئوية ثابتة بواقع ١٠٪ وذلك بالنسبة للمبالغ التى يحصل عليها الخبراء الاجانب اذا كانت مدة استخدامهم لا تزيد على ستة أشهر فى السنة .

ماذا ما تجاوزت فترة استخدامهم تلك المدة خضعت المبالغ التى يحصلون عليها للاصل العام الذى يحدد سعر هذه الضريبة بنسب تصاعدية وفيما عدا ذلك لم يخص المشرع تلك الضريبة بقواعد محاسبية مستقلة عن تلك التى تخضع لها الضريبة على المرتبات وطبقا لاحكام القانون المشار اليه ولائحته التنفيذية فان الضريبة على المرتبات تفرض على اساس الايراد الشهرى بعد تحويله الى ايراد سنوى وهى تستقطع شهريا ويتم توريدها بصفة مؤقتة الى مأمورية الضرائب المختصة كل ثلاثة أشهر تنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل عام أى أن المشرع اعتبر سنة المحاسبة عن الضريبة على المرتبات هى السنة الميلادية التى تبدأ من اول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من ذات العام واذا كان الثابت مما تقدم أن سنة المحاسبة الضريبية للضريبة

على المرتبات هي سنة ميلادية وأن انضريبة المقررة بمقتضى حكم البلد (١) من المادة ٥٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على المبالغ المستحقة للخبراء الأجانب الذين لا تجاوز مدة استخدامهم ستة أشهر في السنة — تخضع فيما عدا السعر المحدد لها — لذات القواعد المحاسبية المنظمة للضريبة على المرتبات ومن ثم تكون العبرة في حساب مدة استخدام الخبير الأجنبي في مفهوم المادة ٥٩ سالفة الذكر بالنسبة الميلادية .

فذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مدة استخدام الخبراء الأجانب المنصوص عليها بالبند (١) من المادة ٥٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه تحسب على أساس سنة المحاسبة المقررة للضريبة على المرتبات (السنة الميلادية) .

(ملف رقم ٢٧/٢/٣٩٠ في ٤/١٠/١٩٨٩)

الفرع الثالث

الضريبة على شركات الأموال

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

اختصاص مصلحة الضرائب دون غيرها بتحديد تاريخ بداية انتفاع المشروعات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٧ أو مزاولة نشاطها في مقام بدء حساب مدد الإعفاء من الضرائب وتواريخ انقضاء هذه المدد لتحديد بدء استحقاق الضرائب عليها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٩٨٦/٦/٤ فتمت أن المبدأ ١٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه تنص على أنه « مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررة في قانون آخر تعنى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، وتعنى الأرباح التي توزعها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها بحسب الأحوال ومن الضريبة العامة على الإيراد ، بالنسبة للاوعية المعفاة من الضرائب النوعية طبقا لهذا النص ، وذلك كله لمدة خمس سنوات اعتبارا من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال » .

ومناد ما تقدم أن المشرع أعنى أرباح المشروعات الخاضعة لأحكام نظام استثمار رأس المال العربي والاجنبي من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، كما أعنى الأرباح التي توزعها هذه المشروعات من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها ومن الضريبة

على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها بحسب الأحوال ومن الضريبة العامة على الإيراد بالنسبة للأنواع المعفاة من الضرائب النوعية وذلك كله لمدة خمس سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال . وعلى ذلك فقد اعتد المشرع بتاريخ بدء انتاج المشروعات الاستثمارية أو مزاولة نشاطها في حساب مدة إعفاء تلك المشروعات .

والضرائب المشار إليها والتي بانتهائها ينتهى الإعفاء ويبدأ استحقاق هذه الضرائب . وإذا كان أمر الإعفاء ومدة ثم استحقاق الضرائب بعد ذلك مناهة لتحديد تاريخ بدء تشغيل المشروع أو انتاجه وكان القائم على تطبيق قوانين الضرائب وتحديد انقضاء مدة الإعفاء لتقرير بداية استحقاق الضرائب إنما هو مصلحة الضرائب وحدها ، فهى التى تتفرد — تحت رقابة القضاء — بتقرير استحقاق الضرائب لانقضاء مدة الإعفاء ، وهى بذلك التى تتفرد كذلك بتحديد تاريخ بدء الإعفاء وانقضاء مدته فتحدد تاريخ الواقعة التى يسرى الإعفاء منها . وبذلك فهى التى تتفرد بتحديد تاريخ بدء انتاج المشروع الاستثمارى أو مزاولة نشاطه في أعمال الأحكام الخاصة بالإعفاء من الضرائب والخضوع لها في القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ معدلاً . وذلك عندما تباشر اختصاصها في تطبيق قوانين الضرائب على تلك المشروعات ، خاصة ولم يتضمن القانون المذكور منح اختصاص لأية جهة أخرى ومنها هيئة الاستثمار في هذا الشأن خروجاً على الأحكام الخاصة المقررة في قوانين الضرائب .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص مصلحة الضرائب دون غيرها بتحديد تاريخ بداية انتاج المشروعات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه أو مزاولة نشاطها في مقام بدء حساب مدد الإعفاء من الضرائب وتواريخ انقضاء هذه المدد لتحديد بدء استحقاق الضرائب عليها .

(ملف ١٠٣/١/٤٧ جلسة ١٩٨٦/٦/٤)

الفروع الرابع للضريبة على الأرض الفضاء

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

تخضع الأراضي الفضاء داخل نطاق المدن المتصلة بالمرافق الأساسية لضريبة سنوية مقدارها ٢٪ من قيمة الأرض الفضاء وتزداد قيمة الأرض بواقع ٧٪ سنويا — لا تستحق الضريبة على الأراضي الفضاء مبنى خضعت الأرض للضريبة على العقارات المبنية — القص المذكور يتسم بعدم الدستورية — أساس الضريبة المذكورة مع الزيادة سوف تستغرق قيمة العقار عند فترة معينة وقرية وهو ما يعنى فى حقيقة الأمر بصادرة للعقار تخالف نص المادة (٣٦) من الدستور التى تنظرت المصادر العامة للادوال .

المحكمة :

ومن حيث أن الفقرة الأولى من المادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي المضانة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن تفرض على الأراضي الفضاء الواقعة داخل نطاق المدن فى المناطق المتصلة بالمرافق العامة الأساسية من مياه ومجار وكهرباء ، والتي لا تخضع للضريبة على العقارات المبنية أو الضريبة على الاطيان الزراعية ضريبة سنوية مقدارها (٢ ٪) من قيمة الأرض الفضاء كما تنص المادة ٣ مكررا (٢) من هذا القانون على أن يتم تحديد قيمة أراضي الفضاء الخاضعة لأحكام هذا القانون على أساس القيمة الواردة بالعمود المسجلة ، وإذا لم توجد عقود غير مسجلة فيتم تحديد هذه القيمة على أساس تقدير مصلحة الضرائب لعناصر التركة، إذا كان من بين عناصرها أرض فضاء ، وذلك ما لم ينقض على التسجيل

أو التقدير خمس سنوات على استحقاق الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون ، على أن تزداد قيمة الأرض بواقع ٧٪ (سبعة في المائة) سنويا من أول السنة التالية لتاريخ التسجيل أو التقدير حتى نهاية السنة السابقة مباشرة على استحقاق الضريبة . وفي الحالات التي لا تسرى عليها احكام الفقرة السابقة ، يكون تقدير الأرض الفضاء وفقا لثمن المثل في عام ١٩٧٤ ، مع زيادة سنوية مقدارها ٧٪ (سبعة في المائة) منذ ذلك التاريخ حتى نهاية السنة السابقة مباشرة على استحقاق الضريبة .

ومن حيث أنه وفقا لحكم الفقرة الاولى من المادة ٣ مكررا ، والمادة ٢ مكررا (٢) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المضافتين بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ . فان الضريبة على الأرض الفضاء داخل نطاق المدن المتصنة بالمرافق الاساسية المنصوص عليها في المادة ٣ مكررا تخضع لضريبة سنوية مقدارها ٢٪ من قيمة الأرض الفضاء وتزداد قيمة هذه الأرض بواقع سبعة في المائة سنويا حتى نهاية السنة السابقة مباشرة على استحقاق الضريبة . ووعاء الضريبة هو قيمة الأرض الفضاء ، بافتراض انها لا نقل ريعا ، اذ تقتضى المادة ٣ مكررا (٢) من هذا القانون بعدم استحقاق الضريبة على الاراضي الفضاء متى خضعت للضريبة على العقارات المبنية أو الضريبة على الاطيان بحسب الاحوال ... ومن ثم فان خضوع هذا العقار للضريبة السنوية المستمرة مع زيادة تقدير قيمتها سنويا من أول السنة التالية لتاريخ التسجيل أو المقترة حتى نهاية السنة السابقة مباشرة على استحقاق الضريبة سيؤدي بالضرورة الى أن تستغرق الضريبة قيمة العقار في وقت غير بعيد ، وهو مما يعنى في الحقيقة مصادرتها .

ومن حيث أن المادة ٣٦ من الدستور قد حظرت المصادرة العامة للأموال ، لذلك فان فرض الضريبة على الاراضي الفضاء على الوجه المقرر بالفروض المسبق فخرها مع زيادة تقدير قيمة الأرض سنويا من أول السنة التالية لتاريخ التسجيل أو التقدير حتى نهاية السنة السابقة مباشرة على استحقاق الضريبة ، وهذا التصرف اللازم للفصل في موضوع الطعن يحد

يصطدم بنص المادة ٣٦ من الدستور وكذلك بنص المادة ٣٨ من الدستور التي تنص على أن « يقوم النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية » فإذا فرضت الضريبة على قيمة العين منها واستغرقت الضريبة هذه القيمة كاملة ولم يكن محلها ربح العين فمن شأن ذلك مصادرة العين مقابل الضريبة في مدة يمكن حسابها مقدما وهو ما يتناقض في نفس الوقت مع العدالة الاجتماعية كأساس لفرض الضريبة .

ومن حيث أن المادة ١/٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي :

(١) إذا تراءى لاحدى المحاكم أو الهيئات الاختصاص القضائي أثناء نظر احدى الدعاوى عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع ، أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

ومن حيث انه قد تراءى لهذه المحكمة عدم دستورية نص الفقرة الاولى من المادة ٣ مكررا وكذلك المادة ٣ مكررا (٢) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المضافتين بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ ، فيتعين وقد، هذا الطعن واحالة الأوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا لئلاصل في دستورية النصين المذكورين .

(طعن ٩٠٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٧)

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ :

فرض المشرع على الأراضي الفضاء ضريبة سنوية مقدارها ٢٪ من قيمة الأرض . . يشترط لفرض الضريبة (١) عدم خضوع الأرض للضريبة على العقارات الجنية او الضريبة على الاطيان الزراعية (٢) أن تكون الأرض

داخلة في نطاق المدن في المناطق المتصلة بالمرافق العامة الأساسية — لا يكفي لفرض ضريبة الأرض الفضاء أن تتوفر شروطها — ينبغي ألا يدخل العقار في حالة من حالات الإعفاء منها — مثال — أن يكون العقار مطوكا لجمعية تعاونية — تخصيص الجمعية قطعة أرض لأحد أعضائها وتسليمها إليه ليس من شأنه نقل ملكية قطعة الأرض من الجمعية للعضو — أساس ذلك — المادتان ٩٣٤ من القانون المدني و ٩ من قانون تنظيم الشهر العقاري. ومفادهما أن الملكية العقارية لا تنتقل للغير إلا بالتسجيل .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي المضافة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « تفرض على الأراضي الفضاء الواقعة داخل نطاق المدن في المناطق المتصلة بالمرافق العامة الأساسية من مياه ومجارى وكهرباء والتي لا تخضع للضريبة على العقارات المبنية أو الضريبة على الإطيان الزراعية ، ضريبة سنوية مقدارها ٢٪ من قيمة الأرض الفضاء وتعنى من هذه الضريبة الأراضي المطوكة للجهات اللتيبة : ... (د) الجمعيات التعاونية ... » وإذا كانت الضريبة المفروضة على عقار الطامن هي ضريبة أرض فضاء وملحقها بصيبلان أن ذلك العقار — على ما تذهب إليه جهة الإدارة — غير خاضع للضريبة على العقارات المبنية ، وهو شرط الخضوع للضريبة على الأراضي الفضاء إذا كانت داخلة في نطاق المدن متصلة بالمرافق العامة الأساسية من مياه ومجارى وكهرباء .. إلا أنه لا تكفى لفرض الضريبة على الأرض الفضاء أن تتوفر شروطها بل ينبغي ألا يدخل العقار في حالة من الحالات التي يعنى العقار فيها من فرض تلك الضريبة عليها وأن توافرت شروط خضوعه لقانون الضريبة . ومن بين تلك الحالات على ما يبين من نص المادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المضافة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ سلفة الذكر — أن يكون العقار مطوكا لجمعية تعاونية . وإذا يبين من الأوراق أن أرض العقار

المفروضة عليه الضريبة موضوع النزاع لم تنتقل ملكيتها من الجمعية التعاونية لبناء مساكن المهندسين الجامعيين الى الطامن ، حيث خصصت له تلك الأرض بموجب كتاب من رئيس الجمعية موجه الى رئيس مجلس ادارة مؤسسة ضاحية مصر الجديدة بتاريخ ٢٥ من يولية سنة ١٩٧٠ ، ولم يتم تسجيل التصرف الناقل للملكية من الجمعية المذكورة الى الطامن على ما يبين من الشهادة السلبية المقدمة مكتب الشهر العقارى والتوثيق بشمال القاهرة بتاريخ ٢٣ من يناير سنة ١٩٨٦ اذ ثبت عدم الاستدلال على وجود تسجيلات او قيود متوقعة ضد الجمعية المذكورة عن قطعة الأرض المفروض عليها الضريبة موضوع النزاع ، ذلك عن المدة ابتداء من اول يناير سنة ١٩٨٠ حتى ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ وعلى ما يبين كذلك من كتاب سكرتير عام الجمعية المذكورة المرجع الى الطامن بتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ من انه لم يتم بعد تسجيل قطعة الأرض المذكورة باسم الطامن — وتخصيص الجمعية التعاونية قطعة الأرض للعضو وتسليمها اليه من شأنه نقل الملكية من الجمعية الى العضو ، حيث نص المادة ٩٣٤ من القانون المدنى على انه « ١ — فى المواد العقارية لا تنتقل الملكية ولا الحقوق العينية الأخرى سواء كان ذلك فيما بين المتعاقدين أم كان فى حق الغير ، الا اذا روعيت الاحكام المبينة فى قانون تنظيم الشهر العقارى .. » وتنص المادة ٩ من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٦ على ان « جميع التصرفات التى من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية الاصلية او نظه او تغييره او نقله او زواله ، وكذلك الاحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك يجب شهرها بطريق التسجيل .. ويترتب على عدم التسجيل ان الحقوق المشار اليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين ذوى الشأن ولا بالنسبة الى غيرهم . ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الاثر سوى الالتزامات الشخصية بيد ذوى الشأن » والتخصيص لقطعة ارض من جانب الجمعية التعاونية وقبول العضو لذلك التخصيص لا يعدو ان يكون تصرفا قد يكون من شأنه نقل الملكية ان اقترن بالتسجيل ، الا انه قبل ان يتم التسجيل فالملكية لاتزال على ملك الجمعية التعاونية ويتحصن

من شأنها بلفتناى موجب الاعفاء من ضريبة الأرض الفضاء ولا وجه لتقيد هذا الاعفاء بمقتولة انه لا يشمل الأرض التى تملكها الجمعية بهدف توزيعها على الاعضاء حيث لم يرد فى القانون ما يفيد ذلك ، فلا تفرقة — فى الاعفاء — بين الأراضى الفضاء مادامت الملكية ثابتة للجمعية التعاونية ولم تنتقل من ذمتها — بالتسجيل — الى الغير .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه — اذ خالف هذا النظر — يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله ، ويكون من ثم متعين الالغاء والقضاء بألغاء القرار الصادر من مأمورية ايرادات مصر الجديدة بفرض ضريبة أرض فضاء على العقار رقم ١٠١٣/٥ شلوع عبد الرحمن الرافعى .
٥. شيخاظة المطار قسم النزهة .

(طعن ١٥٦٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/٤/٤)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

منافذ خضوع العقار لضريبة الأرض هو وجود الأرض الفضاء الواقعة داخل نطاق المدن فى المناطق المتصلة بالمرافق العامة الأساسية من مياه ومجار وكهرباء وقت العمل بالقانون بشرط الا تكون خاضعة فى ذلك التاريخ للضريبة على العقارات المبنية أو ضريبة الاطيان الزراعية — اذا لم يتحقق فى العقار صفة الأرض الفضاء على الوجه الذى حدده المشرع فلا وجه لاختصاصه لضريبة الأرض الفضاء حتى ولم يكن قد خضع بعد للضريبة على العقارات المبنية أو ضريبة الاطيان الزراعية — اساس ذلك .

يجب الالتزام بنصوص القانون وحدها فى هذا الشأن اعمالا لقاعدة التفسير الضيق فى مجال الضرائب .

الحكمة :

ومن حيث انه فى صدد مبدأ خضوع عقار المدعى لضريبة الأرض الفضاء

لأول مرة فقد صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادى وأضاف مواد جديدة إلى هذا القانون فنص فى المادة ٣ مكررا على أن « تفرض على الأراضى الفضاء الواقعة داخل نطاق المدن فى المناطق المتصلة بالمرافق العامة الأساسية من مياه ومجار وكهرباء والتى لا تخضع للضريبة على العقارات المبنية أو الضريبة على الأطلين الزراعية ضريبة سنوية مقدارها (٢ ٪) من قيمة الأرض الفضاء . . . » ونص فى المادة ٣ مكررا (١) على أن « تؤدى الضريبة المنصوص عليها فى المادة السابقة فى أول يناير من كل سنة ويستحق هذه الضريبة بالنسبة للأراضى الفضاء القائمة وقت صدور هذا القانون اعتبارا من أول يناير التالى لانقضاء سنة على العمل به . . . » ونص فى المادة ٣ مكررا (٥) قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ على أن « لا تستحق الضريبة المنصوص عليها فى هذا القانون على الأراضى الفضاء متى خضعت للضريبة على العقارات المبنية أو الضريبة على الأطلين بحسب الأحوال وذلك اعتبارا من تاريخ استحقاق أى من هاتين الضريبتين » ويشترط لتطبيق حكم الفقرة السابقة ألا تقل قيمة إحدى الضريبتين المشار إليهما عن قيمة ضريبة الأرض الفضاء المستحقة وفقا لأحكام هذا القانون . » وقد صدر القانون فى ١٩٧٨/٦/٥ ونشر بالجريدة الرسمية فى ١٩٧٨/٦/١٥ وعمل به من تاريخ نشره . ويتضح منه — فيما لو طبقت أحكامه المتطرفة بفرض ضريبة الأرض الفضاء لأول مرة — أن مناط الضريبة هو وجود الأرض الفضاء الواقعة داخل نطاق المدن فى المناطق المتصلة بالمرافق العامة الأساسية من مياه ومجار وكهرباء وقدر العمل بالقانون المشار إليه بشرط ألا تكون خاضعة فى ذلك التاريخ للضريبة على العقارات المبنية أو ضريبة الأطلين الزراعية . فإذا لم يحقق فى العقار صفة الأرض الفضاء على الوجه الذى حدده القانون فى التاريخ المشار إليه خرج من نطاق أحكامه ولو لم يكن قد خضع بعد لضريبة العقارات المبنية أو ضريبة الأطلين الزراعية . فقد خلا هذا القانون من نص يخضع الأرض الفضاء لضريبة العامة على العقارات عموما . ومن ثم وجب الالتزام

بنصوصه وحدها ، إلا أنه لا يجوز الخروج على النص باستعارة حكم لا يتسع له عبارته بل يتضمن إضافة واستحداثا الى قوة الأحكام مما يعتبر من قبيل التشريع المبتدأ خاصة في مجال الضرائب التي تخضع للتفسير الضيق فلا يتوسع في تفسيرها أو يقاس عليها فلا يجوز ابتداع أحكام تنشئها النصوص ابتداء ، يضاف الى ذلك ان الشرط الخاص بعدم الخضوع لضريبة العقارات المبنية أو ضريبة الاطيان انزاعية لا يبدو ان يكون أحد الشروط اللازم توافرها لفرض ضريبة الأرض الفضاء . ومن ثم فلا يغنى عنه توافره عن ضرورة توافر باقى شروطها الأخرى ومدارها الأرض الفضاء القائمة وقت العمل بالقانون . ولا يستفاد من نص المادة ٣ مكررا (هـ) عكس ذلك بمقولة أنها تعنى الخضوع للضريبة ولو اقيمت على الأرض مبان طالما أن قيمة ضريبة العقارات المبنية المفروضة عليها تقل عن قيمة ضريبة الأرض الفضاء المستحقة قانونا . فذلك النص كما هو واضح منه لا مجال لتطبيقه اذا كان الأمر متعلقا بعبء الخضوع لضريبة الأرض الفضاء ومدى استحقاقها أصلا على العقار القائم في تاريخ العمل بالقانون المشار اليه ، كالشأن في النزاع الملل . وعلى هذا الأساس فاذا كان الثابت من الأوراق أن العقار ٢٠ شارع السد العالى محل قرار مجلس المراجعة المطعون فيه كان منزلا ثم استجد بجرد سنة ١٩٧٥ الى سنة ١٩٧٧ عمارة تحت الإنشاء بعد ازالة الملك القديم ، فإن واقع الحال في شأنه يجعله عقارا مبنيا من قبل صدور القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ . ومن ثم لا يمد من الأراضي الفضاء القائمة وقت العمل به ، ولو لم يكن قد تهيأ للاستعمال أو الاستغلال أو لم يكن قد خضع لضريبة العقارات المبنية في عامى ١٩٨٠ ، ١٩٨١ فكل ذلك الأمور لا تؤثر على وصف العقار أو تغير من حالته كما هي قائمة على الطبيعة في تاريخ العمل بالقانون المشار اليه وليس في استثمارات الضرائب العقارية الخاصة بالعقار المذكور والتي ذكر فيها أنه تام قبل ١٩٨١/١٠/٣١ ما ينفى اعتبار العقار مبنيا في تاريخ العمل بالقانون ، على أنها تؤكد بهذا البيان حقيقة الواقع من حالة هذا العقار في ذلك التاريخ وقبله وعلى هذا اعتماد لا يخضع هذا العقار لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ وتضمن

قرار مجلس المراجعة المطعون فيه بالخضاعه لأحكامه قرارا غير مشروع خنيا بالانقضاء . واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير هذا النظر وقضى برفض الطلب الاصلى بالانقضاء قرار مجلس المراجعة المطعون فيه فيكون قد نأى عن اصواب فى تطبيق صحيح حكم القانون ويقتضى ذلك الحكم بالانقضاء والقضاء بلفاء اقرار المطعون فيه ، والزام الجهة الادارية بالمصروفات .
(طعن ١٨٨٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٦)

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

فى مجال الخضوع للضريبة على الأرض النضاء — يتعين ان توجد امكانية اتصال قطعة الأرض مبائنة بالمرافق الاساسية — عدم خضوع الاراض النضاء التى لا تتصل بمبائنة بالمرافق الاساسية لهذه الضريبة .

القضى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٤/٥ واستعرضت فتواها اصادرة بجلسة ١٩٨٦/٣/٥ مؤف ٢٧٨/٢/٣٧ التى انتهت — للأسباب الواردة فيها — الى ان الأرض الملوكة لشركة ابن سيناء للعلاج لا تقع فى منطقة بالمرافق الاساسية الثلاثة وبذلك لا تخضع للضريبة على الاراض النضاء ، وتبين للجمعية من استعراضها لنص المادة ٣ مكررا من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ بانشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى المعدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٤ أن المشرع — لاعتبارات قدرها — خرج عن الاصل العلم فى الضريبة على الدخل وفرض ضريبة على الأرض النضاء التى لا تغل ليراد! مقدارها ٢٪ من قيمتها ، واشترط لخضوع الأرض النضاء لهذه الضريبة ضرورة توافر شرطين مجتمعين أولهما : أن تكون الأرض واقعة داخل نطاق المدن وغير خاضعة للضريبة على العقارات المبنية أو الضريبة على الاطيان

الزراعية ، وثانيهما : أن تكون الأرض في مناطق متصلة بجميع المرافق العامة الأساسية من مياه ومجار وكهرباء — فلا يكفى توافر مرفق أو اثنين من المرافق العامة الأساسية بل يجب أن تتوافر المرافق العامة الأساسية مناطق الخضوع للضريبة المذكورة .

وإذا كان المشرع قد سكت عن بيان المقصود « بالمنطقة » في مفهوم القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ تاركاً ذلك للمفهوم اللغوي الذى ينصرف الى مساحة من الأرض قابلة للتحديد بحدود طبيعية أو وهمية ، ويمكن وصفها بأوصاف مختلفة بحسب الغرض المخصصة له كالمناطق الزراعية والصناعية والسياحية ، إلا أن مفهوم المنطقة الخاص في مجال أعمال القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ الذى فرضت بموجبه ضريبة الأرض الفضاء يتعين أن يتحدد ويخصص بما اشترطه المشرع من شروط للخضوع للضريبة المذكورة ، فلا يكفى القول بدخول قطعة الأرض الفضاء في نطاق مدينة ودون تحدد بحدود تلك المنطقة ومدى بعد المرافق مجتمعة أو بعضها عنها بل يتعين بالإضافة الى ذلك أن توجد أمكانية اتصال قطعة الأرض مباشرة بالمرافق الثلاثة الأساسية ، بيد أن ذلك لا يعنى أن تكون قطعة الأرض قد اتصلت بالفعل بالمرافق الأساسية بل يكفى ويجب — في مجال الخضوع للضريبة المذكورة — أن توجد أمكانية توصيل هذه المرافق مباشرة بالأرض بأن تكون الأرض واطمة في منطقة متصلة مباشرة بالمرافق بحيث لا يكون على المالك سوى التقدم للجهات المختصة لادخال المرافق الثلاثة الى أرضه مباشرة بالطرق والتكاليف المألوفة لادخال المرافق بدون أى اعباء اضافية وغير مألوفة بسبب المسافة بين الأرض وبين أماكن اتصال هذه المرافق .

ولما كان طلب اعادة النظر فيما انتهت اليه هذه الجمعية من رأى بجلستها المشار اليها لم ينطوى على أسباب لم تكن تحت نظر الجمعية حين ابداء رأيها تبرر العدول عنه .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع الى تأييد
متواها السابقة الصادرة بجلسة ١٩٨٦/٣/٥ لذات الاسباب الواردة
فيها .

(ملف رقم ٢٧٨/٢/٣٧ في ١٩٨٩/٤/٥)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

المواد ٢ مكرر ، ٢ مكرر (١) ، ٢ مكرر (٥) من القانون رقم ٢٤
لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦
بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي — المادتين ١١٩ ،
١٢٠ من الدستور مغلدا — مناط الخضوع الضريبة على الأراضى الفضاء
هو وجود الأرض الفضاء الواقعة داخل نطاق المدن في المناطق المتصلة
بالمناطق المصانة الأساسية وقت العمل بالقانون رقم ٢٤ لسنة
١٩٧٨ المشار اليه — بشرط ألا تكون خاضعة قانونا في ذلك التاريخ
للضريبة على العقارات المبنية أو ضريبة الأتيطان الزراعية — اذا لم
يتحقق في العقار صفة الأرض الفضاء على هذا النحو خرج من نطاق
أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ولو لم يكن قد
خضع بعد لضريبة العقارات المبنية أو ضريبة الأتيطان الزراعية .

الحكمة :

ومن حيث أن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام
القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات
الإسكان الاقتصادي ينص في المادة الثالثة مكررا على أن « تفرض على
الأراضى الفضاء الواقعة داخل نطاق المدن في المناطق المتصلة بالمناطق
المصانة الأساسية من مياه ومجارى وكهرياء والتي لا تخضع للضريبة على
العقارات المبنية أو الضريبة على الأتيطان الزراعية ضريبة سنوية مقدارها

(٢) من قيمة الأرض الفضاء » ونص في المادة ٣ مكررا (١) على أن : « تؤدي الضريبة المنصوص عليها في المادة السابقة في أول يناير من كل سنة وتستحق هذه الضريبة بالنسبة للأراضي الفضاء القائمة وقت صدور القانون اعتبارا من أول يناير التالي لانقضاء سنة على العمل به » ونص في المادة ٣ مكررا (٥) قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٤ على أنه « لا تستحق الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون على الأراضي الفضاء متى خضعت للضريبة على العقارات المبنية أو الضريبة على الأطنان بحسب الأحوال وذلك اعتبارا من تاريخ استحقاق أي من هاتين الضريبتين . ويشترط لتطبيق حكم الفقرة السابقة ألا تقل قيمة إحدى الضريبتين المشار إليهما عن قيمة ضريبة الأرض الفضاء المستحقة وفقا لأحكام هذا القانون » وقد صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٧ في ١٩٧٨/٦/٥ ونشر بالجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٦/١٥ وعمل به من تاريخ نشره .

ومن حيث أن المادة (١١٩) من الدستور قد حظرت إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغائها إلا بقانون ولا يعنى أحد من أدائها إلا في الأحوال المبينة في القانون ومن ثم وينشاء على مبدأ شرعية الضريبة الذي قرره هذه المادة من مواد الدستور فإنه لا يسوغ التوسع في تفسير النصوص القانونية التي تحدد الضرائب العامة ولا يجوز القياس عليها سواء في الخضوع أو الإعفاء ويشمل ذلك أركان الضريبة العامة من حيث تحديد شخص الممول والوعاء الخاضع للضريبة والسعر الذي تفرض على أساسه والإجراءات المحددة لتحصيلها وحسبها وتحصيلها حيث كناتط المشرع الدستوري كذلك المادة (١٢٠) من الدستور بالقانون تنظيم القواعد الأساسية لحماية الأموال العامة .

ومن حيث أنه طبقا للمبادئ الدستورية المسالفة المبين وينشاء على أحكام النصص القانوني التي تنص على أن القانون رقم ٢٤ لسنة

١٩٧٨. معدلا بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ فلن مناط الخضوع للضريبة على الأراضي الفضاء هي وجود الأرض لفضاء الواقعة داخل نطاق المدن في المناطق المتصلة بالمرافق العامة الأساسية من مياه ومجاري وكهرباء وقت العمل بالقانون المشار اليه بشرط ألا تكون خاضعة قانونا في ذلك التاريخ للضريبة على العقارات المبنية أو ضريبة الأطنان الزراعية، فإذا لم يتحقق في العقار صفة الأرض الفضاء على الوجه الذي حدده القانون في التاريخ المشار إليه خرج من نطاق أحكامه ولو لم يكن قد خضع بعد لضريبة العقارات المبنية أو ضريبة الأطنان الزراعية فقد خلا هذا القانون من نص يجعل ضريبة الأرض الفضاء الضريبة العامة على العقارات عموما وكذلك من أي نص يفيد ما يعتبره في حكم الأراضي الفضاء في تطبيق أحكامه ومن ثم وجب الالتزام بنصومه وحدها إذ لا يجوز الخروج على النص باستحداث حكم لا تتسع له عباراته بل يتضمن إضافة أو استحداثا في أحكام القانون مما يعتبر من قبل التشريع المبتدأ والذي لا يملكه سوى السلطة التشريعية وحدها وفقا للإجراءات التي حددها الدستور والقانون فلا يجوز ابتداء أحكام لم تتضمنها نصوص قوانين الضرائب العام ابتداء يضاف إلى ذلك أن الشرط الخاص بعدم الخضوع لضريبة العقارات المبنية أو ضريبة الأطنان الزراعية يفيد أن الأرض الفضاء الخاضعة قانونا لأحدى هاتين الضريبتين الأخريتين لا تخضع بالتالي للضريبة على الأرض الفضاء والا كان ذلك مخالفا لصريح نص المادة ٣ مكررا من القانون آنف البيان ومن ثم يتعين لخضوع العقار لضريبة الأرض الفضاء أن تكون عبارة عن أرض فضاء واقعة في نطاق المدن في منطقة متصلة بالمرافق العامة الأساسية في ١٥/٦/١٩٧٨ وكذا ألا تكون خاضعة للضريبة على العقارات المبنية أو لضريبة الأطنان الزراعية إلا إذا توافرت بشأنها إحدى حالات رفع أي من هاتين الضريبتين وأصبحت خاضعة لأى منهما وحيث أنه لا يستفاد من نص المادة ٣ مكررا (٥) قبل تعديلها بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٤ غير ما تقدم بمقولة أنها تعنى الخضوع للضريبة ولو أقيمت على الأرض مبان طالما أن قيمة ضريبة

العقارات المبنية المفروضة عليها تقل عن قيمة ضريبة الأرض الفضاء المستحقة قانونا . فذلك النص كما هو واضح منه لا مجال لتطبيقه اذا كان الأمر متعلقا بمبدأ الخضوع لضريبة الأرض الفضاء ابتداء ومدى استحقاقها أصلا على العقار القائم وقت العمل بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ وقد تأكد ذلك من تعديل النص سالف البيان بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٤ يوقف سريان ضريبة الأرض الفضاء متى تم البناء أو شغل وربط بأى من ضريبة العقارات المبنية أو ضريبة الأطلين وذلك اعتباراً من تاريخ البناء أو من تاريخ استحقاق الضريبة على الأطلين .

(طمن ٢٩٢٣ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٩٢/٣/٢٩)

الفرع الخامس الضريبة على الأطنان

أولا — عدم الخضوع للضريبة

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

مفاد عبارة ألا تكون الأرض خاضعة لضريبة الأطنان الواردة في المادة (١) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها هو عدم الخضوع فعلا للضريبة طبقا لاحكام القانون فيسرى على الأرض الخاضعة للضريبة ، حتى ولو لم تكن مستغلة فعلا في الزراعة الحظر المقرر في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢

المحكمة :

مشار الخلاف المعروض هو تفسير ما اشترطه القانون لخراج الأرض من مجال حظر تملكها للأجانب من وجوب ألا تكون خاضعة لضريبة الأطنان وذلك بالتطبيق لنص المادة (١) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها .

ومن حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه يبين من أنه قد نص في المادة (١) على أنه « يحظر على الأجانب سواء اكنوا اشخاصا طبيعيين أو اعتباريين تملك الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والنبور والمصراوية في الجمهورية العربية المتحدة ويشمل هذا الحظر الملكية التامة كما يشمل ملكية الرقبة أو حق الانتفاع .

ولا تعتبر أرضا زراعية في تطبيق أحكام هذا القانون الأراضى الداخلة في نطاق المدن والبلدات التى تسرى عليها أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار إليه إذا كانت غير خاضعة لضريبة الأطين .

ومفاد هذا النص أن المشرع قد حظر على الأجانب — وهم من لا يتمتعون ببلجسية المصرية — تملك الأراضى الزراعية أو ما في حكمها من الأراضى القابلة للزراعة واليوز والصحراوية . واستثنى من اعتبار الأرض زراعية في تطبيق أحكامه الأراضى الداخلة في نطاق المدن والبلدات التى يسرى عليها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء ، متى كانت غير خاضعة لضريبة الأطين .

وعلى هذا الوجه ، ولذا كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قد حدد ما لا يعتبر أرضا زراعية في مجال تطبيق أحكامه ، يتمتعين اتباع هذا التحديد دون ما سواه من أحكام وردت بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له أو التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٣ . ومن ثم فلهذا لا اعتبار الأرض غير زراعية ومن ثم لإخراجها من نطاق حظر تملكها يتمتعين أن يتوافر لها في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ شرطان :

أولهما : أن تقع في نطاق المدن والبلدات التى تسرى عليها أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠

وثانيهما : أن تكون الأرض غير خاضعة لضريبة الأطين .

ومن حيث أن الخلاف القائم حول ما تضمنه الشرط الثانى من وجوب أن تكون الأرض غير خاضعة لضريبة الأطين ، يتعلل فيما جرى عليه القضاء السابق من اتجاه أساسه النظر إلى ما تستغل فيه الأرض ، فذهب إلى إخراجها من مجال الحظر إذا لم تكن مستغلة في الزراعة حتى ولو كانت مربوطة بضريبة الأطين .

ومن حيث أن هذا الاتجاه الأخير يستند الى صريح النص الوارد بالقانون ، من اشتراط ألا تكون الأرض خاضعة لضريبة الأطين . والقاعدة لانه لا محل للاجتهاد مع صراحة النص . وعلى هذا الأساس فإذا ما كانت الأرض مربوطة بضريبة الأطين — فلا سند لخراجها من دائرة حظر تملكها بمقولة أنها غير مستغلة في الزراعة ، إذ لو شاء المشرع ترتيب مثل هذا الحكم لما استعمل عبارة « إذا كانت غير خاضعة لضريبة الأطين » . ولا استبدل بها عبارة « إذا كانت غير مستغلة في الزراعة » .

وغنى عن البيان أن ربط الضريبة على أرض معينة إنما يعنى خضوعها لهذه الضريبة بل أن إعفاء الأرض من الضريبة يعنى كذلك بحسب الأصل أنها خاضعة لها ، ولكن — لسبب مما نص عليه اثنان — تقرر إعفاؤها . فلا يتصور الإعفاء من الضريبة إلا بعد خضوع لها ، فإعفاء من الضريبة في مثل هذه الحالة يكون مقصوراً على مجرد تحصيلها.

ومن حيث أن الخضوع لضريبة الأطين يربطها على أرض معينة يفيد واقعاً ثابتاً يقوم قرينة قاطعة لا تقبل اثبات عكسها على أن هذه الأرض كانت متوافرة على الشروط المنصوص عليها في القانون الصادر بفرضها وهو القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطين .

ومن حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ (المشار اليه تبين أنه بعد أن نص في المادة (١) منه على فرض الضريبة على جميع الأراضي المنزوعة أو القابلة للزراعة ، وبين في المواد التالية أساس تقدير هذه الضريبة وكيفية ربطها وحالات عدم الخضوع لها ، حدد في المادة (١٠) منه حالات رفع الضريبة : ومن بين هذه الحالات ما نصت عليه في فقرتها ٦ ، ٧ (وهما تتعلقان باتامة مباني على الأرض) ، ونص في المادة ١١ على ألا ترفع الضريبة في الأحوال المنصوص عليها في المادة (١٠) إلا بناء على طلب من صاحب الشئان ، ومن تاريخ هذا الطلب . ونلاحظ في المادة ١٢ باللجان المنصوص عليها في الملتحقين ٣ و ٧ من

المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ تحقيق طلبات الرفع والفصل فيها ابتدائيا واستثنائيا ، ونظم في المرسوم الصادر في ١٤ من فبراير سنة ١٩٤٠ الاجراءات الخاصة بالنظر في طلبات رفع الضريبة .

ونص القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ على انه « لا يجوز للمحاكم النظر في أى طعن يتعلق بضريبة الاطيان » . غير أن هذا الحظر قد ألغى بمقتضى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ باغناء موانع التقاضى في بعض القوانين ، وهو الأمر الذى من شأنه فتح ميعاد لأصحاب الشأن للطعن أمام محكمة القضاء الإدارى في القرارات الصادرة برفض طلباتهم رفع الضريبة إما كان تاريخ تقديم هذه الطلبات ، وإتاحة الفرصة كذلك لمن يبت في طلباتهم للطعن في القرارات السلبية بالامتناع عن الفصل فيها ، إذا لم يكن قد صدر فيها قرار برفضها .

ومن حيث أن الذى يبين من استقراء الأحكام السابقة أن ثمة تنظيمًا متكاملًا أصدره المشرع لضريبة الاطيان راعى فيه المرونة تحسبًا لما قد يستجد على الأرض من طارئ قد يخلها في مجال الخضوع للضريبة أو يخرجها من هذا المجال . ومن أمثلة الحالة الأولى أن تكون الأرض غير خاضعة لدخولها في املاك الدولة العامة أو الخاصة ثم يحدث بعد ذلك أن تؤول ملكيتها للأفراد . ومن أمثلة الحالة الثانية أن تكون الأرض خاضعة للضريبة ثم يتحقق لها سبب من أسباب الرفع ، كان يقلم عليها مبان على نحو ما نصت عليه الفقرتان ٦ و ٧ من المادة (١٠) من القانون ، ففى هذه الحالة ترفع الضريبة عن الأرض بعد خضوعها . غير أن المشرع قد اشترط لذلك ضرورة تقديم طلب من ذوى الشأن ، ونظم قواعد واجراءات الفصل في هذا الطلب والطعن فيما صدر في شأنه من قرارات ومن ثم وازاء ما لهذا التنظيم من وجوب والزام فانه يضمن اعمال احكامه عند تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ وذلك في خصوص تحرى شرط « أن تكون الأرض غير خاضعة لضريبة الاطيان » حتى تخرج من نطاق حظر تلحقها للأجانبى .

وليس من شك في عدم وجود أدنى تعارض بين أحكام كلا القانونين بل ان ما تضمنه كلاهما يعتبر مكملا للآخر في هذا الخصوص . وعلى ذلك فلا يستغاث القول بعدم الخضوع للضريبة لجرد أن الأرض قد أصبحت لا تستغل في الزراعة ولو كانت مربوطة عليها الضريبة . إذ يلزم علاوة على ذلك ضرورة سلوك مسيل طلب رفعها طبقا للقواعد والأجراءات المنصوص عليها قانونا . نعم الاستغلال في الزراعة وان كان يصلح سببا لطلب اتخاذ القرار برفع الضريبة ، الا انه لا يفيد بذاته وثقايسا صدور مثل هذا القرار الذي نسلط المشرع الاختصاص به بالجان المشكلة . ذلك ابتدائيا واستثنائيا . والقول بغير ذلك يؤدي الى اهدار الأحكام الأساسية التي تضمنها القانون المنظم لفرض الضريبة والذي لا تعارض بين أحكامه والأحكام الواردة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣

ومن حيث أنه لكل ما تقدم ، وإزاء صراحة ما نص عليه القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ من وجوب ألا تكون الأرض خاضعة لضريبة الأطنان لتستثنى من حظر تملكها للأجنبي ، وأعمالا للأحكام المنظمة لفرض الضريبة، فإن مفاد شرط ألا تكون الأرض خاضعة لضريبة الأطنان هو عدم خضوعها فعلا للضريبة طبقا لأحكام القانون في تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بصفة أصلية أو كانت خاضعة لها ولكن رفعت عنها الضريبة بان رجعى يرتد الى تاريخ تطبيق القانون .

(طعن ٨٠١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٥/١٥/١٥)

ثانيا - الخضوع للضريبة

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

خضوع الاطيان المملوكة لشركات القطاع العام لضريبة الاطيان المنصوص عليها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتنشيع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٦/١٢/٣ فاستعرضت فتاوها الصادرة بجلسة ١٩٨٥/١١/٢٠ وتبين لها أن المادة ٦ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الاطيان قد نصت على أن « لا تخضع الاراضى الزراعية الداخلية في املالك الحكومة العامة أو الخاصة لضريبة الاطيان ... » واستظهرت من ذلك أن المشرع وهو بصدد تقرير ضريبة على الاطيان الزراعية المنزرعة فعلا أو القابلة للزراعة أعلى الاملاك العامة والخاصة المملوكة للحكومة من الخضوع لهذه الضريبة ولما كانت شركات القطاع العام تعتبر من أشخاص القانون الخاص تأسيسا على أن امراع الوحدات الاقتصادية في شكل الشركة المساهمة او الجمعية المقترية وهى من اشكال القانون الخاص دليل واضح على القصد الذى توخاه المشرع في هذا الشكل وهو السير على أنظمة القانون الخاص بعد تطويرها بما يلائم طبيعة المشروعات الاقتصادية العامة وعلى هدى ذلك فان أموال هذه الوحدات الاقتصادية تمتد أمالا خاصة بجرى في شأنها ما يجرى على المال الخاص من القواعد والأحكام مالم يوجد تنظيم خاص يتناولها ويفيد من طبيعتها وعلى ذلك فان مدلول لفظ الحكومة الواردة بالمادة ٦ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٣٩ لا يتسع

ليشمل شركات القطاع العام وتلتزم بالتالى بأداء الضرائب المستحقة على أطيائها .

ومن حيث أن المدة ٢/٤٥٨ من القانون المدنى تنص على أنه « وللمشتري ثمر البيع ونماؤه من وقت تمام البيع وعليه تكاليف البيع من هذا الوقت أيضا ... » .

ومفاد ذلك أن المشتري يمتلك الثمرات وأنماء في المنقول والعقار على السواء ما دام البيع شبيهاً معيناً بالذات من وقت تمام العقد ويستوى في بيع العقار أن يكون العقد مسجلاً أو غير مسجل فالبيع غير المسجل كالبيع المسجل من حيث استحقاق المشتري لثمرات والأمر كذلك أيضاً بالنسبة لتكاليف منى ثبت للمشتري الحق في ثمرات البيع ونماؤه من وقت البيع عليه يقع عبء التكاليف في ذات الوقت وذلك كالضرائب ونفقات حفظ البيع وصيانته ونفقات الاستقلال .

ومن حيث أن الشركات الزراعية المشار إليها في المسألة المعروضة قد تسلمت الأطيان الزراعية التى تكون الحصة العينية لرأسمالها طبقاً لقرارات أنشائها وأنها تقوم بزراعتها والحصول على ثمارها ونماؤها وتمارس عليها كافة صور الاستقلال الأخرى ومن ثم فإنها تلتزم بتكاليفها وعليها يقع عبء أداء الضرائب المستحقة عليها وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٣٩ المشار إليها ولا يغير من ذلك ما تدعيه هذه الشركات من أن ملكية الأطيان المشار إليها ما زالت للدولة وأنها تقوم حالياً باتخاذ إجراءات نقل الملكية ذلك أن الالتزام بأداء التكاليف وفقاً لصريح نص المادة ٢/٤٥٨ منى يقع على عاتق المشتري — ولو بقصد غير مسجل — من تاريخ حصوله على ثمارات البيع ونماؤه .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتاها
السابقة الصادر بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٥/١١/٢٠ بخضوع الاطيان
المطوكة لشركات انقطاع المام ضريبة الاطيان المنصوص عليها بالتقانون
رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه .

(ملف ٣١٤/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٦/١٢/٣)

ثالثاً — شروط رفع الضريبة

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

وضع المشرع تنظيمًا متكاملًا لضريبة الأطين راعى فيه المرونة تحسباً لما قد يطرا على الأرض من طارئ يخلها في مجال الخضوع للضريبة أو يخرجها منه — اشترط المشرع لرفع الضريبة تقديم طلب من لوى الثسان — عند تحرى شرط عدم خضوع الأرض للضريبة لأخراجها من نطاق حظر التملك الوارد بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ ينبغى التقيد بالأحكام الواردة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ بخصوص رفع الضريبة عن الأرض .

المحكمة :

ومن حيث ان الخضوع لضريبة الأطين يربطها على أرض معينة يفيد واقعاً ثلثاً يقوم تربية قاطعة لا تقبل اثبات عكسها على أن هذه الأرض كانت متوافرة فيها الشروط المنصوص عايتها فى القانون الصادر بفرضها وهو القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخالص بضريبة الأطين .

ومن حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه تبين أنه بعد أن نص فى المادة الأولى منه على مرض الضريبة على جميع الاراضى المنزرعة فعلاً أو القابلة للزراعة ، وبين فى المواد التالية أساس تقرير هذه الضريبة وكيفية ربطها وحالات عدم الخضوع لها وحدد فى المادة العاشرة منه حالات رفع الضريبة ومن بينها ما نصت عليه المادة فى فقرتيها ٦ ، ٧ (وهما خاصتان بالقلمة مبينان على الأرض) ونص فى المادة ١١ على ألا ترفع الضريبة فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة العاشرة الا ببناء على طلب من صاحب الثسان ومن تاريخ هذا الطلب ناط فى المادة ١٢ باللجان المنصوص عليها فى المادتين الثالثة

والسابعة من المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ تحقيق طلبات الرفع والفصل فيهما ابتدائيا واستثنائيا ونظم في المرسوم الصادر في ١٤ فبراير ١٩٤٠ الاجراءات الخاصة بالنظر في طلبات رفع الضريبة .

ومن حيث انه يبين من استقراء الاحكام السابقة ان ثمة تنظيم متكامل أصدره المشرع لضريبة الاطيان راعى فيه المرونة تحسبا لما قد بطرا على الأرض من طارئ يخلها في مجال الخضوع لضريبة او يخرجها منه ، غير ان المشرع قد اشترط لرفع الضريبة طلب ذوى الشأن ، ومن ثم هذا النظام الملزم فانه يتعين أعمال أحكامه عند تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ٦٣ وذلك في خصوص تحرى شرط ان تكون الأرض غير خاضعة لضريبة الاطيان حتى تخرج من نطاق حظر تملكها للجانب ، والقول بغير ذلك يؤدي الى اهدار الأحكام الأساسية التي تضمنها القانون المنظم لغرض الضريبة .

ومن حيث ان مبنى الطعن الراجع هو ان الأرض محل النزاع من أراضى البناء وقد ثبت خضوعها لضريبة الاطيان وطبقا لما تقدم تعتبر أرضا زراعية داخلة في نطاق الحظر المقرر بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، ومن ثم يكون الاستيلاء عليها قد تم طبقا لصحيح حكم القاتون ، ويكون الطعن فيه غير قائم على سند صحيح خليقا بالرفض .

(طعن ١٣٦٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٤)

الفرع السادس
الضريبة على العقارات الجنية

أولا — خضوع الأرض الفضاء التي تعد في حكم
العقارات الجنية للضريبة على العقارات الجنية

قاعدة رقم (٣٦٠)

المبدأ :

المادتين ٢٢ ، ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن ضريبة
العقارات الجنية مفادها — العقارات الجنية إما كانت مادة البناء — اعتر
المشرع في حكمها الأراضي الفضاء المستقلة أو المستعملة — سواء كانت
ملحقة أو غير ملحقة بالمبنى مسورة أو غير مسورة — تخضع الأرض
الفضاء التي تعد في حكم للعقارات الجنية للضريبة على العقارات الجنية —
وهي نوعين :

١ — الأرض الفضاء الملحقة بالمبنى وتعد جزءا منها ومتصلة بها
وتستغل أو تستعمل مع المبنى ذاته وتدخل في تقدير القيمة الإيجارية للعقار
التي هي وعاء هذه الضريبة — هذا النوع من الأرض الفضاء لا ترفع عنه
الضريبة إلا إذا هدم أو تخرب كلياً أو جزئياً إلى درجة تحول دون الانتفاع
به كله أو بجزء منه .

٢ — الأرض الفضاء المستقلة عن المبنى وليست جزء منه وهي
مستقلة أو مستعملة فهي تخضع لهذه الضريبة ولا ترفع عنها إلا إذا أصبحت
غير مستغلة أو غير منفع بها .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن

ضريبة العقارات المبنية تنص على أن « تفرض ضريبة سنوية على العقارات المبنية أيا كانت مادة بنائها وأيا كان الغرض الذي تستخدم فيه دائمة أو غير دائمة مقامة على الأرض أو على الماء مشغولة بعوض أو غير عوض وفي تطبيق أحكام هذا القانون يعتبر في حكم العقارات المبنية الأراضي الفضاء المستقلة أو المستعملة سواء أكانت ملحقة بالمباني أم مستقلة عنها مسورة أو غير مسورة ما لم تكن هذه الأراضي مجاورة لمساكن العزب ومستعملة أجزائها خاصة لأهالي القرية . كما تعتبر في حكم العقارات المبنية التركيبات التي تقام على أسطح واجهات العقارات إذا كانت مؤجرة لم يكن التركيب مقابل نفع أو أجر » وتنص المادة ٢٢ من القانون المذكور على أن « ترفع الضريبة في الأحوال الآتية :

(أ)

(ب)

(ج) إذا هدم العقار أو تخرب كلياً أو جزئياً إلى درجة حالت دون الانتفاع بالعقار كله أو جزء منه .

(د) إذا أصبحت الأرض الفضاء المستقلة عن العقارات المبنية غير مستقلة أو منتفع بها ، ويكون رفع الضريبة عن العقار أو من الجزء الذي ينطبق عليه أحد البنود السابقة .

ومن حيث أن المستفاد من هذه النصوص أن العقارات المبنية أيا كانت مادة بنائها ، وقد اعتبر المشرع في حكم هذه العقارات الأراضي الفضاء المستقلة أو المستعملة سواء أكانت ملحقة أو غير ملحقة بالمباني مسورة أو غير مسورة فالأرض الفضاء التي تعد في حكم العقارات المبنية وتخضع بالتالي للضريبة على العقارات المبنية هي على نوعين : أما تلك الملحقة ونعد جزءاً منها ومتصلة بها وتستغل أو تسعمل مع المبنى ذاته

وتدخل في تقدير القيمة الإيجارية للعقار التي هي وعاء هذه الضريبة ، وهذا النوع من الأرض الفضاء لا ترفع عنه الضريبة المشار إليها إلا إذا هدم أو تخرب كلياً أو جزئياً إلى درجة تحول دون الانتفاع بها كله أو بجزء منه ، والنوع الثاني هي الأرض الفضاء المستقلة عن المبنى وليست جزء منه وهي مستقلة أو مستعملة فهي تخضع لهذه الضريبة ولا ترفع إلا إذا أصبحت غير مستغلة أو غير منتفع بها ، وعلى هذا الأساس فلذا كان الثابت من الأوراق أن العقار محل قرار مجلس المراجعة المشار إليه وحسب انكشف الرسمى المستخرج من سجلات مصلحة الضرائب العقارية المحرر من واقع دفتر الجرد (صفحة رقم ٨١ جزء رقم ١٢ عن السنوات من سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٨٠) أن العقار المذكور عبارة عن ريع متخرب كلياً ولم يبقى فيه سوى ٢١ دكان ومن ملحق جرد سنة ١٩٥٩ إلى جرد سنة ١٩٦٣ : — الأجزاء المتخربة بحوش الملك أزيلت واستجد مكانها مخزن بخلاف الدكاكين المسبوق ربطها وفي ٢١/١٠/١٩٧٨ ربط ١٩٧٩ الفضاء مكان الزال اشتغال مخزن ، وقد أثبت بالكشف أن المستجد (بحوش الملك مخزن إيجاره الشهري مائة جنيه والضريبة العقارية المفروضة عليه ٩٦ جنيه سنوياً ومن ثم يتأكد من هذه البيانات أن العقار المذكور خاضع للضريبة على العقارات المبنية وظل خاضعاً لها بعد العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ اعتباراً من ١٥/٦/١٩٧٨ حتى سنة ١٩٨٠ كما يستفاد من تلك البيانات أن الأرض المشار إليها والتي فرضت عليها ضريبة الأرض الفضاء ما هي إلا جزء من المباني وما زال منتفعاً بها ومستغلة كمخزن بمقتضى عقد الإيجار المحرر بتاريخ ٢٦/٤/١٩٧٨ وكلفت القيمة الإيجارية المحددة به هي وعاء الضريبة على العقارات المبنية على ما سلف بيانه ، ولم تقدم جهة الإدارة ما يبيد عدم الانتفاع بهذا العقار أو بجزء منه حتى ترفع عنه الضريبة الأخيرة ومن ثم فإنه يفتقر بالتالى رفع الضريبة على العقارات المبنية عن جزء

من العقار المذكور واخضاعه للضريبة على الاراضى المنضاه المقررة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٨ ويمقتضى قرار مجلس المراجعة المطعون فيه — غير مشروع وحقيقا بالالفاء واذ لخذ الحكم المطعون فيه بهذا التفسير فانه يكون متفقاً وصحيحاً أحكام القانون ويكون الطعن عليه على غير أساس من الواقع او القانون جديراً بالرفض .

(طعن رقم ٢٩٢٣ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٩٢/٣/٢٩)

ثانياً — مناط استحقاق رسم السجل العيني
المفصوص عليه في الفقرتين ٢ ، ٤ من المادة ٢ من
القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ :

المبرة في استحقاق الرسم المفصوص عليه في الفقرتين ٢ و ٤ من
المادة ٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق للسجل العيني
باستحقاق الضريبة الاصلية في تاريخ المل بهذا القانون وبحالة العقار في
ذات التاريخ دون الاعتداد بأى تغيع يطرا بعد ذلك .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى
والترشح بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٥ من يونية سنة ١٩٨٦ فاستقرت
المادة ١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق للسجل العيني
وأنض على أنه « يتشأ بوزارة العدل صندوق يسمى « صندوق السجل
العيني » وتكون له الشخصية الاعتبارية وتعتبر أمواله عامة »
وكذلك نص المادة ٣ بأن « تتكون موارد الصندوق ١ ٢
(٣) حصيلة رسم يفرض مرة واحدة على ملاك الاراضى الزراعية والمقار
البنية يعادل قيمة الضريبة الاصلية المعروضة على كل منهما في سنة
ونصف . (٤) حصيلة رسم يفرض مرة واحدة على ملاك الاراضى الفضاء
الداخلية في نطاق المدن بواقع جنيهين عن كل مئتى متر مربع أو كسورها ،
ويحسب الرسم المقرر في البندين ٣ و ٤ على أسس سعر الضريبة الاصلية
المقررة وقت المل بهذا القانون ، ويعنى من اداء الرسم المفصوص عليه
في ابند ٣ ملاك الاراضى الزراعية والمقار البنية المعفاة من الضريبة
الاصلية .

ومن حيث أن نص القانون على فرض ذلك الرسم بنوعية مرة واحدة وكذلك نصه في المادة ٣ على حسابه على أساس سعر الضريبة الأصلية في تاريخ العمل بهذا القانون ، إنما يعنى تحديد وعاء الرسم ومقداره واستحقاقه بصفة نهائية قطعية في ذلك التاريخ ، فلا يثار من حيث الوعاء أو المقدار أو الاستحقاق باى واقعة تطرأ بعد التاريخ المذكور سواء تناولت العقار ذاته أو أوصافه وعلى ذلك فإن الرسم يتعين بصورة باتة على أساس حالة العقارات التى يتناولها في تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه ، ولا عبرة لاي واقع يتعرض له العقار بعد هذا التاريخ .

ومن حيث أنه في ضوء ذلك ولما كان المشرع قد ربط بين الرسم المفروض على ملاك الأراضي الزراعية والعقارات البنية وبين الضريبة الأصلية المفروضة على كل منهما وهو رسم يستحق مرة واحدة في تاريخ واحد هو تاريخ العمل بالقانون ، كما أعطى المشرع الملاك من هذا الرسم إذا كانت أملاكهم ممتدة من الضريبة الأصلية ، فإنه بهذا المسلك يكون قد ربط بين الضريبة الأصلية وبين ذلك الرسم وجوداً وعدمياً ، بحيث لا يقوم إلا بقيام الضريبة واستحقاقها ، ومن ثم فإن كل أرض زراعية أو عقار مبنى لا يستحق عليه الضريبة الأصلية لسبب أو لآخر أو يكون ممتدة منها يسند قانونى لا يستحق على مالكه رسم السجل العيني .

الخلاصة :

انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العبرة في استحقاق الرسم المنصوص عليه في الفقرتين ٣ و ٤ من المادة ٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق للسجل العيني ، باستحقاق الضريبة الأصلية في تاريخ العمل بهذا القانون ، وبحالة العقار في ذات التاريخ دون الاعتماد على أى تغيير يطرأ بعد ذلك .

الفرع السابع ضريبة الدفعة

أولا - الخسوع للضريبة

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

ضريبة الدفعة المخصوص عليها في البند (ي) من المادة ٦٠ من قانون ضريبة الدفعة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ تندرج ضمن ضرائب الدفعة النسبية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع مريض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٩ فاستعرضت احكام قانون ضريبة الدفعة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتبين لها ان المشرع قد افرق بين نوعين من ضريبة الدفعة اولها ضريبة دفعة نوعية وهي مبلغ مقطوع وثابت من المال يفرض على بعض الاعوية التي حددها المشرع دون نظر الى قيمتها وثانيهما ضريبة دفعة نسبية تفرض على قيمة الوعاء أي أن قيمتها تكون منسوبة لقيمة الوعاء على أساس نسبة معينة منه تنقص بنقصه وتزيد بزيادته ، كما تبين للجمعية ان المشرع ولئن حدد صراحة في القانون المذكور نوع الضريبة المفروضة على الاعوية المختلفة انه سكت في المادة ٦٠ من هذا القانون من تخذيع نوع الضريبة المقررة بموجبه ، ومن ثم يضمن تحديد نوعيتها بتطبيق المعيار سالف البيان وعلى ذلك ولما كانت المادة ٦٠ من القانون تنص على ان « يعتبر اعلانا كل اعلام او اخطار او تبليغ بآلة وسيلة يستحق عليه الضريبة على الوجه الاتي : - (ي) مائة وثمانون مليما عن كل جنبيه او كسور من اجر النشر بالنسبة

للاعلانات التي تنشر فيما يطبع ويوزع في مصر من الصحف والمجلات والتقاويم السنوية وكتب الدليل والكتب والكراسات والنشرات الدورية على اختلاف أنواعها ... » ولما كان الوعاء في هذه الحالة هو أجر النشر إذ وقد حدد المشرع ضريبة الدمغة بمبلغ مائة وثمانون مليماً عن كل جنيه أو كسوره من الأجر المدفوع للنشر ولم يحددها بمبلغ ثابت مقطوع بل جعلها متحركة حسب القيمة المدفوعة مقابل النشر في الصحف والمجلات وغيرها من الوسائل المشار إليها في النص ومن ثم فإن هذه الضريبة تعد ضريبة دمغة نسبية وليست نوعية ، وإذا كان المشرع قد نص على أن كسور الجنيه يستحق عليه ما يستحق على الجنيه فإن ذلك لا يغير من طبيعة الضريبة المفروضة في الفقرة (د) من المادة ٦٠ ذلك لأن جبر هذا الكسر مقصود به مجرد تيسر الأداء لما زالت الضريبة رغم ذلك — منسوبة إلى مبلغ آخر هو الجنيه وكسوره يؤكد ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ بتعديل قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ نصت على أنه « في جميع الأحوال إذا كانت قيمة ضريبة الدمغة النومية أو النسبية الواجبة الأداء تقل عن خمسة قروش أو مضافاتها جبر هذا الكسر إلى أقرب خمسة قروش . ومن ثم فإن جبر الكسور في هذه الحالة كما هو في الحالة المنصوص عليها في الفقرة (ي) من المادة ٦٠ لا يغير من طبيعة الضريبة .

— ذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن ضريبة الدمغة المنصوص عليها في البند (ي) من المادة ٦٠ من قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ تخرج ضمن ضرائب الدمغة النسبية .
(ملف ٣٧٣/٢/٣٧ جلسة ١٩٨٩/١٠/٤)

نانيا — الاعفاء من رسم الدفعة النسبي

قاعدة رقم (٣٦٣)

المبدأ :

إذا كانت زيادة رأس المال مسددة بالعملة الأجنبية مما يعتبر معه مالا اجنبيا مستثمرا ، فيسرى الاعفاء من رسم الدفعة النسبي لمدة خمس سنين على الزيادة في رأس المال من تاريخ نشر القرار في ١٩٨٠/١/٥ الى ١٩٨٥/١/٤ — صدر قانون ضريبة الدفعة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ باعتماد تاريخ الاكتتاب في زيادة رأس المال كبداية لاستحقاق تلك الضريبة (المادة ٨٧) — القانون المذكور يسرى اعتبارا من ١٩٨٠/٦/١ على الوقائع التي تنشأ في ظل نفاذ هذا القانون — ومن ثم لا يسرى بذاته على ضريبة الدفعة التي تستحق عن وقائع سابقة على هذا التاريخ — لم يثبت من الأوراق أو من تعليقات مصلحة الضرائب الاخذ بتاريخ الاكتتاب في زيادة رأس المال كأساس لبداية استحقاق ضريبة الدفعة وقت حدوث الوقائع المنسوبة الى الطاعنين .

المحكمة :

ان الثابت من الأوراق وفي ما اتاه الطاعنان في هذا الشأن هو محض ادراج طلبات الشركة المعترضة (شركة مصر ايران فرنسا — للفنادق) ثم اعطيت اللجنة ذلك بأن زيادة رأس المال مسدده بالعملة الأجنبية مما يعتبر معه مالا مستثمرا فيسرى الاعفاء لمدة خمسة سنين على الزيادة في رأس مالها من تاريخ نشر القرار في ١٩٨٠/١/٥ الى ١٩٨٥/١/٤ من رسم الدفعة النسبي ، وقد عرض محضر اللجنة على مدير علم المأمورية السيد / ... والذي أشر بالاعتماد في ١٩٨٣/١٠/٣ « حافظة مستندات الطاعنين بملزمة ١٩٨٠/٢/٤ المستند رقم ١ » .

ومن حيث انه لا يبين من محضر المراجعة الداخلية ان اللجنة التي

تضم الطاعنين قد اتخذت قرارا في شأن بدء سريان الاعفاء ، بل ما جاء في سردها لوقائع الطعن أن الزيادة في رأس المال يسرى عليها الاعفاء اعتبارا من تاريخ نشر القرار في ١٩٨٠/١/٥ — وهو وأن كان يخالف ما نص عليه قانون ضريبة الدمغة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ من اعتماد تاريخ الاكتتاب في زيادة رأس المال كبده لاستحقاق تلك الضريبة (المادة ٨٧) إلا أن القانون المذكور يسرى اعتبارا من ١٩٨٠/٦/١ على الوقائع التي تنشأ في ظل نفاذ هذا القانون ومن ثم فهو لا يسرى بذاته على ضريبة الدمغة التي تستحق من وقائع سابقة على هذا التاريخ حيث أنه لم يثبت من الأوراق أو من تعليمات مصلحة الضرائب الأخذ بتاريخ الاكتتاب في زيادة رأس المال كأساس لبداية استحقاق ضريبة الدمغة وقت حدوث الواقع المنسوبة للطاعنين وكان القرار في ذلك كله طبقا للمقتضيات والتعليمات المنظمة للعمل لرئيس مأمورية الضرائب الذي اعتمد هذا الرأي وقرره ، وكان عليه أنه رأى أن ثمة خلافا قانونيا في شأنه أن يطلب الرأي القانوني من جهة الاختصاص ، ومن ثم فإنه لا يسوغ ادانة الطاعنين بهما قد اتيا جريمة تأديبية تستوجب عقابهما .

ومن حيث أن بحث مصلحة الضرائب (منطقة القاهرة ثالث — قسم التوجيه الفني) والذي قدم الطاعنان صورة منه لم يجدها النيابة الادارية (المستند رقم ٨ بحافظة مستندات جلسة ١٩٨٩/٢/٤) قد انتهى في خصوص الملف رقم ١٩٩ / ١٧ / ٧ شركة مصر ايران فرنسا للمناقذ الى أن ما نسبته (الشاكى للجنة الداخلية باعتماد الزيادة من تاريخ نشر القرارات فإن ذلك كان وجهة نظر الشركة في طلب الاعفاء والتي اعتمدها رئيس المأمورية ممن ثم فإنه ليس هناك أى مخالفة من جانب رئيس اللجنة وأن كان هناك مخالفة في الاختضاع أو الاعفاء في تاريخ النشر فهي مخالفة وقعت أساسا من السيد الشاكى بمذكرة الفحص) .

(طعن ٢٩ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٨٩/٢/٤)

ثالثا - حدود سلطة رئيس المصلحة

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

يختص رئيس المأمورية بالإشراف على أعمال لجان المراجعة الداخلية واعتماد قراراتها في الاعتراضات المتعلقة برسم الدفعة في الأحوال التي تزيد عن ألفي جنيه — مقتضى ذلك : أنه إذا رأى غموضا في تطبيق نص قانوني وجب عليه أن يطلب الرأي في شأنه من جهات الاختصاص حسما للخلاف في تطبيقه .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من مطالعة ملحق التعليمات التنفيذية رقم ١ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم العمل بلجان المراجعة الداخلية بالمأمورية والصادرة بقرار رئيس مصلحة الضرائب في ١٧/٣/١٩٨٢ أنها حددت الاختصاص للجان الطعن في أولا بأنها تختص بالنظر في الاعتراضات على كافة أنواع الضرائب والرسوم المقدمة على النماذج المحددة في هذا البند — وفي نهائية قرار اللجنة فقد نظمت التعليمات المذكورة في شأن ضريبة الدفعة في الفقرة (ج) من البند ثانيا بأن تختص اللجنة بالبت بقرار نهائي في المطالبة التي لا تتجاوز مائتي جنيه ، أما ما يزيد عن ذلك ولا يتجاوز ألفي جنيه فيعتمد قرار لجنة المراجعة الداخلية من مدير الفحص ، وفي الحالات التي تزيد عن ذلك من وائع الفحص يتعين أن يعتمد من رئيس المأمورية .

ومن حيث أنه يتضح من ذلك أن اعتماد الحالات التي تزيد عن ألفي جنيه والتي تعرض على لجان المراجعة الداخلية وتنتظرها كاعتراض من خوى الشأن يختص بها رئيس المأمورية .

ومن حيث أن ملحق التعليمات التنفيذية المذكورة قد أورد في البند

ثالثاً انه (في حالة الخلاف في الراى يبين اعضاء اللجنة او بينهما وبين مدير الفحص والربط يحتكم الى رئيس المامورية وتخضع لجنة المراجعة الداخلية في كل التواحي الادارية الى رئيس المامورية) ، كما تضمن البند رابعا بلته (اذا تناول الاعتراض مسائل شكلية او قانونية لم يسبق للمصلحة اصدار تعليمات بشأنها يرجع الى الجهات المختصة حسب كل حالة قبل البت في الخلاف) .

ومن حيث ان قرار وزير المالية رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٧٨ بخصوص الهيكل التنظيمي لمصلحة الضرائب تد اوضح في المادة ٤٨ منه اختصاص رئيس المامورية بنجاء في الفقرة الاولى — البند ٦ — اختصاصه بالاشراف على او الاشتراك في اعمال اللجان الداخلية الخاصة بالفصل في اعتراضات وطعون المولين ، كما جاء بالبند ١٠ اختصاصه بالبت في المسائل القانونية والفنية التى تختلف فيها وجهات النظر داخل المامورية او الرجوع في ذلك الى الجهة المختصة سواء على مستوى المنطقة او الادارة المركزية .

ومن حيث انه من مجمل النصوص سلفه الفكر فان رئيس المامورية ينعقد له الاختصاص بالاشراف على اعمال لجان المراجعة الداخلية ، واعتماد قراراتها في الاعتراضات المتعلقة برسم الدفعة في الاحوال التىتزيد عن التى جنيه ، وهو ما يقتضى منه اذا راى ان هناك غموض في تطبيق نص قانونى ان يطلب الراى في شأنه من جهة الاختصاص وهو المنسوط به اعتماد قرارات لجان المراجعة الداخلية وحسم اى خلاف فيها والاشراف على اعمالها .

ومن حيث ان الطاعن في ممارسة اعمال وظيفتها يعضو احدى لجان المراجعة الداخلية لم يثبت في حقهما ايتهما خطأ جسيما لمقتضيات اعمال وظيفتهما كما لم يثبت في حقهما سوء نية في ممارستهما لاعمال وظيفتهما ، كما لم تكشف الأوراق من وجود تعليمات صريحة تقضى في موضوع النزاع الذى نظرته اللجنة على خلاف ما اتاه الطاعنان ، فمن ثم فانه وقد اجتهد

الطاعنان في أدائهما واجبات الوظيفة من غير خطأ جسيم أو سوء نية نأنا ما قاما به لا يكون ذنباً ادارياً يمكن أن يكون موضوعاً لمساطتهما ويؤكد ذلك أن وسائل الترقية على أعمال لجان المراجعة الداخلية قد كلها التنظيم الإدارى للعمل . حيث يختص باعتماد قرار اللجنة الداخلية التى اشترك فيها الطاعنان مأمور المأمورية وهو صاحب الاختصاص فى عرض أى خلاف قانونى فيما انتهى إليه الطاعنان سواء من وجهة نظره فيما يتعلق بما ذهب إليه أو من وجهة نظر أى شخص آخر مختص داخل المأمورية أن يلجأ الى الجهة المختصة سواء على مستوى المنطقة أو الإدارة المركزية ، كما أن مخالفة الرأى القانونى المنسوب للمتهمين بصحة أحكام القانون لم توضح الإدارة صورته وأساسه ولا يسوغ طبقاً للمبادئ العامة لحسن الإدارة والأسس العامة لمسئولية القادىية معاقبة العامل ناديباً لمباشرته لعمله فى حدود اختصاصه وتطبيقه للقانون حسبما يتسنى له بحسب خبرته ونهمه دون اهدار لتعليمات صريحة تتبناها المصلحة فى شأن المسألة التى يبت فيها وما دام لم يثبت أن ما أدأه من عمل خاضع للمراجعة والمتابعة والاعتماد من رؤسائه — قد تم بسوء نية مستهفناً غير الصالح العام — والا أحجم كل عامل على كل مستوى عن أداء واجبه فى حسم الأمور المطروحة عليه والاسهام على نحو سليم فى تبديد المصالح العامة للمواطنين خشية المحاسبة والمسئولية القادىية فيحيل الأعلى عمله لمؤوسيه الأدنى ويهرب هؤلاء من الحسم بحالة الأوراق الى الرئاسات الأعلى مما يعطل سير المرافق العامة .

ومن حيث أن الاتهام الأول الموجه للطاعنين — يكون بناء على ما سبق بلا أساس من الواقع أو القانون — ومن حيث أنه عن الاتهام الثانى الموجه للطاعنين ونصه « أصدرأ قراراً باعفاء زيادة رأس المال فى الاعتراض رقم ٧٣٣ ملف ١٩٩ / ٧ رغم عدم توافر شروط الإعفاء » .

الفرع الثامن ضريبة الملاهي

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدأ :

تخضع تذاكر دخول الحفلات الفنية لدار الأوبرا الجديدة لضريبة الملاهي — ذلك وفقا لاحكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي وتمديلاته في الحدود المنصوص عليها في الجدول رقم (ب) من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ .

التفصوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى ألتقوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٢ فاستبان لها ان المادة ١ من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي تنص على أنه : « تفرض ضريبة على كل دخول أو اجرة مكان في الدور والمحال المبينة بالجدولين أ و ب الملحقين بهذا القانون ، وذلك وفقا للفئات الواردة فيهما » . وقد تضمن الجدول (ب) المشار اليه ثلاثة اقسام :

القسم الأول وتخضع المحال المذكورة فيه لفئات الضريبة الواردة في الجدول المرافق للقانون ، في حين تخضع دور ومحال القسم الثاني ومنها دور التمثيل لنسبة مخفضة بمقدار ٥٠ ٪ من الفئات الواردة بهذا الجدول . اما القسم الثالث فيخضع لنسبة مضاعفة من الفئات الواردة بالجدول .

ومفاد ذلك ان دخول دور التمثيل — وهى الدور التى تضم مسرحاً تؤدي بداية فنون تتضمن قدراً من التمثيل ومنها دار الأوبرا (١) القائمة وقت صدور القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه — كن يخضع —

للكلام للمحال المذكورة في القسمين الاول والثالث من الجدول (ب) الملحق بهذا القانون — لفئات الضريبة المخفضة بنسبة ٥٠ ٪ ، ثم قدر المشرع على نحو ما ورد في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ اتف البيان — ان هذه التفرقة بين المحال في فئات الضريبة اثارت صعوبات كثيرة عند التطبيق لذلك رأى تعديل الجدول (ب) بالقانون رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٥٣ ليصبح قسما واحدا يخضع لضريبه اسماة المبينة بجدول اغتات المرافق للقانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ . بيد انه وقبل ان يجف مداد هذا التعديل عاد المشرع وادخل على الجدول (ب) تعديلا آخر بالقانون رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٥٣ أبقى فيه على هذا الجدول قسما واحدا ، وعين الدور والمحال الخاضعة لأحكام ضريبة الملاهي وفقا له ومنها دور التمثيل ثم اورد الحكم التالي في شأن هذه الدور والمحال : « وتخضع لفئات الضريبة الواردة في اجدول المرافق عدا ما يقام في دور التمثيل من حفلات الأوبرا والأوبريت والمسرحيات التمثيلية والباليه فتخضع بنسبة مخفضة بمقدار ٥٠ ٪ من الجدول المذكور » .

وقد قصد بهذا التعديل ان تعود ضريبة الملاهي الى سريتها الاولى ونسبتها المخفضة عند دخول دور التمثيل بالمفهوم السابق بيانه — لمشاهدة بعض انواع الفنون انراقية كالأوبرا والأوبريت والمسرحيات التمثيلية والباليه دعما لهذه الفنون وتشجيعا على انتشارها وقد انصحت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٨٠ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه عن ذلك بقولها : « ولما كانت حفلات الاوبرا والأوبريت والمسرحيات التمثيلية والباليه من الفنون المسرحية التي تعتبر بمثابة معاهد شعبية تعين على نشر الثقافة التي لا تتخر الدولة جهدا في اعانتها وتهيئة وسائل تشجيعها وانتشارها فقد رأى تعديل الجدول رقم (ب) الملحق بالقانون رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٥٣ تعديلا يجعل هذه الحفلات تخضع لنسبة مقدارها ٥٠ ٪ من جدول الفئات الملحق بالقانون رقم

٢٢١ لسنة ١٩٥١ الخلس بفرض ضريبة على المسرح وغيرها من محلات
الفرجة والملاهي »

فهذا التعديل انما عنى به — فى وضوح — دعم هذه الفنون فى اى
من الدور التى تقدم فيها ما دامت من دور التمثيل بالمفهوم اسلف بيانه
ومن ثم لا يستقيم صحيحا تفسير البعض لنقص المشار اليه بأنه يتضمن
اخضاع حفلات الاوبرا والابريت والبايه لضريبة الملاهي بنسبة ٥٠ ٪
اذا اقيمت باحدى دور التمثيل التى تقتصر فى مدلولها على دور المسرح
— دون الحفلات التى تقام فى دار الاوبرا فلا تخضع لهذه الضريبة بذريعة
ان هذه الدار لاتعتمد من دور التمثيل . وهذه التفرقة لا يبررها اختلاف
المكان ولا تساندها نصوص القانون ، وان قصر دور التمثيل على دور
المسرح تقييد للفظ بغير دليل يظاھر به بل ينقضه ما انتهت اليه فتوى قسم
الرأى مجتمعاً فى ١٥/٨/١٩٥٣ المشار اليها التى سارت بين دار المسرح
ودار الاوبرا عند النظر فى استحقاق اضرية ، وحظرت عند التأخير فى
ادائها بعد تحصيلها الحجز على منقولات دار الاوبرا ومسرح الأزيكية
باعتبارهما مملوكين للدولة . فالأوبرا والأوبريت والمسرحيات التمثيلية
والبايه وكما عبرت عن ذلك المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٨٠ لسنة
١٩٥٣ انف البيان — من الفنون المسرحية والدور التى تؤدي فيها من دور
التمثيل ايا كانت تسميتها — وتذكرة الدخول الى هذه الدور تخضع تبعاً
لضريبة الملاهي . ومن حيث انه لما كان ما تقدم فان تذاكر دخول الحفلات
الفنية التى تقام فى دار الاوبرا الجديدة تخضع لضريبة الملاهي فى الحدود
النصوص عليها فى الجدول رقم (ب) الملحق بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١
وتعديلاته بحسبان انها تقام فى احدى دور التمثيل وليس فى اعتبار المركز
الثقافى القومى الذى يضم فى تكوينه دار الأوبرا المصرية — هيئة عامة وفقاً
لقرار انشائه ما ينال من أداء هذه الضريبة اذا الملتزم بها والممول لها فى
جميع الاحوال وفقاً لاحكام المسألة ٦ من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١
هو الجمهور والذي لا يقوم به أى سبب من اسباب الاعفاء .

ملفك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع
تذاكر دخول الحفلات الفنية لدار الاوبرا الجديدة لضريبة الملامى ومتا
لاحكام القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها
من محال الفرجة والملامى وتعديلاته فى الحدود المنصوص عليها فى الجدول
رقم (ب) من القانون المشار اليه .

(ملف رقم ٤٣٩/٢/٢٣٧ فى ١٩٩٢/١٢/٦)

الفرع التاسع
الضريبة والرسوم الجمركية على السيارات

أولاً - سيارات الليموزين

قاعدة رقم (٢٦٦)

المبدأ :

سيارات الليموزين لا تعتبر منشأة سياحية في مفهوم القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٢ ولا تتمتع بالتفلي بالاعفاء من الضرائب الجمركية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٨ من مايو سنة ١٩٨١ مرات ما انتهى اليه رايها فيه بجلستها في ١٥/١٢/١٩٨٤ صحيح في الواقع وفي القانون ولما قام عليه من اسباب تتضمن من الرد الكافي على ما ورد بطلب اعادة العرض الذي لم يحمل من الوقائع والاسباب ما يغير من وجه الراى الذى انتهت اليه الجمعية العمومية في الخصوص . ذلك انه لا يكفى لكى تعد سيارات الركوب من المنشآت السيلحية في مفهوم القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه وتتمتع بالاعفاءات الجمركية ان يصدر قرار من وزير السيلحة باعتبارها كذلك ، وانما يتعين ان تكون وسيلة النقل مخصصة بطبيعتها لنقل السياح في الرحلات البرية وسيارات الليموزين كما سبق ان اوردت الجمعية العمومية في اثناءها ليست مخصصة لنقل السلع نهى مثل هذه الرحلات وانما تستخدم في التنقلات الخاصة بالسلع وغيره شأنها في ذلك شأن سيارات الاجرة وليس في تجهيزات السيارة الليموزين على نحو ما وردت في كتاب الوزارة ما يميزها عن هذه السيارات وجعلها اشبه بالاتوبيس السياحى اذ ان كافة التجهيزات والمواصفات المشار اليها تنطبق على

سيارات الاجرة وفقا للمواصفات المحددة لهذه السيارات باللائحة التنفيذية
لغاتون المرور .

ومتى كان ما تقدم وكانت سيارات الليموزين على ما انتهت اليه
الجمعية العمومية في انقائها المشار اليه لاتمحو ان تكون عربة ركوب باجرة
مقطوعة ومن ثم لا تعتبر منشأة سياحية في مفهوم القانون رقم ١ لسنة
١٩٧٣ ولا تتمتع بالتالي بالاعفاء من الضرائب الجمركية .

فذلك :

انتهت الجمعية العمومية الى تأييد ما سبق ان انتهت اليه من رأى
في هذه المسألة .

(ملف رقم ٢٧٠/٢/٣٧ في ١٥/١٢/١٩٨٤)

ثانيا - السيارات المخزنة في المنطقة الحرة الخاصة

قاعدة رقم (٢٦٧)

المبدأ :

يخضع نشاط شركة مركز التنمية والتجارة في بيع السيارات المخزنة في المنطقة الحرة الخاصة بها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٦ / ٤ / ١٩٨٦ فتبين لها أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال المبرى والاجنسى والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ أجاز في المادة ٣٠ منه انشاء مناطق حرة خلصة مقصورة على مشروع واحد ، وحدد على سبيل الحصر في المادة ١/٣٥ ما يجوز الترخيص بتخزينه في المناطق الحرة ، وقصره بالنسبة للبضائع الأجنبية على البضائع الصادرة والبضائع الواردة بغير رسم الوارد . وقرر صراحة في المادة ٣٤ عدم تمتع المرخص له بالاعفاءات والمزايا المقررة للمشروعات القائمة بنظام المناطق الحرة الا في حدود الأغراض المبينة في ترخيصه . وأوجب في المادة ٣٧ اداء الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع التي تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المطلق كما لو كانت مستوردة من الخارج . واعفى في المادة ٤٦ منه المشروعات التي تقام بالمنطقة الحرة والأرباح التي توزعها من أحكام قوانين الضرائب والرسوم في جمهورية مصر العربية وبذلك يكون المشرع قد ربط بين التمتع بالاعفاءات والمزايا المقررة للمشروعات القائمة بنظام المناطق الحرة وبين الالتزام بالنشاط المرخص به .

ورغب على الخروج على اطار هذا الترخيص الخضوع للضرائب

والرسوم الجمركية وكذلك يحدد المشروع ميزة إعفاء أبراجه من الخضوع لقوانين الضرائب .

ومن حيث أن قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالاسكندرية رقم ١٩ لسنة ١٩٧٩ بالترخيص لمركز التبنية والتجارة (وحيثه إيضاً) في مزاولة النشاط بالمنطقة الحرة العامة بالاسكندرية حجب النشاط المرخص به وهو « تخزين كافة أنواع السيارات والمقطورات والجرارات والآلات رفع الطرق والاطارات والدرجات وقطع الغيار بنظم المناطق الحرة » ، فيكون الترخيص قيد حصر نشاط هذه المنطقة الحرة الخاصة داخل النطاق المكاني المحدد لها في تخزين السيارات والآلات والبضائع الأخرى المشار إليها في الترخيص العابرة أو الواردة بغير رسوم الوارد . فهذا النشاط وحده هو الذي يتمتع بكافة الامتيازات الجمركية وباعفائه والأرباح التي يوزعها من أحكام قوانين الضرائب المصرية . بماذا خرج المرخص له من حدود نشاط التخزين وأجرى عمليات بيع أو تصدير للبضائع المخزنة وفي منطقته الحرة الى خارجها داخل البلاد فان الأمر لا يخرج من أحد أمرين : أما أن تتم عملية بيع السيارة داخل النطاق المكاني للمنطقة الحرة وعندئذ تكون الشركة خالفت شروط الترخيص صراحة التي جعلت التخزين النشاط الوحيد المصرح به وليس البيع . ومن ثم لا يتمتع هذا النشاط المخالف لشروط الترخيص بالإعفاءات والمزايا المقررة للنشاط المرخص به . وما أن يتم التعامل خارج النطاق المكاني للمنطقة الحرة ، حينئذ لا يستفيد الربح الناشئ عن هذا التعامل والنشاط الذي تم خارج نطاق المنطقة الحرة بالإعفاءات والمزايا المقررة للنشاط المرخص به في المنطقة الحرة لوقوعه خارج النطاق المحدد للنشاط . يؤكد ذلك ما قضت به المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ سائلة البيان من استحقاق الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع التي تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلي كما لو كانت مستوردة من الخارج ، أي أن المشرع أخضع هذه البضائع - شأنها

في ذلك شأن أى بضائع مستوردة من الخارج — للضرائب والرسوم الجمركية ، سواء تم البيع خارج المنطقة الجمركية أو داخلها خلافاً لشرط الترخيص . فيخفض الربح الناشئ من ذلك لكافة قوانين الضرائب .

يطبق ذلك على الشركة محل البحث يتبين أنها تقوم ببيع السيارات المخزنة لديها في المنطقة الحرة الخاصة بها في السوق المحلي داخل البلاد ، وبذلك فإذا تم البيع داخل المنطقة الجمركية فيكون غير النشاط المرخص به فتستحق الضرائب عليه وأما أن يتم البيع خارج المنطقة الجمركية فيخضع بصفة أصلية للضرائب لعدم وجود سبب للإعفاء منها . .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى خضوع نشاط شركة مركز التنمية والتجارة في بيع السيارات المخزنة في المنطقة الحرة الخاصة بها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

(ملف ١٠٤/١/٤٧ — جلسة ١٦/٤/١٩٨٦)

الفرع المأثر الضريبة الجمركية

قاعدة رقم (٢٦٨)

المبدأ :

تخضع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات — بحيث لا يعفى منها إلا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة — يجوز للشرع الإفراج مؤقتا عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية اذا وردت من الخارج برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تنبمها — ذلك وفقا للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية — فلذا لذلك صدر قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٢ وإجاز الإفراج مؤقتا عن سيارات الركوب الخاصة دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية بالشروط الواردة به شريطة ان يتم إعادة تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتا فور انتهاء مدة الإفراج أو الغرض منها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بطبعتها المنعقدة بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٩٢ فاستقبل لها ان المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ نص على ان « تخضع البضائع التي تدخل اراضى الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية ملاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ... وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للغواتين والقرارات المنظمة لها . ولا يجوز الإفراج عن أية بضاعة قبل

اتتمام الإجراءات الجمركية وإداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون وتنص المادة (١٠١) من القانون ذاته على أنه « يجوز الإفراج مؤقتاً عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تتضمن تيسر الإفراج عن البضائع التي ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها بالشروط والإجراءات التي يحددها » كما تنص المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٢ في شأن الإفراج عن سيارات الركوب الخاصة على أنه « يجوز الإفراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة المنصوص عليها في هذا القرار وفقاً للشروط والأوضاع والضمانات الواردة به » . تنص المادة الثانية من القرار ذاته على أن « يقتصر نظام الإفراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة على الحالات الآتية :

١ - للسيارات الخاصة بالخبراء أو الأساتذة الأجانب الذين تستخدمهم وزارات الحكومة أو مصالحها أو الهيئات العامة أو وحدات القطاع العام أو الجامعات أو المدارس للقيام بعمل مؤقت داخل البلاد . . . » كما تنص المادة الثالثة على أن « يكون ادخال السيارات المشار إليها في المادة السابقة وفقاً للشروط الآتية :

(ج) - يتعين إعادة تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتاً فور انتهاء الغرض منه أي الأمرين أسبق حدوثاً » .

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع وضع أصلاً عاماً مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها إلا بنص خاص . مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود انبضاعة ، وإن أجاز المشرع الإفراج مؤقتاً عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية.

إذا وردت من الخارج يرسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها وذلك ونقاً للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية . ونفذاً لذلك صدر قرار وزير المالية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨٣ وإجازة الإفراج مؤقتاً عن سيارات الركوب الخاصة دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية وذلك بالشروط الواردة به شريطة أن يتم إعادة تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتاً فور انتهاء مدة الإفراج أم الغرض منه أيهما أسبق .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مصلحة الجمارك أرتأت تجديد الموافقة على تسيير صلاحية السيارة محل النزاع المائل داخل البلاد فمن ثم يضحى الطلب المائل المقدم من مصلحة الجمارك بإلزام هيئة كهرباء مصر أداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها غير مقبول لانتفاء وجه المنازعة في شأنه لدى العرض على الجمعية العمومية حال أن المنازعة شرط لا معدى عنه لاستتلهاض ولاية الجمعية .

(ملف ٢/٢٢١/٢٠٩٢ — جلسة ٢٠/١٢/١٩٩٢)

الفرع الحادى عشر الضريبة على الاستهلاك

اولا — مناط استحقاق الضريبة

قاعدة رقم (٣٦٩)

المبدأ :

الضريبة على الاستهلاك — القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ —
مفاد احكامه ان هذه الضريبة يقع عبؤها على المستهلك — ولكن
يؤديها المنتج الذى ينقل عباءها بعد ذلك الى المستهلك — وهى من الضرائب
غير المباشرة — حدد المشرع الواقعة المشئنة لهذه الضريبة بالنسبة
للسلع المنتجة محليا — اعتبر الضريبة مستحقة بمجرد بيع المنتج للسلعة —
اعتبر فى حكم البيع ايضا سحب السلعة من املكن تصنيعها او من المخازن
— المنتج الصناعى هو المسئول عن لءاء الضريبة على الاستهلاك — هذه
الضريبة تحسب فى مرحلة انتاج السلعة مباشرة — تصل السلعة أخيرا
الى المستهلك بالتضمن الشامل لتكلفة الانتاج وتكلفة التوزيع والأرباح التى
حققتها تداول السلعة من المنتج الصناعى حتى تاجر التجزئة — سمر
المنتج هو المعدل عليه فى حساب الضريبة — مقدار الضريبة حينئذ سيكون
واحدا مما كانت المراحل التى يمر بها تداول السلعة — ضريبة
الاستهلاك تحسب على اساس سعر الانتاج وليس على اساس سعر
البيع — حساب فروق الضريبة المستحقة على اساس سعر البيع وليس
على اساس سعر المنتج مخالف لصريح نص القانون .

المحكمة :

من ركن الجدية فى القرار المطعون فيه (وهو قرار مصلحة الضرائب

على الاستهلاك بمطالبة الشركة التي يمثلها المأمون ضده باداء مبلغ
مليم جنيته
١٤٥٠١٦٠٠٠ (بها كما يلي : — حسبما جاء بكتاب مصلحة انضرائب
على الاستهلاك — الادارة العامة لمنطقة القاهرة الكبرى المورخ ١٩٨٥/١/٢٦
— مبلغ ٢٦٦٠٧٠ جنيها باقى الضرائب المستحقة على الشركة حتى
١٩٨٤/١٢/٣١ ومبلغ ٥٤٨٦٣ جنيها باقى فوائد تأخير مستحقة حتى
١٩٨٤/٦/٢٠ ومبلغ ٥٨١٠ جنيها مرتجعات غير قانونية لشهور يناير
وفبراير ومارس سنة ١٩٨٣ ومبلغ ١٠٠١٦١٠ جنيها فروق الضريبة
المستحقة على الشركة من ١٩٨٢/٧/٦ حتى ١٩٨٤/١٢/٣١ ومبلغ
١٢١٨٣٧٤٠٠ جنيها عن تجهيزات وحدات التكييف للقاهرة فقط .
وبالنسبة لفروق الضريبة المستحقة على الشركة فان المادة الثانية من
قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة
١٩٨١ تنص على أن « تفرض الضريبة على السلع الواردة بالجدول
المرفق لهذا القانون بالفئات الموضحة قرين كل منها — ويجوز بقرار
من رئيس الجمهورية تعديل هذا الجدول . . . » وقد اشتمل المسلسل
رقم ٣٧ من الجدول المرفق للقانون المذكور على وحدات تكييف الهواء
المحتوية على مروحة بمحرك وتجهيزات لتعديل الحرارة والرطوبة مجمعة
في جسم واحد . ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٢
بتعديل المسلسل رقم ٣٧ من الجدول المشار اليه وجعل الضريبة مفروضة
على وحدات وتجهيزات تكييف الهواء وتعديل الحرارة والرطوبة عدا ما
يستخدم منها في نظم التكييف المركزى في المشروعات الصناعية والزراعية
والاستشفيات التي تقيمها الدولة وجعل نسبة الضريبة بالنسبة للمستورد
٥٠ ٪ من قيمتها بالإضافة الى مبلغ ٢٠٠ جنيه تحصل عن كل جهاز وبالنسبة
للمنتج المحلى ٢٠ ٪ من قيمتها بالإضافة الى مبلغ ١٠٠ جنيه تحصل عن كل
جهاز . وتنص المادة الثالثة من القانون المذكور على أن « تشرى أحكام
هذا القانون على كل منتج صناعى ، وعلى كل مستورد لسلع خاضعة
للضريبة » وتنص المادة الرابعة منه على أن « تستحق الضريبة بمجرد

بيع السلعة ، ويعتبر في حكم البيع قيلم منتج السلعة باستعمالها في أغراض خاصة أو شخصية ، كما يعتبر في حكم البيع سحب السلعة من أماكن تصنيفها أو من المخازن « وتتم المادة العاشرة على أنه « في حالة اتخاذ قيمة السلعة أساساً لربط الضريبة تقدر قيمة السلع المنتجة محلياً الخاضعة للضريبة بسعر بيع المنتج للسلعة المسالدة في السوق في الظروف العادية » .

ومناد هذه النصوص أن الضريبة على الاستهلاك يتبع عبؤها على المستهلك ، ولكن يؤديها المنتج الذي ينقل عبأها بعد ذلك إلى المستهلك وهي من الضرائب غير المباشرة وقد حدد المشرع الواقعة المنشئة لهذه الضريبة بالنسبة للسلع المنتجة محلياً فاعتبر الضريبة مستحقة بمجرد بيع المنتج للسلعة . واعتبر في حكم البيع قيلم منتج السلعة باستعمالها في أغراض خاصة أو شخصية كما اعتبر في حكم البيع أيضاً سحب السلعة من أماكن تصنيفها أو من المخازن .

ومن حيث أنه — وفقاً لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ مسافة الذكر — فإن المنتج الصناعي هو المسؤول عن أداء الضريبة على الاستهلاك . وهذا يدل على أن عبء هذه الضريبة تحسب في مرحلة إنتاج السلعة مباشرة ، إذ يكون في استطاعة من يؤمها الاحتاطة بنتائج تكلفتها في هذه المرحلة طالما أن الذي يؤمها هو المنتج وليس الشخص الذي يتحمل عبأها في نهاية الأمر . كما أن السلعة يجري — عادة — تداولها بعد ذلك من المنتج إلى الموزع ثم تاجر التجزئة ، وفي هذه المراحل التي تتداول فيها السلعة تضاف نفقاته وتوزيعها للأشخاص الآخرين غير المنتج حتى تصل السلعة أخيراً إلى المستهلك بالتمثل التام لتكلفة الإنتاج وتكلفة التوزيع والتوزيع التي عكفتها خلال الضريبة من المنتج الصناعي لتأتي تاجر التجزئة . ومن ثم فإن تصعيد المشرع بكرة التوزيع الصناعي هو المسؤول عن هذه الضريبة لما يفرض أن سعر هذا المنتج

هو الممول عليه في حساب الضريبة لأن مقدار الضريبة حينئذ — سيكون واحدا مهما كانت المراحل التي مر بها تداول السلعة . وحتى يفرض أن المنتج والبائع شخص واحد فإن ضريبة الاستهلاك تحسب على أساس سعر الإنتاج وليس على أساس سعر البيع ، إذ أنه إذا جمع شخص بين نشاطين بصفته منتجا وبصفته قاجرا فإن الضريبة تسرى على كل نشاط وفقا للاحكام التي تخصه دون اعتبار للاحكام التي تخص النشاط الآخر . وعلى ذلك فإن القرار المطعون فيه فيما تضمنه من حساب فروق الضريبة المستحقة على الشركة على أساس سعر البيع وليس على أساس سعر المنتج يكون — بحسب انظار من الأوراق — قد خالف صحيح حكم القانون .

(ظمن ٥٧ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٩٠/٤/٢١)

نقياً — تحديد سمر السلعة لا علاقة له بخضوعها
أو عدم خضوعها للضريبة

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

تحديد سمر السلعة لا علاقة بخضوعها أو بعدم خضوعها
لضريبة الاستهلاك — إذ أن تحديد سمر السلعة يتعلق وتحكمه قوانين
لا علاقة لها بضريبة الاستهلاك — إعفاء السكر المستورد لحساب الحكومة
فيما عدا سكر التبنات من ضريبة الاستهلاك المقررة بالقانون رقم
١٣٢ لسنة ١٩٨١ — ذلك في حدود المبلغ الذي تقرر الإعفاء منه
فقط بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٣

التنصوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المعقودة في ١٩٨٦/١/١٥ فاستظهرت فتويها السابقتين
بجلستيهما المعقودتين في ١٩٨١/١١/١٧ ، ١٩٨٣/٢/٢٠ وقد انتهت
للاسباب الواردة فيها الى إعفاء السكر الذي تستورده الهيئة
العامة للسلع التموينية من ضريبة الاستهلاك المقررة بالقانون رقم
١٣٣ لسنة ١٩٨١ وذلك فقط في حدود مبلغ الإعفاء الوارد بالجدول
المرفق بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٨٣ حيث تبين لها
أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٣ قد أعفى السكر
المستورد لحساب الحكومة فيما عدا سكر التبنات من رسوم الانتاج
والاستهلاك الواردة بهذا القرار . وقد قرر المشرع بالقانون رقم ١٣٣
لسنة ١٩٨١ استمرار العمل بالإعفاءات المقررة بقوانين وقرارات
سابقة ما عفا بعض السلع ومن بينها السكر في الحدود الصادرة بها
هذه الإعفاءات ، الأمر الذي يتعين معه إعفاء السكر المستورد.

لحساب الحكومة فيما عبدا السكر النبات من ضريبة الاستهلاك المقررة
بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ وذلك في حدود المبلغ الذى تقرر
الاعفاء منه فقط بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٣
المشار اليه . وانه لا محل لنقول بأن الهيئة العامة للصنع التموينية
تتفرج في عداد الهيئات الاقتصادية ومن ثم يخضع السكر المستورد
بواسطتها للضريبة على الاستهلاك . ذلك ان الهيئة المذكورة بحسب قرار
انشائها . احدى الهيئات العامة المنشأة وفقا لأحكام قانون الهيئات
العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، وهى تقوم على ادارة
مرفق عام هو مرفق التموين ، وغرضها تأمين احتياجات البلاد من المواد
التوينية عن طريق الانتاج المحلى والاستيراد ، وهى تؤدي الخدمة
لا تستهدف تحقيق الربح وانما تنفذ سياسة الدولة في هذا المجال وفي ضوء
الاسعار التى تحدد بقرار من وزير التموين . فلا مجال للترقة بين
الحكومة بمعناها الضيق وبين الهيئات العامة في هذا الشأن .
ولا يغير من ذلك ما ورد بقرار رئيس الوزراء رقم ١٠٣٩ لسنة ١٩٧٩
من اعتبار الهيئة العامة لاسلع التوينية من الهيئات العامة
الاقتصادية في مجال أعمال القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ بتعديل أحكام
القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة لهذا الوصف،
يقتصر على مجاله ولا يمتد ليغير من طبيعة هذه الهيئة في غيره من المجالات
الآخري كما أنه لا محل للنقول بقصر الاعفاء على السكر الذى تستورده
الحكومة للاستهلاك المباشر في الجهات التابعة لها كالسجون والمستشفيات
لورود النص المقرر لاعفاء الحكومة عابا مطلقا ولا وجه للنقول بخضوع
السكر الذى تستورده الحكومة للضريبة على الاستهلاك استنادا الى
ما ورد بالمذكرة الايضاحية لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٦٣
من أن الهدف من زيادة رسوم الانتاج والاستهلاك المقررة حاليا على
السكر بواقع عشرة مليمت من كل كيلو جرام من السكر الحر والسكر
الموزع بالبطاقات بحيث تحصل هذه الرسوم طبقا للفئات الواردة بالجدول
المرفق . فضلا عن انتثار المذكرة الايضاحية للقانون بصفة الالتزام

فإنها لا تعدل النص وتفيد مداه ولا اجتهد في التفسير مع مراعاة النص
ووضوح عبارته . وأخيرا فلا حاجة للقول بخضوع السكر الذى تستورده
الحكومة للاستهلاك الى واقعة طرحه بسعر موحد للجمهور ، ذلك أن تحديد
سعر السلعة لا علاقة بخضوعها أو بعدم خضوعها لضريبة الاستهلاك
إذ أن تحديد سعر السلعة يتعلق وتحكمه قوانين لا علاقة لها بضريبة
الاستهلاك .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والقضيه الى تأييد فتوى
السبقتين .

(ملف ٢٤٤/٢/٣٧ — جلسة ١٩٨٦/١/١٥)

ثالثا - الخضوع للضريبة

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

قيمة المياه الغازية بقواعدها المختلفة الجينة في الهند ٨ من المادة الثانية من قانون الضريبة على الاستهلاك رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ والتي تربط الضريبة على الاستهلاك المفروضة عليها بحقتضى القانون المذكور تحديد على أساس قيمة المادة والعبوة الموضوعة فيها معا ، ويجسد سبعم بيعها من قبل جهة انتاجها محليا .

التفسير :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع بطبعتها المنعقدة في ١٩٩١/٢/٢٠ مرات ما يأتى :

١ - ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ يشان للضريبة على الاستهلاك يقضى بفرض هذه الضريبة على كل مادة منتجة محليا او مستوردة بما ورد بالجدول المرفق به او يضاف اليه (م ١) ، وفلك بالفئات المبينة قرين كل منها في ذلك الجدول (م ٢) وسرين لكله على كل منتج صناعى او مستورد لسلع من تلك السلع الخاضعة للضريبة (م ٢) ، وتستحق الضريبة بمجرد بيع السلعة ، ويعتبر في حكم البيع قيام منتج السلعة باستعمالها في اغراض خلية او شخصية ، كما يعتبر في حكمه سحب السلعة من اماكن تصنيعها ، او من المخازن (م ٤) وفي حالة انخاذا قيمة السلعة أساسا لربط الضريبة تنقد قيمة السلعة المنتجة محليا الخاضعة للضريبة بسعر بيع المنتج للسلعة المسائد في السوق في الظروف العادية (م ١٠) . وتضمن الجدول المرفق بالقانون في البند ٨ من المادة الثانية منه « مياه غازية وصودا او مياه معطرة او محلا او غير محلا ، معبأة في زجاجات او في اوعية اخرى » .

٢ — ويبين من ذلك أن المياه الغازية بأنواعها المختلفة المبينة في البند ٨ من الجدول المرفق بالفتوى ، صودا ، مياه غازية معطرة محلاة أو غير محلاة المعبأة في زجاجات أو أوعية أخرى يفرض على المستورد أو المنتج المطابق لها الضريبة المقررة بالفتوى ، إذ وردت في الجدول الملحق به ، وتكون بلغتها المقررة فيه بنسبة مئوية إلى قيمة كل وحدة منها ، وهي بالنسبة إلى المنتج المطابق ٥٠٪ من قيمتها بمرعاة سعة الزجاجاة أو العبوة أن كانت أقل من ٢٥٠ سم^٣ ، ٦٠٪ أن بلغت سعتها ٢٥٠ سم^٣ فأكثر وعلى هذا الأسس ، فإنه إذا كانت المياه الغازية بأنواعها المشار إليها معبأة في زجاجات أو أوعية أخرى تباع بقيمتها الشاملة لثمن كليهما ، المياه والزجاجاة أو العبوة الموضوعة بها المادة ، ولا ترد الزجاجاة أو العبوة إلى المنتج تارة أخرى بعد استعمال ما بها ، فإن قيمة السلعة « المياه الغازية » تكون شاملة لها ولما وضعت فيه من زجاجاة أو عبوة « تكون من مجموع ثمن بيع كليهما معا إذ هي تباع على هذا النحو ، الذي ترتبط فيه المادة بوعائها المعبأة فيه ارتباطا غير قابل للتجزئة في الحال أو الاستقبال ، ولا خيار للمشتري الذي يدفع هذه القيمة كاملة وجملة ، ودن يصل بين الاثنين لذلك . ومن ثم تنسب الضريبة إلى قيمة الزجاجاة أو العبوة وما أمبها من مادة ، معا ، لأنه سعر البيع السائد في السوق في الظروف العادية وهذه القيمة هي التي تتخذ أساسا لربط الضريبة بلغتها المقررة وترد على محلها بصورته التي يباع بها والتي رآها المنتج أو في بتحقيق أكبر مصلحة مادية له وأنى إلى ترويج بضاعته وتحقيق ربح أوفر ، وشأنه شأن من يحسن تغليفها أو يعنى بوعائها الذي توضع فيه من حيث مادته وشكله ، كما في زجاجات العطور على سبيل المثال وكل ذلك من عناصر تكلفتها التي تراعى في تحديد سعر بيعها .

٣ — ومتى قرر ذلك ، فإنه لا يكون من محل لما تشره الشركة المشار إليها في الوثائق من كل وجوهه ، فهو مردود بما سبق بيانه ، وما اعتمد

عليه من حجج داخضة ، ومن ثم يكون ما تجرى عليه مصلحة الضرائب على الاستهلاك من ربط الضريبة على أساس قيمة تلك السعة بالصورة التي تعرض بها وتباع من قبل جهة انتاجها والشاملة لثمن المادة في ذاتها ولثمن عبوتها صحيح قانونا .

لذلك :

انهى رأى الجمعية العمومية نقضى الفتوى والتشريع الى أن قيمة السلعة المشار اليها في اوقائع والتي تربط الضريبة على الاستهلاك المفروضة عليها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ تحدد على أساس قيمة المادة والعبوة الموضوعة فيها معا ، ويحسب سعر بيعها من قبل جهة انتاجها مطبعا .

(ملك ٤٠٨/٢/٣٧ — جلسة ١٩٩١/٣/٢٠)

قاعدة رقم (٢٧٢)

انفيذا :

القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة على الاستهلاك حدد — المشرع السلع المستوردة ضمن السلع الخاضعة لاحكام قانون اضرية على الاستهلاك .

المحكمة :

ومن حيث أن قانون الضريبة على الاستهلاك رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ ينص في المادة الثالثة منه على أن « تسرى احكام هذا القانون على كل منتج صناعى وعلى كل مستورد لسلع خاضعة للضريبة » .

وتنص المادة الرابعة في فقرتها الثانية على أن السلع المستوردة الخاضعة لاحكام هذا القانون تستحق الضريبة عليها بتحقيق الواتمة المنشئة للضريبة الجمركية وتحصل وفقا للاجراءات المقررة للضريبة الجمركية .

وتنص المادة العشرة على أن « تكفر قيمة السلع المستوردة بنفس القيمة المتخذة أساسا لتحديد الضريبة الجمركية » .

وتنص المادة ٣٨ من القانون المشار إليه على أن تستحق الضريبة بتحقيق الواقعة المنشئة لها وعلى المنتج الملتزم بالضريبة أن يقوم بسدادها فور مطالبته بذلك أولا بأول وفي جميع الأحوال يلتزم بتوريد حصيلة الضريبة دوريا كل عشرة أيام ...

وتؤدى الضريبة على السلع المستوردة عند أداء الضريبة الجمركية المقررة » .

ومن حيث أنه بين مما تقدم أن المشرع قد حدد بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨١ السلع المستوردة ضمن البئع الخاضعة لأحكام قانون الضريبة على الاستهلاك — ومن بينها الأدوية المستوردة عدا « أدوية منع الحمل » — وتلك (التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الصحة) تستحق عليها الضريبة بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية ، وأنه عند اتخاذ قيمة السلعة أساسا لربط الضريبة تقدر قيمة السلعة المستوردة — كما هو الحال في الأدوية بذات (القيمة المتخذة أساسا لتحديد الضريبة الجمركية) ولما كان ذلك وكانت الأدوية — موضوع القرار المطعون فيه — التي تستوردها شركة المطعون ضده من الخارج من السلع التي تتدر ضريبة الاستهلاك عليها بنسبة ٥ ٪ من قيمتها المتخذة أساسا لتحديد الضريبة الجمركية وفقا لما هو وارد قرين المبدأ رقم ١٢٣ من الجدول المرفق للقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ فمن ثم يكون جيلب ضريبة الاستهلاك من المقيم قانونا على هذه الأدوية وفقا للأساس الصريح الواضح والمطابق الذي جده المشرع والسلف المشار إليه ومن ثم فإن ما قرره الإدارة من تقدير ضريبة الاستهلاك على أساس قيمة الأدوية بعد تسعيرها جبريا واتخاذها من تلك القيمة أساسا لتحديد الوعاء الخاضع لربط الضريبة المذكورة يكون مخالفا لصريح حكم القانون ، الذي حدد في صراحة ووضوح الواقعة المنشئة للضريبة بأن

يربطها بالواقعة المنشئة للضريبة الجمركية ومن ثم جعل منطاً فرض ضريبة الاستهلاك هو تحقق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وحدد فئتها وهي ٥٪ من قيمتها المتخذة أساساً لحساب الضريبة وجعل تحصيل الضريبة يتم بذات الإجراءات التي يتم بها تحصيل الضريبة الجمركية ومن ثم فإنه يكون مسلك الإدارة وتعرضها مخالفاً لمبدأ مشروعية وشرعية الضريبة الذي نص عليه صراحة مواد الدستور على النحو سالف البيان ويلتقى فإنه لا يكون شمة سند في الدستور أو القانون لما قرره الإدارة الضريبية في هذا الشأن بصورة تخالف صريح أحكام الدستور والقانون ومن ثم فلا مناص من النزول عن إرادة المشرع الصريح سواء في نصوص الدستور أو في أحكام قانون ضريبة الاستهلاك في هذا الشأن . ومتى كان ذلك وكلن الفلت من الأوراق أن الجهة الإدارية قد فرضت ضريبة الاستهلاك على أساس أن يكون وعائها السعر الجبري لبيع الدواء بالداخل لكي تتناسب تناسباً طردياً مع زيادة سعر الدواء ، بقرارات من سلطة تحديد سعره جبرياً ومن ثم فإن قرارها الصادر في هذا الشأن يفوق خارج نظام الشرعية وسيادة القانون أو غير نظام على أساس مشروع ولا تنتهي الحكم المطعون فيه إلى القضاء بابطاله بحاله . يمكن قد أصاب وجه الحق وعليق منحيح أحكام الدستور والقانون على النحو سالف البيان ويكون انتهى عليه غير سنيد وواجب الرفض .

(ملحق ١٣٣١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٧)

رابعاً — عدم الخضوع للضريبة

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

ضريبة الاستهلاك — الضريبة على المرتجعات غير قانونية — القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية لم ينظما حالة وجود عيب فني يوجب على البائع استرداد الجهاز المباع وتعويض المشتري بجهاز جديد — وفقاً للقواعد المصاحبة لا يلتزم البائع بسداد الضريبة على الجهاز المعيب الذي استرده من المشتري — منشور مصلحة الضرائب رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٦ يتدارك هذا النقص .

المحكمة :

ومن حيث أنه مما تضمنه القرار المطعون فيه من ضريبة على مرتجعات غير قانونية لشهور يناير وفبراير ومارس سنة ١٩٨٢ فأنه ولئن كان القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية لم ينظما في حالة وجود عيب فني يوجب على الشركة استرداد جهاز التكييف المباع وتعويض المشتري بجهاز جديد ، إلا أنه وفقاً للقواعد العامة لا يلتزم الشركة بسداد الضريبة على الجهاز المعيب الذي استردته الشركة من المشتري ، إذ أن الضريبة تستحق — وفقاً لحكم المادة ٤ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٨١ — بمجرد بيع السلعة . فإذا ما تم استرداد جهاز مصيب فإن البائع لا يلتزم بالضريبة من هذا الجهاز أكتفاء بالضريبة المستحقة عن الجهاز البديل الذي أخذه المشتري . وقد تداركت مصلحة الضرائب على الاستهلاك هذا الأمر وأصدرت المنشور رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٦ بمناسبة طرح مشكلة مردودات الإيوانات ضمن النقاط التي أثيرت في الاجتماع الذي عقد بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٥ مع ممثلي غرفة الصناعات الهندسية ، وحرصاً من المصلحة على علاج هذه الظاهرة بما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨١ قررت المصلحة ما

بلى : ... ثانيا : اذا ارتدت السلع لوجود عيوب فنية يمكن اصلاحها فانه لا يحصل عنها ضريبة استهلاك عند اعادة سحبها بعد الاصلاح .
ثالثا : اذا ارتدت السلع لوجود عيوب فنية لا يمكن اصلاحها ، يتم سحب بدل عنها ، ولا يحصل من الوحدة لوحدات البديلة ضريبة استهلاك بشرط اتباع ما بلى : (صورة هذا المنشور مرفق بمذكرة دفاع الشركة الاخيرة) واذا تقرر الشركة المذكورة أن ثمة لجهزة مبيعة ومعبية بعيب فنى تم استبدال أجهزة اخرى بها فلتها لا تلزم بضريبة استهلاك من هذه الاجهزة عند اعادة سحبها ويقتضى يكون انقرار المطعون فيه فيما تضمنه من ضريبة على مرتجعات غير قانونية — بحسب الظاهرة من الاوراق — مخالفنا للقانون .

ومن حيث انه لما تقدم يكون القرار المطعون فيه بحسب الظاهرة من الاوراق قد توافر في طلب وقف تنفيذه ركن الجدية مما يرجح معه الحكم بلفائه عند نظر الموضوع . كما أن ركن الاستمجال هو الآخر متوافر ، وهو لا يمثل في الضرر الذى يلحق المطعون ضده في زيادة قيمة الضريبة المستحقة على انتاج الشركة مما يمكن جبره بالمال — كما تذكر الجهة الادارية في طعنها — ولكنه يمثل في ضخامة المبلغ المطالب به والذى يزيد على نصف رأسمال الشركة (مبلغ ٢٧٨٥٠٠٠ جنيه كما جاء بصحيفة الدعوى) والذى يؤدي تنفيذ القرار الصادر بشأنه الى شل يد الشركة من تحقيق اغراضها ، وقد يؤدي الى تصنيها أو افلاسها الأمر الذى يتحقق معه ركن الاستمجال في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى هذه النتيجة بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فانه يكون متفقاً وصحيح حكم القانون ، ويكون الطعن فيه على غير سند من القانون الأمر الذى يتعين معه الحكم برفضه والزام الجهة الادارية بالمصروفات عملاً بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

خاصا — التظلم من خضوع السلطة للضريبة

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

التظلم المقدم من صاحب الشأن من خضوع سلطة ما للضريبة يتم الفصل فيه بقرار من الجهة المختصة طبقا للأجراءات المنصوص عليها في القانون المشار إليه — فوات الثلاثين يوما المقررة لرئيس السلطة لقبول التظلم وفقا لنص المادة ٢٢ والمشرة الأيام المقررة للجنة الثلاثية لبحث التظلم وإبداء الراى فيه والمشرة الأيام الأخرى المحددة لرئيس السلطة بعد رفع راى اللجنة إليه لإصدار قرار بشأن التظلم طبقا لنص المادة ٢٢ — فوات هذه المواعيد دون أن تجيب جهة الإدارة يعتبر بمثابة قرار برفض التظلم — أئر ذلك : — يكون ميماد رفع الدعوى في هذه الحالة ستين يوما تبدأ من اليوم التالي لانقضاء اأدد المشار إليها — عدم سداد التظلم للضريبة المستحقة لا يهدر أئر التظلم ولا يؤئر في حساب ميماد رفع الدعوى على أأحو السالف بيلقه .

المعكبة :

ومن أئر أئر أئر من سلطة نخوس تكون الضريبة على الامتيازات المسافر بالفرنسية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ أنه من في المادة ٢٢ على أن للظلم بالفرنسية أن يظلم من خضوع سلطة للضريبة أو تغيير السلطة لكمية الإنتاج أو تحديد قيمتها ، ويكون التظلم بكتاب موسى عليه بيلم الوصول بوجه لرئيس السلطة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ أأطوار التظلم بالقرار . ويشترط لقبول التظلم أن يكون مصحوبا بما يدل على سداد التظلم للضريبة المستحقة من أأراره المنصوص عليه في المادة ١١٣ من هذا القانون . وعلى رئيس السلطة أو من يفوضه إذا لم يقبل التظلم خلال ثلاثين يوما من استلامه — أن يحيله إلى لجنة تشكل بقرار منه كـ

من ثلاثة من موظفي المصلحة الفنيين الذين لم يسبق لأيهم الاشتراك في اقرار موضوع التظلم . ونص في المادة ٢٣ على أنه « على اللجنة المشار إليها في المادة السابقة بحث التظلم لو إبداء رأيها فيه خلال مدة عشرة أيام من تاريخ احالة التظلم اليها ورفعها لرئيس المصلحة لاصدار قرار بشأنه في خلال مدة عشرة أيام أخرى ، ويعتبر عدم رد المصلحة على المتظلم في خلال عشرين يوما بمثابة قرار برفض تظلمه » .

ومن حيث أن مؤدى هذه النصوص أن التظلم الذى يقدم من صاحب الشأن في خضوع سبعة ما للضريبة — كاشان في المنازعة المطروحة يتم الفصل فيه بقرار تصدره الجهة الادارية المختصة على مقتضى اجراءات وأوضاع معينة يبينها القانون ، ومن ثم فقد اعتبر فوات الثلاثين يوما المقررة لرئيس المصلحة لقبول التظلم وفقا للمادة ٢٢ والعشرة أيام المقررة للجنة الثلاثية لبحث التظلم وإبداء رأيها فيه ، والعشرة أيام الأخرى المحددة لرئيس المصلحة بعد رفع رأى اللجنة اليه لاصدار قرار بشأن التظلم وفقا للمادة ٢٣ ، دون أن تجيب عنه الجهة الادارية بمثابة قرار برفضه ، ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخالص بالتظلم عندئذ ستين يوما تبدأ في السريان من اليوم التالي لانقضاء المدد المشار إليها ، دون أن يهدر من أثر التظلم وحساب ميعاد رفع الدعوى على هذا النحو أن يكون غير مصحوب بما يدل على سداد المتظلم للضريبة المستحقة من اقراره المنصوص عليه في المادة ١٢ من القانون المذكور ، وذلك طالما قامت القرينة على الرفض الحكم، للتظلم على الوجه المتقدم وهذا الرفض الحكمى هو القرار الإدارى محل الطعن أمام القضاء وبناء على ذلك يكون النفع بعدم قبول الدعوى لمقدم صدور قرار ادارى في هذه الحالة غير قائم على أساس سليم من القانون ويتمين الالتفات عنه .

(طعن ١٣٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٦)

الفروع الثلاثة عشر
مسائل متنوعة

أولاً — الضريبة لا تفرض إلا بقانون

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

المواد ٢٨ و ٦٤ و ٦٥ و ١١٩ و ١٢٠ من الدستور مفادهما — الدستور قرر بحسم ووضوح أنه لا يجوز إنشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها أو الإعفاء من ادائها إلا طبقاً للأحكام والقواعد والإجراءات التي ينص عليها في قانون وليس في أداة تشريعية أخرى — أوجب المشرع الدستوري أن ينظم القانون الضريبة وليس أداة تشريعية ذلك لحماية الأموال العامة ومن بينها الضرائب والرسوم .

المحكمة :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ذلك أن نسبة الضريبة المستحقة على السلع المستوردة حددتها المشرع بنسبة ٥ ٪ من قيمتها وتقتضى ذلك أنه متى تحدد سعر هذه السلع بما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها فانه يترتب على ذلك بالضرورة ارتفاع نسبة الضريبة على الاستهلاك المستحقة ما يها تبعاً لارتفاع قيمتها ومن ثم كان من حق الإدارة تحصيل مارك الضريبة ، ويكون القرار الطعون فيه قد صدر صحيحاً .

من حيث أن المادة ٢٨ من الدستور قد نصت على أن يقوم النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية ، كما نصت المادتان ٦٤ و ٦٥ على أن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وتخضع الدولة للقانون ، كما نصت المادة ١١٩ من الدستور على أن « إنشاء الضرائب العامة وتعديلها أو

الغائها لا يكون الا بقانون ولا يعنى احد من ادائها الا فى الاحوال المبينة فى القانون ولا يجوز تكليف احد اداء غير ذلك من الضرائب والرسوم الا فى حدود القانون « كما نصت المادة ١٢٠ من الدستور على أن ينظم القانون القواعد الأساسية لحماية الأموال العامة وإجراءات صرفها » .

ومن حيث أنه يبين من مجموع هذه النصوص أن الدستور قرر بحسم وقطعية ووضوح أنه لا يجوز إنشاء الضرائب العامة وتعديها أو إلغاؤها من ادائها الا طبقا للحكم والقواعد والإجراءات التى ينص عليها فى قانون وليس فى أداة تشريعية أخرى كما أن المشرع الدستورى قد أوجب أن ينظم القانون اية أداة تشريعية أو فى القواعد الأساسية لحماية الأموال العامة وبينها الضرائب والرسوم .

ومن حيث أن تلك المبادئ الأساسية المتعلقة بالضرائب والرسوم التى أوردها الدستور تمثل مبدأ « شرعية الضرائب والرسوم » والسدى يتحتم بمقتضاه أن ينظم بالقانون وحده الأركان الأساسية والجوهرية التى يقوم عليها النظام القانونى للضرائب والرسوم يتعين أن ينظم بالقانون وليس بأداة تشريعية أخرى منه « شخص الخاضع للضريبة » وكذلك الوعاء الخاضع للضريبة » ، « والسعر الذى تتحدد به الضريبة » والقواعد الأساسية لحصيل الضريبة » ، ولا يجوز على أى وجه أن تقوم الإدارة الضريبية بناء على أداة أخرى من القانون بفرض أو تعديل أو تحصيل أو الاعفاء من الضريبة ، والا كان عطفا غير مفرع ومخالف لمصريح نص الدستور وللقانون المنظم للضريبة أن وجد ويألفى وإذا أن المركز القانونى للخضوع أو الاعفاء من الضريبة مصدره أحكام القانون الضريبى ذاته التى تحدد الأركان الشرعية الأساسية للضريبة على النحو آنف الذكر وليس ما تقرره الإدارة الضريبية بأداة أخرى من نصوص القانون فإن قرارات الإدارة الضريبية المخالفة للدستور والقانون لا يكون لها ولو مضى الزمن عليها أى أثر قانونى ما لم ينص القانون على غير ذلك صراحة بنصوص صريحة وقاطعة الدلالة » .

نقيا — ولاية محكم مجلس الدولة بمنازعات الضرائب

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

إذا تضمن قانون ضريبة معين تنظيما للتظلم أو الطعن أمام جهة إدارية ذات اختصاص قضائي فإن محكم مجلس الدولة لا تقتصر في المنازعة الضريبية إلا بعد اتباع الطاعن الإجراءات الخاصة بالتظلم أو الطعن أمام الجهة أو الهيئة ذات الاختصاص القضائي التي حددها القانون وذلك حتى يصبح القرار نهائيا وفقا لصريح عبارة البند ثامنا من المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة — اقامة الدعوى بالطعن على قرار من تلك القرارات بمبادرة أمام محكم مجلس الدولة يكون مرفوع قبل الأوان ويتمين القضاء بعدم قبولها شكلا وليس بعدم اختصاص محكم مجلس الدولة بنظرها .

المحكمة :

من حيث أن المادة ١٧٢ من الدستور قد نصت على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية والدمواوى التديبية ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى .

ومن حيث أنه قد نص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة في المادة ١٠ منه على أن تختص محكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في البنود الأربع عشر المحددة في هذه المادة ومنها في البند سادسا الطعون في القرارات النهائية الصادرة من الجهات الإدارية في منازعات الضرائب والرسوم ومعا للقانون الذى ينظم كيفية نظر هذه المنازعات أمام مجلس الدولة وفي البند ثلثا الطعون التى ترفع من القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية ذات اختصاص قضائي فيما يبدأ القرارات الصادرة من هيئات التوثيق والتحكيم في منازعات العمل وذلك متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتوليها .. الخ .

ومن حيث أنه قد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه وإن كان اختصاص محاكم مجلس الدولة علما وشلهلا لجميع منازعات الضرائب إلا أن ذلك موقوف الأثر فيما يتعلق بمنازعات الضرائب التي نظم المشرع في قوانينها الإجراءات والقواعد الخاصة بالنظام منها والظمن عليها قضائيا أمام المحاكم أو أمام جهات إدارية ذات اختصاص قضائي لحين صدور قانون الإجراءات الخاص بمجلس الدولة ومثل ذلك المنازعات المقطعة بخرائب العزل بينما تتولى محاكم مجلس الدولة الفصل في جميع منازعات الضرائب الأخرى طبقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون تنظيم مجلس الدولة بصفة أساسية ويمرعاة ما يكون قد نص عليه القانون الخاص بالضريبة من إجراءات تتعلق بالنظام من القرارات الخاصة بهذه الضرائب دون الظمن القضائية عليها .

ومن حيث أنه بناء على هذا المعيار الذي يحدد ولاية محاكم مجلس الدولة بمنازعات الضرائب فإنه إذا تضمن قانون ضريبة معين تنظيميا للنظام أو الظمن أمام جهة إدارية ذات اختصاص قضائي فإن محاكم مجلس الدولة لا تنتظر في المنازعة الضريبية إلا بعد اتباع الطاعن الإجراءات الخاصة بالنظام أو الظمن أمام الجهة أو الهيئة ذات الاختصاص القضائي التي حددها القانون وذلك حتى يصبح القرار نهائيا وفقا لصريح عبارة البند — ثامنا — من المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن إتمام الدعوى بالظمن على قرار من تلك القرارات مباشرة أمام محاكم مجلس الدولة يكون مرفوع قبل الأوان ويتعين القضاء بعد قبولها شكلا وليس بعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظرها يؤكد ذلك تماثل هذه الحالة مع ما ورد في البند ب من المادة ١٢ من قانون تنظيم مجلس الدولة سالف الذكر حيث نص على عدم قبول الطلبيات التي تقوم راسا لمحاكم مجلس الدولة بالظمن في القرارات الإدارية النهائية المصدرة في البند المذكور قبل ما أوجبه من نظام فيه .

الظمن ١٣٦٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٩٢/٤/٧

ثالثا — الاستهلاكات الإضافية المتصوص عليها في
المادتين ٢٤ و ١١٤ من قانون الضرائب على الدخل
رقم ٥٧ لسنة ١٩٨١ لا يعتبر إعفاءا ضريبيا قائما بذاته

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

يستفاد من نص المادتين ٢٤ و ١١٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ من قانون الضرائب على الدخل أن المشرع رأى تحديد صافي الربح على أساس نتيجة الصفقة أو نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها وذلك بعد خصم جميع التكاليف ومنها الاستهلاكات الحقيقية والاستهلاكات الإضافية ، ومن ثم فإن الاستهلاكات الإضافية تدخل ضمن تكاليف الإنتاج أو تكاليف الحصول على الربح وهو ما أوضح عنه المشرع عندما نص على أن يتم خصمها من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة دون أن يقتضى بخصمها من صافي ربح الممول وبالتالي تحسب ضمن التكاليف ولا تعتبر إعفاء ضريبيا قائما بذاته — لم يطرا من الموجبات ما يقتضى المعدول عن تأكيد ما سبق وان انتهت إليه الجمعية بجلستها المنعقدة في ١٩٨٤/١/١٧ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٩١ فاستبان لها أن الاقتداء السابق صدوره منها في هذا الشأن بنى على أنه يستفاد من نص المادتين ٢٤ و ١١٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليه أن المشرع رأى تحديد صافي الربح على أساس نتيجة الصفقة أو نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها وذلك بعد خصم جميع التكاليف ومنها الاستهلاكات الحقيقية والاستهلاكات الإضافية ، ومن ثم فإن الاستهلاكات الإضافية تدخل ضمن تكاليف الإنتاج أو تكاليف الحصول على الربح وهو ما نصح عنه المشرع

عندما نص على أن يتم خصمها من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة دون أن يتخى بخصمها من صافي ربح الممول وبالتالي تحسب من التكاليف ولا تعتبر إعفاءاً ضريبياً قائماً بذاته . وهذا الذي انتهت إليه الجمعية فيما سبق هو ما يتفق مع صراحة النصوص إذ نصت المادة ٢٤ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليه على أن : « يحدد صافي الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة الصفقة أو نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها طبقاً لأحكام هذا القانون وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص :

١ — قيمة إيجار العقارات ...

٢ — الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت من دائرة ما يجرى عليه العمل عادة طبقاً للعرف وطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل .

٣ — خمسة وعشرون في المائة من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة التي تشتريها المنشأة لاستخدامها في الإنتاج وذلك بالإضافة إلى الاستهلاكات المنصوص عليها في الفترة السابقة . ويخصب الاستهلاك الإضافي اعتباراً من تاريخ الاستخدام في الإنتاج ولدة واحدة ويشترط أن يكون لدى المنشأة حسابات منتظمة وفقاً لحكم المادة ٣٦ من هذا القانون » . كما نصت المادة ١١٤ من القانون ذاته على أنه : « يحدد صافي الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها طبقاً لأحكام هذا القانون وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص :

١ — قيمة إيجارات العقارات ...

٢ — الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة ما يجرى عليه العمل طبقاً للعرف وطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل .

٣ — خمسة وعشرون في المائة من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة التي تشتريها الشركة لاستخدامها في الإنتاج وذلك بالإضافة إلى الاستهلاكات

المنصوص عليها بالفترة السابقة ويحسب الاستهلاك الإضافي اعتباراً من تاريخ الاستيخdam في الإنتاج ولرة واحدة » .

فعبارة النصين قاطعة الدلالة على أن الاستهلاك الإضافي لا يخضع من صافي الربح وإنما من تكلفة الآلات والمعدات الجديدة ومتى كانت منصوص القانون واضحة محددة العبارة جلية المعنى فلا يسوغ الانحراف عنها أياً ما كانت وجهة الأسانيد التي تحنو إلى ذلك ، كما وأنه لا سبيل مع هذا! الوضوح لنبحث عن حكمه التشريع ودواميه بحسبان أن الأحكام إنما تدور مع حلها لا حكمها ، الأمر الذي لا مندوحة معه ختلها من تأييد الرأي انسابق صدوره عن الجمعية في ١٨ من يناير سنة ١٩٨٤ .

فلسذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى تأييد ما سبق وإن انتهت إليه الجمعية بجلستها المنعقدة في ١٨ من يناير سنة ١٩٨٤ حيث لم يطرا من الموجبات ما يقتضى العجول عنه .

(فتوى ٢٦٧/٢/٣٧ جلسة ١٩٩١/١١/١٧)

سابقة أعمال الادار العربية للموسوعات

(حصن الفكهنانى - مصنام)

خلال ما يقرب من نصف قرن

أولا - المؤلفات :

- ١ - المدونة العملية في قوانين العمل والتأمينات والاجتماعية « الجزء الاول والثانى والثالث » .
- ٢ - المدونة العملية في قوانين اصولات العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى ،
- ٤ - ملحق المدونة العملية في قوانين العمل .
- ٥ - ملحق المدونة العملية في قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٦ - التزامات صاحب العمل التقنوية والمدونة العملية الدورية .

ثانيا - الموسوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : (١٦ مجلدا - ١٥ الف صفحة) . وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء ولحككم المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (٢٢ مجلدا - ٢٥ الف صفحة) وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ — الموسوعة التشريعية الحديثة : (٥٢ مجلدا — ٦٥ ألف صفحة)
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ عام ١٨٦١ حتى الآن .

٤ — موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء — ١٢ ألف صفحة)
وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوروبية) .

٥ — موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ أجزاء — ٣ آلاف صفحة)
وتتضمن مرصدا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة . (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٥) .

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين — ألفين صفحة)
وتتضمن مرصدا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها)
(نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٥) .

٧ — الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء — ألفين صفحة)
وتتضمن كافة المطومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد
(نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٤) .

٨ — موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٣٣٠ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر ومثلها الدول العربية لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا إيجاديا .

٩ — الوسيط في شرح القانون المدني والأردني : (٥ أجزاء — ٥ آلاف صفحة)
وتتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التطبيق عليها بأراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السمحاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ — الموسوعة الجنائية الأردنية : (٢ أجزاء — ٣ آلاف صفحة)

وتتضمن عرضاً أبجدياً لأحكام المحاكم الجزئية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالفرح والمقارنة .

١١ — موسوعة الإدارة الحديثة والحواجز : (أربعة أجزاء — ٣ آلاف

صفحة) وتتضمن عرضاً شاملاً لمفهوم الحواجز وتصلبه من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهيكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ — الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلداً — ٢٠ ألف

صفحة) وتتضمن كافة التشريعات المغربية منذ عام ١٩١٢ حتى الآن مرتبة ترتيباً موضوعياً وأبجدياً ملحقاً بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ — التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (٢ أجزاء)

ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الثانية ١٩٩٣) .

١٤ — التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (أربعة أجزاء)

ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الثانية ١٩٩٣) .

١٥ — التعليق على قانون الالتزامات والعقود المغربي : (ستة أجزاء)

ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الأولى ١٩٩٣) .

١٦ — التطبيق على القانون الجنائي المغربي : (ثلاثة أجزاء) ويتضمن شرحا وانما لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين الثورية بالامسافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومكمة النقص المصرى (الطبعة الاولى ١٩٩٢) .

١٧ — الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكمة الادارية العليا وتتلوى الجمعية المحموية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (٢٤ جزء + فهرس موضوعى ابجدى) .

١٨ — الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى اقرتها محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ مرتبة موضوعاتها ترتيبا ابجديا وزمليا (٤١ جزء مع الفهرس) .

(الاصدار الجنائى ١٨ جزء + الفهرس)

(الاصدار المدنى ٢٣ جزء + الفهرس)

[The page contains dense, overlapping Arabic text, likely bleed-through from the reverse side or a very close-up scan of a printed document. The text is mostly illegible due to the extreme overlap.]

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربى

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

